الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبيّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
كلية الأدب والعلوم الإنسانية
قسم الأدب العربي

***

## أطروحة لنيل درجة دكتوراه

تخصص: اللغة والأدب العربي
فرع: لغوي

إعداد الطالب يوسف مقران

الموضوع

# دور المصطلحيات في اللِّسانيات
## دراسة إبستيمولوجيّة

**لجنة المناقشة**

أ. محمد يحياتن، أستاذ التعليم العالي، جامعة تيزي - وزو ..... رئيسا
أ. صالح بلعيد، أستاذ التعليم العالي، جامعة تيزي - وزو ..... مشرفا ومناقشا
أ. الطاهر ميلة، أستاذ التعليم العالي، جامعة الجزائر ..... عضوا ممتحنا
أ. سعيد حوزة، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة تيزي - وزو ..... عضوا ممتحنا
أ. عبد المجيد سالمي، أستاذ محاضر صنف أ، جامعة الجزائر ..... عضوا ممتحنا
أ. نصر الدين بن زروق، أستاذ محاضر صنف أ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ..... عضوا ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم
رب اشرح لي صدري
ويسر لي أمري

# إهداء

أُهدي ثمرات البحث هذه..

لوالِدَتي أحَقّ النّاس بكلِّ إنجازٍ بَذَلتُ فيه مِن وقتي وأصرفت فيه مِن عمري..

لوالِدي الدَّعامة الصَّامِدة في وجه العقبات كلِّها..

لزوجَتي وحنانِها وسَنَدِها..

لبُنيَّتي أنايِيس مَن شَغلت بأُنسِها كلَّ أوقات بحثي هذا..

لبُنَيَّ يانِيس مَن تكلَّل بحثي بأُنسِه وَرْدَةً متواصِلة الإوراق..

*****

# شكر وتقدير

أشكر ..
الأستاذ الدّكتور *صالح*
*بلعيد* على الثّقة التي
وضعها فيَّ .. أشكره
على إرشاداته
وتلميحاته المحفِّزة ..

أشكر كلَّ مَن ساعدني
على مداومة البحث ولم يعمد
إلى إطفاء شعلة الإرادة التي لا
تزال مُوقَدَة ..

*****

# مـــقدمـــــــــة

# مـــقدمـــــــــة

لقد ظهرت مؤخَّرًا عدّةُ دراساتٍ أكاديميّة وغيرها تناولت المصطلح اللّساني. ولا داع إلى تكرار تسمياتها. ومجمَل ما يغلب عليها هو الطابع التشخيصيّ لمعضلة المصطلح اللّساني. وسبق لنا أن أفضنا في تحليل المعضلة من هذه الناحية التشخيصيّة. وما قمنا بدراسته لا يرقى بعد إلى الاستجابة لغاية استثمار المصطلحيات في اللّسانيات. لذا فحان الأوان أن نُسنِد بالفعل إلى المصطلحيات المبتغى من الدور العلميّ والعملي. هذا ما يحاول بحثُنا أن يَفيَ به كما ينبئ العنوان: **دور المصطلحيات في اللّسانيات**. والمصطلحيات تعني هنا العمل المصطلحيّ المقصود والآخر المعمول به (من غير وعي) لكنّه فعّال وناجع؛ نريد أن نُعمِل عليهما نوعًا من الاستقراء فنستنتج منهما قواعد مصطلحيّة مدعِّمة لبحثنا، بل ولجميع أبحاث المصطلحيات أيًّا كانت موضوعاتُها.

يستجيب هذا **العمل المُصطلحي المزدوج** لإشكالية حادّة ومزدوجة المدخل، هي:

1. الحاجة الماسّة إلى إرفاق البحث اللِّساني بالنقد، ولهذا أضحى هناك كِتابات لسانيّة تشكِّل استِجابةً صريحةً لهذه الحاجة. 2. وقوع اللِّسانيات المَعنية باللّغة العربيّة تحت رحمة جهود إضافية يفرضها واقعُ التّرجمة من اللّغات الغربيّة التي عرفت تقاليد الدّرس اللِّساني منذ عهد مبكِّر مقارنةً مع واقِع الدّرس اللّساني العربي، ما يجعل الدّرس المصطلحي الناشِئ في أحضان هذا الأخير ـ الدّرس اللِّساني العربي ـ يتحمّل عبءَ العناية بتلك الإشكاليّة المزدوجة ويُجنَّد بمزيدٍ من المسؤوليات ويُلزِم طريقةَ عملِ ذلك التَّطبيق بأن تنطبِق على تنوّع أبحاثه.

أما *حاجة البحث اللِّساني إلى ممارسة النقد في مجال المصطلحيات*، فيمكن تمييزُها بتعميمها أوّلاً على اللِّسانيات؛ حيث ترتسِم في ثناياها تداخلاتُها مع هذه المصطلحيات الموجِّهة ـ ولاسيما على مستوى الحالة العربيّة ـ وقد بادرنا من خلال التطبيق المصطلحي إلى اقتراح زاوية الانطِلاق من التطبيق إلى التنظير: لهذا أقبلنا على تسطير تلك الحاجة كما تعكسها نصوصٌ لسانيّة سبق أصحابُها إلى التطبيق المصطلحي. ولذا أوردنا ضِمن هذا النوع مِن البحث المصطلحيّ فئة من الباحِثين في مجال اللّسانيات على الخصوص الذين يكونون قد أعملوا إلى جانب عملهم اللّسانيّ المحض نوعًا آخر من التأمّل في اللّغة الواصِفة التي يستعملونها أثناء عرضهم للمعطيات اللّسانية ومن غير قصدٍ منهم إلى بناء رؤية مصطلحيّة.

ومِن هنا، فهذا البحث يندرِج ضمن اهتمامٍ ينشد تحليل اللّغة التي تتوسّط المعرفة اللّغويّة والعلم الذي تنشأ هذه المعرِفة عن آلياته الوصفيّة؛ وهي ما تعهّد بعض الدّارسين بأن يسمّوه (Métalangage) وهي اللّغة الواصِفة للّغة الطبيعيّة، بل ظهر هنالك مصطلح (Métalinguistique) لهذا فلا نملك القدرة في الإبحار في هذا المجال من غير تحضير المفاهيم، وتهيئة الأدوات النظريّة والخطوات العمليّة المساعِدة. فهذه اللّغة ذات مسعًى مزدوج، فهي لا تزال تخوض في موضوع اللّغة الطبيعيّة وكلّ ما يتّصل بها وفي الوقت ذاته تتحسّس مهمّة العلماء في تسمية الأشياء والمفاهيم. ونفضّل الحديث عن تحليل هذه

**اللّغة الواصفة** على استعمال العبارة المضلِّلة (تحليل لغة اللّسانيات)، وذاك للأسباب الآتية: 1. إنّ العقبة التي ستعترض عملنا في حال ترديد عبارة (لغة اللّسانيات) هي تحديد طبيعة هذه اللّغة وفق المبدأ العقلي الذي يقول بضرورة السبق بالتحديد قبل الخوض في التعليق والتحليل والمناقشة، والأخذ والردّ وجمع الآراء التي تُفضي إليها. وهو جميع الأطراف التي يتشكّل منها هذا البحث. لهذا فضّلنا إسناد مهمّة حلّ هذا الإشكال إلى ما صغناه في الإشكاليّة التي تبحث في مقام هذه اللّغة، وهي التي أدرجناها ضمن مباحث عديدة منثورة في هذا البحث بترتيب منهجي. فبعد أن نفرغ من تحديد هذا الوضع القانوني سنزكّي رأي العلماء الذين تمكّنوا من وصف اللّغة الواصِفة. قد نؤيِّد رأيَ مَن سيلاحِظ علينا الإفراط في صنع حلقة تلو أخرى للإمساك بهذه اللّغة. 2. ثمّ إنّ الأمر لا يتعلّق بالضرورة باللّسانيات فحسب، وإن كان عملنا ـ تبعاً للعنوان المختار له ـ سيضطرّنا إلى قلب كثيرٍ من صفحاتٍ احتفظت على كيان هذا العلم الذي ترسّخت تقاليدُه في العالَم العربيّ، لكن لا يمكن تعميم نتائج البحث من غير البثّ في ظاهِرة التسرّب المصطلحيّ الذي لا تزال تعرفه اللّسانيات لصالِح فروعٍ معرفيّة وجدت فيها ضالّتها. بالأحرى يهمّنا أن نعرف كيف يتجلّى الدرس المصطلحي في اللّسانيات، من ناحية ممارساته وفوائده، وانعكاساته. أي نتأمّل في التطبيق المصطلحي على أساس أنّه نوعٌ مِن الممرّ الواجِب سلوكه، لكي يستقبل الدارس اللّساني أكبر قدر ممكِن من الاصطلاح الضروري ولكي يتواصل مع زملائه اللّسانيين، سنلاحِظ أنّ عدداً كبيراً من المنشورات اللّسانيّة تستهدِف فئة قارئة تتكوّن مِن اللّسانيين، كما نتواجد في وضعٍ حيث يستهدف اللّسانيون بعضهم بعضاً. فهكذا تشقّ بحثَنا هذا كلَّه أطروحةُ **الخطاب اللّساني الذي يُفرَض أنّه احتلّ الموقِعَ الذي كان ينبغي أن يُسمّى (اللّسانيات) في العالَم العربي**. وقد عرضناها بالتفصيل في الفصل الأوّل مِن الباب الثالث. وذلك لاعتباراتٍ علميّة.

أمّا المنهج الذي سلكناه في بحثنا هذا، فما دام هذا الأخير يعلِن في عنوانه الفرعي أنّه من حيث مواصفاته وصفيٌّ تحليليٌّ (التسمية والمفهوم) وإبستيمولوجيٌّ (المصطلحيات واللّسانيات) في آنٍ واحِد، فقد اعتمدنا طريقة في عرض المعطيات تقوم على الانطلاق من الظواهِر المصطلحيّة اللّسانيّة التي سجّلت حضوراً في الساحة اللّسانيّة فتقبّلها التطبيق المصطلحي العربي، ثم أدرجنا آراء الباحِثين (المصطلحيين) العرب الذين نَشَطوا في إطار ذلكم التطبيق فأردنا التعرّف على نشاطهم بجدياته ونقاط ضعفه. فهكذا يقوم المنهج على تحليل الظواهِر المصطلحيّة الملتقَطة من المظاهر والتجليات اللّسانيّة المتعلِّقة بالدرس اللّساني العربي، وكذا بالدرس الغربي على السواء. إذ طرقنا الظواهِر المبرمَجة نظراً لتواجدها الفعلي وباعتبارها تنطبِق على الدَّرسيْن مع اعتبار النسبية والتفاوت بينهما. ولم يكن هذا قصدنا الأوّلي إنّما جاءت فكرة الترتيب على هذا الشكل إثرَ ما اختبرناه من سهولة المرور من درسٍ إلى آخر، والتشابه والاختلاف الكائنيْن بينهما في آنٍ واحِد. ويعود التشابه إلى ظروف الترجمة التي سادت الخطاب اللّساني العربي أساساً. كما يرجع الاختلاف إلى فوارق في التقدّم، وإلى البيئية المختلفة كوجود الجامعة وقدم عهد المطبعة التي يسّرت انتشار المعرفة اللّسانيّة في الثقافات الغربيّة؛ وكذا إلى التفاوت في المجال (اللّغات).

فراعينا الامتداد أوّلاً، ثمّ وقفنا عند الحالات الخاصّة. وليس من زاوية الانتقال من العام (الباب الرابع) إلى الخاص (الباب الخامس) فحسب. لهذا فلا نفصل بين الحالات المستمدّة من الدرس الغربي وبين الحالات العربيّة إلاّ عند الضرورة، لأنّ الحالات العربيّة مهمّة من باب تشخيص واقِع الخطاب اللّساني العربي وسبل التوقّع التي يتطلّبه ذلك الواقِع في حدِّ ذاته، كما يهمّ الدرس اللّساني الغربي على قدر الإفادة بذلك التفاوت الذي يبدو أنّه تمّ تهميشه.

وقد جعلنا بنية البحث في خمسة أبوابٍ مهَّدنا لها بمدخلٍ، هي مُعنوَنة كالآتي:

المدخل: تشخيص الوضعيّة في السّاحة العربيّة

الباب الأوّل: المصطلحيات واللّسانيات: العروة الوثقى

الباب الثّاني: التَّطبيق المصطلحي اللّساني

الباب الثّالِث: النَّقد المصطلحي في الخطاب اللّساني

الباب الرابع: تحليل الخطاب اللّساني

الباب الخامِس: الخطاب اللّساني العربي بين الواقِع والتوقّع

كما يقوم البحث على الفصول الآتية الموزَّعة على الأبواب الخمسة المذكورة أعلاه ـ بالإضافة إلى المدخل، وهي مُعنوَنة كالآتي:

1. أطروحة تعدّد أوجه العلاقة
2. تعدّد أبعاد المصطلح
3. بوَّابة التَّطبيق المصطلحي اللّساني
4. مَظاهِر التَّطبيق المصطلحي اللّساني
5. المصطلحيات النَّقدية والخطاب اللّساني
6. قراءة المنجزات المصطلحيّة
7. الخطاب اللّساني وتفريعاته المفهوميّة والمصطلحيّة
8. الخطاب اللّساني ومفارقاته الابستيمولوجيّة
9. الخطاب اللّساني العربي في الواقِع
10. الخطاب اللّساني العربي ومساعي التوقّع

لقد سخّرنا المدخل للإطلالة بسرعة على الوضعيّة التي تسود الدرس المصطلحي اللّساني العربي ريثما نعالجها بالاستقصاء في الفصلين الأخيرين ضمن الباب الخامس. فوقفنا عند مظاهر وظواهر مستفحلة؛ حيث النزوع نحو الإجمال وإطلاق المطلقات وعموم الموضوعات المكرَّرة التي تتكاثر فيها الشّعارات، وكذا ظاهرة التسطيح والتمييع. وقد جلب انتباهنا فيها إصرارُ معظم الباحِثين على التوحيد

المصطلحي. فحدث نتيجة ذلك نوعٌ مِن تهوين المسألة المصطلحيّة كان من نتاجها غياب التنسيق المصطلحي أيضاً. كما طغت نزعة معاينة الواقِع على حساب التوقّع الذي أهمِل نسبيّاً، إذ انصرف الجميع نحو استقراء واقِع المصطلح اللّساني وتعقّب أدوار المؤسّسات كالمجامع اللغويّة بل والأشخاص. وما يمكن تسجيله في هذه الوضعيّة المشخَّصة هو ميل جلّ الباحِثين نحو خيار (اللِّسانيات التطبيقيّة) في تعاطيهم مع الدّرس المصطلحي اللِّساني، لكن من الناحية النّظريّة من دون إتباع ذلك بدراسات تنطلق من الميدان كشأن كلِّ دراسة تنتمي إلى هذه الأخيرة، وكان ذلك إما بهدف ملء فراغ أو في أحسن التّقدير في سبيل النهضة بالمعجميات.

وعقب المدخل عرضنا علاقة المصطلحيات واللِّسانيات في الباب الأوّل الموسوم (**المصطلحيات واللِّسانيات: العروة الوثقى**) ـ حيث طرحنا في الفصل الأوّل أطروحة تعدّد أوجه العلاقة بين المصطلحيات واللّسانيات، وركّزنا فيها على العلاقة العمَليّة التي تطبع التعامل بين المجاليْن. وتمثّل ذلك عندنا في أعمال النّزعة التّطبيقيّة التي ما انفكّ الدّرس المصطلحي العربي يتحلّى بها. بل وقعت في جوِّ هذه الأخيرة *صناعة المصطلح اللِّساني العربي*. ثمّ التفتنا إلى تناول القضيّة من الناحية النّظريّة التي لم نقصد تكريسَها في ذاتها. فتأمّلنا مرّة في مدى خدمة المصطلحيات للِّسانيات ولاسيما من حيث تحليل الأولى للمفهوم اللساني، وما انبرى كمقاربة مصطلحيّة بحتة استفادت منها اللِّسانيات وهي المقاربة المفهوميّة؛ كما وقفنا كرَّةً أخرى عند تسخير اللِّسانيات لفائدة المصطلحيات، لكنّها وقفة سريعة لأنّها كثيراً ما تعرّض إليها آخرون ما عدا ما سجّلناه من عودة المصطلحيات إلى اللِّسانيات وتسليط الأضواء على التعامل المتجدِّد بينهما، ولاسيما في إطار ما يُدعى (تعليميّة المصطلحيات).

وخصّصنا الفصل الثّاني مِن الباب الأوّل للوحدة التي تتناولها المصطلحيات، وبما أنّ الأمر يتعلّق بها وبدورها في اللِّسانيات. فنظرنا في المصطلح على جميع أبعاده المتعدِّدة، وركّزنا على طابعه اللّغويّ اللِّساني. لكن قبل ذلك طرحنا إشكالية تعدّد أبعاده أو ما أسميناه *إبستيمولجيّة الطابع التعدّدي*، وذلك ابتغاء مَنْهَجَة البحث المصطلحي. بيد أنّ هناك ضغوطاً استدعت منّا إعمال الاختزال والتّجريد، فوقفنا عند أربعة أبعاد هي: البعد اللّغوي (اللِّساني) حيث بيّننا الوحدة المصطلحيّة (المصطلح) مِن حيث كونها تسمية أوّلاً وقبل كلِّ شيء، لكّنها محصَّلة في مواقِف معيَّنة، ما أحالنا إلى البعد الاجتماعي (التداولي) للمصطلح حيث سيادة المجال وسياق الحال وتدخّل المستعمِلين الشركاء، وهذا الأخير متين العلاقة بالبعد الثالث وهو البعد التواصلي (المعلوماتي) المستدعي لمراعاة شأن التواصل والإيصال، ولمّا كان همُّ المصطلحيات هو تحليل المفهوم اقتضى ذلك العناية بالبعد الرابع وهو البعد المعرفي (المَوجودي) للمصطلح الماثِل أكثر في الوحدة المفهوميّة (المفهوم) وتناولنا فيه كذلك قضيّة التعيين.

وبعد هذا الباب شبه النَّظري ولجنا في القضايا التَّطبيقيّة مِن بابه الواسِع (**التَّطبيق المُصطلحي اللِّساني**). فعرضنا في الفصل الأوّل مفهوم هذا التَّطبيق مِن خلال ما أسميناه قصداً بوَّابة التَّطبيق

المُصطلحي اللِّساني. ولكن لاحظنا ظاهِرة وهي غياب تجانس التطبيق المصطلحي، فخصّصنا له المبحث الأوّل مِن هذا الفصل، إذ باشرنا في تناول أسباب غياب التجانس، فقادنا الأمرُ إلى وضع الإصبع على ثلاث عللٍ نراها خطيرة، هي: تعذُّر نظريّة واضِحة المعالِم، وعجز الدّرس المصطلحي مَنَاهِجِيّاً، وقلّةَ اكتراث اللِّسانيِّين بتشكيل مصطلحيّة خاصّة. وبعد تحليل هذه الأسباب استخلصنا دروساً كانت من نتائج غياب التجانس لعلّنا نتّقي علّة التضخّم المصطلحي، وآفة تضارب المفاهيم، ومِحنة تشتّت الجهود. ولكي نرجع إلى ما تقيّدنا به من البعد التَّطبيقي تعرَّضنا لمُقتضيات التَّطبيق المُصطلحيّ التي لمسناها في حاجة الدّرس اللِّساني إلى النَّقد ورعاية الدّرس اللِّساني العَربي المُترجِم، وهدف تأسيس مَرجعيّة لسانيّة عربيّة.

وعرجنا في الفصل الثّاني مِن الباب ذاته على مَظاهِر التَّطبيق المُصطلحي اللِّساني، فوقفنا أوّلاً على عمليّة تشكُّل الوعي المصطلحي، إذ وصفناها من حيث عوامل الوعي المصطلحي واتّجاهات هذا الأخير. أمّا العوامل فقد سلَّطنا الأضواء على مدى مُداوَمَة اللِّسانيِّين على التّكوين والبحث، وامتلاكهم لحسٍّ بيداغوجي، والهاجس الذي يحدوهم في تحديد المفاهيم. أمّا اتِّجاهات الوعي المصطلحي فقد استرعت انتباهَنا ثلاثة اتّجاهات، وهي: تيار اللاَّ مُشاحة في الاصطلاح، وتيار حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً، والتيار الذي يدعو إلى تأطير العمل المصطلحي اللِّساني نظرياً. وانصرفنا بعد ذلك إلى تناول نتائج الوعي المصطلحي التي شخّصنا منها نتيجتين أساسيّتين هما: التأمّل الذاتي المصطلحي، والمُعالجات المُصطلحيّة الضمنيّة. ولم نكتفِ بالتشخيص؛ إذ عالجنا أسباب التأمّل الذاتي في الكتابة التي حصرناها في سببيْن هما: تأزّم وضع الكتابة اللِّسانيّة، ونظرات انعكاسيّة مراجِعة، ثمّ باشرنا العمل على نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي التي وجدناها في التّصنيف المصطلحي للِّسانيِّين، وتعميم المعرفة اللِّسانيّة، وعندما تطرَّقنا إلى موضوع المُعالجات المُصطلحيّة الضمنيّة التي تشكِّل أساسَ بحثنا هذا؛ حيث أحلنا كثيراً إليها، أشرنا إلى أهدافها من حيث بناؤها للصرح المصطلحيّ الذي ينشده كلُّ لسانيٍّ، ومن حيث عملها على رفع اللّبس، وعلى التمييز بين اللّغة الواصِفة واللّغة الموصوفة. كما استطردنا في تناول الأشكال التي تتَّخذها المُعالجات المُصطلحيّة والمتمثِّلة في أهمّها ـ لأنّها كثيرة ـ وهي إعادة الصياغة والتسمية، وإعادة التّعريف والسياق الواصِف.

وشرعنا أثناء الباب الثّالث **(النَّقد المصطلحي في الخطاب اللِّساني)** في عرض الأطروحة الجوهريّة التي يقوم عليها بحثُنا هذا وهي سيادة الخطاب اللِّساني على حساب (" علم " اللِّسانيات) الموضوع بين قوسين وبين مزدوجين بصورة مَقصودة من حيث واقِع حاله المتدهور في العالَم العربي وإلى حين حلِّ مشكِلته. لكن ونحن نتّجه نحو إثبات هذه الفرضيّة، وجدنا أنفسنا مضطرِّين إلى بنائها على أرضيّة: فكانت **أرضيّة المُصطلحيّات النَّقدية** التي عرضناها في المُصطلحيّات النَّقدية والخطاب اللِّساني وجعلناها واسِطة عقد هذا البحث، وفصَّلنا فيها فصلاً قائماً هو الفصل الأوّل مِن الباب الثالث. فكان المنعطف الذي تأمّلنا خلالَه أوّلاً في علاقة المصطلحيات بنظريّة المعرفة التي مِن شأنها أن تشكِّل مناخاً لممارسة

ما أسميناه *النَّقد المصطلحي* على اللِّسانيات. ذلك أنّه ليست المصطلحيات مجرّد علمٍ يُعنى بالمصطلح، بل تشهد تقدُّماً في ضوء عنايتها بالمفهوم خاصّة. لذا فليس من محض الصّدفة أن تعتمد **المقاربة المفهوميّة**. وقد سبق لنظريّة المعرفة أن أدّت هذه المهمّة عن جدارة واستحقاق. ومن هنا جاء التفكير في بحث العلاقة الرّابِطة بين المصطلحيات وهذه الأخيرة التي كانت سبّاقة إلى رفع تحدّي العناية بالمفهوم. إنّ هدف هذا المطلب هو تعريف معالم تلك العلاقة، وطرح أطروحة تطوّر المصطلحيات ضمن الوجهة النقديّة المسلَّطة على العلوم والتي أخذت تتعاطاها مع تنامي اهتمامها بالمفاهيم على حساب التسميات هذه المرّة. علماً أنّ هذه الأخيرة تعدّ المجال الذي يعسر عليها أن تنافس فيه علم متن اللغة بل المعجميات المصطلحيّة. وهذا يشكّل أحد مظاهر توتّر العلاقات بين المصطلحيات واللِّسانيات، وذلك إذا اعتبرنا أنّ علم متن اللّغة فرعٌ مِن فروع هذه الأخيرة، وهو كذلك طبعاً. فهكذا سنكتشف أنّه كلّما مالت الكفّة نحو المفهوم في عناية المصطلحيات بالمصطلح، وذلك على حساب التسمية، تخلّت المصطلحيات عن اللِّسانيات واحتاجت في آنٍ نفسه إلى فرعٍ معرفيٍّ آخر يعضدها مجدّداً. فتحدَّثنا في هذا السياق عن آليّة النَّقد في اللِّسانيات، وتناولنا بهذه المناسبة ما يمكِن أن يسنَد إلى المصطلحي مِن دورٍ في مجال اللِّسانيات (نواة البحث). فاقتصرنا حينه على ما ينكبّ عليه هذا الأخير مِن تحليلٍ للمفاهيم اللِّسانيّة، وما يعتكِف عليه مِن التدقيق في المصطلحات اللِّسانيّة. **ولمّا كانت الأطروحة التي أشرنا إليها أعلاه تقول بسيادة** الخطاب اللِّساني في الثقافة اللِّسانيّة العربيّة، بحثنا في خصائص هذا الخطاب لا من حيث ما اعتاده بعضُ الدارسين الذين ذكرناهم في المتن كذكرهم للمميِّزات الشكليّة العلميّة .. الخ، بل مِن جوانب نراها أكثر أهميّة: **فوجدناه** خطاباً يقوم على التعريف والتصنيف، وينزع نزعةً تعليميّة، ويُعتبَر نِظامَ تمثيلٍ وتواصلٍ، وكما تواتر المصطلح الارتِباطي فإنّ الخطاب اللِّساني تأويلي إحالي، وكان قد عثرنا على خصائص أخرى كأن يقال إنّه خطاب تقويمي، ولكن فضَّلنا عدم الاستطراد واكتفينا بالنماذج. ولكي نخرج مِن هذا الفصل بدروسٍ ذات قيمة استهدفنا منهجيّة تحليل الخطاب اللِّساني فاغتنمنا هذه الفرصة لعرض التوجّه الطارئ في عالَم المصطلحيات الحديثة هو المصطلحيات المسخِّرة لما يُسمّى *لسانيات المُتون* والمنتهِجة لما يدعى *المقاربة النصيّة*.

وبعد إقامة صرح المصطلحيات النقديّة ألزمنا هذه الأخيرة بما تدّعيه من البعد التَّطبيقي، فقامت بإعمال نوعٍ مِن قراءة المنجزات المصطلحيّة (اللِّسانية). وكان ذلك بمثابة الفصل الثّاني مِن الباب الثّالث الذي قسّمناه إلى مصراعيْن يمثِّلان هَمَّيْن لابدَّ أن تُعنى بهما تلكم المصطلحيات النَّقديّة وضعناهما على شكل ثنائية تقابليّة (هَمّ المراجعة وهمّ التوقّع) ـ وهي التي سنجد صداها لاحِقاً في الباب الخامِس حيث نلاحِظ إهمال العامِلين في ساحة النَّقد لضرورات التوقّع ـ وإن كانت غير الشّاغِرة في الواقِع، فتناولنا ما يحدو كلَّ لسانيٍّ من *همّ المراجعة* (والذي لا يزال يُراوِح مكانَه في إطار *الخطاب اللِّساني* هذه المرَّة)، وذلك على ثلاثة مستويات، هي: معاودة الأعمال اللِّسانيّة، ونقد الترجمات اللِّسانيّة، ونقد الأعمال المعجميّة المصطلحيّة. أمّا هَمّ التوقّع الذي قلنا إنّه لم يأخذ حصَّتَه من الاهتمام إلى حدّ بدء تحريرنا لهذا البحث،

فقد عرضناه من باب التعريف به حيث اقتصرنا على تبيان ما كان ينبغي أن يحدو كلَّ لسانيٍّ مِن همِّ *التوقّع* فوقفنا عند وسائله وأهدافه، لعلّ أولئك العاملين والمتعاملين مع المصطلح اللّساني يولون له ما يستحقّ من العناية. أمّا وسائل التوقّع فهي الماثِلة في التهيئة اللّغويّة والمصطلحيّة وما ينبغي على المتتبِّعين لمسيرة (اللّسانيات) أن يضطلعوا به مِن توثيقٍ للمصطلحات اللّسانيّة. أمّا أهداف التوقّع فقد اخترنا منها للعرض فقط ما يعمد إليه أولئك الباحثون (بوعيٍ منهم أو بدون وعي) من اقتِراحٍ للمقابلات المصطلحيّة ومِن (ضرورة) تحيينٍ للمعلومات الجذاذيّة كلّما تجدّد البحث في أيِّ موضوعٍ لسانيٍّ كان.

ولكي لا ينحصِر بحثُنا في القضايا اللّسانيّة العربيّة، وما دام الموضوع هو تبيان دور المصطلحيات في اللّسانيات، فقد وجَّهنا بحثَنا صوب **تحليل الخطاب اللّساني** بصورة عامّة في الباب الرّابع. وإذ استوقفتنا جملة من مفارقاتٍ شدَّ ما شغلت ذلك الخطاب، أخذنا ـ خلال الفصل الأوّل من هذا الباب ـ في تناول الخطاب اللّساني وتفريعاته المفهوميّة والمصطلحيّة. فعالجنا ظاهِرة تفريع اللّسانيات من حيث أسبابه التي شخَّصنا منها ثلاثةً: صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها، وأزمة المفهوم اللّساني، والحاجة التطبيقيّة. وبعدَها انتقلنا إلى عرض تداعيات التفريع المصطلحيّة على مستوى العلم في حدِّ ذاته، فاستخلصنا ما أسميناه قصداً *لسانيات بلا جدى*، وتفاجأنا بما نرى أنّه *بدعة علوم اللّسان*، واسترعانا ما وجدناه بمثابة *وهم العلم الريان* (اللّسانيات) الذي سُلِّط على جميع العلوم الإنسانيّة دون استثناء، بل على قسمٍ من العلوم الدقيقة كالرياضيات.

ثمّ عدنا خلال الفصل الثّاني من الباب الرّابع هذا، إلى الخطاب اللّساني ومفارقاته الابستيمولوجيّة. فبادرنا مفارقة عدم تناهي الموضوع في مجال اللّسانيات وهي ما تقتضي ببناء موضوع اللّسانيات ـ بل إعادة بنائه كلَّ مرّة ـ وقد تحكَّم في ذلك أمران هما: 1. طبيعة النظريّة اللّغويّة المتغيِّرة و2. نموذج التحليل اللّساني الذي ينهض بوصف الظّاهِر اللّغوية والذي ينطبِع هو الآخر بالطابع التعدّدي. وكذلك وقفنا عند وصف دور المشاهدة في امتِداد مَوضوع هذا الأخير. ثمّ احتكمنا إلى الحقيقة الابستيمولوجيّة المَصوغَة في قانون *نقل المفاهيم* التي تكاد تعرفها كلُّ العلوم وتَمَثَّل لنا ذلك فيما يخصّ اللّسانيات في ظاهِرتيْن عرفتهما هذه الأخيرة ـ أو بالأحرى عرفهما الخطاب اللّساني ـ هما دنوّ هذا الأخير من تخوم النصّ، وما يستدعي مِن امتِددٍ للبحث اللّساني، وهي التي أطلقنا عليها *حالة الانتقال مِن الجملة إلى النصّ*، وكذا ظاهرة عدم استقرار البحث اللّساني على حال فيما يخصّ الغطاء القانوني لعلم اللّسانيات هل هو المعياريّة أم الوصفيّة ؟ فكانت إذن *حالة الانتقال مِن المِعياريّة إلى الوصفيّة* ضرورة قائمة سحرت عدداً معتبَراً مِن اللّسانيِّن. أمّا المفارقة الثانية التي سجلَّها هذا الفصل هي مفارقة الولاء المَدرسي التي لابدَّ أنّها توحي بعدم انسجام التراث اللّساني بل أكثر مِن ذلك يتطلّب الأمرُ نقل الموضوع إلى التيارات الرئيسة وبحث اتصالاتها الخارجيّة. وإذا صلُح التَّعليلُ في هذا المقام فبالعودة كرَّةً أخرى إلى المشاهدة، وما تقتضيه مِن زوايا متعدِّدة ومتغيِّرة. فمثَّلنا بمصطلح *الكلمة*، وعالجنا تفريعاته الناجمة عن تعدّد المدارس، وكذلك استسلمنا لموازين *المعنى والمبنى*، كما تتداولهما التيارات اللّسانيّة إمّا مِن الدّاخِل أو مِن الخارِج.

وبعد هذه الوقفة التعميميّة الخاصّة بالمفارقات، رجعنا إلى الخطاب اللّساني العربي فتناولناه على صعيديْن متكامِليْن هما الواقِع والتوقّع. لذا كان عنوان الباب الخامِس **الخطاب اللّساني العربي بين الواقِع والتوقّع** الذي فرَّعناه إلى فصليْن. يتناول الفصل الأوّل منه وهو الموسوم الخطاب اللّساني العربي في الواقِع. ظاهرتيْن هما: ظاهِرةِ التّكرار والاجترار وظاهرة التعدّديّة المصطلحيّة. حيث استرعتنا الظاهِرةِ الأولى (التّكرار والاجترار) الشّائعة فيه بشكلٍ لافِت. فقمنا أوّلاً بتحليل أسبابها، وما دمنا في موقِف الوصف والتحليل والتّدارس شئنا الإيفاء بظاهرة التكرار والاجترار من حيث مظاهرها التي أوصلنا البحث إلى أنّها تكمن في منحى المسح الشامل، وكثرة الكتب المداخل، وطغيان النزعة الفقهيّة. ثمّ كان مِن أهمّ نتائج التكرار والاجترار التعدّديّة المصطلحيّة فتناولناها في بحثنا كظاهِرة ثانية بارزة. وذلك بتشريح أسبابها أوّلاً ثمّ باعتبار نتائجها.

وأخيراً فرغ بحثُنا إلى فصلٍ تناولنا فيه الخطاب اللّساني العربي ومساعي التوقّع. ولخّصنا تلك المساعي كلَّها في هدفيْن هما: التّوليد المصطلحي، والتّوحيد المُصطلحي. وقمنا بعرض مسائل التوقّع على هذين البعديْن اللّذيْن كثيراً ما يعودان إمّا من باب تشخيص الوضعيّة، أو من قبيل إعمال التوقّع. وفضَّلنا إخضاعَهما للانشِغال الأخير. وطرحنا مسألة التَّوليد المصطلحي بوصفه ما يسمح للّسانيات أن تستمرّ في الوجود نظراً لواقِع حالها التّرجمي كما سلف ذكرُه، ولِما تحوّلت إليه من خطابٍ لسانيٍّ، فركَّزنا في ما يتعلّق بالتّوليد على ذكر الأعلام التي اشتغلت عليه، والكيفيّة التي نظروا بها إليه وأنواع التّوليد التي يحسن ضبطها لتسخيرها، وإلى وسائله وآلياته التي تناولناها بالبحث. فأجملنا الأنواع في ثلاثة ـ بغية توجيه عمل اللّسانيين مستقبلاً، هي: التّوليد الدّلالي، والتّوليد الصّوري، والتّوليد الدّلالي الصّوري. ثمّ نظرنا في مصادر التوليد المصطلحي في عصرنا. فتحدّثنا في هذا السياق عن الإعلام والإنترنت كمصدر ذي بالٍ، وعن النشر العلمي والتدوين أي عمليّة إخراج البحث اللّساني إلى حيِّز الوجود. كما التفتنا إلى ذكر محفِّزات التوليد المصطلحي على غرار مأسَسَة التّوليد المصطلحي التي لابدَّ أن يشتغل في إطارها المصطلحي واللّساني جنباً إلى جنب وبالتعاون وتنسيق الجهود، وكذا الأمور الداخليّة المنتظَمة التي تخصّ المصطلح مِن تعليلٍ للمولّد. وعالجنا بعد قضيّة التوليد مسألة شديدة الارتباط بها هي التوحيد المُصطلحي التي شغلت كلَّ الباحثين. ولتلافي السقوط في ورطة الاجترار والتكرار لم نشأ إعادة إنتاج الخطاب (الثقافي) السائد في كثيرٍ مِن المناسبات (محافل الملتقيات ومقامات النشر). حيث كثُر ترديد الكلام في قضيّة *التوحيد المصطلحي* والخوض في مقتضياته وأهميّته وأهدافه. والحال إنّ ذلك الإصرار يبدو أنّه قد أدخل القضيّة في حيِّز التّمييع. لذا تردّدنا قبل الوقوف عندها، وإن لم نمتنِع بدورنا عن التحرّي فيها كظاهِرة في حدِّ ذاتها، لكن في ظلِّ التوقّع هذه المرّة ضمن هذا الفصل، حيث سيتّضِح لنا أنّه لا جدوى مِن المنحى التوحيدي المكرَّس كثيراً في البحث المصطلحي إذا لم يعد ممكناً ـ في حال عدم توفّر القنوات الضروريّة لنشره ـ ولا ينبغي الدعوة إلى الكفّ عنه كما لا يستقيم الإلحاح عليه أيضاً. فإذا كان الأمرُ كذلِك فما على الباحِث إلاّ أن يستبق الحلول الممكِنة بدلَ الإصرار على شيءٍ يصعب تحقيقُه إن لم

نقل يستحيل. فكان مِن بين الجوانب الخاصّة بهذه القضيّة والتي استوجبتها طبيعة موضوعنا الغوص بحثاً في دواعي التوحيد المصطلحي؛ تلك الدواعي التي ترجع في الأساس إلى طبيعة المصطلح اللِّساني وما يحفّه من اهتمامات الناس المنصبّة عليه. فبعثنا أحاديّة التسمية والمفهوم (المشكِلة العزيزة على الدّرس المصطلحي الكلاسيكي). وأثرنا أيضاً القلق الذي يختلج نفوس بعض الباحِثين اللِّسانيِّين في الوطن العربي، وهم يرمون إلى توحيد الرؤى إلى جانب توحيد المصطلح أطلقنا على تصرّفهم اسم *هوس التّأصيل*. ولم نغفل حقيقة النيّة المنصبَّة على تأسيس مرجعيّة لسانيّة عربيّة على الرغم من تعدّد المرجعيات. ولكن اعترفنا بوجود صعوباتٍ تعترض التوحيد المصطلحي. وجعلناها هي الأخرى في ما يصدر من داخل المصطلح أكثر ممّا هو راجع إلى عوامل خارجية، فوقفنا إزاء مَفهمة الواقع الجديد، وما يتطلّبه من سبل التنويع، وعند قلّة الكليات المشتركة التي تدعو أكثر إلى التقريب بين الثقافات عوض إلقاء اللّوم على قصور لغة (عربيّة في الغالب) مقارنةً مع غيرها ـ ولاسيما تلك التي تحتكّ بها (فرنسيّة، إنجليزيّة غالبا) أو امتياز لغة على حساب أخرى، وما يسود من مغالطة نقل كلّ شيء جراء تجاهل حقيقة شبه تعذّر النّسخ الدلالي، وأخيراً اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب إذا شئنا التموقع هذه المرّة خارج المصطلح. لم نتوقّف عند حدّ التشخيص ذكراً للصعوبة، بل عمدنا إلى وضع حلولٍ لهذه الأخيرة، لكن ملنا أكثر إلى التعبير عن ذلك على شكل شروطٍ نرى أنّها مفيدة لتحقيق ذلك التوحيد المصطلحي المنشود. فتحدّثنا في ظلّ هذه النزعة الاستشرافيّة عن شرطيْن ليسا بجديديْن على أحد هما: التّوثيق المصطلحي، والتّنسيق المصطلحي. ثمّ ثنّينا على الشروط بذكر أهداف التوحيد المصطلحي في مجال اللِّسانيات، وهي تيسير التواصل بين اللِّسانيِّين أنفسهم وبينهم وبين غيرهم من المتعاطين للخطاب اللِّساني في الثقافة اللِّسانيّة العربيّة أو مع الدَّرس اللِّساني الذي يحتاج إلى عملٍ يتّجه نحو الحفاظ عليه مع موجة ذلك الخطاب، فكان الهدف الثّاني وهو ما صغناه في صون العلم أي علم اللِّسانيات المغيَّب شيئاً ما، مِن أجل تحقيق ذلك كلّه كان لابدَّ من تكريس التعليم الذي ينبغي أوّلاً استهدافه في ضوء الاهتمام بالتّوحيد المصطلحي، كما تدعو إلى ذلك تعليميّة المصطلحيات؛ الخيار الذي عرضناه في الفصل الأوّل من الباب الأوّل.

وقد رجعنا في بحثنا إلى مراجِع متخصِّصة في مجال المصطلحيات، ومعظمها مِن نوع المقالات المنشورة في الدوريات المعروفة عالميّاً وهي تُعنى بشأن المصطلح. كما توجَّهنا إلى الأبحاث اللِّسانيّة التي حصلنا منها على التطبيقات المصطلحيّة اللِّسانيّة التي كرَّسناها في بحثنا مدوَّنةً للدراسة وللاقتباس في آن. وهناك قسمٌ آخر من المراجع المتنوِّعة التي تمسّ حقولاً معرفيّة شتّى كنظريّة المعرفة على سبيل المثال، وهذا يرجع إلى طبيعة كلِّ درسٍ وتطبيقٍ مصطلحيّيْن. وقد استعملنا مراجع بالفرنسيّة ثمّ ظهرت ترجماتُها لاحِقاً من ذلك: المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورون) = (Le sens en terminologie)، ترجمة ريتا خاطر. ولكن لجأنا إلى هذه الترجمة في حدود ضيِّقة لأنّها لا توافق المصطلحيّة التي اعتمدناها في بحثنا؛ من ذلك استعمال المترجِمة ريتا خاطر لمصطلح (تصور) عوض

مصطلح (مفهوم) لترجمة مصطلح (Concept)؛ والحال أنّه من المتعارف عليه في المصطلحيات أنّ المصطلح الأكثر شيوعاً هو (المفهوم) وليس (التصوّر)، مع اعتبار الفرق الكائن بينهما.

وكان مِن أهمّ الصّعوبات البحثيّة التي واجهناها:

1. صعوبة تتبّع ما يصدر من الكتابات اللّسانيّة في العالَم العربي وفي غيره من الثقافات التي يتمّ التقابل بها حتما.
2. وما يستتبع ذلك من صعوبة التمثيل بنماذج أثناء تحرير خلاصة البحث لأنّ نصّ أطروحتنا هذه ما هو إلاّ جملة مِن المعطيات المحلَّلة سابِقاً وهي معطيات تتربّع على صفحاتٍ تفوق الألف صفحة. ومنه صعوبة اختيار الأنسب للعرض من مختلَف أنواع الزوايا التي انطلقنا منها خلال عمليّة البحث والاستِقصاء.
3. تكمن أهمُّ الصعوبات من الناحية الإبستيمولوجية، في احتمال تحولّ ما نظّنه عملاً علمياً، أي متّجِهاً في البداية نحو إعادة الاعتبار لخدمة المصطلحيات للّسانيات، إلى مجرّد جردٍ تاريخيٍّ ونظريٍّ، ينقصها الانسجام، لهذا ركّزنا على تحقيق نصيبٍ معقولٍ من هذا الأخير، في الأقلِّ للتخفيف من حدّة القلق الذي ينتابنا إزاء هذه النقيصة.
4. والتحدّي الكبير الذي كان على عملنا أن يرفعه هو صياغة النماذج المصطلحيّة التي حلَّلناها، وفي هذا الشكل الذي نقدّمها فيه للقارئ. وذلك أنّه قد يوحي عنوان بحثنا أنّ علينا أن نتولّى تحليل المصطلحات. وهذا خطأ كما تدلّ عليه الإشكاليّة. ولهذا لم نُكثِر من تحليل المصطلحات اللّسانيّة. وقد حدث فعلاً أن حلّلنا هذه الأخيرة لنفهم القضايا التي عرضناها. لكن لا يتّسِع بحثُنا لعرض الكمّ الهائل من المصطلحات اللّسانيّة التي بحثنا فيها وأحوجنا الأمرُ إلى مقارنتها على مستوى الخطاب اللّساني العربي، وعلى مستوى غيره من الثقافات اللّسانيّة التي يحتكّ بها ذلكم الخطاب.

وفي الأخير يسرّنا أن نوجّه الشكر إلى كلِّ مَن مهَّد لنا الطريق ورافقنا أثناء مسيرة هذا البحث ونخصّ بالذكر الأستاذ المشرِف الدكتور صالح بلعيد.

## مدخل

# تشخيص الوضعية في الساحة العربية

**1. نزعة الإجمال وإطلاق المطلقات**

1.1 تكرار الموضوعات وتكاثر الشّعارات

2.1 ظاهرة التسطيح والتمييع

**2 الإصرار على التوحيد المصطلحي**

1.2 تهوين المسألة المصطلحيّة

2.2 غياب التنسيق المصطلحي

**3 نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقّع**

1.3 استقراء واقِع المصطلح اللّساني

2.3 تعقّب الأدوار

**4 خيار اللّسانيات التطبيقيّة**

1.4 بهدف ملء فراغ

2.4 في سبيل النهضة بالمعجميات

إذا كان مِن اللاّئق والمنطق معاً أن نعود في بحثِنا إلى بعض التقصّي في العلاقة بين المصطلحيات واللّسانيات ضِمن الباب الأوّل الذي يلي هذا المدخل، فعلينا بدْءاً التّذكير أنّ البحث في هذه العلاقة ليس بدعة محدَثة، بل يرجع إلى أقدم درسٍ مصطلحيٍّ عرفه تاريخُ المصطلحيات. وكان ذلك من أجل إثبات الذّات وتعليل ضرورة الاستقلاليّة ونبذ التبعيّة[1]. لكن ما استجدّ في هذا الموضوع، ونبذل قصارى الجهد لتجليته، هو *تبيان أنّ المصطلحيات كانت تنبض بنشاطٍ جمٍّ ومُتنوّعٍ نوعاً ما في رحاب اللّسانيات أوّلاً وتتمتّع في ظلّها بصلةِ رحمٍ جدُّ متميّزة*؛ كما تسودُهما علاقةُ شَراكَة متنوّرة أراد هذا البحث أن يستوفي بعضاً مِن أضوائِها، وأن يُبيِّن أنّها ليست مجرَّدَ حالةٍ طَقسيّة عابِرة. ذلك كلّ ما يمكن صياغتُه كمرميً جوهري في بداية مشوارنا.

**1 نزعة الإجمال وإطلاق المطلقات:** لقد جرت العادة عربيّاً أن تُتناوَل العلاقة المشار إليها أعلاه شكليّاً وفي مُجمَلها أو مِن منطلق المعطيات المتاحة سلفاً والتي يُعتقَد أنّها لا مجالَ لمناقشتها عن كثب حيث غيابُ الاستقصاء في التّعامل معها وسيادةُ العموميات المسطّحة أو الاهتمام بجزئيات العلاقة. وإذا تعدّت معالجة هذه العلاقة إلى شيءٍ آخر فلا تتجاوز حدَّ حمل الدّرس المصطلحي على إجراء مُقارناتٍ بين مُصطلحاتٍ لسانيّة حيث الأخذ والردّ مِن غير الانتهاء إلى الفصل في القضيّة، وأحياناً بدون أيِّ هدفٍ واضحٍ ولا منهجٍ بادٍ في الأفق؛ أو حمله على القيام بموازناتٍ بين هذه الأخيرة وبين المعجم الجاري استعمالُه في لُغة التخاطُب العادية، من باب قيد الفروق المفهوميّة أو إنشائها بإخضاعِها دائماً لنوعٍ من *كشّافٍ* بإمكان كلِّ واحِدٍ أن يمارسه فيقرأ نتائجَه مهما يكن افتقارُه إلى منهجٍ صارم.

وقبل التفصيل في هذه الإشكاليّة نضع ملاحظتين: تذكِّر أولاهما أنّ مثل تلك المقارنات إن وُجدت في الدّرس اللّساني الغربي ـ وهي موجودة حقاً ـ فالأمرُ يختلِف حدّةً، ومن حيث الأسباب والنتائج. تنبِّه ثانيتُهما إلى أنّنا لا نقصد بالنزعة الإجماليّة النظر إلى الدرس المصطلحي نظرة شمولية، وهو ما لا يتناقض مع عمليّة التخصّص في مسألة مصطلحيّة معيّنة، بل ما لا يتحقّق إلاّ باعتبارها ظاهرة متخصصة تندرج ضمنَها الموضوعات الفرعيّة (المصطلح، المنهج، المعجم المتخصص، الكليات المصطلحية، التقييس، منظومات المفاهيم) لتؤكّد تميزها واستقلالها النسبي كظاهرة علمية قابلة للوصف والتحليل؛ إنّما المقصود هو التّعميم.

**1.1 تكرار الموضوعات وتكاثُر الشّعارات:** إنّ أهمّ سمة تشترِك فيها الدّراسات العربيّة المضطلِعة بقضايا المصطلح اللّساني ـ أو ما يمكن أن تدرسه اللّسانيات من قضايا المصطلح وكذا مصطلحاتها ـ هي إقحام نفس الموضوعات في كثيرٍ من الكتابات اللّسانيّة كائنةً ما كانت، والإكثار من الشعارات الرنّانة المرفَقة بالقليل من التحليل الذي مع ذلك يحرص أصحابُه على أن يسود في طياتها؛ حتى ارتسمت عادة

[1] Loïc Depecker, Linguistique et terminologie : problématique ancienne, approches nouvelles, Bulletin de la société de linguistique de Paris, vol. 97, nº 1, Ed. Peeters, Paris, 2002, (p.123-152).

غريبة ترسّخت عند بعض الباحِثين تقوم على تخصيص فصلٍ ـ أو فصليْن ـ يتناول قضيّة المصطلح بشكلٍ لا يقِلّ فيه **التّكرار والاجترار** ويكثُر فيه **إطلاق المطلقات**. وهذا ما يُلاحَظ على كثيرٍ مِن دراساتٍ صدَرت خصوصاً خلال التسعينيات مِن القرن العشرين الميلادي، على غِرار ما قام به حلمي خليل مثلاً إذ عَنوَن أحد مباحثه بـ *المعرب والدخيل: دراسة في المصطلح*. وهو يتعرّض فيه لمصطلحات *المحدث والمبتَدَع والمولَّد والدخيل والمعرب*، مِن وجهة تصنيفيّة بحتة اكتفى فيها بعرض المفاهيم بصورة عامّة[1]. وهي مباحث ـ كما يُلاحَظ ـ متداولَة في شتى فروع اللّسانيات بل حتى في فقه اللّغة العربيّة[2]. وقد تناولها بالموازاة في كتابين آخرين له مسخِّراً المعطيات نفسها[3]. وذلك كلّه على خلاف ما جاء في مقالٍ لحلام الجيلالي الذي عالج الموضوع من زاوية مصطلحيّة معجميّة واضِحة وأصيلة ومجدِّدة حيث ذهب إلى القول إنّه « لكي نقف على ظاهريْ الأثيل والدخيل في مفردات اللسان العربي لامناص لنا من الْتِماس ذلك في ظل علم التأثيل وتتبع مظاهره في معجمنا العربي »[4]. ثمّ تساءل عن ماهية التأثيل وعن نصيب المعجم العربي من تمثّل قضاياه.

كما بحث رمضان عبد التواب ـ ضمن فصلٍ من كتابٍ له ـ في *معاجم المصطلحات العربيّة*[5]. وهو لم يزِد على تقديم نبذة مختصرة حول تاريخ العمل المعجمي على المستوى العربي قديماً وحديثاً، ولم يخرج عن الالتزام بما ينبض في حينه مِن روح التعامل مع المعاجم، مِن وصف تجربة المنهج الذي تقوم عليه في ترتيب موادّها ومن تسليط الأضواء على بعض الجوانب النّظرية الدّاعِمة لصناعة المعاجم. وإذا كان لابدَّ أن نستفيد شيئاً ممّا قدّمه الباحث في فصله ذاك حيث المسح السريع لمجمل الأعمال المعجميّة العربيّة، فبِما يُنيط اللِّثامَ عن حقيقة ما يسود صناعة المعاجم عربيّاً ممّا حظيت به من تراثٍ مكينٍ سَمَح لها بأن تَجمع رصيداً نظرياً وتُرسِّخ ممارسة منهجيّة أتاحتهما الإسهامات التطبيقيّة المتتالية عبر تاريخ تلكم الصناعة العريق. وهذه الشهادة تتماشى تباعاً مع ما شهدته هذه الأخيرة في مجال العمل المعجمي الفرنسي ـ كما يرى ألان رِي (Alain Rey)[6] ـ في الوقت الذي تعاني فيه المصطلحيات من عجزٍ في رصيدها النّظري يعود في الأساس إلى تجاهل الدراسات المصطلحيّة لبعضها البعض: ما يحول دون أن تُخلِّف تلك الدراسات تراثاً نظرياً ومنهجيّاً تُواصِله الأجيال الصاعِدة كما هو الشأن في كلّ المواد العلميّة ـ ما عدا ما ثبت عن النظريّة المصطلحيّة الكلاسيكيّة. وسيأتي الحديث عن هذه المفارقة في الباب الثاني

---

[1] حلمي خَليل، دراساتٌ في اللّغة والمعاجم، بيروت: 1998، دار النهضة العربية، ص427 ـ 438.

[2] محمّد المبارك، فِقه اللّغة وخصائصها: دِراسة تحليليّة مُقارِنة لِلكلِمة العربيّة وعَرض لمنهَج العربيّة الأصيل في التجديد والتوليد، بيروت: 2005، دار الفِكر، [ توليد الألفاظ: ص191. التعريب: ص291 ].

[3] حلمي خليل، مقدِّمة لدراسة التّراث المعجمي العربي، بيروت: 1997، دار النهضة العربيّة. الكلِمة: دراسة لغويّة معجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1998. وله مقالات في ذات الموضوع؛ ينظَر مثلاً: المعرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي، مجلة المعجمية، العددان 5 و6، ص302.

[4] حلام الجيلالي، الأثيل والدخيل في معاجمنا العربيّة، مجلة اللّسان العربي، ع.48، 1999، (ص70 ـ 86)، ص70.

[5] رمضان عبد التواب، دراساتٌ وتعليقاتٌ في اللّغة، القاهرة: 1994، مكتبة الخانجي، ص27 ـ 50.

[6] A. Rey, Typologie génétique des dictionnaires, Revue Langages, n°19 (Lexicographie), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1970, (p.48-68), p.48.

من بحثنا هذا*. وكذلك خصّص محمود فهمي حجازي الفصل الثاني مِن كتابه حول اللّغة العربيّة لما دعاه *المصطلح العربي الحديث*[1]. وهو كتابٌ يعدّ مِن بين المؤشِّرات على الوعي بأهميّة تناول قضايا المصطلح في الكتابات اللِّسانيّة وبخطورة تهميشها على خلاف ما سيطالعنا به بعض الدارسين أدناه من انتصارهم لاتجاه تهوين المسألة المصطلحيّة. وكثيراً ما وجدنا المؤلِّف يتأسّف في مؤلّفاتٍ أخرى ـ كما في كتابه حول *البحث اللّغوي* ـ على عدم تحقّق شِعارات كثر ترديدُها في مجال البحث المصطلحي مجرّد كلام، مِن قبيل: (التّناول الموضوعيّ وتكامل الجهود)، وهو يعلِّل ذلك ـ في الأقلّ ـ بغياب التّنسيق. وتكثر عنده عبارات التشخيص كما الآتي: « فالهدر العظيم في طاقات المعنيّين بوضع المصطلحات أدّى إلى تعدّد المقابلات العربيّة لعدد غير قليل من المصطلحات »[2]. لهذا يسرع الباحث إلى اقتراح إنشاء بنوك المصطلحات، وضرورة تعدّدها وتنوّعها، فيقول في لهجة إرشاديّة يطالب فيها بـ: « التّعاون على المستوى العالميّ منعا للازدواج والتّعدّد في الجهود والنّفقات فإنّ المنطقة اللّغويّة العربيّة ينبغي أن تتعاون أقطارها في إطار وعي جديد بضرورة تجنّب هذا الهدر في الإمكانيّات»[3]. وفي كتابٍ آخر نجده يقدِّم له بكلمة حيث يورِد انشغاله بالمصطلحات الحديثة إلى جانب حشدٍ من الموضوعات التي يجمعها الكتاب لسنا ندري بناءً على أيٍّ منطِق ! على غرار: *طبيعة اللّغة ووظيفتها المجتمعيّة، ومناهج البحث اللّغويّ، والتعريف بأهمّ قضايا البحث الصوتي في العربيّة، بالإفادة من مناهج حديثة، وربط المصطلحات الحديثة بالأصول التراثيّة، مع عرض مركّز لأصوات العربية واتجاهات التغيّر فيها*. هذا علاوةً على ما أثبته في السياق الآتي: « [...] وفي الفصول الخاصّة ببنية الكلمة وبنية الجملة والدلالة نجد القضايا الأساسيّة والمصطلحات الحديثة، مع التطبيق على العربيّة، والنظر فيها في ضوء المقارنات والواقِع المعاصِر [...] »[4]. ويكتفي البعض بإطلاق إشارات سريعة إلى ضرورة الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة، والدلالة الاصطلاحية من جهة أخرى، حتى لا يكون خلط أو التباس كما جاء في المقتبس الآتي: « [...] فالدلالة هي الغاية القصوى التي يطلبها البحث، لذلك ينبغي أن تكون محدّدة ومضبوطة ضبطاً نابِعاً مِن المجال الذي ترد فيه، وأوّل ما يجب الالتفات إليه ههنا؛ هو الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة، والدلالة الاصطلاحية من جهة أخرى، حتى لا يكون خلط أو التباس [...] »[5]. وهذا على الرغم مِن أنّه برمج في كتابه المَعني معالجة مشكلات المصطلح اللِّساني والوقوف على نشأة المصطلح الصوتي وحدوده لدى الخليل ويرصد المعارف اللغوية الحديثة ويسعى لاستثمار الدرس الدلالي الحديث في انتهاج منحى جديد لدرس الدلالة الشعرية ورصد تراث لحن العامة ومسيرة التعريب في هذا العصر المواجهة الغزو الثقافي الأجنبي.

---

* وذلك يُشبه أيضاً ما سنكشف عنه على مستوى الخطاب اللِّساني مِن تغافُل اللِّسانيِّين عن قِراءة أعمال بعضهم البعض؛ يُنظَر الباب الخامِس: 5.1.1.1 التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللِّسانيّة.

[1] محمود فهمي حجازي، اللّغة العربيّة في العصر الحديث: قضايا ومشكِلات، القاهرة: 1998، دار قباء، ص37 ـ 84.

[2] محمود فهمي حجازي، البحث اللّغويّ، القاهرة: د. ت، دار غريب، ص115.

[3] المرجع نفسه، ص115.

[4] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، القاهِرة: 1998، دار قباء، ص03. التسطير من وضعنا.

[5] أحمد محمد قدور، اللِّسانيات وآفاق الدرس اللغوي، بيروت ـ دمشق: 2001، دار الفكر، ص13.

لقد أفلح هذا الفريق مِن الباحثين في اللّسانيات وفي فقه اللّغة العربيّة على السواء، في تحسيس الرأي العام والخاص بخطورة شأن المصطلح عامّةً والمصطلح اللّساني على الخصوص. لكنّه غالباً ما افتقر إلى منهجٍ كفيلٍ بتقديم صورة واضِحة عن تواجد المصطلح في العربيّة، وقليلاً ما حدّد الزّاوية السليمة في التعامل مع ذات المصطلح، متوارياً وراء الطابع التّعميمي المجّاني وإطلاق المطلقات. وإذا وجدنا بعضهم يحاول، في أحسن الأحوال، شدَّ الوِثاقَ بين التُّراث وما آلَت إليه حالُ الدّرس اللّسانيّ الحديث ـ عن طريق الخوض في المصطلح وتجديد ميثاق التّعامل مع ذلك التّراث المهمَل كما رام إيضاحه علي القاسمي[1]. وكذا محمود فهمي حجازي مثلما يتّضِح من فاتحة كتابه: « يعرِّف الكتاب بطبيعة اللّغة ووظيفتها المجتمعيّة، ويتناول بإيجاز مناهج البحث اللّغويّ. ويقدِّم تعريفاً بأهمّ قضايا البحث الصوتي في العربيّة، بالإفادة من مناهج حديثة وربط المصطلحات الحديثة بالأصول التراثيّة، مع عرض مركّز لأصوات العربية واتجاهات التغيّر فيها. وفي الفصول الخاصّة ببنية الكلمة وبنية الجملة والدلالة نجد القضايا الأساسيّة والمصطلحات الحديثة، مع التطبيق على العربيّة، والنظر فيها في ضوء المقارنات والواقِع المعاصِر. تتسم هذه الطبعة الجديدة بإضافة هذه الفصول، لتلبّي حاجة القارئ والباحِث إلى تعريف مركّز وواضِح »[2]. إنّ البحث في هذا الأخير تحت هذه الراية الغرّاء لا يزال لحدّ هذا الموضع لا يقوى على ادّعاء العلميّة المطلقة التي يُنتظَر أن يوصَف بها ما ننشد تسميّتَه *الدرس المصطلحي العربيّ*. بالفعل لقد رام تجديد الوسائل كما ناشد عبد الصبور شاهين في مقدِّمة كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي وهو يقول: « وسيلة الوصول تختلف من عصر إلى عصر. ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما طلبوا من الحقيقة، ثم مضوا إلى مستقرهم تاركين بصماتهم على ما خلفوا من آثار ودراسات، فيها وصف لما عرفوا من الحقيقة من وجهة نظرهم, وجاء بعد ذلك دورنا في محاولة الوصول إلى الحقيقة، بوسائلنا لا بوسائلهم، ومن وجهة نظرنا، لا من وجهة نظرهم، ولكن عوامل التقليد تقف دائما دون هذه المحاولة في ميدان الدراسات العربية، ولاسيما النحو والصرف »[3]. إنّ عوامل التّقليد هذه التي يشير إليها هذا المقتبَس قد طالت المصطلح اللّساني بفعل التّكرار والاجترار حتى عجز عن مسايرة المفاهيم المستحدَثة في مجال اللّسانيات. وهو التقليد الملحوظ بوضوح في أعمال الكثير من اللّسانيِّين المحدَثين الذين التزموا كثيراً بالحديث باللغة العربية عن النظريات اللسانية الغربية. ولربّما زادَ اجتهاد بعضهم بأن حاولوا تطويعَ العربية للنماذج الوصفيّة الغربية، وسَعوا في أحسن الأحوال أحياناً إلى إيجادِ تطابقٍ بين توقعات تلك النماذج وبين واقع اللّهجات المحلية، أو بينها وبين عربية الصحافة اليومية. وكذلك نجد حتى الأبحاث الأكاديميّة التي كانت عناوينُها الطّموحة وخططُها الأوّليّة تعِد ببذل مزيدٍ من الجهود في سبيل تكريس الفائدة المنهجيّة والفرادة العلميّة، ولملمة شمل القضايا المصطلحيّة وإحقاق انتِظامها؛ لا تقوم إلاّ بإعادة إنتاج ما سبق أن درِس في رحاب اللّسانيات من الظواهر والمظاهر اللّغويّة المتّصلة بالمصطلح وفي أبعادها اللّسانيّة التي إذا أوشكت أن تمتدّ إلى شيءٍ غير ذلك أو أبعد منه، فهي

---

[1] علي القاسمي، لماذا أهمل المصطلح التراثي ؟، مجلة المناظرة، ع.06، 1993، ص34.

[2] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، ص03.

[3] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي. التسطير من وضعنا.

تسعى إلى احتواء القضيّة في أبعادها القطريّة وتستجيب للهموم التصنيفيّة التي تتواصل حلقاتُها دارساً عن دارسٍ، ولاسيما انطلاقاً من بزوغ مشوار العناية بالتّهيئة اللّسانيّة والتّنمية اللّغويّة*.

إنّ هذا الطابع التكراري الاجتراري يرجع ـ حتى في مستواه الأكثر انتِظاماً ـ إلى الظّرف الذي ظهر فيه الدّرس المصطلحي العربي ـ أو أخذ في الظهور ـ وهو ظرف استوجب على كلِّ مَن رغب في القيام بالبحث المصطلحيّ أو العمل المصطلحيّ أن يبادِرَ أوّلاً بالمحاولة في جمع مادّة نظريّة تمكِّنه من تأطير عمله المصطلحي الذي يُرادُ به أن يرقى إلى مرتبة البحث المصطلحي وأن يبلغ حدَّ المصطلحيات. فأخذوا في استهلاك كلَّ ما هبَّ ودبّ في هذا المجال بازدياد فاحِش، مِن دون إعمال نظرة انتقائيّة، تلزمه بالواقِع المتجدِّد لا الواقِع المتكرّر الذي ظل عاطلاً عن العمل مجرّداً من التوظيف والتشغيل.

**2.1 ظاهِرة التسطيح والتمييع:** لعلّ أخطر المعضِلات يكمن فيما يصدر مِن بحوثٍ تقع في التّسطيح والتمييع، بل والتّهميش والإبهام كذلك؛ حيث تجتاز بحوثاً تتعلّق بالعربيّة وشؤونها المصطلحيّة والترجميّة الرّاهِنة منها والمستقبليّة، عباراتٌ من هذا القبيل الذي ضربنا فيه ضرباً عشواء نظراً لكثرتها: « وتلجأ اللّغة إلى اقتراض الألفاظ من اللّغات الأخرى للتعبير بها عما ليس لها عهدٌ به من المعاني، عندما تعوزها ألفاظها ولا تسعفها وسائلها الخاصّة في تنمية الألفاظ »[1]. أو كما في المقتبَس الآتي: «والذي يهمّنا مِن هذا أنّ اللّغة سجل واضح وأمين لصور المجتمع المختلفة وهي أداة للتعبير عما يدور في المجتمع من حضارة ونظم وعقائد واتجاهات فكريّة وتيارات اجتماعيّة وثقافيّة وفنيّة واقتصاديّة بينها وبين هذه تأثير وتأثّر وتفعّل مستمرّ »[2]. وإنّ أكثر الأبحاث المنجزَة بالعربيّة في شأن المصطلح، المعلَن عنها تصريحاً أو تلميحاً؛ إنّما يقوم على مثل هذه المقدِّمات التي على الرّغم مِن صحّتها مِن حيث تطابقُها مع الواقِع ـ وإن لم تكن مَبنيَة على الخصوصيات، فهي تدخل في مجال **الحشو** من النّاحية الإخباريّة (لزوم الخبر الذي لا جدوى منه). وذلك طالما تستغرق المتن والهامش معاً، وتستثمِر الحيِّز التناصي، من غير حاجةٍ تعوِزها إلى ذلك؛ كما هو شأن المقتبَس الثاني حيث تستشعر صاحبتُه واجبَ الاستشهاد بفرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) نقلاً عن علي عبد الواحد، لا لشيءٍ إلاّ لكي تقول مثل هذا الكلام العام وبدون نصٍّ تابِع لا لهذا ولا لذاك ـ بل تستدعي من أجله عشرة عناوين مختلفة بموضوعاتها وسياقاتها[3]. وقد اهتممنا بتشخيص هذا الحشو منذ هذه البرهة علماً أنّنا سنعود إليه أدناه

---

* نضرب مثلاً أطروحة دكتوراه دولة بعنوان " المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث: مشروع قراءة "، التي نوقشت في 22 أكتوبر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حاز بموجبها صاحبُها جواد حسني سماعنه درجة دكتوراه الدولة في اللغة العربية وآدابه، تخصص: علم المصطلحات. وهي إذ تقوم بجهدٍ جبّارٍ في إبراز دور المؤسسات العربية والدولية وفي مقدمتها مكتب تنسيق التعريب في النهوض بعلم المصطلح الحديث، تقف ـ كالعادة ـ عند حدّ الرصد والتتبّع والتسجيل.

[1] عيد محمد الطيب، اللّغة العربيّة في مواجهة الحياة، القاهِرة: 1981، مطبعة الأمانة، ص231.

[2] البدراوي زهران، مقدمة في علم اللّغة، ط.5، القاهرة: 1993، دار المعارف، ص192.

[3] المرجع نفسه، ص192. الهامش (2).

وندرسه على مستوى اللّسانيات موضوع بحثنا[1] حيث تمّ ربطُه بغلبة الخطاب (اللّساني) على علم (اللّسانيات) الذي نكاد نشهد أفولَه قبل نضجِه إن لم نقل قبل ميلاده، وبكثرة الانشغال على طرح الأسئلة النظريّة بدلَ الانهماك بحثاً في الإجابة عنها تطبيقيّاً في حال إذا ما بدت الأسئلة المطروحة صادِقة طبعاً. وذلك لأنّ بعضَه مِن شأنِه أن يُشوِّش الرِّسالة، وبعضه الآخر يُعرِّض الموضوع للتّمييع الذي يعدّ آفة تهلك المفاهيم من حيث لا يشعر الواحِد وهو ما يصدر من شعور الجميع بخطورة الشيء والاعتقاد في آنٍ بالإجماع وذلك بدون التعمّق والتركيز في تناوله ومن غير التقدّم بجديد: ما يعرقل التقدّم كثيراً في البحث نحو الأمام. وفي هذا الشأن يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « والواقع أنّ الاستئناس الذي تُسبِّبه العادة هو مِن أكبر العوائق التي تعترض طريق المعرفة العلميّة »[2]. هذا ما يراه جون لاينز (John Lyons) في خصوص تحديد اللّغة بوصفها (أداة تواصل) « وهو ما يعدّ حقيقة بديهيّة [ كما يقول ] وإنّ تكريرَه كلَّ مرّة هو من باب الإطناب الذي لا طائلَ من ورائه، لكن من الصعب العثورَ على تعريفٍ يدور في مدار اللّغة ولا يعرج لحظةً على هذه الحقيقة عينها »[3]. هذا، علماً أنّ مسألة التّنظير تلك لا تتعارض إطلاقاً مع التطبيق، بل يذهب لويس يلمسلف (Louis Hjelmslev) إلى حدّ قول ما ملخّصه: إنّ أدقّ الأمور التطبيقيّة هي الفيصل الجوهري في أيّ نظريّة يُسعى إلى بنائها. لكنّه يضيف مُلاحِظاً بأنّه لا يُنطلَق من العموميات مهما يكن المسوِّغ التنظيري الذي قد يدفع إلى ذلك، بحيث أنّ الخصوصيات الميدانيّة والاختباريّة هي التي يحقّ تعميمُها[4] وكذلك تبسيطها.

أمّا إذا عدنا إلى أهمّ الموضوعات التي يشيع في حقِّها شيءٌ من تلكم العموميات وهي *الكتابة العلمية* ـ نظراً لصلتها الوثيقة بقضايا المصطلح، فإنّنا نُلفي بعضَ الدّارسين يؤثِرون الحديثَ عنها بصورة عامّة ـ في مرحلة ما من تطوّر أفكارهم ـ بحيث لا تتجاوز تلك الأفكار (المتطوِّرة) حدودَ تعريف ذلك النوع مِن الكتابة تعريفاً عاماً بناءً على المصطلح الذي يُجعل منه عصبها مرّةً وبيانها مرّةً أخرى، ومن المفهوم قوامها في غالب الأحيان، من دون محاولة الخروج من هذه الحلقة المفرغة، على غرار هذين التصريحين:

**1.** « الكِتابة العلميّة عصبها المصطلح وقِوامها مفهومه لا فرقَ بينها وبين الكِتابة الأصيلة إلاّ بهما وبكونها ترمي إلى منتهى الدقة وأقصى الإيجاز وغاية الإفادة والعلم إنهما تشتركان في اقتضاء السلاسة والفصاحة والبلاغة والبيان، أي تسلسل عناصر الجملة وتناسقها وعدم تنافرها وتبليغ المراد منها وجلاء الفكرة من ورائها في أناقة وحسن ديباجة [..] »[5]. **2.** « أساس الكتابة العلمية المصطلح والبيان الذي ينطبق عليها وعليه، إذ يُبيِّنها ويُفهِمها. فلا جدوى من الكتابة والقراءة من بعدها، من غير أن يبيّن الكاتب ويستبين القارئ وإذا كان التركيب متقطّعا وركيكا والمصطلح غامضا ومنغلقا بالتعريب وغيره »[6]. وسبق لصاحِب

---

[1] يُنظَر الباب الثاني: 2.2.1.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1)، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص30.

[3] John Lyons, Semantics, v.1, Ed. Cambridge University Press, New York and Sydney, 1989, p.32.

[4] L. Hjelmslev, Principes de grammaire générale, Ed. København, Bianco Lunos, 1928, p.03-04.

[5] محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، مجلة المترجِم، ع.14، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، وهران (الجزائر)، جويلية ـ ديسمبر 2007، (ص151 ـ 174)، ص153.

[6] المَرجِع نفسه، ص170.

هذين المقتبسين أن عرج على المصطلح وعلاقته بالنصّ العلمي بقوله: « المصطلح هو روح النصّ العلمي ولا يتأتّى التفاهم والتطوير إلاّ بتحديد مفهومه ودلالته عن طريق التخطيط له وتنسيق نشاطه وتوحيده وتنميطه وتعريفه »[1]. وعلى الرّغم مِن أنّ صاحبَ هذا التّصريح هو محمد الديداوي الذي أصبح معروفاً باجتهاداتِه في مجال التّرجمة والمصطلح، لكن تحديد الكتابة العلمية بهذا الشكل التعويمي ليس من فائدة تلك الكتابة ولا المصطلح الذي نشعر كلَّ مرّة أنّه يُسطَّح. وتكمن المعضِلة أيضاً فيما نشهده مِن قيام آليات (منظِّمة) لظاهرة التسطيح كأن يقتضب لسانيّ ما شيئاً من المجال التعريفي للقضية المعالَجة ويقتطع في السياق نفسه قسطاً من جانبها التأريخي، ولا نعرف من أيِّ منهجٍ يصدر حينه، كما هو الوضع في المقتبَس الآتي: « علم اللغة البنيوي Structure Linguistics: علم يقوم على أساس أنّ تحليل أي عنصر من عناصر اللغة لا يمكن أن يتم بمعزل عن بقية العناصر اللغويّة الأخرى وهو من ناحية أخرى نظرية لغوية تطبق المنهج الوصفي في فحص اللغة ودراستها، فتنظر إليها على أنها وحدات صوتية تتجمع لتكوّن وحدات مورفولوجية لتكوّن هذه بدورها جملاً وعبارات. وقد بلغت هذه النظرية، أو العلم أوجه في الفترة من 1925 إلى 1950 على يد عالم اللغة الأمريكي ليونارد '' بلومفيلد '' وتلاميذه. وبهذا المعنى يصبح علم اللغة البنيوي هو الصيحة التي جمعت بين مدارس لغوية مختلفة في القرن العشرين، بحيث يمكن القول بأنّ المدارس اللغويّة الحديثة منذ (دي سوسير) وحتى (تشومسكي) تنتمي إلى علم اللّغة البنيوي بصورة أو بأخرى، لأنها جميعاً تؤمن بأنّ اللغة عبارة عن نظام من علاقات ترتبط فيما بينها بعلاقات عضوية من التوافق أو الاختلاف، تبدأ من الكلام إلى الجملة، إلى الكلمة، وحتى تنتهي إلى السمة المميِّزة لأصغر وحدة صوتيّة في اللّغة مثل الجهر والشدّة وغيرها »[2]. فبتحليل مبسّط لهذا المقتبس نلاحِظ كيفيّة تقديم مفهوم (البنويّة) بكلمات فضفاضة وطموحة في ذات الوقت كـ *النظرية والعلم والمنهج الوصفي، والصيحة والمدارس* ..الخ. فإذا كان الأمر يتعلّق بما من شأنه أن يُقدَّم مرّةً على أنّه *علمٌ* ومرّةً على أنّه *نظريّة* ومرّةً أخرى بوصفه *منهجاً*، يحسن حينئذٍ طرح الإشكالية أولاً ثم تناولها من خلال عناوين تُخصَّص لكلٍّ مِن هذه الثلاثة. والحال إنّنا بعد قراءة الكتاب كلّه (246 صفحة) لم نهتد إلى تصنيفٍ من هذا النوع، ما يدعو إلى التساؤل عن الغاية من إقحام كلماتٍ ذات وزنٍ بمِثل النّظرية والعلم والمنهج والمدارس، منذ المقدِّمة ثم لا يتكفّل الكاتب (حلمي خليل) بتنظيم فصول كتابه على منوالٍ تتّضح من خلاله هذه التركيبة المنهجيّة. علماً أنّ ذلك المصنَّف يحمل في عنوانه الرئيسي ـ العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ ـ ما يشير إلى أنّه مَعنيٌّ حقّاً بشأن *البنويّة*. بيد أنّه قد يجوز التعرّض إلى إشكاليّة المنهج لوحدها من منظور ابستيمولوجي بحيث يُركَّز فيها على تمفصل التحليل إلى ما هو منهج وما هو مقاربة وما يُعدُّ من جنس المنظور أو ما لا يمكِن الإطلاق عليه إلاّ تسمية القراءة لكنّها قراءة جادّة ومثرية. وهذا كلّه بالاحتفاظ على التداخل القائم بين هذه المصطلحات. كما يقتضي المنظور الابستيمولوجي ذاته التسليم بما يفرضه المنهج من وجود الموضوع مع العلم أنّ الأوّل يطبع الثّاني بطابعٍ خاصّ؛ وكذلك يتطلب ذلك المنظور الالتزام بهدف محدّد. ونحسب المؤلِّف إذ يتصرّف بهذه الطريقة، لا يجهل أنّه يعمد بذلك إلى تسطيح مفهوم (البنويّة) وأنّه يبتعِد عن تبسيطه على عكس ما قد يدّعيه، وعلى النقيض ممّا استطاع نعوم تشومسكي ـ مثلاً ـ أن يفصح عنه فيما

---

[1] محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص، ص154.

[2] حلمي خَليل، العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ، الإسكندريّة: (د.ت)، دار المعرفة الجامعيَّة، ص07.

يتعلّق بمفهوم مصطلح *البنية* نفسه في ظرف مقالٍ واحد فحسب وهو يعرض لثلاثة نماذج تحليل تتكفّل بوصف اللّغة وصفاً لسانياً[1]. ويفسَّر هذا ـ كما سنرى أدناه ـ بطغيان الخطاب اللّساني لدى الدارسين العرب، في حين يمتثِل الغربيّون لحدود الإشكاليات المطروحة عليهم ويظهرون على أنّهم متمكِّنون من المصطلح والمفهوم معاً. ولكن إذا كانت اللّغة الواصِفة (Métalangage) المنصبّة على وصف اللّغة هي خطاب الفرد الواصِف الذي يُكرَّس خطابُه ذاك بوصفه علماً يمثِّل اللّسانيات ـ كما تقول جوليا كريستيفا (Julia Kristeva)[2]، وإذا أخذ أولئك يتحدّثون باسم اللّسانيات بخطابهم ذاك، فإنّ الجمهور (العربي) سيأخذ عن الدارسين (العرب) علماً تستحوذ عليه آيات التسطيح والتمييع والتعميم. أمّا مِن الناحية التطبيقيّة فقد وجد المؤلِّفُ (حلمي خليل) في تحليل المصطلح مدخلاً إلى دراسة ما أسماه *الفكر اللّغوي العربي الحديث* حيث يقارن بين تحليل تمام حسان للنِّظام الصوتي وبين المصطلحات الغربيّة فيستخلص في ضوئها مفاهيم متميِّزة في ذلك الفكر العربي الحديث والقائم على التراث في آنٍ واحد[3]. والمسعى الأخير ليس بالهيِّن ولا يمكِن توصيفه بأنّه بدون جدوى، بل يعدّ من إرهاصات الدرس المصطلحي المقارِن؛ لكنّه يفتقِر إلى المفاهيم الرّافِدة لهذا الشقّ من العمل المصطلحي.

**2 الإصرار على التوحيد المصطلحي:** إنّ أشدّ ما يجذب الانتباهَ بوضوحٍ في رصيد العمل المصطلحي العربي وبحثِه، هو الالتفاف حول قضيّة **التّوحيد المصطلحي** التي تظلّ تحظى بالمركزيّة منذ بدء تشخيص الأزمات*؛ إذ كان على هذا الرصيد أن يستجيب في ذلك لمقتضيات داخليّة أقبحُها *الفوضى المصطلحيّة العارِمة* التي يتحمّس الجميع إلى تشخيصها ـ إمّا جادِّين أو مِن باب الموضة ـ لكنهم سرعان ما يُبدون العجز أمامَ تحديات حلحلتها. كما كان على ذلك السجل أن يرضخ لشيءٍ مِن الإكراهات الخارجيّة ولبعض ضرورات التطبيع مع ما يحدث عالمياً، وذلك لكونه وريث المصطلحيات الكلاسيكيّة. ذلك أنّ هذه الأخيرة لم تُخفِ يوماً رغبتَها في فرض النموذج الإغريقي اللاّتيني فرضاً دولياً، إذ يؤكِّد أكثر المصطلحيِّين الذين أعملوا قراءة على أعمال فوستر المصطلحيّة ـ وهو مُؤسِّسها بدون منازِع ـ وأنّ هذا الأخير قد انقاد لبرهان التوحيد المصطلحي بل مارس التخطيط اللّغوي (المصطلحي) لأجله عن طريق ما كان يستصدره مِن توصياتٍ على غرار مادّة ISO R704 (1968) الخاصّة بـ *مبادئ التسمية* (Naming principles) التي توصي بتبنّي تسمياتٍ موحَّدة مؤسَّسة على تراثٍ مشترَك ـ حسب زعمه ـ متمثِّل في الحرف اللاّتيني المكرَّس، وكذا على الصياغة المصطلحيّة (العالميّة) المعتمِدة على العناصِر اللّغويّة الإغريقيّة اللاّتينيّة. فعلى الرّغم من صعوبة إسقاط هذه المادّة المَبدئيّة على اللّغة العربيّة التي يتميّز

---

[1] N. Chomsky, Trois modèles de description du langage, Revue Langages, n°09, Armand Colin, Paris, 1968, (p.51-76).

[2] Julia Kristeva, Du sujet en linguistique, Revue Langages, n°24, (p.107-126), p.110.

[3] حلمي خَليل، العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ، ص227 ـ 235.

* شئنا برمجة هذا المطلب منذ المدخل هذا على أنّنا سنعود إليه أدناه، وذلك مِن باب تشخيص الوضعيّة وإيماناً منّا بضرورة التدرّج. يُنظَر الباب الخامِس: 2.2 التوحيد المُصطلحي.

واقِعُها بما يرجع خصوصاً إلى تميّز حرفها وكذا قواعدها الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة وكذلك مجال انتِشارها، فقد شهدنا تصاعُد اهتمامات بعض الباحثين بتطويعها (المادّة) بحيث يَسلَم تبنِّيها عربيّاً بعدما حالفها الرواج أوربيّاً بخاصّة وعلى الأقلّ، وذلك تحت دواعي الرقي إلى مستوى هذا الرواج دائماً وبالاعتداد على إمكانيّة التواضع. ذلك أنّ الشرط الذي يجعل الكتابة كتابة صوتيّة بالضرورة، هو التواضع، ومِن المَعلوم أنّ هذا غير مستحيل مع مرور الزمن*. ويمكِن أن نضرب مثلاً على هذا التسابق نحو الإسقاط من أجل *التوحيد المصطلحي* أحمد شفيق بمقاله المنشور في الدوريّة نفسها ـ ضمن عدد *(44)* ـ بعنوان *حول توحيد المصطلحات العلمية*[1]، وهو يجادِل فيه حول الأمثلة التي وقعت عندَها *المعاجم العلميّة* في الإخلال بمبدأ *التوحيد* ويتناول بعض *عوامله* كتعدّد مصادر الفعل ..الخ. هذا، وقد كثُر ترديد الكلام في قضيّة *التوحيد المصطلحي* والخوض في مقتضياته وأهميّته وأهدافه. وذلك بحجة ما يُتناقَل باحِثاً عن باحِثٍ من أقوالٍ تذهب إلى التصريح بدون رويّة وبكلِّ بساطة بأنّ « مشكلتنا مع المصطلح العلمي الأجنبي لم تعد في تعريبه بقدر ما هي في توحيده »[2]. والحال إنّ ذلك الإصرار يبدو أنّه قد أدخل القضيّة في حيِّز التّمييع. لذا تردّدنا قبل الوقوف عندها، وإن لم نمتنِع بدورنا عن التحرّي فيها كظاهِرة في حدِّ ذاتها. ولكن في ظلِّ التوقّع هذه المرّة ضمن الفصل التّاسِع حيث سيتّضِح لنا أنّه لا جدوى مِن المنحى التوحيدي المكرَّس كثيراً في البحث المصطلحي إذا لم يعد ممكناً ـ في حال عدم توفّر القنوات الضروريّة لنشره ـ ولا ينبغي الدعوة إلى الكفّ عنه كما لا يستقيم الإلحاح عليه أيضاً. فإذا كان الأمرُ كذلِك فما على الباحِث إلاّ أن يستبق الحلول الممكِنة بدلَ الإصرار على شيءٍ يصعب تحقيقُه إن لم نقل يستحيل. وأكثر من ذلك فإنّ البحث المصطلحي في حدِّ ذاته لم يَدنُ من القضايا الجوهريّة التي كان من المنتظَر أن يرتادها. وكان من أهم القضايا التي تمحور البحثُ حولها قضيّة **التوحيد المصطلحي**؛ وكان كلُّ تعريف يوضَع لـ (علم المصطلح) أو (المصطلحيّة)** أو حتى (المعجمية) ينطلِق من التذكير بضرورة التوحيد ويرتكز على تشخيصه، ويمرّ بذكر المسوِّغات، ويقف كذلك عند الدعوة إليه؛ وليس هذا فحسب، كما يُكثِر الباحِثُ من الإشارات إليه على سبيل التطبيق وكأن التدريب عليه يكفي لحلِّه. ثم لا يفوتنا أن من أجل دواعي التقييس والقياس تتنازعه الوصفية والمعيارية. وهذا ما يثبته تاريخ نشأته (القياس) وتطوره في النحو العربي إلى أن بلغ الصياغة التي صاغها الأنباري أعلاه. إذ نشأ نشأة فطرية مرتبطة بالاستقراء الذي أفضى إلى القاعدة النحوية و ملاحظة مدى اطِّرادها في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة وتقويم ما

---

* إنّ تفاصيل المراحل المتلاحقة تلاحقًا منطقيًّا إلى أن وصلت الكتابة إلى الطور الألفبائيّ مثبَتةٌ في: رمزي بعلبكي، الكِتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكِتابة وأصُولها عِند السّاميّين، دار العِلم للملايين، 1981، ص69 ـ 71.

[1] أحمد شفيق، حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللّسان العربي، ع.44، 1997، (ص09 ـ 32).

[2] المرجع نفسه، ص11.

** في مسألة تعدّد التسميات الموضوعة للدّلالة على العلم الذي يبحث في المصطلحات، يُنظَر: يوسف مقران، المصطلحيات: تعدُّد في التسمية وتطوّر في المفهوم، مجلة الباحِث، ع.00، مديريّة البحث العِلمي، المدرسة العليا للأساتِذة، بوزريعة (الجزائر)، 2007، (ص157 ـ 165)، ص157 ـ 162.

يشذ عنها من نصوص اللغة[1]. ثم أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي ومن أسس الدراسة النحوية التي تتبني عليها القواعد ويوزن بها الكلام.

**1.2 تهوين المسألة المصطلحيّة:** لكن من القضايا التي توحي بانطواء الدرس المصطلحي العربي على تناقضاتٍ خطيرة تواجد ـ إلى جانب المصرِّين على التوحيد المصطلحي ـ مَن يقوم بتهوين المسألة المصطلحيّة كما يسهل على أيّ باحِث أن يلاحِظ غياب التّنسيق المصطلحي. وإذا كان الحسّ المصطلحي الناجِم عن الموضة قد فرض منطق التكرار ورفع الشعارات في مجال الدّرس المصطلحي وكذا الإصرار على التوحيد المصطلحي، فإنّ منطق رفض ذلك الحسّ الخادع قد أدّى إلى تهوين المسألة المصطلحيّة. ومِن بين الباحثين الذين نادوا ـ مِن جهة ـ بإلغاء باب التوحيد مِن الدّرس المصطلحي حمزة المزيني الذي أسهم حقّاً ـ مِن جهةٍ أخرى ـ في فتح باب النقاش حول جدوى ذلك التوحيد. لكنّه وعلى الرغم مِن هذا الإسهام فقد ذهب به الأمرُ إلى حدّ الجحود ـ جحود فضل التوحيديين. فهذه المفارقة الغريبة والنشاز أدّت به إلى السقوط في مهاوي تهوين المسألة المصطلحيّة[2]. وإلاّ كيف نفسِّر ما ذهب إليه مِن أنّ المشكلة المصطلحية موضوع قديمٌ متجدِّدٌ، وأنّ طرحه بالشّكل الذي هو عليه في الكتابات اللِّسانيّة العربية فيه تضخيم ومبالغة ؟ وذلك كما يأتي بِالدليل الذي يزعم أنّ الموضوع لم يكن قضية لا عند القدماء ولا عند الغربيِّين. فقد تعامل القدماء، في نظرِه[3]، مع المصطلح الوافد بتلقائية كما تتعامل اللغات الحيّة الغنية اليوم بعفوية بدون مركّب نقص. ومن نتائج هذا التّهوين اكتفاء الباحثين بمناقشة نفس المشكِلات عوض أن يبسطوا منهجيات علمية ذات قيمة على المستوى الدولي من أجل احتواء التدفق المصطلحي في مختلف العلوم. وذلك على الرغم من قول صاحب تلك الدعوة: « حظي المصطلح العلمي باهتمام من العرب المعاصرين قلما يبذل في أي مجال آخر. فهو كثيرًا ما تنعقد له المؤتمرات والندوات وتكتب عنه الكتب والمقالات، ويكاد يغلب على الظن أن هؤلاء يرون أنه ليس بيننا وبين الاستفادة من المنجزات العلمية المعاصرة والإبداع فيها إلا حل مشكلة المصطلح »[4].

**2.2 غياب التَّنسيق المصطلحي:** إنّ أفدح ما يكلِّل هذه الوضعيّة المشخَّصة ـ فيما يخصّ التَّوحيد المصطلحي ـ غيابُ التّنسيق المصطلحي. إنّه لَمِن المفارقات العجيبة أن يكثر الحديث عن التَّوحيد المصطلحي مع درجة الإصرار التي شخّصناها أعلاه، ومع ذلك يظلّ التّنسيق المصطلحي مقدَّراً تقديراً شكليّاً ـ إن لم نقل مغيَّباً ـ مِن غير إتباعه الممارسة الفعليّة في الميدان. وما يزيد هذه الوضعيّة سوءاً هو تعدّد الجهات العربية المختصة بالوضع المصطلحي (التَّوليد المصطلحي) وتجاهل بعضها بعضاً. نذكر مِن أشكال هذه الجهات المَعنيّة بشأن الوضع والتوحيد والتّنسيق معاً، المجامعَ اللّغوية والعلمية، المنظماتِ

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، بيروت: 1973، دار الثقافة، ص13.

[2] حمزة بن قبلان المزيني، التحيّز اللّغوي وقضايا أخرى، الرياض: 2004، مؤسسة اليمامة الصحفية، ص209.

[3] المرجع نفسه، ص203 ـ 207.

[4] المرجع نفسه، ص203.

القطريّة والعالميّة، الهيئات الوصيّة، الاتحادات العلمية والجمعيات الثقافيّة والمهنية والصناعية ـ علاوةً على الجهود الفرديّة. ونشدِّد على أنّه مع تعدّد هذه المؤسَّسات وتنوّعها، فالمصطلح اللِّساني العربي يعاني مِن غياب التنسيق بين هذه الجهات في حدِّ ذاتها. وليس هذا فحسب، بل يعاني المصطلح اللِّساني العربي مِن الافتقار إلى منهجية مُوحّدة لكيفيّة التّعامل مع المصطلح الوافد ومقابلته بمكافِئ ناجِع ـ على الأقلّ من حيث الفصاحة اللّغويّة. إضافة إلى تعدّد المرجعيّة اللغويّة للمصطلح ما بين المغرب والمشرق، وتنوّع الآليات التوليديّة ما بين تعريب الدَّخيل وتأصليه، وإحياء التّراث، والتَّوليد الصوري (الاشتِقاق) والدلالي (المجاز)، والنحت. وبالإضافة إلى ذلك كلِّه، فإنّ البحوث اللِّسانية والمصطلحية الأكاديمية تفتقِر إلى دراساتٍ تقابليّةٍ تغتنِم ـ في إطار التّهيئة اللّغويّة العامّة والخاصّة ـ مِن المقابلة بين سُنن التَّوليد في اللغة العربية واللّغات الغربيّة المختلِفة. وعدم الفهم الدقيق للمفهوم الذي يرمز إليه المصطلح الأجنبي ممّا ينتج عنه اقتراح مقابلات غير موفَّقة في معظم الأحيان. وسرعة عملية الترجمة، نتيجة كثرة المنتوج المصطلحي الغربي الذي ينتظر التأصيل. فيضطرّ المعرِّب نظرا لضيق الوقت، إلى النحوِ نحْوَ أسهل طرق الوضع، مما يفضي إلى تراكم الدخيل. ومع قلّة التَّنسيق تتراكم كلّ هذه المشكلات.

**3 نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقّع:** إنّ كثيراً مِن الباحِثين الناقلين ـ مهما تكن مسوِّغاتُهم الخاصّة التي تكون قد دفعتهم إلى ملازمة العمل المصطلحيّ أو البحث المصطلحيّ ـ يُقدِمون على مُعاينة **واقع** المصطلح اللّساني أو البلاغي أو النَّقدي، لكن قليلون هم الذين يعمدون إلى بسط أفكارهم في شأن **آفاق** ذات المصطلح. وإن تواجد مَن يحاول التوفيق بين الانشِغاليْن فلم نجد بعدُ مَن توصَّل إلى تحقيق التوازُن بينهما؛ وفقدان التوازن أو عدم تحقيق التوازن بين كفّتي الواقِع والآفاق هو ما يطبع كثيرًا من الدراسات المصطلحيّة ـ ولاسيما في شقّها المقصود. هذا، وإن كان مِن الجائز أن يسبق كلَّ توقّع رصدُ الواقع ومعاينته وتحليله، ذلك أنّ المعاينة عبارة عن كل استقصاء ينصبّ على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيصها.

**1.3 استقراء واقِع المصطلح اللّساني:** فهذا أحمد مختار عمر يَعمد ـ في كتابٍ له[1] ـ إلى تشخيص ما أسماه *المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيّة*، ويحاول استقراء واقعه*. غير أنّ الانتظام الذي تحلّى به هذا الباحِث اللّسانيّ ـ والذي لاحظناه من خلال قراءتنا للأعمال المنشورة له في ميدان المصطلح

---

[1] أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، القاهرة: 1995، عالم الكتب، ص21 ـ 50.

* وله دراسة بنفس العنوان في مجلّة عالم الفكر، م.20، ع.3، الكويت، 1989. ونذكر من نشاطه المعجميّ مؤلّفه: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1998. وله دراسات معجميّة أخرى نشرت له في مجلّة " كلّية دار العلوم ". يُنظَر: أحمد مختار عمر، انتفاء التّرادف في أسماء الله الحسنى بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة الصّرفيّة، مجلّة كلّية دار العلوم، ع.20، ديسمبر 1996، والمعجم العربيّ والخروج من الدّائرة المغلقة : آثارها السّلبيّة، ووسائل القضاء عليها، المرجع نفسه، ع23، جوان 1998. وقد نال درجة الماجستير برسالته المعجميّة: الفارابيّ اللّغويّ ودراسة معجميّة ديوان الأدب بجامعة القاهرة، دار العلوم سنة 1952، وقد نشرت له مجلّة اللّسان العربي تحقيقاته لـ " الفارابيّ " اللّغويّ، ينظر مثلا: ع21، 1982، من ص47 إلى ص62.

اللّسانيّ العربيّ ـ من شأنه أن يميِّزه؛ إذ يرمي، لحدّ السّاعة ـ إلى جمع شتات الإنجازات التي أُقيمت في مجال اللّسانيّات والخاصّة بمصطلحاتها، والمنهجيّات المتّبعة لوضع المصطلحات من طرف أصحاب المعجمات المصطلحيّة، الذين لم يقتصر عملُهم على جمع المصطلحات من مدوّنات مختلفة ثمّ جردها، بل قدّموا اقتراحاتٍ جديدة. لهذا فقد تسنّت له ـ إثر ما أخرجه هؤلاء من المعجمات فرصة تحليل بعض المصطلحات وذلك انطلاقا ممّا « أُلّف من معاجم أو مسارد لهذه المصطلحات وهي في معظمها تتّخذ المصطلح الأجنبيّ أو المفهوم الأجنبيّ منطلقا للبحث عن مقابل عربيّ، وليس العكس »[1]. كما عمد أحمد مختار عمر إلى دراسة واقع المصطلح اللّسانيّ العربيّ مِن خلال مصدر آخر، هو « الكتب المؤلّفة في بعض مباحث العلم، وبخاصّة تلك التي تتعامل مع مفاهيم غريبة جديدة، لها في لغتها مصطلحاتها الخاصّة التي يراد التّعبير عنها بمصطلح عربيّ »[2]. وكان ذلك إيذاناً ببداية التطبيقات المصطلحيّة التي تعتمِد المتون مدوَّنةَ البحث. غير أنّ الباحِث سقط في توهّم المنهج المقارن لمّا تعرّض لمصطلح (الألسنيّة)[3]. ولقد سبق أن رأينا دوران حديث بعض (المصطلحيين) حول واقِع المصطلح العربيّ وقد خلُصنا إلى ما يشبه النقطة التي يتمحور حولَه حديثُنا هنا من تكريس البحث في الواقِع على حساب استشراف المستقبل. وكذلك خاض محمّد حلمي هليل غِمار العمل المصطلحيّ وهو يدرس مادة الصّوتيّات بالخصوص، فكانت محاولاتُه في ميدان المصطلح الصّوتيّ* ترمي إلى وضع خطّة منهجيّة لنقل المصطلح الصّوتيّ الإنجليزيّ إلى اللّغة العربيّة وإعداد معجم صوتيّ شامل (إنجليزيّ ـ عربيّ). لهذا بنى دراسته على استقراء واسع للمصطلحات الصّوتيّة الإنجليزيّة ومقابلاتها العربيّة في المعاجم الصّوتيّة وكُتب الصّوتيّات المؤلّفة بالعربيّة المترجمة من الإنجليزيّة أو الفرنسيّة إلى العربيّة في هذا الحقل، وكذلك المسارد الموجودة في بعض الكُتب الإنجليزيّة والعربيّة وما أسهمت به مجامع اللّغة العربيّة. ووجدناه أيضاً يحلّل المصطلح الصّوتيّ الأجنبيّ ومقابله العربيّ[4]، ويحدّد أبعاد مشكلاته في نُقط معيّنة، ثمّ يدعو إلى ضرورة استقراء المصطلح الصّوتيّ التّراثيّ.

وكذلك نجد عمر أوكَان في كتابه اللّغة والخطاب يعقد العزمَ على استقراء واقِع المصطلح اللّساني والمصطلح البلاغيّ على السواء نظراً للأواصِر الكائنة بينهما. استوقفنا هذا الكتاب لأنّ صاحِبه أثار في ثناياه قضايا مصطلحيّة معتبَرة وإن كان قد أبدى تحفُّظًا باعتباره لم يكن في صدد « طرح نظريّة معرِفيّة في

---

[1] أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص29.

[3] المرجع نفسه، ص25 ـ 29.

* له في هذا المجال دراسة هامّة، ينظر: محمّد حلمي هليل، المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة: دراسة تمهيديّة نحو وضع معجم صوتيّ ثنائيّ اللّغة ( إنجليزيّ ـ عربيّ )، مجلّة اللّسان العربيّ، ع21، 1982–1983، من ص97 إلى ص135. وقد طبّق المنهجيّة الواردة في هذه الدّراسة على ترجمة له لكتاب مالنبيرغ (Malamberg) (1963)، التي نشرت له بعد هذه الدّراسة في مجلّة اللّسان العربيّ أيضا.

[4] محمّد حلمي هليل، المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة، ص98.

المصطلح وإنّما [ كان همُّه ] عرض العلاقة بين الترجمة والمصطلح البلاغيّ »[1]. ويهمّنا أن نستعرِض . كما فعل . أهمّ العوامِل التي تحكّمت في اختياره المصطلح البلاغيّ على الخصوص ولاسيّما في فصل (الترجمة والمصطلح البلاغي: قديمًا وحديثًا)[2] من القسم الثّاني من كتابه وهو القسم الذي عنون له: (لغة الخطاب)[3]؛ وقد راعتنا هذه التسميّة، ما جعلنا نبحث بدورنا لمعرفة إمكانية تصنيف هذا العمل المصطلحيّ الذي رشّحناه بناءً على تلك التسمية وما حوته فصول القسم الثاني وحتى القسم الأوّل، نختار من تلك المعتبَرات الأربعة ما ذكره من: « ـ اشتمال الحقل البلاغي على كرنفالية اصطلاحيّة، حيث نصادف مصطلحات حقولٍ عديدة كالعروض، والنحوِ، والمنطق، والأصواتيات، وغيرها؛ مما يجعل من معالجة إشكالية المصطلح البلاغيّ معالجةً لإشكالية المصطلح في مجال اللّغة عمومًا. ـ الجهل الفادح بالبلاغة واصطلاحاتها لدى معظم المثقّفين، وهو ما عبَّر عنه كيليطو بقوله: '' المتصفِّح لكتب البلاغة يشعر أحيانًا بالنفور والحرج، فهو يلتقي بمصطلحاتٍ وتعريفاتٍ غريبةٍ عن أفقه، بعيدةٍ عن قاموسه لا تخطر له ببالٍ عندما يقوم بتحليل النصوص '' »[4]. تناول الباحِثُ المصطلح البلاغي على صعيديْن:

1. المصطلح البلاغي والترجمة العربية القديمة (ص101 ـ 103)
2. المصطلح البلاغي في الترجمات الحديثة (ص104 ـ 107)؛

فهكذا يسلم وضع الاستنتاجات الآتية:

- إنّ الباحث المصطلحيّ تناول في هذا الفصل **المصطلح البلاغي المترجِم** قديماً وحديثاً. وقد سبق لنا أن تعرَّضنا لمثل هذا الموضوع على مستوى المصطلح اللِّساني حيث عرّفناه كالآتي: « نقصُد به المصطلح اللّسانيّ الذي دخل إلى الدّرس اللّسانيّ العربيّ عن طريق التّرجمة باعتبارها نقلاً للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللّسانيّات خلال القرن العشرين »[5].
- وتقوم **المقاربة** التي اعتمدها على تشخيص الظاهِرة المصطلحيّة وتعيين السياقات التي يرد فيها المصطلح المترجِم، ثمّ يُلحَق بذلك ما توفّر في ذهنه مِن أنواع الانتقادات.
- يتميَّز بحثه المصطلحيّ بكونه مِن **النوع المقصود**.
- يعتمد **الاشتقاق المفهوميّ**[6] في كثيرٍ مِن الحالات على غرار: خطابة أم بلاغة ؟ أو خطابة الإقناع وبلاغة الإمتاع (ص100 ـ 101). وهذا الاشتقاق المفهوميّ خوّل له صياغة العناوين الفرعيّة الجريئة

---

[1] عمر أوكَان، اللّغة والخطاب، بيروت ـ الدّار البيضاء: 2001، دار أفريقيا الشّرق، ص99.

[2] المرجِع نفسه، ص99 ـ 110.

[3] المرجِع نفسه، ص98 ـ 194.

[4] المرجع نفسه، ص99. نقل القول عن: عبد الفتّاح كيليطو، الأدب والغرابة، بيروت: 1985، دار الطليعة، ص56.

[5] يوسف مقران، المصطلح اللّسانيّ المترجِم: مدخل نظريّ إلى المصطلحيات، دمشق: 2007، دار ومؤسّسة رسلان، ص151.

[6] يوسف مقران، من قضايا الترجمة في العالم العربيّ؛ تطبيق على مدوّنة من الترجمات اللّسانيّة (مبادئ اللّسانات العامّة، تأليف أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو): نحو تأسيس المصطلحيات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة لقسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي ـ وزو، 29. 11. 2003.

على هذا المنوال: مقدِّمة في البلاغة العربيّة القديمة (ص111) أهي قراءة أم مقدِّمة ؟ كأنّ البلاغة العربيّة قديمةً كانت أم حديثة ما كان لها إلاّ لتنتظِر عمر أوكَان لكي يُقدِّم لها!

فكلّها عناوين تجمع بين ذكر أعلام البلاغة ويُقرِن كلَّ واحِد منهم بخصوصيّة أم بشبه حجر يكون قد أضافه إلى صرح البلاغة وهي في واقِع الأمر مصطلحات اشتقّ مفاهيمها من مزاوجة الدرس البلاغي العربي بالدرس البلاغي الغربي وبالسيميائيات والتداوليّة وفلسفة اللّغة، فإذا ما شئنا أخذها على أنّها مصطلحاتُ تبدو مفاهيمُها على غرار: (سيميائية البيان، وشعرية البلاغة، وبلاغة الفصاحة، ونحو الشِعر، والبلاغة العامة، وبلاغة الصورة الأدبية، والبلاغة الجديدة)؛ ومِن هذا القبيل:

1. بلاغة الإنتاج وبلاغة التفسير (ص111)
2. الجاحِظ وسيميائية البيان (ص112)
3. قدامة بن جعفر وشعرية البلاغة (ص113)
4. ابن سنان الخفاجي وبلاغة الفصاحة (ص114)
5. عبد القاهر الجرجاني ونحو الشِعر (ص115)
6. السكاكي والبلاغة العامة (ص116)
7. حازم القرطاجني وبلاغة الصورة الأدبية (ص118)
8. ابن البناء المركشي والبلاغة الجديدة (ص119)

فهكذا نلاحِظ مدار حديثه عن 08 أعلام + 08 مصطلحات، ليس أكثر ولا أقلّ. ثمّ يقوم باستنتاجاتٍ مِن هذا النوع: « وهذا الانشِطار في الترجمة ناتِجٌ عن الدلالة المزدوجة لمصطلح الـ Rhétorique، إذ هي فنُّ القولِ وأناقةُ التعبير من جهة، كما أنّها الكلامُ الهادفُ إلى الإقناع من جهة أخرى، لهذا فإنّ الذين ترجموا المصطلحَ بالخطابة إنّما نظروا إلى الجانب الخاص بإيجاد الحجج، لأنّ الوظيفةَ التي حددها أرسطو لـ Rhétorique ليست إصابة المتلقي بالرعشة الناتجة عن المفاجأة (أو خيبة الانتظار) وإنّما هي الإقناع أولا وأخيرا؛ ولذلك عرّفها بقوله إنّها ''الكشفُ عن الطرق الممكِنة للإقناع في أيِّ موضوعٍ كان''. وانطلاقاً من هذه العلاقة التي تربط لـ Rhétorique بالإقناع فإنّ العربَ قد ترجموا هذا المصطلح بالخطابة ( وإن كان متى بن يونس قد ترجمه بالبلاغة)، وجلُّ تعريفاتهم لها تؤكِّد على هذا الجانب التداوليِّ الذي هو الإقناع »[1]. هذا لأنّ المصطلح البلاغي ـ كما يرى ـ يطرح على المترجِم إشكاليتَه منذ البدء انطلاقاً من مصطلح لـ Rhétorique ذاته. حيث تساءل: بماذا نترجم هذه اللّفظة: هل بالبلاغة ؟ هل بالخطابة ؟ أم نزاوج بينهما مثلما فعلت بعضُ المعاجم (المعجم الموحَّد لمصطلحات اللِّسانيات مثلا)، وكذا بعض المترجمين[2].

---

[1] عمر أوكَان، اللّغة والخطاب، ص100. ينقل قول أرسطو عن: الخطابة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الكويت: 1977، وكالة المطبوعات، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص100. ويذكر محمد الولي وجرير عائشة وقولهما: « وينبغي قبل الانتقال إلى تأطير الصور البيانية ضمن الأدوات التعبيرية الفنية أن نُلقي بعض الضوء على البلاغة ـ الخطابة »: البلاغة: المدخل لدراسة الصور البيانية، ص07.

**2.3 تعقّب الأدوار**: لقد عرفنا تتبّع الأدوار* لدى بعض الدارسين على غرار محمود فهمي حجازي، الذي تناول مرّةً أخرى **دور** *المصطلحات الموحّدة* في تعريب العلوم ونشر المعرفة، في مقالٍ له ضمن *العدد (47)* من دوريّة اللّسان العربي المتخصّصة في شؤون المصطلح والتعريب والمعجم[1]. غير أنّ الباحِث ـ علاوةً على الموضوع المحدَّد في عنوان المقال ـ أبى إلاّ أن يتعرّض مجدَّداً للعلاقة بين لغة التخصّص واللغة المشتركة[2]. كما كان البحثُ، من جهة أخرى، فضفاضاً شيئاً ما بعروجه إلى أبجديات المصطلحيات، مثل ما توحي عليه هذه العناوين الفرعيّة: *مواقف الاستخدام اللغوي*، *المصطلحات وتعريب العلوم*، *المصطلحات ونشر المعرفة* ـ كأنّه يكرّس التقاليد التي بُنيت عليها المصطلحيات ـ باستثناء مبحث *آفاق المستقبل* الذي يشير إلى اهتمام الباحِث بمسألة التوقّع، وهو موضوع نادر ـ كما سنرى أدناه*. وكذلك قد نُشِر في نفس العدد مِن ذات الدوريّة مقالٌ لصاحبه أحمد الحطاب بحثَ فيه موضوع *المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)*[3]. وتكفي نظرة واحدة إلى ما يقوم عليه المقال من العناصر الفرعيّة لتكوين فكرة حول الكيفيّة السريعة التي عالج بها الباحِث موضوعه إذ اكتفى فيه بإعادة صياغة التركيبة المزمِنة مِن تناول *مفهوم المصطلح العلمي*، *والطريقة العامّة لصياغة المصطلحات العلمية*، واعتبار *المصطلحات العلمية* مرّةً كصور فكرية ومرّة كألفاظ تقنية ..الخ.

ونلاحِظ في هذا السياق أنّ هذه مجرّد عيِّنة ضمن عشرات الكتب والأبحاث التي ظهرت في العالم العربي ولا تزال منذ أن ازدادت خطورة المصطلح في أصقاعه. يبقى أنّ هناك فضلاً ـ وهو ما يُنتظَر التنويه به ـ تنطوي عليه جهودُ كلٍّ مِن أولئك الباحِثين ممّن ذكرناهم في هذا المبحث ـ وغيرُهم كثيرٌ يكمن ـ مِن جهة ـ في كونهم قد أثاروا بعضَ المشكِلات التي تحول دون اتّضاح معالم موضوع المصطلح، ما مِن شأنِه أن يمنع ـ مِن جهةٍ أخرى ـ تلك المشكِلات مِن أن تتراكم. فيمكن القول بالتالي إنّهم أسهموا في التخفيف مِن حدّة تَعقُّد الأوضاع.

4 **خيار اللّسانيات التطبيقيّة**: إنّه يغلب على الباحثين العرب الذين خاضوا في قضيّة المصطلح عامّةً والمصطلح اللّساني على الخصوص، ادّعاؤُهم أنّ الإطار الذي يشمل دراساتِهم هو اللّسانيات التّطبيقيّة.

---

* الطريف في الأمر هو أنّنا لم نخرج بدورنا عن إطار استكشاف الأدوار، لاحِظ ما تحمله أطروحتنا مِن عنوانٍ: **دور المصطلحيات في اللّسانيات**. إنّ هذا ينمّ عن صعوبة تحقيق قفزة نوعيّة في مجال المصطلحيات. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فلابدَّ من إحياء الروح النقديّة والتكثيف من البحث عن السلبيات من أجل تفاديها مستقبلاً.

[1] محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، مجلة اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص41 ـ 50).

[2] المرجع نفسه، ص42.

* مع انطواء السّاحة الثقافيّة على بعض الاستثناءات التي تظهر مِن حين إلى آخر على غرار: عبد الكريم خَليفَة، اللُّغة العربيَّة والتَّعريب في العصر الحديث، ط.5، اليَرْموك: 1997، دار الفُرقان.

[3] أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)، مجلة اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص211 ـ 224).

بيد إنّهم قليلاً ما يجنحون إلى اللّسانيات للاستبصار مِن نتائجها النظريّة. فما معنى إذن أن يتبنّوا هذا الخيار بدون مستلزماتِه ؟

**1.4 بهدف ملء فراغ:** إنّنا عندما نتصفّح آراء جلّ مَن وقف مع خيار اللّسانيات التّطبيقيّة نشعر أنّهم عمدوا إلى ذلك لمجرّد ملء فراغ التّصنيف الذي كان يتهدّد مادّة المصطلحيات. والحال إنّ المصطلحيات في الغرب لم يتردّد روادها في تبنّي خيار اللّسانيات التطبيقيّة ـ بعد طرح إشكاليّة التصنيف فعلاً ـ لكن بناءً على قناعتهم بفضل اللّسانيات عليها[1] كما سيأتي شرحُه أدناه[2]. أمّا محمود فهمي حجازي فقد قام بدراساتٍ تطبيقيّة في ميدان المصطلح، ولاسيما اللّسانيّ منه تحسّباً للتّوحيد المُصطلحي بحدوده الصمّاء وأنجز أيضًا بحوثًا تصنيفيّة* حول (علم المصطلح) ويقول عن هذا الأخير: « علم المصطلح من أحدث أفرع **علم اللّغة التّطبيقيّ**، يتناول الأسس العلميّة لوضع المصطلحات و**توحيدها**. ومعنى هذا أنّ وضع المصطلحات لم يعد في ضوء المعايير المعاصرة يتمّ على أساس البحث المفرد في كلّ مصطلح على حدة، كما هي الحال في جهود كثيرة »[3]. فهذا التّصريح الواضح قد حدّد موقعَ المصطلحيّات، وأهمّ موضوعاتها والسّبب الرّئيس الذي يجعلها علما تطبيقيّا، بِهذه الطّريقة:

- موقع المصطلحيّات: من أحدث أفرع علم اللّغة التّطبيقيّ.
- موضوعه الأساس: الأسس العلميّة لوضع المصطلحات وتوحيدها.
- تعتبر علمًا تطبيقيًّا لكونها تنطبع بالموضوعيّة، وجديرة بأن تنأى عن الفرديّة.

ولكن كثيراً ما يقع الباحثُ في تناقضاتٍ، يُمكِن تلخيصُ بعضها فيما يلي:

1. بالنّسبة للنّقطة الأولى: سرعانَ ما تفقد جدّيتها، وتضيع في خضمّ ما يلي هذا التّصريح، حيث يعود صاحبُه إلى نظريّة فوستر فيخلط ما بين رأيه السّالف ذكرُه وتصنيف هذه الأخيرة للمصطلحيّات، فيقول: « فهناك معايير أساسيّة تنبع من علم اللّغة ومن المنطق ومن نظريّة المعلومات ومن التّخصّصات المعنيّة. وهذه المعايير تنمو بالتّطبيق لتكون الإطار النّظريّ والأسس التّطبيقيّة لعمل المصطلح »[4].

---

[1] R. Kocourek, Prerequisites for an applicable linguistic theory of terminology, in Actes du 5e Congrès de l'Association internationale de linguistique appliquée, Ed. Presses de l'Université Laval, Québec, 1981, (p.216–228), p.217.

[2] يُنظَر الباب الأوّل: 3.1 اللّسانيات لفائدة المصطلحيات.

* مثلاً كما في كتابه: الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، القاهرة: (د. ت)، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع. وكتابه: البحث اللّغويّ، القاهرة: (د. ت)، دار غريب، (حيث خصّص فيه مباحث للمصطلح)، ودراسته: بنوك المصطلحات العلميّة واللّغويّة، مجلة اللسان العربيّ، ع.35، 1991، ص155 ـ 157.

[3] محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، ص19.

[4] المرجع نفسه، ص19.

والحال إنّ هذا الرّأي الذي أتبع به محمود فهمي حجازي تصريحَه السّابق، يُعدّ من صميم الاتّجاه الذي يرى أنّ المصطلحيات علمٌ يقع في مفترق طرق علم اللّغة والمنطق ونظريّة المعلومات والتّخصّصات المعنيّة بالمفاهيم والمصطلحات التي يخوض فيها هذا العلم (المصطلحيات). وقد عمد الباحثُ نفسُه ـ وبصورةٍ غريبة ـ إلى تضمين نصّه رأي يوجين فوستر قائلا: « كان فوستر قد حدّد مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنّه مجالٌ يربط علم اللّغة بالمنطق وبعلم الوجود (الأنطولوجية) وبعلم المعلومات وبفروع العلم المختلفة »[1]. فبين ما قاله في البداية وأعقب به في النّهاية يكمن اتّجاهان مختلفان في تصنيف المصطلحيّات.

2. أمّا النّقطة الثّانية: (الأسس العلميّة لوضع المصطلحات وتوحيدها)، فيرجع أصلُها إلى نظريّة فوستر* مرّةً أخرى، وتوصية *ISO* رقم: *704* المشهورة[2].

وقد أثبتت نجوعها في ميدان التّقنيّات فحسب، وفي وقتٍ لم تظهر بعد النّداءات إلى جعل المصطلحيّات فرعًا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة، اللّهمّ إلاّ التّلميحات الّتي ضمّنها *فيستر* نفسُه بعضَ عناوين مُؤلَّفاته النّظريّة، لكِن لم يصطنع أيّ منهجٍ جديرٍ بِأن يُوسم بِاللّسانيّ، ويدلّ على ذلك حرصُها على التوحيد المعياريّ الذي يرجع في معظمه إلى ما نشَّطته الضرورة التطبيقيّة على مستوى المعمل والسوق والإعلام.

3. وما يتعلّق بالنّقطة الثّالثة: " التّناول الموضوعيّ وتكامل الجهود "، فهي شعار كثيرًا ما وجدناه يتأسّف ـ في حدّ ذاته ـ على عدم تحقّقه نظرًا لغياب التّنسيق وهو يقول: « فالهدرُ العظيمُ في طاقات المعنيّين بوضع المصطلحات [ ممّا ] أدّى إلى تعدّد المقابلات العربيّة لعدد غير قليل من المصطلحات ... »[3]. لهذا يُسرع الباحثُ إلى اقتراح إنشاء بنوك المصطلحات، وضرورة تعدّدها، « والتّعاون على المستوى العالميّ منعًا للازدواج والتّعدّد في الجهود والنّفقات، فإنّ المنطقة اللّغويّة العربيّة ينبغي أن تتعاون أقطارُها في إطار وعيٍ جديدٍ بضرورة تجنّب هذا الهدر في الإمكانيّات »[4].

**2.4 في سبيل النهضة بالمعجميات:** يبدو ـ من خلال قراءتنا لأعمال أحمد مختار عمر المنشورة له في ميدان المصطلح اللّسانيّ العربيّ ـ أنّه يرمي، لحدّ السّاعة ـ إلى جمع شتات الإنجازات التي أُقيمت في مجال اللّسانيّات والخاصّة بمصطلحاتها، والمنهجيّات المتّبعة لوضع المصطلحات من طرف أصحاب

---

[1] محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، نقله عن بحث فوستر: E. wüster, Die Allegemeine terminologielehre – Ein Greuzgbiet Zwischen sprachwissenschatft, Logik, outologik, informatik und der sachwissenschaft, in : Linguistics, n°119, 1974, p.62-106.

* لاحظنا شدّة تأثّر محمود فهمي حجازي بهذه النّظريّة وبفوستر، وأنّه اطّلع على أعماله معظمها وباللّغة الألمانيّة التي يتقنها، إذ نذكر أنّه قدّم رسالة دكتوراه بجامعة ميونيخ الألمانيّة سنة 1965، تحت عنوان: " التّحليل اللّغويّ عند السّيرافيّ ".

[2] ISO 704, Principes et méthodes de la terminologie.., p.16.

[3] محمود فهمي حجازي، البحث اللّغويّ، ص115.

[4] المرجع نفسه، ص115.

المعجمات المصطلحيّة، الذين لم يقتصر عملهم على جمع المصطلحات من مدوّنات مختلفة ثمّ جردها بل قدّموا اقتراحاتٍ جديدة*.

ولهذا فقد تسنّت له ـ إثر ما أخرجه هؤلاء من المعجمات ـ فرصة تحليل بعض المصطلحات وذلك انطلاقا ممّا « أُلّف من معاجم أو مسارد لهذه المصطلحات وهي في معظمها تتّخذ المصطلح الأجنبيّ أو المفهوم الأجنبيّ منطلقا للبحث عن مقابل عربيّ، وليس العكس »[1]. كما عمد إلى دراسة واقع المصطلح اللّسانيّ العربيّ من خلال مصدر آخر، هو: « الكتب المؤلّفة في بعض مباحث العلم، وبخاصّة تلك التي تتعامل مع مفاهيم غربية جديدة، لها في لغتها مصطلحاتها الخاصّة التي يراد التّعبير عنها بمصطلح عربيّ »[2]. ورأيه فيما يخصّ تصنيف المصطلحيّات، فهو يقتنع بأنّها فرع تابع للّسانيّات، لكنّه لم يحدّد موقع الأولى من الثّانية تحديداً واضحاً، إذ يقول: « وإذا كان علم المصطلح أحد الفروع الهامّة لعلم اللّغة التّطبيقيّ، وهو في الوقت نفسه أحد الفروع الأساسيّة لصناعة المعاجم، باعتباره نوعا من (المعاجم الخاصّة) فقد كان المتوقّع أن يكون المصطلح اللّغويّ هو النّموذج الذي يجب احتذاؤه من أصحاب التّخصّصات الأخرى، وكان أولى باللّغويّين أن يضربوا المثل لغيرهم في الانضباط، وأن يكونوا قدوة للآخرين في إخضاع مصطلحاتهم للمواصفات اللّغويّة الضّروريّة، وهو ـ مع الأسف ـ ما لم يحدث حتى الآن »[3]. ونلاحظ أنّه يعتبر المصطلحيّات في آن واحد فرعا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة وفرعا تابعا لصناعة المعاجم ليس إلاّ، لكون المصطلح تُخصّص له المعجمات. ويستحسن التّعليق على هذا الرّأي بقولنا: إذا كانت المصطلحيّات فرعا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة** ـ كما يزعم الباحث من جهة ـ فيفرض أن يكون الجانب النّظريّ الذي تسير الأولى على هديه في مجالها التّطبيقيّ، مستمدّا من اللّسانيّات العامّة النّظريّة، سواء كانت تصنيفيّة أو افتراضيّة استنتاجيّة[4]

---

* نذكر على سبيل المثال كتابه " محاضرات في علم اللّغة الحديث "، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1995، فصل : " المصطلح الألسنيّ العربيّ وضبط المنهجيّة "، من ص21 إلى ص50، وله دراسة بنفس العنوان في مجلّة عالم الفكر، المجلّد 20، ع3، الكويت، 1989. ونذكر من نشاطه المعجميّ مؤلّفه: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1998. وله دراسات معجميّة أخرى نشرت له في مجلّة " كلّية دار العلوم ". ينظر : أحمد مختار عمر، انتفاء التّرادف في أسماء الله الحسنى بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة الصّرفيّة، مجلّة كلّية دار العلوم، ع20، ديسمبر 1996، والمعجم العربيّ والخروج من الدّائرة المغلقة : آثارها السّلبيّة، ووسائل القضاء عليها، المرجع نفسه، ع23، جوان 1998. وقد نال درجة الماجستير برسالته المعجميّة : الفارابيّ اللّغويّ ودراسة معجميّة ديوان الأدب بجامعة القاهرة، دار العلوم سنة 1952، وقد نشرت له مجلّة اللّسان العربّ تحقيقاته لـ" الفارابيّ " اللّغويّ، ينظر مثلا : ع21، 1982، من ص47 إلى ص62.

[1] أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، ص30.

[2] المرجع نفسه، ص29.

[3] أحمد مختار عمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلّة كلّية دار العلوم، ع23، جوان 1998، ص05 ـ 06.

** وذلك باعتبارها علماً يطبّق الدّرس النّظريّ على غرار العلوم التي حدّدها مثلا محمّد علي الخوليّ في كتابه: تعليم اللّغات الأجنبيّة والقوميّة، وصناعة المعاجم، والتّرجمة، وأمراض الكلام، ومختبرات اللّغة ..الخ؛ ينظر: محمّد علي الخوليّ، معجم علم اللّغة النّظريّ، بيروت: 1982، مكتبة لبنات، ص157.

[4] فيما يخصّ هذين الاتّجاهين: التّصنيفيّ والافتراضيّ الاستنتاجيّ، ينظر: خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللّسانيّات، الجزائر: 2000، دار القصبة للنّشر، ص10.

وبكلّ فروعها أو على الأقلّ ما يهمّ المصطلحيّات، من علم الدّلالة، الصّوتيّات، علم التّراكيب، علم الصّرف، علم متن اللّغة[1]. كما يحتمل أن تأخذ من اللّسانيّات الخاصّة إذا كانت تلك المصطلحيّات خاصّة هي الأخرى، مثلما هو الحال بالنّسبة للدرس المصطلحي العربي، مثلا، التي ينبغي عليها أن تراعي خصوصيّات نحو العربيّة بمفهومه الشامل. أمّا مجال المصطلحيّات التّطبيقيّ فيدخل فيه صناعة المعاجم المصطلحيّة (Terminographie) على غرار صناعة المعاجم العامّة الذي يعدّ جانبا تطبيقيّا من علم متن اللّغة، وهو بدوره ينضمّ إلى اللّسانيّات كفرع لها.

ونستنتج من خلال هذه المقابلات أنّه يستحيل إيقاع المصطلحيّات كفرع تابع لصناعة المعاجم الذي هو جانب تطبيقيّ لعلم متن اللّغة وفي نفس الوقت تسمّى هذه المصطلحيّات: بـ (علم المصطلح). لعلّ اهتمامات أحمد مختار عمر المعجميّة هي التي أثّرت عليه لكي يرى في المصطلحيّات مجرّد بحث معجميّ يقوم على تحليل المصطلحات. وهذا ما فعله إذ ينقد المصطلحات التي تقدّم بها محمّد رشاد الحمزاوي ومنهجيّته في وضعها وعبد السّلام المسدّي وعبد القادر الفهري ومحمّد علي الخولي وعبد الرّسول ثاني ورمزي بعلبكي.

ونلاحِظ في خاتمة هذا الفصل أنّ هؤلاء الباحِثين المهتمّين كلّهم بقضايا المصطلح في العالم العربي، وعلى الرغم من كلِّ النقائص التي شخّصناها أعلاه في حقِّ بعضِهم، لا يزال جلُّهم يبحث عن الكيفية السّليمة التي مِن الأحرى أن تعود بأقلّ خسارة على الفِكر اللّساني عموماً ولاسيّما ذلك المرتبِط باللّغة العربيّة، وهم يعالجون القضيّة المصطلحيّة التي تشكّل عصبَهما، ويتناولون كافّة ما يتّصل بها كأساليب نقل المصطلحات العلميّة والتّقنيّة الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة؛ ولا يتوانى بعضُهم بالرجوع مثلاً إلى جذور المشكلة المصطلحيّة، ويقف آخرون عند النّقص في المصطلحات العلميّة والتّقنيّة في العالَم العربيّ، وإن كان معظمُهم يكتفي في ذلك ـ كما رأينا ـ بالإشارة إلى أهمية المصطلح والاصطلاح والسمات الأساسية التي يتميز بها المصطلح مقارنةً بالكلمات التي يجري استعمالُها في اللّغة عامّة. والعامل الأخير من شأنه أن يرسم صورة مقلقة للحالة الراهنة في العالم العربي فيما يتعلّق بإنتاج وتداول المعلومات والمعرفة في مجال المصطلحيات التي تخدم اللّسانيات حيث المكتسبات لا تزال هشّة.

[1] محمّد رشاد الحمزاويّ، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة: معجم عربيّ أعجميّ . أعجميّ عربيّ، ط2، الجزائر: 1987، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب. وقد صدر القسم الأوّل منه بالعدد 14 من مجلّة حوليّات الجامعة التّونسيّة، 1977.

الباب الأوّل

# المصطلحيات واللِّسانيات:

# العروة الوثقى

1. أطروحة تعدّد أوجه العلاقة
2. تعدّد أبعاد المصطلح

## الفَصل الأوّل

# أطروحة تعدّد أوجه العلاقة

**1.1 في العلاقة العمَليّة**

1.1.1 أعمال النّزعة التّطبيقيّة

2.1.1 صناعة المصطلح

**2.1 المصطلحيات في خدمة اللّسانيات**

1.2.1 تحليل المفهوم اللساني

2.1.1 المقاربة المفهوميّة

**3.1 اللّسانيات لفائدة المصطلحيات**

1.3.1 عودة المصطلحيات إلى اللّسانيات

2.3.1 تعليميّة المصطلحيات

إنّ العلاقة القائمة بين المصطلحيات واللّسانيات ليست وحيدة الجانب على عكس ما توهِم به المحاولات المشار إليها في المدخل، بل متعدِّدةُ الأوجه. وهي أوجهٌ فارِقة ومُتداخِلة في آنٍ وبعيدة كلَّ البعد عن السطحيّة التي غلبت على تلك المحاولات العربيّة. لكن والحال هذه وتحرياً للتبسيط، مِن الأجدر وضع فرضٍ يُسلِّم بوجود ما يحكمها مِن ناموس التَّعاون المتبادَل*: لذا فمِن المتوقَّع أن تخضع لقانون الانسِجام، لكي تُشكِّل أيضاً ـ وفي آخر المَطاف ـ شيئاً منتظَماً يُستساغ تمثُّله في كلِّ دراسة ذات طموح تطبيقيٍّ أصيلٍ وعلى دراية بما يمكن أن تؤول إليه مِن الناحية التعليميّة والتكوينيّة**. ويمكن تحليل هذه العلاقة من خلال ثلاث زوايا على الأقلّ؛ هي: أولاً، اعتبار **الطابع اللّساني للمصطلح** (الفصل الثاني من الباب الأول)؛ وثانياً، **التطبيق المصطلحي اللّساني** (الباب الثاني): وقد يحدث النظر فيه من أجل فحص إمكانية البناء عليه، وهي زاوية قد طرقها أكثرُ مِن باحِث لأسبابٍ مختلِفة وفي سياقاتٍ متباينة زمنياً ومكانياً؛ أمّا الزاوية الثالثة فتتأتّى عبر **الدرس المصطلحي الوصفي** (كلّ الفصول المتبقية)***.

**1.1 في العلاقة العمَليّة:** يمكِن الذّهاب قبل كل شيء إلى أنّ الجانِب العملي الرّابِط بين المصطلحيات واللّسانيات هو الجدير بالتّركيز عليه. هذا هو المَقصود أيضاً مِن عَنونة هذا المبحث بـ *العلاقة العمَليّة* التي تلخِّص أهمَّ شيءٍ في صلة المصطلحيات باللّسانيات. ونتخيَّر هذه **البوّابة** (العلاقة العمَليّة) لمُباشرة تحليل المفاهيم الرّابِطة انطِلاقاً مِنها، بدلَ استعراض المصطلحيات مِن باب التقديم النّظري ـ على الرغم مِن تعلّق الأمر بـ *دور هذه الأخيرة في اللّسانيات* ومِن وجاهة هذا الباب ـ أملاً منّا أن يتماشى هذا الأمر بما يوحي به ذلك العنوان قطعاً من *عمليّة العلاقة* التي تربط بين المصطليات واللّسانيات****، إذ يجري فيها وضع اللّسانيات مِن قِبل المصطليات وجهاً لوجه أمامَ **مُفارقة** عويصة شيئاً ما، وهي: **واقِع تمدُّد جهازها التسموي وتوقُّع تجدّد نظامها المفهومي**. وما كان ذلك ليحصل لو لم يقع تقاطعٌ في اهتمامات كلٍّ من المجالين (المصطلحيات واللّسانيات) وفي مصالحهما. وذلك على الرغم من أنّه لابدّ أن تسود

---

* أتيحت لنا فرصةٌ حيث عرضنا لمحةً عن أوجه هذه *العلاقة المتبادَلة بين المصطلحيات واللّسانيات* على المستوى الغربي وفي الساحة العربيّة. يُنظَر: يوسف مقران، الدّرس المصطلحي الغربيّ ـ العَربي: بين الاحترافيّة والهِواية: مجال اللّسانيات المترجَمة أنموذجاً، مجلة المترجِم، ع.19، مخبر تعليميّة التّرجمة وتعدّد الألسن، جامعة وهران ـ السانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران (الجزائر)، يناير ـ جوان، 2009، (ص09 ـ 52).

** على ذكر هذه الناحية الهامّة، نشير على القارئ أنّه سيجد خلالَ بحثنا هذا مَعالِم الزّاوية التعليميّة المُلحَقة بالدّرس المصطلحي. يُنظَر أدناه على الأخصّ: 4.2.1 تعليميّة المصطلحيات.

*** وكذلك تعرَّضنا لهذا التعاون المتبادَل مِن خلال طرحنا هذه الزوايا الثلاث بصورة عامّة؛ يُنظَر: يوسف مقران، الدرس المصطلحي واللّسانيات، مجلة الأكاديميّة للدِّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، ع.04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، السداسي الثاني 2010، (ص18 ـ 33)، ولاسيما ص18. حيث ركّزنا على هذه النقطة.

**** كان ترجيح هذا الخيار مِن وحي ما سبق أن عالجناه في مَوضِعٍ آخر وما استخلصناه عُقباه؛ فلا نريد مِن هذا النصّ (الأطروحة الراهِنة) أن يكون مجرَّد اجترارٍ لما عرضناه هنالِك. وعالجنا هذه العلاقة في: يوسف مقران، المصطلح اللّساني؛ ص100 ـ 126.

هناك دينامية (حركية) تدفع كلاًّ منهما إلى الاستقلاليّة[1]، وأن تتعلّق قيمٌ خاصّة بكلٍّ منهما، وتبرز تطلّعات ذاتية عوض الخضوع للسلطات الخارجية (إملاءات الباحِثين). ولذا يهمّنا أن نتناول وجهاً مِن ذلك **التقاطع** ـ لا لتفهّم تلك الدينامية والقيم والتطلعات فحسب ـ لكن هذه المرّة بهدف حصر *وحدة المصطلح اللّساني* مصطلحياً ولسانياً (أي بالاستفادة مِن المصطلحيات واللّسانيات معاً) كـ **وحدة معاضِدة للتفكير اللّساني ومُدمَجة في الخطابات والنصوص المتخصّصة النّاقِلة لذلك التّفكير بشكلٍ قاطِعٍ**. فهذه الناحية التي ابتعدت عن حيِّز مشاهدة مؤسِّسي (علم المُصطلح) لفترةٍ ليست بهيِّنة، بانت أهميّتُها وتعاظمت حينما التقت الدراسات المصطلحيّة بتلك التي أخذت تعالِج لغات الاختصاص، ولاسيما مِن قِبل لسانيين على غرار بيار لوراه (Pierre Lerat) الذي تأسّف كثيراً ـ مرّةً أخر ـ على تماطل الباحثين في معالجة هذه الأخيرة بهاجِس **إقامة نظريّة لسانيّة** تُغلِّف قضايا تلك اللّغات من حيث *المقام والطبيعة والأبعاد والوظائف* على الأقلّ، شأنها في ذلك شأن ما اتّسعت إليه دائرة اللّسانيات، فَهَمَّت باشتِمالها بعدما هُمِّشت[2]. وذلك أحد أصداء لما سنشخِّصه أدناه مِن هموم *تفريع اللّسانيات*: فنحن هنا أمامَ شاهِدٍ صارخٍ ومُفارِق على أنّ للتفريع شأناً في تسيير القضيّة المصطلحيّة المرتبِطة باللّسانيات أولاً، ثمّ تأثُّراً بغيرِها من الفروع المعرفيّة وتأثيراً فيها. وهكذا يتّضح، بناءً على ما سبق، أنّ أطراف التّطبيق المُصطلحي ـ المعتدّ به أيضاً في الباب الثّاني ـ سترتمي في **حيِّزٍ علميٍّ تعليمي شبه نظريٍّ**، وذلك لتفسير تلك المُفارِقة المشار إليها أعلاه وفق ما يرسمه المدخلان المعالجان أدناه[3] واللّذان يمسّان اللّسانيات مهما تكن اللّغة المكتوب بها وعليها، ويتّصِلان ـ لا ريبَ فيه ـ باللّسانيات التي تُحرَّر بالعربيّة وتَضطلع بها. غير أنّ الإمعان في دراسة ما اكتنف الدّرس اللّساني الغربي خليقٌ بأن يُحسِّسَ المرء بأنّ هذا الأخير تأسّسَ هو الآخر على معالجاتٍ مصطلحيّة مُحتواة ومَحتومَة. فبالتالي، من شأن كلّ **تطبيق** مبرمَج على مدى بحثنا أن ينسف في الأخير ميزة **الفرادة العربيّة** في شأن امتزاج اللّسانيات بالتحليلات المصطلحيّة، والتي كان يُعتَقَد بأنّها خاصيةٌ يتحلّى بها الدّرس اللّساني العربي فحسب. هذا وإن كان مِن الصّعب إنكار **الفردية** التي شاعت في غياب **المصطلح القياسي** (الذي مِن المفروض أن يقع حوله الإجماع)، فتمخّضت عن تلك الفرديّة مشكلةُ التباين وعدم توخّي الدقة في الترجمة. ويجدر التذكيرُ هنا بأنّ هذه **البوابة** ـ أي التّطبيق مع عدم تجانس مظاهِره ـ قد طرقها أكثرُ مِن باحِثٍ لأسبابٍ مختلِفة وفي سياقاتٍ متباينة زمانياً ومكانياً ولخلفياتٍ مَعرفيّة مُعيّنة. وإذ نطمح إلى مراقبتها (البوابة)، بطريقة واعِية ويقِظة ـ قد ندّعي في ذلك طريقة نظاميّة: فالهدف جليل، لكن الحيلة المرفقة قاصِرة في هذا الظرف ـ يهمّنا أن نستنسِخ منها ضوابطَ العمل المصطلحي، ونتلمَّس ملامِح البحث المصطلحي المُمَنهَج هذه المرّة في رحاب اللّسانيات *التي استطاعت*

---

[1] Loïc Depecker, Linguistique et terminologie : problématique ancienne, approches nouvelles, Bulletin de la société de linguistique de Paris, vol. 97, nº 1, Paris, 2002, Ed. Peeters, Paris, p.123.

[2] بيار لوراه، خِطاب اللّغات المتخصِّصة، ترجمة يوسف مقران، مجلة الخِطاب، ع.03، مَنشورات مخبر تحليل الخِطاب، جامِعو مولود معمري ـ تيزي وزو، دار الأمل، تيزي وزو، ماي 2008، (ص365 ـ 381)، ص365.

[3] يُنظَر الباب الثاني: 1.2.1 حاجة الدّرس اللّساني إلى النّقد و2.2.1 رعاية الدّرس اللّساني العَربي المُترجِم.

*صياغةَ تطوّر المصطلحيات واستساغت تدخّل هذه الأخيرة في شؤونها*. كما يهمّ توظيف حصيلة الرّصيد المَعرفي والمنهجي التي آلت إليها دراسات أولئك الذين طرقوا هذه البوابة. فهكذا يُستشفّ مِن تكرار كلمة *بوابة* في المبحث الرّاهن رغبتنا في الإحالة إلى *نظريّة البوّابات* (Théorie des portes)، التي تُعدّ، أوّلاً وقبل كلّ شيء، مِن بين الإسهامات النّقديّة التي تقدَّمت بها ماريا تريزا كابري التي تطالب نظريّتُها *المصطلحيّات العامّة* (TGT) بمراعاة الجوانب الثّلاثة الأساسيّة (البوّابات) المشكِّلة لطابعها التوسُّطي: الجانب المعرفي، والجانب اللّسانيّ، والجانب الاجتماعيّ التّداوليّ الإعلاميّ. وقد عرضتها في مقالٍ لها وهو: *Terminologie et linguistique : la théorie des portes*؛ أمّا بذور هذه النّظريّة فتوجد بشكل واضح في مؤلَّفها الهامّ: *La terminologie : théorie, méthode et application*[1].

**1.1.1 أعمال النّزعة التّطبيقيّة:** ومِن المؤكَّد كذلك أنّ النّزعة التّطبيقيّة لم تبرح الدّرس المصطلحي العربي على الخصوص ـ ولن تبرحه ـ بل لا يزال بعضُ المصطلحيّين يفضِّلون تقديمَ الطّابع التطبيقي على أيِّ همٍّ تنظيريّ[2]، بل هذا يكاد يكون منزعاً شامِلاً في المصطلحيات، لكن بشرط أن تتحدّد التطبيقات، كأن يقال *التطبيقات المصطلحيّة الترجميّة*[3]؛ ذلك أنّ كثيرة هي الحتميات التي أحوج ما تكون إلى ملاحظاتِ **المصطلحيّين المطبِّقين** الذين يُشكِّلون حلقةَ وصل بين اللّسانيين والمتعامِلين مع المفاهيم اللّسانيّة[4]. أوضح ما يمثّل هذه النّزعة أعمالٌ توزّعت على مُستوياتٍ شتى، ولمّا كان ظاهِرُها محاطاً بهالة الإجماع بينما يموج باطِنُها بالاختِلافات نظراً لذلك التشتّت، فما انفكّت الحاجة تلوِّح بإلحاحها. وباستحضار تلك الأعمال يتقدّمها كلٌّ مِن:

**أ. اقتِراح مقابلاتٍ مصطلحيّة:** وذلك في ظروف الترجمة المختلِفة وما يعقبها مِن تأمّلاتٍ مباشِرة. وقد ظهر في ظلِّ ظروف الترجمة هذه نوعٌ من المصطلحية تسمّت عند الغربيين (Terminologie traductive)[5]. وهي ترمي إلى وضع ثبتٍ لمجموع المقابلات الموجودة فعلاً وتلك الممكِنة في ظلِّ التوقّع. وقد تصدر القوائم المثبتة عن الترجمات الفعليّة في معجماتٍ مصطلحيّة. كما تتصدّر بعضُ المقترحات المصطلحيّة كتباً متخصِّصة في مجالٍ ما على سبيل التوطئة مِن أجل إزالة اللّبس الحاصل على إثر

---

[1] Maria-Teresa Cabré, Terminologie et linguistique : la théorie des portes, Revue Terminologies Nouvelles, n° 21, Rifal, Bruxelles, Juin 2000. وكذلك كتابها: La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du Catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998. وصاحبة النظريّة هي مِن أسبانيا، ومُديرة المَعهد الجامِعيّ لِلّسانيّات التّطبيقيّة *(IULA)* لِجامعة بامبو فابرا (Pompeu Fabra) بِبرشلونة (Barcelone) حيث تشتغِل أيضًا بِصِفتِها أستاذة. وتُعدُّ عُضوًا في مَعهد الدِّراسات القشتاليّة.

[2] علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقيّة في علم المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة، ج.2، معهد الدراسات المصطلحيّة (فاس)، (ص219 ـ 237).

[3] Monique Slodzian, Pratiques de la terminologie : la terminologie traductionnelle, in Terminologie et enseignement des langues, Ed. La TILV, Paris, 1991, (p.59-62), p.61-62.

[4] ليلى المسعوديّ، ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، مجلة اللّسان العربيّ، ع.35، ص210 ـ 211.

[5] Maarten Janssen & Marc Van Campenhoudt, Terminologie traductive et représentation des connaissances, Revue Langages, n°157 (La terminologie : nature et enjeux), 2005, (p.63-79).

الفوضى المصطلحيّة التي تكون قد وقعت على مدى تعاقب المبادرات الفرديّة. ذلك أنّه لا شكَّ في أنّ المترجِم تَعرِض له خياراتٌ يتفاوت عددُها من مترجِم إلى آخر، والأحسن في هذه الحالة هو أن يُعمَد إلى الوقوف على الاختيار الموفِّق إلى تمثيل المفهوم توفيقًا لا بأسَ فيه. وهذا قد يؤدّي إلى التضحية بالجانب المصطلحيّ لحساب الجانب المفهوميّ أو العكس، وقد يُصيبهما (المُصطلح والمَفهوم) على حدٍّ سواء: وهو ما يُغري المترجِم بأن يتردّد بين عدّة مصطلحاتٍ لتمثيل مفهوم ما، ثمّ يتناوله بطريقته الخاصّة الكفيلة بتقريب المفهوم لا غير؛ وحينه يتمّ تسجيل ذلك كلِّه في تلك المعجمات المصطلحيّة المشار إليها هنا.

**ب. متابعة الأعمال المعجميّة:** وذلك مِن خلال ما يُشرِف عليه واضِعو المعاجِم مِن جمع المصطلحات المتوفِّرة والمتداوَلة، ومِن التّوليد المصطلحي بنوعيه الرئيسيّين، أي *التّوليد التّأهيلي* (Néologie primaire) و*التّوليد التّرجمي* (Néologie traductive)[1]؛ مع العِلم أنّ للتّوليد مُطبِّقين يحتكّون به في الميدان وأخصائيِّين يُنظِّرون له ويَعتنون بتفهّم موادّه ومبادئه ووظائفه؛ ما يفضي إلى تقسيماتٍ أخرى له كأن يُقال *التوليد الصوري والتوليد الدلالي*، أو *التوليد بالاشتِقاق والتوليد بالمجاز*[2]. وكذلك أدلى الغربيون في هذا الإطار كلٌّ مِن مَنظوره؛ ولاسيما في سياق مُعالجة ظاهِرة احتِكاك اللّغات*، بتقسيماتٍ أكثر ما تُنبِئ عنه هو أنّ المصطلح ذو أبعادٍ شتّى إذ يرى غي روندو (Guy Rondeau) أنّ التوليد ثلاث كلياتٍ: *التوليد الصوري والتوليد الدلالي والتوليد عن طريق الاقتِراض*[3]؛ وكذلك يُفرِّعه ألان رِي (Alain Rey) إلى ثلاثة أنواع بينما يسمِّيها بطريقة مُغايِرة شيئاً ما[4]: *التوليد الصوري (بما فيه التوليد عن طريق الاقتِراض) والتوليد الدلالي والتوليد التَّداولي.*

وبعد هذا العرض علينا أن نُلاحِظ أنّه إذا كان أحدُ عوامِل ظهور التّرجمة مُرتبِطاً بالحاجة العمليّة التي تقضي بالاستغناء عن قِراءة النصّ الأصلي لتعذّره أو لأسبابٍ أخرى ـ كما اقتنع بذلك جان رونيه لادميرال (Jean-René Ladmiral) في النّهاية[5]، فلا يبقى لنا سوى أن نستغرب كيف يعزف الناس عن قراءة الترجمات العربيّة وهي متوفِّرة ـ وقد تكفي ـ لتنقل ما تنقله النصوص في لغاتها الأصليّة، ويبادرون إلى اقتناء هذه الأخيرة وذلك ليس مِن باب الفضول وحسب: بل لرفع ما يعتوِر الترجمات من لبسٍ عند بعضهم، ومن أجل المزيد من الفهم المفقود عند الآخرين؛ وفي سبيل التدارس والمقارنة في أحسن التقدير

---

[1] Andrien Hermans & Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Revue Terminologies nouvelles, RINT, n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Bruxelles, Décembre 1999, p.37-43.

[2] رياض قاسم، مستقبل العربيّة الفصحى في تطويرها: رؤية في المَنهج، ضمن اللّغة العربيّة: أسئلة التطوّر الذّاتي والمستقبل، بيروت: أكتوبر 2005، مركز دراسات الوحدة العربيّة، ص214 ـ 215.

* وقد سبق أوريل فاينرايخ (Uriel Weinreich) إلى تفسير ذلك بظاهرة *الاحتكاك اللّغوي*؛ كما في: Uriel Weinreich, Langage en contact, New York, 1953, p.01.

[3] G. Rondeau, Introduction à la terminologie, 2e éd Gaëtan Morin, Québec, 1984, p.127. Et Louis Deroy, Néologie et néologisme : essai de typologie générale, Ed. CILF, n° 1, 1971, (p.05-12), p.08.

[4] A. Rey, Essays on terminology, Trad. du Français par J. C. Sager, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995, p.68-69.

[5] J.-R. Ladmiral, Traduire : théorèmes pour la traduction, Ed. Payot, Paris, 1979, p.11-15.

حيث تُصبِح الترجمات مثار المناقشات والجدل بل تستحيل مدوّنات تُنتقَد (كما قد يستفاد منها دروسٌ في التّرجمة) !؟ ويُسوِّغ الاحتمال الأخير مدى تحوّل (علم) الترجمة من مجالٍ نظريٍّ إلى مجالٍ ينشد المقاربة التطبيقيّة للترجمات التي تُسخَّر كمدوّناتٍ يصبح الكشف عن العيوب التي تكتنِفها غايةً لا في نفسِها بل من أجل تعلّم كيفيّة الترجمة. ويُمكِن تشبيه الأمر بالتّرجمة البيداغوجيّة[1] والتّعليميّة الّتي ترمي إلى نقل المعنى مِن اللّغة المصدر إلى اللّغة الهدف لا بهدفٍ تبليغيٍّ بقدر ما هو توضيحيّ، كتسخير عمليّة التّرجمة في سبيل تعليم لغةٍ ما، إذ تُستعمَل اللّغة المصدر لشرح قضايا تخصّ اللّغة الهدف[2]، بما أنّ الأولى ترمي إلى وصف الثّانية، فنحن هنا في صميم المُقاربة المفهوميّة في واقِع الأمر على الرّغم مِن أنّ الظّاهِر يوحي بعكس ذلِك أي المقاربة اللّفظيّة. ولا نغادِر هذا العمل مِن دون التنويه بفضل دوريّة اللّسان العربي التي لم تفسح منبرَها لكلِّ مَن يعرض تجربته في تأليف المعجمات فحسب*، بل استرعت اهتمام الباحِثين الذين أعملوا قِراءات على تلك المنتجات المعجميّة التي كانت لا تزال قيد التّجريب.

**2.1.1 صناعة المصطلح:** إنّ تلك *النزعة الاقتراحيّة* ـ المعروضة أعلاه ـ تتطوّر إلى نوعٍ مِن **صناعة** المصطلح. وهو ما يمثِّل البحثَ الذي يتجاوز مجرّد العمل المصطلحيّ، لكي يتحوّل إلى القسيم الثاني مِن عموم الدَّرس المصطلحي ـ بجانب قسيم البحث المصطلحيّ المقصود. لكنّه يتميّز بكونه جاء في سياقات النَّقل الصّريح لأفكارٍ ولمفاهيم هي أحوج ما تكون إلى صناعة المصطلح وعلى الهامِش، لكنّه هامِش قليلاً ما يحكم على المتن. ولمّا كانت صناعة المصطلح تهتمّ بتوثيق المصطلحات وتيسير استعمالها سواء أكان هذا التَّوثيق آليّاً بالحاسوب أم كتابيّاً بنشر المعاجم المتخصِّصة الورقيّة، فإنّ الصّنيع الحكيم مِن أجل تكريس الهامِش المفيد، هو أن توضَع مثل تلك المصطلحات التي تُناقَش على الهوامش موضعَ البحث والتّحليل مِن قبل المصطلحيِّين للخلوص إلى نتائج تتراءى من خلالها العوامل التي ترجع إليها المشكلات التي يعاني منها المترجمون حين تأدية عملهم التَّرجمي ولاسيما في مجال اللِّسانيات، وتتضمّن صيّاغة الحلول المتوقّعة على شكل مقترحات تقدّم ـ في الأقل ـ للعاملين في ميادين اللِّسانيات والترجمة على السواء. لعلَّ هذا ما جعل علي القاسمي يُطلِق تسمية *صناعة المصطلح* على ما يُعنى بالجانب العملي من المصطلحيات؛ حيث يقول: « نفضِّل أن يكون لفظ (المصطلحيّة) اسماً شاملاً لنوعين من النشاط: (علم المصطلح) الذي يعنى بالجانب النظريّ، و(صناعة المصطلح) التي تُعنى بالجانب العملي [...] وهذا ما فعلناه في دراسة المعجم وإنتاجه، إذ أطلقنا عليهما اسم (المعجميّة) الذي يضم فرعين هما: الأول، (علم المعجم) أو ما يُسمَى أحياناً بعلم المفردات الذي

---

[1] Elisabeth Lavault, Fonctions de la traduction en didactique des langues, Ed. Didier érudition, Paris, 1985, p.09.

[2] Germaine Forges & Alain Braun, Didactique des langues, traductologie & communication, Ed. De Boeck Université, Paris & Bruxelles, 1998, p.13.

* وقد نُشِرت مثلاً في عددٍ واحدٍ فقط مقالاتٌ لـ: اهيدي محمد، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات، مجلة اللِّسان العربي، ع.44، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص179 ـ 181). وكذلك: محمد حمادة، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك (جزء الرياضيات)، العدد نفسه، (ص182 ـ 186). وكذلك: حميد أوبلال، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الأحياء، العدد نفسه، (ص192 ـ 193).

يُعنَى بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها، وأبنيتها، ودلالاتها، ومرادفاتها، والتعابير الاصطلاحيّة والسياقيّة التي تتألف منها؛ أما الفرع الثاني فهو (صناعة المعجم) الذي يشير إلى جمع المادة اللغويّة، واختيار المداخل، وترتيبها طبقاً لنظام معين، وكتابة المواد، ثم النشر النهائي للمعجم، ورقياً كان أم إلكترونياً »[1]. وهو ما نقصده في بحثنا هذا باستخدامنا لتسمية التطبيق المصطلحي ثمّ يبقى تقييده بنعتٍ يفيد الحقل الذي يجري فيه ذلك التطبيق. فكما قلنا *التطبيق المصطلحي اللّساني* يجوز قول *التطبيق المصطلحي الطبّي*. فنلاحِظ في كلام علي القاسمي أنّه في صدد تناول مجاليْ المصطلحيات (المصطلحيّة). وفيما يتعلَّق ببحثنا هذا، يمكِن أن يُلحَق بالأهداف التّطبيقيّة السابِقة عمَلٌ هو **معاينة** الواقِع وإعمال **التوقّع** (وليس إهماله) وهو ما عملنا على تطبيقه على *الخطاب اللّساني العربي* في الفصل الأوّل والفصل الثّاني مِن الباب الخامس: حيث يحدونا في هذه **المُزاوجة** بين اللّسانيات والمصطلحيات منهجٌ يقوم على **تشخيص حقائق عمَليّة ملموسة**، ترسّمت لدى بعض الدّارسين صوراً نمطيّةً لم يعبأ كثيرٌ منهم بمواجهة الأسئلة الجديدة المُتعاقِبة والمتوَقَّعة، التي ما انفكّت تُطرَح عليهم. مِن جهتنا علينا أن ننظر إليها نظرةً نافِذة، لأنّها لا تعكِس بالضّرورة انسِجاماً على الرغم مِن تلك النمطيّة المستشرية، التي لم تأتِ من رحِم التفاعُل الحيّ، الذي كان من المتوقَّع أن يسري في نمطها الطبيعي (النصوص اللّسانية *المؤهّلة والمترجَمة*). فتلك الحقائق تتجزّأ وتتبدّل باستِمرارٍ لو يعلم أولئك الدّارسون الذين تعاقبوا على تكوين الصورة المَعنية: لهذا جاز اعتبار منهجنا وصفياً يقوم من حيث معاينة الواقِع على استقصاء ينصبّ على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيصها؛ وبالمحاذاة لذلك نستعين بلسانيات المتون المعتبِرة للتنوعات الخطابيّة (اللّسانيّة) التي شدَّ ما يُسهم اللّسانيون المترجِمون في تشكيلها، لذا حرصنا كثيراً على الإشارة إلى تلك النّصوص الأصلية (المؤهّلة) والمترجمة وتحديد كيفية تعامل أصحابها مع المشكلات المصطلحية ووضعهم تحت المساءلة الاختباريّة، ودراسة مواقفهم وقراءة أطروحاتهم واستخلاص منها فوائد جمّة تهمّ من ناحية التوقّع الذي يجدر بناؤه بكلِّ رصانة وجديّة. هذا لكي نفرغ شيئاً ما مِن مشكِلة عدم تجانُس المظاهر المصطلحيّة اللّسانيّة المَدروسة في بحثنا هذا . وهذا وجهٌ آخر مِن تلاقي المُصطلحيات باللّسانيات. فعلاوةً على ما سبق ذكرُه، فإنّ عبارتيْ *الدرس المصطلحي* و*التطبيق المصطلحي* قديمتان قياساً بتواجد المصطلحيات* كتسمية تغطّي مفهومَ العِلمِ الفتيِّ الذي لا يزال يبحث عن مسوِّغات تواجده. كما أنّ بين العمل المصطلحي داخِلَ اللّسانيات والبحث المصطلحي المؤطَّر مِن قِبل هذه الأخيرة تبايُناً دقيقاً جداً**: لهذا شِئنا الحديثَ عن شيئيْن مختلِفيْن مع

---

[1] علي القاسمي، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت: 2008، مكتبة لبنان ناشرون.

* لقد صرَّح عنوانُ الأطروحة عن كلمة *المصطلحيات* واحتفظنا في هذا المَتن بـ *الدّرس المصطلحي* بل *تطبيقه*؛ وهذا تحرياً لمبدأ التدرّج وهو ما خضعت له المصطلحيات التي لا تزال تبحث عن الغطاء العلمي.

** فيما يخصّ الفروق التقنيّة بين هذه الثلاثة (العمل والبحث والدّرس) في الأبحاث المبكّرة التي عرفت كيف تحتضنها الثلاثةَ دونما أيّ وقوعٍ في تزاحمٍ بينها، قد عالجها باحِثون كـ: Robert Galisson, Recherches de lexicologie descriptive : la banalisation lexicale (Contribution aux recherches sur les langues techniques), Ed. Nathan, 1978, p.08-13. مِن حيث استنتجنا أنّ تسمية *العمل المصطلحي* يغلب استِعمالها للدّلالة على المصراع الذي تُمارس فيه القوانين الإجرائية والمبادئ المنهجية والأصول القواعدية التي تنهض عليها المصطلحيات النّظريّة.

تصوّر علاقة تكامليّة تُبرَم بينهما. ومُناشدة البحث المصطلحي مُمَنهَجاً نتيجة لقائه باللّسانيات هو ما سنسعى للرقيّ عبر مراقيه؛ وسيأتي تفصيلُ ذلك في ثنايا البحث. وكذلك تحقّقنا من اختلاف هذه المصطلحات الثلاثة على مستوى المصطلحيِّين العرب، فوجدنا الباحِثَ المغربي خالد اليَعبودي يقيم خطَّ التمايُز بينها[1]. فكثيرًا ما يقابَل البحثُ المصطلحيّ بالعمل المصطلحيّ*. فالأوّل يعني ما يأتي من خارِج الاختصاص ويستنِد إلى نظريّة مستمَدّة من المصطلحيات ومتداولة فيها، على خلاف العَمَل المصطلحيّ الذي أشبه ما يكون بالتطبيق الرّاهِن الذي نحن في صدد تجلية معالمه: ما يعني أنّ هناك بحثاً مصطلحيّاً مقصوداً وآخر هو عمَلٌ معمولٌ به من غير وعيٍ، لكنّه فعّال وناجع . كما سيكشف الفصل الخامس عن بعض مَظاهِره . نريد أن نعمل عليه نوعًا من الاستقراء فنستنتج منه قواعد مصطلحيّة مدعِّمة لبحثنا بل ولجميع أبحاث المصطلحيات أيًّا كان موضوعُها. وقد أوردنا ضِمنَ هذا النّوع مِن العمَل المصطلحيّ فئةً من الباحِثين في مجال اللّسانيات، على الخصوص أولئك الذين يكونون قد أعملوا، إلى جانب عملهم اللّسانيّ المحض، نوعًا آخر من التأمّل في اللّغة الواصِفة التي يستعملونها أثناء عرضهم للمعطيات اللّسانية ومن غير قصدٍ منهم إلى بناء رؤية مصطلحيّة ولكنها لا تزال تنبِئ عن ضرورة تأسيس دعائم البحث المصطلحيّ، كما يعمدون في أبحاثهم إلى إجراءات تفيد هذا الأخير.

**2.1 المصطلحيات في خدمة اللّسانيات:** إنّ المرحلةَ تفرض علينا، حسب الأطروحة المعروضة أعلاه والمرفَقة بالفرض الموضوع والوضعيّة المشخَّصة، التعرّضَ إلى تلك العلاقة (المصطلحيات واللّسانيات) على مدى بحثنا، أوّلاً مِن جانب الخدمات التي تُسديها المصطلحيات لصالِح اللّسانيات، إذ هي **تحلِّل** مَفاهيمَها وتَسمياتِها، و**تدرس** انشِغالاتِها، بل و**تنقد** استعمالاتِها، و**تخوض** في خطاباتها و**تقف** عند أهمّ مشكِلاتها التي تصدر عن مصطلحاتها. وقد سبق للويك ديبيكر أن طرح هذه الإمكانيّة إذ كان يعالج فضل اللّسانيات على المصطلحيات، وكذلك عرّج بسرعة على فضل هذه الأخيرة على الأولى تاركاً المجال لغيره ليتناول ذلك الفضل**. فنقع حينئذٍ في صميم الموضوع الذي اخترناه لبحثنا (دور المصطلحيات على اللّسانيات) وقد بحث غيرُنا في فضل المصطلحيات على فروعٍ علميّة أخرى على

---

[1] خالد اليَعبودي، المُصطلحيّة وواقع العمَل المُصطلحي في العالَم العَربي، فاس: 2004، دار ما بعدَ الحَداثَة.

* لقد ورد هذا التقابل في مقالٍ لـ: عز الدّين البوشيخي، عن المصطلح والمفهوم وأشكال التّعالق بينهما، ضمن قضيّة التّعريف في الدّراسات المصطلحيّة الحديثة، أشغال يوم دراسي (كليّة الآداب، ظهر المهراز)، 25 أبريل 1995، إعداد عبد الحفيظ الهاشمي، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة محمد الأوّل، وجدة، 1998، (ص27 - 35)، ص28.

** L. Depecker, Entre signe et concept : élément de terminologie générale, Ed. Presses Sorbonne Nouvelle, Paris, 2000, p.19. يُنظَر كذلك مقاله: Contribution de la terminologie à la linguistique, Revue Langages, n°157 (La terminologie : nature et enjeux), (p.06-13). يُلاحظ التقاء عنوان هذا المقال مع عنوان أطروحتنا (دور المصطلحيات في اللّسانيات)، علماً أنّنا سجّلنا في هذا الموضوع أوّل مرّة سنة 2004، ولم يحصل لنا أن اطّلعنا على المقال المعني إلاّ لاحِقاً بعد تاريخ ظهوره (العدد موجود في مكتبة *المركز الثقافي الفرنسي CCF*) بالجزائر.

غرار ما قامت به ماريفون هولتزم (Maryvonne Holzem) حينما تناولت *فضل البحوث في المصطلحيات على تبليغ العلوم*[1].

**1.2.1 تحليل المفهوم اللّساني:** إنّ المصطلحيات تُعنى بالمفاهيم من حيث طبيعتها وخصائصها وأنظمتها والعلاقات فيما بينها، وتتجلّى في النّظر إلى المفهوم في علاقته بالمفاهيم المجاورة، وفي مطابقته لعناصر حقله، وتعيين المصطلحات وفقاً لنظام المفاهيم الذي تندرج فيه[2]. بما أنّ علاقة المصطلحيات بالمفاهيم هي على هذه الشّاكِلة الموصوفة هنا، فالمرتقَب في هذا الصدد هو التركيز على تحليل المفهوم (اللساني) مصطلحياً أوّلاً ـ ولسانياً بعد ذلك ـ كما أفاد جون هامبلاي (John Humbley) وهو يقرأ الحصيلة التي حقّقتها المصطلحيات خلال عقدٍ من الزمن (1998 ـ 2009)؛ إذ جعل مِن الاشتِغال على *المفهوم* واسِطةَ عقد كلّ عملٍ مصطلحيٍّ، ورأى فيه قمّة التنظيم العلمي[3]. ويتّفق كلٌّ مَن يؤيِّده في ذلك على أنّ التحليل يتمّ بعد اقتناص ذلك المفهوم واقتباسه ضمن النصوص المتخصِّصة بالاستناد دائماً إلى المقاربة المفهوميّة (Approche onomasiologique) التي تولي اهتماماً كبيراً للتوصيف بناءً على شبكاتٍ موضوعة مسبقاً بمراعاة الموجودات الذي يهمّ جردُها وتصنيفُها تصنيفاً مَوجوديّاً (Classification ontologique)[4]. وهذا الأمر يزكّيه كذلك ما يراه جلُّ الباحِثين في سياقٍ آخر من أنّ المصطلحيات إنّما تستقي شرعيّتها في تناول مباحث اللّسانيات وغيرها مِن العلوم، مِن استقلاليّتها بذاتها؛ لكنّها استقلاليّةٌ راجِعةٌ بالدّرجة الأولى إلى أصالتها في تناول المفهوم[5]. لا ننسى مقولة هلموت فيلبر (Helmut Felber) الآتية: « يجدر التذكير بأنّه على العمل المصطلحي أن يقوم على المفاهيم لا على المصطلحات »[6]. وهو ما يذهب إليه لويك ديبكير ـ كما جاءت البداية بذلك ـ وهو يلحّ على نهضة المصطلحيات بدافع (إعادة الاعتبار للمفهوم) بعدما هُمِّش حينما كانت المصطلحيات ترزح تحت شفقة اللّسانيات التي شدّ ما بالغت بدورها في تناول المصطلح بعدما استرجعت مكانتها ضمن الدراسات المصطلحيّة[7]. بل هناك مَن يُشبِع فرادة البحوث المصطلحيّة بما تتوقّف به على المفهوم وبلحّ على تحويل الاهتمام مِن المصطلح نحو هذا الأخير[8]. ولكن سيادة المفهوم في مجال المصطلحيات بالذات وبهذا الشكل البارِز، لا يعني إزاحة الوجهة المقارنة (بين التسميات) بالكامل طبعاً، وعلى الرغم مِن الملاحظة الأولى السابِقة ـ وهي تدعو في الحقيقة إلى

---

1 M. Holzem, Apport des recherches en terminologie à la communication des sciences, Thèse de Doctorat en sciences du langage, Université de Rouen, 1997.

2 H. Felber, Terminology manual, Ed. UNESCO and Infoterm, Paris, 1984, p.96-97.

3 J. Humbley, Présentation, in Revue française de linguistique appliquée, Vol. 19, Ed. De Werelt, Amsterdam, février 2009, (p.05-08).

4 G. Rondeau, Introduction à la terminologie, Ed. Georges Morin, Chicoutimi, 1984, p.19-21.

5 J.-C. Boulanger et M.-C. L'homme, Les technolectes dans la pratique dictionnairique générale, Revue Meta, vol.36, n°1, Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.23-40), p.23.

6 H. Felber, Manuel de terminologie, Ed. Unesco, Paris, 1987, p.03.

7 L. Depecker, Linguistique et terminologie: problématique ancienne, approches nouvelles, p.123-152.

8 L.-C. Paquin, Du terme au concept, in Les industries de la langue : perspectives des années 1990, Tome 1, Montréal, 1991, (p.313-333).

ضرورة الخروج من منطِق هذه الثنائية المُتعارَف عليها فرنسياً أيضاً بـ (La logique binaire)، أي (المصطلح / الكلِمة) ـ بل هناك مَن يفرض الزاوية المقارِنة كمنهجيّة لا يمكن تجنّبُها بسهولة في مجال المصطلحيات المسترفدة باللّسانيات، إذ يُعوَّل عليها ـ في الوقت الذي يرفضها فيه التوحيديون* ـ في سبيل تبيّن خصائص المصطلحات، ولاسيما ما يرجع منها إلى طابعها اللّغوي[1]. مِن هنا وجدنا حتى الدارسين المهتمِّين بنقل الموضوع من الوحدة الصغرى (المصطلح) إلى الوحدة الكبرى (النص) ـ ما مِن شأنه أن يغيِّر هيكليّة الثنائيّة برمّته ـ قد وقف أحدهم** عند التمييز بين ما أسماه *النص العلمي التخصصي* و*النص العلمي غير التخصصي* بناءً على إعمال هذه الثنائيّة ومِن وجهة نظر مقارِنة. وهذه لن تكون المرّة الأولى حيث يحدث نقل الموضوع من أبعاده الإفراديّة المعجميّة التي تمثِّلها الكلمة (المصطلح) إلى أبعادٍ نصيّة خطابيّة سياقيّة (متخصِّصة)، بل سنراه عند بيار لوراه الذي تناول النصّ التشريعي (القانوني) من خلال المخطّط الحجاجي الذي يقوم عليه حيث دعا حينَه إلى ضرورة إعادة النّظر في شأن دراسة المصطلحات بعزلها عن سياقاتها[2]. وقبلَه سبق لدوريّة Terminologies nouvelles أن خصّصت في عددها العاشِر دراساتٍ لقضايا *العبارات المسكوكة* (Phraséologie)[3]، وهي التي مِن المعلوم أنّها غير قابلة للدّراسة مِن غير اعتبارها داخل النصّ لأنّها غير حرّة، وأكثر مِن ذلك فهي محتواة كذلك في الخطابات العامِرة بالاستِعمالات الشّعبيّة[4]. ويرى أسوالد ديكرو (Oswald Ducrot) أفضليّة جمعها وحفظها ريثما تُستبصَر المعايير التي تتحكّم فيها فتُستعمَل كنماذج استدلاليّة على القدرة التي حظيت بها في تركيز المعنى وفي الحجاج وعلى الإيحاء بنظرتها إلى العالَم والأشياء، فمثَّل لذلك بأمثِلة كالعبارة المستعمَلة في اللّغة الفرنسيّة (C'est un brouillard *« à couper au couteau »*)[5]. وكذلك كثيراً ما حقّق علي القاسمي في استعمال كلٍّ من محمود تيمور وإبراهيم أنيس لـ *ألفاظ الحضارة* بدل *كلمات الحضارة* رابطاً ذلك بين التحصيل الآني وتسمية اللّفظ التي كانت ذات حظوة عند محمود تيمور على الأخصّ ـ رائد البحث في ألفاظ الحضارة على حدّ تعبير علي القاسمي[6] ـ إذ يفضّلها على كلٍّ من *الكلم* أو *الكلمة* بل حتى *المصطلح* الذي يرى فيه الاختصاص الدّقيق الذي لا يكفل الاقتِراب مِن الجمهور بخلاف ما سيبلغه هذا

---

* التوحيديون ـ نسبةً إلى التوحيد المصطلحي ـ هم الذين ينصبّ اهتمامُهم دائماً على سبل تحقيق ذلك التوحيد؛ يُنظَر الباب الخامس: 2.2 التوحيد المُصطلحي.

1 S. Boutayeb & I. Desmet, Terme et mot: propositions pour la terminologie, Revue La banque des mots, n° 05, (numéro spécial), Conseil international de la langue française, 1993, (p.05-32).

** نقصد أحمد الحطاب الذي علّقنا على مقاله أعلاه: أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية، ص217 ـ 218.

2 P. Lerat, Vocabulaire juridique et schémas d'arguments juridiques, Revue Meta, vol. 47, n° 2 (Traduction & terminologie juridiques), 2002, (p.155-162).

3 Terminologies nouvelles, n° 10, Rint-AFCFB, Bruxelles, 1993.

4 Claudia Maria Xatara, La traduction phraséologique, Revue Meta, vol. 47, n° 3, (p.441-444).

5 O. Ducrot, Critères argumentatifs et analyse lexicale, Revue Langages, n°142 (Les discours intérieurs au lexique), 2001, (p.22-40), p.36.

6 علي القاسمي، ألفاظ الحضارة: ماهيتها وأثر توحيدها في تنميّة اللّغة العربيّة، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.9، الجزائر، جوان 2009، (ص59 ـ 85)، ص61.

(المصطلح عليه) على إثر تحوّله إلى **اللّفظ** عن طريق دورةٍ تقوم بين الأخصّائيين وعامّة الناس الذين تجري على ألسِنتهم، ثمّ تكرَّس قاموسيّاً على أساس أنّها تمثِّل *ألفاظ الحضارة*[1]. أمّا إبراهيم أنيس فيغلب عليه التدقيق في التفريق بين الكلمة واللّفظ على أساس أنّ الكلمة ما هي إلا صورة صوتية مفردة صامتة تتحول إلى لفظٍ حينما تستعمل للدلالة على معنى محدَّدٍ لأنّها بذلك تتحول من الصورة إلى الحقيقة الحسية[2]. وهو ما يُدعى التحصيل أو التحيين (Actualisation). وعلى كلٍّ سنرجع في الباب الثّالِث إلى ما يتعلّق بمنعرج عناية المصطلحيين بالمدوّنة النصيّة المصطلحيّة. في الحقيقة حتى عندما تُفصِح المصطلحياتُ عن طبيعة المصطلح فهي حينئذٍ مُستكمِلة لعمَل اللّسانيات، مِن غير التغافل عن كون هذه الأخيرة حاولت أكثر مِن مرّة أن تحتوي موضوع المصطلح وتحيط بشؤونه، ذلك أنّ موضوعها ـ كما سنرى أدناه[3] ـ متعدِّد الأبعاد ومطاطيٌّ إلى حدٍّ ما. فإذا قصَد أيُّ باحِثٍ التأمّلَ في المظاهر التقنية الدقيقة لعلاقة المصطلحيات باللّسانيات التي تخلو من المضامين الفِكريّة الكامنة فيها أي بغضِّ الطّرف عن المسائلَ الابستيمولوجيّة التي لا نزال نثيرها، سيعود ـ لا غرو ـ بحصيلة إحصائيّة تُقنِعه بأنّ المصطلحيات تقدِّم أكثرَ مِن مَنظورٍ هامٍّ في مَشهد الدّرس اللّساني القائم أساساً على دراسة وقائع اللّغة، وأنّها تُعدّ ميداناً للبحث أصبح مع تدفّق *الكتابات المتخصِّصة* مِن الضروري الخوضُ فيه، ولاسيما على مستوى فحص تلك الكِتابات فحصاً مصطلحياً مُقَنْوَناً يطمح بدوره إلى أن يحظى بالتَّقنِين لئلاَّ يظلّ شبه مؤقّت ولا يقع خارج الاهتمامِ العلميِّ المسجَّلةِ علامتُه*. ثمّ إنّ النظريّة العامّة للمصطلحات قد سبق لها أن تصدّت ـ في مَنحاها المعياري المُفرِط للأسف ـ لصبِّ ذلك النّمَط الكِتابي في قالب ثنائيّة (مثالية الواقع والمعرفة والتّواصل / حصر حقل التّطبيق المصطلحيّ في التّقييس). ذلك لأنّ في تصوّر بعض المصطلحيِّين المنتصرين دوماً لتلك النظريّة، ليس أفضل مِن تحقيق نوع مِن نِظاميّة تسجِّل توازناً أمامَ حالة تشتّت مجال المصطلحيات، وذلك تبعاً لهمِّهم التَّنظيمي المعتاد. إنّ الاختلاف الجوهري بين هذه النظريّة التي مِن الطبيعي أن نستفيد منها كثيراً وبين ما سنعتمده في هدفنا الساعي ـ هو الآخر ـ على حَدْوِ الهمّ التنظيمي، يكمن في العدّة الاختصاصيّة التي يقتضيها مسعى إدراج المصطلحيات في خدمة اللّسانيات. وهي كذلك العدّة التي سنفصل فيها خلال الفصل الثاني مباشرةً حيث يتمّ الاغتنام من الاختصاصات الضاربة في أعماق قضايا المفهوم والمصطلح من تحليل الخطاب والإعلام الآلي والسيميولوجية والتعليميات، بل حتّى الرافد الذي يلجأ إلى علم الاجتماع أو (Sociologie de la traduction) كما اعتاد المتتبِّعون لهموم الترجمة أن يسموه[4]، مع التذكير دائماً أنّ شؤون المصطلح في العالم العربي تابِعة لقضايا الترجمة. وكذلك الشأن

---

[1] علي القاسمي، ألفاظ الحضارة: ماهيتها وأثر توحيدها في تنميّة اللّغة العربيّة، ص61 ـ 71.

[2] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط.6، القاهرة: 1986، دار المعارف، ص38.

[3] يُنظَر هذا الباب: 1.2 إبستيمولجيّة الطابِع التعدّدي.

* (مُقَنْوَن= Canalisé) مَصُوغٌ من كلمة (القناة)، ويدلّ على تجميع الجهود وتكثيفها بحيث تسير في اتجاه واحِدٍ كأنها في قناة.

[4] Jean-Marc Gouanvic, Ethos, éthique et traduction : vers une communauté de destin dans les cultures, Revue TTR, vol.14, n°2, 2001, (p.31-47), p.31.

بالنسبة للمصطلحيات التي يقول عنها ألان رِي: « إنّ المصطلحيات بوصفها خادِمة الاحتياجات الاجتماعيّة تفرض جهازاً معرِفيّاً يتّصل مباشرةً بالتفكير الذي لابدّ أن ينشغل عن الاهتمامات الخاصّة لفائدة تلكم الاحتياجات »[1]. ولكن، وعلى الرغم مِن تنوّع خدمات المصطلحيّات، وخاصّة في أبعادها الاجتماعيّة؛ فإنّ البعد الذي يهمّنا في خصوص خدمتها للّسانيات هو تحليلها لمفاهيمه وفق ما يُدعى المقاربة المفهوميّة المشار إليها.

**2.2.1 المقاربة المفهوميّة:** بعدما فصلنا بين العمل المصطلحي والبحث المصطلحي، نضيف أنّ العمل المصطلحي يقوم على تحديد المفهوم فتمييزه تمييزاً اختصاصيّاً ثمّ تعريفه مقارنةً مع غيره مِن المفاهيم فتصنيفه وفق المجال الذي ينتمي إليه. فنحن هنا في صلب *المقاربة المفهوميّة* التي وإن لا تتجاهل المصطلح (التسمية) فهي تجعل مِن المدخل في المعجميات المصطلحيّة وكذا المصطلحيات (النظريّة) لا يتشكّل من ذلك المصطلح بل مِن الموضوع (الواقِع) الذي يتمّ وصفه أو بالأحرى مِن تمثّل الأفراد لمفهومه الرّاسِخ في الأذهان. ويتمّ تنظيم ذلك كلّه وفق تعريفات مصطلحيّة تعدّ بنىً مفاهيميّة يمكن صَوْرَنَتُها ثمّ حفظها في بنوك المعطيات والرجوع إليها كلّما اقتضت الحاجة[2]. ويحدِّد الباحِثُ الحاج بن مومن وجهَ تطبيق هذه المقاربة في العمل المصطلحي العربي ـ ولاسيما في صناعة المصطلح ـ ضمن النصّ الآتي: « إنّ المنظور الحديث لوضع المصطلح العلمي والتقني يقتضي: ـ من جهة، مقاربة مسمّياتية (أي أنومزيولوجية) تُعنى بفنّ المصطلح (أو المصطلحيات) وتنطلِق هذه العمليّة من تفحّص المفهوم الأجنبي وضبط سماته والإحاطة بعلاقاته مع المفاهيم المجاورة له في نفس الحقل المعرفي (تحديد المحتوي والمحتوى) حتى تتأتّى عمليّة مَوْضَعَتِه داخل ذلك الحقل. عندئذ يمكن مباشرة عمليّة تسميّة المفهوم الأجنبي حسب ضوابط وضع المصطلحات العربيّة؛ ـ ومن جهة أخرى ربط كلّ تسمية مفهوم جديد بشبكة مصطلحيّة صرفيّة ودلاليّة يمثّل فيها المصطلح تارة نواة (Noyau ou base) للوحدة المصطلحيّة وتارة أخرى امتداد لتلك النواة [...] »[3]. وهذا المنظور كما يعرضه الباحِث هنا بمقتضياته، يدعِّم ما سنكشف عنه لاحِقاً مِن أنّ العمل المصطلحي العربي يطغى عليه المخطَّط التقليدي[4] الذي يقوم في الغالب على استحضار المصطلح الأجنبي ـ المستحدَث عموماً ـ بما أنّه المدخل إلى المفهوم المستقدَم والمرجع الذي نشأت مِن صلبه كلُّ التنويعات والاشتقاقات التابعة. لاحِظ مثلاً علاقة النسب بين مصطلحيْ (Didactique) و(Didactologie)؛ وكذلك بين (Objet) و(Objectivation)؛ وبين (Objectif) و(Objectivité). فبينها علاقات ومسالك تخصّ التسميات وأخرى تتعلّق بالمفاهيم قد لا توازيها تلك الموجودة في اللّغة التي تُقابل فيها المصطلحات ندّاً بندٍّ. لهذا فيهمّ مقاربة التّعريفات المصطلحيّة بالحدود الدلاليّة (التحليل التكويني) التي تفيد في توضيح بنية المفاهيم التابِعة للمجال المراد دراسته، وذلك عن طريق فسح المجال أمامَ العلاقات النابِعة عن تعدديّة الاختصاصات، ومنح التكوين للراغبين فيه (الطلبة الجامعيين)، من أجل

---

[1] A. Rey, Les fonctions de la terminologie : du social au théorique, in L'ère nouvelle de la terminologie, Ed. OLF, Montréal, 1988, (p.87-108), p.108.

[2] B. de Bessé, Le contexte terminographique, Revue Meta, vol.36, mars 1991, (p.111-120), p.111.

[3] الحاج بن مومن، استنساخ مصطلحي داخِل لغات التخصّص، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة، ص29 ـ 30.

[4] يُنظَر الباب الثالث: 4.2.1 تواتر المصطلح الارتِباطي.

معرفة بناء التعريفات السليمة. ومِن هنا فإنّ المقاربة المفهوميّة تستدعي اعتبار الحقول الدلاليّة. والحال إنّ عِلاقة التّحليل التّكوينيّ بِتحديد الحُقول الدّلاليّة تكمن في مُراعاة المُحلِّل لِهذه الأخيرة مِن أجلِ التّوصُّل إلى تقييد السّمات المُشتركة بيْن مَفهوميْن مَثلاً. هذا ما يُؤكِّده أحمد مختار عمر بِقولِه: « أوّلُ خطوةٍ يتّخِذها الباحِثُ [ لِتَحديد العناصِر التّكوينيّة ] هي استِخلاصُ مَجموعة مِن المعاني (بِصورةٍ مَبدئيّة) تبدو الصِّلة القويّة بيْنها بِحيْث تُشكِّلُ مَجالاً دلاليًّا خاصًّا نتيجةَ تَقاسمها عناصِر تكوينيّة مُشترَكة »[1]. وإنّ المصطلح في تقاليد العمل المصطلحي الغربي هو أسيرُ نظامٍ خاصٍّ أي يدلّ وفق علاقات معيّنة وداخل اختلافاتٍ مضبوطة: ما يساعِد على تحقيق تلك البنى المفاهيميّة المنشودة. لهذا يسلم اتّباع المقاربة المفهوميّة من أجل تبيّن المآزق التي قد يؤدّي إليها التعامي عن رؤيّة واقع ذلك الأسر ومخاطره والتغافل عن اعتبار تلك البنى المفاهيميّة. وإذا كان التعريف المصطلحي ـ مِن جهةٍ أخرى وكما يحدِّده رونيه لاغان (René Lagane) ـ « هو تنظيم ذهني لواقِعٍ لسانيٍّ ما»[2] فلا يمكن التعامي مرّة أخرى عن واقِعه اللّغوي أي إنّه يحصل ويتحقّق بوساطة اللّغة. فهكذا فقط يتسنّى للعمل المصطلحي العربي أن يحذَر الوقوع في الترجمة الحرفيّة وفي النقل المباشِر على الرغم ما يكلِّفه ذلك من الوقت والجهد ـ ولاسيما فيما يخصّ التنسيق. وهو ـ على كلِّ حال ـ ما صعّب دائماً مهام الترجمة الفوريّة في العالم العربي. ويمكن **الانطلاق مِن المفاهيم** أيضاً في مجال اللّسانيات والعمد إلى تجليّة آفاقها وتجليّاتها في مدرسة لسانيّة ما وفي اتّجاه معيّن والنظر في المناقشات التي تمخّضت عن اختلاف الرؤى حول تلك المفاهيم المتشعِّبة بعضها عن بعض والآيِلة إلى تراكماتٍ يمكن صبُّها في بوتقة مدرسة معيّنة. مع العلم أنّ بعض المفاهيم تكاد تكون لا تختلِف من مدرسة إلى أخرى، وإنّما كلّ ما في الأمر هو أنّ هذه الأخيرة بعدما تشكّلت أصبحت في حاجة إلى جهازٍ مصطلحيٍّ مِن شأنه أن يميِّز ما اعتُبِر من مفاهيمها الخاصّة فيتميّز بذلك الاتّجاه. ويمكِن في هذا الصدد التمثيل بما حدث لثنائية (اللّغة/الكلام).

**3.1 اللّسانيات لفائدة المصطلحيات:** إنّنا لا نغفل بالمطلق الوجهة المعاكِسة للوجهة السابقة ـ وعلى الرغم من كلِّ النقائص التي اكتنفت هذه الوجهة في ظلِّ الدراسات العربيّة كما رأينا أثناء تشخيص الوضعيّة ـ أي على بحثنا أن يرضى بحقيقة كونه مَشروطاً بمراعاة خدمات اللّسانيات لفائدة المصطلحيات*. وإن كانت هذه الوجهة قد غطّتها دراساتٌ نرى أنّها كافيةٌ لكي ننصرف عنها مؤقّتاً فنُنصف أهلَها. علاوةً على ذلك، فهي مطروقة في عدّة مجالاتٍ تتّصِل بموضوعنا كأن يبحث دارسٌ ما

---

[1] أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص122.

[2] R. Lagane, Problèmes de définition : le sujet, Langue française, vol.1-n°1, 1969, (p.58-62), p.58.

* وقد طرق هذه الوجهة دارِسون على غرار: Christine Portelance, Fondements linguistiques de la terminologie, Revue Meta, vol. 36, n° 1, (p.64-70). وكما يشهد على ذلك أيضاً عنوان لويك ديبيكر الفرعي: 1.1.3 Interrelations entre terminologie et linguistique (p.19-18) حيث يضع العلاقة المتداخِلة بصيغة الجمع (العلاقات). يُنظَر: L. Depecker, Entre signe et concept : élément de terminologie générale, p.19.

في فضل اللّسانيات على الترجمة*، بل حركة الترجمة في سياق العالم العربي**. وكذلك سُلكت هذه الوجهة مِن باب تبيان حلفاء اللّسانيات كالإعلام الآلي والإحصائيات ومجال تحليل الخطاب وغير ذلك[1]. كما تقدّمت دراساتٌ بتحليلات مِجهريّة ترنو إلى إبراز المعالم اللّسانيّة لتواجد المصطلح ضمن الجملة[2]. ولا يمكِن أيضاً أن نتجاهل بعض المحاولات العربيّة المنصبَّة على إظهار فضل اللّسانيات في دراسة المصطلح اللّساني ذاته ـ أخذاً بعين الاعتبار كلَّ ما رأيناه في المدخل مِن آيات النّقص في هذه الناحية ـ نذكر على سبيل المثال محاولة محمد قدور المنشورة في مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق حيث تناول فيها ثلاثة محاور تتمّ كلُّها عن الرغبة في التّنظير والتّطبيق معاً، وهي الآتية: *1.* تمهيد في تاريخ اللسانيات، *2.* مستويات الدرس اللساني وفروعه، *3.* المصطلح اللساني ومشكلاته[3]. بيد أنّ ما ينبغي التأكيد عليه في هذا السياق حقّاً هو أنّ إخراج المصطلحيات من حيِّز اللّسانيات بغرض *التميُّز* لم يعُد أمراً ضروريّاً ومُلحّاً كما كان في الماضي؛ بل إنّ استعجال ذلك الإخراج في شبه عنادٍ ـ لبعض المقتضيات المذكورة أعلاه على عجلة[4] ـ أعقب قصوراً في البحث المصطلحي وعجزاً في عمله لا مَثيلَ له ولا يمكن رتقُه من غير استرجاع المصطلحيات حقّها في اللّسانيات وحقّها منها. وتعود استِّحالة الفصل بين اللّسانيات والمصطلحيات إلى كون هذه الأخيرة لا تزال تشع في أولويات مشوارها دراسة المصطلحات اللّسانيّة والعلاقات القائمة بينها، ووسائل وضعها وتوليدها، وكيفية دمجها في بنية العِلم الذي تنتمي إليه. وهذا النَّوع مِن الدِّراسة تقع في صلب علم متن اللّغة (بما فيه المعجميات) وعلم التَّأثيل الذي يتتبَّع تطور دلالات الألفاظ وتغيّر صياغاتها عبر الزِّمن، وهما من مجالات اللسانيات.

**1.3.1 عودة المصطلحيات إلى اللّسانيات:** ولقد غرقت المصطلحيات في فترة معيّنة من نشاطها في التزاماتٍ متعاليةٍ أسَّستها النظريّة الكلاسيكيّة فأنستها مشوارها اللّغوي (اللّساني) الذي يبدو أنّ فيشتر قد سطّره في برنامجه النّظري والعملي معاً، حتى أنّ اللّسانيات لم تفكِّر بدورها في أن توجِّه إليها إنذار الالتزام بذلك المشوار إلاّ بعد مرور عدّة عقودٍ من الزمن وإلى أن بدت بعض أعراض اليأس. فما أعقب هذا اليأس من تصوّر سبل التعاون بين هذه اللّسانيات وتلك المصطلحيات والحلم الذي كان يمكن أن

---

* أفضل مؤلَّف تصدّى لهذه القضيّة: H. Chuquet et M. Paillard, Approche linguistique des problèmes de traduction, Ed. Orphrys, Paris, 1989. كما كان لجورج مونان فضلُ السبق إلى الزاوية اللّسانيّة في حلِّ المشكِلات الترجميّة؛ يُنظَر: Georges Mounin , Les problèmes théoriques de la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1963.

** كما تعرّض إليه مقال: Jarjoura Hardane, La linguistique dans la formation des traducteurs arabes, Meta, vol. 50, n° 1, (p.137-144).

1 C. Ouellon, La linguistique et l'informatique, des alliées, Revue Meta, vol. 34, n° 3, 1989, (p.552-557).

2 Jacques Boissy, Pour une analyse linguistique des termes dans la phrase, Revue Terminologies nouvelles n° 14, décembre 1995, (p.43-46).

3 محمد قدور، اللّسانيات والمصطلح، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، م.81 / ج.4.

4 M.-T. Cabré, Sur la représentation mentale des concepts : base pour une tentative de modélisation, in Le sens en terminologie (*Dir* Henri Béjoint et Philippe Thoiron), Ed. Presses Universitaires de Lyon (France), 2000, (p.20-31), p.20-21.

يراود هذه الأخيرة، هو بعض ما تهيّأ لنا من البحث فيه تحت عنوان **عودة المصطلحيات إلى اللّسانيات.** بيد أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الهمّ التوحيدي هو مِن بين العوامِل الأساسيّة التي أخّرت تدخّل اللّسانيات في شؤون المصطلح. وعلى الرغم من أنّ هذه الأخيرة قد أجرت على ذلك الهمّ فحصاً مستقصياً شيئاً ما في إطار السياسات اللّغويّة[1]، فإنّ هذا لم يمنع جورج مونان ـ خلال الستينيات من القرن الماضي (1963) ـ مِن أن يؤاخذ مصطلحيات فوستر على تلك الدلاليّة الاصطناعية (La sémantique artificielle) التي طبعت آلة وضع المصطلحات من دون أدنى إمكانية على وصف ولو مصطلحاً واحداً وصفاً لسانياً، وكذا محدوديّة إجرائيّة تلك الآلة المحصورة في العلوم الفيزيائيّة والطبيعيّة[2]. وهكذا كان ينبغي انتظار بزوغ فترة الثمانينيات من نفس القرن ـ تاريخ صدور كتاب روتيسلاف كوكوريك (Rostislav Kocourek) ـ لكي تتأكّد إمكانيّة دراسة المصطلحات دراسة لسانيّة[3]. فيتّضح بذلك مقام المصطلح كدليل لغوي وتُدرس كذلك ـ في ضوء هذا المقام نفسه ـ العلاقة بين هذا الأخير (الدليل اللّغوي) وبين المرجع: ما يضطرّ كثيراً مِن اللّسانيين إلى مراجعة نظرتهم إلى ازدواجيّة الدليل اللّغوي ذاتها. هكذا حدثَ **المنعطف اللّساني** في الدّرس المصطلحي بالنزوع إلى إحياء اللّسانيات نظراً لفضلها كأداة واصِفة. وهو ما كانت *النظريّة العامّة للمصطلحيات* قد عطّلته حقبةً طويلةً من الزمن على الرّغم مِن إدراج الجانِب اللّساني في برنامجها، حيث سعى المُصطلحيون المؤسِّسون إلى الانفصال عن البحث اللّساني الذي أخذ ينضح أهميّةً بتزامن مع مساعي أولئك المصطلحيين الرامية إلى تأسيس علمهم. ولا ننسى قيام حلقة *براغ* اللّسانيّة وحلقة *فينا* الفلسفيّة مُتزامِنتين تقريباً، في بدايات ذات العقد الثالث مِن القرن العشرين للميلاد بتفاوت بسيط، ولدواعٍ مختلِفة. لا نحتاج إلى كثيرٍ من التعليل لملامسة الخيط الرابِط بين اجتهادات فيستر كمؤسِّس لمدرسة فينا المصطلحيّة وتفكير الفلاسفة في معاييرَ تتجاوز عراقيل قائمة على درب دراسة المعنى. هذا بالضبط ما استدعى عند المصطلحيين اللّسانيين التفكيرَ في إعادة النظر في مصطلحيات فيشتر من غير الوقوع في جحودٍ مطلق لأعمال هذا الأخير. إن **المدخل الدلالي** الذي أغرى المصطلحيين والفلاسِفة معاً في ظلّ مدرسة (وحلقة) فينا لا يتنافى مع المقاربة اللّسانيّة. هذا، مع العِلم أنّ ما يدعى *علم الدلالة التأويلي* (*Sémantique interprétative*) أقرب الفروع اللّسانيّة إلى المصطلحيات[4]. بل جاءت مثل هذه التفاصيل التي كانت واهنة في عهد المصطلحيات الكلاسيكيّة والمتعلّقة بالتفريق مثلاً بين التقييس والتوحيد ـ وقد أشرنا إلى ذلك. هكذا صار الأمرُ مع ما سمحت به تلك السياسات اللغويّة أن يتبيَّن أنّ التقييس ـ على خِلاف التوحيد ـ لا يرمي إلى الحدِّ من التنوّعات اللّغويّة والقضاء على كلّ أشكال التنويع في اللّغة بقدر ما تهدف إلى تضييق الخناق على حالات المنافسة الشّكليّة لأنّ هذه الأخير هي غالباً لا وظيفيّة ومصدر الإبهام والغموض. وما مِن شكٍّ في أنّ المصطلحيات بمفهومها الحديث، وإذ هي على أهبة العودة إلى

---

[1] لويس جان كالفي، السياسات اللّغويّة، ترجمة محمد يحياتن، الجزائر: 2009، منشورات الاختلاف، ص56.

[2] G. Mounin, Clefs pour la sémantique, Ed. Seghers, Paris, 1972, p.42-44.

[3] R. Kocourek, La langue française de la technique et de la science : vers une linguistique de la langue savante, présentation d'Alain Rey, 2e éd. Oscar Brandstetter, 1991 [1982].

[4] François Rastier, Sémantique interprétative, coll. Formes sémiotiques, Ed. PUF, Paris, 1987.

أحضان اللّسانيات في أبعادِها المعجميّة والدلاليّة والنصيّة بالأساس، توشِك على إيجاد سنَدٍ كفيلٍ بها لم تكن تحلم به بالأمس القريب: ما أدّى إلى بروز دراسات مصطلحيّة تُولي عنايةً قصوى لدلالة المصطلح وأشكاله، وسياقاته داخلَ النصّ العلمي راصِدةً للقرائن اللّغويّة الصرفيّة والتركيبيّة الخالِصة، ولأبعاده الاجتماعية والتداولية: ففرضت نفسَها مقاربةٌ مَوسومةٌ بـ *المقاربة اللّسانيّة النصيّة*[1]. ومِن المعروف أنّ كثيراً من اللّسانيين والمصطلحيين قد بحثوا في تعريف المصطلحات انطلاقاً من *المصطلحيات النّظريّة*. فهذا برونو ديبيسي (Bruno de Bessé) **يحدِّد المصطلح بوصفه** « وحدة دالّة تعيِّن مفهوماً محدَّداً بطريقة أحاديّة داخل حقلٍ ما. يتكوّن المصطلح مِن كلِمة (مصطلح بسيط) أو عدّة كلِمات (مصطلح مركَّب) »[2]. بيدَ أنّ مثل هذه (الجدران المصطنَعَة) التي سدّت بها *المصطلحياتُ الكلاسيكيّة* الطريقَ أمامَ التّنوّع، قد ألقت بظِلالِها على الهويّة اللّغويّة اللّسانيّة التي يحملها المصطلحُ في **أصلِه التأهيلي** (نتاج استعمال ملموس للّغة في موقِف تواصلي متخصِّص)، ويطمح إليها في **فرعه الترجمي** (استحضار العناصر اللّغويّة المتحكِّمة في أصل وضعه)؛ كما قدَّمت المصطلح كأنّه علامةٌ محصّنةٌ شفرةً ترنو إلى تصعيد الأسئلة حولها. وإنّ تلك الجدران قد أعقبت مواقفَ حادّةً وبائسةً من مقاربة المصطلح لسانيا. هذا، مع العِلم أنّ تلك الهويّة اللّغويّة (التسمية) مِن شأنها أن تتسلّم العلومُ ـ على يدها ـ مفاتيحَ تلك الشفرة أجوبةً على تلك الأسئلة المصعَّدة وأن تُعطي صكاً مفتوحاً للمفاهيم العلميّة لكي تنتشِر انتشاراً حرّاً بصرف النّظر عن الحدود اللغويّة. مِن هنا انتقل ـ أو عاد ـ الاهتمام بحدّ المصطلح من المصطلحيات إلى اللّسانيات، وأعاد فتح هذا المجال مصطلحيّون أنفسهم*. وهم يقرّون دائماً ـ وعلى الرغم مِن ذلك ـ أنّ انبثاق المصطلحات في كنف التّفاعلات الجارية بين العلماء والتقنيين والصناعيين لا تختلط ولا تتقاطع دائماً مع الخلق التأثيلي والاشتقاقي ولا مع التطوّرات الصوريّة للكلمات (المصطلحات)[3]. لكن يبقى عمل اللّساني متمحوِراً حولَ هذه الأخيرة أي العلاقات والأشكال، ذلك أنّ مثَل المهمّة التي تتولاّها اللّسانيات كمَثل ما تقوم به الرياضيات، فإنّ معرِفة الموضوع الرياضي لا تتّصل بالخاصيات التي يمكن عزلها عند كائن بقدر ما ترتبِط بالخصائص الصوريّة المتعلّق بنظامٍ قائم يجب استكشافه[4]. فالقول بدفع اللّسانيات لحركة المصطلحيات هو إذن مجالُ بحثِنا المصطلحي اللّساني. سيجد القارئ، على مداه، ذكراً لكوكبة مِن باحثين عملوا أيضاً على المُصارحة بهذا *البعد التّكاملي* وتجليته وتعزيزه، هم كلٌّ مِن: خوان كارلوس

---

[1] Youcef Mokrane, Un modèle d'analyse de la terminologie juridique : approche linguistique & textuelle, Revue AL-MUTARĞIM, Revue de Laboratoire « Didactique de la traduction & Multilinguisme », Université d'Oran, Ed. Dar El Gharb.

[2] B. de Bessé, Cours de terminologie, Ed. ETI Université de Genève, 1992, p.75.

* حيث يعرض ساجر في الفصل المعنوَن بـ (The Linguistic Dimension) الخاصيات الشكليّة للمصطلحات المصوغة بالإنجليزيّة؛ يُنظَر: Juan Carlos Sager, A practical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990. يُنظَر كذلك: C. Portelance, Fondements linguistiques de la terminologie, p.66.

[3] Yves Gambier, Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Revue Meta, vol.36, n°1, (p.08-15), p.09.

[4] Gilles-Gaston Granger, Pensée formelle et science de l'homme, 2e éd. Aubier, 1967, Paris, p.03.

ساجر وماريا تريزا كابري إذن وفرنسوا غودان (François Gaudin). ولقد حوّلت مراجعةُ كلٍّ مِن هؤلاء مركزَ الاهتمام من *المعياريّة* إلى *الوصفيّة* تماماً كما حدث للمنعرج اللّساني الذي خلّفته الانتقاداتُ الموجَّهة ضدّ المعياريّة النحويّة والتصوّر المقارِن والتوجّة التاريخي الطّاغي[1]. إذ تمكّن فرنسوا غودان على الخصوص، مِن فرض فرع المُصطلحيات الاجتماعيّة (Socioterminologie) في ساحة الدّراسات المصطلحيّة متأثّراً باللّسانيات الاجتماعيّة*. وهو منحىً في الدّراسة ينمّ عن المبالاة بالتنوّعات وتعهّدها بمزيدٍ من الوصف: لهذا تشكّل ملتقى طرق بين ثلاثة اختصاصات هي اللّسانيات الاجتماعيّة والمصطلحيات وتحليل الخطاب. هذا، وإن كان *الهمّ التّعاقبي* أشدّ ما استرجع مكانتَه قد تمّ في ظلّ هذا الفرع مِن المصطلحيات بعدما حصرته **النّظريّة المصطلحيّة العامّة** في *التّحليل التّزامني* الذي على الرغم من ذلك يعدّ تمهيداً لأيّ نظريّة بديلة قد تلوح في الأفق. وقد أخطأ مَن ظنّ أنّ التعاقبيّة قد عفا عنها الزمن بل نشهد في أيامنا مراجعات تكاد تقلّب رأساً كثيراً ممّا أصبح مِن الدَّرس اللّساني الثابت على إثر تكريس دروس دي سوسير كتقدّم التزامنيّة على التعاقبيّة، إنّ هذا الأخير لم يقل بهذا أو قد أسيئ فهمُه[2].

**2.3.1 تعليميّة المصطلحيات:** إنّه كثيراً ما بدت زاوية تعليميّة المصطلحيات هامشيّةً في أعين بعض الباحثين. وهو ما يرجع ـ من جهة ـ إلى الفرديّة المستشرية، والحال إنّه من المعروف أنّ مهمّة التّعليم لا يمكن النهوضُ بها بدون الاعتداد بروح التعاون. ويرجع ـ من جهة أخرى ـ إلى انهماك الباحثين (المنعزلين) على التوحيد المصطلحي متناسِين مهام التّعليم والتّكوين ـ والذين إذا شاء القدرُ أن يجتمعوا حول شيءٍ فلا ريبَ حولَ هذه الأخيرة. لذا، فحان الأوان أن يُنظَر إلى **تعليميّة المصطلحيات** بعينٍ رقيبة انطلاقاً مِن أرضيّةٍ سرعانَ ما جسّ نبضَها باحثون نبهاء، في سبيل تنظيم شؤونها في رحاب ما يُدعى *التهيئة اللّغويّة والتّعليميّة* (Aménagement linguistique et didactique)، وكذا *التهيئة اللّغويّة والمصطلحيّة*، واستِجابةً للدعوات المتكرِّرة لدى جميع المُصطلَحيِّين تقريباً، والمطبِّقين كذلك[3]. وإنّ الهمَّ الجليل الذي يحدونا بدورنا بمراعاة هذا المجال دائماً هو بناء تصوّرٍ مفهوميٍّ تعليميٍّ قابل التناول

---

[1] يُنظَر مراجع هؤلاء الثلاثة:

- J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990.
- M.-T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998.
- F. Gaudin, Socioterminologie : Une approche sociolinguistique de la terminologie, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003.

* يُنظَر المادّة المخصَّصة لمدخل (مصطلح) *Socioterminologie*: Jean Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Librairie Larousse-Bordas, Paris, 1999, p.436. علماً أنّ فرنسوا غودان يعدّ أحد الخبراء الذين شاركوا في إعداد هذا القاموس.

[2] Imen Lafhaj, Diachronie et temporalité en structuralisme saussurien, Revue Les Anales de l'Université d'Alger, n° 17 - t.2, Alger, 2007, (p.87-109), p.87.

[3] محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03 (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص28 ـ 56).

والتطبيق في حقل المصطلحيات. ذلك أنّ *تعليم* المصطلحيات لا يزال يُقام به من قبيل محاولاتٍ فرديّة مغبونة ومِن قِبل أشخاصٍ يستحقّون كلَّ الثناء على طلباتهم الملحّة في كلِّ مناسبة بأن يتحسَّن وضعُ المصطلحيات عالمياً وعربيّاً ولا طريقة أفضل لذلك، حسبَهم، مِن تعليمه[1]. بيدَ إنّه قليلاً ما لوحِظ شخوصُ الأنظار نحو ذلك التّعليم لتأديته بهاجِسٍ منهجيٍّ ونقديٍّ ـ وإن كان مِن الأجدر أن تُستثنى مِن ذلك الخطوةُ الجريئة التي خطتها الدوريّة البلجيكيّة Terminologies nouvelles بتخصيصها عدداً قائماً لقضايا *المصطلحيات والتّكوين**. لهذا، فالأطروحة التي نستعرِضها تدريجياً في بحثنا تقوم على استنفار دور الدّرس المصطلحي باعتبار المهمّة التي يتناصفها مع نظيره (اللّسانيات) نظراً لصلتهما التاريخيّة العميقة والحميمة. تلك الصلة التي شدَّ ما عزّزها النزوع المبكِّر إلى تعليم الدّرس اللّساني. علماً أنّ هذا التعليم غالِباً ما استفزّ القائمين على وصف اللّغة ـ لاعتبارات تفادي المعياريّة ـ وذلك بعدما كاد بعضُهم أن يغرق في مجرّد طرح إشكاليات البحث لولا استفادة الدّرس اللّساني كثيراً من وعي بعض اللّسانيين بضرورة التمييز بين **اللّغة الواصِفة** بوصفها *أداة توصيل المَعرفة اللّسانيّة*، وبين **اللّغة الموصوفة (الطبيعيّة)** *كأداة تواصل وموضوع الدراسة*. وكذا جراء استشعار الفروق الدقيقة بين اللّسانيات والخطاب اللّساني مع تقدير صفة التّلازم السائدة بينهما في التفكير اللّساني العربي على الخصوص. وقد سبق النحاةُ والأصوليون إلى هذا الصنيع منذ آمادٍ خَلَت، ولاسيما في ظلِّ اهتمامهم بالتّعليل حيث استقرّ المصطلح استقراراً خالِصاً[2]: فأضحى مِن الممكِن أيضاً أنّ اللّسانيين قد استفادوا من خبرات هؤلاء في موضوع التفريق بين اللّغة الواصِفة واللّغة الموصوفة، لأغراضٍ ليست وصفيّة استقرائيّة فحسب بل تعليميّة تكوينيّة أيضاً[3]، علماً أنّ النحو التعليمي حقيقة قائمة لا مجال لدحضها[4]. إنّه حان الأوان أن تُبعَث تلك الخبرات كرّةً أخرى في ظلِّ المصطلحيات. ولاسيما إذا علمنا أنّ اللّسانيات اهتمّت ـ من جانبٍ آخر ـ بالخطاب البيداغوجي نفسه فصار لها موضوعاً منشوداً إذ تحاول أن تتفهّم بنيته ووظائفه[5]. سيتكشَّف لنا عن قريب أنّ هذه الدعوة (تعليميّة المصطلحيات) ليست بمثل هذه البساطة الأولية التي تبدو عليها، ولاسيما حينما نتعرّف على الكمّ المعتبَر الذي يُخصَّص لها سنوياً من الملتقيات والأيام الدراسيّة المكرَّسة لغرض دراستها عن قرب

---

[1] Caroline de Schaetzen, Psycholinguistique du mot et enseignement d'une terminologie en langue seconde, in La Tribune internationale des langues vivantes, n° 19, mai, 1996, (p.41-46). وكذا: محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03 (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص28 ـ 56).

* يُنظَر كلّ الأعمال المنشورة في: Terminologies nouvelles, n° 17 (Terminologie & formation *Dir* Marc Van Campenhoudt), Rint-AFCFB, Bruxelles, Décembre 1997. مِن حيث ننتقي مجدّداً مقالاً آخر لـ: C. de Schaetzen, L'enseignement de la terminotique : spécificités et contraintes, (p.14-26).

[2] أبو القاسم الزّجاجيّ، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، ط.3، بيروت: 1979، دار النّفائس، ص64.

[3] بلقاسم بلعرج، ظاهرة تعليل الألفاظ، مجلة اللّسان العربي، ع.48، 2000، (ص31 ـ 39).

[4] محمد إبراهيم عبادة، النّحو التّعليمي في التّراث العربي، الإسكندرية: (د. ت)، منشأة المعارف، ص37.

[5] Claude Desirat et Tristan Horde, Formation des discours pédagogiques, Langages, n°45 (Formation des discours pédagogiques), 1977, (p.03-08).

وكذا عدد الأطروحات والمذكّرات الأكاديميّة التي أخذت تتناولها بالدراسة، وما يقع من التفكير والبحث في شأنها حالياً، خاصّة في رحاب المُصطلحيّات المزدهرة بمختبراتها الجامعيّة المتنوّعة. هذا، وإذا لوحِظ غلبة النزعة الاقتراحيّة على بعض المبادرات العربيّة فقد تمثّلت آخر المراحل التي تطوّرت عبرها *الوجهة التعليميّة* المتعلّقة بالدرس المصطلحي على المستوى الأوربي في ظهور مصطلح (Terminodidactique)[1] ظهوراً جليّاً حتى تتمظهر في ضوئه آفاق التمرين على تفكيك الشفرات التي تقوم عليها الخطابات الخاصّة (المهنيّة عموماً ولاسيما القانونيّة والاقتصاديّة والتجاريّة). وذلك لمقاربتها بيداغوجياً وفي سبيل تيسير تعليم نماذج منها للمبتدِئين العازِمين على ممارسة مهنة المحماة والتّسيير والتسويق مثلاً*. وكذا ما يقع في هذا الاتجاه بتسخير ما تُجهِّزه المصطلحيات بانطلاقها من المدوّنة وتُعِدّه مِن الاستِعمالات الجاهِزة وتستحضِره من الاصطلاحات والاستعارات والعبارات المسكوكة والمتلازمة وبتحليل السياقات الاصطلاحية المختلفة بغرض تذليل بعض الصعوبات التي كانت تُعنى بها تعليميّة اللّغات أوّلَ الأمر**. وعلى أيّة حالٍ، فإنّ كافّة النتائج التي مِن المُنتظَر أن تَفرغ إليها المصطلحيات وهي تخلد إلى دراسة *لغة الاختصاص* فهي تُعدّ ـ مِن عدّة جوانب ـ تحصيل حاصل الاهتمام المرتكِز على تعليم (لغات) الاختصاص تلك. لذا تنصّ أطروحتُنا مِن جانبٍ آخر على استحسان النّظر إلى المُصطلحيّات على أنّها، أوّلاً وقبل كلِّ شيءٍ، *دِراسة لُّغة* التي وإن يكن من المتوقَّع أيضاً أن تبدو ـ في حدودٍ ما ـ على أنّها (نوعيّة)، فينبغي مواصلة استِقراء سننها ـ لأجل ذلك بالذّات ـ وفهم طبيعتها والتنبّؤ بتطوّراتها وفقَ منهج المُصطلحيّات الخاصّ هذه المرّة***. وذلك لكي يتسنّى لهذه الأخيرة أن تتعدّى ـ في طبعتها الحديثة المنقَّحة ـ ما تعوّدت عليه في نسختها القديمة المكرَّسة، من الاضطلاع بقواعد التَّنميط المفهومي ومعايير التَّوحيد المُصطلحيّ، التي طالما أثيرت بإسهابٍ منذ ما مكَّن يوجين فيشتر (Eugène Wüster) للفروض الشكليّة ـ في الثلاثينيات من القرن العشرين وبفضل نزعته المنطقيّة الصارِمة والمعروفة ـ مِن أن تتحكَّم في المصطلح في جميع أبعاده الصوريّة والدلاليّة والمعرفيّة والتواصليّة والموجوديّة (Ontologiques)؛ مروراً بمعالجة الصلات بين التسميات وشيءٍ من تاريخها وتحصيلاتها الآنية وبين هذه الأخيرة والأشياء التي تحيل عليها. وذلك مِن غير الوقوع في جحود فضل تلك القواعد والمعايير والفروض الشكليّة التي قَدِمَت مِن ذلك العهد بل ترسّمت على شكل توصياتٍ عالميّة (ISO)

---

[1] يُنظَر سياق ورود هذا المصطلح في: Manuel Célio Conceição, Concepts et dénominations : reformulations et description lexicographique d'apprentissage, ELA, n°135, Ed. Klincksieck-Didier érudition, Paris, juillet-septembre 2004, (p.371-380), p.371.

* يُنظَر على سبيل المثال التوصيات التي انتهي إليها هذا الكتاب: P. Lerat, Décrypter le langage juridique : vocabulaire du juriste débutant, Ed. Ellipses, Paris, 2007, p.230-254.

** لمزيد من المعلومات يُنزل مثلاً على: Mojca Pecman, « Les apports possibles de la phraséologie à la didactique des langues étrangères », *Alsic*, Vol. 8, n° 2 | 2005, [En ligne], mis en ligne le 15 décembre 2005. URL : http://alsic.revues.org/index334.html. Consulté le 25 mars 2007.

*** لقد أوضحنا بدقّة متى يسلم اللّجوء إلى الوجهة التاريخيّة ـ مِن جهة ـ والاستشرافيّة ـ من جهة أخرى، ولاسيما على مستوى المباحث التي تناولت التوليد المصطلحي.

وذلك على الأقلّ في تقويم مسار النقلة الكِتابيّة وتوجيه اهتمام المصطلحي نحو التكوين في ممارسة الكِتابة (العلميّة). فلنَقُل إنَّ هذا بمثابة تطويع الحدود ـ بل فتحه ـ من جهة بين المصطلحيات الحديثة والمصطلحيات الكلاسيكيّة؛ ومن جهة أخرى ـ بين كلّ اللّغات؛ ومن جهة ثالثة ـ بين اللّغة الطبيعيّة واللّغات الواصِفة. وذلك بطبيعة الحال عن طريق ثلاث وسائل كبرى ازدادت أهميّتُها في غرّة القرن الواحد والعشرين وأكثر مِن أيِّ وقتٍ مضى، هي: 1. تعلّم اللّغات (بما فيها لغات الاختصاصات) 2. الترجمة (بين اللغات لكسر حاجز المفهمة الخاصّة والتسمية النوعيّة) 3. خلق مجازاتٍ (بين اللغة العادية واللّغة المتخصِّصة). وكلُّها وسائل مثاليّة تَحفل بها أيُّ لغة داخلياً بفعل التطوّر اللّغوي، كما يُحفَل بها خارجياً بوساطة السياسات اللّغويّة الجادّة[1]. والواسطة الأخيرة تنطبق على كلّ اللغات التي يُكترَث بمصيرها كما حصل لِلُّغة الفرنسيَّة مثلاً أن احتملت تعديلات عدَّة في ظلِّ التَّخطيط اللُّغويّ فيما يَخصُّ تأنيث أسماء الحِرف الّتي كان لها صيغة جامدة مِن حيث النَّوع (المُذكَّر فقط). فَصادق الأكاديميُّون على قيَّاساتٍ لم تَكن مُستَعملة[2]. والحالُ إنّه لم يعد يكفي استظهار خصائص المصطلحات إثر مقارنتها بألفاظ اللّغة العامّة، لتفسير الملكة اللّغويّة للمتحدّثين الذين تشبّعوا بالمعرفة المتخصّصة، فصاروا بالتّالي أخصّائيّين*. فهذا بشير إبرير أصبح يحيل في ضوء *تعليميّة الخطاب العِلمي* إلى ثلاثة أنواعٍ مِن المَلَكات التي تتضافر عنده لمقاربة هذا النوع من الخطاب، هي: **المَلكة التقنيّة** و**المَلَكة التّنظيميّة** إلى جانب **المَلَكة اللّسانيّة****. صحيحٌ أنّه مِن أجل فهم ألغاز المصطلح يحسن إرجاعُه أوّلاً إلى **مصدره اللّغوي**، لأنّه ليس أفضل في نظرنا من وضع المصطلح في محكٍّ مع الدليل اللّغوي، وذلك لتفهّم معالم هذا المصدر الذي ما انفكّ كثيرٌ من الباحِثين يتحدّثون في إطاره عن تأصيل المصطلح، وهو صنيعٌ لا يقلّ حكمةً ولكنّه لا يقدِّم شيئًا كثيراً فيما يخصّ المسائل التي يرونها أنّها هامشيّة. ثمّ إنّ جعل المصطلح يدور في فلَك الدليل اللّغوي، قد فعل كذلك أناسٌ على مستوى الدّرس المعجمي بشقّيه النظري والتطبيقي[3] وآخرون في علم الدلالة وهم كثيرون. بيدَ أنّه، في مقابل ذلك، ينبغي علينا ذكرُ ما يروِّجه بعضُ الباحثين العامِلين كلّ من زاويته الخاصّة، من أنّ المصطلح يمثِّل عالَماً مجرّداً أو محسوساً لا يمكِن تحليلُه بمعزلٍ عن ذلك العالَم. لعلّ الخروج إلى هذا العالَم المحيط مِن الضرورة بمكان حتّى أنّ أكثرَ اللّسانيين اقتناعاً بلغويّة المصطلح

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللّساني العربي، الدار البيضاء: 1998، دار توبقال للنشر، ص138.

[2] P. Lerat, Op. cit., p.30-33.

* ينظر مثلا: الطاهر ميلة، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر، ص30 - 42، حيث خصّص 13 صفحة من أجل إبراز الفرق بين المصطلحات وبين الألفاظ العامّة، باعتباره الموضوع الأساسيّ للبحث المصطلحيّ. وقد ارتكز في ذلك على: Louis Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, Revue Langue française, vol.17, 1973, (p.05-17). لكنّ " غيلبر " متخصّص في علم متن اللّغة، ويهتمّ بالمولّد اللّغويّ، ويدرس المظاهر التي تتجلّى في وقت محدّد من تطوّر معجم لغة ما. ينظر: *M. -T. Cabré, La terminologie : Théorie, méthode et application, p.252.* يُنظَر: يوسف مقران، المصطلح اللّسانيّ المترجِم، ص97.

** سنعود إليها أدناه. ينظر: بشير إبرير، الخِطاب العِلمي وبعض خصوصياته: رؤيا تعليميّة، مجلّة المجمع الجزائري للُّغة العربيّة، ع.06، الجزائر، ديسمبر 2007، (ص201 ـ 246)، ص218 ـ 224.

[3] Aïno Niklas-Salminen, La lexicologie, Armand Colin / Masson, Paris, 1997, p.07-13.

في إطار اهتمامه بما يتسمّى لدى فئة من الدارسين العرب *الخطاب العِلمي*، لا يفتأ يستدرجنا إلى تلك الضرورة القسريّة تحت ذرائع مختلِفة، وعناصِر هي في حدِّ ذاتها من استخراج اللّسانيين*، كأن يرى عبد القادر الفاسي الفهري أنّ « الخِطاب العِلمي ـ كغيره مِن الخِطابات ـ يتحدّد تبعاً للمخاطِب والمخاطَب ووضع الخِطاب »[1]. فيسهل ملاحظة كيف أنّه مال عن الجوهر اللّساني للمصطلح المشكِّل بدوره لجوهر ما يدعوه هو الآخر الخطاب العِلمي، قبل ذكر الوضع (Code)، إلى جانب المخاطِب والمخاطَب. وهما عنصران خارجيان. وليس هذا فحسب بل واصل وصفَه قائلاً: « إلاّ أنّ الخِطابَ العِلميّ ـ في جوهرِه ـ خِطابٌ نَظريّ يمكِن تصوّره **كبنية تفسيريّة** تربط عدداً مِن الظّواهِر بعددٍ مِن المفاهيم والمسلّمات والمبادئ عن طريق جهازٍ استنتاجي أو أكسيومية »[2]. وإذ يُدخِل فِكرةَ **(المجال)** يرى أنّ *البنية التفسيرية* التي يعنيها تتحدّد بصفةٍ أدقّ بالنّظر إلى ثلاثة مجالاتٍ هي: مَجال البحث ومَجال التفسير ومجال الاحتجاج[3]. وكان قد برّر بطريقة غير مباشرة شبه انفصال تلك البنية عن اللّغة تحت دواعي ما أسماه *أنطلوجيا الخطاب*، حيث يقول: « وتمثِّل [ البنية التفسيريّة ] مَجموعة الذوات التي تقدّم بواسطتها التفسيرات والتي لا يمكن استخلاصها مِن ذوات أخرى في البنية الاستِنتاجية **أنطلوجيا** الخطاب »[4]. ثمّ يشرح هو الآخر تضافر المجالات على هذه الشّاكِلة: « فمجال بحث الخطاب تحدِّده مفاهيم ذلك الخِطاب، وهذه المفاهيم تخصّص مجموعة مِن الظواهِر. ومجال التفسير مجموعة فرعيّة مِن الظّواهِر تنتمي إلى مَجال البحث (بما في ذلك كلّ الظواهِر التي تنتمي إلى مَجال البحث). ومجال الاحتِجاج مَجموعة ظواهِر تُبطِل أو تزكّي التفاسير المقترَحة »[5]. لذلك يربط تعدّد الخطاب العِلمي ونسبيّته وخصوصيته وظرفيّته، باعتبار إمكان تعدّد مَجالات التفسير والبحث والاحتِجاج وإمكان اختلاف وضع الخطاب فضاءً وزمناً، وكذلك بالنّظر إلى الاستِنتاج الملازم لخطابٍ معيّن[6]. وقد اهتمّ العديدُ من الدّارسين الغربيين بتحديد محاور الدرس المصطلحي في رِحاب الجامعات والمعاهد العليا. فجعلوا من أهمّ موضوعاته: التوثيق ورسم قواعد تحرير الجذاذة المصطلحية، والجرد والتصنيف المصطلحيين، وتحديد خصائص التعريف المصطلحي، والتقييس المصطلحي[7]. وهذا ما يصرِّح به محمود فهمي حجازي فيما يأتي: « هناك وعي متزايد بأهمية إعطاء المصطلحات مكاناً في برامج التعليم والتكوين المهني، ويكون التركيز على المفاهيم والمصطلحات في داخل الفرع العلمي مع الاهتمام بعلاقاتها وبالفروق الكامنة بينها. وقد يؤدي هذا

---

* مِن المعروف أنّ العناصِر اللّغويّة قد ضبطها رومان ياكبسون من الزاوية اللّسانيّة وزاد عليها تحديد الوظائف اللّغويّة. يُنظر مثلاً: Roman Jakobson, Essais de linguistique générale : Les Fondations du langage, T.1, Trad. de l'Anglais par Nicolas Ruwet, Ed. Minuit, Paris, 1963, p.213-214.

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، عن أساسيات الخطاب العِلمي والخِطاب اللّساني، ضِمنَ المَنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة، ط.2، الدار البيضاء: 1993، دار توبقال للنشر، (ص43 ـ 63)، ص43.

[2] المرجِع نفسه، ص43.

[3] المرجِع نفسه، ص43.

[4] المرجِع نفسه، ص43.

[5] المرجِع نفسه، ص43.

[6] المرجِع نفسه، ص44.

[7] Robert Dubuc, Formation des terminologues : théoriciens ou praticiens ?, La Banque des mots, Ed. PUF, nº 9, 1975, Paris, (p.13-22).

الرأي إلى تقديم مقرر كامل في مصطلحات العلوم الأساسية أو مصطلحات التقنيات أو مصطلحات العلوم الطبية لا يقتصر على قوائم مفردات، بل يقوم في المقام الأول على تقديم منظومة المفاهيم والمصطلحات والوسائل اللغوية لذلك. ويقترح بعض الخبراء العناية بهذا الجانب أيضاً في إعداد معدي البرامج العلمية والثقافية الرفيعة في وسائل الاتصال الجماهيري »[1]. ثمّ إنّ لِلتَّعليم والتَّكوين أهميَّةً في تمكين المُصطلح على الاستِقرار. فالمُصطلح الّذي لا يُتعهَّد بِالتَّعليم لا يَلبث طويلاً حتَّى يَسقُط مِن الاستِعمال رغم الاتّفاق الواسع الّذي قد يَحظى بِه. بل هو السَّبيل إلى تَوطيد دعائم هذا الأخير (الإجماع)[2]. فَمعاهد التَّمهين والتَّكوين المِهنيّ تُمكِّن لِلألفاظ الفنيَّة والفِلاحيَّة والصِّناعيَّة التَّقليديَّة مِنها والحديثة بِطُرقٍ جديرة بِالدِّراسة تتولاّها المصطلحيّات بمعيّة اللِّسانيّات. وذلك قدحاً فيما يُلاحَظ مِن انشغال اللِّسانيين عن المصطلحيات. وإن كان هذا الحكم لا يجانِب الصّواب إذا راعينا تاريخ اللِّسانيات العريق، لكنّه لا يشكِّل الحقيقة المطلقة، إذ عندما نتصفّح الكتب اللِّسانيّة سنجد دراسات عتيقة عنيت فعلاً بالشأن المصطلحي، وهذا قد خفيَ على جمهور القرّاء أو نفروا منه لمدّة طويلة ذلك أنّ اللِّسانيين قد طرقوا الموضوع من جوانبه التقنيّة البحتة، فهذا ما عسّر على أولئك القرّاء مقاربة ذلك الموضوع من زاوية اللِّسانيات[3]. بل بالإضافة إلى المعالجات المصطلحيّة التي تناثرت ولا تزال ضمن كتب لسانيّة، فقد وجدت كتب لسانيّة عالجت تميّز لغات عن بعضها بناء على طابعها العلمي*. وكذلك ليست هذه الزاوية النفعيّة أمراً بدعاً إذ وجدنا إرهاصاتٍ لها في العلاقة بين المصطلحيات والتّرجمة.

وخلاصة ما يمكن الانتهاء إليه في هذا الفصل هو التأكيد على العلاقة الرّابِطة بين اللِّسانيات والمصطلحيات وهي التي تتجلّى تحت عددٍ كبير مِن أوجهٍ يتصدّرها الوجه التطبيقي العَمَلي ـ كما رأينا أعلاه وسنرى في الباب الثّاني بشيءٍ مِن التّفصيل. مع العلم أنّ كلَّ مختصٍّ يعنيه من تلك الأوجه ما يتّصل بموضوعه، ولكن مهما يكن الأمر فأيّ عطب يصيب أحد أقطاب رحى هذه العلاقة الحسّاسة (الخدمات المتبادَلة بين المصطلحيات واللِّسانيات، بمراعاة أبعادهما التعليميّة) هو ـ لا ريبَ فيه ـ نتيجةَ اختلالٍ لطرق التّعامل معها ولاسيما في حال غياب القوى النقديّة التي سنعرضها خلال الفصل الثاني من الباب الثالث خصّيصاً.

---

[1] محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، مجلة اللِّسان العربي، ع.47، 1999، (ص41 ـ 50)، ص45.

[2] P. Lerat, Op. cit., p.21.

[3] Jean Maillot, Terminologie et traduction, Meta, vol. 16, n° 1-2, (p.75-81). Et Taïeb Baccouche et Salah Mejri, Terminologie et traduction, Meta, vol. 45, n°3, 2000, (p.437-444).

* يُنظَر تعليقات ألبير دوزا (Albert Dauzat) على أقوال فولتير وغيره من الفلاسفة الذين خاضوا في مسألة أفضليّة اللّغة الفرنسيّة، وهو يرى أنّ طابعها العلمي هو العامِل الحاسِم في ذلك: A. Dauzat, Le génie de la langue française, Ed. Payot, Paris, 1943, p.07.

## الفَصل الثاني

# تعدد أبعاد العلاقة


**1.2 ابستيمولجيّة الطابِع التعدّدي**

1.1.2 مَنْهَجَة البحث المصطلحي

2.1.2 ضغوط الاختزال والتّجريد

**2.2 البعد اللّغوي (اللِّساني)**

1.1.2 المصطلح / الوحدة المصطلحيّة

2.1.2 التسمية

**3.2. البعد الاجتماعي (التداولي)**

1.3.2 المجال وسياق الحال

1.2.2 المستعمِلون الشركاء

**3.2 البعد التواصلي (المعلوماتي)**

1.3.2 التواصل

2.3.2 الإيصال

**4.2 البعد المعرفي (المَوجودي)**

1.4.2 المفهوم / الوحدة المفهوميّة

2.4.2 التعيين

إنّ البحث في *هويّة المصطلح* بالنسبة للقضايا المطروحة على الدّرس المصطلحي الحديث، هو ما كان البحث فيما يُسمّى *جوهر اللّغة* بالنسبة للدّرس اللّساني الحديث الذي يمتدّ إلى تراث الدّرس اللّغوي الفقهي والمقارن. والحال إنّ الإشكاليّة الأخيرة قد لوحِظ أنّه مِن الخطير أن تمكث على مكانتها الأولى ومن الخير أن تتنحّى بعيداً عن حيِّز البحث، بل أصبح طرحُها محظوراً من الناحية العلميّة لأنها لا تُسعِف كثيراً في تقدّم الأمور إن لم تُعرقل البحث بكامله*. غير أنّه ينبغي فحص الموضوع في النطاق الذي تسوء فيه الأوضاع ويحسّ المرء إزاءَه أنّ تقدّم الأمور يستعصي عليه، ذلك أنّ السّاحة العربيّة تعوّدت طرح قضايا المصطلح (اللّساني) طرحاً تقريبياً ومبهماً.

**1.2 إبستيمولجيّة الطابِع التعدّدي**[1]: ولتفادي مثل ذلك الطرح، فأقلّ ما قادتنا إليه تلك الأمور المستعصية هو التأمّل في أبعاد الظّاهرة المصطلحيّة، وكذلك إلى مقاربة تلك الهويّة ـ إذا كان لابدّ أن نشتغِل عليها ـ في أبعادها الأربعة المُتراتِبة منهجيّاً والمتمايِزة وظيفيّاً وهي: البُعد اللّغوي والبُعد الاجتماعي والبعد التواصلي والبعد المَعرِفي. ذلك كلّه مِن أجل الإجابة على سؤال: *كيف يشتغِل* ***المصطلح*** ؟ تماماً كما شاءت الدراسات اللّسانيّة أن تجعل من **اللّغة** *قضيّة مُفكَّرة* بدلَ البحث في جوهرها الذي يُعدّ بعيدَ المنال على الرغم مِن وفرة الدّراسات المنصبّة عليه.

**1.1.2 مَنْهَجَة البحث المصطلحي**: شئنا برمجة هذا المبحث منذ وقفة نظام هذه، أوّلا: مِن أجل التقدّم بحلٍّ ابستيمولوجيٍّ لمشكِلة عويصة وهي جدليّة اعتبار المصطلح دليلاً لغوياً وعدّه في آنٍ نفسِه علامةً تقوم على أكثر من طرفين اثنين وتكتسح أكثر من بعدٍ. ثانياً: استباقاً للمعضِلة التي ستعترض طريقَنا كلَّ مرّة وكلّما قادنا البحثُ إلى تناول الوحدة المصطلحيّة، وهي المتمثِّلة في عجز الدّرس المصطلحي مَنَاهِجِيّاً. فبالتلي، وثالثاً: استجابةً لمقتضيات التّفكير في مَنْهَجَة البحث المصطلحي. ولكن لا يمكِن المبادرة إلى تلك المَنْهَجَة مِن غير الإحاطة أوّلاً بأكبر عددٍ ممكِنٍ مِن الجوانب التي يقوم عليها المصطلح. وهذا الأمر يتطلّب فتح الموضوع على جميع المجالات القادمة من كلِّ حدبٍ وصوبٍ لتشتركَ في تناول هذا المصطلح والتي كانت إلى هذه الغاية تشكِّل ـ كلٌّ على حدة ـ تجربةً لابدّ أنّها ملهِمة لكلِّ درسٍ مصطلحيٍّ. ذلك أنّ الأمر يتعلّق بنسقٍ من الأنساق العلاماتية المسخَّرة لغوياً واجتماعياً ومعرفياً. وما دام الأمرُ كذلك فعلينا أن نتشبَّث بإعادة رسم مخطّطاتٍ جادّة جادت بها كلٌّ من السيمائيات واللّسانيات وكلّ الفروع العلميّة المواكِبة لتعدّديّة أوجه المصطلح على غرار نظريّة المعرفة والمنطق والمعلوميات وعلم الاجتماع. ونجد مساندة لهذا الرأي في ظلّ المقترحات الزاحِفة لتذليل الصعاب إلى حدّ الإدلاء بضرورة الإبقاء على المصطلحيات كعلم في مفترق الطرق فينتفع حينئذٍ بكافّة الرواسب التي تتركها العلوم المارّة

---

* لقد علَّلت جوليا كريستيفا هذا الرّفض، كما في مقالها: اللّغة: نظريّة التّواصُل (اللّسانيات والتسمية)، ترجمة عزيز توما، كتابات معاصرة، م.8 / ع.31، بيروت، آذار ـ نيسان 1997، (ص138 ـ 140)، ص139.

[1] Béatrice Daille, Repérage et extraction de terminologie pour une approche mixte statistique et linguistique, Revue Traitement automatique des langues (TAL), n° 36, 1995, (101 – 118).

من ذلك المكان (مفترق الطرق). فمِن هنا جاء تشكيك بعض الباحِثين في جدوى حصر المصطلح في المظاهر اللّغويّة البحتة وأخذ آخرون ينادون بعدم تغييب الملامح السيمائيّة وحتّى الأسلوبيّة المعتبِرة ـ كما يرى جورج مولينيه (Georges Molinié) ـ للتمثّلات الثقافية التي تنطوي عليها الأنظِمة القيميّة الانتروبولوجيّة بل والجماليّة أيضاً[1]. وهذا يحتاج فعلاً إلى التوغّل في الظاهِرة المصطلحيّة لإزالة المظاهر التي يعلوها التسيّب والاحتكار المختصر واستغلال ذلك التوغّل في سبيل رصد المعطيات التراثيّة والمستجدّة معاً. ذلك أنّ رصد المعطيات يعدّ بالنّسبة لأيّة لغةٍ ـ بما فيها لغة الاختصاص ـ أمرًا حيويًّا. فالوضع الميسور هو ذلك الّذي تتواجد فيها اللّغة معزّزةً بتقاليد دراسيّة راسخة مسبقا[2]. إنّ أيَّ درسٍ لسانيٍّ يكون قد استمدّ من الدّرس النحوي تقاليدَه لا يمكن له إلاّ أن يهتمّ باللّفظ. لكن المصطلح ليس لفظاً كغيرِه وليس لفظاً كلَّه[3]، ذلك أنّ المصطلح وحدةٌ لغويّة ووحدة تعيين تسمّي المفهوم والشيء والحدث (سيرورة): فالمصطلح وحدة تعيين عناصر الكون المحسوس أو المتصوَّر لا يتمّ التخليط ـ إلاّ قليلاً ـ بينه وبين الكلِمة التي تُرسَم وفقَ قواعد إملائيّة[4]. ثمّ إنّه، وعلى الرغم من سيادة البعد اللّغوي في المصطلح، فينبغي التنبيه إلى أنّه لا سبيلَ إلى إنكار باقي الأبعاد. غير أنّ تقصّي هذه الأخيرة مجالٌ واسِع جدّا بشكلٍ يقنط أيّ دارسٍ من الإحاطة به بالتّفصيل الدّقيق والشّمولية التامّة، ذلك أنّ عالَم التخصّص كثيراً ما يقارَب بوساطة عدّة أنظِمة سيمائيّة تتعلّق بالتخصّص ذاته، بما فيها لغات الاختصاص في وظيفتها التواصليّة[5] وكذلك في وظيفتها التمثيليّة[6]، فلا يُعزى كلُّ شيء إلى المصطلح. بيد إنّ هذا الأخير يكتسب قيماً ويتّخذ أبعاداً تتفاوت باختلاف تلك الأنظِمة: لهذا كلِّه، فقد عمدنا إلى إقامة بعض تحديداتٍ تعسّفية شيئاً ما. رضينا فيها بما يتّفق وطبيعة موضوعنا (المصطلحيات واللّسانيات). إذن، فعلى الرغم مِن لغويّة المصطلح ـ بما فيه المصطلح اللّساني ـ فيتعلّق الأمرُ في واقِع عَمَلنا كلِّه وتطلّعاته بثمانية أبعادٍ، وذلك وفق الطابِع التوسُّطي المشار إليه أعلاه، هي على التّوالي: *(اللّغوي) و(الاجتماعي التداولي) و(التواصلي المعلوماتي) و(المَعرفي الموجودي المنطقي)*.

**2.1.2 ضغوط الاختزال والتّجريد:** ولمّا كان المصطلح تابِعاً لنظامٍ علاماتيٍّ فريدٍ من نوعِه ـ إذ هو متأصّلٌ في اللّغة ولكن لا يحجم عن الانفِلات منها أحياناً وتحت دواعٍ معيّنة ـ فهذا الشّأن لا يأمل الواحِد أن يغطّيه بمجرّد ما يعرج على المعالجات المصطلحيّة في وقفات تطبيقيّة تقتضيها النصوص الأصليّة أو المترجَمة، أو بذريعة هذه الحريّة المتاحة. ذلك « إنّ تدبير أمور المصطلح ليس شأناً تقنياً يتكفّل به مُترجِمون مُتمرِّسون

---

[1] G. Molinié, Sémiostylistique : l'effet de l'art, Ed. PUF, 1998, Paris, p.05.
[2] P. Lerat, Les langues spécialisées, Ed. PUF, Paris, 1995, p.15.
[3] Isabel Desmet, Terminologie, culture et société : éléments pour une théorie variationniste de la terminologie et des langues de spécialité, Revue Les Cahiers du Rifal, n° 26 (Terminologie, culture et société) Rifal, Bruxelles, Décembre 2007, (p.03-13).
[4] Daniel Gouadec, Terminologie : constitution des données, Ed. AFNOR, Paris, 1990, p.03.
[5] I. Desmet, Op. cit., p.08.
[6] Mathieu Guidère, La traduction arabe : méthodes et applications, Ed. Ellipses, Paris, 2005,

يُجيدون اللّغات، بل هو شأن مَعرِفي يتكفّل به المختصون في شتى فروع المعرفة »[1]: لهذا بات التعرّضُ للمصطلح مِن خلال تلك الأبعاد ـ ومن غير استبعاد وجهة النظر المَوجوديّة (Point de vue ontologique) ـ أمراً لا مَناصَ منه، وذلك على الرغم مِن مسالك هذه الأخيرة الوعرة. ولكن فضّلنا اختزالَ التَّداولي في **الاجتِماعي**، وصرف المعلوماتي في **التَّواصلي** وتجميع ارتِباطات المصطلح بكلٍّ مِن المنطق ونظريّة المعرفة والجانِب الموجودي في **المنظور المَعرفي** ـ علماً أنّ لا أحدَ ينوب عن الآخر ـ وذلك علاوةً على **الطابع اللّغوي** القارّ الذي تُمنح له الأولويّة. فصارت إثر هذه العمليّة الاختزاليّة أربعة أبعاد (اللّغوي والاجتِماعي والتَّواصلي والمَعرفي). ونشير إلى أنّه ثمّة إمكانيّة تعريض هذا الترتيب والتصنيف لتعديلات معيّنة وتعويضه بما ينسجم وموضوع الدراسة المصطلحيّة الذي يعالجه أيّ باحث آخر. فقد اكتفى ـ مثلاً ـ خوان كارلوس ساجي (Juan-Carlos Sager) بثلاثة أبعاد ورتّبها كالآتي: البعد المعرفي والبعد اللّغوي والبعد التواصلي[2]. وكذلك تفضّل ألان رِي بشرح البعد المعرفي للمصطلحيات نفسها بربطه بالطبيعة المعرفيّة للمصطلحات التي تشكّل جزءاً هامّاً من موضوعها. فالمصطليات ـ حسب رأيه ـ تنجح كلّما تيسّر لها ربط الجانب المعرفي بالحاجات الاجتماعيّة عن طريق الأشكال اللّغويّة التي يتيحها طابع المصطلحات اللّغوي الذي يكفّل لها بدوره مهمّة التواصل بين الأخصّائيين ويسهم في تمكين التواصل بين هؤلاء والجمهور تمكيناً أقرب ما يكون إلى الكمال، عبر وسطاء بشريّة وآليّة كالمصطلحيين والمترجمين والمحرِّرين والموثّقين بل وأجهزة التواصل والإعلام الآلي[3]. وقد راعينا هذيْن الرأيَيْن لكن فضّلنا العمل بالإيجاز الذي اقترحناه أعلاه، وذلك:

**أوّلاً:** تحرياً للحصر الدّقيق، وإقراراً بأنّ العلامة أيّاً كانت طبيعة قناتها ونجاعتها التّواصليّة ومهما تكن درجة فنائها من أجل تأدية الرسالة، تظلّ اختِزاليّة؛ ولاسيما في حال انغلاقها. وأفضل برهانٍ على ذلك ما سيُخصَّص في هذا البحث من توالي الأحاديث عن المَظهر الثقافي الذي اختزِل في الاجتِماعي. بيدَ أنّ أيّ تحرٍّ للحصر الدّقيق عبر الصورة العلاماتية، هو مَطلب صعبٌ تحقيقُه حالَما يصنع الاستعمال مِن صورة العلامة الجديدة (مضموناً وشكلاً) شيئاً مألوفاً. ويشكّل هذا الطابع الاختزالي التّجريدي التّقريبي أحد العوامِل الداعية إلى بذل العلامات الاضطراريّة القَصديّة المصاحبة التي تُعرِّض الدليل اللغوي للاستعانة بالعلامات الفولسانية الداعِمة*.

**ثانياً:** إنّ الطّابِع الاجتماعي (Cachet social)، وهو يعكِس تجليات المفاهيم واستعمال المُؤوِّلين للمصطلحات وأسباب انتِشارها ونتائجها، لا يُهمل اختيارات أولئك الأشخاص ومواقِفهم المرافِقة التي مِن شأنها أن تروِّج أو تعطِّل؛ مثله في ذلك مثل الطابع التداولي (Cachet pragmatique) الذي يجنح إلى

---

[1] سعيد بنكراد، المُصطلح السميائي: الأساس المَعرِفي والبعد التّطبيقي، ضمن قضايا المصطلح، ص157.

[2] J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, p.13.

[3] A. Rey, Essays on terminology, Trad. J.-C. Sager, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995.

* لقد صيغ مصطلح *الفولسانية* باستعمال النحت؛ يُنظَر وروده مثلاً عند: جوليا كريستيفا، اللّغة: نظريّة التّواصُل، ص139.

اعتبار كيف يتجسّد الخطاب المتخصِّص في ظروفٍ ملموسة. وكلاهما يصاحِب، كبُعدين في المصطلحيات، تأهيلَ الأفراد للغتهم القوميّة، تأهيلاً عفوياً أو مخطَّطاً له، لكي تُصبِح لغة العِلم وناقِل المَعرِفة. فعنصرا السياق (الموقِف) والمؤوِّل سائدان في كلا المظهرين (الاجتماعي والتّداولي) بتفاوتٍ بسيط: لعلّ هذا ما حدا ببعض المترجِمين المشارِقة . كما ينقل محمّد عناني . إلى أن يضعوا مقابِلَ المُصطلح (Pragmatics) المستعار عِندَهم مِن الثّقافة الإنجليزيّة، تسميّتيْ *السِّياقيّة* و*المَواقِفيّة* إلى جانب تسميّة *التّداوليّة* المشهورة*. ثم إن أحد مكتسبات الدّرس التّداولي هو تحديد أنواع السياق الذي كان يعاني مِن قلّة الوضوح . وقد أقدمت فرانسواز أرمينقو على تقييم دور التداوليّة في إخراج مفهوم السياق من غياهب الغموض[1] . بحيث لا يمكن للمصطلحيات إلاّ أن تستفيد منه، ذلك أنّ مفهوم السياق يعاني مِن سوء التحديد في ظلِّ هذه الأخيرة أيضاً.

**ثالِثاً:** علاوةً على ذلك فإنّ اللّسانيات التّداوليّة** التي وإن ترتكِز مهمّتُها على دراسة العلاقات بين الرموز والعلامات والمستعمِلين لها[2]، فهي مجالُ بحثٍ غير محدَّد بكيفيّةٍ واضِحة ـ كما تشكِّك سيبيل بولتن (Sibylle Bolton) في ذلك علناً ـ لكنّه يستمدّ أسباب وجوده الابستيمولوجيّة مِن علاقة النَّسَب التي تربِطه من جهة باللّسانيات ومن جهةٍ أخرى بعلم الاجتماع (نظريّة الأدوار، تحليل التفاعلات الحادثة ضِمنَ مجموعاتٍ بشريّةٍ محصورةٍ) وبنظريّة التواصل باتجاهها النفسي[3].

**رابِعاً:** يمكِن الادّعاء أنّ البُعد الاجتماعي (التداولي التواصلي) هو شأنٌ يخصّ بلداناً دون أخرى. فليس كلُّ عملٍ مصطلحيٍّ مُلزَماً به: لهذا فقد تَبلورَ العملُ المُصطلحي المُراعِي لذلك البُعد في البلاد التي عرفت وضعاً لغويّاً سادت فيه التعدّديّة اللّغويّة أو الازدِواجيّة اللّغويّة، على غرار كندا وسويسرا وبلجيكا وبعض البلدان الإفريقيّة ذات الإرث الاستعماري المنعكِس على الخارِطة الاجتماعية الثقافيّة اللّغويّة، هذا مِن النّاحية الرّسميّة؛ أمّا مِن حيث الشّكل فاضربْ مثلاً بعض البلاد العربيّة إن لم نقل كلّها. ونقول «تبلور» لأنّه يعزّ التسليمُ بقضيّة الظهور التي يصعب دائماً إثباتُها؛ أمّا *النضج* و*التبلور*، فقد يجوز الإمعانُ فيهما عن كثب؛ ومِصداق هذا القول فرنسا التي لم تمنع سيادةُ اللغة الفرنسيّة لغةً رسميّة أن تكون بجامعاتها وباحثيها مرتعاً خصباً للأعمال المصطلحيّة المراعِية هي الأخرى لذلك البعد الاجتماعي. فهي رائدة في هذا الميدان ولها الأولية في اعتِبارها مرجعيّة. لكن ورغم ذلك فإنّ أوّلَ جامعة تخصّصت

---

* وكذلك تسمية *النّرائعيّة* كما عند: محمّد عناني، المصطلحات الأدبيّة الحديثة، القاهِرة: (د.ت)، الشركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، ص76 ـ 77.

[1] Françoise Armengaud, La pragmatique, 2e éd. PUF, Paris, 1990, p.62.

** يتنوّع الدّرس اللّساني الغربي في الاصطلاح على هذا المجال بتسمية (Pragmalinguistique) أو (Linguistique pragmatique).

[2] فان دايك، النَّص والسِّيَّاق: استِقصاء البحث في الخِطاب الدّلاليّ والتَّداوليّ، ترجمة عبد القادر قنيني، بيروت: 2000، أفريقية الشرق، ص215.

[3] S. Bolton, Evaluation de la compétence communicative en langue étrangère, Trad. de l'Allemand par Yves Bertrand, CREDIF, ENS de Saint-Cloud, Ed. Hatier, Paris, Juin 1987, p.23.

في المصطلحيات وهي رين 2 (Rennes II) الفرنسيّة، لم تأخذ في تنظيم ملتقيات حول شؤون المصطلح إلاّ في بداية التسعينيات مِن القرن العشرين فقط[1]. ونستعين هنا شيئًا ما بما يتداوله بعضُ الباحِثين في إطار التّخطيط اللّغوي حيث لا يفتأ بعضُ الدّارِسين يذكرون الدور التوسُّطي للمصطلح ولا بأسَ إذا كان تحت شِعاراتٍ توحي للوهلة الأولى بالابتعاد عن موضوعنا، كأن يُقال: في ضرورة العِناية بالمصطلح الحامِل للمضمون.. تجربة الأمّة التّاريخيّة[2]، أو غير ذلك من الكلمات التي تؤسِّس للمصطلح من المنظور اللّساني سواء من الناحية العِلميّة أو من ناحية الموضوع (اللّغة والأداءات المختلِفة) والذات والجماعة والأمّة (المستعمِل).

**خامِساً:** كما يتداخل المعلوماتي في مفهومه المزدوج (Informationnel + informatique) بالتواصلي بمعنى (Communicationnel) إذ كلاهما يصنع القنوات ويبحث في الأدوات التي يقع بها التفاهم والعناصر التي تضمن التواصل بما فيه التواصل المتخصِّص*، من هنا صحّ عند المصطلحيين التعليل بالقول كما يقال في علم التجويد: *نظراً للأصل وعملاً بالوصل*.

**سادِساً:** إنّ الظاهِرة المصطلحيّة جزءٌ منبثِق عن الظّاهرة اللّغوية ومرتبطِةٌ بها بأواصر لا تنفكّ أبداً إلاّ على سبيل الاختبار (التّحليل والوصف والدّراسة): فأنماط الجمل التي تتشكّل في نسبتِها الكبيرة مِن المصطلحات هي طبقة شِبه متقدمة من طبقات اللغة، وتشكِّل لغةً نوعيّةً ضِمنَ اللّغة المشتركة. والمعجم المتخصِّص هو كذلك طبقةٌ من طبقات المعجم العام أو إنّه آيلٌ ـ كلّما تحقّقت الشروط المتحكِّمة ـ إلى أن يكون كذلك جزئياً أو كلياً. من هنا فإنّ الاعتماد على البُعد اللّغوي في دراسة الظّاهِرة المصطلحيّة هو أمرٌ مسلَّم به ويكاد يكون مسيطِراً على غيره من الأبعاد الأخرى الاجتماعية والفلسفية والمنطقية والمعلوماتية التي هي مراجع علمية أساسيّة كذلك في علاقتها بالظّاهرة المصطلحية.

ويتبيّن الآن، وفقَ المعطيات المسطَّرة في الفقرات السّابِقة، أنّ هذه المُعتبَرات التكامُليّة هي ما يشفع لهذا التصرّف الاختزالي المنطِقي. والمسألة تتعلّق أيضاً بتمييز المصطلح من هذه النواحي الأربع مُتضافِرة، إذ أنّ المصطلح كعنصر مُتعدِّد الأوجه لا يمكِن الظفر بوصفه إلاّ إذا انقاد البحثُ مُقدِّراً لتلك الأوجه جمعاء.

---

[1] D. Gouadec, Terminologie et terminotique : outils, modèles et méthodes, Actes de la première université d'automne en terminologie, Rennes II, 21-26 septembre 1992, Ed. La Maison du dictionnaire, Paris, 1993. كما يمكن ذكر أهمّ إصدارٍ في مجال المصطلحيات وهو من تأليف هذا المؤلِّف تحت رعاية هذه الجامِعة؛ يُنظَر: D. Gouadec, Terminologie & Phraséologie pour Traduire : le CONCORDANCIER du TRADUCTEUR (TERMINOGUIDE n°3 & TRADUGUIDE n°3), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 1997.

[2] سعيد شبار، المصطلَح خيار لغوي وسِمَة حضاريّة، سلسلة كِتاب الأمّة، ع.78، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الدوحة، أكتوبر 2000، ولاسيما الفصل الأوّل (في ضرورة العِناية بالمصطلح الحامِل للمضمون تجربة الأمّة التّاريخيّة): ص37 ـ 72.

* لهذا يُترجم بعضُ الباحِثين مصطلح (Technologies de l'information et de la communication) المختصرة أحرفه في (TIC) بـ*تكنولوجية المعلومات والاتّصال*.

**2.2 البعد اللّغوي:** إذا عمَدنا إلى استجلاء مَعالِم تلك الهوية المطروحة أعلاه مِن خلال مُكوِّنات المصطلح ـ وهي إحدى الحلول التي تقدّم بها دي سوسير لمقاربة مَفهوم الدّليل اللّغوي[1] ـ فما وافق مُعايَنته بشراكة تلك العلوم المشار إليها سابقاً وبالميل شطر البعد اللّغوي أكثر، هو أنّه ثلاثي الأطراف كما يفسِّره التحليل الآتي: يستقي المصطلح مِن الدليل اللّغوي ـ في المرحلة الأولى وتبعاً لطابِعه اللّغوي وباستعادة المَفهوم السوسيري ـ مكوِّنيْن هما (الدال والمدلول): الثنائية التي تتحوّل في المصطلح إلى هذه المجموعة (التسمية من جهة، والمدلول ± المرجع البيرسي* = المفهوم من جهة أخرى). ونفسِّر إمكانيّة اجتزاء المدلول أو *المرجع* من المفهوم حسب أطروحة ليلى المسعودي التي ترى أنّ المدلول جزءٌ من المفهوم الذي قد يشمل كذلك المرجع وقد يختلف عنه اختلاف الندّ للندّ[2]. بمعنى لا يمكِن استبدال أحدهما بالآخر (المفهوم والمرجع) نظراً للتفاوت الذي لابدّ أن يكون بينهما وإمكانيّة قيام المرجع بذاته دونما حاجة إلى عمليّة المَفْهَمَة على ضرورتها. ثم يصبح جلُّ الاهتمام ـ في المرحلة الثانية بعد تجاوز التراث السوسيري ـ مرتكزاً على إعادة التفكير في سيمائيّة جديدة لا تنحصِر إمّا في الجانب التسموي أو في الجانب المفهومي: هذا يُفضي إلى استبدال بالتقابل السوسيري ذي نهايتين منظومةً ذات ثلاث نهايات: التسمية والمفهوم و(المرجع). ذلك أنّه وحسب نظرة تشارلز بيرس (Charles Sanders Peirce) إلى العلامة (اللّغويّة)، يجب وضع منظومة الدلالات التي تنشأ من جهة عن نَظم الكلمات على المحور التّركيبي ومن جهة أخرى عن تواردها في أذهان المستعمِلين ـ أي شبكة العلاقات بين الكلِمات ـ في مقابل المنظومات الاجتماعيّة المشكَّلة من نوعيّة التبادلات التي تقع بين المستعملين لتلك العلامة ـ أي شبكة العلاقات بين الأفراد المؤوِّلين؛ وهذا شرطٌ أساسيٌّ اشترطه بيرس في عمليّة تأويل العلامات ـ بل ومعانيها التي تبدو أنّها قارّة ـ في مختلف مواقِف الاستعمال الحقيقيّة والحَريّة بأن تؤخَذ بالاعتبار لاستيعاب مدى تغيُّرها ووتيرته ..الخ[3]. ونذكِّر في هذا السياق أنّ لويس غلبير (Louis Guilbert) يقيم على هذه الثلاثيّة ما أسماه *نظريّة الدليل العلمي والتقني* (La théorie du signe scientifique et technique) حيث يركِّز على المثلّث السيمائي لكلٍّ مِن أوجين (Ogden) وريتشارد (Richards)[4].

**1.2.2 المصطلح / الوحدة المصطلحيّة:** فكما سبق لماريا تريزا كابري أن أعلنت أنّ « الموضوع المركزي الذي تختصّ المصطلحيات به وفيه هو الوحدة المصطلحيّة »[5]، فقد درس لويك ديبيكر حدَّ «المصطلح» وإمكانات تعريفِه

---

[1] يُنظَر الباب الثّاني: 2.2.1.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً.

* نِسبةً إلى بيرس (Peirce).

[2] Leila Messaoudi, Opacité et transparence dans les technolectes bilingues (français-arabe), Revue Meta, vol. 45, n° 3 (La traduction dans le monde arabe), Septembre 2000, (p. 424-436), p.433.

[3] C.-S. Peirce, Ecrits sur le signe, Trad. Gérard Deledalle, Ed. Seuil, Paris, 1978.

[4] L. Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, Revue Langue française, vol.17 n°01 (Les vocabulaires techniques et scientifiques), (p.05-17), p.08.

[5] M.-T. Cabré, Theories of Terminology : Their description, prescription and explanation, Terminology, v. 9 n° 2, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 2003, (p.163-199), p.183.

ووصفِه مِن الناحية اللِّسانيّة، وهو يتحفّظ في مفردة *المصطلح*. فاقترح لذلك، أوّلاً: التحدّث عن (الوحدة المصطلحيّة) بدل الحديث عن (المصطلح) بسبب تركيبات تلك الوحدة المعقَّدة وتنوّعاتها اللّغويّة التي تدخل في تكوينها، ومِن أجل إبراز الخصائص اللّغويّة للمصطلح، وكذلك لكي نرضى بكون المصطلحيات تدرس وحداتٍ معيَّنة، سيبقى بعد ذلك شيءٌ واحِدٌ هو إثبات الطابع اللّغوي لتلك الوحدات (أو نفيه)؛ ما يؤدّي حتماً إلى إقرار تبعيّة المصطلحيات لحقل اللِّسانيات أو شيء آخر غير ذلك أو أكثر من ذلك.

ثانياً: أن نُعتبَر التسميات باسِطة ومستبدَلة (Extensives et substitutives)[1]. *باسِطة* أي أنها تشير إلى موضوعات عينيّة خارجة عن اللغة، شأنها في ذلك ليس كشأن جميع الوحدات اللّغويّة ولاسيما تلك المستعمَلة في اللغة العادية حيث يغلب عليها الإيحاء والإيعاز. *مستبدَلة* أي مرتبِطة ارتباطاً متبادلاً وفق محوريْ الاستبدال والتركيب معاً (Axes paradigmatique et syntagmatique). ونضيف إلى هذا الطرح أنّه يُستحسن، لِضبط تلك الوحدة المصطلحيّة وتعزيزاً لأهميّة تحيِين المصطلحات وفق المحور التركيبي ذاك، أن تُوضَع في نِظامٍ تقابُليٍّ مع غيرها مِن العلامات الدّالة وحتّى تِلك الّتي لا تدلّ بوضوح لِكي يتسنّى أمرُ فصلِها عمّا يشوبها مِن الخصائص غير اللُّغويّة ثمّ تقييد خصائصها المُميِّزة لَها سواء كانت لغويّة أم غير لغويّة[2]. فعلاوةً على ما تتيحه هذه المعلمات الثلاث (Paramètres): البسط والاستبدال والتقابل من إمكانيات ـ وهي أكثر الخاصيات المؤسِّسة لفرادة مفهوم *الوحدة المصطلحيّة* ولاسيما في إطار التعليميات[3]، فإنّ التنظيم المصطلحي المتكوّن أساساً من التسمية والمفهوم يستمد قيمته الدلالية مِن طبيعته الاصطلاحية والخطية والتراتبيّة في آنٍ واحد. هذا، وعلى الرغم مما يستوجبه اللِّسانيون مِن ضرورة التّموقُع دائمًا في اللُّغة واتِّخاذها كمِعيارٍ لِكلِّ التّجليّات الأخرى لِلكلام ـ بل لِلِّسان البشريّ ـ وكلّ التنوّعات الأدائيّة بما فيها لغات الاختصاصات. بيدَ أنّ الرجوع إلى اللّغة أولى لاستِجلاء تلك الخصائص وذلك لغرض تفهّم أهميّة عزل الوحدة المصطلحيّة لا كما فعلت المصطلحيات الكلاسيكيّة حينما جعلت منها قائمة مصطلحيّة مثاليّة مُستأصَلة عن سياقها اللّغوي في غالب الأحيان[4]. وللاضطلاع بهذه المهمّة نسترشِد بالتصوّر الذي قدَّمه لويس يلمسلف في شأن مفهوميْ الدّال والمدلول ـ التسمية والمفهوم فيما يخصّنا ـ مستوى التعبير ومستوى المضمون حسب المصطلحيّة التي اعتمدها. هذا ما يدلّ على ضرورة الاحتفاظ على التوازن بين المستويين المذكرين أعلاه (التسمية والمفهوم). وهذا ما يذكِّرنا به بيار لوراه: « فالمنظور اللِّساني لا يقدِّم المصطلحيّة (قائمة المصطلحات) على أنّها أوّلاً زمرة مِن المفاهيم؛ لكن عوضاً عن ذلك، يكشف عنها كسلسلة مِن العبارات التي تُسمِّي في لغةٍ طبيعيّةٍ ما مفاهيمَ تابِعة لمجالٍ مَعرِفيٍّ مبوَّبٍ تبويباً مَوضوعاتياً »[5]. فما كان مبوَّباً تبويباً مَوضوعاتياً مِن الناحية المفهوميّة يُحيَّن في سياقاتٍ لغويّة تبليغيّة عبر عبارات لغويّة تسميّة.

---

1 L. Depecker, Contribution de la terminologie à la linguistique, Revue Langages, n°157, p.06.
2 Christian Baylan & Xavier Mignot, Sémantique du langage, Ed. Nathan, Paris, 1995, p.17.
3 Marie-Thérèse Gaultier & J. Masselin, L'enseignement des langues de spécialité à des étudiants étrangers, Revue Langue française, vol.17, (p.112-123).
4 M.-T. Cabré, La terminologie, 1998.
5 P. Lerat, Les langues spécialisées, p.20.

وكذلك يَنظر لويس يلمسلف إلى اللّغة نظرةً شكليّة بحتة تماشياً مع مَبدأيْن أساسيّيْن صادريْن عن دي سوسير، وهما:

1. أنّ اللّغة شكلٌ وليست جوهراً
2. وأنّ دراسة اللّغة ينبغي أن تتمّ على مستويّيْن: مستوى التعبير ومستوى المضمون.

ولذا يقوم يلمسلف بعمليّة تعميم هذين المبدأين ويصل إلى الاعتقاد بأنّ الفرق بين لغتين يكمن في الشكل أي في التعبير وليس في المضمون؛ ولهذا يُمكِن الترجمة من لغة إلى أخرى، وينفي يلمسلف وجود المترادِفات في لغة ما لأنّ العناصِر الدّلاليّة للكلمات غير متوازِنة، فهي تتّفق في بعضِها وتختلِف في البعض الآخر. وقد طوّر يلمسلف النظريّة النسقيّة (وتسمّى أيضاً الشّكليّة لأنه يمنح الشّكلَ الأولويّة المطلقة في دراسة اللّغة) واتّجه بها اتّجاهاً خاصًّا حيث لم يعتمد في دراسة الوحدات اللّسانيّة مبدأ التقابل ـ وهو المفهوم الأساس في الدّرس السوسيري ـ لأنّ هذا المبدأ في اعتبار يلمسلف يؤدّي إلى منح الوحدات اللّسانيّة صفة الإيجابيّة بينما يعتبر الوحدة في غاية السلبية أي أنّها لا تحدِّد نفسَها بنفسِها بل بمجموع العلاقات الشكلية التي تقيمها مع بقية وحدات اللّغة. فالأهمية القصوى عنده تكمن أساساً في البحث عن طبيعة العلاقات التناسقية بين العناصر اللّسانية التي تتشكّل منها أيّ مدوّنة لغويّة.

***2.2.2* التسمية:** نتحدّث عن التسميّة ـ كما اتّفق أعلاه ـ عندما نرغب في إبراز البعد اللّغوي في المصطلح. وهو الحلّ الذي تقدّم به لويك ديبيكر إذ يقول: « سننطلق مِن مبدأ أنّ المصطلح يتألّف مِن تسمية ومِن تصوّر تُرجِعنا التسمية إليه. نقطة الانطِلاق هذه مفيدة لعدّة أسباب. في ما يتعلّق بالتسمية، هذا الاسم بالذات أساسي. غالباً ما تتحدّث الأوصاف في علم المصطلحات عن تسمية، وفقاً لمصطلح مستمدّ مِن التقليد»[1]. غير أن استعمال كلمة تسمية فيها من العيوب ما فيها من الحسنات، وذكر لويك ديبيكر من الأولى، وهو يواصِل كلامه السابِق قائلاً: « إنّ كلمة تسمية برأينا مضلِّلة، فهي تحملنا أوّلاً على الاعتقاد أنّ علم المصطلحات يقتصِر على الأسماء. وهذا أبعد ما يكون عن الواقِع »[2]. أمّا فيما يخصّ الحسنات يقول متابِعاً كلامه السابق: « [..] نقوم مِن جهتنا بالتّمييز بين المصطلح والتسمية. ففي الواقِع، حين نتكلّم عن المصطلح، مِن الممكِن أن يُفهَم أنّنا نتكلّم عن المصطلح ككلّ (تصوّر وتسمية)، أو فقط عن الجانب اللغوي فيه. والحال أنّه، بقدر ما يبدو لنا جوهرياً أن نشير إلى التعارض الذي يفصل التسمية (التي تنتمي إلى نظام اللّغة) عن التصوّر (الذي ينتمي إلى نظام الفكر)، بالقدر ذاته يكون جوهرياً أيضاً أن نفصل كلاًّ منهما عن المجموع الذي يشكّلان جزءاً منه. وإلاّ، ففي مغرض الحديث عن (المصطلح)، سيتعذّر علينا معرفة إن كان المقصود به التسمية أو التصوُّر الذي ترجع إليه أو المصطلح بمجمله. ومِن هنا نشأ هذا المبدأ الثاني الذي يمكن أن يُسدِّد خُطانا في هذا العرض: المصطلح رمزٌ لغويٌّ (دالّ + مدلول) يُرجعُ إلى تصوّر قابِل التّحديد خارج إطار اللّغة »[3]. هكذا، فلمّا تتمثّل ـ وتمثُّل لنا ـ المصطلحات

---

[1] لويك ديبيكر، الرمز بين المدلول والتصور، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورن)، ترجمة ريتا خاطر، بيروت: 2009، مركز دراسات الوحدة العربيّة، (ص137 ـ 190)، ص145.

[2] المرجع نفسه، ص145.

[3] المرجع نفسه، ص147.

كمعطيات أوليّة ذات طابع لغوي بالدرجة الأولى، فلا يمكن التغاضي عن الجوانب اللّسانيّة (الصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة والتهجِئيّة) كمداخل ضروريّة لمعرفة طبيعة تلك المصطلحات*. وكذلك ركّزت الباحِثة كرستين بورتلانس (Christine Portelance) على توضيح المحور التركيبي كأحد الأبعاد اللّسانيّة اللّغويّة التي استغربت أن يُغيِّبها البحث المصطلحي إلى غاية 1988 حيث قام جان كلود بولانجي[1] (Jean-Claude Boulanger) كما ترى بدراسة المركّبات المصطلحيّة[2]. وذلك على الرّغم من التوقّع الذي أطلقه دي سوسير حول الخطيّة باعتبارها الآيِلة إلى التقطيع المزدوج الذي يخوِّل دراسة المصطلحات مِن حيث منبتها في سياقات نصيّة وتبليغيّة. وكذلك لأجل ذلك الحلّ الذي أدلى به يلمسلف ونظريّة الدليل العلمي والتقني التي شغَّلها غلبير، والتوصيف الذي قدّمه لويك ديبيكر، وبمراعاة الدّرس اللّساني السوسيري دائماً ونظريّة المرجع بالمفهوم البيرسي؛ أضحى لزاماً علينا الاحتكام إلى ثلاث خاصياتٍ ضمن البعد اللّغوي هي: الخطيّة والتفاضليّة والاعتباطيّة، كلّ ذلك من ناحية لغويّة المصطلح.

أمّا خاصية *الخطيّة*، فإنّ جعل اللُّغة في مُقابِل غيرها مِن الأنظِمة العلاماتيّة أبرز هذه الخاصية الرّاجِعة في الأساس إلى الطّابِع الصّوتيّ لِلدّليل اللُّغويّ الّذي يَقتضي تسلسُلاً زمنيًّا لِوحداته الصّوتيّة وذلِك في هيأتها المَنطوق. أمّا في المَكتوب فيتحوّل ذلِك التّسلسُل إلى تسلسلٍ مَكانيٍّ. وكذلك نظرًا لخاصية *التقطيع المزدوج* للّغة، فمِن شأنها أن تحقّق ما أسماه الوظيفيون *الاقتصاد اللّغويّ*، ويُعدّ أندري مارتيني (André Martinet) أشهر مَن أفصح عن هذه الخاصية وبِشهادة جورج مونان (Georges Mounin) الّذي يعتبِر الطّابِع ذاتَه « الصّفة الّتي يَبدو أنّها تُميِّز نوعيًّا اللُّغات البشريّة عن جميع أنظِمة الإبلاغ الأخرى »[3]. ولتدعيم مدى نسبة هذه الملاحظة إلى أندري مارتيني نفضِّل الاستشهاد بنصٍّ تابعٍ له حصلنا عليه من كتاب *البنويّة والماركسيّة* حيث يزعم أنّه الأب الشرعيّ لها، فيقول: « وبعد هذا [ نموذج يلمسلف التحليلي ] يوجد النموذج الذي يمكن تسميتُه التقطيع المزدوج، الذي تروني مضطرًّا إلى ادّعاء أبوّته، بما أنّنا نجده اليوم معتمدًا في طرفٍ آخر من قبل باحثين تبنّوه من غير التنويه كما يليق بكونهم مدينين لي، هو نموذج أقلّ تناظرًا مقارنةً بنموذج يلمسلف، وربّما يُعدّ أكثر واقعيّة منه»[4]. وبعد هذا تأتي خاصية غاية في الأهميّة وهي « أنّ اللّغة [ مِن جهة ] نظامٌ من القيّم المحض الّتي لا يحدّد حقيقتها شيء باستثناء الوضع الّذي تكون عليه عناصر ذلك النّظام في زمن معيّن »[5]، ثمّ إنّ « كلّ شيء في حالة لُغويّةٍ ما إنّما يَقوم على

---

* ورد هذا الاستدراك عند: Loïc Depecker, Entre signe et concept, p.18. وهو يتحدّث عن فضل اللّسانيات على المصطلحيات.

1 J.-C. Boulanger, Le syntagme terminologique, Revue Terminogramme, n°41.

2 C. Portelance, Fondements linguistiques de la terminologie, Revue Meta, vol.36, n°1, p.66.

3 جورج مونان، مفاتيح الألسنيّة، ترجمة الطّيب البكّوش، تونس: 1981، منشورات الجديد، ص54.

4 A. Martinet, Sciences du langage et sciences humaines (Le modèle linguistique est-il le modèle fondamental des sciences humaines ?), in Structuralisme et marxisme, Ed. Union générale d'édition, Paris, 1970, (87-100), p.89.

5 فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة بإشراف صالح القرمادي، تونس: 1985، الدَّار العربيَّة لِلكتاب، ص128.

العِلاقات »[1]. ومِن جهة أخرى ـ فإنّ المصطلحات تَستخدِم أصواتًا واضحةَ المعالم لأداء وظائفها. إذ يسمع الإنسان في بعض الحالات هذه المصطلحات، كغيرها مِن الكلمات، متكرّرةً في مواقف معيّنة حيث تكون مصحوبة بظواهر أخرى. « وعلى هذا النّمط [يقول ستيفن أولمان في موضوع الكلمات] نجد أنّ الأصوات " تفّاحة " تسمع مرارًا وتكرارًا وبانتظام مرتبطةً بهذه الفاكهة الخاصّة. وبالتّدريج يكون العنصران ـ الأصوات والمدلول ـ كلاًّ أو وحدة ترابطيّة متكاملة، فإذا تكوّن هذا التّرابط وثبت أصبحت الكلمة ـ جزءًا من الخبرة الكليّة ـ ذات قدرة على أن تقوم مقام هذا المدلول. وكذلك العكس. فإنّ فكرة المدلول تستدعي الكلمة الدّالة عليه بالطّريقة نفسها »[2]. لكن هذا الشيء الذي كان يمكن أن يُكسِب المصطلحات خاصيّتها اللّغويّة المميِّزة ـ باعتبارها تستخدِم أصواتًا واضحة المعالم لأداء وظائفها كما أسلفنا ـ أعقب خيبة أملٍ لأنّ المصطلحات يغلب عليها الطابع الكتابي. والظّاهِر أنّ الباحثين العرب قد قصّروا في شأن رسم المقابل المقترَض (المعرَّب تعريباً جزئيّاً). فوقعوا في الاختلاف ما صعَّب على المتلقِّين مهمّة التعرّف على الصوت التفاضلي لأنّ الحرف لم يعد تفاضليّاً ولا حاسِماً بل ولا وظيفيّاً ولا واضِحا: فعندما يُرسَم اسم عَلَم مشهور في مجال اللِّسانيات مرّة (هلمسلف) بالهاء، ومرّة أخرى (يلمسلف) بالياء؛ قد لا نعرف هل يتعلّق الأمر باسم شخصٍ واحِدٍ أم باسميْ شخصيْن مختلفيْن. وهذا كما سنرى أدناه يرجع في الأساس إلى تباين المرجعيات التي يعتمدها كلُّ باحِثٍ في نقله وترجمته وكذا تباين اللّغات من حيث ينقلون المعرفة اللِّسانيّة.

أمّا في شأن الاعتباطيّة، فيبدو أنّ المفهوم الذي يدلّ عليه المصطلح يُحيل أكثر إلى الموضوعيّة (Objectivité) والكونيّة (Universalité) في تمثيل الأشياء، في حين تطغى الذاتية (Subjectivité) والخصوصيّة (Partialité) على المدلول الذي تحمله الكلمة وتعلِّق به على الأشياء وتعبِّر عن الأحاسيس والأفكار. لهذا يُعتَقَد أنّ الاعتباطيّة تنطبِق على المصطلحات أكثر منها على الكلمات. لكن يأبى برتيل مالمبيرغ (Bertil Malmberg) في تصوّره للنسقيْ المعجمي والمفهومي إلاّ الحكم بأنّ الاعتباطيّة لا تنطبق على المصطلحات سوى نسبيّاً[3]. وإن كانت الاعتباطيّة قد توصَف بالنسبيّة، غير أنّ نسبيّة الاعتباطيّة لا تنفي كليًّا الاعتباطيّة المطلقة فكلمة سبعة عشر تتألّف من سبعة وعشرة فالمدلول هو مجموع الكلمتين، ثمّ إنّ الكلمة المركَّبة تبدو معلّلة بل هي كذلك، لكن كلمة سبعة منفصلةً عن عشرة ليست معلّلة[4].

**3.2 البعد الاجتماعي (التداولي):** اللّغة كما يرى علماء الدراسات الاثنولوجية اللّغوية أداة تستعير من الواقِع تصوّراتها؛ والعالَم الواقعيّ نفسه يتَمَفْصَل حسب تصوّر مستعمليها وتفاوت نظراتهم إليه، وتتكون

---

[1] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، ص186.

[2] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللّغة، ترجمة كمال بشر، ط.2، القاهرة: (د.ت)، دار غريب، ص35.

[3] B. Malmberg, Systèmes lexicaux et systèmes conceptuels, in Les langues de spécialité : analyse linguistique et recherche pédagogique (Actes de Stage de Saint-Cloud, 23-30 novembre 1967, Aidela), p.90.

[4] Françoise Gadet, Saussure : une science de la langue, Ed. PUF, Paris, 1987, p.43.

عبر استخدامها لشبكة تعبير يقوم على تصور خاص للعالم[1]. وتوجد تصوّرات مختلفة للعالم بقدر تواجد اللّغات وتنوّعها. فاللّغة تختزن تجربتنا مع العالم، إذ تصوِّر كيف أدركناه، وكيف أوقعنا الأسماء على المسميات، وكيف صنفناها وبنينا الدلالات، وكيف ربطنا بين الدلالات في شبكات، وكيف ربطنا بين الشبكات الدلالية في أنساق من المفاهيم والتصورات. ولذلك تُعد لغة الأمّ جزءا من كيان الذات، ومكونا من أهم مكونات الهوية، لا يمكن تعويضها بغيرها من اللغات. كما يعتبر المفهوم بناء ذهنيا ممثلا لموضوع (شيء) فردي، محسوس أو معنوي، فهو يوجد نفسانيا لدى الفرد، مستقلا عن المصطلح (الدليل اللغوي) في حد ذاته، ويسبق نوعا ما التسمية التي يعين بها، على النقيض من المدلول. وهذا قد تأمّل فيه جلُّ اللّسانيين، كلٌّ من الزاوية التي تعنيه، فما جعل دي سوسير يقول باعتباطيّة اللّغة (الدليل اللّغويّ) هو خروجه على فكرة (اللّغة . القائمة بالكلمات) المشار بها إلى الأشياء[2]. كما أدّى هذا بدي سوسير إلى القول بازدواجيّة الدليل اللّغويّ، أي لَه طرفان مُتلازِمان هما (الدّال ⇔ المَدلول) اللّذان يدعو أحدُهما الآخَر. ويُعتبران مُصطلحيْن موضوعيْن لِلإفصاح عن ثُنائية تَقابُلية لها قيمتها المنهجيّة. وتعريفه باعتِبارِهِ كيّانًا نفسيًّا ناتِج عن رغبة *دي سوسير* في تفادي الاعتِقاد السّائد مِن أنّ اللُّغة قائمة مُشكَّلة مِن أسماء يُقابَل بِها عددٌ مُماثِلٌ مِن الأشياء. وهو تصوُّرٌ خاطئٌ[3] يعكِس بساطةً في التّطرُّق إلى الدّرس اللِّساني يَنبغي تجاوُزُها.

**1.3.2 المجال وسياق الحال:** من بين النظريات اللِّسانيّة التي أولت السياق أهميّة في دراسة اللّغة نظرية السياق التي درس اللِّسانيون من خلالها معنى الكلمة خارج أصل الدلالة، وطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول، واهتموا بالدور الذي تؤديه الكلمات في السياق، والطريقة التي تستعمل فيها، ويكون المعنى عندهم هو حصيلة استعمال الكلمة في اللغة من حيث ورودها في سياقات مختلفة. فالباحث المعجمي يلاحظ كل كلمة في سياقها، كما ترد في الحديث أو النص المكتوب، ثم يستخلص من ذلك العامل العام المشترك، ويسجله على أنه المعنى أو المعاني المرتبطة بالكلمة[4]. وهؤلاء اللِّسانيون يركّزون على دور السياقات التي ترد فيها الكلمة، فلا معنى للكلمات خارج مكانها في السياق على الإطلاق. وهكذا تتطلّب دراسة معاني الكلمات عند أصحاب نظرية السياق تحليلاً للسياقات التي ترد فيها الكلمة، لذا اقترح بعضهم تقسيم السياق إلى أربعة أقسام هي: السياق اللغوي، السياق العاطفي، سياق الموقف، السياق الثقافي[5].

---

[1] Benjamin Lee Whorf, Linguistique et anthropologie, Trad. de l'Anglais par Claude Carme, 2d éd. Denoël, 1969, p.132.

[2] F. Gadet, Op. cit., p.33-34.

[3] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة، ص109 - 110. وكذلِك: A. Martinet, Eléments de linguistique générale, 4éme éd. Armand Colin, Paris, 1996, p.10-11. وأيضًا: جورج مونان، اللِّسانيّات والتّرجمة، ترجمة حسين بن زروق، الجزائر: 2000، ديوان المَطبوعات الجامِعيّة، ص55.

[4] يُنظَر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص72.

[5] نسيم عون، الألسنية: محاضرات في علم الدلالة، دار الفارابي، بيروت، 2005، ص158 - 159.

هذا، ويظهر الترابط بين اللّغة والسياق الاجتماعي والثقافي الذي تمارَس فيه مِن خلال تلك المبادرات الرامية إلى إخضاع اللّغة لتعديلاتٍ من أجل البقاء. لهذا عدّ بعض اللّسانيين أيَّ شكلٍ من ممارسة التدخّل على اللّغات من أجل إحداث تغييرات لازمة عليها نوعاً من التدخّل الذي يمسّ الثقافات حتماً من أجل إيقاع عليها ما يمكِن مِن التغيير[1]. لهذا تلتزم الأمم المهمومة بمستقبل لغاتها بوضع خطط وسياسات لغويّة تسهر على إنمائها بالرصيد اللّغوي الذي يتماشى وسياق الحال المتبدِّل ـ كما سيأتي تفصيل ذلك أدناه[2]. وفي هذا المضمار يقول برنار بوتييه (Bernard Potier): « كلُّ شيءٍ مرتبِطٌ، في غالب الأحيان، بعددٍ معيَّن ومحدودٍ مِن الوظائف المرشَّحة التي يؤدّيها ذلك الشيء في وسطٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ ما »[3]، فعلى عمليّة تسميّة هذا الشيء أن تراعي ذلك الارتباط الاجتماعي الثقافي، وإلاّ ستفتقِر التسمية إلى معلِّلات مِن المتوقَّع أن تستثير المفهوم في أذهان المستعمِلين (المتبادِلين والمتواصِلين). ومِن المعروف عن هذا الأخير (برنار بوتييه) شدّة تقديره للبعد الإثني في طرحه لإشكاليات الدلالة[4]. وقد ضرب بوتييه لهذه المقولة مثالَ الجسر (Pont)، حيث يرى أنّ كلَّ المعجميّة ـ إن لم نقل المصطلحيّة ـ التي تدور حول هذا الشيء المسمّى *جسراً* ستنبثق عن كيفيات توظيفه والظروف المحيطة لهذا التّوظيف وكذا من المستعملين: فالمهندِس المعماري الذي يرى في الجسر نشاطاً بنائياً سيشتق من التسمية المفعولات الضروريّة لنشاطه التصميمي؛ بينما سيميل السائح، الذي يرى في الجسر مجرّد معبرٍ، إلى التعبير التعميمي؛ وسيضطلع آخرٌ باستعماله مجازاً مقترِناً بأحد قيوده (وظائفه) فيقول *جسر التواصل*، وآخرٌ مراعياً لنشاطه البيئي مثلاً[5].

كما نتحقّق مِن أهميّة سياق الحال ثقافيّاً واجتماعيّاً وفي المجال الذي يهمّنا ـ وهو مجال اللّسانيات التي تحوّلت في العالَم العربي إلى خطابٍ لساني ـ عن طريق ارتِباط إنتاج المصطلح (أي وضعه وتوليده توليداً صوريّاً ودلاليّاً معاً)، داخل بيئة مجتمعية، وذلك إنتاج المعرفة اللّسانيّة طبعاً، وليس بمجرَّد اجترار أقوالٍ وضعها الغير فقيام هذه الحقيقة يعني سقوط فرضيات العجز اللغوي الذي تُرمى به العربيّة. وكذلك نتحقّق من أهميّة سياق الحال لسانيّاً ولغويّاً (أي من الناحية الفنية البحتة)، حينما نقوم برصد الأزواج المعجميّة (المرادفات) التي يحيل فيها كلُّ زوجٍ على نفس المرجع لكن تختلف دلالة أطرافه باختلاف سياقات استعمالها. وقد مثّل غلبير لذلك بـ (soldat & trouffon) و (élève & potache) ـ في صَدد تمييزه بين كلمات المعجم العام والمصطلحات، فوجد أنّ الأولى أميل إلى التفاوت حسب اختلاف سياق الحال الذي ترد فيه لأنّها لا تنفكّ تتبادر إلى أذهان المستعمِلين على شكل أزواج أو مجموعاتٍ أكبر، حيث يقوم الفردُ باختيار اللّفظ المناسب لذلك السياق حسب انتمائه الاجتماعي وثقافته الاثنيّة ومستوى ثقافته العارفة وأحياناً تبعاً لمزاجه وأحواله العاطفيّة فتنشط بذلك باقي الإيحاءات التي ينفرد بها اللّفظ المختار. بينما

---

[1] Claude Hagège, L'Homme de paroles, Ed. Fayard, Paris, 1985, p.204.

[2] يُنظَر الباب الثّالث: 1.1.2.2 التهيئة اللّغويّة والمصطلحيّة.

[3] B. Potier, Théorie et analyse en linguistique, 2e éd. Hachette, Paris, 1992, p.79.

[4] B. Potier, Sémantique générale, Ed. PUF, Paris, 1992, p.70.

[5] B. Potier, Théorie et analyse en linguistique, p.79-80

يذهب إلى عكس ذلك فيما يخصّ مفردات اللّغة العلميّة والتقنيّة حيث تتنوّع المعجمات بتنوّع المجالات ليس على سبيل الاختيار بل يتحكّم في ذلك نوعٌ مِن الجبر[1]. وبينما أخذت المصطلحيات الاجتماعيّة تفنِّد هذه الرؤية شيئاً فشيئاً إلى أن أخذت تحاربها لاحِقاً. ذلك أنّها تقوم على تجريد المصطلحات ممّا يُعرَف لدى أيِّ مجتمعٍ مِن تزويد الكلمات العادية بالعناصر الثقافيّة والإيحاءات الفرديّة والاجتماعيّة. فقد انتهت إحدى الدراسات إلى عكس ما ذهب إليه غلبير وهي تتناول المسار الذي عرفه إدخال المفهوم الذي تؤدّيه ثنائيّة (software / hardware) إلى اللّغة الفرنسيّة فوجدت أنّها متأثِّرة أيّما تأثُّر بالثقافة التي ابتُكِر فيها المفهوم وصُنِع فيها المصطلح وهي الثقافة الأمريكيّة الإنجليزيّة. فاقتضى الأمرُ التنازل عن عدّة تسمياتٍ واحدة تلو أخرى إلى أن بلغت التسمية المفضَّلة حدّ الاختصار الذي تمثِّله ثنائية (logiciel / matériel) والاقتصار عليها. وذلك بعدما تمّ إلغاء ثلاثة عشر أزواج أخرى بما فيها زوج (panoplie molle / panoplie dure)[2]. « فثنائيّة (Soft / hard) ـ يقول مارسيل دِري كِدِري (Marcel Diri-Kidiri) ـ تخضع في حدِّ ذاتها لمصفوفة ثقافيّة متميِّزة »[3]. ثمّ لاحظ أنّ كلّ المقترحات كانت تتّجه نحو تفعيل العناصر الثقافيّة الفرنسيّة معتبِرةً أيضاً العناصِر الثقافيّة الأمريكيّة التي ولّدت التسميّة باللّغة الإنجليزيّة وفيها. هذا بالذّات ما أدّى بكريستيان مارسليسي (Christiane Marcellesi) ـ حينما درست المصطلحيّة التي يستخدمها الأخصائيون في الإعلام الآلي بفرنسا ـ إلى تقديم توصيفٍ للمشهد الاقتصادي الفرنسي في مجال الإعلام الآلي. فوجدت على إثر ذلك أنّ 90 % من العتاد المسخَّر في هذا المجال مستورَد من الولايات المتحدة الأمريكيّة: ما أدّاها إلى توسيع دراستها إذ لم تكتف بوصف مصطلحيّة الإعلام الآلي الفرنسيّة بغضِّ الطرف عن علاقات فرنسا الاقتصاديّة والتجاريّة مع العالم ولاسيما أمريكا[4]. لعلّ هذا ما حدا ببعض المختصِّين في رصد التطوّرات اللّغويّة إلى أن يقرّوا بأنّ معجم اللّغة يتجدّد بسرعة أكبر قياساً بنحوها وأصواتها، ولاسيما في حالة فوران الفكر ونضجه وتفعيل النشاط البشري الاقتصادي. فقد تجدّد ربع معجم اللّغة الفرنسيّة مع ما عرفته مِن تطوّرٍ في مجال الإعلام الآلي الذي شهد بدوره بذور الثورة العارمة خلال فترة (1948 ـ 1960)[5]. ولذا فلا يمكن تحييد سياق الحال حيث يتمّ إنتاج الخطاب ومعه المعنى ولا يمكن تجريدُه بأيِّ حالٍ مِن الأحوال، ذلك أنّه جزءٌ لا يتجزأ مِن الممارسة الاجتماعيّة التي يعود إليها فضل تحديد ذلك الخطاب وكلّ ما يقوم عليه كالنص والجنس أو الشّكل الذي يشكِّله[6]. فعلى الرغم من بروز هذا المنحى الاجتماعي عالميّاً فلا يزال بعضُ الباحثين العرب ـ نخصّ بالذكر أولئك الذين يخوضون في البحث المصطلحي من أبوابه الكبيرة أي المنهج والنظريّة والتطبيق ـ يتشبّثون بالضرورات التي ثبّتتها

---

1 L. Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, Langue française, vol.17, p.06.
2 M. Diri-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 21, p.28-29.
3 Ibid., p.29.
4 C. Marcellesi, Le langage des techniciens de l'informatique : quelques aspects de leur vocabulaire écrit et oral, Langue française, vol.17-n°01, (p.59-71), p.59.
5 J. Thiele, La formation des mots en français moderne, Traduit et adapté de l'allemand par André Clas, Ed. Presses de l'Université de Montréal, 1987, p.11.
6 F. Rastier, M. Cavazza et A. Abeille, Sémantique pour l'analyse : de la linguistique à l'informatique, Ed. Masson, Paris, 1995, p.13.

المصطلحيات الكلاسيكيّة وقعَّدتها، سواء بوعيٍ منهم أم بدون وعي: كالتمسّك بأحاديّة الصورة والدلالة، ونبذ الترادف المصطلحي والتعدّد الدلالي (المشترك اللّفظي) وتحرّي التوحيد المصطلحي والتقييس. بل انعكس هذا الوضع سلباً وبشكلٍ ملحوظ على قضايا المنهج والنظريّة على مستوى التّطبيق المصطلحي العربي. إذ لا يزال هناك مَن يصدح بهذه المبادئ على حساب سنن تطوّر اللّغة تطوّراً طبيعيّاً إلى حدّ أنّ بعضَهم يستنكر عدم تقابل معاجم اللغات ببعضها البعض تقابلاً تناظريّاً مع شبه تعذّر النّسخ الدلالي الذي أصبح مِن أبجديات كلِّ درسٍ لسانيٍّ ينزل إلى واقِع اللّغة التي ينهمك عليها، ومع ما سبق أن أشرنا إليه أعلاه من أنّ اللغات ليست قوائم بمفردات. وقد ورد التأسّف على ذلك التقابل في كتابٍ يحمِل عنواناً يشمل كلَّ مواصفات (مفردات) الكتاب الكامل كما يظهر ـ المَناهج المصطلحيّة: مشكِلاتها التّطبيقيّة ونهج معالجتها. وذلك مِن قبيل ما تصرِّح به في المقتبَس الآتي: « وعلى صعيد التقابل مع اللّغات الأخرى كيف يمكن إقامة تناظر مع اللّغات الأخرى، واللّغة العربيّة نفسها تعاني مِن التعدّد على أكثر مِن صعيد ؟ من تعدّدٍ في الصيغ والأوزان، وتعدّدٍ في الدلالات. وهذا التعدّد في اللّغة العربيّة يؤثِّر في عمليّة تنظيم وضع المصطلحات في حال اعتِماد مفهومٍ ما. فمثلاً عند اعتماد أساسٍ محدَّدٍ كأساس الوظيفة أو الشّكل، يُلاحَظ أنّ مرادفاتها اللّغويّة تتعدّد، فهناك مصطلحات مترادِفة في مفهومها غير أنّ موادها مختلِفة، نحو (إعلان، إشهار) إذ اعتمد هنا أساس الوظيفة، فلو اعتمد أساس الشكل مثلاً لأصبح المصطلح مِن مشتقات (الحشد أو التجمع) »[1]. فمَن يطالِب المصطلح بأن يتحلّل من حلّته الخارجيّة ويتحرّر من صَدَفَتِه كما يوحي المقتبَس السابق، فلينتظِر أن يدفع مقابلَ ذلك ثمناً ما (المبالغة في التّوليد الصوري مثلاً)*. والحال إنّ المصطلحات تتكاثر اجتماعياً. وهذا يحدث بوحيٍ من العلاقات الترابطيّة الاستِداعائيّة. فاللّغة تختزن تجربتنا مع العالم، تصوِّر كيف أدركناه، وكيف أوقعنا الأسماء على المسميات، وكيف صنفناها وبنينا الدلالات، وكيف ربطنا بين الدلالات في شبكات، وكيف ربطنا بين الشبكات الدلالية في أنساق من المفاهيم والتصورات. ويعزى نجاح هذا التشبيك إلى نَظرة الأفراد إلى العالم الخارجيّ[2]، وهو ما يتماشى أكثر مع تَشكُّل الحقول التَّصوُّريَّة الّتي مِن شأنها أن تُفصِح عن العلاقات الكائنة بين المفاهيم. وقد اهتمّ اللِّسانيون ـ انطلاقاً مِن رومان ياكوبسون ـ إثارة مشكِل تفسير الحقائق الجديدة ومقاربة الوقائع غير المألوفة من خلال اللّغة التي تُعنى بترجمتها[3]؛ وذلك على الرغم مِن انتماء مثل هذه القضايا إلى فلسفة اللّغة. ولعلّ هذا ما جعل المهتمّين بقضايا تحليل الخطاب يطلقون مصطلح *الإيحاء الاجتماعي* على المفهوم المطلَق عليه غربياً **(connotation). ولذلك تُعد لغة الأمّ جزءا من كيان الذات، ومكونا من أهم مكونات الهوية، لا يمكن تعويضها بغيرها من اللغات. كما على المترجم أن يستجيب في آنٍ واحِد لمقتضيات

---

[1] صافية زفنكي، المَناهج المصطلحيّة: مشكِلاتها التّطبيقيّة ونهج معالجتها، دمشق: 2010، منشورات وزارة الثقافة، ص194.

* ذكرنا أدناه وجهاً مِن هذه الملاحظة بالذّات؛ يُنظَر الباب الخامس: 2.1.1.2 التّوليد الصّوري.

[2] P. Lerat, Op. cit., p.48. Voir aussi: G. Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1963, p.71-73.

[3] Igor A. Mel'Čuk, Théorie de langage, théorie de traduction, Meta, vol. 23, n° 4, (p.271-302), p.294.

** يُنظَر مفهوم هذا المصطلح كما يُشرَح عربيّاً: إبراهيم صحراوي، تحليل الخطاب الأدبي: دراسة تطبيقية (جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، الجزائر: 1999، دار الآفاق، ص224.

الوضع والقاعِدة وللضرورات البلاغيّة وقوانينها. فالحاجة الملحّة للتجاوب مع الجمهور تدفع حقّاً إلى الوقوف عند الإيحاءات. فالمشكل الذي يقوم بالنسبة للتحليل اللّغوي هو كيفيّة إقامة حدود بين ما هو connotation وما هو dénotation[1]، وهي عند لادميرال من غير الممكن ـ إن لم نقل مِن المستحيل ـ الذهاب مما هو dénotation إلى ما هو connotation[2].

إنّ اللّغة تنسج شبكة علائقيّة داخل *دلاليّة** المصطلح ما يفضي ـ على المدى البعيد ـ إلى علاقاتٍ من نوع المجاز المرسل والاستعارة والتضمين والاتّساع. وتدخل المصطلحات في علاقاتٍ ببعضِها البعض، ما يؤدّي ـ في المدى القريب ـ إلى تكوّن علاقات من جنس الترادف والتعدّد الدلالي[3]. فتستبقي اللّغة من تلك العلاقة الداخليّة ما تستبقيه وتأخذ من الظواهر الأخيرة حسب الحاجة إليها. ثمّ إنّ للسّياق فعاليّة في إكساب المُصطلح مَفهومه، بما أنَّ الوِحدة المُصطلحيّة وثيقةُ الارتِباط بِالمُتصوَّر ارتِباطًا عرفيًّا . الأمر الّذي يُفسِّره التّماسُكُ بين صورة التّعبير وصورة المَضمون في سيّاقٍ مُحدَّد والمَدعو بِالوظيفة السِّيميائيّة بِمفهوم يلمسلف[4] . فَالتَّعرُّف على هذا المُتصوَّر متوقِّفٌ على استِعمال تِلك الوِحدة المُصطلحيّة في مَقاماتٍ ملموسة، قد تُنبِئُ على نَفس الحيِّز الدّلاليّ المَوجوديّ المُمتدّ (Continuum) الّذي كان قبلَ ذلِك غيْر مُتبلوِر (Amorph)[5]. لِهذا فإنّه يتعيَّن على المُصطلح أن يأتيَ في صورةٍ موحَّدةٍ تفاضليةٍ يستدعي تواجدُه كلَّ مرةٍ في السِّياق المَخصوص له تداعي الفكرة التي يُصوِّرها في الذِّهن. لأنّ المُصطلحات الّتي تقدّم بِها المُعجَم المُوحّد ليست مُولَّدة مِن صنع المُؤلِّفين إنّما مُعظمها كان لَها سبق الوجود لا يُحيط بِه إلاّ السّياق الحقيقي أي ما يُحصَّل فيه المَفهوم. فهذه النظرة الاجتماعيّة . مقدَّمة هكذا . تنطلِق مِن مسلَّمةٍ مؤدّاها أنّ المفهوم سواء ثبت عبر الزمان أم تغيّر، يكتسي طابعاً يختلِف من مرحلة إلى أخرى. وذلك وفقَ ما يسود في كلِّ مرحلة مِن علاقات آنية أفقيّة تتآزر بحيث يُجنَّد بها في تلك المرحلة. لذا كان على كلّ تحليلٍ لسانيٍّ . في خصوص لغات الاختصاصات . أن يمرَّ من تحليل *سياق الحال* الذي يُستعمَل فيه المصطلح[6]؛ حيث يُراعى **البعد الاجتماعي للمصطلح**. لكن برمجة هذا البعد لا يفلح أصحابها من غير أن يصطدِموا بالمنحى الجوهري الذي سارت عليه المصطلحيات طيلة عقودٍ من القرن العشرين وهو التوحيد المصطلحي. إلاّ أنّ تضييق الخناق على المفهوم المصطلَح عليه باسم التقييس المصطلحي وتوحيده أضحى مِن شأنه أن يلغي ـ إلغاءً بالمفهوم النحوي (Neutraliser) ـ كثيراً من

---

1 Catherine Kerbrat-Orecchioni, La connotation, Ed. Presses universitaires de Lyon, 1977, p.13.

2 J.-R. Ladmiral, Traduire : théorèmes pour la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1994, p.168.

* تدلّ لفظة *دلاليّة* هنا على ما تدلّ عليه اللّفظة الفرنسيّة (Sémantisme). هذا، مع العِلم أنّ بعض الدّارسين جعلوها كمقابِل لمصطلح (Sémantique)؛ والحال إنّ المصطلح الشائع كمقابل لهذا الأخير هو *علم الدلالة*. وقد استعمل عبد الرحمن الحاج صالح *دلاليّة* كمقابِل لمصطلح (Sémantique).

3 S. Robert, Variation des représentations linguistiques : des unités à l'énoncé, in Diversités de langues et représentations cognitives, Ed. Ophyrs, Paris, 1997, (p.25-39), p.25.

4 L. Hjelmslev, Op. cit., p.77.

5 Ibid., p.71.

6 Chantal Girardin, *Trader*, aux frontières du néologisme, Terminologies nouvelles n° 14, Rint-ACCTCFB, Bruxelles, Décembre 1995, (p.31-34), p.33.

علاقات أفقيّة على درجة عالية من الفائدة داخلَ خاناتها الخاصّة. إذ كان بإمكان الاعتماد على تلك العلاقات لتعليل المصطلح وتوصيله والتعقيب عليه ومواصلة دربه عوض أن يُجمَّد في قوالب نمطيّة حيث تَتَداعى تلك العلاقات المحصِّلة للمفهوم في سياقاته المتنوِّعة وبدلَ أن يُطوَّق في أنساقٍ تدّعي ضمان التواصل العالَمي على طريقة المفردات التي تأتي في العقود الملزِمة وعلى أساس أنّها مواد دالّة بألفاظها وبمعانيها. وهذا من شأنه أن يكثِر مِن البديل المصطلحي الذي قد يقاس على البديل الصوتي (Allophone) بوصفه لا وظيفة له خارج اعتباره تنوّعاً أدائياً.

**2.3.2 المستعمِلون الشركاء:** قد بلغ أمر الاهتمام بالمستعمِل درجةً أصبح فيها معياراً محدِّداً لنمط اللّغة، حتى كادت تمّحي معه الحدودُ بين المعجم العام والمعجم الخاص، إذ يتم بفضلِه اعتبار أيّ معجم بأنّه متخصِّص في ظرفٍ معيَّنٍ وفي سياقٍ ما، وخاصّةً عندما يُستعمَل من قِبل مستعمِلين متخصِّصين. وذلك على الرغم ممّا يبدو على ذلك المعجم من آيات الاعتياد والبساطة إن لم نقل العمومية بل الابتذال أحياناً. فالمستعمِل إذن هو ممّا يزيد من حدّة المعجم التخصّصيّة[1]: فمِن هذا الوجه، يمكن مسايرة خوان كارلوس ساجر فيما ذهب إليه من أنّ « المصطلح هو تنوّعٌ وظفي للكلمات العادية »[2]. أي تكتسِب هذه الأخيرة قيمها المفاهيميّة ـ فتصبح بالتالي مصطلحاتٍ ـ بوساطة استعمالات الأخصّائيين لها. وكذلك يُنظَر إلى الخبر (المعلومة) على أنّه لا قيمةَ له في ذاته بل سيكتسِب القيمة إلى جانب غيره من الأخبار والمعلومات وباعتبار مستعمِليها أو *إطار التعامل معها* ـ كما يدعوه رواد نظريّة الإعلام والوجهة السيميائيّة[3]. ولكن هذا التصنيف وفق المستعمِل قد تُبطِله قدرة الفرد على الجمع بين أكثر مِن مستوى وسجلٍ ـ كما يقول بيرنيي (Pergnier): « يوجد في حوزتنا جميعاً أكثرُ مِن إمكانية واحِدة من الاستِعمال اللّغوي: أحدُها سليمٌ رسميٌّ والآخرُ مستأنسٌ والثالثُ سوقيٌّ مبتذلٌ والرابعُ عاميٌّ. ونَعبُر بكلِّ يُسرٍ من أسلوبٍ إلى آخر، وأحياناً في ثنايا الجملة اللّغويّة الواحِدة وأثناء حديث المرء بملء فيه »[4]. فيصبِح بذلك مِن العسير أن يتمّ تمييز العلماء ومعهم المطبِّقين ـ من الأطباء والمهندسين وعلماء النفس ..الخ ـ عن غيرهم من الأفراد، خاصّة إذا كان أولئك لا يلتزمون بعض حدود مهنتهم ولو بحجّة تيسير التواصل بينهم وبين هؤلاء. وذلك بغضِّ الطرف عمّا تتيحه اللّغة من إمكانيات المجاز وألعاب الكلمات. والحال إنّه عندما نضيف إلى ما ذكِر أعلاه حول أهميّة المستعمِل، كون الزاوية الاجتماعيّة للواقِع المحلَّل ـ أو المنظور منها إلى هذا الأخير ـ تتكوّن عبر ما يصوغه الشركاء المستعمِلون من الرؤى ويتناولونه من الأشياء والمفاهيم وما يرافقهم حينَه من التصوّرات؛ فعلينا واجب التّساؤل حول عدد تلك التنوّعات الوظيفيّة التي يرى ساجر أنّها تتجسّد كلّها في شبكة من

---

1 Jean Pruvost, Les Dictionnaires de langue française, Ed. PUF, Paris, 2002, p.66.

2 J.-C. Sager, Pour une approche fonctionnelle de la terminologie, in Le sens en terminologie, Ed. Presses Universitaires de Lyon, 2000, (p.40-60), p.53.

3 Roselyne Ringoot, Discours journalistique : analyser le discours de presse; au prisme de la ligne éditoriale, in Analyse de discours, Ed. Apogée, Rennes (France), 2004, (p.87-115), p.95.

4 M. Pergnier, Les fondements sociolinguistiques de la traduction, PUL, Lille (France), 1993, p.197.

تسمياتٍ نعرف الآن أنّها من نسج الذهنيات الثقافيّة والأدبيات المنتشِرة والعقليات المتعارَف عليها اجتماعياً. ومهما يبلغ عددُها رقماً هائلاً فيكفي وضعُها في مجالٍ محدَّدٍ لكي يتمّ استحضار تلك الشبكة فيحصل التواصل بالتالي وبدون مشكِلٍ في التفاهم. هذا ما حصل للغة العربيّة تاريخيّاً ـ ولا يزال بقع ـ مع نضج أدبها وكذا مع ظهور الإسلام الذي أتاح لها *لغة دينيّة* كما يقول محمّد طبي في هذا المقتطف: «والمؤكد أن لغتنا ساعدها الحظ على صياغة وفرة من المصطلحات للتعبير عن الدقيق من جزيئات الأمور الدينية، فتكونت لنا (لغة دين). وكذا في الحقل الأدبي، فقد تشكلت بفضل غزارة الشعر وعطاءات الفكر وممارسة (لغة أدب) »[1]. والمعلوم أنّ المصطلح وضع واستعمال. والاستعمال معيار أساسي للحكم على صلاحية المصطلح. فلا حياة لمصطلحات تقبع بين دفّات المصنفات والمعاجم خارج دائرة الاستعمال. يلخِّص علي القاسمي في هذا الصدد بالقول: « يمكِن تعريف الاستِعمال بأنّه دِراسة المفردات اجتماعياً، فـ (سيادتكم) و(حضرتكم) و(أنتم) و(أنت)، مثلاً، لها المعنى نفسه ولكنها ذات قيمة اجتماعية متباينة »[2]. من هنا جاء التّفكير في تهيئة سياساتٍ لغويّة ترسم سبل التدخّل في طريقة اختيار المصطلحات وترسيمها بناءً على التصنيف المطبَّق على المستعمِلين، وكذلك بتقديم الأولويّة لما ينبع عن الاستعمال والشيوع كمناخٍ طبيعيٍّ لنشوء المصطلحات. وذلك للكفّ عن النزعة التقريريّة التّوجيهيّة التي يغلب عليها الاصطناع والتعسّف باسم التعليل وغيره من الذرائع. ولكن طلب الكفّ هذا ـ كما يرى فرانسوا غودان ـ رهينٌ بأداء دراساتٍ مِن شأنها أن تكشِف عن حاجات المستعملين الحقيقيّة فيما يخصّ المصطلحات[3]. « ثمّ إنّ اللُّغة وإن كانت مُهمّتُها الرّئيسيّة هي التّبليغُ فإنّ لَها عملاً آخر كأنّه تابِعٌ ومُلازِمٌ لِلتّبليغ وذلِك هو تحليلُها لِلواقِع الّذي يظهر ويتحقّق بِظهورها وتحقُّقها لأنّ الكلام الّذي هو فِعل المتكلِّم أي المبلِّغ إنّما هو تقطيعٌ يَقع على حقيقتيْن مُختلِفتيْن في وقتٍ واحِد وهما الصّوت الّذي يُرسِله المتكلِّم والمعاني (ما حصل لَه مِن المعلومات الاختِباريّة) الّتي يُريد إبلاغَها إلى السّامِع »[4]. ويرتبِط بهذا الأمر بقضيّة التصوّر وكذلك بالتمثيل (Représentation) اللّذين تتحدّد عبرهما المفاهيم وتقتسِم عالَم المعرفة بناءً عليها. ذلك أنّ اللّغة ليست مجرّد تشكيل علاماتي لمقاطع صوتية، تكونت كنظامٍ اصطلاحيٍّ توصَف به الأشياءُ مِن حولنا كما يحلو لذلك النّظام فحسب. إنّ كلَّ لغة تعكس نظامًا داخليًّا لبنياتها، يتميّز بتركيب خاصّ ويُستمدّ من مصدريْن: تكوينها الذاتي بقواعدها، والواقع الذي تتعاطى معه بإفرازاته. فهي تضع صوّرًا منتظمة لهذا الواقِع بأدواتها وحجم لسانها وتبنيه على طريقتها وفقًا لعبقريّتها؛ وهي بالتّالي تستقطب منه العناصر اللاّزمة الخاصّة بها[5]. ثمّ إنّ الوصف الذي يقع قسطٌ منه على حركاتنا وأفعالنا وأحاسيسنا لا يقع بحياد بارد، بل أكثر من ذلك لا تمثِّل اللّغة تلك الأبجدية التي طاب للكنعانيين مثلاً أن يختزلوا بها الكتابة الهيروغليفية منذ أبعد

---

[1] محمد طبي، إمكانية التعبير بدقة بالمصطلح المعرب، مجلة اللّسان العربي، ع.41، 1996، (ص83 ـ 91).

[2] علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، الرّياض: 1975، مطبوعات جامعة الرّياض، ص129.

[3] F. Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé, Revue Terminologies nouvelles, n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998 (p.53-55), p.54-55.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأَهمّ مَفاهيمه ونتائجه، ص33.

[5] جيرار جهَامي، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة: دراسة تحليليّة نقديّة، ط.1، بيروت: 1994، دار المشرق، ص13.

العهود، كما أنّ كلماتها التي تتشكل منها الرموز الأبجدية التي نظنّها مجردة إلى حدٍّ ما، يستحيل أن يتمّ تفكيكها . مهما يكن نوعُه . خارج سياق منشئها ودلالتها، وإن حدث في ظروفٍ تعليميّة وترجميّة فيلاقي أصحابُه مشكلاتٍ ترتبط مباشرة بطبيعة هذا الواقِع اللّغويّ الذي نريد أن نفصح عنه.

## 4.2 البعد التواصلي (المعلوماتي):

**1.4.2 التّواصل:** إنّ خلق روابِط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد أو الفكرة الواحِدة، ويؤمّن توصيل المفاهيم أيضاً. وخيرُ ما يتكفّل بذلك اللّفظ. فتكون ثمّة شبكة مصطلحيّة موازية لشبكةٍ أخرى تستوي على العالم الخارجي أو الفكري أو غيرهما. إنّ أوّل مبدأ تعتمده عمليّة التشبيك هذه، هو أنّ ترتيب ما تحيل عليه المصطلحات لا يسلك دائماً سبيل الخطيّة، لأنّ تقدّم الأفكار في حدِّ ذاته لا يستسلِم لهذه الأخيرة. قد يخضع لتراتبيّة يُتيحها تكوين المصطلح ذاته. ولكن لا يمكن أن يتحقّق وضعُ المصطلحات في شبكاتٍ تواصليّة إلاّ إذا سبقتها دراساتٌ وصفيّة يُتعرَّف من خلالها على القواعِد اللّغويّة التي تتحكّم في نظامها من ناحية تواجدها اللّغوي، وعلى من جهة تواجدها الأنطولوجي. لهذا لا يتوقَّف الأمرُ عند دومنيك مانقينو (Dominique Maingueneau) على المَلكة التواصليّة بهالتِها الباهرة، حيث يُقلِّب المَسألة، فيضع مُقدِّماتٍ حيث يذكر المَلَكة اللّغويّة (التحكّم في اللّغة المَعنيّة) وكذا المَلَكَة المَوسوعيّة (الثقافة العارِفة: المَعرِفة حولَ العالَم)[1]. كما وجدنا بيار بورديو (Pierre Bourdieu) يدعو علمَ الاجتماع إلى الاهتمام بتحليل الوقائع التي جرى تسميتها وتصنيفها سابقاً، والتي تحمِل أسماءَ عَلَمٍ وأسماءَ عامّة، وعناوينَ وإشاراتٍ، وأحرفًا بَدْئِيَّةً (للدلالة على مقامات أصحابها). وهو في كتابه الأخير (ماذا يريد المتكلِّم أن يعني؟)[2] يسعى إلى تحليل الأوضاع الاجتماعية وممثلي الجماعات عبر الصيغ اللّغوية التي يتعاطونها، إنّه لا يجد في التسمية حلاًّ لمشكلة المسمّى إن لم ترتبط بالظروف الاجتماعية التي أوحت بها. فهو على عكس البنيويين والنصيّين لا يجد البنية قادِرة على تبرير مدلولها إن لم يتمّ تأويلها على ضوء السياق الاجتماعي الذي يستخدمها (فاللّغة تسمّي العالم بحسب العلاقات والبنى الاجتماعية وتعطيه البعد الكينوني الذي تتضمّنه قدرات اللّغة الترميزيّة). ويبدو أنّ العرب الذين أعطوا للّغة شأوها الأبعد لم يستخدموا طاقاتها الترميزية للتعبير عن علاقاتهم بالعالم من حولهم فحسب بل طوروها من أجل تغيير العالم ذاته[3]. مِن هنا فلا يمكن بذلك ألاّ نتحدّث عن معضِلة مصطلحيّة هي بالفعل معضلة تعرقل دخول الفرد أحادي اللّغة إلى المعرفة والتزوّد ممّا يجري في عالمها من الزيادات والتحسينات والإضافات، ذلك إذا أساء المصطلح في نقلها وأخفق في التمكين لها؛ والمعضلة نفسها لا تتسامح مع مزدوج اللّغة أو متعدّدها وأحيانًا يكون أكثر هشاشةً وأشدّ عرضةً لسوء الفهم وصعوبات

---

[1] D. Maingueneau, Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998, p.27.

[2] P. Bourdieu, Ce que parler veut dire, Ed. Fayard, Paris, p.97-149.

[3] مطاع صفدي، استراتيجية التسمية والانبناء للمجهول والانبناء للمغيوب، الفكر العربي المعاصر، ع.69 (العقل، العقلانية والثورة النقدية)، مركز الإنماء القومي، بيروت، كانون الأوّل 1983 / كانون الثاني 1984، (ص04 - 21)، ص04.

التفاهم، ويرجع السبب إلى كونه أخذ العلم بلغة تكاد مصطلحاتها تستقرّ ثمّ تعالج المفاهيم بمصطلحات في لغة أخرى مما يضطرّه الأمر إلى تفعيل الازدواجيّة اللّغويّة وهذا لأمرٌ مكلِّف لا يقوى عليه الفكر ولا تتضح الرؤية دائمًا بل قد يؤدّي إلى نوعٍ من الانفصام. وقد أسهمت الترجمة في معالجة هذا الموقف.

ونشهد أحياناً لدى مصطلحاتٍ دخلت في اللغة بصورة قسريّة، تصرفاً يحصل فيه كسر الحدود اللغويّة، وعلى الرغم من ذلك تلقى رواجاً إذ تكون قد حظيت بشعبيّة كبيرة كِبر الموضة التي ركبتها: ما يصبح علامةً على أزمة في تلك الهوية اللّغويّة التي لا يُصادَق كثيراً وبسرعة على شاراتِها الخاصّة، بل تشوَّه بحيث لا تتناسب فيها الحقيقة العلميّة المصطلَح عليها مع الواقِع التواصلي اللّغوي بشكله المتوقَّع. إنّ هذه الظاهِرة طبيعيّة إلى حدّ ما. ذلك أنّ ـ حسب النظريّة المعرِفيّة الاجتماعيّة (Le sociocognitivisme) ـ يوجد دائماً نوعٌ من التفاوت بين المعرفة الصرفة (الذهنيّة أو الشاريّة) وبين تمثيلها باللّغة ونقلها إلى الناس دائماً بنفس اللّغة. يرجع التفات كما تفسِّره النظريّة ذاتها إلى الانطباعات الشخصيّة والزوايا التي تتنوّع حتماً عبر الأزمنة والأمكِنة والأشخاص[1]. ويُعدّ المقترضُ المصطلحي آيةَ ذلك التصرّف (غير الطّبيعي). فبعض المصطلحيين يفسِّرون هذا الأخير بفقدان التوازن بين التوليد التأهيلي أو التوليد الترجمي مع التكريس التواصلي في لغةٍ ما. هذه الهشاشة تجعل المفهوم يعمد إلى أن يطفو مهما يكلِّف اللّغةَ المحتضِنة له ثمناً معتبراً. وتفرض هذه الهوية نفسها بوجهيْها الحسن والقبيح، في ظلِّ نقل التكنولوجية كتحدٍّ محوِج إلى التجنيد المادي والمعنوي، ويشكِّل من جانبه الآخر رهاناً لغويّاً يضع المعرفة المنعزِلة على مشارِف التحسّس والتوعية بحيث لا تمتنِع عن التلقّي الموضوعي والانطباعي معاً.

**2.4.2 الإيصال:** فكلُّ **أداة تواصل** تملك في حالة التواصل *رسالة الإيصال وشفرة الإيصال*: هذه إحدى أبجديات نظريّة التواصل[2]، وكذا نظريّة الإعلام[3]. لكن هذين العنصرين يُفرِزان عناصر وظيفيّة أخرى هي مشدودة إليها. المرسِل والمرسَل إليه (الرسالة) والقواعِد الوضعيّة والقناة (الشفرة). فإذا جئنا إلى التمثيل وأدمجناه ضمن هذا المخطَّط، فالمرسل والمرسل إليه بحكم ما تفرض نمطيّة الشفرة يُفترَض إدراكُهما لنفس الوضع التواصلي. ولكن إذا تذكَّرنا أنّ المخطَّط غير تام، إذ ينقص السياق عرفنا بإضافته ضرورةً أم اختياراً أنّه لا بدّ من تواجد خطاب لساني سياقي (ظرفي). فإذا رجعنا إلى الخلف واستدعينا الجملة الصحيحة هناك وهي (افتراض إدراكهما لنفس الوضع التواصلي)، فإنّ هذا الافتراض لا يتحقّق دائماً في نفس السياق، لأنّ السياق غير ثابت (Fluctuant). لهذا يقول رومان ياكوبسون: « هو ما يطلق عليه (المرجع) وذلك في مصطلحيّة مبهمة شيئا ما »[4]. إذ أن الإبهام الذي لامسه ياكوبسون متأتٍّ من علاقة الدليل اللّغوي الإحالية والتي يوحي بها مصطلح المرجع من دون الإشارة إلى تغيّر الأوضاع والظروف والأحوال ذلك

---

[1] Rita Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme, Revue Terminologies nouvelles, n° 21.

[2] R. Jakobson, Essais de linguistique générale : Les Fondations du langage, T.1, p.213.

[3] Claude Elwood Shannon, A symbolic analysis of relay and switching circuits, Ed. MIT, 1938.

[4] R. Jakobson, Op. cit., p.213.

التغيّر الذي يوحي به مصطلح السياق. ولأنّه عندما يُتحكَّم في مسألة التمثيل يُصبح بالإمكان التحكّم كذلك في عمليّة الالتقاط والبَنْيَنة والمعالجة. وفي هذا الشأن يجب علينا أن نندِّد بالانسياب الذي ما انفكّ الخطاب اللِّساني العربي يقع فيه، وذلك باسم حسن توصيل المعلومة اللِّسانية وضرورة تحسين أدوات ذلك التوصيل. ثمّ إنّ « اللّغة جسر ممتدّ بين المتحدِّثين، يتمّ التعبير عبره عن أفكارٍ شخصيّة بأصواتٍ شعبيّة. واللِّسان هو موضوع يملك بنية داخليّة منسجمة يمكن دراسته مستقلاً أي بمعزلٍ عن استعماله »[1]. مِن هنا وتبعاً لهذا القول، نتمثّل العناصِر الآتية مقرونة بوظائفها. فنستنتِج على إثر ذلك أنّ الإيصال يتمّ بالأول والتواصل بالآخريْن كما الآتي:

- جسر: يحمل ويُمرّ عليه فكرة الحمولة والعبور.
- أفكار شخصيّة: ويسود فيها التفاوت.
- أصوات بشريّة (شعبيّة): القناة وكذا القواعد التي يمكن توحيدها باتفاق المستعمِلين.

فهكذا يتمّ الإيصال بتدعيم من التعليل وبإيعاز مِن الخدمات والوسائط الميسَّرة له تيسيراً عفويّاً أو مقصوداً. لذا فهو يرتبِط ارتِباطاً عضويّاً بالبحوث التي تُجرى في *تكنولوجية المعلومات والاتِّصال*. فإذا كان المصطلح ذلك « اللَّفظ الذي يُسمّي مفهوماً معيَّناً داخل تخصُّص ما »[2]، وإن كان أهم الطرق الموصلة إلى العلم معرفة مصطلحات أهله[3]، فالإيصال هو ما يعطي حسّاً لغويّاً سليماً في الشفاهي وفي الكِتابي.

**5.2 البعد المعرفي (المَوجودي)**: ينطبِق فحوى *الطابع المَوجودي* (Caractère ontologique) على تلك الإمكانية المتاحة للموضوع المحَال عليه مفهوماً كان أم شيئاً ما (إحساس، كيان موجود أو متخيَّل: قابل الإحالة إليه بصورة حقيقيّة ملموسة أو عن طريق وسائط رمزيّة)، بأن يأخذ استقلاليّته من الناحية اللغويّة بحريّة كاملة بعض الشيء بغضِّ النظر عن الوعي المرفق له من حيث تواجده المعجمي. أي منفصِلاً عما رأينا في لسانيّة المصطلح، عملاً بحقيقة أنّ تاريخ المصطلح مُوازٍ لتاريخ الفكر وانطلاقاً من التعليل بكلِّ أنواعه (Motivation) مروراً بالتزام السياق اللغوي وضرورة التحيين اللّغوي وصولاً إلى التفريع وفق قواعِد لغويّة دقيقة، على غرار $H_2O$ الذي يتبوّأ فيه المفهومُ مركزاً متقدِّماً بالمقارنة مع التسمية، كما يتجلّى مباشرةً دون عبورٍ لأيّ واجِهة من واجهات اللَّفظ. لهذا كانت المختَصَرات أعظم آية على التكريس المصطلحي المَوجودي المنعتِق، كما جاء عند روبير جاليسون (Robert Galisson) في مَعرض حديثه عن عوامل تصيير ما أسماه (Didactologie) علماً قائماً[4]. وهذه مشكِلة عويصة تعترِض اللّغة العربيّة في طريقها إلى مواكبة الرقيّ العلمي وتُفسَّر أدناه بشدّة التّعويل على مبدأ التّعليل اللغوي أو النسبة اللّغويّة.

---

[1] Gérard Sabah, Sens et traitement automatique des langues, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.77-108), p.81.

[2] عبد السّلام المسدّي، مقدّمة في علم المصطلح، ضِمن قاموس اللّسانيّات، تونس: 1984، الدّار العربيّة للكتاب، ص10.

[3] أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، ج.1، ط.2، بيروت: (د.ت) دار المعرفة، ص97.

[4] R. Galisson & alii, D'autres voies pour la didactique des langues étrangères, CREDIF, Ed. Hatier, Paris, 1982, (introduction).

**1.5.2 المفهوم / الوحدة المفهوميّة:** لقد درست ريتا تيمرمان حدّ « المفهوم » وإمكانات تعريفِه ووصفِه، وهي تحذَر الوقوع فيما وقعت فيه *المصطلحيات التقليديّة* مِن النّظر إلى المفاهيم كلّها بنفس الكيفيّة أي بتطبيق عليها ذات المبادئ والطرائق، مِن دون اعتبار الطريف في الأمر. فاقترحت لذلك، أوّلاً: التحدّث عن (وحدة الفهم) بدل الحديث عن (المفهوم) ـ بل وحدة المعرفة[1] ـ ثانياً: أن تستبدل بالتعريفات التقليديّة مخطَّطات مانحة إمكانية وصف الجوانب الضبابيّة والمرِنة التي تنطوي عليها وحدة الفهم. فوجدت إمكانية عزل نوعين من وحدات الفهم: المفاهيم والكليات. يمكِن تعريف **مفهومٍ** ما بناءً على المبادئ التي شيّدتها المصطلحيات التقليديّة بما أنّ المفهوم يُستوعَب ضمن بَنْيَنَة (Structuration) تفريعيّة (ب هو نوعٌ متفرِّعٌ من أ) أو بنينة انتمائية (ب ينتمي إلى أ). بينما تظلّ **الكليات** عصية عن التعريف من منظور المصطلحيات التقليدية ومبادئها[2]. وذلك لأنّ الكليات ـ وحسب ما يمكن استنتاجه من تعذّرها على تلكم المصطلحيات ـ تتطلّب وجود مرجعيات كالثقافة على سبيل المثال. **أيّ** ثقافة يجدر تعليمُها ؟ فكان الجواب أنّه إذا جاز التسليم بوجود بنى أو كيانات لفظيّة تكون من جنس العرف اللّغوي يمكن تعليمُها وتعلُّمها؛ فكذلك يجب الانسياق ولو نظرياً وراء الاعتقاد بإمكان الشيء عينه فيما يخصّ الكليات الثقافيّة. حيث أنّ الثقافة، من منظور التعليميات، هي حقل المرجعيات الذي يمكِّن العرف اللّغويّ من أن يستحيل لغةً قائمة: إنّنا هنا إزاءَ الوظيفة الرمزيّة التي تنهض بها هذه المرجعيات التي تُقيم اللّغةَ لغةَ أمّ أو لغة ثانية أو لغة أجنبيّة، وتكيِّف الوظيفة التواصليّة. ثمّ لا بدّ أن تقوم هناك ضرورة اعتبار الوظيفة الرمزيّة، حيث أنّ اللّغة لا تصلح كأداة تبليغٍ فحسب، إذ يستشعر المرء هويّته باختياره تعلّم لغة بدلَ أخرى[3]. وتشمل وحدة الفهم هذه ما يتأسّس عليه أيضاً من الأسس الثقافيّة والاجتماعيّة[4] . وهو ما سنطرقه أدناه في عنصر *التصنيف* . لأنّ المفهوم كما الثقافة يدخل في علاقات مع كلٍّ من: الفرد والمجتمع والاثنية والحضارة. فهذه مقولات تصنيفيّة لا بدّ أن يرزح تحتها المفهوم.

وما نستفيد من هذا التحوّل، وفي هذا الموضِع، هو إمكانيّة تفسير على ضوئه، الرأي الذي يرى أنّ الترجمة ليست عملاً على اللّغة والكلمات بقدر ما هي عمل على المعنى والرسالة (المحتوى)، وقد بلغ هذا الرأي درجة من النسقيّة والانسجام إلى أن صارَ له أنصارٌ، بل تشكّلت حولَه مدرسة هي مدرسة باريس (Ecole de Paris) أو ما يسمى *نظريّة المعنى* أو *النظريّة التأويليّة*، وهي التي يُمكِن إجمالها في مقولة (فهم ما يريد المتكلِّم قوله)*. وقد صدر كثيرون عن هذه المدرسة في خصوص نظريات الترجمة ونظريّة

---

1 Manuel Célio Conceição, Concepts et dénominations : reformulations et description lexicographique d'apprentissage, Revue ELA, n°135, juillet-septembre 2004, (p.371-380), p.372.

2 R. Temmerman, Terminology, Theory and Terminography in a Natural Language Processing Environment, Revue française de linguistique appliquée, vol. III-2, Ed. De Werelt, Amsterdam, 1998, (p.29-46).

3 Jean-Pierre Cuq & Isabelle Gruca, Cours de didactique du français langues étrangère et seconde, Ed. PUG, Grenoble, 2005, p.77-88

4 William F. Mackey, Texte, contexte et culture, Revue TTR, vol.1, n°1, Janvier-juin 1988, (p.11-20).

* وقد تزعّمتها امرأتان هما دنيكا سليسكوفبتش (Danica Seleskovitch) وماريان ليدرير (Marianne Lederer)؛ يُنظَر: Florence Herbulot, La Théorie interprétative ou Théorie du sens , Revue Meta, vol. 49, n° 2, p.308.

المصطلح إذ تنظر إلى الترجمة من منظور الآليات الذهنيّة التي تُشغِّلها وتُنتجها وليس من ناحية نتائج الترجمة ذاتها[1]. وتُقاس أهميّة هذا الرأي بالنّظر إلى التفاوت الذي سيحدث عندما تجري معالجة العبارة لغوياً فنحصل على ما هو منطقي ومقبول، لكن ومع ذلك، فلا نتقدَّم في بناء المعنى، لذا فقد حرص بعض المعجميين على تفادي *التعريف الدائري* (La définition circulaire)، أو ما يمكن الإطلاق عليه *شرح الماء بالماء*، وهو الذي تترامى قيودُه في دائرة مغلقة (مفرغة) كأن يقال: « الفراولة ثمرة مِن شجرة الفراولة، وشجرة الفراولة = نبات ينتج الفراولة (Robert Méthodique) » . أو كما جاء انتقادُه عند هانري بيجوان (Henri Béjoint) إذ كان في صدد مناقشة بعض معايير التعريف المصطلحي المعجمي[2].

**2.5.2 التعيين:** يتمّ تنظيم العناصِر الاجتماعيّة المتناوّلة أعلاه لكي تُفضي إلى تواجد حقلٍ ما. ويُعتبَر هذا الأخير كمَعلَمة تصنيفيّة للمَعاني[3]، ذلك أنّ هذه الأخيرة، وخلافاً للمقولة المأثورة عن الجاحظ المطبَّقة على مجال الأدب والتي تأذن باعتبار المعاني مَطروحة في الطريق بحيث يتناولها الأدباء كلٌّ وفق تجربته الخاصّة، لا بدَّ وأنها مصنَّفة إلى مقولاتٍ وحسب حقول معيّنة. وهو ما يرجع في كتابات رواد تحليل الخطاب . ولاسيما في نظريّة التلفّظ . تحت تسمية التيمات[4]. وإذا كان التحليلُ المصطلحيُّ تحليلاً يَمتحُ وحدتَه من المدوّنة النصية المتخصِّصة، وذلك لما يتناهى إلى النُهى السليمة من عدم قيام المصطلح قياماً مستقلاّ لا يتداعى فيه إلاّ ما يحتاج إلى السياق، فذلك لأمرٍ يرتبِط بأكثر من عنصرٍ إذا لم يتحقّق الاطِّراد والانسجام فيها وبينها فلا ريبَ أنّه متّصِلٌ بالناحية الدلاليّة الموجوديّة (Ontologique) التي يشترِك المصطلح في إقامة تجلياتٍ لها. فمن هنا إذا سلّمنا مرّة أخرى بأنّ تلك التجليات ـ ولاسيما إذا انجذبنا إلى المصطلح المركَّب وانطلقنا منه في تحديد خصوصيات المصطلح التركيبيّة ـ فالخاصيات اللّسانية الأخرى كالصرفية والتركيبيّة، وعلى الرغم من مكانة السياق المشار إليه ههنا، قد لا تساهِم كثيراً في تحديده تحديداً متميِّزاً؛ مع العلم أنّ مثل هذا التمييز الذي يتحرّاه بعضُ الدارسين لا يستنِد إلى أساسٍ ابستيمولوجيٍّ سليمٍ: لذا فالقيمة المعلوميّة تظلّ نقطةَ المعتبَر في حسم القيمة النوعيّة للمصطَلح. وإذا رجعنا إلى وحدة التحليل المصطلحي وهي التي قلنا سلفاً إنّها تُمتَحُ مِن المدوَّنة النصيّة، فإنّ الحديث عن معجمٍ خاصٍّ بكلِّ خطابٍ أمرٌ لا ينطوي على معنى ذي بالٍ، وقد نجد في مقابِل ذلك مبرِّراً لتمييز ذلك المعجم الذي يُرادُ به أن يكون خاصاً تمييزاً دلالياً[5]؛ ولكن إذا كان من شأن هذا التمييز أن يسلِّط الأضواء على المفاهيم التي تنقلها أنواعٌ مختلِفة من الخطابات فإنّه يلقي بظلالٍ على مستوى التسميات تجعل تلك الأضواء خافتة. وذلك أنّه يجب أن يكون عالَم تجربتِنا على درجة كبيرة مِن التبسيط والاطِّراد العام ـ أي ما يمكِن

---

1 Charles Soh Tatcha, Doublage cinématographique et audiovisuel : équivalence de son, équivalence de sens, Meta, vol. 54, n° 3, Septembre 2009, (p.503-519), p.507.

2 H. Béjoint, La définition en terminographie, in Aspects du vocabulaire (*Dir.* Pierre J. L., Arnaud et Philippe Thoiron), Ed. Presses Universitaires de Lyon, 1993, (p.19-26), p.20.

3 M.-C. L'Homme, La terminologie : principes et techniques, Ed. Les presses de l'Université de Montréal, Québec, 2004, p.53.

4 J. Courtes, Analyse sémiotique du discours, Ed. Hachette, Paris, 1991, p.166.

5 D. Maingeneau, Genèses du discours, 2e éd. Mardaga, Bruxelles, 1984, p.86.

تحويلُه بالفهم إلى أبسط العناصِر (وليس البساطة) ـ قبل إرساء ثبت علامي ممكن لسائر تجاربنا للموجودات وعلاقاتها بعضها ببعض، ولابدّ من وضع هذا الثبت قبل التعبير عن أفكارنا. فمكونات اللغة أو العلامات التي هي مياسم التجربة يجب أن ترتبط بمجموعات شاملة وأصناف محددة من التجربة لا بالتجارب المفردة نفسها. ولا يتسنى تبليغ الأفكار إلاّ على هذا النحو لأن التجربة الفردية تقوم بباطن الوعي الشخصي ويستحيل في الحقيقة تبليغها ويتطلب ذلك انتظامها ضمن أحد الأصناف المتواضع عليها في المجتمع.

وفي خلاصة هذا الفصل نرى أنّ الهوية اللّسانيّة الاجتماعيّة لا تتضارب مع كون المقاربة اللّسانيّة ذات المَنحى الوصفيّ المحض إنّما تعتمد مبدأ المُحَايَثة (Immanence) وتراعي كلَّ ما يوحي بأنّ النظام اللّغوي وفيٌّ لنفسِه ومنغلق على ذاته. وإن كان هذا يظلّ مشروطاً بتطويع السياق الداخلي الذي هو من نسج اللّغة لأغراض الإفادة (الإعلام والتعريف والتعليم). ولهذا كلِّه يظلّ المصطلح ذا أواصِر لغويّة اجتماعيّة لا يُجانِبها مهما يتوغّل في التقنيّة أو تتسارع الأقلام المنضبِطة إلى جرده مِن المكوِّنات الثقافيّة. وكذلك بينما كنّا نتحدّث على صعيد لسانيّة المصطلح عن الموضوع المَدلول عليه، في حال تواجد فجوة بين الدال والمدلول، حيث ينسحِب من خلالها التعليلُ أو يتم تحييده وإلغاؤه ولو مؤقّتاً؛ يصير الأمرُ في موجوديّة المصطلح إلى الموضوع (المحال عليه) وليس (المَدلول عليه). لقد كرّسنا هذا التمييز بين القيديْن (المحال عليه / المَدلول عليه) لفائدة الوضوح وليس لغرض التميّز. بطبيعة الحال يصعب قياس المدى بين الطابعين وبين المصطلحين، لأنّ هذين الأخيرين كانا فيما مضى يُستخدمان باعتبار كلٍّ منهما مصطلحاً بَديلاً للآخر (مرادفين أو تنوّعين لذات المفهوم).

## الباب الثاني

# التطبيق المصطلحي اللساني

3. بوابة التطبيق المصطلحي اللساني
4. مظاهر التطبيق المصطلحي اللساني

## الفَصل الأوّل

# بوابة التطبيق المصطلحي اللساني

**1.1 غياب تجانس التطبيق المصطلحي**

**1.1.1 أسباب غياب التجانس**

1.1.1.1 تعذُّر نظريّة واضِحة المعالِم

2.1.1.1 عجز الدّرس المصطلحي مَنَاهِجِيّاً

3.1.1.1 قلّةَ اكتراث اللِّسانيِّين بتشكيل مصطلحيّة خاصّة

**2.1.1 نتائج غياب التجانس**

1.2.1.1 علّة التضخّم المصطلحي

2.2.1.1 آفة تضارب المفاهيم

3.2.1.1 مِحنة تشتّت الجهود

**2.1 مُقتضيات التَّطبيق المُصطلحيّ**

1.2.1 حاجة الدّرس اللِّساني إلى النَّقد

2.2.1 رعاية الدّرس اللِّساني العَربي المُترجِم

3.2.1 تأسيس مَرجعيّة لسانيّة عربيّة

لقد وقفنا في الفصل الأوّل مِن الباب السّابِق عند الطابِع العملي للمصطلحيات، وذلك حين استقصائنا لعلاقات هذه الأخيرة باللّسانيات فخلصنا إلى أنّ النّزعة التّطبيقيّة لم تبرح الدّرس المصطلحي العربي، وأنّ الجانِب العملي الرّابِط بين المصطلحيات واللّسانيات هو الجدير بالتّركيز عليه. لذا فيجوز التقرير أنّه كثيراً ما يُتحرّى الولوجُ في الدّرس المصطلحي مِن *بوابة الإنباءِ* بـ **التّطبيق المصطلحي**. سنعتمِد في هذا الفصل طريقة إثبات هذه الفرضيّة طالما *يصحّ النّظرُ في ذلك التطبيق بِهدف فحْص إمكانية البناء عليه* لكي لا تضيع معظمُ الجهود السالفة؛ وكذا للتصدّي لمشكِلة تشتّت الجهود بل تضارب الاجتهادات في مجال المصطلحيات[1]. فعلى الرّغم مِن أنّ التطبيق المَعنِي في بحثنا يتكوّن من متفرقاتٍ لا تشكّل حتماً ظاهِرة؛ فهو جديرٌ بأن يدلّ على أنّ المصطلحيات يبدأ مشوارُها العملي مع مجرّد بزوغ أيّ مادّة علميّة أو تطبيقيّة. ولا تُستثنى اللّسانيات مِن ذلك، بل تظلّ هي الأخرى مختبرَ العمل المصطلحي.

**1.1 غياب تجانس التطبيق المصطلحي:** ولا نقول الكلام السّابِق لغرض تزيِين المكان أو سدّ فراغٍ ما، فعلاقة الشراكة بين اللّسانيات والمصطلحيات المتزامِنة مع مستجدّات عرفنا بعضَها أعلاه[2]، هي حقيقةٌ لا مَجالَ لإنقاضِها بقدر ما يهمّ استِكشافُها وتَقنِينُها انطلاقاً من الإمكانات التي يُتيحها **التّطبيق المصطلحي اللّساني** أساساً. فالجانِبُ العملي الرّابِط بينهما والذي يجدر التّركيز عليه أساساً، هو المَقصود أيضاً مِن عَنونة هذا الفصل بـ *التّطبيق المصطلحي اللّساني* الذي يلخِّص أهمَّ شيءٍ في علاقة المصطلحيات باللّسانيات. ولكن علينا أن نطّلِع ـ أوّلاً وقبل كلِّ شيء ـ على الأسباب التي تتحكّم في غيابِ تجانس مظاهر التّطبيق المُصطلحي الذي أشرنا إليه أعلاه وننبش الحقائق التابِعة، وهي التي ترجع إلى العناصِر المفصَّلة أدناه.

**1.1.1 أسباب غياب التجانس:** إنّ لإثبات تمايُز مجموعةٍ ما من الأحداث على أنّها تشكِّل **ظاهرةً معيّنة**، ينبغي أن يقوم دليلٌ من شأنه أن يثبتَ (ظاهريّتَها). وتكمن تلك الأسباب في ثلاثة أمورٍ هي:

- تعذُّر نظريّة واضِحة المعالِم
- عجز الدّرس المصطلحي مَنَاهِجِيّاً
- قلّةَ اكتراث اللّسانيِّين بتشكيل مصطلحيّة خاصّة

غير أنّ ذلك لا يعني إطلاقاً أنّنا أخذنا في الخوض في بحثنا هذا دونما تحديدٍ لأيِّ إطارٍ مَنهجيٍّ وخارجَ موضوعٍ محدّدٍ سلفاً، وذلك بحجّة أنّ الموضوع هو الذي يستدعي حصر المنهج ويقتضي اقتفاء نظريّة معيّنة وتبنّي خلفيّة ابستيمولوجيّة واضِحة. هذا صحيح لكن الموضوع يمكِن أن يأخذ في التشكّل مع تنامي عمليّة البحث أيضاً. والتصرّف الأخير مع غرابتِه معمولٌ به في العلوم الإنسانيّة، كما لا ننفكّ

---

[1] يُنظَر هذا الفصل: 3.2.1.1 تشتّت الجهود. وكذلك الباب الخامِس: 2.3.2.1 تضارب الاجتهادات.

[2] يُنظَر الباب الأوّل: 2.1 المصطلحيات في خدمة اللّسانيات و 3.1 اللّسانيات لفائدة المصطلحيات.

نذكِّر أنّ (المنظور هو الذي يصنع الموضوع) أي يُرشِّحه ـ رغم خفائه ـ مِن ضمن الأشياء التي تبدو للعيان. ثمّ إنّ الأحكام التي سنفرغ إليها فورَ تتبّع تجليّات التّطبيق المُصطلحيّ إثباتاً أو نفياً ـ في ثنايا هذا الباب، هي الواقِع الوحيد العاكِس لمظاهِره والرّابِط المنسِّق بينها. مع العلم أنّها يُفرَض أن تحتكِم لقواعِدَ عملٍ مضبوطة أو بالأحرى ترزح أبيّةً تحت عَباءتها. ويشفع لنا كذلك أنّ غياب التجانس ليس وقفاً على التطبيق المصطلحي بل ينطبق أيضاً على الترجميات (Traductologie) التي لا يزال كثيرٌ مِن الباحِثين يثيرون الشّكوك في جدوى هذا العلم ويناهِضون الأسس التي بُني عليها وينقضون المصادرات التي أقيم عليها[1]. فهكذا يمكن لنا أن نتأسّى بالترجمة التي تعاني مِمّا يصدر في مجالها من الكتب ـ حتى المدرسيّة منها ـ يطالها كثيرٌ مِن الاختلاف والتضارب إلى حدّ أنّ كلّ مؤلِّف يبشِّر بنظرية يدّعي ملكيّتها وإلى حدّ الذهاب ببعض المتشكِّكين إلى حدِّ اعتبار ما يُزعم أنّه نظريّة التّرجمة مجرَّد جمع للمفاهيم التي يضعها كلُّ متأمِّلٍ في ممارساته للتّرجمة أو نقده لترجمات غيره. ولكن، وعلى الرغم من ذلك فقد فرضت تسمية *الترجميات* نفسها[2]. بل إنّ الأغلبيّة من الذين تأمّلوا في الترجمة هم من اللسانيّين، فعدّوها فرعاً من فروع اللِّسانيات التّطبيقيّة. ولمّا كان للِّسانيات نظريّات متعدّدة في تحليل ظاهرة اللغة ووصفها، فقد تعدّدت نظريات الترجمة تبعاً لذلك. فهكذا إذن « دخَلت الدّراساتُ اللُّغويّةُ بِظاهِرة التّرجمة، إلى حيِّز تَحليل وتَعميم الاستِنتاجات المستخلَصة مِن واقِع الممارَسة العمليّة، وأسهمَت مَعها، في وضْع ضوابِط العلاقات المتبادلة، بين اللُّغات، وفي الكشف عن عناصِر الاختِلاف والتّطابُق بيْن سُبُل التّعبير في اللُّغات المختلِفة »[3]. ولكنَّ هذه النظريّات، على تنوّعها واختلافها، استندت إلى مبحثين هامّين: الأوّل، نظرية الاتصال؛ والثاني مبحث علم الدلالة بعدما كانت الترجمة تدرس في السابق ضمن عملية تعلم اللغة أو بوصفها جزءا من الأدب المقارن وورش الترجمة ومقررات اللِّسانيات المقارِنة*. قلْ الكلامَ ذاتَه على قضايا التحرير والتدوين. مع العلم أنّ الترجمة تستغرق المصطلحيات وهذه الأخيرة تستغرق بدورها قضايا التحرير وذلك لعدة اعتبارات منها ما يتعلق بطبيعة عمل المترجِم الذي يتطلّب مراس الكتابة يختلف عن كلّ المحترفين لفنّ الكتابة والتحرير وما يتعلّق [4]. مِن هنا نسجِّل ضرورة العناية بهذه الأرضيّة (الخصبة/القاحِلة) من أجل تقدُّمٍ حتميٍّ على مستوى مجالين، هما: مجال النظريّة ومجال المَنَاهِجيّة. أمّا تلك الأسباب المانِعة للتجانس لحدّ الآن، فهي الماثِلة في العناصِر الفرعيّة الآتية.

---

[1] Gaëtan Tröger, Contribution à une épistémologie de la traduction, Meta, vol. 49, n° 4, (p.747-767).

[2] Jean Delisle, Les manuels de traduction, Revue TTR , vol.07, n°1, Janvier-juin 1992, (p.17-47).

[3] أحمد مختار عمر، العربيّة الصّحيحة، ط.2، القاهرة: 1998، عالم الكُتُب، ص61. نقله عن: فوزي عطية، عِلم التّرجمة، ص68.

* مِن هذه النظريات ما ورد في: G. Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1963؛ وما ورد في عددٍ مِن المؤلَّفات الغربية التي ترجمت إلى العربية مثل: يوجين نيدا، نَحْوَ عِلم التّرجمة، ترجمة ماجد النجار، بغداد: 1976، مطبوعات وِزارة الإعلام. جي. سي. كاتفورد، نظرية لغوية للترجمة، ترجمة عبد الباقي الصافي، جامعة البصرة، 1983. وبيتر نيومارك، اتجاهات في الترجمة، ترجمة محمود إسماعيل صيني، الرياض: 1986، دار المريخ.

[4] D. Gouadec, Traduction, rédaction, (franc)isation, Revue TTR, vol.02, n°1, (p.51-58), p.51.

**1.1.1.1 تعذُّر نظريّة واضِحة المعالِم:** إنّ البحث المصطلحي لا يزال لحدّ هذه الآونة لا يقوى على ادّعاء العلميّة المطلقة، ولاسيما تلك التي يُنتظَر أن يوصَف بها الدّرس المصطلحي (العربيّ) المأمول فيه. ذلك أنّ نقطةَ انطِلاق التطبيقات المصطلحيّة ـ محور ارتِكازها ـ ليست فِكرةً ذاتَ بَنيَنةٍ مسبَقةٍ (préstructurée) ولا نظريّة متوفِّرة مِن شأن البحث أن يتقدّم معها وهي ترتقب خُطاه وهو يسترشِد بها. وهذا لا يعني أبداً أنّ ساحة التنظير في مجال المصطلحيات جرداء وخاوية، فقد أعدّ له أهلُه العدّة، لكن على الرغم من تلك العدّة التي ينبغي أن نعترف أنّها تنمو على استحياء، فينقصها الاتّفاق حول نظريّة معيّنة (منسجِمة). فهذه إحدى معضِلات الدّراسات المصطلحيّة التي تعقب تلك التطبيقات المَعنيّة: صعوبة إعلان التمسّك بنظريّة واضِحة المعالِم، إن لم نقُل استِحالة ادّعاء توفّر النّظريّة. وفي هذا الصدد نعتقِد أنّ المفاهيم التي تقطع بحثَنا هذا ستظلّ هي الأخرى مثارَ اختلافٍ إلى حين اهتِدائها ـ أو اهتداء القارئ ـ إلى محورها الحقيقي الذي يجدر أن تدور في نظام فَلكِه.

إنّ هذه الصعوبة تنشأ ممّا يكتنف مجالَ التّطبيق المصطلحي مِن مداخِلَ متعدِّدة وظروفٍ متنوِّعة، وكذا تعدّد الزوايا التي يُنظَر منها إلى موضوع المصطلحيات أي المصطلح وكيفيّة اعتباره هل مجرّد صورة لمحتوىً أم أنّه دليل لغوي يفرض علاقة الجمع بين الدال (التسمية) والمدلول (المفهوم)[1]. وهو الأمر الأساس الذي جعل منه ساحةً متاحةً ومباحةً. لذا فلا غرابةَ في أن نلفي مؤلِّفي *دليل البحث في المعجميات والمصطلحيات*، وهم يصدرون عن زاوِية تعدّد تلكم التّطبيقات وتنوّعها، يستعمِلون تسمية *العلوم المصطلحيّة* بصيغة الجمع (Les sciences terminologiques)[2]. مِن هنا جاء التفكير في وضع موجزات وشروح وأدلّة. فصارت المصطلحيات بذلك تتراوح بين مَدٍّ وجزرٍ. وكذلك على الرغم من التّراكم الذي حقّقته المصطلحيات المَعنيّة باللّغة العربيّة كمًّا ونوعاً، فإنّ هذه الأخيرة ما زالت تعيش نقصاً في المصطلحات العلمية والتقنية، بل تخلفاً في تنظيم شأن تخزينها وتوزيعها على مجالاتها بالدقّة المطلوبة وشأن نشرها لذوي الحاجات الفوريّة كالمؤسّسات والجامعات وغيرها. ويعزى ذلك ـ في نظر علي القاسمي ـ إلى عوامل تاريخية، وعوامل علمية، وعوامل حضارية[3]: يمكِن إجمال معظمها المرتبِطة بموضوعنا في *التغاضي عن اعتبار المعطيات التّطبيقيّة*، التي يجدر التنبّه إليها في مسار الحركة المصطلحيّة العربيّة الحديثة إذا ما أريد لهذه الحركة المصطلحيّة أن تكون في وقتنا الراهِن فاعِلة ومتفاعِلة مع الحركة المصطلحيّة الدوليّة في العصر الحديث؛ وذلك على الرغم مِن أنّ المقاربات النظرية والمنهجية للظاهرة المصطلحية قد عرفت اختلافا في المنطلقات والأهداف من مدرسة إلى أخرى. والظاهر أن هذا الاختلاف يرجع أيضاً إلى اختلاف التقاليد السائدة عند الأمم والشعوب في تصور اللغة العلمية وخصائصها وتنويعاتها

---

[1] Didier Baurigault & Monique Slozdian, Pour une terminologie textuelle, Revue Terminologies nouvelles, n° 19, Juin 1999, (p.29-32), p.30.

[2] André Clas et al., Guide de recherche en lexicographie et terminologie, Ed. Agence de coopération culturelle et technique, Paris, 1985, p.29.

[3] علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، ط.2، القاهرة: 1987، مكتبة النهضة المصرية، ص62 ـ 63.

المختلِفة. ثمّ إنّ المصطلحيات الّتي ارتبطَ وجودُها بالتّطبيقات المصطلحيّة أيًّا كانت المادّة العلميّة التي تطرقها، والتي اقترن اسمُها بالتقنيات المجهَّزة وضرورة إرفاقها بميسمها المعلِن عن تواجدها؛ لا تقتصر وظائفُها على ميدانٍ محدّدٍ ومحصورٍ، بل تتنوّع بتنوّع تلك المواد العلميّة من جهة، وبعُمق رابطتِها بِعديدٍ من الفروع المعرفيّة والعلميّة[1]، ولاسيّما اللّسانيّات الّتي يهمُّنا أمرُها في هذا المقام. علاوةً على ذلك فإنّ هذه الأخيرة عندما زعمت النّهوضَ بوصف اللّغات المتخصِّصة التي قلّما عولِجت تحت هاجس نظريّة لغويّة صارمة، ساقت وراءها حشدًا من الباحثين والممارسين في الميدان أوقعتهم في شبه غرورٍ لم يكن بيسيرٍ عليهم الإقرار بخيبة آمالهم التي طالما علّقوها عليها بصورةٍ عمياء، ولم يسهل عليهم التنازل عن بعضها لمجرّد الشكّ في جدواها ـ كما يُعرِب عن ذلك بيار لوراه إذ ألقى اللّومَ على اللّسانيين لقصورهم في إصدار نظريّة تحتوي هموم اللّغات المتخصِّصة[2]. وبنفس الصورة حينما غيّب بعضُ الدّارِسين واقع بروز المصطلحيات في شكلها الجديد منذ نهايات القرن الثامن عشر كتلبية لمتطلبات علمية واجتماعية للتعبير عن المفاهيم العلمية الحديثة بمصطلحات حديثة تفتقر إليها اللّغات، صار البحثُ المصطلحي حبيسَ مقارناتٍ تُجرى بين كلمات اللّغة العامّة وما يدعى مصطلحات تقنيّة. في هذا السياق يُعتبَر مقال لويس غلبير ـ *فرادة المصطلح العلمي والتقني* ـ مِن أهمّ الإصدارات التي أدّت دوراً مستثنىً في بعث مثل تلك المقارنات المقصودة أعلاه والتي يرى أنّها تعود إلى 1694 حينما أقصت الأكاديمية الفرنسيّة من معجمها *مصطلحات الفنون والعلوم* التي أعدّها توماس كورناي (Thomas Corneille) في سبيل إنشاء معجم مصطلحيٍّ[3]. وهو يبسط يده مجدّداً على المقاربة اللّفظيّة المعروفة بكونها مقاربة معجميّة في الأساس لكنّها منظورٌ إليها من وجهة نظر غير معهودة بحيث تتبنّى الإحصاء الذي يركِّز على تواتر المصطلحات في النصوص المتخصِّصة[4]، وبعدما تأسّست المقاربة المفهوميّة كمقاربة مصطلحيّة راسِخة ومقعَّدة بالممارسة؛ بحيث طبّق في كلتا المقاربتين مبدأ مفاده أنّ (المصطلحات عبارة عن ماسِحة ضوئيّة للمفاهيم)، فلا مجال لتطبيق مبدأ التغليب أي (تغليب أحدهما على الآخر). وثمّةَ مقالان يبيِّنان بجلاء تبادل التأثير بين الكلمات (اللغة العادية) والمصطلحات (لغة الاختصاصات) ظهرا في دوريّة (Langue française) بحيث يبحث أولهما في *نصيب المعجم العام في المفردات العلميّة والتقنية*[5] ويعالج ثانيهما قضيّة *شيوع الكلمات العلميّة والتقنيّة في المعجم العام*[6]. وبدأ صاحب المقال الثاني بحثه بالإشارة إلى المقال الأوّل بالقول: « إنّ النّقط التي سنثيرها في مقالنا تقوم على مقاربة معاكِسة للمقال السالف [ la part du lexique

---

[1] يوسف مقران، المصطلحيات (ج.2): تطوّر المصطلحيات الحديثة، الباحِث، ع.01، (ص29 ـ 42)، ص31.

[2] بيار لوراه، خطاب اللّغات المتخصِّصة، ص365.

[3] L. Guilbert, La spécificité du terme scientifique et technique, p.05.

[4] Ibid., p.07.

[5] André Phal, La recherche au CRÉDIF : la part du lexique commun dans les vocabulaires scientifiques et techniques, Langue française, n° 02, 1969, (p. 73-81), Note 1-p.75.

[6] Pierre Gilbert, Remarques sur la diffusion des mots scientifiques et techniques dans le lexique commun, Langue française, vol.17, (p.31-43).

commun dans les vocabulaires scientifiques et techniques ] »[1]. مِن هنا فبدل أن تُنبَذ تلك المقارنات إطلاقاً ونظراً لما يُنذِر به ما شخّصناه خلال الفقرات السابقة، يمكِن تناول العلاقة الرّابِطة بين اللّسانيات والمصطلحيات تحت عددٍ كبير من الأوجه، أكثرها تداولاً في الدراسات المقرّبة لهذه الأخيرة ـ وبوحي تلك المقارنات دائماً ـ هو إقامة علاقة تناظر بينهما تجعل من المصطلحيات تنشغل على اللغة المتخصِّصة في حين تهتمّ اللّسانيات باللغة الطبيعيّة. وتلبي هذه العلاقة مطلب تأطير اللّغة المتخصِّصة بنظريّة لغويّة. وهو ما تضطلع به المصطلحيات كبديل. وبيد أنّ **تعذُّر نظريّة واضِحة المعالِم** رأيٌ لا يشاطره جميعُ الباحِثين في مجال المصطلحيات. فهذه الباحِثة ماري كلود لوم (Marie-Claude L'Homme) ترى أنّنا في عصرٍ يعرف حالياً استفحال ظاهرة تسابق المصطلحيين نحو احتضان البحث النظري[2]. وذلك إلى درجة أنّ غي روندو في تصنيفه للوثائق التي يُعوّل عليها في العمل المصطلحي أصبح يتناول تلك التي رتّبها ضمن الرصيد النّظري التي تنفع المصطلحيِّين في عملهم التّطبيقي ويسمّيها (Documentation relative à la recherche théorique et au développement de la discipline)[3]. وهي الوثائق التي يُنهِي إلى المصطلحيين بأن يعتدّوا بها لتوجيه أعمالهم التطبيقيّة المتكاثِرة لأنّ تطوّر مادّتهم يتوقّف على مدى العناية بها لعلّ التّطبيق المصطلحي يبلغ غاية التجانس. كما حفلت المصطلحيات الدولية التي رسّختها لغاتٌ كالإنجليزية والفرنسية والألمانية بأنشِطة مكّنتها من أن تقطع شوطا كبيرا في التنظير والتطبيق معاً بل وتكاد تشكل مصطلحيات هذه اللغات أساس علم المصطلح الدولي كما يتجلى في النصوص والوثائق والمطبوعات الصادرة عن المؤسسات المكرِّسة للمصطلحيات الدولية. وإذا استبقنا هنا ما سنعالجه لاحِقاً من علاقة المصطلحيات بالنّقد، فيمكِن القول إنّه يجوز تناولُ تلك العلاقة كذلك بتحديد أدوار التطبيق المصطلحي في *النقد* كاختصاصٍ مُنصبٍّ على النظريات العلميّة كما على الأعمال الإبداعيّة الأدبيّة. ذلك أنّ وضعيّة المصطلح مرتبطةٌ إلى حدٍّ بعيد بوضعيّة العلم، فلا ننتظر أن يكون المصطلح ناضجا والحال إنّ الموضوع الذي يفصح عنه ما يزال متردِّداً ومضطرِباً ولا نتوقع أن يكون صارما في ضبطه بينما يُلاحَظ أنّ المادة التي يترجم عنها ما زالت تقتضي الدرس والضبط[4]. وتذكر ماريا تريزا كابري خمسة عوامل لذلك القصور، وهي:

1. فُتوَّة المادّة العلميّة المصطلحيّة؛
2. غياب المساءلة المستمرّة للأسس التي بُنِيَت عليها تلك المادّة؛
3. قلّة اهتمام الأخصّائيِّين والعلماء من الفروع العلميّة الأخرى بتطويرها؛

---

1 P. Gilbert, Op. cit., p.31.

2 M.-C. L'Homme, La terminologie : principes et techniques, Ed. Les presses de l'Université de Montréal, Québec, 2004, p.23.

3 G. Rondeau, Terminologie et documentation, Meta, vol. 25, n° 1, 1980, (p.152-170), p.154.

4 محمد النويري، المصطلح اللّساني النقدي، علامات في النّقد، م.2 / ج.8، النّادي الثّقافي، جدّة، يونيو 1993، ص241.

4. غياب المنظِّرين الذين من الأولى أن تشكِّل المصطلحيات الهمّ الأوّلي في قائمة اهتماماتهم المنصبَّة على القِراءات النقديّة للعلوم؛
5. عدم نصب قاعِدة اختباريّة تُختبَر فيها النظريّة المصطلحيّة الكلاسيكيّة المهيمِنة بطابعها المثالي والاختزالي، والتي لم يجادل فيها إلاّ القلّة مِن الباحِثين: أولئك المَهمومين حقّاً بمستقبل المصطلحيّات الغامِض[1].

أما المصطلحيات العربية فإنّها تعاني قصوراً كاسِحاً في مجال التنظير ـ وحتى التطبيق لم يُعفَ من انتكاسٍ ملموسٍ ـ لأسبابٍ عديدةٍ لغويّة وعلميّة واجتماعيّة وتقنيّة. يمكن أن نتساءل في هذا السياق أوّلاً وعلى غرار محمد رشاد الحمزاوي عن أسباب غياب النّظريّة المصطلحية العربية وعن مدى استفادة المصطلحيات التي أخذت تنتشِر في العالَم العربي من المصطلحيات الدولية المتقدمة كروافد لابدَّ منها لتطوير النّظريّة المصطلحية العربية[2]. حقيقةً فإنّ المكتبات العربيّة تفتقِر إلى مؤلَّفات في مجال المصطلحيات ـ ولاسيما في الجانب النّظري ـ إلى درجة أنّ محمد حلمي هليل لم يجد ما يذكر منها إلى عهدٍ قريب سوى كتاب واحد فقط وبعض مقالاتٍ كان قد ترجمها حيث يقول: « أما في المكتبة العربية فليس في هذا الحقل ونظرياته إلا كتاب واحد هو: علي القاسمي: (1985) مقدمة في علم المصطلح، بغداد، دائرة الشؤون الثقافية، ومقالات وبحوث للأنفوترم (مركز المعلومات الدولي للمصطلحية) بفيينا قمت بترجمتها إلى العربية، ونشر معظمها في مجلة اللسان العربي »[3]. وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغي الإقدام على ترجمة أمهات الكتب في هذا المجال. وهذا لا يعني أنّ بعدئذٍ سيُوفَّق العالم العربي مباشرةً إلى تأسيس نظريّة مصطلحيّة عربيّة متماسكة البنيان مستقلة بإشكالياتها وطروحاتها عن نظيراتها بالعالم الغربي. بل على المعوِّلين على التّرجمة.

أمّا ما أُلِّف في فترة ما بين 2000 إلى غاية هذه الساعة (2010) فمعظمه كان نقلاً عن المتون أو الهوامش التي كتبت في الغرب مع غياب طرح الإشكاليات العربيّة. فكيف يُنتظَر أن تتقدّم عجلة التنظير في العالم العربي مع هذه الوضعيّة المخزية ؟ وكيف يجهل حتى أولئك الذين يخوضون في المصطلح تلك النقاشات النّظريّة التي احتدمت في الغرب (بشرقه وغربه) والتي تناولتها أقلامٌ تابِعةٌ لمدارِس مصطلحيّة ؟ تلك الأسئلة التي فرغ منها الغرب بينما يصرِّح محمد رشاد الحمزاوي أنّه لم يصاحِب التطبيقات المصطلحيّة ولا النقول عن الغرب، دعوة صريحة وحتى ضمنية لوضع نظرية مصطلحية كلية في هذا المضمار[4]. ونتذكّر هنا كلَّ الغرورَ الذي جلبه أشهر مؤلَّف عربي كتِب في هذا الموضوع، وهو يحمل

---

[1] M.-T. Cabré, Theories of Terminology : Their description, prescription and explanation, Terminology, v. 9 n° 2, Ed. John Benjamins Publishing Company, Amsterdam, 2003, p.168-170.

[2] محمد رشاد الحمزاوي، في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، مجلة المعجميّة، جمعيّة المعجمية العربية، ع.08، تونس، 1992، (ص17 ـ 44)، ص26.

[3] محمد حلمي هليل، مقدِّمة (المترجم) ضمن مقدمة في المصطلحية: تأليف هريبرت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة محمد حلمي هليل، جامعة الكويت: 2000، مجلس النشر العلمي، ص07.

[4] محمد رشاد الحمزاوي، في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، ص17.

عنواناً لامِعاً *الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح*. وإذا تصفّحه المرء لا يجد فيه التّمكين المتوقَّع للطّابع اللّساني اللّغوي الذي يقوم عليه المصطلح وبالتّالي ما ينجم عن ذلك من التفات اللّسانيات إليه[1]. إنّها لخيبةٌ تعكِس قصر اليد في مجال التنظير لأنّ تعبير (أسس العلم) يعني بكلِّ صراحة أنّ صاحبه سيفتح مجال البحث مجدَّداً أو ابتداءً في مسألة من المسائل النظريّة لذلك العلم المَعني.

**2.1.1.1 عجز الدّرس المصطلحي مَنَاهِجِيّاً:** إنّ العجز (déficit) الذي يعاني منه الدّرس المصطلحي من الناحية المَنَاهِجِيّة*، لكونه في بداية الطريق قياساً بغيره من الآلات المعرِفيّة الناقِدة كنظريّة المَعرِفة، قد يؤثِّر سلباً على أدائها بما يثير شكوكاً حول نزعتها التحليليّة التي تتقدَّم على أنّها منافِسة لكلٍّ من صناعة المعاجم وعلم متن اللّغة[2]، بل كبديلة لجملة المقاربات اللّسانيّة السائدة في خصوص تناول *المفاهيم اللّسانية وهو ما تموقعنا فيه ويظهر من خلال ما اقترحناه أدناه من تناول الخطاب اللّساني من المنظور المصطلحي وهو نموذج تحليل نقترحه ونختبره في بحثنا هذا*[3]. ونتذكّر دائماً أنّ المشتغِلين في العالَم العربي بالدّرس المصطلحي غير متّفقين على مفاهيم (التّقييس) و(التوحيد) المصطلحيّيْن ! وهل تُؤوَّل المصطلحيات في طبيعتها المعياريّة بالمعنى المَدحي أم القَدحي ؟ إنّ عدم الاتّفاق على أدنى ما يُمكِن الإجماع حوله مِن باب التأطير المَنهجي في مبادئه الأبجديّة، لا يُرجى منه الكثير ولا العظيم مِن الناحية التطبيقيّة. علاوةً على ذلك، فإنّ أيّة طريقة تقدِّم نفسها بوصفها مشروعاً جديداً لتحليل المعطيات، لا بد لها من الارتكاز على أسس ومنطلقات نظرية تبرّر تصوراتها للمنهجية التي تعتمدها في التحليل وتكشف عن مظاهر الجدّة في هذا التحليل بالمقارنة مع المقاربات السابقة عليها وتتأسس على رؤية نقدية وتشارك في تسنين قواعد إنتاج الدلالة لكون النقد آلة منتِجة لهذه الأخيرة. ثمّ إنّ هذا ليس وقفاً على ذلك التحليل الذي يُعنى بالدّرس اللّساني العَربي. فأشدُّ الدروس دنوّاً من المصطلحيات الحديثة، وإن كان قد خطا خطواتٍ تمهيديّة على جانب كبيرٍ مِن الأهميّة، فلا يزال غيرَ موفَّق لمزيدٍ مِن الانسجام نظراً لافتقاده لمتابعاتٍ مصطلحيّةٍ ضروريّةٍ، علماً أنّ هذه الأخيرة تعاني بدورِها من نقصٍ في مجال المناهج، ونقصد به الدّرس اللّساني الألماني النمساوي** الذي تلفّف بلفافة اتّجاهاتٍ إبستيمولوجية معتبَرة فواكبت مسيرته على امتداد أحقابٍ: فأنموذج تريار (Jost Trier) فيما يخصّ نظريّة (الحقول الدلاليّة) « *sprachliches*

---

[1] محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، القاهرة: (د. ت)، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

* لم يكتب أندري كلا André Clas في هذا الموضوع عام 1985 ـ وهو ضليع بالمسائل المصطلحيّة ـ سوى صفحتين ضمن *Guide de recherche en lexicographie et terminologie*؛ فهذا يدلّ على حجم ذلك العجز. يُنظَر: A. Clas, Méthodologie générale de la recherche terminologique, in Guide de recherche en lexicographie et terminologie, (*Dir*. André Clas et al.,), Ed. ACCT, Paris, 1985, (p.75-76).

[2] Henri Rahaingoson, Lexicologie, lexicographie et terminologie, in Guide de recherche en lexicographie et terminologie, (p.11-14), p.12.

[3] يُنظَر الباب الثّالث: خاصّة 3.1 منهجيّة تحليل الخطاب اللّساني.

** يُرشَّح على أساس هذه المكانة نظراً لقربه من البيئة التي شهدت أولى مثابرات التنظير (فوستر) في مجال الدرس المصطلحي؛ يُنظَر: يوسف مقران، المصطلحيات (ج.2): تطوّر المصطلحيات الحديثة، (ص29 ـ 42).

« *Feld* »، مسطَّرٌ بمسطرة ذات مقاساتٍ ترجع إلى هومبلدت (W. von Humboldt) في ما نصّ عليه من الشّكل الدّاخلي للّغة « *innere Sprachform* » وكذلك استرجعها كارل بوهلر (K. Bühler) محتفِظاً بالأقيسة عينها. وعلى الرغم مِن ذلك كلِّه فقد صعب إيجاد صورة التماسُك المنتظَرة لخطابٍ قائمٍ على التوارث*، ما عدا سبيل الثنائيات التي يمكِن عدّها منهجاً في حدِّ ذاتِه. إنّ مفهوم الثنائيّة أعظم شأنًا مِن أن يُعتبَر إحالة على مجرّد كلمتين مرصوصتين جنبًا إلى جنب (Relation de juxtaposition)، هي علاقة عضويّة فيها من اعتماد أحد الشقّين على الآخر ما ينمّ عن سيادة نوعٍ مِن النظاميّة، ويجعل أيَّ تطوّر لأيّ شقٍّ يسير مع تطوّر الآخر (Relation de corrélation)؛ وهي الصيغة (والتركيبة) التي لم تُتَح للدّرس المصطلحي حتى الآن. ولكن مِن الخطأ الظنّ بأنها وليدة الأبحاث الحديثة، بل هي منتشِرة في نصوص القدماء؛ فما على الدّارِس إلاّ أن يتأمّل فيها ليستخرجها. كما هي الحال بالنسبة لثنائيّة (المعنى والذات) التي تُسهِم في تحديد الكليّات النحويّة وهي مطبَّقة في المقتبَس الآتي: « وقال [...] التمييزات على ضربين أحدهما موضوعٌ للذّاتِ فيؤتى به على ما وُضِع، كَدِرْهَم، ودِينار، ودَارٍ، وما أشبه. والآخر أن يكون موضوعًا للمعنى، فللعرب فيه عبارتان: إحداهما أن يأتوا بذلك اللّفظ كقولهم: للّه دَرُّه فُروسيّة، فيأتون بالصِّيغة الموضوعة للمعنى. والآخر أنْ يأتوا بالّفظ الموضوع للذّاتِ الّتي قامَ بها ذلك المعنى وهو الفروسيّة، فيقولون: فارِسًا، لأنّه لم يُسمَّ إلاّ باعتبار قيامِ الفُروسيّة به. (واللّه أعلم بالصّواب»[1].

ونَعرِف الآن أنّ المنهجيّة ذات صلة وطيدة بالأهداف والحاجات، وتكون رصينةً عندما تُراعي هذه الأخيرة. لكن يبدو أنّ حتى هذه الأخيرة لا تزال غير متجانِسة، لهذا قدّم بعض المصطلحيين طريقة في التعامل مع المنهجيات تقوم على تحديد الأهداف والحاجات مسبقاً، كأن يقال المناهجيّة في المصطلحيات وهي مقترِنة بالتدوين الفنّي والمهني وقيد التّطبيق على هذا الأخير[2]. ويحسُن في هذا السياق الانتصار للتقابل المصطلحي المُمتدّ إلى المَنهج التّقابلي، وهو منهجٌ يقوم على استكشاف خصائص موضوعٍ ما على ضوء موضوعٍ آخر وذلك بتسخير أحدهما من أجل الآخر، وبما يتميّز أحدهما عن الآخر من حيث وضوحه وتيسّره عند الباحِث، فهو بهذا المفهوم بمثابة اللّعب على الأنوار والظّلال (Contraste)؛ ولكن نجد من جهةٍ أخرى فكرةَ الغيريّة في هذا المنهج أقوى لأنّ الطرف الذي يُنطلق منه ويكون أكثر جلاءً يأتي في الدرجة الثانية ويتقدّم عليه الطرف الثاني المستهدف والذي من المتوقَّع أن يُغري الباحِثَ ويعنى به، ولا تهمّ فيه الأحكامُ القيميّة: فهو من هذه الناحية الإجرائية والغائية يختلف عن المقارنة**. علمًا أنّه غالبًا ما تُسلَك مسالكه أيضًا في مجال التّرجمة. وكذلك حوّلت كثيرٌ مِن الأعمال التي تمّت في إطار

---

* تلك إحدى النتائج التي توصّلت إليها دراسة (Peter Blumenthal) وهو ينظر فيما أسماه التراث النحوي الألماني؛ يُنظَر: Peter Blumenthal, Quelques concepts clés da la tradition grammaticale allemande, Revue Langages, n° 167, (p.38-52), p.39.

[1] ابن الحاجِب، الأمالي النّحويّة: أمالي القرآن الكريم، ج.4، تحقيق هادي حَسَن حَمّودي، بيروت: 1985، عالَم الكتب، ص22.

[2] Agnes Kukulska-Hulm, La méthodologie en terminologie et la rédaction technique, in Terminologie et enseignement des langues, (p.33-35), p.33.

** ويتمّ تطبيق هذا المنهج في المجال اللّساني ولاسيما ما يدعى التّداخل اللّغويّ الذي يحدث بين اللّغات التي يحتكّ بعضُها ببعض: Francis Debyser, La linguistique contrastive et les interférences, Revue Langue française, n° 08, Décembre 1970, (p.31-61), p.31.

البحث المصطلحي مِن هيمنة السعي الفردي ذي النّظرة الأحاديّة إلى العمل المشترَك كما فسح المجال لقبول تبادل التجارب بين علماء اختلفت الآفاق التي جاء منها كلٌّ واحِد منهم. فهذا ما يمثّله كتاب Le langage du droit الذي ألّفه واحِدٌ جاء من عالم القانون (J.-L. Sourioux) باشتراك مع آخر هو متخصِّصٌ في مجال اللّسانيات وهو بيار لوراه[1]. وقد تُفسَّر هذه الإمكانيّة بظاهِرة نقل المفاهيم.

**3.1.1.1 قلّةَ اكتراث اللّسانيِّين بتشكيل مصطلحيّة خاصّة:** إنّ بعض اللّسانيِّين لا يقعون في التفريط فيما يتعلّق بتعريف مفاهيم علمهم ويقعدون عن تسميّتها تسمياتٍ مناسِبة فحسب، بل يطال الأمر قلّةَ اكتراثهم بتحديد أهدافهم مِن وراء توثيق ممارساتِهم المنصبّة على تشكيل مصطلحيّة خاصّة بعلمِهم، بل لا مبالاتهم بتأسيس *لغة واصِفة* مِن شأنها أن تواكِب عملَهم الوصفي الاختباري. وذلك على الرغم مِن احتواء أعمالهم على *المعالجات المصطلحيّة الضمنيّة* التي تتّخذ عندَهم مظاهِرَ وأشكالاً عدّة، كما يُستعان فيها بمقارباتٍ شتّى. لكن أحياناً لا نجد لدى أصحابها الوعي الكافي بشؤون تلك الأشكال وهذه المقاربات. ولعلّ ذلك يرجع إلى تأفّفهم ممّا تعوّد عليه السلف مِن النحويِّين في حرصهم على بناء مصطلحيّة نحويّة في ضوء همِّهم التّعليمي والمعياري[2]. لكن المحَقَّق منه هو أنّ كلّ ذلك عمل على تغييب دورهم التنظيمي ـ نزولاً عند التِزامهم بعدم تجاوز عتبة دراساتهم اللّغويّة (المنصبّة على اللّغة) ـ ما عدا ما يمكِن أن يوضَع لغرض إثبات استقلاليّة علمِهم بوساطة تجلية ما يتأسّس عليه مِن الرصيد الاصطلاحي الخاصّ أو ما يحقِّق لها *الاكتفاء الذّاتي* إذا استعرنا التعبير الاقتصادي. وقد تواجد مِن جانبٍ آخر مَن لم يقصِّر في شأن المصطلح اللّساني؛ إذ سنرى في الفصل الموالي أنّ أجدر اللّسانيين العرب الذين يمكن الإشادة بفضلهم في مجال الالتفات إلى *لغة اللّسانيات الواصِفة* عبد القادر الفاسي الفهري وعبد السلام المسدّي. غير أنّ ذلك لابدَّ أن يجري بكلِّ تحفّظ وبشكلٍ مختلف عما يحصل على المستوى التقني حيث نجد مَن وجّه أصابع الاتّهام إلى تلك المصطلحيات التي تحاول أن تطبِّق على العلوم الإنسانيّة المعايير نفسها التي اعتادت أن تمارسها على المصطلحية الخاصّة بالعلوم الدقيقة وبالتقانة[3]. لكن هذا لم يمنع المصطلحيين من مواصلة عملهم ومن استخلاص مصطلحيات ذات جودة في العلوم الإنسانيّة كذلك؛ بل يرى بعض الباحثين أنّه حان الأوان أن تستفيد هذه الأخيرة من تلك الجهود التي تبذلها العلوم الإنسانيّة[4]. وترجع قلّة الاكتراث تلك أيضاً إلى التّغاضي عن مواصلة المشوار الذي يكون السلف قد شرع فيه. والفيصل في ذلك هو القياس على طبيعة المشكِلات التي تنهض بها النظرية التي يقول بها ذلك السلف أو المنهج الذي كان يسير عليه. والحال إنّ المحدثين لم يأخذوا في الاعتبار أنّ « ما يجعل نظريّة هامّة وواردة [...] هو العلاقة المنطقيّة التي تُقيمها مع المشاكل التي تواجهها [...] وعلاقتها مع النّظريّات السّابقة والمنافسة لها وقدرتها على حلّ مشاكل

---

1 J.-L. Sourioux et P. Lerat, Le langage du droit, Ed. PUF, Paris, 1975.

2 Jean-Pierre Leduc-Adine, De la terminologie grammaticale : quelques problèmes théoriques et pratiques, Revue Langue française, vol.47 n°01, 1980, (p.06-24), p.11-12.

3 Wayne D. Cole, Descriptive Terminology, Revue Meta, vol. 36, n° 1, (p.16-22), p.16-17.

4 Ibid., p.21.

موجودة واقتراح أخرى جديدة »[1]. فلا نستغرب في هذا السياق أن تُبنى المصطلحيات أكثر على الشهادات التي يُدلي بها كلُّ متخصِّصٍ من زاوية اختصاصه. بل من هنا الطابع التطبيقي الذي تتحلّى به. وفي هذا الصدد يرى هنري بيجوان (Henri Béjoint) أنّه ثمّة أناسٌ يمارسون نوعاً من المصطلحيات وما هم بمصطلحيين بالضرورة، بل هم أولئك المخترعون والباحثون الذين يسمّون الأشياء التي يخترعونها والمفاهيم التي يتداولونها ومعهم اللّسانيون. لكن يرى الباحِثُ أنّه يجب الحذر مِن الانخداع بمثل هذه *المصطلحيات الزائفة* لأنّها كثيراً ما تكون وراء تعثّر بعض التسميات التي يسهل على المصطلحيين ملاحظة رداءتها واستخراج عيوبها[2]: لذا يتدخّل هؤلاء بعد همّ التسمية من أجل استدراك ما قصّر فيه الواضِعون المتواجِدون على أرض الواقِع وإصلاح ما أفسده الاستعمال.

**2.1.1 نتائج غياب التجانس:** لقد ترتَّبت عن غياب التجانس هذا، نتائج عديدة على الصّعيد المصطلحي، يهمّنا أن نركِّز على سلبياتها فنذكر منها ما يأتي:

- علّة التضخّم المصطلحي
- آفة تضارب المفاهيم
- مِحنة تشتّت الجهود

**1.2.1.1 علّة التضخّم المصطلحي:** إنّ مِن بين القضايا التي نتجت عن غياب التجانس والتي وقف لها التطبيقُ المصطلحي بالمرصاد ـ نشدِّد على التطبيق المركَّب، أي المُواكِب لحراك اللّسانيات من داخِلها ومِن خارجها ـ هو كلُّ ما مِن شأنه أن يَزيد مِن نموِّ **التشعّبات التسمويّة** زيادةً مشروعة مُستوفية لِشروطِها أو زيادة غير مؤسَّسة بل باطِلة في الغالِب مِن حيث أسباب تواجدها. ولذا فقد سبق لأندري مارتيني (André Martinet) أن تصفّح ظاهرة الميل إلى الاصطِلاح العقيم وصدّر أحد كتبه بتشخيصه[3]. وكذلك عرّج جورج مونان في مقدِّمته لـ (Dictionnaire de la linguistique) ضمن سرده للمشكِلات المصطلحيّة المستعصية، على استعمال عبارة *المصطلحات المتعدِّدة والمتدفِّقة التي تحيل على ذات المفاهيم تقريباً* على إثر تفريع اللّسانيات المجاني. لذا فقد ندّد بهذه الظاهرة التي صنّفها في **التضخّم المصطلحي**[4] أو التخمة المصطلحيّة على حدّ تعبير صالح بلعيد[5]. وهو التدفّق الذي وصفه ألان رِي أحد المطّلعين على المشكِلات المعجميّة والمصطلحيّة والمضطلِعين بها، في المقتبَس الآتي: « يتحدّث دي سوسير عن *كلمات بسيطة وكلمات مركّبة*، أو *وحدات تركيبيّة*. أمّا بلومفيلد، فيتكلّم عن *مورفيمات* (Morphèmes) وكلمات. بينما يورِد شارل بالي مصطلح *سيمونتيم* (Sémantèmes)؛ في حين يعلِن وورف (Whorf) قيام ما أسماه *وحدة معجميّة* (Lexèmes) بل

---

[1] محمّد الرحالي، تركيب اللّغة العربيّة: مقاربة نظريّة جديدة، ط.1، الدّار البيضاء: 2003، دار توبقال، ص13.

[2] H. Béjoint, À propos de la monosémie en terminologie, Revue Meta, vol. 34, n° 3, p.407.

[3] A. Martinet, Syntaxe générale, p.08-09.

[4] G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 2004.

[5] صالح بلعيد، اللُّغة العربيَّة العِلميَّة، الجزائر: 2002، دار هومة، ص49.

*الكلمة* أيضاً. إنّ مثل هذا التدفّق المصطلحي (pléthore terminologique) ينمّ عن بلاء بالغ: هو مشكِل تعريف الوحدة المعجميّة. لقد سبق لدي سوسير أن وصف هذه المعضِلة المصطلحيّة »[1]. **والمعضِلة المَقصودة هنا هي المعروفة طبعاً** بالمعالجة التي سنتناولها أدناه (الدليل/الدال/المدلول). وقبل ذلك علينا أن نقِرّ بأنّه ثمّةَ مَن أحدَث تفاعلاً إيجابيًّا مع المفاهيم التي قدّرها كلٌّ من فردينان دي سوسير من منطلقاته المتباينة والمتربِّعة على عرش اللّسانيات*، وتشارلز ساندرس بيرس مِن مقتضيات أعماله السيميائيّة المشعّة، وغيرهما ممّن تشكّلت في مخابرهم نظريات لسانية خالصة**، بحيث أفاد منها وزاد عليها ممّا فتح أمامهم مجالاً للعمل مِن أجل **بلورة مصطلحاتٍ جديدة ومراجعة استعمالات جارية**، ولاسيّما فيما يتعلّق منها بما يدعى *الثنائيات التقابليّة* التي أصبح من عُرف البحث اللّسانيّ أن تُسنَد إلى دي سوسير (Les dichotomies saussurienne) وكذلك *ثلاثيات بيرس السيميائيّة* (Les triades de Peirce) التي صارت هي الأخرى تعاني من **التضخّم المصطلحيّ** على غرار بعض ثنائيات دي سوسير إن لم نقل كلّها. هذا التضخّم الذي يبدو للبعض فيما يراه مراجعة لبعض مسارات الثنائيات والثلاثيات. وقد سبق للنّحو أن واجه التضخّم المصطلحي قديماً حيث يخبِرنا بذلك مصطفى النحاس في نصّه الآتي: « وقد اختَلفت التَّسمِيَّاتُ الّتي تُطلَق على هذه الفاء، فَسِيبويْه يَكتفي بِألاَّ يُجيز استِخدام (الواو) أو (ثمَّ) بَدلاً مِنها، وكأنَّه يُجرِّدها في هذه الحالة مِن مَعنى العطْف. والأَخفش يُسمِّيها (فاء الابتِداء) حيث يَقول: " والفاءُ إذا كانت جوابَ المجازاة كان ما بَعدها أبدًا مُبتدأً، وتِلك فاءُ الابتِداء لا فاء العَطف، ألا ترى أنَّك تَقول: إنْ تأتِني فأمْرك عِندي على ما تُحِبّ، فلوْ كانت هذه فاءَ العطف لم يَجُزْ السُّكوتُ حتَّى تجيء لِما بعد (إنْ) بِجواب " ويُطلِق عليها ابنُ السراج وابن جنِّي والجُرجانيّ وابن يَعيش (فاء الإتباع) وبعضُهم يُطلِق عليها: (فاء الجزاء) و(فاء الجواب) و(علامة الجزاء) و(فاء السَّببِيَّة) و(التَّعقيب) »[2]. فلاحِظ كيف اختلفت الآراء حول وحدة صوتيّة وظيفيّة ك *الفاء*، فتباينت معها المصطلحات إلى حدّ حدوث نوع مِن تضخّم صار على النحو المدرسي أن يوفِّق بين هذا الكمّ مِن المصطلحات. فهذا العالِم يحاول تجريد الوحدة مِن مَعنى العطْف والآخر يُسمِّيها *فاء الابتِداء* لا فاء العَطف، وذلك في سياق (جواب المُجازاة) بينما يُطلِق عليها ابنُ السراج وابن جنِّي والجُرجانيّ وابن يَعيش *فاء الإتباع* وبعضُهم يُطلِق عليها: *فاء الجزاء* و*فاء الجواب* و*علامة الجزاء* و*فاء السَّببِيَّة* و*التَّعقيب*. فهكذا يؤدّي اختلاف التَّسمِيَّات الّتي تُطلَق على هذه *الفاء*، إلى تضخّمٍ مصطلحيٍّ له مِن الأسباب ما ذكرنا ومن العواقب ما هو أخطر مِن هذا. وهو ما سنتعرّض إليه ضِمن العنصر الآتي:

---

[1] A. Rey, La lexicologie, Ed. Klincksieck, Paris, 1970, p.103. Citant : Antoine Meillet, Linguistique historique.

* إنّ الإحالة إلى هذين العالِمين بهذه الطريقة الواصلة يوجِب علينا التذكير بأنّ ما أفرزته دراسة كلٍّ منهما لم يحدث على اتّصال ببعضهما البعض؛ هذا لم يفت إميل بنفنيست للتنبيه إليه، يُنظَر: E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, Ed. Gallimard, Paris, 1974, p.43.

** إنّ خلوص النظرية لسانيًّا لا ينفي وقوعها في حدود بين مجالين ك (اللّسانيات والسيميائيات) أثبتا معًا تواطؤًا إلى درجة أنّ مسألة انتساب أحدهما إلى الآخر لا تزال محلَّ نقاش.

[2] مصطفى النحاس، مِن قَضايَا اللُّغة، ط.1، الكويت: 1995، مَطبوعات جَامِعة الكُوَيْت، ص208.

**2.2.1.1 آفة تضارب المفاهيم:** صحيح أنّ موضوع اللّغة الذي تخوض فيه اللّسانيات مطّاطي ـ كما لا نفتأ نذكر ـ إذ يقدِّم وحدات يمكن معالجتها من مختلف الزوايا ما منح لرواد الخطاب اللّساني صكّاً مفتوحاً لوضع مفاهيم كلٌّ مِن زاويته ـ كما يأتي وصف ذلك أدناه. ذلك ما أسهم أيضاً بشكلٍ واضِحٍ في تضارب بعض المفاهيم ولاسيما في جوّ غياب التَّنسيق ـ لا نقول التّنسيق المصطلحي فحسب بل *التنسيق المفهومي* هذه المرّة. ثمّ إنّ اللّسانيات في وصفها للّغة تقوم على موقع أثريٍّ يتشكَّل من النحو والبلاغة وفقه اللّغة ..الخ. فإذا استأنفنا المثالَ السّابِق وانطلقنا منه، نجد أنّ الاختلاف لا ينحصِر في التسمية بل يطال الموضوع (المفهوم أو الشيء) الذي تُحيل إليه وحدة *فاء* بعد أن تُصبِح تدلّ على التسميات التي أسنِدت إليها. لاحِظ انطلاق العلماء لوصف مقطع واحِد يُنتَظر أن يكون من الأصوات المهمَلة أو الألفاظ الدالّة على المَعنى بالطّبع كـ (أحْ) الدالّ على السعال ـ على حدّ تعبير جلال الدين السيوطي ـ أو الألفاظ المحرَّفة والمهمَلة التي لم توضَع إزاء معنى[1]، إلى وحدة وظيفيّة اشتغل عليها النحاة بلغتهم الواصِفة المتشعِّبة. ومن وحدة موضوعيّة رجعت وحدة (حدسيّة) يستعمل كلٌّ نحويٍّ المصطلح الفردي الذي يستسيغه إحساسه بالمعنى الذي تُعبِّر عنه تلك الوحدة: من هنا الوقوع في التضارب الشديد. وكثيرًا ما يرِد القاموس العام كشفيع، وهو الحلّ الأوّل (الخطوة الأوّلية) في ترجمة المصطلحات (أن تُقارَب مقاربة لفظيّة (Approche sémasiologique)، لكن المشكِل يظهر في طلب من القارئ أن يترجِم المصطلح العربي (القاموس العام) فلا يتوصّل إلى ضبط المصطلح كما ورد في اللّغة المصدر إلاّ قليلا. هذا كلّه لكي نبيِّن أنّ التفاوت بين المصطلح كتسمية للشيء والمصطلح كتعيين لذلك الشيء قائمٌ وأنّ الأمرين ليسا سيان. وقد أصدر دي سوسير رأيه في خصوص هذا الموضوع. اللاّفت للانتباه هو أن يردِّده كثيرٌ من اللّسانيين في سياق معالجاتهم المصطلحيّة. وبينما عادةً ما ينطلِق اللّساني في وصفه للّغة مِن المفهوم (المقاربة المفهوميّة) أو مِن التسمية (المعالجات المصطلحيّة)، لا مِن الواقِع اللّغوي الذي تُمَثِّله اللّغة التي يكون على أهبة دراستها والذي كان عليه أن يتمثَّله. فالالتقاء بين الدّارِسين لا يمكن أن يحصل لأنّ المنطلَق هو المفهوم أو التسمية وليس الواقِعة اللّغويّة المتمثِّلة في بياناتٍ يمكِن تسجيلها موضوعيّاً ومسبقا. بيد أنّ ما يزيد الإشكال حِدَّةً هو أنّ الموضوع (البيانات) في مجال اللّسانيات (الخطاب اللّساني) غير متوفِّر مسبقا. وعدم مراعاة الواقِع اللّغوي طال حتّى الشاهِد اللّغوي الذي أصبح النموذج الواحِد منه هو الأكثر تكريسا. ذلك أنّه يبدو تسخير المدوَّنة (الواقِع اللّغوي إذن) في الاكتفاء بالشاهد المثال الذي يقوم ـ بل يُقامُ ـ مقام القاعِدة، إنّما يقع لأغراضٍ تعليميّة، بما فيها تحقيق الاتّفاق حول القاعِدة. وذلك مِن غير أن توحي المبادرة بأنّه قد تُسحَب من هذه الأخيرة (القاعِدة) الشرعية القانونيّة باعتبارها المقيمة للنظام اللّغوي والمفسِّرة له والمعلِّمة.

---

[1] جلال الدين السيوطي، المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوى، ج.1، بيروت: (د.ت)، دار الجيل ودار الفكر، ص38 ـ 39.

**3.2.1.1 مِحنة تشتّت الجهود:** يسود الانطِلاق من التسميات المتشعِّبة والمفاهيم المختلفة في هذا الجوّ حيث يكاد يكون لكلِّ باحِثٍ مصطلحاتُه التي يُباركها بنفسه ـ حتى أنّ بعض المصطلحات تصلح أيضاً، وربّما بقدرٍ أشدّ، كأداة يُعرِّف بها صاحِبُها ويتعرَّف بها على هويّته ويتبرَّك بها ـ فلا شكَّ تَضِيع بذلك الجهودُ ولاسيما في غياب النظرية والمنهج والمصطلحيّة الخاصّة بالعلم. ذلك أنّه لتشكيل جميع تلك المصطلحات ـ ريثما يُسعى إلى توحيدها ـ لابدَّ أنّ هناك جهوداً تُبذَل مِن قبل أطرافٍ عدّة شأنها في ذلك شأن المفاهيم (التصوّرات والأفكار) التي يقع الاختلاف حولَها ريثما يقع تسميتها لكنّها سرعانَ ما تُصبِح تسميات مختزِلة بدورها ومُشكِلة في ظلِّ التوحيد المصطلحي والمفهومي، فتعاد كرّةُ البحث عن سبل التنوّع، فهكذا يصعب الخروج من هذه الحلقة المفرغة. ويستتبّ هذا الوضع حتّى أنّه لم يعد من العسير على الباحِث في أيِّ مجالٍ كان ـ ولاسيما تلك التي تحتاج إلى الدّرس المصطلحي ـ أن يستجلي معالم الاختلاف والخلاف الممتدّين إلى التسميات المتداوَلة في العالَم العربي، وعلى الرغم من وجود الهيآت المختصَّة الرسميّة كالمجامع (مصر والعراق وسوريا والجزائر والأردن وليبيا) وغير الرسميّة كبعض المجالس والمكاتب اللّغويّة (الجزائر والمغرب) ، والتي كان من الممكِن أن تتصدّى لواقِع الاختلاف . وذلك على الأقلّ باعتِماد المناقشات والمعالجات والمراجعات والتصويبات والتنسيق . صارت تلك التجمّعات أحد مصادر الاختلاف بل أسباب الفرقة. ويُلاحَظ الاهتمام بهذا التشخيص حتى عند بعض الغربيين الذين تسنّت لهم فرص دراسة أوضاع المصطلح اللّساني العربي، فهذا دانيال نيومان (Daniel L. Newman) بينما كان في صدد طرح إشكاليّة المصطلح، لا يتردّد في الدعوة إلى إعمال الفِكر في سبل تقليص حجم الخلاف والاختلاف[1]. وقد يُعترَض علينا بالقول إنّ الاختلاف واقِعٌ لا مفرَّ منه والتوحيد حلٌّ لا بدَّ منه، فلا أحدَ يقوى على أن يزيحهما عن البحث المصطلحي، والردّ على ذلك هو أنّنا لا ندعو هذا الأخير إلى أن يتبرَّأ منهما، بيدَ أنّ ما نريده هو بالعكس من ذلك أن تُخصَّص له بوابة يلِج منها الباحِث ضمن اهتماماته. كما يتسبّب في ضياع الجهود عامِلٌ هو تجاهل المهتمين بقضايا المصطلح اللّساني لبعضهم بعضاً مثل ما رأينا أعلاه. كما أنّ جهل نسبيًّا ما يُحيط الدّرس المُصطلحيّ العربيّ مِن الإنجازات الّتي حدثت ولا تزالُ تحدث على المُستوى الغربيّ على العموم وعلى المستوى الأوربي خصوصًا، وهي المُتّصِلة مُباشرةً بِذلِك الدّرس.

[1] D. L. Newman, Modern phonetic terminology in arabic : translation and equivalence, Revue Campus, n°9, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou, Mars 2008, (p.52-60), p.52.

**2.1 مُقتضيات التَّطبيق المُصطلحيّ**: يستجيب التطبيق المُصطلحي لإشكالية مزدوجة المدخل هي:

**1.** الحاجة الماسّة إلى إرفاق البحث اللِّساني بالنقد، لهذا أضحى هناك كِتابات لسانيّة تشكِّل استِجابةً صريحةً لهذه الحاجة. وأحسن ما يمكِن أن نقدِّمه مثالاً: مصطفى غلفان[1] وحمزة بن قبلان المزيني[2] وحافيظ الإسماعيلي العلوي[3].

**2.** وقوع اللِّسانيات المَعنية باللّغة العربيّة تحت رحمة جهود إضافية يفرضها واقعُ التّرجمة من اللّغات الغربيّة التي عرفت تقاليد الدّرس اللِّساني منذ عهد مبكِّر مقارنةً مع واقِع الدّرس اللّساني العربي*. ما يجعل الدّرس المصطلحي الناشِئ في أحضان هذا الأخير (الدّرس اللِّساني العربي) يتحمّل عبءَ العناية بتلك الإشكاليّة المزدوجة ويُجنَّد بمزيدٍ من المسؤوليات ويُلزِم طريقةَ عملِ ذلك التَّطبيق بأن تنطبِق على تنوّع أبحاثه.

**1.2.4 المدخل الأوّل، حاجة البحث اللِّساني إلى النَّقد****: أما *حاجة البحث اللِّساني إلى النّقد الذي يُمارَس في مصراع المصطلحيات*، فيُمكن تمييزُها بتعميمها أوّلاً على اللِّسانيات حيث ترتسِم في ثناياها تداخلاتُها مع هذه المصطلحيات الموجِّهة؛ ثمّ بتناولها بصورة خاصّة، ولاسيما على مستوى الحالة العربيّة. وقد بادرنا انطِلاقاً من الفصل الثّالِث هذا، وخلال الفصول، الرّابِع والخامس والسادس (مَظاهِر التَّطبيق المُصطلحي اللِّساني / تَطبيق الدَّرس المصطلحي على الخطاب اللِّساني / الخطاب اللِّساني العربي بين الواقع والتوقّع)، إلى اقتراح **زاوية** الانطِلاق من التطبيق كما هو مُمارَسٌ في الواقِع (اللِّساني) إلى التنظير

---

[1] مصطفى غلفان، اللِّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، الدار البيضاء: 2006، شرِكة المَدارِس.

[2] حمزة بن قبلان المزيني، التحيّز اللّغوي وقضايا أخرى، الرياض: 2004، مؤسسة اليمامة الصحفية.

[3] حافيظ الإسماعيلي العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي: اللسانيات التمهيدية نموذجا، مجلة فكر ونقد، ع.58، الرباط، أبريل 2004.

* نأخذ الثنائية الناشِئة بين (الدرس اللِّساني الغربي والدرس اللّساني العربي) بكلّ تحفّظ على مدى ما نعرضه في هذا البحث، لأنّ التقابل قد يدلّ عل أكثر من مدلولٍ واحِد، ويعني في هذا السياق المقابلة بين ما عرفته اللّسانيات في الدرس الغربي من تأهيل مصطلحيٍّ على إثر تراكماتٍ، وتواجُد الدرس العَربي معرّضاً للشقّ الثاني مِن الإشكاليّة المَعنيّة. يُنظر قيمة هذا الأمر ما ألمح إليه عبد الرّحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص20. وكذلك عرفنا من خلال قراءاتنا لعبد القادر الفاسي الفهري أنّه يربط ما أسماه اللّسانيات العربيّة بالبعثات العلميّة المصريّة (الأربعنيات)، حيث يقول: « نعتبِر أنّ اللِّسانيات، بمعناها العلمي الدقيق، لم تدخل العالم العربي بصفة جدية إلاّ بعد الأربعينات، حيث تمّ إيفاد عدد من المصريين للتكوين في هذا العلم بالمدارس الأوروبية والأمريكية »، يُنظَر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، الدار البيضاء: 1985، دار توبقال للنّشر، ص51: الهامش رقم 19.

** سبق أن رأينا قسماً من المفاهيم المرتبِطة بنزعة المصطلحيات النقديّة؛ يُنظَر الباب الثّالِث: 1.1 قاعِدة المُصطلحيات النّقدية؛ بل تسمّى الباب الثّالِث (النَّقد المصطلحي في الخطاب اللِّساني). بيد إنّ الرجوع إلى القسم المتبقي من المفاهيم التي تعنينا مِن ذلكم النّقد إنّما للتركيز على أنّ هذا الأخير كاحتياج أصبح مدخلاً متاحاً لكلّ خائضٍ في شأن المصطلح: ما يتطلّب العناية به في هذا الموضِع واستجابةً لتلكم الإشكاليّة المبسَّطة هنا.

(المصطلحي): لهذا أقبلنا على تسطير تلك الحاجة كما تعكسها نصوصٌ لسانيّة سبق أصحابُها إلى التطبيق المصطلحي. وكذلك باتّباع ما اعتاده مصطلحيون - على غرار جي روندو (Guy Rondeau) - من التفريق بين البحث المصطلحي التيمي والبحث المصطلحي الآني بوصف الثاني يخضع لمقتضيات فوريّة وحاجات طارئة ويهدف إلى وضع أجوبة ذات جودة عالية وفي أدقّ التفاصيل، على أسئلة نوعيّة محدَّدة مكاناً وزماناً[1]؛ ويتعلّق بالمشكِلات المصطلحيّة الخاصّة والمنفرِدة[2]. وتُفسَّر تلك **الزاوية** أيضاً بكون الحاجة هنا ذات قيمة تمايُزيّة، إذ هي محفِّزة ومثمِّنة على غرار *الطلب الاقتصادي* الذي يُقاس به العرض ويفعِّل الاقتصاد ويُنشِّطه. ذلك أنّ المبدأ الذي يُحتمَل أن يتولّى تسيير العلاقات المتبادَلة بين اللّسانيات والمصطلحيات، هو الانطِلاق في خوض غمار البحث اللّساني وصفاً للّغة ودراسةً لعملها وتسطيراً لسياسات تعليمها / تعلّمها، بدون سابِق إنذار لما سيترتّب عن ذلك مِن حيث الوحدة المصطلحيّة. من ثمّ تأتي المصطلحياتُ لتستلِم مهمّة النقد (تحليل الوحدة المصطلحيّة) . وذلك كما جاء في الفصل الثّاني. لا ننسى أنّ قيام أيّ مادّة اختِصاصيّة على **وحدةٍ** تتشكّل حولها الدراسة هو أحد دلائل تمايُزها علمياً. فعُثور المصطلحيات على مجال اهتمام في اللّسانيات (المصطلح اللّساني) لا يزيدها إلاّ قيمة تمايزيّة تجعلها سائرة نحو القيام. ونتذكّر التردّد الذي ساد دي سوسير قبل إعلان قيام اللّسانيات كعلمٍ لتعذّر نصب اللّسان (Langage) موضوعاً (أي وحدة للدراسة) نظراً لعدم تجانسه، وقبل أن يجد العزاء في اللّغة (Langue) التي يرى أنّها تكتفي لذاتها وفي ذاتها وتعدّ مبدأً تصنيفياً. ولمّا كان مِن الصّعب إيقاعُ ذلك البحث في شبكاتٍ تنسيقيّة وعزَّ وضعُه في خاناتٍ تقييسيّةٍ ناجِعةٍ مصطلحياً ومفهومياً . هذا يصحّ حتى بالنسبة للدرس اللّساني الغربي* . ازدادت الحاجة حِدّةً في سبيل ضمان جودة الخطاب اللّساني. وكذلك اشتدّت الحاجة بإسراع الباحثين العرب إلى التقاط المعلومة من ذلك الدّرس الغربي بغضّ النظر عن انتشارها العربي العريض الذي خلّف شيئاً من الاضطِراب المصطلحي هو الآخر، ولاسيما إذا علمنا أنّ أولئك الباحِثين . في المقابِل . « لا [ يقومون ] بشيءٍ في ميدان المصطلحات إلاّ بسدِّ الثّغرات »[3]. فقلّ التحفّظ في المقابلات المصطلحيّة التي لوحِظ عند بعضِهم ميلٌ إلى التّعاطي لنوعٍ من تمرينٍ عقليٍّ ترفيهيٍّ لا علاقة له بالهمّ التوضيحي التدقيقي الذي يحدو الأعمال الجديدة، التي لا تزال لم تحظ بعد بالشرعية الكافية في الأقلّ منهجياً. أي لا يتمّ بإيعازٍ من حاجة تلحّ على البحث الجدّي المنهجي: هذا فيما يخصّ الدرس اللّساني العربي الذي، تبعاً لهذه الحيثيات، يظلّ يتفيّأ بقرينه الغربي مدَّةً معتبَرة حالما يُوفَّق إلى بناء جهازه المصطلحي الخاص به. ثمّ تأتي المصطلحيات لتنظيم ذلك كلّه في برنامج دعميٍّ خاصٍّ بها. نعرض

---

[1] G. Rondeau, Introduction à la terminologie, 2e éd, Gaëtan Morin, Québec, 1984, p.64-65.

[2] Robert Dubuc, Manuel pratique de terminologie, 2e éd Linguatech, Québec, 1985, p.45.

* ويدلّ على ذلك ما أسماه المصطلحيون *مبدأ عدم استقرار التسميات* في حال ظهور مفهوم جديد يراد تسميته بإحداها، وهو ما يترجمه تناوب تلك التسميات المختلِفة في مقابلة المفهوم الجديد.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص09 - 29)، ص11.

معالم هذا التطبيق كما هو في الواقِع وبالتصوّر الذي قصدناه، أي من المَنظور النقديّ، ضمن المباحث والعناصر أدناه في الفصل الأوّل.

إنّ هذا **المدخلُ الأوّلُ** في الإشكاليّة يُحفِّز إلى تأطير البحث المصطلحي مِن زاوية لسانيّة أوّلاً، ومن ثمّ يحصُل الالتفات إلى اللّسانيات ذاتِها ليتمّ تحويلُها إلى موضوعٍ له. إنّ تأمّلاتٍ أفادها لسانيون من منزلة إدوارد سابير (Edward Sapir) وإميل بنفنيست (Emile Benveniste)، في مَعرض تقاطعات اهتماماتهم الأخرى بدرسِهم اللّساني، لا يُتصوَّر أن يفوّتها ذلك البحث وهي تصلُحه؛ من قبيل هذا الإطلاق: « حيْثما نحلُّ بِأبحاثِنا يأخُذ لُبَّنا واقِعٌ مُؤدّاه أنّ النِّظامَ شيءٌ، واستِعمالُ هذا النِّظام شيءٌ آخر »[1]، ومع ذلك فلا شيءَ يمنع أحدهما مِن أن يتفيأ بالآخر؛ وعلى شاكِلة هذه الصيغة التي أعلنها صاحِبُها (بنفنيست): «المعنى الذي تدلّ عليه أيُّ صورة لغويّة إنما هو حصيلةُ استِعمالاتٍ وتوزيعاتها ومجموع الأوشاج التي تنجم عن ذلك »[2]. **بالفعل**، فإنّ التعاضد بين الاثنين (الوضع والاستِعمال) أفضل بكثيرٍ من تصعيد أحدهما على الآخر أو تفويت أحدهما على حِساب الآخر، كما يساعِد كثيراً على ملء الفجوات العالِقة التي تدلّ ظاهِرياً على شرخٍ بين التقنية واللغة، ويستدرك أحدهما على خطوات الآخر. فالاستعمال في تفكير اللّسانيين لم يعد شيئاً جانبيّاً حتّى أنّ العمل المعجمي أخذ يستعيد منطقه الأوّلي على إثر دعوات اللّسانيين إلى القائمين به بأن يعتدّوا بالاستعمال كما بالوضع وعدم التغافل عن المعجم التاريخي الذي يراعي مجموع الاستعمالات الآنية التي تُسجَّل في أحقابٍ مختلِفة ومراحل تاريخيّة تمرّ عبرها اللّغة[3]. وهذا يهمّ المصطلحيين الذين لا يركنون تعسُّفاً إلى بضعة أمثِلة يكونون قد سجّلوها، ويُدرِكون هذه العلاقة التكامليّة بين طبيعة النظام اللّغوي بطئ الوتيرة، وبين الاستثناءات . شبه الشاذة . التي مثلها مثل الأجسام الفرديّة، سرعان ما تنشط وحدها، ليس بوحيٍ من ارتباطاتها السياقية فحسب، بل بدافِع قوانينها الداخلية التي تكون قد نضجت. بل نجد بعضهم يميل إلى بناء نماذج نظريّة ـ تحليلية وصفيّة وتفسيريّة ـ قائمة على التفاعل بين الوضع والاستِعمال.

وكم كانت مواقِف ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield) حادّةً في شأن تبريز (الترشيح للدراسة) أحدهما (التركيب المقنَّن = وضع) ولو على حساب الآخر (المعجم شبه الفوضوي = استعمال) ! حيث كان من بين الذين سنّوا سُنّة التمييز بين المِصراع التركيبي الذي يرى أنّه محكمَ القواعد وقابل للتنميط وبالتالي التوقّع والسيطرة، وبين الجانب المعجميّ الذي أمعن طويلاً، هو وأتباعه، في الارتياح إلى تجريده من الطابع الانتظامي وإقصائه مِن حيِّز الوصفيّة، لأنّه أقلُّ اطراداً مقارنةً مع غيره من المستويات الصوتيّة والصرفيّة (وحتى النصيّة لاحِقاً)؛ وذلك لأنّ المفردات تجلب أسباب تغيّراتها من مصادر أخرى ـ

---

[1] E. Sapir, Le langage : introduction à l'étude de la parole, Trad. S. M. Guillemin, Ed. Petite bibliothèque Payot, n° 104, Paris, 1970, p.59.

[2] E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, Ed. Gallimard, Paris, 1974, p.290.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، المعجم العربي والاستِعمال الحقيقي للّغة (بحث قدِّم لمؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة لسنة 2003 ونُشِر أيضاً في الجزء الأوّل من مجلّة المجمع الجزائري للغة العربيّة)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.2، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص136 ـ 147)، ص140 ـ 142.

ثمّ لم يعد من الأمور الخفيّة أنّ أصول الاهتمام بالنصّ تنحدر من أعمال بلومفيلد الأصليّة، وتمتدّ إلى هاريس وهو وريث خطّ بلومفيلد الموجِّه ـ إلى أن جاءت نظريات حديثة العهد نسبياً فأقامت أكثر من دليل على أنّ المعجم يمثِّل هو الآخر البيئة الأولى التي تختمر فيها القوانين اللّغويّة، بدايةً على شكل أنماطٍ خفيّة لكنها قابِلة التسجيل على كلّ حالٍ. فما *عَمَلُ* (rection) المصدر وبعض المشتقّات*، وظيفياً ودلالياً، في غيرها من الوحدات ـ كما تمثِّله العربيّة مثلاً ـ إلاّ أحد مظاهر انتظام المعجم وانضمامه إلى أيّ نظريّة نحويّة شامِلة تكون سليمة الصياغة[1] بحيث يخضع لها شأنه شأن غيره من الأنظِمة اللّغويّة الفرعيّة، أما إذا انتفى ذلك فالعيب إنّما يرجع إلى قلّة حمولة النظريّة الاستيعابيّة لا إلى ذلك النسق الفرعي. فالمصطلحات إذن وطيدةُ الصّلة بالاستعمال والتواصل. لهذا يرى علي القاسمي أنّ ما يقرِّر حياة المصطلح هو الاستعمال وليس الوضع، فيشبِّه الوضع بالولادة لأنّ ليس كلّ مولود يكتب له العيش والحياة، ثمّ إنّ العيش يقرِّره تعامل المجتمع مع المولود الجديد وتعهّده بالرعاية والعناية. والمصطلح الذي يلقى القبول والاستعمال من قبل الجمهور هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار. أما المصطلحات التي لا تستعمل فهي بمثابة موتى لا وجود لهم إلاّ في سجلاّت النفوس[2]. هذا، إذا اكتفينا في هذا السياق بذكر أمثِلة عن المختصين في شؤون الوضع (Code) والاستعمال (Usage)، كلٌّ مِن زاويته، سواء الوصفيّة التصنيفيّة البحتة منها، أم أصغينا ـ من المنظور التنظيري التفسيري ـ إلى تشومسكي المعتكِف بدوره على دراسة العوارض التركيبيّة وما يتّصِل بها من فكرة (الخانية) من كون ما يقع في خانة واحِدة يقبل حكماً واحِداً مهما تتعدّد أشكالُ استعماله[3]. ومن دون الابتعاد عن أحكام قواعِد اللغة العربيّة التي طالما رصدها واحِدٌ مِن أمثال ابن عصفور الاشبيلي وهو يشرح، بلغتِه الواصِفة، كتاب *الجمل* للزجاجي[4]. إذ لا يفوتنا التذكيرُ بأنّ الكتب الشارِحة وتلك المستوية على الشروح شروحاً أخرى، لا يمكن التغاضي عن وصفها بكونها تشمل على أمثلة أنموذجيّة للتحويرات التي تصطبغ بها اللّغات الواصِفة المقارِبة للدرس اللّساني. وقد قدَّم ابن هشام الأنصاري في تنقّله من وضع متونٍ إلى شرحها وإلى العكس مِن ذلك تماماً، ما خلّف نماذج متميِّزة عن تطوّر المصطلحات وإذ كانت في طور تغيّرها: كلّ ذلك يهمّ الدرس المصطلحي أن يحيط به وصفاً ووظيفة.

---

* (Government) حسب مصطلحيّة تشومسكي: نذكر هذا المصطلح وفي هذا السياق (العمل في العربيّة) بالرجوع إلى أحد مَن قارب بين هذا الأخير وما انفكّ نشومسكي يُقدِّمه على أساس أنّه من صياغته، لكن يبدو تأثّره بالنحو العربيّ واضح، يُنظَر: A. Hadj-Salah, Linguistique et phonétique arabes (2), Al-lisαniyyαt, n° 09, Centre de recherche scientifique et technique pour le développement de la langue arabe, Alger, 2004, (p.07-38), (Glossaire : p.31-38), p.31.

[1] وهنا يمكِن الإشادة بأنموذج عبد الرحمن الحاج صالح حينما بعث النظريّة الخليليّة (الجديدة)، يُنظَر: A. Hadj-Salah, Linguistique et phonétique arabes (2), (p.07-38).

[2] علي القاسمي، لماذا أهمل المصطلح التراثي، ص34.

[3] نهاد الموسى، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، عمان: 1979، دار البشير، ص49 ـ 50.

[4] بخصوص نقطة إحلال الوحدة الإسنادية الوظيفيّة، يُنظَر: ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، ج.1، ص317.

وهنا نتذكَّر كذلك كيف تورّطت التقنية (المصطلح) مع القضايا اللّغويّة حينما استجاب الاثنان للموعِد الذي ضربه لهما الفارابي في كتابه *الحروف*، فأعاد صياغة أفكار لغويّة على ضوء إعادة قراءة الفلسفة الإغريقية دون أن تذهب جهود أسلافه اللّغويين هباء ومن غير أن يُفسخ العقد الذي تمّ بين فلسفته الخاصّة وبين اجتهاداته اللّسانيّة. علينا أن نشير كذلك إلى أنّ اللّسانيات شهدت في السابِق ممارساتٍ نقديّة تعاطاها بعضُ اللّسانيين أنفسهم في سياق استرجاع الفلسفة لدورها القيادي: فظهر لسانيون متفلسفون وفلاسِفة ميّالون إلى التفقّه في الحقل اللّساني. ولم تتمكَّن الحداثة التي مسّت كلَّ شيءٍ بأفكارها الجديدة وثوراتها العنيفة ـ دون أن تعفي اللّسانيات ـ مِن إحداث طلاقٍ بين هذه اللّسانيين والفلاسِفة أو مِن إخراج اللّسانيات في زيِّها الجديد خالِصة من سيطرة الفلسفة التي تعود إلى أغبر الأزمان. فيكفي ذكر عنوان على غرار *اللّسانيات الديكارتية* (Cartesian Linguistics) لكتابٍ ألّفه نعوم تشومسكي في غضون القرن العشرين الميلادي، لكي نتأكَّد مِن رسوخ التقاليد التي تشكَّلت منها الثقافة الغربيّة في هذا المضمار[1]. وقد قام ميرلو بونتي (Maurice Merleau-Ponty) بدورٍ ريادِيٍّ في قيادة هذا الاتّجاه، وهو لا يفتأ يستشهِد بدي سوسير، بل نجده يفتتِح إحدى مقالاته في كتابه (Signes) بهذه العبارة « تعلّمنا عن دي سوسير أنّ [...] »[2]. ويصدر عن روبير مارتن (Robert Martin) رأيٌ خاصٌّ في هذا الشأن، إذ يرى أنّ تلك الممارسات النقديّة تندرج في مادّة *فلسفة اللّغة* التي تقوم عنده على مصراعين ـ نظراً لطابِع ازدواج التخصّص الذي تحلّى به روادُه ـ غالِباً ما يتلازمان ويسيران جنباً إلى جنب، ونادِراً ما يُنتبَه إلى الفروق الكائنة بينهما؛ وهما:

**1.** ما يعود إلى **ابستيمولجية اللّغة** التي نختصِرها هنا في سؤالٍ* هو: كيف يمكن للّغة أن تجسِّد تصوّرات الناس حول العالَم والإنسان والحياة والموت ؟ وقد تعاقب على طرح السؤال ذاته عدّة فروعٍ كفقه اللّغة والانثروبولوجيا التي ترى في اللّغة أسلوب حياة وثقافةً وشكلاً اجتماعياً. وإذا نظرنا إلى هذا المصراع من الجانب الذي يهمّنا (اللّغة والتقنية) نذكِّر ـ تبعاً لبعض تأمّلات عبد الرحمن الحاج صالح ـ أنّ « اللّغة هي نفسها معرفة تقنيّة وفي نفس الوقت الأداة التي يحلّل الإنسان بها وعلى مقاييسها الواقع، ومنذ أن خُلق الإنسان احتاج إلى أن يضع لهذا السّبب نفسه الألفاظ الفنّية الخاصّة، وكثر ذلك بتكاثر المسمّيات المستحدثة على ممرّ الأيّام بل القرون »[3].

**2.** وما يُعدّ مِن **ابستيمولجية اللّسانيات** التي تُجمَع تحت سؤال**: ما هي أدوات اللّسانيات النظريّة والإجرائيّة والمفاهيميّة والمصطلحيّة ؟

---

1 Sumpf Joseph, A propos de la philosophie du langage, Langages, n°21, (p.03-34), p.03.

2 M. Merleau-Ponty, Sur la phénoménologie du langage, in Signes, Ed. Gallimard, Paris, (p.105-122).

* وهو سؤالٌ قديم قام في صورته الواضِحة منذ أرسطو. زهز ما لم يفت الباحِثَ المثير لهذه الفِكرة. يُنظَر: R. Martin, Comprendre la linguistique, 2e éd. Quadrige/PUF, Paris, 2004.

3 عبد الرّحمن الحاج صالح، الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، مجلة اللّسان العربيّ، ع.27، 1986، ص45.

** كلّ سؤال يتعلّق بالنّظريّة والتّطبيق يستتبع بحثاً إجرائياً، يُنظَر: R. Martin, Ibid., p.103-104

وهذا ما ارتدّ إلى فِكرنا مِن قوله الآتي، الذي يوضِّح مِن خلاله خطَّ التّماس بين النوعين مِن الابستيمولوجية اللّغويّة اللّسانيّة ويركِّز على الفروق الدقيقة الفاصلة بينهما: « لا بدَّ مِن تمييزٍ أوّلي: إنّ فلسفة اللّغة لا تختلط مع فلسفة اللّسانيات. إنّ هذه الأخيرة ليست إلاّ الابستيمولوجية »[1]. ومِن هنا سنكتشف إمكانية تصنيف كثيرٍ من الكتابات اللّسانيّة لا في دراسة اللّغة بل في إطار النقد الذي يتبادله اللّسانيون بينما يعرضون المفاهيم والمصطلحات اللّسانية من باب التعريف بها والتأريخ لها. سنلاحِظ أيضاً أنّ التفات اللّسانيين أنفسهم إلى مصطلحاتهم ومصطلحات غيرهم هو ما يُسهم في غالب الأحيان في نحت منعطفاتٍ تتطوّر وفقها اللّسانيات ويجنِّبها التطور الخطي. لهذا لم نهتم بتبادل اللّسانيين أصنافاً من النقد يمس المفهوم إلاّ باعتبارها القضايا الكبرى المركَّز عليها. فهكذا لا زلنا ندافِع في أطروحتنا هذه عن فِكرة تحويل كلّ ما أُنتِج في رحاب فلسفة اللّغة والتأمّل الذّاتي الذي يُمارسه بعض اللّسانيين على كتاباتهم وعلى كتابات غيرهم اللّسانيّة، للاتخاذ منه مادّة تتكفّل بها المصطلحيات كآلة نقديّة تتميّز عن اللّسانيات كدراسة للّغة. هكذا نستعيد المقابلة بين المفاهيم الأصيلة والمفاهيم المَنقولة (المحوَّلة) وبالتالي التمييز بين المصطلحات الأصيلة والمصطلحات المَنقولة (المحوَّلة). وهي فكرة لا يزال يطرحها كلّ مَن حاول تصنيف المادّة العلميّة (التطبيقيّة) التي تقع في حدود بين اللّسانيات وغيرها مِن الفروع المَعرفيّة ذات الصلة بها[2]. ولكن يأبى بعضُ الدّارِسين إلاّ أن يطالِبوا بنقل الحديث من فلسفة اللّغة إلى لغة الفلسفة بحيث تصبِح هذه الأخيرة موضوعاً للوصف اللّساني أو مجالاً للتفلسف مرّةً أخرى[3].

**2.2.4 المدخل الثّاني، رعاية الدّرس اللّساني العربيّ المترجِم:** أما حاجة البحث اللّساني الناشئ في ظروف الترجمة إلى ممارسة النّقد تحت رعاية المصطلحيات، فقد تبيّنت بشكلٍّ حاسِمٍ إثر المقولة الشائعة حول شموليّة الإشكاليّة التي تلفّ المصطلح اللّساني[4]، أي إنّ الإشكاليّة تحتمل الاطِّرادَ عند جميع اللّسانيين العرب وفي كلّ البلدان العربيّة وعلى جميع المستويات اللّسانيّة، ذلك أنّ بعض الظواهِر المَرضيّة التي يُعتَقد بأنّها قد عولِجت بشكلٍ نهائيٍّ لا تلبث قليلاً حتى تطفو إلى السطح في جهاتٍ معيّنة ولدى أشخاصٍ ما. بيدَ أنّ تطوّر هذه الإشكاليّة إلى مقولة يتداولها كلُّ مَن هَبَّ ودَبَّ قد زادها حدّة وكادت أن تكون السمة الأبرز في كلّ الكتابات اللّسانيّة الحديثة*. ولئن كان *التّعريف بالمشكِلات المصطلحيّة* جزءاً عظيماً من العمل المصطلحي المتقدِّم، فثمّةَ مَن يرى أنّ تحديد ذلك العمل بوصفه أداة بحثٍ يعدّ حقيقة بديهيّة، وأنّ تكريرَه كلّ مرّة هو من باب الإطناب الذي لا طائلَ من ورائه؛ لكن من الصعب العثور

---

[1] R. Martin, Op. cit., p.103-104.

[2] اعتُبر هذا العامِل سبباً في وضع *العلم المَعني باللّغة* على صيغة الجمع (علوم اللّسان)؛ الباب الأوّل: 2.1.2 بدعة علوم اللّسان).

[3] J. Gauvin, Le discours de philosophie systématique : expériences de lecture et recherches de structure, Langages, n°21, CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1971, (p.88-121), p.88.

[4] يُنظَر فِكرة هذه الشموليّة: أمينة فنان، مِن قضايا توليد المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة، ص67.

* قد لا تجد كتاباً واحِداً ولا مقالاً ـ كما رأينا في التأمّل الذاتي ـ لا يختصّ بتحليلِ مصطلحٍ ولو واحِدٍ.

على تعريفٍ يدور في مدار المصطلح ولا يعرج لحظةً على هذه الحقيقة عينها*. مع ما تحرص عليه هذه الملاحظة من ضرورة تحاشي تمييع فكرة (توصيف المشكِلات) نحوم بدورنا في محارمها لا لشيءٍ إلاّ لكي نثبت كم للتوصيف والتعريف من أهمية يتحتّم علينا اعتبارهما عاملاً من عوامل التحريض النّظري: فما على المرء إلاّ أن يندمج في مجتمعِ الباحِثين المصطلحيين خطوةً هامّة لنبذ الجاهِزيّة. وإذا كانت الإشكاليّة تتعلّق بجملة المُشكِلات الموضوعيّة التي تعترض طريق اللّسانيين في صياغتهم للمصطلح اللّساني، فهذا أمرٌ لا يتعدّى أن يكون جزءاً من العمل الذي كان عليهم أن يتحسّسوه ويُدرجوه ضمن برنامجهم البحثيّ، فيجتهد في إطاره كلُّ لساني بما ينبغي عليه مِن الاجتهاد في مجال صياغة التسمية وطريقة عرض المفهوم، إلى جانب المعرِفة اللّسانيّة التي مِن المفروض أن تشغل مخابر البحث. وهذا، قبل أن يتولّى محلّل الترجمات أو مُراجِعها أو ناقِدها العملَ برصد ما يُصبح هذه المرّة أخطاء أو هفواتٍ في نظره ـ كما رأينا أعلاه. لكن بعد أن يتزوّد المحلّل أيضاً بالمعايير التي يرى أنطوان برمان (Antoine Berman) أنّها لابدَّ أن تكون مِن إنتاج الأحكام (القيميّة) الصادِرة كلَّ مرّة حول الترجمات والتي يقع عليها الإجماع بشرط أن تبتعِد عن الذاتية المفرطة والإملائيّة وأن تتجاوز مجرَّد البحث عن إعادة بناء القصديّة الأولى التي يحملها نصّ اللّغة المصدر أو ما ينبغي أن يكون عليه نصّ اللّغة الهدف[1]. هذا، مع العِلم أنّ كثيراً مِن اللّسانيين العامِلين على تخطيط استراتيجيات لغويّة ولسانيّة، قد أبدوا رغبةً واضِحةً في تكوين مصطلحيِّين مطبِّقين يتصدوّن لـ « دراسة الألفاظ الخاصّة بالعلوم والتقنيات بتجميعها ورصدها وتحليلها ووضع بعضها عند الاقتضاء»[2]، فحوّلوا تلك الرغبة إلى دعواتٍ جادّةٍ شدَّ ما عبّروا عنها في محافلَ عربيّة وملتقياتٍ دوليّة تتناول قضايا الترجمة والمصطلح. لكن ما نعنيه هنا بالتطبيق المصطلحي هو *التطبيق الذي باشره بعضُ اللّسانيين بوعي أو بدون وعيٍ منهم*، يليق بالمصطلحي المطبِّق أن يلتفت إلى ذلك العمل الثريّ بالدروس، ليستفيد منه الكثيرَ من العِبر، ولاسيما على مستوى المنهج.

كما نشهد في ظلِّ هذا الواقِع التّرجمي تفاوتاً عند المصطلحيين العرب في تقدير الإشكالات التي يعاني منها المصطلح اللّساني الحديث إلى حدّ أنّ بعضهم يرى أنّ أهمّها تبدأ أوّلاً مِن البرنامج الاصطلاحي الذي يشرف على تمكين المصطلح ووضعه. فعبد القادر الفاسي الفهري يعتبر مثلاً أنّ أيّ برنامج مُصطلحي يواجه اليوم إشكالين أساسيين: يتمثل الأوّل في توفير العدد الهائل من المصطلحات لمواكبة الحاجة الملحّة إلى التّعبير عن مفاهيم وتصورات جديدة بعبارات اصطلاحية يوازي عددُها العبارات التي توفَّر في لغات الحضارات الأخرى. أما الثاني فيرتبط بإشكال التقريب والشفافية بين اللغة

---

* لاحظنا السبق بتعريف ذلك العمل في أدقّ الدِّراسات المعنيّة ببعض تلكم المشكلات؛ يُنظَر مثلاً: محمد المدلاوي، المصطلح الصوتي عند ابن جني: ما بين الانطباعيّة والصرامة الصوريّة، ضمن قضيّة التّعريف في الدّراسات المصطلحيّة الحديثة، (ص143 ـ 159)، ص143 ـ 148 (حيث عنون مدخله: مِن إشكالية ضبط المصطلح إلى مهمّة إرساء العلم).

[1] A. Berman, Pour une critique des traductions : John Donne, Ed. Gallimard, Paris, 1995, p.16.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص371 ـ 380)، ص372.

العامة المتداولة (المعجم العام) واللغة المختصة (المعجم المختص، أو الإقطاعي، أو الاصطلاحي) حتى لا يبتعد التواضع في الاصطلاح ويستغلق، وحتى يظل الذهاب والإياب بين المعجم العام والمعجم المختصّ قائماً وفاعلا[1]. بيدَ أنّه يتردّد كثيراً في حمل مسؤوليات المصطلح كلّها ويرى أنّ أسلوب الانتقاء المبني على النّظرة الشامِلة للمشاكِل هو ما ينبغي على الباحِث أن يقصده، فيقول: « قد نتحدّث عن مشكِل المصطلحات، ولكن هذه المشاكِل قد تكون مشاكِل تقنيّة، والتقنيون موجودون ومتوفِّرون. المشاكل الأساسيّة المطروحة لا أولويّة فيها للمشاكِل التقنيّة. لو أنّ المشكِل يتعلّق فقط بوضع معجم للفيزياء لفعلناه. المشكِل هو أنّ في عددٍ من الدول العربيّة وفي المغرب خصوصاً هناك تدهور لوضع اللّغة العربيّة عاد غير مقبول »[2]. ويعالج عبد المالك مرتاض أحد أبعاد الإشكالات المصطلحيّة فيرى أهمّها فيما أسماه *إشكاليّة ازدواج المصطلح* التي بحثها على مستوى مصطلح السِّيمائيات[3]. بحيث لا يمكن ألاّ نتحدّث عن معضِلة مصطلحيّة، هي بالفعل معضلة تعرقل ـ مِن جهة ـ دخول الفرد أحادي اللّغة إلى المعرفة والتزوّد ممّا يجري في عالمها من الزيادات والتحسينات والإضافات، ذلك إذا أساء المصطلح في نقلها وأخفق في التمكين لها؛ والمعضلة نفسها لا تتسامح ـ مِن جهةٍ أخرى ـ مع مزدوج اللّغة أو متعدّدها وأحيانًا يكون أكثر هشاشةً وأشدّ عرضةً لسوء الفهم وصعوبات التفاهم، ويرجع السبب إلى كونه أخذ العلم بلغة تكاد مصطلحاتها تستقرّ ثمّ تعالج المفاهيم بمصطلحات في لغة أخرى مما يضطرّه الأمر إلى تفعيل الازدواجيّة اللّغويّة وهذا لأمرٌ مكلِفٌ لا يقوى عليه الفكر ولا تتضح معه الرؤية دائمًا بل قد يؤدّي إلى نوعٍ من الانفصام، وقد تنجح الترجمة في معالجة هذا الموقف وقد تخفق. هذا، بالإضافة إلى ما جاء أدناه من مختلف تشخيصات اللّسانيين العرب كبشير إبرير مثلاً. إذ نلاحِظ بمناسبة ذكرنا أعلاه حركة *التّرجمة العَربيّة من اللّغات الغربيّة*، أنّه ثمّةَ مِن اللّسانيين الواعين علمياً وسياسياً مَن يرفض بإلحاحٍ أن يُجعَل مِن اللّغة الفرنسيّة أو اللّغة الإنجليزيّة المنطلَق الوحيد لضبط (المفاهيم المشتركة بين الأمم)، ويرى عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الصّدد أنّه « ينبغي أن يُنطلق من أكثر مِن لغة واحِدة [...] ويُتحفّظ أشدّ التحفّظ في نقل المفاهيم الخاصّة بأمّة واحِدة وذلك لتفادي التبعيّة الثقافيّة التي قد تشوّه شخصيّتنا العربيّة »[4]. كما يرى عبد القادر الفاسي الفهري في الأحادية الفرانكفونية تضييقاً على التعليم وقتلاً له، علماً أنّ التّعليم هو السبيل الأخرى لنقل المصطلح وتعميمه ونضجه. إنّ الفرانكفونية ـ حسب رأيه ـ تنخرنا، لذلك فهي مشكلٌ

---

[1] حافيظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، الدار العربيّة للعلوم ناشِرون (بيروت) ـ دار الأمان (الرباط) ـ منشورات الاختلاف (الجزائر)، 2009، ص95 ـ 107.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري، عن واقِع اللّغة العربيّة، ضمن حوار اللّغة: مع عبد القادر الفاسي الفهري (إعداد حافيظ الإسماعيلي العلوي)، منشورات زاوية، الرباط (المغرب)، 2007، (ص161 ـ 174)، ص163.

[3] يُنظَر تشخيصه لهذه الإشكاليّة والتحليل الذي أفاده في شأنها: عبد المالك مرتاض، إشكاليّة المصطلح في اللّسانيّات والسِّيمَائيّات: بحث في المفاهيم ومُساءَلة عن علَل الاضطراب، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.1، الجزائر، ماي 2005، ص42 ـ 46.

[4] يُنظَر هذا التنبيه وما ورد لتفسيره تفسيراً علمياً، مقاله: اللّغة العربيّة والبحث العِلمي المُعاصِر أمامَ تحديات العصر، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.2، الجزائر، ديسمبر 2005، (ص09 ـ 27)، ص15 ـ 16.

أساسيٌّ حقاً. بل إنّها تضيع الفرصة حتى على الفرنسيين أنفسهم[1]. بيدَ أنّه على الرغم مِن هذيْن التحذيريْن الوجيهيْن استراتيجياً، بل ومِن أجلهما، تظلّ اللّغات الغربيّة أكثر لغات الأمم حضوراً في هذا الشأن وفي عصرنا هذا، فلا مناصَ حالياً من العمل في ضوئها. وهذا سيفتح مجالاً عظيماً للدّرس المصطلحي المقارِن كما توضّحه الفقرات الآتية أدناه فيما يتعلّق بصميم موضوعنا: مِن هنا فعلى الرغم مِن موقِف الفاسي الفهري السابِق، يجوز التسليم مع صرامته بأنّه موقفٌ أخذ يسلك . مؤخّراً . منعرجاً أصيلاً إزاء عمليّة التعريب الشامل[2] إذ يقول في موضِعٍ آخر: « إذا كان التّعريب لا يهدف بالضّرورة إلى الإحلال الشّامِل للّغة العربيّة محلّ اللّغات الأجنبيّة (وخاصّة الفرنسيّة) في جميع الوظائف والقطاعات، وإذا كانت عولمة المعلومات وتدويل الاقتصاد وسقوط الحدود الثّقافيّة والاقتصاديّة (بفضل البارابول والإنترنيت على الخصوص) أصبحت تفرض تبنّي التّعدد اللّغوي والتّعدّد الثّقافي، فإنّ برنامج التّعريب يظلّ وارِدًا أكثر من أيّ وقتٍ مضى »[3]. فموقفٌ كهذا الذي وجدنا فيه استعدادًا لمواصلةِ الجهود التّعريبيّة لا التّقهقر في شأنها، إلى جانب تعزيز تعليم اللّغات الأجنبيّة نظراً للمعطيات الكونيّة، لكن ليس على حساب العربيّة؛ هو ما سيخفِّف مِن حدّة الانتقاد الموجَّه ضدّ التعريب باعتباره حركة معزَّزة مالياً وإيديولوجياً لكنّها بلا بركة مِن حيث النتائج الفعليّة. بيد أنّ هذه التعدديّة في المصدر اللّغوي والاستمداد اللّساني التي يدعو إليها عبد الرحمن الحاج صالح والفاسي الفهري، تؤدي إلى تعددية مصطلحيّة تؤثِّر في المستوى التطبيقي. فهكذا أضحى مِن المتوقَّع أن تختلِف أنظارُ الباحثين ـ آناءَ استثمار المفاهيم اللّسانية المحدثة ـ في إعادة وصف اللّغة العربية، ونقد التراث اللغوي والنحوي بشكل خاص، إلى حدٍّ جعل من الفكر اللّغوي العربي القديم رهين النظريات الغربية المعاصرة: فنجده مرّة يكتسي حُلي البنويّة والوظيفيّة في عيون أنصار هذا الفكر ومرّة هو توليدي وأخرى هو تداولي. وفي هذا الصدد يلاحِظ بشير إبرير أثناء تشخيصه لإشكاليّة المصطلح في الجامِعة الجزائريّة سواء ما تعلّق بالبحث أم بالتّدريس أنّه: « توجد فجوة حقيقيّة في توليد المصطلح واستِعماله، الأمر الذي أدّى إلى اختِلاف وجهات النّظر وأثّر على نتائج البحث والمردود التّربوي وولّد لدينا **تبعيّة مصطلحيّة**، فالغرب ينتج ونحن نترجم دون إدراك أصول الترجمة والتحكّم في اللّغة المنقول منها والمنقول إليها وإدراك الخلفيات الثقافيّة والأسس الفِكريّة الكامِنة خلفَ المصطلحات والموجّهة لها نحو تحقيق أهداف محدّدة، وقد أثّر هذا على كلّ صيغ الخطاب العربي إعلاماً واقتصاداً وتربيّةً وبحثاً علمياً وسياسةً ثقافةً ورؤيا مستقبليّة »[4]. بالتّأكيد، فإنّ قارِئ اللّسانيات المكتوبة بالعَربيّة يتواجد في وضعية خاصّة، فهو مطالَب باستيعاب خطاب علمي (لساني) باللغة العربية، وهو إذ يتلقى الخطاب بمصطلحاته وتراكيبه بتلك اللغة، فإنّه مطالَب في الآن نفسه بمعرفة تلك المصطلحات باللغة الفرنسية أو الانجليزيّة لأنّه سيتابع مسارَ الفهم معتبِراً دائماً تأسُّس المصطلحات بتلك اللّغات وفي ثقافاتها. لذا يحقّ وضع سؤال: كيف السبيل إلى ردم الهوة بين هذا

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، عن التعريب المدعوم، ضمن حوار اللّغة: مع عبد القادر الفاسي الفهري (إعداد حافيظ الإسماعيلي العلوي)، (ص32 ـ 57).

[2] المرجع نفسه، ص31 ـ 54.

[3] الفاسي الفهري، اللّغة والبيئة، الرباط: 2003، منشورات الزمن، ص06.

[4] بشير إبرير، الذخيرة العربيّة مشروع عِلمي حضاري، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.4، ديسمبر 2006، ص47 ـ 48.

المسعى وذاك؟ بعبارة أخرى: كيف يتأتى لأيِّ متلقٍّ أن يستوعب خطاباً لسانيّاً بلغة مخالفة لتلك التي تلقى بها المادة العلمية خلال الإنتاج العلمي ؟ وهو ما نتعرّض له إجابةً على هذا السؤال في المطلب الآتي.

**3.2.1 تأسيس مَرجعيّة لسانيّة عربيّة:** يترتّب في المرحلة الأولى عن الواقِع ثلاثي الأطراف المشخَّص أعلاه، نوعٌ آخر من التَّوليد يشهد اختباراً صعباً على المستوى العربي، يُدعى *التوليد الترجمي* (Néologie traductive)[1]. وذلك اعتِباراً مِن تاريخ احتِكاك النهضة العِلميّة العربيّة بالنهضة الأوربيّة. علماً أنّ لا وسعَ لهذا التَّوليد أن يحذو حذوَ قرينه الغربي بكلِّ تفاصيله لأنّ هذا الأخير قطع أشواطاً عملاقة. بل حسب التوليد التَّرجمي العربي أن يثبت على ذلك الاختبار؛ نظراً . أوّلاً . لسبق وجود التوليد التأهيلي (Néologie primaire) عليه، وثانياً . لسياق ظهوره المختلف عن هذا الأخير: وهو نقل جوانب من الدّرس اللِّساني الغربي معرِفةً ومنهجاً. بالتالي يُعدُّ هذا *التوليد الترجمي* من صميم الواقع اللِّساني العربي، الذي مِن أخطاء الحساب أن يبادَر إلى العمل في إطاره من باب النافِلة والكماليات أو كمجرّد ردّة فعلٍ لا يُنزَل منزلة سواها. هذا، وإن كان بعضهم يلومون الذين هم جادّون في أمر نقل ما جدّ في مجال اللِّسانيات إلى العربيّة *بأنّهم تشاغلوا كثيراً عن لغتهم بالألفاظ الأجنبية* ويعنون بذلك مستوى التَّوليد المصطلحي. ونبدأ تحليلَنا لهذه النقطة من الطرح الذي قدَّمه مَتّى غَيْدار (Mathieu Guidère) في صدد استنكاره إمهال النهوض بالمصطلحيات الحاسوبيّة، فيه جملة مِن اختياراتٍ تقتضيها سلسلة مِن عوامل تاريخيّة وسوسيولغويّة، ضِمنَ علاقة الجوار التي تربط الترجميات والمصطلحيات متعدِّدة اللّغات، فيقول: « فيما يخصّ اللّغة العربيّة، فإنّ البحث في *المصطلحيات الحاسوبيّة* [terminotique] لا يزال في بدايته الأولى يُعاني العجز عن النهوض والقصور عن الاستفادة من الدينامية المولَّدة مِن برامج التكوين في الترجمة، التي أخذت تزدهِر في العالم العربي. بيد أنّ علاقة الجوار التي تربط الترجميات والمصطلحيات متعدِّدة اللّغات، واضِحةٌ تفسِّرها عوامل تاريخيّة وسوسيولغويّة. من جهة، ترجع الغالبية العظمى من المصطلحات العربيّة، بنسبة معيّنة، إلى الترجمة أو (الاستيراد) [importation]. فأن يتخرّج جلُّ المتخصِّصين في مختلَف المجالات، ذوي الأصول العربيّة، مِن الجامعات الغربيّة: الفرنسيّة والبريطانيّة والأمريكيّة، ليس بأمرٍ غريبٍ على هذا الوضع. في هذا الصدد، يُعدّ الاقتراض اللّغوي حالياً . ما في ذلك شكّ . الظاهِرة الأكثر لفتاً للانتِباه في مجال التّوليد المصطلحي في اللّغة العربيّة. من جهة أخرى، فإنّ مجالات العمل والنشاط حيث نشاهد عدداً هائلاً من المنتجات المصطلحيّة، هي مجالات منبثِقةٌ تُعتمَد فيها شفراتٌ لغويّة مغايِرة من أجل الولوج إليها لاستقطاب الرصيد المعرفي الضروري قبل اجتيازها في اللّغة العربيّة. بالنسبة لهذه الحقول المعرفيّة الجديدة، يقوم مشكِلُ المدوّنة المرجعيّة والاستقلاليّة المصطلحيّة [ العربيّة ] »[2]. فبهذا الشكل يربِط المتخصِّص الفرنسي في قضايا العالَم العربي الترجميّة نسبةً كبيرةً مِن المصطلحات العربيّة بحركة الترجمة، وكذا بظاهِرة الاستيراد التي تمسّ كلَّ مظاهِر العلاقات الغربيّة العربيّة. ما يُفضي إلى اعتبار الاقتراض اللّغوي حالياً الظّاهِرة الأكثر لفتاً للانتِباه في مجال التّوليد المصطلحي في اللّغة العربيّة. وكذلك يترتّب عن هذا الموقِع الذي يحتلّه العالم العربي بالنسبة للعالم الغربي قيام مشكِل المدوّنة المرجعيّة والاستقلاليّة المصطلحيّة العربيّة. لذا يواصِل الخبير سلسلة تساؤلاته: « هل يمكن دراسة الوحدات المصطلحيّة العربيّة من دون

[1] A. Hermans & A. Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, Décembre 1999.
[2] M. Guidère, La traduction arabe : méthodes et applications, Ed. Ellipses, Paris, 2005, p.82-83.

الإحالة إلى مصادرها الأجنبيّة، مهما تكن مبرَّرة في الواقِع أم ممكِنة؟»[1]. ومِن هنا ستمارِس المصطلحياتُ دورَها في خصوص المدخل الثاني في الإشكاليّة، كآلية فحصٍ ومراقبة، تشمل عمليّاتٍ مصطلحيّة: كالمقابلة والشرح والتعريف والتوليد، ومظاهِر مصطلحيّة كالتخصيص والتعميم. سبق لدراساتٍ أكاديميّة أن حاولت الإحاطة بها بعدما أثبتت عمليّا رسوخَها في اللّسانيات وعمدت إلى احتوائها نظريّا*.

أمّا **المدخل الثّاني** فيعكِس في ذات الإشكاليّة نشاطاً (ترجمياً)، إذا نظرنا إليه من صفحته الأخرى ـ الأنيقة هذه المرّة ـ نجد الدّرس اللّساني الغربيّ مَشفوعاً له بأن يتبوّأ في رحابه موقِعَ **المَرجعيّة**، التي خلَّفتها دراساتٌ طلائعيّة تعاطتها أوربا وأمريكا على مرِّ قرنٍ من الزمن**، كلّ واحِدة مِن جهتها الخاصّة لكن بخلفيّتهما الإغريقيّة اللاّتينيّة الجرمانيّة المشتركَة، والتي نشَط في إطارها *التوليدُ التأهيلي* الذي اقتضاه واقِع **المُراجعة**. والتشبّث باللّغة المصدر وبالمولَّد التأهيلي، راجِع إلى كونهما يكوِّنان الصور الأولى للمفاهيم التي تساهم بالقسط الأوفر في إعداد الجذاذات، ذلك أنّ ما يظلّ قائماً كحقيقة مختلَف فيها في ظلّ نظريّة المعرفة يمكن إحالته على الرغبة في تشييد ما هو مبدئي خالص (منشأ البدايات): أهي *اللّغة* ـ وهي التي يُفرَض أن تخلق لنا تصوراتٍ للواقع، أم هذا *الواقِع* في حدِّ ذاته ـ وهو ما يُفرَض أن ينعكِس في تلك اللّغة[2]، وفي رحاب هذا التمركز لدور اللّغة نجد ما يعمد إليه المترجِم من إعادة تصدير المفاهيم معبَّأة بتلك الصور الأولى التي أنشأتها لها اللّغة المصدر. ثمّ لا ننسى أنّ اللّغة تصنيف، ما يجدر التنويه به في هذا المقام هو حِرص فقهاء اللّغة على هذا المفهوم وإبراز معالمه، وإن كان معظمهم لا يأبه بالإشارة إلى المصدر ، أم هو تأليف بين أفكارٍ جاء إثره مفهوم تصنيفيّة اللّغة (الدور التصنيفي للّغة) معزَّزًا مكرَمًا. ودي سوسير سبق له أن قال إنّ اللّغة مبدأ تصنيفي، بل « إنّ مفردات كلّ لُغة مِن اللّغات تُعطي صورةً الوجود عِند أهلِ تلك اللّغة وكلّ واحِدة منها تدلّ على جِنسٍ أو نوعٍ أو صِنفٍ مِن أصناف الموجودات الماديّة أو المعنويّة. ذلِك أنّ كلّ كلِمة مِن الكلمات، في أيّ لُغةٍ مِن اللّغات، يدل تحتها أفرادٌ كثيرة كالشجرة والحِصان والنّهر والفرح والغضب، فتحت كلّ لفظٍ منها عددٌ لا يُحصى مِن الأفراد أو الحَوادِث جُمِعت كلُّها تحت عنوانٍ واحِد، وجُعِلت صِنفًا واحِدًا. ولذلك كانت مفرداتُ كلّ لغة مِن اللّغات ضربًا من التصنيف للموجودات »[3]. بيدَ أنّ التموقع دائماً في حدود المرجعيّة الغربيّة هو ما يزيد

---

[1] M. Guidère, Op. cit., p.83.

* نخصّ بالذكر هنا الأطروحة الآتية: La terminologie arabe contemporaine : théorie & application dans la base des données LEXAR, Thèse de nouveau doctorat présentée par Aït Taleb Saadia sous la direction de Jacques Langhade pour l'université de Bordeaux III, 1988. حصلنا عليها سنة 2007 من معهد العالم العربي (IMA) بباريس. وتكمن أهميّتها في كونها تموقعت في الضفة الشمالية من البحر الأبيض المتوسّط وهي ترصد ما يقع في الضفة الجنوبيّة. ما يفرض امتلاكها لناصية الدرس اللّساني الغربي.

** نقصد أوربا بغربها وشرقها، ولاسيما كلاً من روسيا وشيكوسلوفاكيا وبولندا التي ما انفكّ رومان ياكوبسون يذكِّر بفضلها، يُنظَر: جفري سامسون، مَدارِس اللّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، الرياض: 1997، جامِعة الملك سعود، ص01. وكذلك: رومان ياكوبسن، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط.1، بيروت: 2002، المركز الثقافي العربي، ص14.

[2] Adam Schaff, Langage et connaissance, Ed. Anthropos, Paris, 1969, p.197.

[3] محمّد المبارك، فِقه اللّغة وخصائصها، بيروت: 2005، دار الفِكر، ص307.

المشكِلات الترجميّة حدّةً، ثمّ إنّ العقبة التي سيواجهها المترجِم ذات طبيعة مصطلحية. فهنا نكرِّر السؤال المطروح أعلاه: كيف يصوغ بالعربية صياغة متقنة ما تمّ تصوره وتطبيقه في الغرب ؟ كما يمثل ذلك مواجهة أولى بين نظامين ثقافيين على الصعيد التواصلي.

وفي خلاصة هذا الفصل يتّضِح لنا جليّاً أنّ التّطبيق المصطلحي المَعني بالمصطلح اللّساني أصبح يعي أهميّة تراث الدرس اللّساني العربي على قدر وعيه بتلك المحورية العلميّة التي أصبح الغرب يتنازعها اليومَ بجدارة. وقد تجلى هذا الوعي المزدوج في المجال التطبيقي خاصّةً وهو المقترن ببناء المنظومات المصطلحية وتعريف وحداتها الاصطلاحية، وهو المعتبِر كذلك لتلك المقابلات المصطلحيّة اللّسانيّة الغربيّة. ولكن يُلاحَظ مرّةً أخرى أنّ ذلك قد تمّ على حساب المجال النّظري الذي ينظر في شروط بناء اللّسانيات وموضوعاتها وطرق البحث فيها وهو مجالٌ هامٌّ كما سنرى في الباب الثّالث الذي سيُعنى باللّسانيات من المنظور الابستيمولوجي. وعلى كلٍّ، فكافّة ما عرضناه في هذا الفصل يدلّ على أنّ الترجمة والمصطلحيات مِن الاختصاصات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً في اللّسانيات. وكلاهما يغترف من مخزون المفاهيم الذي توفره هذه الأخيرة.

## الفَصل الثاني

# مظاهر التطبيق المصطلحي اللساني

**1.2 تشكُّل الوعي المصطلحي**

1.1.2 عوامل الوعي المصطلحي

1.1.1.2 مُداوَمَة التَّكوين والبحث

2.1.1.2 امتلاك حسٍّ بيداغوجي

3.1.1.2 هاجس تحديد المفاهيم

2.1.2 اتِّجاهات الوعي المصطلحي

1.2.1.2 لا مُشاحة في الاصطلاح

2.2.1.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً

3.2.1.2 تأطير العمل المصطلحي اللِّساني نظرياً

3.1.2 نتائج الوعي المصطلحي

**2.2 التأمّل الذاتي المصطلحي**

1.2.2 أسباب التأمّل الذاتي في الكتابة

1.1.2.2 تأزّم وضع الكتابة اللِّسانيّة

2.1.2.2 نظرات انعكاسيّة مراجِعة

2.2.2 نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي

1.2.2.2 التّصنيف المصطلحي للِّسانيِّين

2.2.2.2 تعميم المعرفة اللِّسانيّة

**3.2 مُعالجات مُصطلحيّة ضمنيّة**

1.3.2 أهداف المُعالجات المُصطلحيّة

1.1.3.2 بناء صرحٍ مصطلحيٍّ

2.1.3.2 رفع اللّبس

3.1.3.2 التمييز بين اللّغة الواصِفة واللّغة الموصوفة

2.3.2 أشكال المُعالجات المُصطلحيّة

1.2.3.2 إعادة الصياغة والتسمية

2.2.3.2 إعادة التّعريف

3.2.3.2 السياق الواصِف

لقد سلّمنا أعلاه فرضاً بِأنّ اللّسانيِّين قد أبلوا بلاءً بائساً بقلّة اكتراثِ بعضهم بشأن تشكيل مصطلحيّة خاصّة بعلمِهم: ما أسهم في انطباع عملهم التّطبيقي ـ وكذا محاولاتهم التّنظيريّة ـ بغياب التّجانس وبانقطاع سُبل التّوارث تاريخياً والتّواصل بينهم آنياً[1]. وليسَ أفضل في اعتِقادِنا مِن الانصِراف إلى ذلِك التّطبيق نفسِه للبحث في نُقطٍ دقيقةٍ عمّا هو كائنٌ وراءَه مِن الانشِغالات المُصطلحيّة لدى فئة معيّنة مِن اللّسانيِّين والّتي لابدّ أن تكونَ قد راعت اهتمام المصطلحيِّين وإرشاداتهم إلى درجة أنهم أخذوا في فحصِها وتدارُسها لاحِقاً. مِن المُسلَّم بِه أيضًا أنّ يقظة بعض اللّسانيِّين بمراعاتهم لأهمَّ المَواقِف الّتي وقفها بَعضُ المصطلحيِّين الذين ألقوا باللاّئمة عليهم، قد أدّت إلى تشكّل نوعٍ من الوعي المصطلحي. لكنّه وعيٌ نابِعٌ بالدرجة الأولى من ذلك التطبيق المصطلحي الناشِئ في أحضان اللّسانيات حيث التأمُّل الذّاتي في الخطاب اللّساني. وهو التّطبيق الذي يتوجّب علينا وصف مظاهِره: ما يفسِّر تسميّة هذا الفصل *مظاهر التطبيق المصطلحي اللّساني*.

**1.2 تشكُّل الوعي المصطلحي**: يهمّ عند وصف *الوعي المصطلحي* النّظرُ في تشكُّله والتأمّلُ في كلّ ما يُسهِم في ذلك مباشرةً أو بطريقة غير مباشرة. وقد استشعر هذا الأمرَ جلُّ مَن تَعاطى مع المفاهيم اللّسانية ومصطلحاتها مِن قريبٍ أو مِن بعيد. لكن ليس بنفس الدّرجة ولا لدى كلّ المُتعاطين لها. كما لا ينبغي التسليمُ بأنّ الوعي بالمشكِلات المصطلحيّة وأهميّة ضبط المصطلح، قد تمّ دفعةً واحِدة أو خلال فتراتٍ متلاحِقة ومتلاحمة؛ بل تدرّج **الوعيُ** وتَراتَبَت مراحِلُه وتفاوَت من لسانيٍّ إلى آخر منطلقاً ودرجةً وهدفاً: فمِنهم مَن تقبّله عنوةً، ومنهم مَن نادى بضرورته، ومِنهم مَن بلغ عندهم حدّ النضج إلى درجة أنّهم تبنّوه منهجاً نقديّاً صارِماً يُبرِزون بوساطته مغالطات غيرهم المصطلحيّة ومفارقاتهم المفهوميّة ـ كما سنرى مع ظهور المصطلحيات النّقديّة[2]. وهناك مَن تتبَّع تشكّل الوعي المصطلحي فوجده متوفِّراً في مستوىً أوسع كما يؤكِّد محمد رشاد الحمزاوي الذي يُطلَق العنانَ لوصفه هكذا: « إنّ جميع المعطيات تفيد وتقرّ أنّ العالم العربي المعاصر واعٍ كلَّ الوعي بهذه القضية [قضية المصطلحات] لأسبابٍ استوجبتها تقاليده الثقافية والحضارية، وفرضتها ضرورة أحكام المعاصرة والحداثة. فالنهضة العربية الحديثة، على ما فيها من سلبيات وإيجابيات، تعتبر مغامرة لغوية لأن العرب المحدثين قد نظروا إلى الحضارة العصرية وإلى التقدم من خلال اللغة، فالنصوص المتوفرة من بداية النهضة حتى يومنا هذا تشهد عموما بأنهم تصوروا الحضارة لغوية معجمية، تدرك من خلال معجم سحري جامع شامل يشفي غليل السائلين ويحصنهم من الحيرة ويخرجهم من التخلف إلى النور. فيبدو أن الحضارة الحديثة تدرك عندهم بمعجزة لغوية مثلما نشأت حضارتهم العربية الإسلامية بمعجزة القرآن وإعجازه، وبالتالي فإن الوعي الحضاري يستوجب عندهم وعيا لغويا، وما إليه من وسائل ومنهجيات أساسها اللغة، مما يوحي أن التطور الحضاري ينعكس في التطور اللغوي الاصطلاحي، فهو على قدر ما يتوفر من مصطلحات وما تشمله من

---

[1] يُنظَر الباب الثّاني: 3.1.1.1 قلّةَ اكتراث اللّسانيِّين بتشكيل مصطلحيّة خاصّة.

[2] يُنظَر الباب الثّالث: 1. المصطلحيات النّقديّة والخطاب اللّساني. كذلك الباب الرابع: 2. الخطاب اللّساني ومفارقاته الابستيمولوجيّة.

مفاهيم وميادين »[1]. على كلٍّ، وبمقتضى هذه الحقائق المتضارِبة، يبدو أنّ الوعي المصطلحي وهو قيد التشكّل ـ بل في تشكُّلٍ مستمِرٍّ ـ يسلم تدارسُه وتصفّح معالمه ـ أي علاماته ودلالاته ـ مِن خلال ضبط عوامله ومِن حيث رصد اتّجاهاته ومعرفة روّاده.

**1.1.2 عوامل الوعي المصطلحي:** ليس مِن دقّة المنهج أن يُتناوَل المصطلح ـ وكذا المصطلح اللّساني ـ بالاقتصار على مكوناته ومكوِّناته الدّاخليّة لوحدها، وذلك كما اختبرناه نسبيّاً في الفصل الثّاني من الباب الأوّل. فعلاقة الفرد (المستعمِل) بذلك المصطلح ـ والواقِع خارج حدوده وأطرافه كما جاء في ذات الفصل المشار إليه في هذه الفقرة ـ مُعتَبَرٌ أساسيٌّ في المعادلة التي نتمثّل مُتغيّراتها في بحثنا هذا. ويتأبّى القفز على تلك الثّروة اللّفظية المُصطلحيّة المرفَقة بتحليلات اللّسانيِّين (الفرد المستعمِل) والتي تقِف بارزةً مُسفِرةً عن امتلاء روح أصحابها (اللّسانيِّين المؤوِّلين) بالوعي المصطلحي الذي نرى أنّه يرتبِط بثلاثة عوامل أساسيّة، هي:

- مُداوَمَة التّكوين والبَحث
- امتلاك حسٍّ بيداغوجيٍّ
- هاجس تحديد المفاهيم

**1.1.1.2 مُداوَمَة التّكوين والبَحث:** يعزو بعضُ الباحِثين **الوعي المصطلحي** إلى استمراريّة التّكوين وما يُفرزه مِن ضرورات مواصلة البحث الذي يقتضيه ميدان العمل والمستفسِر بدوره عن الاستعمالات المصطلحيّة المختلِفة[2]. فكذلك لا يمكن اعتبار التّكوين الذي يحظى به اللّساني في اختصاصِه مادّة ذات شغلٍ قد بلغ غايتَه فانتهى إذن، بحيث لن يبقى له بعد ذلك سوى أن يُقبِل على أداء وظيفته إذا كانت له وظيفة متّفقٌ عليها وبادية للعيان. وذلك أنّ اللّساني باحِثٌ ـ ويظلّ كذلك طيلة قبوله بهذا المقام ـ كأنّ *الدّراسة والعمل الشاقّ هما الوجه الحقيقيّ الوحيد للّساني في عالم الشّغل والبحث ودنيا العلوم والمعلومات*. وقد يظلّ اللّساني لهذا السّبب عاكِفاً على خدمة مصطلحيّة علمه على الدوام وعلى خلاف كثيرٍ من الباحثين والمحترِفين، كالمختصّين في الرياضيات الذين قد لا ينتبِه بعضُهم كثيراً إلى مصطلحيّة علمهم في تركيباتها ومجازاتها باعتبار أنّ مادّتهم جاهزة ومحدَّدة سلفاً وأنّ تسميّاتهم مستقرّة إلى الأبد. وقد رسَّختها الوجهة التّعليميّة المتجذِّرة في مجالهم وسخّرتها المجالات التّطبيقيّة التّابعة كالفيزياء والكيمياء وغيرهما. لعلّ هذا ما دفع أيضاً بأحد علماء الرياضيات والمنطِق المتهوِّرين ـ وهو داود هيلبرت David Hilbert (1862-1943) ـ إلى الزّعم بأنّه إذا عوّضنا في الهندسة مثلاً مصطلحيْ *النّقطة* و*الضّلع* بغيرِهما

---

[1] محمد رشاد الحمزاوي، المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، بيروت: 1986، دار الغرب الإسلاميّ، ص12 ـ 13.

[2] M.-C. L'Homme, Formation et recherche dans le domaine du traitement automatique des langues en contexte universitaire, Revue Les Cahiers du Rifal, n° 24, Rifal, Décembre 2004, (p.56-60).

من الكلمات مثل *الكرسي* و*الطاولة* فلن تتعرّض مفاهيم الرياضيات لأدنى تغييرٍ ولا لأيِّ تشوُّهٍ ولا انفصامٍ. وليس مِن الغريب ولا التعصّب أن يعلِّق رونيه لافاندوم (René Lavendhomme) على هذا العبث الصارخ الذي مِن المفارقة أن يصدر عن ألمع الرياضيِّين والمناطِقة، بوصفه مزحة سخيفة ومردودة ولا تليق بعلم دقيقٍ كالرياضيات طبعاً[1]. بل أكثر مِن ذلك بكثيرٍ؛ ثمّةَ مَن انتبه، في لحظة مِن لحظات التدبّر في علاقات اللِّسانيات بالرياضيات وفيما رأينا أعلاه مِن قلّة عدد المكترِثين بتكوين مصطلحيّة لسانيّة قارّة، إلى سببٍ ـ مِن أسباب تلك القلّة ـ ذي صلة بعلاقة من هذه العلاقات. فأخذ ينصح اللِّسانيِّين بأن يأخذوا بأسباب التكوّن في الرياضيات ويهتمّوا بالتّحصيل في مجالها من أجل التمكّن من اللّغة التي تُصاغ بها المفاهيم اللِّسانيّة، وذلك بحجّة أنّ ما يفتقِر إليه اللِّسانيّون عادةً هو حسن الصياغة ودقّتها، كما تنقصهم العناية بشأن صَوْرَنَة مادّتهم البحثيّة وبَنْيَنَتها. وقد وردت هذه النّصيحة على شكل عتابٍ في نصٍّ لـ إيف جانتيوم (Yves Gentilhomme): « حينما يطّلع عالِم الرياضيات على بعض مؤلّفات اللِّسانيات الحديثة، تنتابه أحياناً أحاسيس ـ قد تكون على وجه حقٍّ أو باطلة بالجملة ـ بأنّ الأشياء ذاتها يمكن أن يُفصَح عنها بطريقة أدقّ ممّا جاءت عليه، وبطريقة فيها من الكثافة والبداهة ما يعين المؤلِّف لو أنّه يملِك تكويناً رياضياً كافياً وحالفه الحظّ في أن يكتسب بعضَ مفاهيم المنطق الصوري. فلنقلْ بصورة عامّة: حبّذا لو سبق له أن طبّق ما يُدعى العلوم الدقيقة، وبصورة خاصّة: حبّذا لو كان كُفْئاً في تسخير بعض المفاهيم التي هي جدّ أساسيّة في مجال الرياضيات، ويستعين نتيجة ذلك بالمصطلحيّة الرياضيّة المعاصِرة. ما سيجنِّبه ـ من جهة ـ اكتشاف (أمريكا) في كثيرٍ من المناسبات ولمراتٍ لا تُحصى؛ وما يحفظه ـ من جهة أخرى ـ مِن الاستعمال المفرِط لبعض المصطلحات الرياضيّة المنقولة إلى اللِّسانيات بطريقة فوضويّة ومن دون أيِّ همٍّ تدقيقيٍّ، إن لم نقل وهي تحمل مفاهيم متناقِضة»[2].

ونضيف إلى ما جاء في هذا النصّ حرفاً بالقول: حبّذا لو تمكّن ذلك المؤلِّف اللِّساني مِن اكتساب كفاءة الاقتصاد في استعماله لبعض المصطلحات التي اعتاد تناولَها في مجال اللِّسانيات وهو غالِباً ما لا يحتاج إليها ضرورةً. لهذا فبقدر ما سنرى ـ في الفصل الأوّل من الباب الخامِس ـ أنّ مدار ما يؤجِّج ذلك العتاب يرجع في الأساس إلى ظاهرة التكرار والاجترار، سنكون قد كشفنا ـ في الفصل الأوّل من الباب الرّابِع ـ أنّ تشومسكي غالِباً ما يتحامل على الأنحاء التقليديّة وكذا الأنحاء البنويّة لا لشيءٍ إلاّ لكونها تفتقِر إلى الدقّة في الصياغة مع إقراره ـ مِن جهة ـ بأهميّة تلك الأنحاء من حيث المحتوى؛ ووصايته ـ مِن جهةٍ أخرى ـ بالتحفّظ دون الانحناء أمامها بالتقديس. ما جعله يُبدي بذلك استعداداً للأخذ بكثيرٍ ممّا خلّفته تلك الأنحاء. لكنه يضع شرطاً يقول بضرورة إعادة النّظر في طريقة صياغتها للمفاهيم ويصدح بواجب معالجة أشكالها رياضيّاً ومنطِقيّاً كما يتسنّى لجميع فروع العلوم الإنسانيّة أن تُطبَّق عليها المعطيات الرياضيّة والتقنيات المعلوماتيّة: وهذا ليس بالأمر الغريب ولا النادر*. وهو ما يؤكِّد عليه عبد الرحمن الحاج صالح كما في

---

[1] R. Lavendhomme, Terminologie mathématique, in Des termes et des choses : questions de terminologie, Centre de Terminologie de Bruxelles, Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.165-174), p.165.

[2] Y. Gentilhomme, Interférences de vocabulaire entre deux sciences, linguistique et mathématique, Revue Langue française, vol.17, (p.44-58), p.44-45.

* بل ثمّة تطبيقات من هذا النّوع؛ يُنظَر مثال ذلك: Didier Baurigault, Lexter, un logiciel d'extraction de terminologie : application à l'acquisition des connaissances à partir de textes, Thèse de Doctorat,

**المقتبَس الآتي:** « إنّ اللّغة إذا نظرنا إليها باعتبارها ظاهرة مِن ظواهر هذه الدنيا فهي كسائر الظواهر الطبيعية قابلة للرصد والتحليل والتقنين والتعليل. فلا يُستغرَب أن يدخل في تحليلها وتفسيرها التكميم والمعادلات الرياضية؛ إذ العلم الصحيح يُبنى كما هو معلوم على الاستقراء والاختبار من جهة واستخدام الوسائل العقلية من جهة أخرى »[1]. ومن هنا أخذت المصطلحيات الحاسوبيّة التي تعمل على حَوْسَبَة المعطيات اللّسانيّة، تشكّل تحدياً معرفياً بالنِّسبة للّغة منذ أن أخذ الإعلام الآلي ينضج في أربعينيات القرن العشرين. وفي هذا الصدد يرى ميلكا افيتش (Milka Ivit) في كتابه Trends in Linguistics أنّ هذه النّظرية المرتبِطة بتلك المصطلحيات وبهذا الإعلام الآلي قد طوّرت الدّرس اللّغوي المعاصر بتعاضدها مع المناهج المعرفية الحديثة مثل اللسانيات البنويّة. وذلك بما أوضَحَته من أنّ اللّغة نظام يتشكّل من وحدات محددة تحديداً دقيقاً، ويرتبط بعضها ببعض بعلاقات متبادلة، وأن هذه الوحدات محدودة من حيث العدد، وليست كبيرة، ولكن توليفاتها تمتد إلى ما لا نهاية. واعتماداً على هذه المقولة نجح علماء الرياضيات في تطبيق منهجهم التحليلي على اللغة[2]. وكذلك تتأتّى الحاجة إلى التّكوين، ممّا أسماه الابستيمولوجيّون *هَمّ توسيع الآفاق والزوايا* (Élargissement des perspectives). وهو همٌّ لا يُمكِن الاستِجابة له مِن غير الاستسلام لضرورة *نقل المفاهيم* وبالتالي النظر في المصطلحيّة التي تكون قد وُضِعت كأرضيّة في العلوم المنقول منها. وستظلّ اللّغة موضوعاً مشتركاً بين هذه العلوم كلّها كما يرى عبد الرحمان الحاج صالح قائلاً: « هذا والذي جمع بين العلميين كالفيزيائي والإلكتروني وغير العلميين للدراسة النظرية والتطبيقية هو اهتمام بعض هؤلاء وأولئك بظاهرة اللسان البشري وشعورهم بعدم اكتفائهم بما تمدّهم لهم مادّتهم حول هذه الظاهرة المعقدة العويصة (وإن كانت أقرب الظواهر إلى الإنسان) وبحاجتهم المسيسة إذن إلى التعاون مع غيرهم للخوض في مثل هذه الدراسة. ولم تكن اللسانيات الحديثة بغريبة في هذا التقارب والتعاون إذ أقبل عليها الكثير من المهندسين وغيرهم يسألون أصحابها عن بنية اللغة ومجاريها. وهكذا تكوّنت الفرق من الباحثين المختلِفي الاختصاصات يجمعهم اهتمام واحد هو الاهتمام بظاهرة اللسان البشري والبحث عن مجاريها وقوانينها وأسرارها »[3]. ويبقى أنّ ذلك يحتاج إلى تعاطي الكِتابة طيلةَ مِشوار البحث والتّكوين لنشر الأفكار والمفاهيم المتحصَّل عليها مع امتزاج العلوم، وكذلك يقتضي الإعلان عن نتائج البحث المتوصَّل إليها أثناء الاعتكاف على دراسة عناصر جزيْئيّة متوقِّفة على علومٍ بمفردها. والحال إنّه، حتّى في هذه الحالة، تشكّل المصطلحيّة في حدِّ ذاتها عقبة أمامَ كلّ كتابة منسجِمة[4].

---

Mathématiques et informatique appliquées aux sciences de l'homme, École des Hautes Études en Sciences Sociales, Paris, 1994. يُنظَر كذلك الباب الرّابع: 1.1.1 صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص265 - 289)، ص267.

[2] ميلكا أفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، القاهرة: 1996، المشروع القومي للترجمة، ص432.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل، ص269.

[4] في خصوص العقبات المصطلحيّة التي تحول دون وضوح الكِتابة العلميّة، يُنظَر: Jean Peytard, Écrire sous contrainte(s) terminologique(s) - et contre, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.100-108).

**2.1.1.2 امتلاك حسٍّ بيداغوجي:** أمّا الوضع الحرِج الذي يجتازه المصطلح اللّساني فقد قُيِّض له من يَعي قضاياه ويحسب له الحسابات الضروريّة وهم اللّسانيون المنظِّرون الذين خصّصوا قِسطاً مِن عملهم ومِن راحتهم للتأمّل في مصطلحيّة علمِهم بالموازاة مع انشغالاتهم البحثيّة الصريحة. وذلك في المعالجات المصطلحيّة الضمنيّة وعلى الرغم من قلّة الاكتراث المشار إليها أعلاه. إذ يُشترَط في هذا السياق على كلِّ لسانيٍّ أن يملك أوّلاً ضرباً مِن المعرفة الحدسيّة بموضوعه وأخرى مكرَّسة أكاديميّاً. ثمّ يشتغِل على دراسة موضوعه دراسةً اختباريّةً وعلميّة. وأخيراً عليه أن يتدبّر حالَه بطريقته الخاصّة ـ أو بما يُصطلَح عليه عادةً ـ لتوصيل المعرفة اللّسانيّة بمصطلحيّة دقيقة: فيقتضيه ذلك كلّه نوعاً من البيداغوجيّة والتعليميّة إلى جانب تحليل الواقِعة اللّغويّة ووصفها. لاحِظ مثلاً هذا الاكتراث عن طريق المعالجة المصطلحيّة الضمنيّة المسخِّرة في كنف السياق المعرِّف، والذي يوحي بأنّ الأمور بعيدة تمام البعد عن أن تكون تامّة ومحسومة:

> « Par parole nous entendons désormais le système auditif des symboles linguistiques, l'enchaînement des sons articulés »[1].

فمثل هذه المقدِّمات الحريصة على التّوضيح، وإن كان إدوارد سابير (Edward Sapir) يَصطلح عن طريقها مِن موقِع اختصاصه مع قرّائه المطّلعين ويطمح من خلالها إلى تكريس المفهوم الذي يقصده مِن مصطلح *parole* (الكلام)، تدلّ في آنٍ على قلقٍ يثيره الحسّ البيداغوجي والحذر دون سوء التفاهم والفهم وعلى وعيٍ مسبقٍ بأنّ المفاهيم غير دقيقة وغير محسومة مهما تُتَح لمصطلحاتها مِن سُبل التّداول إلى غاية اشتهارها. بل إنّ كثرة التعامل معها وفق مفاهيم غير محدَّدة ومبهمة أحياناً ـ نظراً لشهرتها تلك المزعومة ـ هو الدّافِع الأساس إلى مثل هذه الوقفات التوضيحية التي يُتحرى فيها الدقّة مخافةَ تسطيح الأمور وتمييعها[2]، وخشية الجري وراء مجرّد تكديس المعرِفة. وفي هذا الصدد تستقصي الباحِثة روسيتزا كيهانج (Rossitza Kyheng) ـ مِن جامِعة باريس 10 ـ الكيفيّة التي تمّت بها مَفْهَمَة مصطلح *parole* عند دي سوسير، وتستجلي المراحِل (شبه التّعليميّة) التي تدرّجت عليها تلك المَفْهَمَة. فتذكر الحاجة البحثيّة والبيداغوجيّة التي ألحّت على هذا الأخير بأن يقِف حينئذٍ عند المصطلح، منذ المرحلة الأولى التي أخضعه فيها للتفريغ مِن المفاهيم الدّائرة حوله والتي كانت سائدة قبله، إلى المحطّة حيث يقدِّم المفهوم الذي يقصده هو الآخر وحيث يضع علامة دالّة على تحوّلٍ في تصوّر الأشياء [3]. وذلك في إطار ما تبلور لديه مِن فِكرٍ ورؤىً وفي حدود زاوية الموضوع التي اختارها، وانطِلاقاً من الابستيمولوجية والنّظرة

---

[1] E. Sapir, Le langage, p.27.

[2] سبق أن خصّصنا لهذه الظاهرة وقفة ضمن الوضعيّة المشخَّصة في السّاحة العربيّة؛ يُنظَر المدخل: 2.1 ظاهرة التسطيح والتمييع.

[3] R. Kyheng, Comment a été conceptualisé le terme de "parole" ? Édition génétique du feuillet 176 des manuscrits saussuriens, Texto [en ligne], janvier 2008, vol. XIII, n°1. Disponible sur:<http://www.revuetexto.net/Saussure/Sur_Saussure/Kyheng/Kyheng_f176.pdf>. (Consultée le 10 mars 2008).

المَعرفيّة الموجوديّة اللّتيْن سلّطهما على عمله العلمي الوصفي التّصنيفي، والتّنظيري، والتّعليمي[1]. ومِن هنا نلفي كذلك لويس يلمسلف يقدِّم عمليّة التّعريف على وضع المصطلح. أي يفضِّل السّبق بتعريف المفهوم المراد تناوله وتقديمه ـ مع الاحتفاظ على المصطلح القديم ـ على (مجرّد) البحث عن مصطلحٍ جديدٍ كلّما جدّت المفاهيم وعلى وضع ما مِن شأنه أن يقدِّمه في زيٍّ قشيبٍ من باب التميّز أو الطرافة بل الموضة. لذا فهو، وإن كان من رواد اللّغة الواصِفة ـ وأوّل مَن استعمل هذا المصطلح الذي لا يملك الجميعُ مفاتيحَه، لا يولي للمصطلح ـ أي عمليّة التسمية الحَداثيّة* ـ أهميّة إلاّ ثانويّة. مع العلم ـ أو ذلك أنّ المصطلح جزءٌ مِن تلك اللّغة الواصِفة. وذلك ـ كما يعمد إلى شرحه ـ يرجع إلى حتميّة إعادة التعريف كلّما استدعى الأمرُ ذلك[2]. ثمّ إنّه ليس بمجرّد ما تُضاف إلى المفهوم بعضُ الخصائص أو يُعاد تنظيمُه سيستدعي الأمرُ وضع مصطلحٍ جديدٍ مكانَه. لأنّه قد يكون السّبب في لجوء البعض إلى استبدال المصطلحات ببعضها البعض خاصّة عندما تتناقل المفاهيم عبر الترجمة، قد يكون السّبب جهل المترجِم بوجود ذلك المفهوم الذي كان يؤدِّيه مصطلحٌ من المفروض أن يُؤخذ بعين الاعتبار ـ على الأقلّ في الهامش ـ حيث يُشار إلى العلّة الحقيقيّة التي أدّت بالمترجم إلى العدول عنه إلى غيره وما هو وجه الضرورة الذي يكون قد اقتضى ذلك مهما يكن قصورُه في ثقافته الخاصّة.

كما أنّ صياغة الأفكار وفق الإشكاليات المطروحة والتعريفات المراد تناولها، كلّ ذلك يلعب دوراً حاسماً في تبيان الحقائق التي تمّت دراستُها كما يفرض استعمالاً لمصطلحاتٍ بطريقة واعية وملتزِمة. فبالتالي متى يَعي المتلقّي أنّ ما يطّلع عليه من المعرِفة اللّسانية ليس ملكاً مشاعاً له، كلّ ما يقدِّمه الباحث بأسلوبه الخاصّ يندرج ضمن القسم الذي يمكن عدُّه (ملكًا لهذا الأخير) إذ يقدِّمه بنوعٍ مِن بيداغوجيّة خاصّة. وعلى الرّغم من كونه قد يتضمّن جزءًا من الرّصيد المشاع، فصياغة المعطيات جزءٌ هامٌّ من البحث، بل هو ما يقاس به تفاضل الباحثين، ويشهد على أصالة الباحِث ويُحكَم على قيمة إنتاجه العِلمي الفريد. غير أنّ ذلك يُسهم أحياناً في تكريس الاختلاف. فأن نعرف أنّ *دروس اللّسانيات* لدي سوسير كتابٌ موضوعٌ بناءً على محاضرات هذا الأخير، مِن قبل ثلّة من تلامِذته الذين رتّبوا بمنهجيّتهم الخاصّة ما سجّلوه معطياتٍ ممّا حضروه من تلك المحاضرات، يغيِّر كثيراً من الأشياء مقارنةً بما لو كان الكاتِب المباشِر لذلك الكتاب هو دي سوسير نفسه وقياساً بالأهداف التي يكون هذا الأخير قد ابتغاها مِن نشرِه لدروسِه تلك، وذلك على الرغم من القداسة التي فرضتها نسخة تلاميذه على تلكم المحاضرات بل

---

[1] Simon Bouquet, Ontologie et épistémologie de la linguistique dans les textes originaux de Ferdinand de Saussure (Communication au Colloque international ICHoLS (Potsdam 2008)), Texto 2008 [En ligne], URL: http://www.revue-texto.net/index.php? (Consultée le 10 mars 2008).

* تُفرَض التسميات أحياناً مِن باب إبداء الوجه الحديث والمستحدَث (الحداثي) للشيء أو المفهوم أو الظاهِرة المراد دراستها؛ يُنظَر: محمد سبيلا، الحداثة وما بعد الحداثة، ط.2، الدار البيضاء: 2007، دار توبقال للنشر.

[2] L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, Trad. du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Ed. Minuit, Paris, 1971, p.19.

على أعماله اللّسانيّة والفقهيّة والمقارِنة كافة[1]. وهذا قد فتح المجال لكلِّ مُريدٍ أن يُرفِق نسخته بحواشٍ كثيفة على سبيل التّوضيح والتّدقيق في المسائل الابستيمولوجيّة المتعلّقة باللّسانيات وباللّغة، والتي يكون دي سوسير قد أثارها خلال دروسه إن ظاهِراً أو تقديراً. وقد وقع الخلاف بالفعل إلى درجة أنّه ظهرت مؤخّراً نسخة تحمل عنوان (Écrits de linguistique générale) كادت أن تُغيِّر الوضع فتُقلِّب النسخ السابِقة رأساً على عقب[2]. وكان المحقِّقون قبل العثور على هذه النسخة يتراشقون بالتُّهم حول ضلوع كلّ خصمٍ في تحوير المفاهيم نتيجة سوء استعمال المصطلحات. يمكن استرجاع هنا ـ على سبيل المثال ـ ما كان ردولف انجلر (Rudolf Engler) يرمي به زميله شليجل (Schlegel) في خصوص سوء استعمال هذا الأخير لمصطلحيْ (Scientifique) و(Historique) إلى درجة تنافي المصطلحيْن بعضهما بعضاً. وكلٌّ يسنِد إلى أستاذهما المشترك دي سوسير ما يزعم مِن مذهبٍ فيما يقول[3]. لكن مهما تبلغ الخلافات حدّ الخطورة، فإنّ ذلك ينمّ عن الحسّ البيداغوجي المرفِق لها والذي تولّد لدى بعض اللّسانيِّين ـ على غرار هذين الباحِثيْن المحقِّقيْن ـ مع انطوائهم على وعيٍ مصطلحيٍّ مثير للانتباه. وقد برز على إثرِ هذا الحسّ عامِلٌ آخر لهذا الوعي هو كثرة الميل إلى *تحديد المفاهيم* الذي بلغ بدورِه حدّ الهوس عند بعضِهم كما نسترشِد به في المطلب الآتي.

**3.1.1.2 هاجس تحديد المفاهيم:** لقد شخّص عبد السّلام المسدّي هذا الهاجس فأسماه *رسم حقل المفاهيم*. وهو ما يؤدّي إلى التكثير مِن *إعادة التعريف* كما يتنافى عنده مع الاستخدام الشّائع للألفاظ على غرار ما يشرحه هذا المقتبَس: « فالحاصل إذن أنّ ما ينشده البحث المعرفيّ من رسم حقل المفاهيم من خلال جدول الألفاظ كثيرًا ما يتعذّر عند الإبقاء على الاستخدام الشّائع »[4]. ويتكاثف هذا المشكل في حالة اللّغة العربيّة التي تعتمد المخطّط التقليدي ـ أي الترجمة واستحضار المفهوم من خلال اللّغة المصدر ـ ذلك أنّ لغة أهل العلم، وبخاصة اللّسانيات، لغة تختصّ بمفردات يصعب على المترجم أحيانا الإتيان بمثلها في لغته، إذ تكمن الصعوبة في فهم مدلولات المصطلح الأجنبي من جهة وفي إمكانية التعامل مع الموروث اللغوي العربي من جهة أخرى. لذلك نلفيه يلجأ تارة إلى التعريب وأخرى إلى تفسير المصطلح أو كليهما معاً رغم أنّ للعربية قدرةً عالية على احتواء مشكلة المصطلح الغربي بما يتناسب وصناعة المعجم اللّغوي العربي. والحال إنّه على الرغم مِن ذلك الهاجس فقد حاد كثيرٌ مِن رواد التحديد المفهومي عن القواعِد التي طالما تغنّت بها المصطلحيات الكلاسيكيّة. لهذا نتساءل: هل يجهلون تلك القواعِد أم يجحدونها عن قصدٍ ومع علمهم بوجودها ؟ فما عدا ليلى المسعودي التي نذرت عملها المصطلحي لمراجعة المعجمات والأعمال

---

[1] S. Joseph, A propos de la philosophie du langage, Revue Langages, n°21, (p.03-34), p.07-09.

[2] F. de Saussure, Écrits de linguistique générale, Ed. Gallimard (édités par Simon Bouquet et Rudolf Engler), Paris, 2002.

[3] R. Engler, Sous l'égide de l'histoire : les métamorphoses d'un terme et ses enjeux théoriques dans la constitution d'une science linguistique au XIX siècle, Langue française, vol.48 n°01, (p.100-112).

[4] عبد السّلام المسدّي، اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، تونس: 1986، الدّار التّونسيّة للنّشر، ص85.

اللِّسانيّة العربيّة وفق القواعد المصطلحيّة المتعارف عليها عالميّاً[1]، فالمجال يكاد يخلو من المحسوبين على النظريّة المصطلحيّة العامّة. وتظلّ مهمّة تحديد المفاهيم عامّة إذ لا تقتصِر على علمٍ دون آخر، بل ثمّة مِن المختصِّين في مناهج البحث العلمي وفلسفته مَن يذهب إلى اعتبار الإغفال عن تحديد المفاهيم مِن أخطاء التّوثيق في حدِّ ذاته، تلك الأخطاء التي لا يُتوقَّع معها التوصّل إلى النتائج المرجوّة؛ ولاسيما عندما يتعلّق الأمر بتلك المفاهيم التي يُعوَّل على الاصطلاح عليها بواسطة كمٍّ هائلٍ مِن المرادفات كما في علم النفس مثلاً حيث « يستعمل بعض البحاثة مصطلحات علميّة كالدّور، والموقف، والباعث، والحافز، والدّوافع، والقيّم دون تحديد مفاهيمها وفق أهداف البحث أو الدّراسة، والتي قد تتداخل حدودها عند بعض المدروسين (العيّنة) فتكون الإجاباتُ منحرِفة عن أهداف البحث ويبرز التّبايُن بين مفرداتها، وذلك لأسباب علميّة وثقافيّة ناتجة عن عدم تحديد المفاهيم من قبل الباحث وغموضها لدى بعض المبحوثين »[2].

**2.1.2 اتجاهات الوعي المصطلحي:** حينما نعتبر العوامل السابِقة سيُصبِح مِن الطّبيعي أن نلفي لدى بعض الباحثين في مجال اللّسانيات ـ المنظِّرين منهم والمطبِّقين سواء بسواء ـ إحساسًا بمُشكِلات المصطلح اللِّساني. لكن ثمّةَ مَن أعرَض مِنهم عن دراستِها وحلحلتها داخلَ المتون اللِّسانيّة وخارجها تحت شِعار (لا مُشاحة في الاصطلاح). وهناك مَن عرض شيئًا من تلك المشكلات المصطلحيّة داخلياً بهدف التّوثيق والتّدقيق ورفع اللّبس مِن غير الولوج فيها صراحةً مِن البوابة المصطلحيّة الخاصّة. وآخرون تفطّنوا فعلاً إلى ضرورة البحث أوّلاً عن خلفيّة مَعرفيّة صلبة لتأطير العمل المصطلحي اللِّساني تأطيراً علمياً صريحاً. ويهمّ **التطبيقَ المصطلحي** ـ على مَدى ما ينشغِل به المرءُ ـ النّظرُ في هذه الاتّجاهات الثّلاثة جمعاء لغايةٍ منهجيّة هامّة في ذاتها ومهمّة بالنسبة للدّرس اللِّساني ومثرية على مستوى المصطلحيات التي نكرِّر دائماً أنّها لا مَحالةَ ملتفِتة إلى التطبيق المصطلحي.

**1.2.1.2 لا مُشاحة في الاصطلاح:** نلمس عند مَن يقول باللاّمُشاحة في الاصطلاح استشعاراً لخطورة ضبط المصطلح والمفهوم معاً: وهو ما نستشفّه مِن خلال الميل إلى تعريف المصطلح وإعادة تعريفه ولو نسبياً. لكن وعلى الرّغم مِن ذلك أو بسبب مغالاة غيرهم في تبنّي مبدأ التّعليل، فإنّهم عفوا مشاركتهم في الأمور الثانويّة ـ إن لم نقل الأمور التافِهة على حدّ تعبير بعضهم ـ في سبيل إرجاع التطبيق العملي هيبته. ذلك أنّ اللّغةَ عندهم ـ وأصلاً ـ مزوَّدةٌ داخِليّاً بما مِن طبيعتِه أن يؤدّي إلى أَمن اللّبس ذاتياً ما دام مَقصدُها مُوجَّهاً نَحو الإفادة وباعتبارها أداة للتخاطب والتفاهم، وهذه الوظيفة حقّاً لم يغفل عنها القدماء[3]. ثمّ إنّ هذه الطائفة، على الرّغم مِن الطّابِع السلبيّ البادي على رأيها، أسهمت كثيراً في نقل الدّرس اللِّساني الغربي إلى العالَم العربي وفي تقدّم الأوّل على إثر تطبيقات روادها الذين لا يُبالون حقّاً وتحقيقاً بالعراقيل

---

[1] ليلى المسعودي، عن بعض الأسس المنهجية في إعداد المعاجم المتخصِّصة، اللِّسان العربي، ع.41، 1996، (ص92 ـ 96).

[2] عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (د. م): 1999، مكتبة مدبولي، ص218 ـ 219.

[3] أبو البركات ابن الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق: 1957، مطبعة الترقي، ص49 ـ 59.

التَّسمويّة الجذريّة والعَرضيّة. مرّ أنّهم يركِّزون في ذلك على مبدأ اللاَّمُشاحة في المصطلح؛ يُفسَّر هذا المبدأ عندَهم تفسيراتٍ جمّة على غرار اعتِبار « أنّ دلالة الألفاظ فيها [ النصوص المراد ترجمتُها ] مَحدودةٌ مَضبوطةٌ، وليست محلَّ جدَلٍ أو نزاعٍ في غالِب الأحيان. فأهمّ ما يُعنَى بِه صاحِبُ العِلم هو الفِكرة والنَّظرة الموضوعيّة، دون تأثُّر بِشعورٍ فرديٍّ أو بِعاطِفة شخصيّة»[1]. فالمُلاحَظ مِن خلال هذا المقتبَس أنّ التعارضَ حاصِلٌ بين المفاهيم العِلميّة والآراء الشخصيّة، ما يؤول إلى اعتبار مَصدر الانشِغال بالقضايا المُصطلَحيّة اللاّزِمة، شبهَ معادِلٍ للانزياحات الذاتيّة المتطفِّلة؛ فالأَوْلَى بالتّالي أن يستغني عنها كلُّ ذي اهتمامٍ *بالفِكرة والنَّظرة المَوضوعيّة:* ما يجعل العمل المصطلحي عملاً ثانوياً وفُضلة بالنّظر إلى قيمة تلك الفِكرة. ويرى إبراهيم مدكور في كلمةٍ له أنّ قيمة لغة العلم في أن يلتقي عندها العلماء، وهي ولا شك اصطلاح وقد قيل قديما (لا مشاحة في الاصطلاح). من هنا يحكم بأنّه مِن العيب أن يلتقي العرب عند اللَّفظ الأجنبي ثم يختلفون في مقابله العربي. كما يذهب إلى أنّ استقرار الاستعمال وشيوعه وذيوعه يمنح المصطلح العلمي قوّة تحقِّق فيه أسباب البقاء والحياة، وأنّ المعجمات العلمية وسيلة ناجِعة مِن وسائل البحث والدرس وعليها بذلك أن تأخذ باللَّفظ الشائِع والاستعمال السائِد، وعلى هيئاتنا العلمية أن تعدّ معجماتٍ متخصّصة يقرّها المشتغلون بالعلم في كل مادّة، وتلك رسالة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمجامع اللغوية والعلمية، واتحاد المجامع. وبذا نحقق وحدة المصطلح العلمي في العالم العربي كما حققها أسلافنا في النهضة الإسلامية[2].

إنّ مذهب اللاّمُشاحة في الاصطلاح قديمٌ إذ لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سُئل في مجلس يونس عن قولهم: لأضربن أيُّهم يقوم، لمَ لا يقال: لأضربن أيَّهم ؟ فقال " أيٌّ " هكذا خُلقت[3]. ولسنا نعرف تعبيرًا أدلّ على الوصف المحض من تعبيره " أيٌّ " هكذا خُلقت. وقد استمرّ هذا الاتّجاه حتى لنجده في القرن الرّابع عند ابن فارس الذي يصف أحكام العربيّة وفقًا للاستعمال ليس غير بتعبيره المعروف (ومن سنن العرب كذا وكذا)[4]. هكذا عثَر بعضُ الباحِثين على أثرٍ بالغ الوضوح لفكرة (اللاَّمشاحة في الاصطلاح) وعلّلوا بها قلّة اكتراث بعض اللِّسانيين بضبط مصطلحيّتهم اللِّسانيّة ضبطاً دقيقاً بل ذهبوا إلى أنّ هذا لا ضيرَ فيه. وذلك عندما قلّبوا صفحات *الكتاب* لسيبويه ولم يجدوا فيه مثلاً أيّ استعمالٍ لمصطلح *الجملة* على أهميّته، وإن كان مفهومُ (الجملة) لم يُغيَّب فيه أبداً، إذ غالِباً ما يأتي تحت تسمياتٍ مختلِفة مثل *الكلام*[5] وغيره. هذا، مع العِلم أنّ مصطلح *الكلام* حين يردّده سيبويه بدوره لا يقوم مقامَ *الجملة* في كلِّ الأحوال. فهو يُحمِّله مفاهيمَ أخرى كثيرة غير مفهوم (الجملة)، كـ (اللّغة) و(النثر) و(الخِطاب). وإذا أراد تدقيق مفهوم الجملة استعمل *الكلام المستغنى*، *والاستغناء*، *وكنت مستغنياً*، *ويستغني الكلام*

---

[1] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، القاهِرة: 1972، مكتبة الأنجلو المصريّة، ص173.

[2] إبراهيم مدكور، لغة العِلم، مجلة اللِّسان العربي، ع.27، 1986، ص17.

[3] ابن جني، الخصائص، ج.2، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: 1952، دار الكتب المصريّة، ص292.

[4] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمى، بيروت: 1963، مؤسسة بدران، ص205.

[5] محمد أحمد نحلة، مَدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، بيروت: 1988، دار النهضة العربيّة، ص17 ـ 19.

وغير ذلك[1]؛ فيقول مثلاً: « ألا ترى لو قلت: (فيها عبد الله) حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك (هذا عبد الله) »[2]. كما يسلم التّذكير ههنا بأنّ أمثِلة هذه الظاهرة قليلةٌ جدّاً قياساً بنسبة المصطلحات التي كان لسيبويه فضلُ استِخدامها ثم كُتِب لها الاستِقرارُ في المصطلحيّة النّحويّة ولم يتنازل عنها النحاة مهما يبدُ على بعضِها من اضطِرابٍ في الاستِعمال داخل *الكتاب* عينه. وقد شكَّل هذا الموضوعُ أحدَ المحاوِر التي تتناولها حالياً **المصطلحيات النّقديّة** (قلّة اكتراث الأخصّائيِّين بضبط مصطلحيّتهم: أسبابها وأبعادها ونتائجها). كما نلاحِظ، على سبيل المثال، المقتبَس الآتي وصاحِبه يتعرّض لمصطلح (اللّغو) فنجده يتحدّث عن (مصطلحات منهجيّة) يكون سيبويه قد استعملها قصداً: « يمكِننا أن نقول بدْءاً إنّ (اللّغو) عِند سيبويه هو: ما لا يعقد عليه مِن اللّفظ في الإعراب. وهو بهذا لا يعني بطلان مادة اللّفظ، ولا يعني بطلان إفادة اللّفظ، كما لا يعني بطلان الإعراب، فسيبويه يستخدم لهذا الأخير مصطلح اللّحن، وهو لا يعني أيضًا التداخل والتشابك، فهو يستعمل لهذا مصطلحات منهجيّة أخرى كاللّبس والالتباس حين يكون في هذا نوعٌ من البلاغة أو كلمة (ملغز) ويستعملها مرّة واحدة وبمعنى سلبي صريح. فاللّغو عند سيبويه مصطلحٌ منهجيٌّ في مجال البلاغة النحويّة أو النظم، شأنه شأن الإسقاط مثلاً، فاللّغو هو وجود اللّفظ وانعدام عمله أمّا الإسقاط فهو حذف اللّفظ وبقاء فائدته. واللّغو بحكم كونه ظاهرة إعرابيّة له بعدان: ـ بُعد تركيبي ونقصد بالتركيب قوانين تكوين الجملة الصحيحة من عناصرها. ـ وبعد نظمي ونقصد به ـ في ضوء تحليلات الجرجاني ـ إبلاغ العبارة للمعنى أوّلاً وحسن التعبير عن هذا المعنى ثانيًا »[3]. ونلاحِظ ـ مِن جهةٍ أخرى ـ التجاء بعض اللّسانيين حديثاً إلى اعتناق فكرة *اللاّمُشاحة في الاصطلاح* اعتناقاً نسبيّاً، أي ليس عن قناعة وعن تمسّكٍ بمذهبها بقدر ما يمثِّل ذلك سلوكاً ظرفيّاً كثيراً ما تُمليه الحاجة الملحّة على تجاوز مناقشة قضايا التسميات إلى الاشتغال بقضايا التعريف وإبراز المفهوم كما يشهد المقتبَس الآتي: « *تعريف علم الأصوات*: دعي علمنا بعلم الأصوات، خلافاً لعلم الصوت المقابل لـ Acoustique. إنّ هذا الاسم هو ترجمة حرفيّة عن اللغات الأوروبية. وهو يختلف عن مصطلح **المشترك** أو **سر صناعة الإعراب** اللذين خصصهما بالتوالي الزمخشري وابن جني لهذا العلم. إلاّ أنّه معروف في العالم العربي الذي تستعمل فيه ألفاظٌ أخرى إذ إنّ بعضهم يطلق عليه الأصوات اللغوية أو علم الفونيتيك. ومهما كانت قيمة تلك التسميات، يهمّنا كيف عرّفه المجمع. فلقد جاء في مجموعات المصطلحات: (علم الأصوات: علم يبحث في الأصوات اللغوية من حيث مخارجها وصفاتها وكيفية صدورها) »[4]. فجميع مَن قرأ للكاتب الأكاديمي محمد رشاد الحمزاوي يعرف أنّ تفويت هذا الأخير لمناقشة تلك التسميات العديدة باسم *اللاّمُشاحة في الاصطلاح* ـ كما تدلّ عليه العبارة المسطَّر تحتها ـ إنّما حصل عن قصد منه لتيقّنه مِن أنّ ذلك لا يناسِب المقام الذي تَواجد فيه وهو مقام تعريف (علم

---

[1] سيبويه عمرو بن عثمان، الكِتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج.1، القاهِرة: 1977، الهيئة المِصريّة العامّة للكِتاب، ص149.

[2] المرجع نفسه، ص261.

[3] أسامة خليل، وشائج الرحمن بين لغة عدنان ولوغوس يونان، مجلة دراسات شَرقيّة، ع.03 دار الألفباء، باريس، 1988، ص17.

[4] محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة: مناهج ترقية اللّغة تَنظيراً ومُصطلحاً ومُعجماً، بيروت: 1988، دار الغرب الإسلامي، ص233 ـ 234. نقل مصطلح *الأصوات اللغوية* عن: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، وقال "وهو مؤلَّف مخصَّص لعلم الأصوات العربيّة". ومصطلح *علم الفونيتيك* عن: أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، ص66. كما أحال، بالنسبة لتوثيق مصطلح *Acoustique*، إلى مجموعة المصطلحات 71/6 ـ 75. وبالنسبة لتوثيق المعلومة الخاصّة بمصطلح *المشترك* ـ إلى Cantineau, Cours de phonétique arabe, Paris, 1960, p.132.

الأصوات حسب المساهمة التي وفّرها المجمع في القضيّة)[1] ـ كما يقول الباحث ذاته. علماً أنّ أغلب ما وضَع من المؤلَّفات والدراسات والمعاجم يدور حول المصطلح تسميةً ومفهوماً. وكذلك تجتاز فكرة *اللاّمُشاحة في الاصطلاح* الدّرس اللّساني الغربي. فهذا مارسيل كوهن (Marcel Cohen) يفضح أكبر مغالطة كرّستها المصطلحات المستعمَلة لتعيين الأسر اللّغويّة ولكنه بعد لفٍّ ودوران ختم نقدَه المطوَّل بالقول « إن هذه مسألة اصطلاح [ويستعمل صيغة *Noms de convention*] . فلا مشاحة في الاصطلاح »[2] ـ تماماً كما فعل محمد رشاد الحمزاوي في نصّه السابق. وقد حالفه أنطوان مايي (Antoine Meillet) في هذه الأطروحة، على اهتمامه المفرِط بالقضايا التاريخيّة التي تؤول إلى التصنيف، فيرى أنّ تصنيف اللّغات تاريخياً إلى كلياتٍ ومقولاتٍ أسر لا ينبئ كثيراً ـ إن لم نقل بشيء ـ عن حال اللّغات العصريّة[3].

**2.2.1.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً:** ليس مِن الضروري أن يكون لهذا الاتّجاه ناطِقٌ رسميٌّ إذ لا يستنِد أصحابُه إلى خلفيّة صريحة من حيث يستمدّ الزَّاد المَعرِفيّ المُنتَظَر مباشرةً، خلفية مِن شأنها أن تشيد بفضل التأمّل في شؤون المصطلح اللّساني وضرورته. ولئن كان تعلُّقُ روّاد الحلحلة الدّاخليّة بالقضايا المصطلحيّة تعلُّقاً نسبيّاً، دون تحديد الإطار المَعرفي المَنهجي المَعمول به مصطلحيّاً، فهي ذات جدوى فيما يتعلّق بالمصطلحيات النَّقديّة كما سنرى في الفصل الأوّل مِن الباب الثالث. وكذلك يستمدّ هذا الاتّجاه عناصر القوّة مِن قدرة اللّغة على التعامل مع التجريدات والتخييلات ـ كما يلحّ على ذلك رومان ياكوبسون في سياق حديثه عمّا *يفصل العلامات اللّفظيّة عن جميع أنواع الرسائل الحيوانيّة*[4]. والنّموذج المعروف لهذا الاتّجاه تلكم المعالجة المصطلحيّة التي عمد إليها دي سوسير في غضون تناوله لمصطلح *الدّليل اللّغوي* تسميّةً أوّلاً ثمّ مفهوماً، وفي عزِّ المعاودة التي برمجها لدرسه، كما يشهد النصّ الأتي: « ويَزول الالتِباسُ إن نحن أطلقنا على هذه المفاهيم الثّلاثة المذكورة هنا [signe/ *si*gnifié signifiant/] أسماءَ يدعو بعضُها بعضًا مع تقابُلها. فنقترِح الاحتِفاظَ بِكلِمة دليل لِلدّلالة على المجموع وتعويض **المُتصوَّر الذّهنيّ** بـ *signifié* أي مَدلول و**الصّورة الأكوستيكيّة** بـ *signifiant* أي دال ولِلمُصطلحيْن الأخيريْن فضلُ إبراز التّقابُل الّذي يَفصِل بينهما أو بينهما وبين المجموع الّذي ينتميان إليه »[5]. **ويُواصِل مُنبِّهًا إلى مُقتضيات اختيّاره لِتسمية** *(signe)*: « أمّا *signe* (أي دليل) فهو مُصطلحٌ إن نحن رضينا بِه فلأنّنا لم نجِد لَه بديلاً نُعوِّضه بِه فيما هو مُستعمَلٌ مِن الكلام »[6]. **ويَجوز تطبيق حرفيًّا مُسوِّغات دي سوسير** السّابِقة على اللّغة العربيّة في وضعها لتسميّة (دليل)، بل هي تمامًا ما أشار إليها م. *الحناش* رغم

---

[1] محمد رشاد الحمزاوي، المرجع نفسه، ص233.

[2] M. Cohen, Les résultats acquis de la grammaire comparée chamito-sémitique, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris (Année 1933), Ed. Boinvin, Paris, 1934, p.17-18.

[3] A. Meillet, Structure générale des langues modernes de l'Europe, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris, (Année 1935), (p.05-24), p.05.

[4] رومان ياكوبسن، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت: 2002، المركز الثقافي العربي، ص83.

[5] فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة، ص111.

[6] المرجِع نفسه، ص111.

ما سجّلناه عليه أعلاه مِن الخلط في استِعمال تسميّتيْن مُختلِفتيْن للمفهوم نفسه: « وهي في رأينا ترجمة مُوفَّقة أكثر مِن هذه [ رمز ] الّتي نعمل بِها في هذا الفصل لأنّها تنسجِم مع عناصِر المِصطلح: الدّال والمِدلول »[1].

ونرى أنّ مثل هذه النّماذج قد فتحت الباب على مصراعيه أمام كثيرٍ مِن اللّسانيِّين الذين حذوا حذوها. ذلك أنّ دي سوسير في حدِّ ذاته يراجِع مصطلحاتٍ كان يرى أنّها على الرغم مِن إمكانية الاحتفاظ بها عند الضّرورة كمصطلح *دليل* (signe)، فهي لم تعد تفي بالغرض إلاّ في حدودٍ معيّنة، ولأسباب ترتبِط بالخطابيّة والنصيّة كـ (استدعاء بعضها البعض) كما رأينا أعلاه في المقتبَس. وقدّم دي سوسير المفاهيم على شكل ثنائياتٍ مِن شأنها أن تضفي على ذلك السديم الذي كان سائداً قبلَه وضوحًا رياضيًا مثلما شاء تشومسكي أن يتمنّى ذلك على الباحثين بالنسبة لمصطلحات النحو التوليدي. غير أنّ المعضِلة التي تترتّب عليها المحاولات الرّامية إلى *حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً* هي الحشو* والتضخّم المصطلحي[2]. لأنّ زعم القيام بالحلحلة في المتون اللّسانيّة يتطلّب ـ على الأقلّ ـ مراعاة الخطاطة الآتية: التّسمية ↔ المفهوم ↔ التّعريف ↔ المعرِّفات ↔ القيود التّعريفيّة. وإذا ما تصفّح المرء هذه الخطاطة سيجدها تقوم على عناصِر من شأنها أن تحمل أيّاً كان على الوقوع في الحشو. إذ قد لا نجد فيها سوى خانة **المفهوم** التي يراد تشغيلها. أمّا باقي الخانات ـ وعددها أربع ـ فهي تُعرِّض كلّها من يقصد تلك الحلحلة لخطر الوقوع في الحشو والتضخّم المصطلحي على الرغم من أهميّتها داخل الخطاب. ثمّ إنّ مَن يؤثِر الإيفاء بمقتضيات هذه الخطاطة فاعرف أنّه لا يستوفي مبدأ الاقتصاد المطلوب في الكتابة اللّسانيّة باعتبارها كلاماً على الكلام[3]. ذلك أنّ أكثر المنظِّرين للمصطلحات اللّسانيّة يتّفقون على سيادة مبدأ الاقتصاد إلى جانب الشفافية والملاءمة والاتّساق بين المصطلحات في كلِّ كتابة لسانيّة جديرة بهذا اللّقب[4]. فإذا كان الوعي المصطلحي يقتضي تحقيق المبدأ الأخير ـ أي الاتّساق بين المصطلحات ـ وذلك عن طريق التأمّل الذاتي في الكتابة اللّسانيّة وبوساطة المعالجات المصطلحيّة كما سيأتي أدناه، فإنّه يتهدّد هذه الكتابة عينها إذا بلغ حدّ الإخلال بمبدأ الاقتِصاد في استعمال مصطلحات المصطلحات: ما يؤول منطقيّاً إلى استِحسان مذهب اللاّمشاحة في الاصطِلاح على حساب حركة الحلحلة المهنية بالمشكِلات المصطلحيّة الطّارئة منها والملازِمة.

---

[1] محمّد الحناش، البنيويّة في اللّسانيّات، ص200.

[*] غير أنّ الحشو المَعني هنا يختلف عن ذلك الذي عاينه فيما يخصّ تشخيص الوضعيّة في السّاحة العربيّة والذي تنتج عنه ظاهرة التسطيح والتمييع. يُنظَر المدخل: 1.1 تكرار الموضوعات وتكاثر الشّعارات.

[2] يُنظَر الباب الثّاني: 1.2.1.1 علّة التضخّم المصطلحي.

[3] عبد السّلام المسدّي، التّفكيرُ اللّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ط.2، تونس: 1986، الدّار العربيّة لِلكِتاب، ص09 وص337 ـ 338.

[4] لمزيد من المعلومات يُنظَر: Franck Neveu, Les problèmes traductionnels des dictionnaires terminologiques en sciences humaines : le cas des dictionnaires de linguistique, in Réflexions autour de dictionnaires bilingues et multilingues, Deuxième séance du séminaire 18 décembre 2008, La Maison de la Recherche en Sciences Humaines de l'Université de Caen.

**3.2.1.2 تأطير العمل المصطلحي اللّساني نظرياً:** وفي خصوص الطائفة التي تعمد إلى تأطير العمل المصطلحي اللّساني نظرياً، فهي تحشد معظم المؤلّفين للمعجمات اللّسانيّة. لقد اهتممنا بقراءة مقدّماتهم فوجدناها تسعى إلى مدّ العمل المصطلحي اللّساني برصيدٍ نظريٍّ يكون أصحابُها قد جنوه من فرط تعاملهم مع المصطلحات اللّسانيّة وهي موظَّفة في المدوّنات التي يكونون قد أعملوا عليها الاستقراء. لهذا لا ينفكّ هؤلاء يدعون إلى تخصيص دراساتٍ مستقلّة تُعنى بتلك المشكِلات المصطلحيّة الخطيرة وفتح بوابة المصطلحيات على مصراعيها. واللاّفِت للانتِباه أنّ الطّائفة الثّالِثة التي لا تتلاهى عن بسط يد المساعدة نحو التجارب المُفعَّلَة الخاصّة بالمصطلح في شتى المجالات، هي المعوَّل عليها في سبيل استِنباط الرَّصيد المَعرِفي المَطلوب فيما يخصّ العمَل المُصطلحي المَنشود. بل ظهر مصطلح *الوعي المصطلحي* بل مهمّة (استنشاء) الوعي *المصطلحي* في أحضان هذه الطّائفة كما يدلّ المقتبَس الآتي . أحد نصوص عبد السلام المسدي المتعلِّقة بالخطاب النَّقدي المُمارَس هذه المرّة على الأدب: « لعلّ أوّل فريضة توجِب نفسَها على المهمومين بالأدب وعلى المهوَّسين بخطاب النقد هي العمل على أن يتوفّر (الوعي المصطلحي)، هي الكدّ في سبيل أن يوجد هذا الوعي، وأن يحصل، وأن يكون. هي الكدّ في أن يبعثه هؤلاء المهمومون إن كانت بذوره خامِلة نائمة، وفي أن يُنشِئوه إن كان لزاماً أن يزرعوا بذرة ومشاتلة. هي مهمّة (استنشاء) الوعي المصطلحي ثمّ الارتقاء به إلى الإدراك المعرفي في غير ملاطفة لحقيقة اللّغة بالمجاز، وفي غير إذعانٍ لما تواتر وشاع ثم اطَّرد من انزلاقاتٍ ذهنيّة تحرِّف العلمَ عن مسالِكه، ومن متلابسات تتيح لمن خاف صرامة الحكم أن يراوِغ بين ظنٍّ بالتقدير ويقينٍ بالاعتبار. مَن المؤهَّل في ذاته بالحديث عن المصطلح ؟ ومن الأولى في نظر العلم الخالص بمعالجة قضاياه التأسيسيّة ؟ »[1]. **فطبيعة هذه الأسئلة التي لا يتردّد المسدي في أن** يسألها في كلِّ مناسبة، هي التي دفعتنا إلى عدِّه مِن أهل الطّائفة الثالِثة. ثمّ نلاحِظ كيف ربط ذلك الوعي بالمعالجات المصطلحيّة التي لا تأنف العمَلَ داخل اللّغة وعن اللّغة مهما يكن المجال: لسانيات أو أدب أو غيرهما. علماً أنّ المَسدي هو مِن بين المتحمِّسين لـ *النَّقد الألسني* المُمارَس على الأدب كما يسمِّيه[2].

**3.1.2 نتائج الوعي المصطلحي:** إذا كانت الطّائفة الأولى مَعذورةً في رأيِها الصّريح المتعلِّق بتخوّفها على نفاذ الوقت والمجهود بحثاً في المسائل المصطلحيّة على حساب المسائل اللّسانيّة، والطّائفة الثّانية مَفهومةً في قَلَقها المنبعِث مِن خطر ضياع المفاهيم اللّسانية لعدم وضوح الجوانب التَّسمَويّة الرّافِدة؛ فقد ثبَت عندنا أنّ الطائفة الأخيرة لا تصدُر أحكامَها فيما يتعلّق بالمصطلح عامّة وبالمصطلح اللّساني خصوصاً، عملاً بالحدَس الذي يرتفِق به درسُها اللّساني فحسب بل عن **وعيٍ** كامِلٍ بالقضايا المصطلحيّة الحسّاسة المُترتِّبة عن الإشكالية المزدوجة المثارة أعلاه: لذا غلب على روّادها التأمّل الذّاتي في كتاباتهم اللّسانيّة وتخصيص معالجاتٍ جوهريّة أو ثانويّة تنهض بالهمّ المصطلحي.

---

[1] عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، بيروت: 2004، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص77.

[2] عبد السلام المسدي، المصطلح النَّقدي، تونس: 1994، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله.

**2.2 التأمّل الذاتي المصطلحي:** إنّ أقلَّ ما يمكِن أن يستوقِفنا على عتبات بوابة التّطبيق المصطلحي ويُعلِن عن نفسه: هو كون هذا التطبيق يبدأ مِن داخل النصوص اللّسانيّة عينِها كما رأينا أعلاه ـ وتحت ضغوط ما يسمّى بآلية التأمّل الذاتي في الكِتابة*. وذلك مهما تبلغ محتوياتُ تلكم الكتابة درجةً عاليةً من التقنية وأرهفت جانب النظريّة الصَّرفة وحظيت بموقِع التحوّلات الجذرية والجسيمة (Métamorphoses) التي تتميّز بها أفكارٌ دون أخرى**.

**1.2.2 أسباب التأمّل الذاتي في الكتابة:**

**1.1.2.2 تأزّم وضع الكتابة اللّسانيّة:** لقد سُخِّر هذا التأمُّل نبضاً يُقاسُ به مدى تأزّم وضع الكتابة اللّسانيّة حيث يعامِل الدّارِسُ نصَّه في لحظة الكتابة (التحرير والمراجعة) كأنّه هدفٌ في ذاته وليس مجرّد (وسيلة) قد تتحوّل إلى أثرٍ علميٍّ يمتّ بأسبابٍ كثيرة إلى دراسة جانب من جوانب اللّغة ويفيد غيرَه مِن الباحِثين والممارِسين والمتعامِلين باللّغة مباشرةً، ويستهويهم على نواحٍ مختلِفة ويُستهدَف قراءةً ودراسةً؛ فبدلاً من ذلك صار البحث اللّساني خطاباً في خطاب الخطاب أي لغة مقابلات تفسِّر اللّغة (العلم) التي تتناول اللّغة كموضوع إلى أن صارت المدوّنات اللّسانيّة مسرحاً للتطبيق المصطلحي. وقد أجاز عبد السلام المسدّي هذا التأمّل الذّاتي الدّاخلي وحلاّه صلاحيّة[1]. لهذا فلنختبر هذا النوع مِن التأمّل لكي نرى ما إذا كان بإمكانه أن يرقى إلى نوعٍ من النقد الذاتي أو على الأقلّ إلى مظهر من مظاهِره. لاحِظ انشطار مهمّة عبد الصبور شاهين وتوزّع مواقِفه بين تقديم المفاهيم وتحليلها والتصريح بالتأمّل في المصطلحات التي وُظِّفت بادئ الأمر في اللّغة المصدر وتعقّب الحال التي آلت إليها في اللّغة الهدف أو إقرار ما ينبغي أن تؤول إليه؛ دونك هذا المقتبَس المثال، وهو عيِّنة من عشرات النصوص العربيّة المنصبَّة في هذا النوع مِن التأمّل: « هناك مصطلحات يجب فهمها قبل معالجة الأفكار الأساسية في هذا الموضوع، وأول المصطلحات كلمة (*Phone*) وتعني حين تستخدم في علم اللغة (الصوت المفرد)، أي: الصوت اللغوي البسيط الذي يمكن تسجيله بالآلات الحساسة في المعمل، وقد يستخدم في نفس المعنى كلمة (*Son*)، ولكن الأولى هي المشهورة: ثم يتولد عن هذا المصطلح مصطلح آخر هو (*Phonème*)، ويقصد به (الوحدة الصوتية) على مستوى التشكيل أو التنظيم الأدائي، ولقد تقوم هذه الوحدة على صوت واحد (*Phone*)، وقد يدخل تحتها مجموعة من الأصوات أو الأعضاء، التي يطلق عليها أيضا:

---

* يُنظر هذا الفصل: 2.2.1.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً. في الحقيقة تُشكِّل مصطلحيّة التأمّل / التردّد / عدم الاكتمال، أوّل خطوة ممهِّدة للقراءة التي لا بدّ أن تشمل القيدَ التعريفي المتمثِّل في صفة (النّقد)، وذلك حسب إحدى تأويلات حدّ القراءة أو بالأحرى وفق تحديد جاك دريدا (Jacques Derrida (1930 . 2004)؛ يُنظَر: عمر كوش، أقلمة المفاهيم: تحوّلات المفهوم في ارتحاله، بيروت: 2002، المركز الثقافيّ العربيّ، ص190. نقله عن: J. Derrida, De la grammatologie, Ed. Seuil ; Paris, 1979 ; p.189.

** وقد ضربنا خلالَ بحثنا هذا أمثِلةً كثيرةً عن هذا التأمّل الذي أعملَه كلٌّ مِن دي سوسير ورومان ياكوبسون وعبد الرحمن الحاج صالح وعبد السلام المسدي وإميل بنفنيست وخولة طالب الإبراهيمي وعبد القادر الفاسي الفهري وتشومسكي وأحمد حساني ودومنيك مانقينو ..الخ وقائمة اللّسانيين ومَن شابههم طويلة.

[1] عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص144 ـ 145.

(*Allophone*) ومعناه: صوت آخر، إشارة إلى وجود هذا الصوت الآخر إلى جانب غيره داخل الفونيم. فالفونيم إذن مصطلح فونولوجي، تدور حوله بحوث كثيرة، وربما كان من أعقد ما واجه العلماء من مصطلحات، عندما أرادوا تحديد مفهومه، على الرغم من أن ترجمته إلى العربية واضحة، وتأتي الصعوبة عندما يراد تفسير الأساس الذي تقوم عليه هذه الوحدة الصوتية: أهو أساس عضوي ؟ أم نطقى ؟ »[1]. وبإمكان الدّارِس المصطلحيّ أن يُلاحِظَ بعد إيراد هذا النصّ المقتبَس مِن طيات كتابٍ خاصٍّ باللّسانيات كيف ينتشر التحليل فيه، وهو يتناول مفهوماً يندرِج مباشرةً في منظومة المفاهيم اللّسانيّة، ويُطبَّق على شبكة من المصطلحات المتشابِكة والمتغايِرة التي حشدها صاحِبُ الكتاب الأصلي. ويحدث ذلك كلُّه بمعيّة المصطلح المحوري الذي يتمّ تقديمه بهذه الكيفيّة التي لا تخرج عن التأمّل الصريح ذي الخطوط العصريّة، والذي لا يُعدّ غريباً على الدّرس اللّساني العربيّ ولا سمةً خاصّة به، إذ هو متأصِّلٌ فيه وممتدٌّ إلى الدرس اللّساني الغربي أو وافِدٌ من هذا الأخير، فلا موالاة أحدهما للآخر هنا ولا مناهضة كاملة.

إنّ هذا التصوّر على ما يقرِّره حمزة المزيني يصرف المسألة الحضارية عند العرب من سياقها الحقيقي المتمثل في متابعة الاكتشافات العلمية والمساهمة فيها إلى الغرق في موجة المُواضعات الاصطلاحية فتتحول أزمتنا الحضارية إلى أزمة في المصطلح[2]. فبذلك يتجلّى اللّساني المتأمِّل على أنّه أوّلُ مَن يُطبِّق على عملِه ذاك الذي لم يكتمل بعدُ، نوعًا مِن تحليل الخطاب (اللّساني): ففي كلتا الحالتين (الدلالة على النضج وآية التأزّم) نكون إزاء تطبيقٍ لا يقلّ أهميّة من العمل المصطلحي الذي يأتي مِن الخارِج. بل قد نجد ذلك التطبيق أكثر مصداقيّة من هذا العمل الذي يأخذ في إطاره كلُّ مَن انتبه إلى ظاهِرة مصطلحيّة هامشيّة ومرحليّة في الكلام عن تدهور وضع المصطلح اللّساني وعن كونه مرشَّحاً لمزيدٍ من التدهور. ولا يسعنا في هذا السياق إلاّ أن نحيل إلى مثال إحالة خاطِفة حيث نجد صاحِبه في حالة من اصطناع ظواهِر يبدو أنّها لم تعُد من مشوار العمل المصطلحي لأنّ اللّسانيين ذاتهم بحثوا فيها وقدّموا أجوبة عن الأسئلة التي طرحوها، من ذلك ما يستمرّ العمل المصطلحي في إثارته من ثنائيات (اللّسان / اللّغة) و(اللّغة / الكلام) في موضوعات بعيدة تمامَ البعد عن هذه الأخيرة[3]. وهناك حيث تُقارَب المسألة باعتِبارها مشكِلاً يتعلّق بالترجمة، كما أخذ هاني يحيى نصري يشرح لنا القضيّة باعتبار أنّ الفلاسِفة مثلاً يكتبون بلغاتٍ مختلِفة، يصرِّح بعضُهم أنّها من نتاج عملهم الدؤوب على ترجمة نصوصٍ أجنبيّة بعد أن يكونوا قد تأمّلوا فيها مراراً[4].

---

[1] عبد الصّبور شاهين، في علم اللّغة العام، ط.4، دمشق: 1984، مؤسّسة الرّسالة، ص115.

[2] حمزة المزيني، التحيّز اللّغوي وقضايا أخرى، 2004، ولاسيما تعليقه على كلام محمد رشاد الحمزاوي: ص204.

[3] يُنظَر مثلاً ما أقحم فيه الباحِث طاهر جيلالي نفسه وقرّاءه: طاهر جيلالي، المصطلحات اللّسانيّة والأداء البداغوجي، مجلّة اللّغة والاتصال، ع.2، مختبر اللّغة العربيّة والاتصال، جامعة وهران، أفريل 2006، (ص19 - 28).

[4] هاني يحيى نصري، مَنهج البحث العِلمي: دعوة للدخول إلى العلم مِن المنطِق ونظريّة المعرِفة، بيروت: 2004، المؤسسّة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ص46.

**2.1.2.2 نظرات انعكاسيّة مراجِعة:** كلُّ مَن تناول أيَّ موضوعٍ يتّصِل باللّسانيات سعى إلى مناقشة المسألة الاصطلاحية ـ داخل هذا الاختصاص بالدرجة الأولى وفي ثنايا الكتابة اللّسانيّة ـ بوصفها العقبة الكأداء التي تواجه مشروعية استقرار العلم ولاسيما في المؤسسة العلمية العربية. ومِن بين المواد العلميّة والتطبيقيّة (اللّسانيّة) التي مسّها هذا النوع من النظرة الانعكاسيّة الهادِفة إلى المراجعة، مادّة *تحليل الخطاب*. الظاهرة التي يصوغها ميشال بيشو (Michel Pêcheux) حول هذه المادّة على شكل مفارقة، فيقول: « *مفارقة مادّة تحليل الخطاب*: يعني هذا أنّه (مِن خلال تقلّباتها وانزياحاتها وتعثّراتها) أصبح لا يمكن الفصل بين هذا التمرين وبين التفكير النقدي الذي يمارسه على نفسه فصلاً نهائياً، تحت تأثير حتميّتيْن اثنتيْن: التطوّر الإشكالي لنظريات اللّسانيات من جهة، وتحوّلات الحقل السياسي التاريخي من جهة ثانية. إذن حالتان من الأزمة اللّتان يلتقيان عند النّقطة الحاسِمة لمادة تحليل الخطاب »[1]. وأحد أسباب هذه النظرات الانعكاسيّة الشكّ في الحدس الذي ينتاب اللّساني حول المفاهيم التي يتناولها فيستأنف حديثه حول نفس القضيّة مرّة تلو أخرى يروح ويجيء بين التسمية والمفهوم إلى أن يكتمل الحدّ الذي وقد مثّل كلٌّ مِن برنار فكتوري (Bernard Victorri) وكاترين فوكس (Catherine Fuchs) في مقدّمة كتابهما بظاهِرة المشترك اللّفظي أنّ مثله في ذلك مثل كثير من المصطلحات اللّسانية، مفهوم يسهل إدراكه إدراكا حدْسيّا، ولكنه يبدو عصيّا على الحدّ الجامع والمانع[2]. وبينما يُجري بعضُ الباحثين نظراتٍ انعكاسيّة بعديّة على أعمالهم، نجد بعضهم الآخر يُرفِقونها بتلك النظرات متزامِنةً مع حَدَث الكِتابة، وتعدّ جوليا كريستيفا أنموذجاً لهذا التأمّل الذّاتي المصطلحي المتزامِن. وقد التقط بعض الابستيمولوجيين هذا التصرّف وأسماه (Tentative réflexive)[3]. كما التصقت بها ظاهِرة وضع المصطلح، نتذكَّر أنّها صاحِبة الفضل في توليد مصطلح التناص. وهذه الأفكار المسبقة، وهذا التأمُّل الذّاتي يعبِّر عن نفسه في المستويات الآتية:

- مستوى التعامل مع القاموس
- مستوى اعتبار المصطلح وتقدير أهميته
- مستوى تصوّر الخطاب العلمي نفسه وعلاقته بالمصطلح

إنّ الفكرة القائلة بأنّ تكريس الجهود للبحث في الميادين التأمليّة المُنكبّة على المصطلح، كما يفعل بعض اللّسانيين، هو تخلٍّ عن البحث اللّساني بالكامِل، هي فكرةٌ إن لم تكن خاطئة فهي غير دقيقة. ذلك أنّ اهتمام اللّسانيِّين ذاك بمشكلات المصطلح لا يعود إلى تخليهم عن البحث اللّساني بقدر ما يعود إلى وعيهم بأنّه ما من شكل من أشكال الممارسة إلاّ ويتعيّن وثاقه بتفكيرٍ نظريٍّ صارم. فحتى التراث ليس مجرّد معطيات، إذ أنّ أكثر مَن انكبّ على تدارسه يصرِّح أنّه يقوم على المعطيات والمفاهيم الواصِفة

---

[1] M. Pêcheux, L'étrange miroir de l'analyse de discours, Revue Langages, n° 62, (p.05-08), p.05.

[2] Bernard Victorri et Catherine Fuchs, La polysémie : construction dynamique du sens, Ed. Hermès, Paris, 1996, p.11.

[3] Jean-Louis Chiss & Christian Puech, Fondations de la linguistique : études d'histoire et d'épistémologie, Ed. Universitaires, Paris, 1987, p.24.

والتعميمات والتأملات والتخمينات التي تستهدِف إلى تعليل هذه التعميمات. وهذا ما نقرأه عند عبد القادر الفاسي الفهري إذ يقول: « يمكن تصنيف فضل التراث إلى ثلاث مقولات: 1. المعطيات، 2. المفاهيم الواصِفة والتعميمات، 3. التأملات والتخمينات التي تستهدِف إلى تعليل هذه التعميمات. لن أهتمّ إلاّ بالمقولتين الأولين، ذلك أنّهما متماسكتان تماسكاً حميماً »[1]. وكما أنّ هذا التأمّل يحصل عموماً مع ظهور موادّ علميّة جديدة كما حدث بالنّسبة للّسانيات التّداوليّة حيث قاد الاختلاف المصطلحي إلى الانصراف عن مضمون هذا المجال العلمي من حيث موضوعه وإشكالاته البحثية، وعلاقته بالدرس اللساني المعاصر، وما يمكن أن يفاد منه في دراسة التراث العربي، وتحليل الخطاب . ولكن على الرّغم مِن ذلك، فقد سلك كثيرٌ مِن الدارسين في مقابلتهم للمصطلح اللساني التداولي منهجاً واحدا يقوم على كتابة المصطلح الأجنبي الإنجليزي أو الفرنسي بالحروف الغربية مقترنا بالترجمة المقترحة ،من مثل ما يلاحظ في ترجمة سعيد حسن بحيري لكتاب فان دايك[2]. وبينما يمكِن لنا أن نتَّفِق مع هؤلاء المُتحامِلين على أولئك المُتأمِّلين في مصطلحيّة علمِهم بسبب ما يُسبِّبه تأمّلهم ذاك مِن أسباب الحشو داخل نصوصهم اللّسانيّة. وهو ما يذهب إليه عَمر حلمي إبراهيم[3]. وعلى الرَّغم مِن هذا الاتّفاق النِّسبي، فعلينا واجِب تذكير القارئ أنّ **التّطبيق المصطلحي** الذي نحن في صَدد وصفه ليس له نزعة غائية داخل النصوص اللّسانيّة. فما عدا مرافقته للمفاهيم اللّسانيّة بتحليل مصطلحاتها ومعالجتها والتأمّل فيها فهو لا يرمي إلى إحلال محلَّ المصطلحي الذي يتطوّر عملُه لحظةً بعد لحظة مرَّة في المجموع (المصطلحي المترجِم) ومرَّة أخرى داخل مجموع (المصطلحي المهني) ـ وفق التخصّص الذي يتموقع فيه كما اللّسانيات في السياق الذي يهمّنا. وذلك يقتضي نوعاً ممّا يُدعى *المَلَكة الانعكاسيّة* (La compétence réflexive) التي تشحِّذ الهمم في سبيل إقامة نظرياتٍ[4]. بل إنّها تهمّ في المواقف التّعليميّة حيث يستدعي الأمرُ تدبّر المصطلحيّة المسخَّرة في تعليم اللّغات خاصّة تلك التي أفادها الدّرس النحوي ـ الذي لم يخل عن الوجهة التعليميّة منذ البداية ـ وكذا الدّرس اللّساني[5]. ويتّجه النشاطُ الذهنيُّ نفسَ الاتّجاه تقريبًا فيما يخصّ تحصيلَ المعرفة الخالِصة التي ما لبثت أن وجدت علاقتَها بمفهوم (اللّغة الواصِفة) ضمنَ التداخلات الممكِنة بينه وبين ما يدعى في علم النفس المعرفيّ (الملَكَة المعرفيّة العالِمة) (Compétence métacognitive) أو (Métacognition). وهذه الأخيرة هي عبارة عن تعبئة الذات من أجل التحكّم في استراتيجيات التحصيل، أي إطلاع المتعلِّم على آليات اكتسابه للمعرفة. ونلمس أهميّة هذه الأخيرة في كون الإنسان باعتباره « نظامًا طبيعيًّا لمعالجة المعلومات »[6]

---

[1] A. Fassi Fehri, Linguistique arabe : forme et interprétation, Ed. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Rabat, 1982, p.28-29.

[2] فان دايك، علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ص415.

[3] Amr Helmy Ibrahim, Pour réduire la métalangue dans la terminologie linguistique : la redondance, in Métalangage et terminologie linguistique, Ed. Peeters, Louvain, 2001, (p.209-223).

[4] J. Delisle, Utilité de la théorie en enseignement de la traduction, in Traduction : approches et théories, École de Traducteurs et d'Interprètes, Beyrouth, 1999, (p.49-69).

[5] Liliane Portelance, Enseigner en vue de développer la compétence métacognitive : comment et pourquoi ?, in Métacognition et compétences réflexives, Ed. Logiques, Montréal, Québec, 1998, p.48.

[6] كرستيان ككنبوش، الذاكِرة واللّغة، ترجمة عبد الرزاق عبيد، الجزائر، 2002، دار الحكمة، ص121.

قادِرًا على تمييز المعرفة الخالصة والطّريقة المسخَّرة لتحصيلها وكذا اللّغة الأداة التي تحصَّل بها، وذلك كلّه بالنظر إلى عاداته الذاتية. وهذه الملَكة حَرِيَّةٌ بالتشجيع ولاسيما في بعدها اللّغويّ. نعرف أنّ ممارستنا للّغة هذا لا يُعدُّ نشاطًا تحليليًّا للّغة نفسها ولا مرتكِزًا على الشّعور أثناء إنتاجه، أي أنّها تحدق آلياً. وإذا أمكن لنا ذكر الحدس الذّي بؤرته اللّغة، ولاسيّما إذا كان الأمرُ يتعلّق بلغة الأمّ، فنجد الممارسة (سواء أثناء الإنتاج أم التّلقّي) متوفِّرة على الفور، مِن غير تدخّل التّحليل أو التّعليل[1]. فالممارسة هنا أشبه ما تكون بالانقيّاد. وفي هذا الصّدد لا يمكن أن نُشبِّه العلماء في تعاملهم مع المفاهيم بكلِّ فردٍ متحدِّث في تعاطيه للمعاني التي يفصح عنها بعبارات لا يلقي إليها بالاً كثيراً بالضرورة، وقد لا يعرف كيف تعمل اللّغة التي تجئ بها هذه العبارات الحاملة لمعانيه تلك. إذ ليس من الواجب أن يعرف كلُّ متحدِّث كيف تشتغل لغة حديثه[2]. أمّا العلماء على الرغم من العفويّة التي قد تبدو على بعضِهم في ميلهم إلى التسمية البسيطة المفتونة باللّغة العادية فهم يتحرّون التعليل (Motivation) الذي يجدونه في هذه الأخيرة ولا يمكن تصوّر إتقانهم لإجراء التعليل هذا من غير أيِّ اطّلاعٍ على الأسرار اللّغويّة ومن دون تحكّمهم بالمنطق الذي يُسايِره. بل لهذا ينجح التوليد التأهيلي بينما يشقى التوليد الترجمي. ذلك لأنّ سبل التعليل متفاوتة من لغة إلى أخرى، والعالم حرٌّ في أن يلمس السِّمَة المعلِّلة بالطريقة التي يريدها فيلتمِس بها المفهوم المقصود.

### 2.2.2 نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي:

**1.2.2.2 التّصنيف المصطلحي للّسانيِّين:** يترتّب عن التصنيف النّظري الذي رسمنا ملامِحَه في نتائج الوعي المصطلحي تصنيفٌ عَملي أقرب إلى الواقِع تَعزَّز عندنا كنتيجة مِن نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي. ونقصد بالتصنيف المصطلحي ما يتوصّل إليه المتخصِّص في المصطلحيات مِن تصنيف اللّسانيِّن وفق معاملاتهم مع نصوصهم على مستوى المصطلح اللّساني. يقوم التصنيف على التحليل الآتي: عندما نتصفّح أهمّ الكتابات العربيّة التي بحثت في موضوع المصطلح المتداوَل باللّغة العربيّة والمنتشِر في التظاهرات الثقافية على الساحة العربيّة من الملتقيات الفكريّة والدروس الجامعيّة والمنشورات التي تتبعها أو من المفروض أن تعقبها*، ولاسيّما اللّسانيّ منه، ومن زاوية لسانية محضة؛ تستوقفنا:

أوّلا: انشغالات الباحثين في رحاب اللّسانيّات والمستثمرين في رصيدها، وهي قليلة إلى حدّ أنّ عبد السّلام المسدّي استطاع أن يُحصي منها ما كان موجوداً إلى غاية الثّمانينيات معرّفا بمضامين بعضها

---

[1] Laurence Lentin, Apprendre à penser, parler, lire & écrire, 2d éd. ESF, Paris, 1999, p.55.

[2] Aurélien Sauvageot, Analyse du français parlé, Paris, Ed. Hachette, Paris. 1972, p.181-184.

* لا نزال نعتقِد بمركزية الجامعة كوسطٍ فاعِلٍ في تبلور المفاهيم وإخصابها وتناقلها، وفي بعث المصطلحات وتكوينها ونضجها ـ أو على الأقلِّ باعتبار منشوراتها ودروس أساتذتها البارزين ـ طرفاً لا يصحّ تهميشُها، ودون الوقوع في التبجيل المفرط، يكفيها فضلاً أنّها تزوِّدنا بالعلم والمعلومات وتلقى فينا الوعي بالمشكِلات.

في ظرف أربع عشرة صفحة من مقدّمته في (علم المصطلح)[1] حيث تناولها تحت عنوان: *الجهود العربيّة في المصطلح اللّسانـيّ*، مركّزاً على بؤرة **المصطلَح اللّساني العربي**. وهؤلاء هم الذين اتّفق عندهم إلى حدٍّ ما جعلُ المصطلحيات فرعاً من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة. وما شئنا إضافته إلى إحصاء عبد السلام المسدي . اهتمامات كلّ من: محمود فهمي حجازي، وأحمد مختار عمر، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومحمّد حلمي هليل، وعبد الرّحمن حاج صالح، ومحمّد رشاد الحمزاوي، وصالح القرمادي، ومازن الواعر، وليلى المسعوديّ. ويحسن التنبيه إلى أنّ الدرس اللّساني المتفتّح على القضايا المصطلحيّة عاد إلى سابق مجده على أيدي هؤلاء جميعًا، مع تغذيته بغذاء من الثقافة الأوروبيّة التي اكتسبها بعضُ هؤلاء من صلتهم بالغرب وثقافته. وتتبادل الآراء داخِل هذه الكوكبة وتتحوّل وتتكيّف بشكلٍ لافِت للانتباه، على الدارِس المصطلحي أن يتحسّس خيوطها المتداخِلة وأن يستوحي من ذلك التبادل منهجاً على أقلِّ التقدير، إن لم يسعفه الاجتهاد على أن يستأثر عبر هذه الشبكة بجميع معالم الانتماء اللّساني للمصطلحيات. فقد اتّضحت لديهم هذه النّزعة من خلال ما نشره كلّ واحد منهم من الدّراسات، سنتثبّت بناء عليها من صحّة انضمامهم إلى هذا الاتّجاه أو من مدى تجاوبهم معه ـ على الأقلّ ـ مهما تتنوّع مظاهِره وتحتكِم إلى التدرّج في تكوين رغبة الانخراط. لكن لم نضع أيدينا لحدّ الساعة على دراسة تكون قد شكّلت (مِن وضْع شكلٍ وطابع) وطبعت هذا الاتّجاه (Façonnage)، ومن شأنها أن تستتبع المُشاكلة الإيجابيّة التي تتيح التداول تلميذاً عن أستاذٍ وقارئاً واعياً عن كاتب مغرض، ما عدا ما ينعكس هذا النزوع اللّساني ضمن مقدِّماتٍ تعِد بالتزام الوجهة اللّسانية كما نرى في التمهيد الآتي الذي رُمِز له برمزٍ موحٍ هكذا: « تطرح ترجمة المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربيّة عدّة مشاكل. وسنحاول في هذا العرض أن نحدِّد بعض هذه المشاكِل وأن نقترح لها الحلول الممكِنة. وسنحاول أيضاً أن نُبرِز مدى قدرة اللّسانيات العربيّة على المساهمة في حلِّ هذه المشاكِل »[2]؛ لكنّها لا تفعل أكثر من الإعلان عن هذا اللّون اللّساني (العربي) المنشود، وإبداء الاستِعداد (الواهي) لمزاولة الدراسة اللّسانيّة المصطلحيّة المبتغاة و(الميئوس منها)، دون أن نعثر في طيات الدراسة النَّفَس الطويل المطلوب والذي يمكِن أن يحدو الطالب الجامعي حدوه مثلاً. ونثير الانتباه إلى أنّ همّ التصنيف يتناوله كلُّ باحِثٍ حسب الإشكاليّة التي يكون قد طرحها في بحثه. فهذا حسَين نصَّار يعمد إلى تصنيف المعجميين وفق معايير معيّنة وانطلاقاً من الإشكالية التي طرحها يهمّ الاطّلاع عليها[3].

ثانيا: هناك فئة أخرى من الباحثين اللّسانيّين الذين يُعتبرون من منظّري المصطلحيّات في حقل اللّسانيّات، أي يحاولون إيجاد أدوات نظريّة ومنهجيّة عمليّة لحلّ بعض المشاكل التي تحول عقبة في طريق صياغة المصطلح اللّسانيّ صياغة ناجعة من شأنها أن تفرضه. ولكن هؤلاء لم يفصحوا من

---

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، ص73 ـ 86.

[2] عبد العزيز العماري، ترجمة المصطلح الأجنبي: مشاكل وحلول، ضمن قضايا المصطلح في الآداب، (ص87 ـ 99).

[3] حسَين نصَّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، القاهِرة: 1965. والمؤلّف حليف الكتابات التي تنظر في النشأة والتطوّر كما في كتابه: نشأةُ الكِتابة الفنيّة في الأدب العربيّ، ط.2، القاهِرة: 1966، مَكتبة النّهضة المصريّة.

جانبهم عن تصنيفهم للمصطلحيّات في أيّ ميدان كان. فبقيت مجرّد بحث مصطلحيّ. نذكر منهم: عبد السّلام المسدّي الذي جعل قوامَ عمله يمتدّ على ثلاثة ميادين: اللّسانيات (من الناحية الابستيمولوجية) والنقد الأدبي والإبداع الأدبي[1]، وعلي القاسمي[2] الذي ينصّ مسبقاً على تقديم الطابع التطبيقي على أيٍّ همٍّ تنظيريّ.

ثالثا: قد ينضاف إلى هذا الاتّجاه أولئك الباحثون الذين قاموا بدراسات في مقام التّرجمة والمصطلح ضمن استراتيجيّة عربيّة (قطريّة) دوليّة، ولاسيما من حيث التّوثيق المفتوح، أي رصد حركة التّرجمة في العالم العربيّ من غير الغفلة ـ ولو لمرّة ـ عن مصير المصطلح العربيّ النّاشئ في ظلّ تلك الحركة وكذا التّعريب، فنشير منهم إلى: محمّد ديداوي وأحمد الأخضر غزال، وشحادة الخوري. وتنبغي الإشارة هنا إلى أنّه رغم التّخصّص الّذي التزم عبد الرحمن الحاج صالح بالاشتغال في حدوده، ألا وهو اللّسانيّات، فهو حليف الاعتدال عندما اقتضى الأمر أن يبرز الرّقعة المخصّصة للّسانيّ حينما يستدعى إلى المشاركة في عمليّة وضع المصطلحات، إذ وجدناه ملتحقا برأي الاتّجاه الأوّل فيما يتعلّق بهذه النّقطة، فيصرّح قائلاً: « وهكذا توضع المصطلحات في البلدان التي بلغت مستوى عاليا من العلوم والتّكنولوجيا، فعامّة الخبراء في علم أو فنّ مخصوص هم الذين يصوغون الألفاظ التي يحتاجون إليها عند ظهور الشّيء المحدث لا اللّغويّون. إلاّ أنّ هؤلاء قد يوجّهون الواضعين بل ويرشدونهم إلى بغيتهم »[3].

***3.1.3.2* تعميم المعرفة اللّسانيّة:** لقد ترتّب عن التأمّل الذاتي في المصطلحات التفكيرُ في سدّ الحاجات الاجتماعيّة المرتبطة إمّا بتواصل الأخصّائيّين والمهنيّين فيما بينهم أو بين هؤلاء وعامّة الناس. ونظراً لمنزلة المصطلحات اللّسانيّة في أداء هذه المهمّة، نجد جول ماروزو (Jules Marouzeau) يمهّد لمعجمه بهذه الكلمة: « إنّ هذا المعجم هو أوّلاً وليد الرغبة في جعل أعمال اللّسانيين والنحاة مفهومة من قبل غير المتخصّصين »[4]. وهو يؤكّد بذلك إذن على جدارة المصطلح وعلى أهميّة جمعه لكي يُدخِل غير الأخصّائي في ميدان اللّسانيات والنحو ويجعله يدرك مسائلهما ويألفهما. ونجد صاحِب هذه الكلمة يجعل اللّسانيين والنحاة جنباً إلى جنبٍ هنا لمعرفته أنّ هؤلاء قد تعاطوا المسائل التّعليميّة منذ القديم وقد أدركوا أهميّة معالجة المصطلحات بحيث تناسِب ثقافة المتلقّين كأنّه يستحثّ أولئك إلى الاقتداء بأسلافهم. وفي هذا الصدد يشير محمود فهمي حجازي إلى القطيعة التي قد تحدث بين الأخصائيين والمتلقّين في حال زيادة المصطلحات في التخصصات الدقيقة مع غضّ البصر عن التأمّل فيها وقياس مدى نجوعها في التواصل، قائلاً: « أدت زيادة المصطلحات في التخصصات الدقيقة المتعددة إلى نشوء حواجز اتصالية، تحقق تميّزاً للغات التخصص، ولكنها تعزلها بدرجات متفاوتة عن اللغة المشتركة. وهناك شكوى متجددة لدى جمهور المثقفين من عدم فهم بعض

---

[1] عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص143 ـ 144.

[2] علي القاسمي، المعجم والقاموس: دراسة تطبيقيّة في علم المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب، (ص219 ـ 237).

[3] عبد الرّحمن حاج صالح، الذّخيرة اللّغويّة العربيّ، ص47.

[4] J. Marouzeau, Lexique de la terminologie linguistique, Ed. Librairie orientaliste, Paris, 1933, p.05.

النصوص بسبب مصطلحات وردت فيها. يهتم بهذه المشكلة المشتغلون بتقريب العلوم أو بالنشر الإعلامي أو الثقافي في مجالات علمية، حيث الدقة منشودة والوضوح ضروري. وقد دلت دراسات شتى على رغبة قوية ومتزايدة في المعرفة العلمية، ولكنها المشكلة الحقيقية تكمن في غموض لغة التخصص .وقد تؤدي تلك الحواجز إلى صعوبات في التفاهم بين خبير قانوني وعالم اقتصادي ومهندس تقني ومفكر اجتماعي عليهم التعاون في وضع خطة محددة .إن زيادة المصطلحات مع تشعب الفروع العلمية أصبحت سمة جديدة، لها ضرورتها في إطار التخصص الواحد، ولكنها تؤدي في حالات كثيرة إلى حواجز لغوية وعزلة بين المشتغلين في التخصصات العلمية والمهنية، تجعل التعاون محدوداً »[1]. وقد انتشر كثيرٌ مِن المصطلحات ذات الطابع التعميمي التواصلي على نطاق واسع بطبيعة الحال بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال التي ساعدت على سهولة التدفق المعلوماتي. وبعد أن كانت مجرّد مصطلحات تقنيّة وتحتكرها فئة متميِّزة من العلماء والأكاديميين المتخصِّصين في المجتمعات المتقدِّمة علميًّا، وتكنولوجيًا، أخذت تشيع بفضل عناية روادها الذين خدموها إلى أن تصير ذات صبغة شعبيّة.

**3.2 مُعالجات مُصطلحيّة ضمنيّة:** نقصد بها تلك التعليقات على الاستعمالات المصطلحيّة، التي يزخر بها الخطاب اللِّساني. لذا تُشكِّل المعالجات المصطلحيّة ذلك التّطبيق المصطلحي الذي يعالج المصطلحات ويخوض في مصطلحيّة معيّنة. وهو ما يأتي من داخِل الاختصاص ولا يستنِد حتمًا إلى نظريّة مستمدّة من المصطلحيات ومتداولة فيها، بل تتّجِه إليه هذه الأخيرة كعملٍ ميدانيٍّ وتطبيقيٍّ من أجل بناء زادها النظريّ واستكمال مناهجها ـ كما سبق أن شرحنا ذلك[2]. إنّ مثل هذه المعالجات متواتِرةٌ في عالم المعرفة والعلم كائنةً ما كانت مشاربُهما. لكن وجودها في طيّات الخطاب اللّساني بشكلٍ لافت للانتباه هو ما أغرانا بتسجيلها هنا بالذات، وذلك حسب ما أملاه علينا بحثنا وما حدّده لنا مِن زاوية النّظر فيها (المعالجات المصطلحيّة).

### 1.3.2 أهداف المُعالجات المُصطلحيّة:

**1.1.3.2 بناء صرحٍ مصطلحيٍّ:** لقد اهتمّ جورج مونان ـ في *قاموس اللِّسانيات* الذي أشرف عليه ـ بتحديد مصطلحيّة أيِّ علمٍ بوصفها « مجموع الألفاظ الفنيّة التابِعة لأيِّ علمٍ أو فنٍّ، والتي تُولَّد مع تطوّر التخصّص في المعرفة العلميّة كما في النشاط الصناعي والتجاري ..الخ »[3]. فما يهمّنا إبرازه هنا كما فعل صاحب هذا التّحديد هو الطابع الحركي للتخصّص الذي لابدَّ أن يوازيه تقصّد بناء صرحٍ مصطلحيٍّ. ومع ذلك فلا تلبث مصطلحيّة أيّ علمٍ حتى تتغيّر مهما يُسعفها الاستقرار. مِن هنا تغلب على الكتابات اللِّسانيّة معالجاتٌ مصطلحيّة. ذلك أنّه ليس مِن السَّهل اقتحام البحث في أيِّ مجالٍ علميٍّ ولا الإقدام على بناء صرحٍ مصطلحيٍّ بغير إجراء

---

[1] محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، مجلة اللِّسان العربي، ع.47، 1999، ص44.

[2] يُنظَر هذا الباب: 1.1.1.1 تعذُّر نظريّة واضِحة المعالِم.

[3] G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974, p.323.

معالجة مصطلحيّة ومن دون إعداد لغة واصِفة تتعهّد في الأقلّ التمييز بين ما هو *لغة مدروسة* وما هو *لغة دارِسة*.

**2.1.3.2 رفع اللّبس:** إنّ التركيز على تدقيق المفاهيم هو ما نلفيه بقوّة في مجال اللّسانيات حيث تقوم تلك اللّغة الواصِفة بالتّعليق على المصطلحات اللّسانيّة في صلب المتن أو في الحدود الهامشيّة المتاحة. فكَّرنا مليًّا في مثل هذه اللّغة الثانية فقصدنا الدّراسات التي تعدّ تعليقات على استعمالاتٍ مصطلحيّة، فلم نجدها تستغني عن تجهيز مصطلحات ناقدة ودارسة وواصفة لغيرها من المصطلحات. ونجد هذا العمل عند الغربيِّين أقرب إلى المقدِّمات التي يُعمَد فيها إلى تجهيز مصطلحاتٍ خاصّة وهو عملٌ لا يقلّ أهميّة عمّا يتمّ عادةً في حدود الأبحاث المعجميّة. لهذا تتكرّر تسمية *(Préambules terminographiques)* عند بعض اللّسانيين النقاد لتَعيين هذه الواجِهة النقديّة كما قام به مثلاً كلٌّ مِن فرانك نوفو (Franck Neveu) وبيتر لوريس (Peter Lauwers) في سبيل تمييز مفهوم (tradition grammaticale)[1]. بيد أنّه كلّما انتاب اللّساني شكٌّ ما حول إيِّ تسمية من حيث (سوء وصفها للمفهوم) بادر إلى النقد واستطرد في استحضار البراهين حول ما يُبديه من الحرص على أن تكون عليه الأمور، هذا لكي تستقيم التسمية التي يرى فيها غالباً أنّها مناطق مشتبهة.

**3.1.3.2 التمييز بين اللّغة الواصِفة واللّغة الموصوفة:** إنّ اللّغة الواصِفة حينما تُوضَع في مقابل *اللّغة الطبيعيّة* هي تلك التي تصف هذه الأخيرة (من هنا يقال للّغة صلاحيات أن تصِف نفسَها أي اللّغة الطبيعيّة) أما اللّغة الموصوفة فهي هذه اللّغة الطبيعيّة أو كما يدعوها البعض *(Langage mondain)* باعتبارها لا تصف نفسها بقدر ما تصف العالم وتدور حوله وتتعلّق به وتشتغل عليه ـ وهو ما يمكن ترجمته حرفيّاً *اللّغة حول العالم* أو *عن العالم*. ويُقصَد باللّغة الموصوفة ـ في مقابِل اللّغة الواصِفة ـ المادة اللّغوية أو المعطيات التي يقوم اللّساني بوصفها. وثمّة ثلاثة لسانيين قد أولوا عناية خاصّة للّغة الواصِفة بل أولعوا بدراستها مِن باب معرِفة الكيفيّة التي تشتغِل بها وهي تسترشِد خاصّةً بالهدف الأوّل المشار إليه أعلاه (بناء صرحٍ مصطلحيٍّ). وهم لويس يلمسلف وورومان ياكوبس وزليغ هاريس (Z. S. Harris)[2]. إذ يكثر عندهم مقابلة اللّغة الواصِفة باللّغة الطبيعيّة. فهذا زليغ هاريس يقول: « نسمي الجمل الواصفة تلك الجمل التي تقول شيئاً عن الجمل أو المقطوعات التابِعة للغة الطبيعيّة »[3]. كما يَعتبِر برتيل مالمبيرغ (Bertil Malmberg) أنّ أوّل مَن أطلق مصطلح *لغة واصِفة* وأدخله في الدّراسات اللّسانيّة، هو لويس يلمسلف؛ وذلك حينما أدرج مفهومه ضمن مفهوم الدليل اللّغوي على الرّغم مِن الطّابِع الاصطناعي الذي يتحلّى به[4]. وتُلحَق بهؤلاء

---

1 F. Neveu & P. Lauwers, La notion de « tradition grammaticale » et son usage en linguistique française, Revue Langages, n° 167, (p.07-26), p.07.

2 Henri Bessé, Métalangages et apprentissage d'une langue étrangère, Revue Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), (p.115-128), p.116-117.

3 Z. S. Harris, Structures mathématiques du langage, Ed. Dunod, Paris, 1971, p.142.

4 Bertil Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, Trad. du Suédois par Jacques Gengoux, 3e éd. PUF, Paris, 1972, p.227.

الثّلاثة جوزيت ري ديبوف (Josette Rey-Debove) بصفتها منظِّرة للّغة الواصِفة. وبينما يذهب كلٌّ مِن Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas أنّ مصطلح (*Métalangage*) قد وضِع أوّلَ الأمر مِن قبل مدرسة فيينا وخاصّة الفرع البولوني، ولاسيما العالِم تارسكي (Tarski)، وُضِع *للتفريق تفريقاً كامِلاً بين اللّغة التي نتحدّث عنها واللّغة التي نتحدّث بها*. وهو ما جاء في قاموسهما كالآتي: "afin de distinguer nettement la langue don't nous parlons de la langue que nous parlons" ثمّ نُقِل المصطلح إلى ما اعتبراه (Sémiotique) من قبل يلمسلف وإلى اللّسانيات من طرف هاريس[1]. وهذا جزءٌ ممّا ما ذهب إليه أحمد يوسف حينما أبرز دور أتباع حلقة فيينا مِن المناطِقة الذي طبعوا هذه اللّغة بطابِعهم الخاصّ، فيُسجِّل في هذا الشّأن: « استلهم علماء اللّسانيات مفهوم اللّغة الواصفة من بحوث المناطقة؛ ولاسيما من أعضاء حلقة فيينا مثل كارناب، وكذلك العالم الرياضي والمنطقي ألفريد تارسكي (Tarski) أحد أبرز أعضاء مدرسة (لفوف . وارسو)؛ حيث نلفي أنّ هذا المفهوم الذي اصطنعه كارناب في كتاب (التركيب المنطقي للّغة) قد استمدّه من الرياضيات الواصِفة (هيلبرت) التي هي لغة منطقيّة منوطة بتحليل الرياضيات وتطهير الحساب من وجود أيّ تناقض فيه؛ وذلك بإقامة قواعد للبنى التركيبيّة الداخليّة المترابطة »[2]. وأجدر اللّسانيين العرب الذين يمكن الإشادة بفضلهم في مجال الالتفات إلى *لغة اللّسانيات الواصِفة* عبد القادر الفاسي الفهري الذي كثيراً ما طرح مشاكل الهويّة أو الخصوصيّة وكذا التماسُك الداخلي للخطاب اللّساني[3]. وكذلك فعل عبد السلام المسدّي حينما تناول مشكِلات المصطلح مقرونة بالنقد وبالطرح الابستيمولوجي[4]. ونلاحِظ أنّ مصطلح (*Métalangage*) قد أدخِل في الدّرس اللّساني العربي من مختلف الأبواب المفتوحة: اللّسانيات، السيمائيات، المنطق؛ وبمختلَف لغات المصدر المتاحة (الفرنسيّة والإنجليزيّة أساساً): مِن هنا أحد مصادِر الاختلاف في ترجمته بمقابلاتٍ عربيّة كـ *اللّغة الواصِفة* أو *اللّغة الفوقيّة* أو *اللّغة الماورائيّة* أو حتى بتعريبه إلى *الميتالغة*[5] ..الخ، كما يشهد المقتبَس الآتي ومجال مرجعه بل وحتى طريقة رسم المصطلح بالحروف اللاّتينيّة المختلِفة عن المعتاد: « تفاديا لاستخدام بعض المصطلحات التي يمكن أن توحي ببعد ميتافيزيقي مثل " اللّغة الماورائيّة " أو " ما بعد اللّغة " إلخ. كمقابل للمصطلح Méta-langage، نقترح مصطلح " اللّغة الفوقيّة ". وعليه فنستخدم مصطلحي " اللّغة الفوقيّة " أو " اللّغة الواصفة " عندما يتعلّق الأمر بالمفهوم العام، ونحتفظ بمصطلحات " لغة اللّغة " و" لغة لغة اللّغة " إلخ، للحالات التي تستلزم تحديد وتعيين مرتبة اللّغة المقصودة في سلّم تراتبيّة

---

[1] Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas, article *Métalangage n.m.*, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette Supérieur, Paris, 1993, p.224-225.

[2] أحمد يوسف، السيميائيات الواصِفة: المنطِق السيميائي وجبر العلامة، الجزائر: 2005، منشورات الاختلاف، ص165 - 166. ونقل ما يتعلّق بأرسطو عن: Umberto Eco, Sémiotique & philosophie du langage, Trad. Meyriem Bouzaher, Ed. PUF, Paris, 1988, p.10.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، مُلاحظات حول الكِتابة اللّسانيّة، تكامل المعرفة، ع.9، جمعيّة الفلسفة بالمغرب، الرباط، 1983؛ وكذلك مقاله: عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللّساني، ضِمنَ المَنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة (جماعة من باحثين)، ط.2، الدار البيضاء: 1993، دار توبقال للنشر، (ص43 - 63).

[4] عبد السّلام المسدّي، التّفكيرُ اللّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ص09 -41.

[5] الفاسي الفهري، المصطلح اللّسانيّ، مجلة اللّسان العربيّ، ع.23، 1983، (ص139 - 147)، ص145.Metalanguage ميتالغة، Metalinguistic ميتالغويّ.

اللّغة »[1]. غير أنّه ـ وعلى الرغم من تركيزنا على الباحِثيْن المذكوريْن في الساحة العربية ـ قليلاً ما نعثر على كِتاباً موضوعاً بالعربيّة في (اللّسانيات) ـ أو بالأحرى في الخطاب اللّساني ـ لا يفتح فيه صاحِبُه أقواساً مِن أجل وضع ملاحظاتٍ تخصّ *اللّغة اللّسانيّة الواصِفة* المتبنّاة أو المفضّلة لديه ولو أبسط ملاحظة: لهذا سنرى أدناه أنّ الكتب المداخل التي تعجُّ بها مكتباتُ كلِّ الجامعات (العربيّة) ـ مِن حيث يتمّ الأخذ بعلم اللّسانيات ـ هي التي أشعرت بضرورة الالتفات إلى طرائق صوغ المصطلحات. بيدَ أنّه، ولمّا كان جلُّ كتّاب هذه الأخيرة غير لسانيين بمعنى التكوين والتطبيق والممارسة المستمرّة، تسبّب ذلك في مشكِلةٍ ثانويّة تمثّلت في اعتقاد الناس أنّ هذه الأخيرة تُجسِّد اللّسانيات بحقّ، فتشبّث القرّاء بنوعٍ مِن مصطلحيّة لسانيّة يُعتَقد أنّ فيها نصيبٌ تمثيليٌّ ما (représentative) ولا تعكِس بكلِّ جلاء واقِع المصطلحيّة المكرَّسة التي يغلِب عليها البساطة والمباشرة، لأنّها تعليقاتٌ عليها وشروحٌ لها ومقارناتٌ ببعضِها البعض وهي ما يُصنَّف في الخطاب اللّساني أكثر منه في اللّسانيات[2]. بيدَ أنّ هذا ما يجعلها بيئة يستفاد منها في التطبيق المصطلحي، لكن لا نتوقّع أن يمثِّل صورة التماسك المنتظَرة. ذلك أنّه كثيراً ما اعتُقِد أنّ التعرّف على المصطلحيّة الخاصّة باللّسانيات إنّما يتمّ بوساطة رصد المولَّدات التي من المتوقَّع أن تكثُر فيها، لكن قد تكمن المشكِلة في معاينة المعنى (المفهوم) الجديد وما يمكن أن ينسجم معه من الناحية الصوريّة، قبل أن يُرصَد المولَّد نفسُه كعلامة مميِّزة للمصطلحيّة اللّسانيّة. وقد سبق أن أثار جون هامبلاي (John Humbley) هذه المشكِلة بقوله: « واحِدة من المشكلات التي تحول دون مشاهدة المولَّد لا تكمن في التعرّف على المعنى الجديد فحسب، لكن في الوصف المفهومي واللّساني لما تمّت معاينتُه »[3]. وأفضل حلٍّ لملء هذا الفراغ هو خلق فرعٍ يتولّى نقد الاستِعمالات المصطلحيّة الرائجة*. والحقُّ إنّ فردينانند دي سوسير ـ كما سنرى أدناه[4] ـ قد وضع اللّبنة الأولى لنقد الاستعمالات المصطلحيّة وعبّر عن تلك الحاجة المسيسة وتنبّأ بأهميّتها منذ إقامته الأسس الأولى لعلمٍ لسانيٍّ حديث وإقدامه على استبدال مصطلح حديث بآخر قديم غالِباً ما يرى أنّه يعاني مِن بعض النقائص التي يُبادِر مِن ثمّ إلى نقدها، فيعمَد إلى وصف الحالة وتفسيرها**. وكان صاحِبَ نظرةٍ ثاقِبةٍ في معالجاته المصطلحيّة كما كان في حقل اللّسانيات. والحالُ إنّ ما جاء ضمن *دروس اللّسانيات العامّة* بصورةٍ مجمَلة ومصغَّرة قد تطوَّر تطوُّر اللّسانيات ذاتها. وقد تجسّد أكثر فيما توارثه الجيلُ الذي جاء بعده، ولم يعفيه من نقد *لسانياته*، لكن قد يُخشى أن يكون ذلك النّقد أقلَّ شيوعاً ممّا جاء مقعَّراً أو محدَّباً.

---

[1] حسان الباهي، اللّغة والمنطق: بحث في المفارقات، ط.1، الدّار البيضاء: 2000، المركز الثّقافي العربي، ص21.

[2] يُنظَر الفروق بين الخطاب اللّساني واللّسانيات: 2.1.2 آليّة النّقد في اللّسانيات و2.2 تحليل الخطاب اللّساني.

[3] John Humbley, L'observation de la néologie terminologique, Revue La banque des mots, n° 05, 1993, (p.65-73), p.67.

* وهو ما أسميناه في بحثنا هذا *النّقد المصطلحي*؛ يُنظَر الباب الثّالِث: 1. النّقد المصطلحي في الخطاب اللّساني.

[4] يُنظَر الباب الثّالث: 1.2 هَمّ المراجعة ولاسيما 1.1.2 معاودة الأعمال اللّسانيّة.

** ولنا قدوة في مثال (الدليل اللّغوي والدال والمدلول) سنرجع إليه أدناه لا من باب الوقوف عليه كجزءٍ من المدوّنة التي حلّلناها، لكن في معرض حديثنا عن الطابع اللّساني للمصطلح؛ يُنظَر: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيّة العامّة، ص109 ـ 115.

إنّ دور المعالجات المصطلحيّة ينصبّ على تعليل اللّغة الواصِفة، ولكن يتمّ ذلك أحياناً على حساب اللّغة الموصوفة؛ حيث أنّ هذه الأخيرة أصبحت تمثّل عائقا أمام تطور البحث اللّساني ولاسيما العربي منه، بحيث اكتفى معظم اللّسانيين بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة[1]. بيد أنّ التمييز بين اللّغة الموصوفة ـ أي اللّغة / الموضوع، واللّغة الواصِفة ـ أي اللّغة / العلم، ليس أمراً هيِّناً على الإطلاق، لهذا يمكن أن نسأل: كيف يمكن أن نتبيّن الخطّ الفاصِل بينهما ؟ هذا سؤالٌ مغامِر؛ لا نريد به سوى الإشارة إلى إضافاتٍ يضيفها دارسون، صار من الواضِح لنا أنّها في واقِع الأمر ليست إلاَّ معالجات مصطلحيّة تصبّ في همّ الفصل بين ما هو واصِف وما هو موصوف. وأشبه ما تكون المعالجات المصطلحيّة تلك العبارات التي تؤدّي في اللغة العادية وظيفة الحكي عن اللّغة المحكية[2] أو بالتّعبير القارّ (Fonction métalinguistique). وقد سبق للمعنيين باللّغات الصوريّة أن طرحوا تلك التساؤلات، على غرار ما قام به جيل غاستون غرونجي (Gilles-Gaston Granger) على مستوى الرياضيات، وهو متخصِّص في السيميائيات، حيث عالج المحتوى والبنية والعلاقات، فوجد أنّ اللّغة الواصِفة بنية تقوم على علاقات قد لا تمتّ بأيّة صلة إلى المحتوى[3]. والطريف في الأمر هو أنّ المصطلحيّة التي سبق للنحاة أن وضعوها، تقوم على هذه الثنائيّة التي تستدعي دائماً التمييز بين الوجهين المتلازِميْن (الواصِف والموصوف). فإذا ما أخذنا في تحليل مصطلح *النحو* في حدِّ ذاته ونبدأ به هنا، نجده قد اكتسب في ظلِّ اللّسانياتِ ـ وبطريقة استقرائيّة لم تغب عن النحاة أنفسهم ـ مفهوميْن أساسيّيْن، وهما متلازمان: المفهوم الأوّل: النظام / القواعد، والمفهوم الثاني: العلم / اللّغة (الآلة) الواصفة.

ومِن النتائج العَمليّة التي يغنمها المحلِّل الفطِن هو إيجاد الحلّ الشافي لمعضِلة تيسير النحو العربي التي أخذ عددٌ كبير مِن الباحِثين يخوضون فيها[4]. حيث يبيِّن بناءً على ذلك التّمييز أنّ المقصود من التيسير هو النحو العلم (علم النحو) وليس النحو اللّغة ـ أي سمت اللّغة. فاللّغة وضعاً واستعمالاً لا سبيلَ إلى تيسيرها أو تعسيرها بقدر ما يستدعي الأمر الطبيعي اكتسابها وتعليمها ـ أو تعليم نحوها ـ بنحوٍ (علمٍ) ميسَّر لغةً (من ناحية المصطلحات وطرق تقديمها) أي من حيث اللّغة الواصِفة إذن. ثمّ علينا أن نستحضر دائماً أنّ « القواعد بمثابة الأداة أو الآلية الّتي تُتيح للإنسان أن يتكلّم اللّغة، والّتي تُحدّد شروط التّواصل والتّفاهم وضوابطهما بين أبناء اللّغة الواحدة »[5]. ومِن هنا فلا يفتأ كلٌّ مِن عبد الرحمن الحاج صالح وعبد القادر الفاسي الفهري يذكِّران بضرورة الفصل بين الشيئين (المفهوم الأوّل والمفهوم الثاني): إذ أنّ « **النحو التّعليمي غير**

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ص51.

[2] R. Jakobson, Essais de linguistique générale, T.1, 1963, p.213-214.

[3] G.-G. Granger, Pensée formelle et science de l'homme, 2e éd. Aubier, Paris, 1967, p.03.

[4] خالد عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص57 ـ 84).

[5] ميشال زكريا، مباحث في النّظريّة الألسنيّة وتعليم اللّغة، ص75.

**النحو العلمي وكذلك هي البلاغة**: وعلى هذا فالنحو كهيكل للّغة ـ وهو بذلك صورتها وبنيتها ـ شيء والنظريّة البنويّة العربيّة التي هي علم النحو شيءٌ آخر وكذلك هو الأمر بالنسبة للبلاغة، فهي تقابِل النحو في أنّها كيفية استِعمال المتكلِّم للغة والنحو فيما هو مخيَّرٌ فيه لتأدية غرض معيَّن»[1]. إنّ استلهام النحو في خطواته البحثيّة الأولى والمتطوِّرة ضِمنَ مسارها التاريخيّ مِن: (1. وصف اللّغة واستقرائها، 2. التنظير، 3. تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة من خلال تداخل النحو والبلاغة، سوَّغ للّسانيات قدرًا كبيرًا من المبرِّرات الرّامية إلى تجديد مصطلحاتها. ألا يغلب على عبد الرحمن الحاج صالح اعتباره البلاغة امتِداداً للنّحو ويستعين بهذا البعد ليُسقِط على البلاغة ما يراه سليماً بالنسبة للنّحو من ضرورة التمييز بين علم النحو وكيفيّة استعمال المتكلِّم للغة ـ كما أسلفنا ويعبِّر عنه المقتبَس الآتي: « لها [ البلاغة ] مثله [ النحو ] قواعِد وسنن معروفة فالبلاغة بهذا المعنى شيءٌ والنظريّة التحليليّة لكيفيّة تخيّر المتكلِّمين للألفاظ بغاية التأثير شيء. فالذي يقصده المربّي هو إكساب المتعلِّم القدرة على إجراء القواعِد النحويّة والبلاغيّة »[2].

وقبل إيراد شواهِد على هذا الاستلهام المزدوج نريد أن نؤكِّد على أنّ هذه الخطوات محاولةٌ تصنيفيّة تتقدَّم على كلِّ مشهدٍ يرسم لنا أحد مواعيد اللِّقاء بين اللّسانيات والدّرس النحويّ العربيّ الذي انطوى على ثلاث مراحِل ـ حسب نظرة جعفر دك الباب ـ هي:

« 1. مرحلة الدراسة الوصفيّة التّحليليّة الشّامِلة للمادّة اللّغويّة للعربيّة.

2. مرحلة الدراسة النحويّة التخصّصية.

3. مرحلة تأكيد الوظيفة الإبلاغيّة للّغة عن طريق ربط البلاغة بالنحو »[3].

إنّك لا تجِد تحليلاً منكبّاً على تشخيص المعضلات المصطلحيّة ولا يلتفِت إلى استفزاز قدرات اللّغة، بل ولا يزاوِل المراوحة بين القطبين المتّصِلين (الوضع والاستِعمال). وقد أثقِل كاهِل اللغة التي قامت فيما مضى بعمليّة المراوحة هذه، حتى ظهرت مصطلحات المصطلحات كأن تُوضَع مباشرةً بعد مرحلة الجمع اللّغوي تسميات، في طريقها إلى تصفية موقِع الوصف النحوي، من قبل *الانتقال من الوضع الأوّل إلى الوضع الثاني*. فعلى هذا المِنوال نجد كذلك مَن يقابِل بين مصطلحيْن هما: (صناعة النحو والأسلوب العربي) كما في هذا المقتبَس: « ولتقديم المزيد من الأدلة على بطلان نظرية العامل ناقش ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) بابين من أبواب النحو ويرفض أساليب دعت إليها صناعة النحو لا يعرفها الأسلوب العربي ولا ينطق بها العرب»[4].

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرِّسي اللّغة العربية، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، (ص173 ـ 243)، ص182. وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربية، (ص58 ـ 73).

[2] المرجع نفسه، ص182.

[3] جعفر دك الباب، نظريّة عبد القاهر الجرجاني اللّغويّة (النّحويّة البلاغية) والبنويّة الوظيفيّة في النّقد الأدبيّ، مجلة حوليات جامعة الجزائر، ع.07، الجزائر، 1992 ـ 1993، (ص189 ـ 207)، ص195 ـ 196.

[4] حازم سليمان الحلي، تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي، مجلة اللّسان العربي، ع.41، 1996، (ص50 ـ 67)، ص58.

**2.3.2 أشكال المُعالجات المُصطلحيّة:** تتّخذ المعالجات المصطلحيّة أوجهاً وأشكالاً عدّة، كما يُستعان فيها بمقارباتٍ شتّى. رصدنا مِن تلك الأشكال ما يأتي:

- إعادة الصياغة والتسمية
- إعادة التّعريف
- السياق الواصِف

**1.2.3.2 إعادة الصّياغة والتّسمية:** إذا كان قد اعتبرنا أعلاه أنّ المعالجات المصطلحيّة تأتي مِن داخِل الاختصاص وبالتالي لا تستنِد حتمًا إلى نظريّة مستمدّة من المصطلحيات ومتداولة فيها، فإنّه يمكن الاستفادة من حصّة التنظير ألتي أفادنا بها رومان ياكوبسون في هذا الخصوص إلى غاية إدراج *المعالجات المصطلحيّة* ضمن ما أسماه *Rewording* أي إعادة الصياغة، أو *Reformulation*. *وهي ما* يُعبَّر عنها بالترجمة داخل اللّغة الواحِدة أو كما جاء في الترجمة الفرنسيّة* (Intralinguale). وهي إحدى الأنواع الثلاثة (أو بالأحرى الطرائق) التي عكف ياكوبسون على شرحها وتطويرها، بجانب الترجمة بين اللّغات التي لطالما ترسّخت في ذهن مَن يعرِف ولو قليلاً عن شؤون الترجمة. ويأتي هذا النوع الذي عدّه ياكوبسون الأوّل ضمن الثلاثة، على شكل تعريفات ومرادفات وشروح ولغة واصِفة وقد تبلغ حدّ التعليق[1]. وحسب كلٍّ مِن هانري بجوان وفليب طوارون (Philippe Thoiron) فإنّ **إعادة الصياغة** تدلّ على فراغٍ مصطلحيٍّ. لعلّ هذا الفراغ هو ما يُلجِئ اللّسانيين إلى الاستعانة بها كشكلٍ من أشكال المعالجات المصطلحيّة. بيد إنّ ذلك الفراغ لا يُشكِّل عند الباحِثيْن أيَّ حرجٍ ولا انزعاج، بل قد يعدُّ حسنة مِن الحسنات. ذلك أنّه يمكن أن يُفضَّل وصف الخاصيات بإعادة الصياغة على إطلاق التسميات بما أنّ الوصف ثمّ إعادة الصياغة التي تلعب دوراً في تعريف المفهوم، كلّ ذلك أنجع وأربح للوقت من مشقّة البحث عن التسمية التي تستدعي ـ من جانبها ـ إنفاق الوقت وتخصيص حيِّزٍ مكانيٍّ من البحث في تقديم تلك التسميات والتعريف بها سواء بتسخير المتون أم بتعمير الهوامِش[2]. والتّنويع في التّعبير هو جُزءٌ كبيرٌ مِن العمليّات الّتي يُزاوِلها المُترجِم، إن لم نقُلْ هو تعريف التّرجمة في حدِّ ذاتِها، وهذا أخْذًا بِحقيقة مفادها أنّه ليس عملُ المُترجِم إلاّ بحثًا عن الأوجُه المُمكِنة الّتي تُتيحها لَه اللُّغة الهدف لِنقل المعنى المُعبَّر عنه بِاللُّغة المَصدر. وإذا بادرنا هذا المعنى بمقولة بول ريكور (Paul Ricœur) « ثمّة أكثر مِن إمكانية واحِدة للتعبير

* يحمل المقال الأصلي عنوان On Translation (1959)، وهو ما تُرجِم إلى الفرنسيّة بـ Aspects linguistique de la traduction.

[1] R. Jakobson, Essais de linguistique générale : Rapports internes et externes du langage.

[2] P. Thoiron et H. Béjoint, La place des reformulations dans les textes scientifiques, Meta, vol.36, n°1, (p.101-110), p.107.

عن نفس الشيء وبعدّة أشكالٍ »[1]، فإنّ البحث عن تلك الإمكانيات العديدة قد يَعرج بالباحِث نحو تفسيرها ما ينتج معالجات مصطلحيّة تزيد على القدر اللاّزِم.

***2.2.3.2* إعادة التّعريف:** يقول جان غاردني (Jean Cardinet) متحدِّثاً عن التقويم المدرسي: « في هذا الميدان، ليس هناك تسمية بريئة، ولا هي في حصنٍ مانعٍ من الاستعمالات الإيحائيّة المتطفِّلة، لكن لا شيءَ يمنع الباحث من إعادة استعمالها كما يحلو له ذلك إذا اعتنى بمنحها التعريف الذي يرغب فيه وبطريقة أكثر دقّة ووضوحًا »[2]. فنستنتِج من هذا أنّ الأمرَ يتوقَّف أحيانًا على إتقان عمليّة التعريف أو عدمه. قد نجد باحثًا لا يرمي إلاّ إظهار وجه معيّن يهمّه في المفهوم الذي يرتبط به الموضوع الذي يعالجه، وآخر لا يرى مدعاةً تستدعي في كلِّ مرّة استبدال التسميات ـ كما رأينا أعلاه مع لويس يلمسلف ـ والتذرّع بما يُظنّ أنّه تجديدٌ في المفاهيم، والحال إنّ القضيّة لا تتعدى مجرّد وقوف عند نظرة جديدة إلى ذات المفهوم اقتضتها زاوية فلانيّة. وأحياناً تسود هناك علاقة تناوبيّة واستباليّة بين المصطلح والتعريف، وذلك نظراً ـ حسب ساجر ـ مِن جهة إلى دقّة التعريف، وفي التواصل المتخصِّص تعتبَر المصطلحات كطوابع أو لواصِق من شأنها أن تعوِّض التعريفات[3].

***3.2.3.2* السياق الواصِف:** تُقدَّم بعضُ المصطلحات (اللِّسانيّة) في سياق تحليل واقعة لغويّة ما وتُدعَّم بمعالجاتٍ يتوفَّر فيها أحد الأهداف المسطَّرة أعلاه. لذا فالمعالجات المصطلحية هي بمثابة ما يدعى *السياق الواصِف (Le contexte métalinguistique)*، أي سياق اللّغة الواصِفة، الذي يتضمّن العناصِر الآتية:

- **وصف المصطلح داخل السياق:** يقوم هذا النمط من السياق على وصف المفهوم أو الموضوع (الشيء) الذي يحيل إليه المصطلح. وهو ما يُنزِله علي القاسمي منزِلةَ اجتِهادات اللِّسانيين المستَحبَّة بل الواجِبة حين يقول: « مِن حقّ الباحِث، بل مِن واجِبه أحياناً، أن يبدأ بتعريف المصطلحات التي يستخدمها في بحثه ليقف القارئ على دلالاتها بيسرٍ. فالاصطِلاح تَواضُعٌ واتّفاقٌ وليس إلهاماً ولا تنزيلاً، ولهذا قيل (لا مشاحة في الاصطِلاح)»[4]. ونفهم مِن خلال هذا المقتبَس أنّ علي القاسمي يجعل نصيبَ البحث المخصّص من لدن اللّسانيين اجتهادات (معالجات) مصطلحيّة يُرمى بها إلى تعريف أو « إعادة تعريف لفظي (معجم) و(قاموس) للتعبير عن مفاهيم لسانيّة جديدة [ لهذا ] هي محاولاتٌ مَشروعة بل مستحَبّة»[5]. ويفسِّر بذلك مقولة (لا مشاحة في الاصطِلاح). لا كما يذهب إليه رواد الطائفة الأولى المشكِّلة للوعي المصطلحي ـ بل مقترِنةً بشرط تعريف / إعادة تعريف المصطلح اللِّساني.

---

1 Paul Ricœur, Sur la traduction, Ed. Bayard, 2004, Paris, p.45.
2 Jean Cardinet, Evaluation scolaire et pratique, Ed. De Boeck, Bruxelles, 1988, p.131.
3 J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, p.109.
4 علي القاسمي، المعجم والقاموس، ص228.
5 المرجع نفسه، ص228.

- **وضع ملاحظات:** يتميّز *السياق الواصِف* عن غيره مِن أنماط السياق بكونه يشكِّل وصفاً للمصطلح في حدِّ ذاته أي التسمية على الخصوص. يتمّ ـ في إطار هذا النّمط من السياق الواصِف ـ تحيينُ المعالجات المصطلحيّة في المتن أو استظهار المصطلح على هامِش البحث كسياقٍ لعرض المصطلح المتعذِّر ترجمته سواء أثناءَ ترجمة نصٍّ ما أو في صدد القيام بتناول نقطة معيّنة تستدعي الإحالة المَعنيّة. ونجد بعض الباحِثين يغتنم هذه الفرصة (السياق) مِن أجل **استِظهار المصطلَح (العربي)** أي **تمكينه** بالطريقة التي سنراها مع ابن جني. وقد يرِد السياق الواصِف في المتن كما في المقتبَس الآتي: « الهيرمينوطيقا يمكِن تعريبُها بـ '' التّأويليّة '' أو '' علم التأويل '' أو '' فنّ التّأويل ''؛ لأنّ التّأويل هو فنّ ترجمة وتفسير النصوص أي '' ars '' باللاتينية و'' Kunstllehse '' بالألمانية أي آلة أو تقنية، ولأن شلايرماخر نفسه (أحد أعلام التأويل في ألمانيا في القرن الثامن عشر) يقول: '' التّأويل عبارة عن فنّ ''. وهناك صيغة '' علم التّأويل ''، لكن الهيرمينوطيقا عبارة عن آلية وأداة وتقنية (ترجمة وتفسير وفهم ومقاربة ومقارنة) وليست نظريّة أو علم. أما استعمال صيغة '' هيرمينوطيقا '' فهو أقرب إلى روح الكلِمة نفسها، فهناك دوماً كلمات أجنبيّة هي في عداد المتعذّر ترجمته (intraduisibilité) (المترجِم) »[1]. ويمكن أن يرِد السياق الواصِف في الهامِش. لاحِظ هذا العناء الذي تصفه صاحِبتُه على الهامِش كما في المقتبَس الآتي:

> « Nous choisissons de parler de *mot* pour ne pas alourdir l'exposé, mais il serait plus exact de parler de *lexème* (qui peut être une partie de mot : une racine, un préfixe) ou d'*unité lexicale* (dont des « mots en plusieurs mots »). La définition linguistique du mot reste complexe, sinon problématique »[2].

وتعكِس هذه الملاحظة قلقاً وتوتّراً، حيث أعلنت صاحِبتُها صراحةً ـ في الهامِش رقم (1) مِن مقالها ـ أنّها قضت بتفضيل استعمال مصطلح *الكلمة mot* في متن نصِّها لتفادي إثقال البحث بجهازٍ مصطلحيٍّ سيُحوِجها كلَّ مرّة إلى ركامٍ مِن **المعالجات المصطلحيّة** المسخَّرة لأجل التّدقيق في عرضها. لكنّها سرعان ما تستدرك معرِضةً عن الخيار الذي سبق لها أن عبّرت عن نيّة الالتزام به، لكي تُقِرّ بعدئذٍ بسلامة الحديث عن *الوحدة المعجميّة lexème* وتتحرّى التدقيق بين قوسين مشيرةً إلى أنّ هذا الأخير يمكن أن يكون جزءاً من الكلمة: الجذر (أي الحروف الأصليّة في العربيّة) أو السابقة. ثم تضع إلى جانب مرادفه الذي يُعدّ بمثابة إعادة الصياغة (Reformulation) ـ كما رأينا أعلاه[3] ـ أي *unité lexicale* فتوضِّح ذلك بين مزدوجتين داخل قوسين هكذا: (حيث «الكلمات في مجموعة من الكلمات»): هذا كلّه لكي تستسلم في آخر المطاف لحقيقة أنّ تعريف مصطلح *الكلمة* تعريفاً لسانيّاً يظلّ أمراً معقَّداً بل مشكِلاً عويصاً ! وقد ضمّن جورج مونان هذا الحلّ فيما نقله عن كلٍّ مِن (Jean Darbelnet) و(Jean-Paul Vinay) وهو ما

---

[1] هانس جيورج جادامر، التأويل واللّغة والعلوم الإنسانيّة، ترجمة محمد شوقي الزين، مجلة فُصول، م.16/ع.04 (خصوصيّة الرواية العربيّة، ج.2)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ربيع 1998، (ص339 ـ 343)، الهامش رقم 1: ص343.

[2] Bénédicte Bommier-Pincemin, Sémantique interprétative et analyses automatiques de textes : que deviennent les sèmes ?, Sémiotiques, n° 17, décembre 1999, (p.71-120), p.72.

[3] يُنظَر هذا الفصل: 1.2.3.2 إعادة الصياغة والتسمية.

عمدنا إلى التّسطير تحته بخطٍّ موصول إلى جانب الحالة المقدَّمة والمسطّر تحت عبارتها بنقط متقطِّعة، في المقتبَس الآتي: « إنّهما (Darbelnet & Vinay) يميِّزان ويصفان سبعة حلول لكلّ مشاكل التّرجمة حيث تقوم الاستعارة (حلّ لا أمل فيه، ولكنّه حلّ على كلّ حال) على عدم ترجمة كلمة اللّغة الأصل، خاصّة عندما تطابق شيئًا غير موجود في ثقافة اللّغة الهدف مع احتمال توضيحه بالسّياق أو بملاحظة. ولهذا نجد مجموعة كلمات مثل: sauna أو chich-kebab أو merguez تدخل اللّغة الفرنسيّة وتتفرنس أيضا (الذي يفكّر في redingote أو détective مثل كلمات أنكليزيّة »[1].

- **الإحالة إلى وصف المصطلح خارج السياق:** وهو بمثابة التعريف الذي يقوم على خطابٍ حول المصطلح وهو مقترِنٌ بمفهومٍ ما، مخصَّص لتقديم كيفيّة استعمال ذلك المصطلح في حال استقلاله بما يتناسب وهذا الأخير. وهو ما تتكفّل به عادةً المعجمات المصطلحيّة بحيث تتعرّض إلى تِعداد الخصائص التكوينيّة والنّوعيّة الّتي يتميَّز بِها المَفهومُ. سنتبيّن لاحِقاً أنّ مصطلح *الفونيم* يعدّ مِن المصطلحات التي مسّها جنون التأصيل الذي يكاد يعمّ الدّرس اللّساني.
- **التعقيب:** هو التعليق بالشرح (تعريف) والداعي إلى مزاولة التفكير في شأن المفهوم والتسمية معاً، وما يدعو أيضاً إلى تطبيق منهج التفسير والخروج بأحكام تستبعد في الخطوة الأولى الاعتقاد الأعمى بسلطة الوضع بداهةً.

ونذكِّر بأنّ ترتيب ما تحيل عليه المصطلحات لا يسلك دائماً سبيل الخطيّة، لأنّ تقدّم الأفكار في حدِّ ذاته لا يستسلِم لهذه الأخيرة، وقد يخضع لتراتبيّة يُتيحها تكوين المصطلح ذاته؛ وأحياناً تسود هناك علاقة تناوبيّة واستباديّة بين المصطلح والتعريف، وذلك نظراً إلى دقّة التعريف، وكما أنّ في التواصل المتخصِّص تعتبَر المصطلحات كطوابع من شأنها أن تعوِّض التعريفات؛ وهو ما من شأنه تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين (العرب) ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال، وكذلك هو ما من شأنه تقليص الفوارق والاختلاف.

وفي خلاصة هذا الفصل نستنتج أنّ مع الوعي المصطلحي الذي كشفنا عنه، فلا مجالَ للعفوية في التعامل مع المصطلحات اللِّسانيّة ولاسيما الوافدة منها، والتي تكون قد انتقلت من الغرب إلى البيئة العربية عن طريق الترجمة والتعريب في بادئ الأمر؛ ولا سبيل إلى الارتجال فيما ينحوه اللِّسانيون إلى التوالد من داخل اللغة العربية الموسومة بنمائها. وإن كان من الملاحظ، في هذه الجهود الفردية سمة عدم اقتران الترجمة والتعريب بمبادئ منهاجية دقيقة، وتعذّر الاتفاق المسبق، وعدم مراعاة الأبعاد النظرية لمشكل المصطلح، أو المقاربة بين اللغات بغية التوصل إلى استنتاج رائع يتمثل في تقارب الأفكار البشرية على

---

[1] جورج مونان، اللِّسانيّات والتّرجمة، ص87. مع العلم أنّ حسين بن زروق قد استعمل في ترجمته هذه مصطلح (استعارة ليقابل بها ما اعتاد معظم اللّسانيّين العرب أن يسمّوه *اقتراضًا* أي (Emprunt). للتّحقّق من أنّ المقصود هو هذا الأخير وليس *الاستعارة* بمفهوم (Métaphore) مع التّداخل الوارِد حسب السياق المثبَت أعلاه فيما يخصّ (الشيء غير الموجود في ثقافة اللّغة الهدف، يُنظَر: G. Mounin, Linguistique et traduction, Ed. Dessart & Mardaga, Bruxelles, 1976, p.99.

المستوى الفكري، أو الأخذ في الحسبان خصوصية كل لغة، فلكل لغة درجة من التعقيد. والأكيد أنّ صوغ المصطلحات والمفاهيم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوانين تفكير المفكرين والنقاد والمصطلحات واحدة من هذه القوانين: لذا فهي في اللغات، تتطوّر بحسب قدرات أصحابها وعن طريق خبراتهم وممارساتهم.

## الباب الثالث

# النَّقد المصطلحي في الخطاب اللِّساني

5. المصطلحيات النقدية والخطاب اللساني
6. قِراءة المنجزات المصطلحية

## الفَصل الأوّل

# المصطلحيات النقدية والخطاب اللساني

**1.1 أرضيّة المُصطلحيات النَّقدية**

1.1.1 المصطلحيات ونظريّة المعرفة

2.1.1 آليّة النَّقد في اللِّسانيات

3.1.1 دور المصطلحي في اللِّسانيات

1.3.1.1 تحليل المفاهيم اللِّسانيّة

1.3.1.1 التدقيق في المصطلحات اللِّسانيّة

**2.1 خصائص الخطاب اللِّساني**

1.2.1 خطاب التعريف والتصنيف

2.2.1 الخطاب اللِّساني ذو نزعة تعليميّة

3.2.1 الخطاب اللِّساني نِظام تمثيل وتواصل

4.2.1 تواتر المصطلح الارتِباطي

5.2.1 الخطاب اللِّساني تأويلي إحالي

**3.1 منهجيّة تحليل الخطاب اللِّساني**

1.3.1 لسانيات المُتون

2.3.1 المقاربة اللِّسانيّة النصيّة

لقد انصَبَّ المَنحَى الذي أخَذت المصطلحياتُ تسلُكه منذ أواخِر التسعينيات من القرن العشرين ـ الوقت الذي كانت تبحث فيه عن آفاقٍ جديدة* ـ على تأسيس النّقد المصطلحي وتنظيمه وترسيمه وتوسيع دائرته، ليُطبَّق على ما يُمكِن مِن المعارف الإنسانيّة المُرسَّخَة في الأعراف الثّقافيّة المتنوِّعة، بما فيها المَعرِفة اللِّسانيّة المُتَطلِّعة والتي تتّخذ أشكالاً مِن الخطابات. وذلك بعدما كان الدّرسُ المصطلحي محصوراً في جوانب تقنيّة بحتة ومُستَعصية أحياناً كثيرة**. وتَزَامَن ذلك **التّأسيس المَصيري** مع المنعطَف اللِّساني الطارئ.

**1.1 أرضيّة المُصطلحيات النَّقدية:** لقد كتب فرنسوا غودان في عام 1998 عمّا يُدعى نحتاً بـ (Terminocritique)، حيث عبَّر عن غصّة يعاني منها سجلّ *العمل المصطلحي* الذي كان يُمارسه أخصّائيون كلٌّ مِن داخل اختصاصه حتى كاد بعضُهم أن ينكفِئ عليه دون سواه. هي حسرة ناجِمة عن تناسي العناية بالكمّ الهائل من المصطلحات التي توضَع هنا وهناك وبطرق عشوائيّة أحياناً ومن غير فحص مدى جدواها ومِن دون المراهنة على نجوعها***. ومصداقاً لذلك يرى غودان أنّه قليلاً ما اهتمّت *السياسات اللّغويّة* بعمليّة التّوثيق للمولّدات التي تُنجَز في مخابر الأطروحات الأكاديميّة وهي ذات قيمة في مجالاتها المختلِفة. وتبعه في ذلك عددٌ ليس بقليلٍ من المصطلحيين، كما فعلت ماريفون هولتزم، التي تقدّمت بنظامٍ عتاديٍّ ورقميٍّ مِن شأنه أن يسمح بوضع مسحٍ للمولّدات المتضمّنة في رسائل الدكتوراه****: فدقّ الباحِثان بذلك ناقوسَ الخطر الذي يتهدّد حال *العمل المصطلحي* ومصيره في حال استمرار الوضع على النّمط الذي كان عليه[1]، علماً أنّ صورة هذه الفكرة سبق لها أن تجسّمت في ما يُدعى *الرّصد المصطلحي* (Veille terminologique) الذي يراهِن على تتبّع مسيرة المصطلحات لحظةً بلحظة وبوصفه أداة لتطوير المصطلح العربي وإشاعته[2]. أن العمل المصطلحي والمعجمي في الوطن العربي يحتاج إلى تعبئة موارده اللغوية والعلمية والبشرية وإلى دعم بنيته التحتية العلمية والمؤسسية وإلى إنشاء مؤسسات أو

---

* نذكِّر أنّ هذا التاريخ يمثِّل بداية عهدٍ جديدٍ، وأكثر من ذلك فقد تمّ إعداد الحساب الختامي للعشرية الكاملة التي جاءت بعده، وذلك في 2009؛ يُنظَر: J. Humbley, Présentation, in Revue française de linguistique appliquée, Vol. 19 (Terminologie : orientations actuelles), Ed. De Werelt, Amsterdam, février 2009, (p.05-08).

** عالجنا في مذكّرتنا للماجستير فيما يخصّ تصنيف المصطلحيات، الاتجاهات السائدة إلى غاية أواخِر التسعينيات؛ حيث رصدنا تحوّلاً سريعاً شهدته المصطلحياتُ الحديثة برعاية مختلف أقطاب المصطلحيِّين على مَدى ثلاث مراحل وفي ظرف تسعة عقودٍ؛ يُنظَر: يوسف مقران، من قضايا الترجمة في العالم العربيّ، ص63 ـ 99.

*** وهو يطرح الإشكاليّة في مقاله القيِّم مُراعياً أبعادها المختلِفة: F. Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé.., notamment p.53.

**** وكان ذلك في نفس العدد من دوريّة *Terminologies nouvelles*، يُنظَر: M. Holzem, La thèse et son auteur : voie d'une nouvelle complémentarité terminologie-documentation, Revue Terminologies nouvelle, n° 18, (p.28-35). يُنظَر كذلك كتابها: Terminologie et documentation : pour une meilleure circulation des savoirs, Ed. ADBS, Paris, 1999.

[1] F. Gaudin, La politique linguistique par le trou de la serrure, p.54-55.

[2] Jean Perron, Adepte-Nomino : un outil de veille terminologique, Terminologies nouvelles, n° 15, (p.32-47).

أجهزة أو آليات عصرية جديدة تستجيب للحاجات الطارئة والتغيرات الحاصلة، وفي مقدمتها ما يستجد يومياً لكل أقطارنا العربية من مولدات مصطلحية ومستحدثات معجمية عربية عفوية أو مقصودة في كل المجالات. وكذلك سبق لروجي غوفان (Roger Goffin) أن أدلى بمقترَحٍ دعا فيه إلى تحسيس الطلبة المتخرِّجين من الجامعات بشهادة الليسانس بأن يتقدَّموا بمذكِّرة تَخرُّج تُعالَج فيها مصطلحاتٌ معيَّنة تطبيقياً ونظرياً، وتُربَط في الحالة الأولى بالمجالات التي تتّصل بها والتي سيتخصّص فيها الطالب صاحب المذكِّرة، وتُسهِم في الحالة الثانية بطريقة أو بأخرى في بناء صرح المصطلحيات[1]. ولذا لمّا كان سابِقُ الإخطار ذلك نابِعاً من أشدّ المصطلحيين تعايشاً مع مشكِلات مصطلحيّة متفاقِمة ـ وهم يشرعون في مساءلة بعض النكوص الذي مسّ المولّدات ـ ومُعبِّراً عن أزمة حقيقيّة حَريّة بالاهتمام فقد سُمِع له صدى وانبرى باحِثون بحمله على محمَل الجدّ فوراً؛ حيث تقدّمت وداد مصطفى الهادي مثلاً في دراسة جنينيّة لها، بتصوّر مشروع ذخيرة تُنشَر عبرها تلك المولّدات المتكاثِرة، بشرط أن تُجعَل عرضةً لـ *النّقد المصطلحي* فتجتازه بعد أن تكون قد التطمت بتياره المبرِّز لجدواها أو قصورها، بل تُعرَض المولّدات المقترَحة في الشبكة العنكبوتية، خصّيصاً لهذا الغرض[2]: فتُستبصَر محجّتها ـ بدلَ أن يُتستَّر عليها وعلى عيوبها ـ بعد أن تكون قد اصطدمت بالعثرات المترصِّدة والناتِجة عمّا قد يجتاحها من صعوبات تحول دون تداولها، وذلك في سبيل تصحيح هفوات الخطوة الأولى؛ بل سيُسهم بذلك همُّ المحافظة في تصييره إلى موضوعِ حديثٍ يوميٍّ. وهذه الفِكرة الخطِرة لم تَفُت عبد الرحمن الحاج صالح الذي ما فتئ يطرح منذ زمنٍ فكرةَ إنشاء انترنيت عربي في عدّة ملتقيات للمناقشة والتدبّر، ثمّ لم يتوانَ عن عرضها مشروعاً للتنفيذ على حكوماتٍ عربيّة متوالية في كلِّ مناسبةٍ سانِحة[3]؛ وكعتادٍ إذا بدا للبعض أنّه مُكلف من حيث الوقت والجهد والمال، فهو مربِحٌ في آن معاً؛ وقد توافرت شروط تأسيسه مع تواجد الدعامات الأساسية التي يمكن أن تجعل اللغة العربيّة لغة حية ولغة تواصل حاضرة في الحاسوب بما يكفي، ومنافساً قويّاً على مستوى الانترنت، وعلى صعيد البحث الأساسي والتطبيقي؛ والعمل على إيجاد الوسائط الجذابة في تعليمها. وهكذا إلى أن وجَدت تلك الدعوة آذاناً صاغية في الأوساط العلميّة فتجسّدت ـ على الأقلّ أو على كلٍّ ـ مِن خلال المقالات والدراسات التي لا تزال تُنشَر في دوريات متخصِّصة ويقوم باحثون ببثّ صوتها في شتى الملتقيات العلميّة[4]. كما درجت السعديّة آيت طالب أن تستجلي آفاق العمل المصطلحي العربي، وقد رصدت بداية الصحوة العربيّة في بناء بنوك المعطيات وربطتها بالثمانينيات، وأعلنته على

---

[1] R. Goffin, Le mémoire de terminologie : une forme de rapprochement entre théorie et pratique de terminologie, Meta, vol. 23, n° 4, 1978, (p.303-307), p.303-304.

[2] Widad Mustafa el Hadi, Penser les nouvelles fonctionnalités du thesaurus, Terminologies Nouvelles, n° 21, Juin 2000, (p.65-70).

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العِلمي وشروط وضعه العِلميّة والتقنيّة، مجلة اللّسانيّات، ع.11، مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر، 2006، (ص16 ـ 27)، ص26 ـ 27.

[4] بشير إبرير، الذخيرة العربيّة مشروع عِلمي حضاري، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.4، (ص35 ـ 50).

الصرح القطري (المغرب خصوصاً) وكذا الدولي[1]. وتكمن أصالة التفكير الذي رافق دعوات عبد الرحمن الحاج صالح تلك في انتقاده لما يفوت المؤلِّفين العرب من عدد الاستفادات التي كان عليهم أن يهتمّوا بها ضمن مشاريعهم الرامية إلى نقل كلّ شيءٍ عن الغرب ما عدا ما يعود عليهم بالفائدة التامة، كما أعرب عن ذلك في المقتبس الآتي: « وممّا نستغربه ونعجب منه هو عدم اهتمام المؤلِّفين العرب في زماننا هذا بشيءٍ يسمّى **مدوّنة لغويّة** تكون هي المستقى الموثوق الذي يؤلفون منه وعلى أساسه معاجمهم. وربّما يكون هذا التهاون ـ المطلق ـ هو التهاون الوحيد الذي يتّصف به الباحِث العربي في زماننا في نقله الكامل لمناهج البحث الغربيّة. فقد قلّد بعضُهم الغربيين في كلّ شيءٍ وتبنّوا أفكارَهم ومناهجَهم إلاّ تدوين المدوّنات لتأليف معجم أو دراسة اللّغة أو وضع مصطلح مع أنّ استعمال اللغة العربيّة الفصحى لم ينقطع في وقتٍ مِن الأوقات ولا يرجع إليه مع ذلك ولا يمكن الرجوع إليه إلاّ بهذه الطريقة العلميّة »[2]. ولهذا الحرص على المدوّنة اللّغوية انعكاسات إيجابيّة على الدرس المصطلحي اللّساني.

**1.1.1 المصطلحيات ونظريّة المعرفة:** ليست المصطلحيات مجرّد علمٍ يُعنى بالمصطلح، بل تشهد تقدُّماً في ضوء عنايتها بالمفهوم خاصّة. لذا فليس من محض الصّدفة أن تعتمد المقاربة المفهوميّة. وقد سبق لنظريّة المعرفة أن أدّت هذه المهمّة عن جدارة واستحقاق. من هنا جاء التفكير في بحث العلاقة الرّابِطة بين المصطلحيات وهذه الأخيرة التي كانت سبّاقة إلى رفع تحدّي العناية بالمفهوم. إنّ هدف هذا المطلب هو تعريف معالم تلك العلاقة ـ وتفسيرها إذا أمكن ذلك ـ وطرح أطروحة تطوّر المصطلحيات ضمن الوجهة النقديّة المسلَّطة على العلوم والتي أخذت تتعاطاها مع تنامي اهتمامها بالمفاهيم على حساب التسميات هذه المرّة. علماً أنّ هذه الأخيرة تعدّ المجال الذي يعسر عليها أن تنافس فيه علم متن اللغة (Lexicologie) بل المعجميات المصطلحيّة (Terminographie). وهذا يشكّل أحد مظاهر توتّر العلاقات بين المصطلحيات واللّسانيات، وذلك إذا اعتبرنا أنّ علم متن اللّغة فرعاً مِن أفرع هذه الأخيرة، وهو كذلك طبعاً. فهكذا سنكتشف أنّه كلّما مالت الكفّة نحو المفهوم في عناية المصطلحيات بشقّيْ المصطلح الأساسيّيْن، وذلك على حساب التسمية، تخلّت المصطلحيات عن شقيقتها اللّسانيات واحتاجت في آنٍ نفسه إلى فرعٍ معرفيٍّ آخر يعضدها مجدّداً. فما هو محلّ التقاطع بين المصطلحيات ونظريّة المعرفة ؟ ويضاهي المحلُّ المرتقَبُ في صدد تطبيق المصطلحيات على اللّسانيات، الآلةَ الناظِرةَ في العمل الذي تقوم به اللّسانيات وصفاً للّغة وتنظيراً لأحوالها، مثلها (المصطلحيات النَّقديّة) مثل باقي *العلوم الواصِفة* (Métasciences) التي هي مَحلّ توضيح خطاب العلوم الدّقيقة والعلوم التّجريبيّة وكذا العلوم

---

[1] Saadia Ait Taleb, Le poste de travail du terminologue arabe, Terminologies nouvelles n° 15a (Actes de la table ronde : Banques de terminologie, Québec, 18 et 19 janvier 1996, préparés par *Louis-Jean Rousseau*), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin & décembre 1996, (p.57-65). وكذلك: Aménagement de la terminologie et développement : expérience du Maroc, Terminologies nouvelles, n° 6 (La terminologie et la pratique du développement : actes du séminaire du Rabat, préparé par *Louis-Jean Rousseau*), Rint-AFCFB, Bruxelles, décembre 1991.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، مساهمة المجامِع اللّغويّة العربيّة في ترقيّة اللّغة العربيّة وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.8، (ص(09 ـ 30)، ص25.

الإنسانيّة. ذلك لكي لا تتقوقع هذه العلوم داخِلَ أصدافها. وقد جاء ذكرُ معظمها في نصٍّ يؤسِّس فيه شارل موريس (Charles Morris) لما أسماه علم العلوم (Science des sciences) مقترِناً بـ (Métascience)[1] ـ وهو في صدد عرض *أسس نظريّة العلامات* ـ وهي كلّ العلوم المتعلِّقة بالعلامات: اللِّسانيات والمنطق والفلسفة وعلم النفس وعلم الأحياء وعلم الإناسة وعلم الأعراض النفسية والجسمية وعلم الجمال وعلم الاجتماع[2]. وقد تأكّدت ضرورة إحلال المصطلحيات هذا المحلّ بعدما سجّل عليها كثيرٌ من النقّاد العاملين كلّ واحدٍ في مجاله ـ ولاسيما في الغرب ـ اهتمامها بالمصطلحات على حساب المفاهيم، كما يظهر من هذه المؤاخذة: « إن واقع الممارسة المصطلحية بالغرب يؤكد أن وظيفة علم المصطلحات هناك انحصرت في إعادة الإنتاج المعرفي، ذلك أن اهتمامه بالمصطلحات على حساب المفاهيم قد شكل حاجزا بينه وبين إمكانية إنتاج معرفة أو المساهمة في الإنتاج المعرفي، حتى على مستوى معالجة المصطلحات فإن الباحث المصطلحي يصبح دركيا لغويا يجيز هذا المصطلح ويرفض ذاك أو يتدخل ليفرض الملائم. وليس هذا في حدّ ذاته أمراً سلبيا ولكنه باختصار يتنافى مع علمية علم المصطلحات ذلك أن وظيفة العلم أي علم هي إنتاج معرفة وضعية يمثل الجانب الدغمائي المعتقد الجانب المميت فيها أما حين يغيب الإنتاج المعرفي الوضعي ويتقوّى الجانب الدغمائي البرغماتي فإن الممارسة العلمية تتحول في الغرب. وهذا بالضبط هو ما ينبغي تجاوزه في الممارسة العربية من أجل الحفاظ له على علميته »[3]. وقد سبق لـ إيف كومبيي (Yves Gambier) أن حدّد العِلم أيّاً كان بوصفه ممارسة مجسَّدة في الواقِع ومؤسّساتية ولا يُستبعد ـ حسبه ـ أن يكون خطاباً تكريسياً أيضاً[4]. ذلك أنّ صناعة العلم لا تصلح من غير التفكير في نشره. لذا فلا يمكن تصوّر تصوير العلوم للظواهر أمراً جاهِزاً وشغلاً يكفي نقلُه وتناقلُه بين الناس: ما جعلنا نتحرّى استعمال مصطلح *خطاب* أي ما يتداوله الخاصّة والعامّة كلٌّ من منظوره التخصّصي وبمنظاره الخاص وبالتّالي ما يُطلق على التغيّر الناجم عن ذلك التناقل: ما يعني وجود اختلافات حتى في مثل العلوم البحتة، هكذا شأن الخطاب (المشحون ذاتياً واجتماعياً وتاريخياً ومعرفياً وعُرفياً) أي (الحكي *وفق لغة* لكن **حول** *ما يقال*). مِن هنا صار بعضُ الباحِثين يتحدّثون مثلاً عن التّرجمة وخطاباتها[5]. ولكن ولتبيان أهميّة الإخلاص للعلم المطروق، فقد طرَح كاسِرير (Cassirer) ـ بعد إثبات توفّر **المفهوم** عند جميع الناس ـ ضرورة التفريق بين *المفهوم* كما يستقبله عامّة الناس و*المفهوم* في عرف العلماء فتوصّل إلى ما مؤدّاه أنّ الأوّل يُتداول بين الناس بطريقة غير واعية ـ رغم قدرة كلّ إنسان على المَفْهَمَة (Conceptualisation) والتجريد (Abstraction) ـ بينما يتمّ بناء *المفهوم* في العلوم بحسٍّ نقديٍّ، ما يزيد المَفْهَمَةَ حدَّةً والتجريدَ دقّةً[6]. وفي هذا الصّدد لا يمكن أن نُشبِّه العلماء في تعاملهم مع المفاهيم بأيِّ فردٍ متحدِّثٍ في تعاطيه للمعاني التي يفصح عنها بعبارات لا يُلقي

---

1 C. Morris, Fondements de la théorie des signes, Revue Langages, n°35, (p.15-21), p.16.

2 Ibid., p.15.

3 عبد السلام أرخصيص، إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، اللِّسان العربي، ع.46، ص124.

4 Y. Gambier, Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, vol.36, n°1, (p.08-15), p.13.

5 Antoine Berman, La traduction et ses discours, Meta, vol. 34, n° 4, (p.472-479).

6 E. Cassirer, Substance et fonction : Éléments pour une théorie du concept, Éditions de Minuit, Paris, 1977, p.257.

إليها بالاً كثيراً بالضرورة، وقد لا يعرف كيف تعمل اللّغة التي تجئ بها هذه العبارات الحاملة لمعانيه تلك. إذ ليس من الواجب أن يعرف كلُّ متحدِّث كيف تشتغل لغة حديثه[1]. أمّا العلماء على الرغم من العفويّة التي قد تبدو على بعضِهم في ميلهم إلى التسمية البسيطة المفتونة باللّغة العادية فهم يتحرّون التعليل (Motivation) الذي يجدونه في هذه الأخيرة ولا يمكن تصوّر إتقانهم لإجراء التعليل هذا من غير أيِّ اطّلاعٍ على الأسرار اللّغويّة ومن دون تحكّمهم بالمنطق الذي يُسايِره. بل لهذا ينجح التوليد التأهيلي بينما يشقى التوليد الترجمي. ذلك لأنّ سبل التعليل متفاوتة من لغة إلى أخرى، والعالِم حرٌّ في أن يلمس السِّمَة المعلِّلة بالطريقة التي يريدها فيلتمِس بها المفهوم المقصود. ولما كان مِن وظائف العلم أن يزيل الغموض فهو ينتقي الوسائل البصيرة باسم بعض التوصيات التي يتحكّم فيها بما فيها ذلكم التعليل وبما أنّه يحدّ كلَّ مفهومٍ ومحتوى بتعريفٍ جامع ومانع[2]. ثمّ إنّه « وإذا كانَ مِن المسلَّم بِه أنّ التّصوُّرات هي دائمًا مُجرّد انعِكاسٍ لِلوقائع الاجتِماعيّة ولِلأشياء العيْنيّة في أذهان المتفاعِلين مَعها، فإنّ الحاجةَ إلى ضبْط هذه التّصوُّرات إنّما تتولَّد مِن الرّغبة في تَسهيلِ التّعامُل مع هذه الوقائع والأشياء، وفي إتقان هذا التّعامُل، وهذا وضْعٌ تَشترِك فيه جميعُ المجتمعات الّتي تتسارعُ فيها التّحوُّلات، بِفِعلِ العوامِل الدّاخِليّة والخارِجيّة »[3]. صحيحٌ أنّ **النّظريّة العامّة لِلمُصطلحيّات** (TGT) تَمضي مِن المَفهوم لِكي تَبلُغ التّسمية، أمّا والحالة هذه فَهي في حاجة ماسّة إلى أن تَتيقّن بِأنّها تُسمِّي مَوضوعًا مَفهوميًّا نوعيًّا مُستبعِدةً أيَّ مَوضوعٍ قريبٍ منه. لِهذا السّبب ذاته فهي تَستقصي في وصف ذلِك المَوضوع عن طريق التّعريف، مُمنِّعةً بِامتيّازِ التّعريف ذا الطّابِع الوصفيّ والمُعبِّر في أغلب الأحيان عن العِلاقات القائمة بين مُختلَف المَفاهيم. وذلك يتطلّب وجود نشاطٍ يقع في حدود مفتوحة بين مجال نظريّة المعرفة وحقل المصطلحيات، والبحث العلمي باعتباره معمَل المُصطلحات ومختبر المفاهيم والذي حان الأوان أن تُستثمَر أبعادُه لفهم منشأ المصطلحات وتطوّراتها وكيف توسَّع وكيف تضيَّق[4]. وكذلك أورد عبد الرحمن الحاج صالح بعض تلك العلوم النّاشِطة في حدود العلامات والمحتوى، في نصٍّ يُعالِج فيه طبيعةَ الاختلاف بين وصف الظّواهِر ووصف أعمالها، وهو الآتي: « الوصف للظّواهِر ولاسيما بالطريقة المعهودة عِندَ اللّغويين الوصفيين ليس الجانِب الوحيد الذي يتّصِف به التحصيل للعلم. إذ للعلم جانب آخر لا يقلّ أهميّة وهو الوصف للأعمال لا للظّواهر أي التّحديد والتّرتيب الدّقيق لكلّ العمليات اللاّزِمة للوصول إلى نتيجة معيّنة وذلك مثل المنطِق الصوري والحساب والجبر وحساب المثلّثات وعلم ضبط العمل (Cybernetics) وعلم الحاسوب (Computer science) وغير ذلك وكلّها علومٌ إلاّ أنّ بعض الفلاسفة كان يُسمّي المنطِق منها (بالعلم المعياري) ويعني بذلك أنّ الغاية منه ومن الرياضيات هو الضّبط لما يلزم مِن العمليات لتحقيق غاية أو الحصول على نتيجة معيّنة ويقتضي هذا البحث الوصف أيضاً غير أنّه لا يرتبِط بالظّواهِر بل يخصّ

---

[1] Aurélien Sauvageot, Analyse du français parlé, Ed. Hachette, Paris. 1972, p.181-184.

[2] E. Cassirer, Op. cit., p.258.

[3] مَحمود يَعقوبي، النّشأة الإسلاميّة لِمُصطلحات عِلم الكلام والفلسفة الإسلاميّة، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.3، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر 1997، ص142.

[4] Daniel Gile, Évolution de la recherche empirique sur l'interprétation de conférence, Revue TTR, vol.08, n°1, (p.201-228).

العمل الذي هو في مُقابِل الظّاهِرة »[1]. ويوجد وراءَ النوع الثاني مِن العمليات الوصفيّة التي يقصدها عبد الرحمن الحاج صالح استراتيجياتٌ هي مستقاةٌ في حدِّ ذاتها مِن **ترقّب** الفرد (المتعلِّم خاصّة) لعمليّة التفكير التي يتولاّها نشاطُه الذهني بطريقة انعكاسيّة وبإعمال *المقاربة المَعرفيّة* أي تدارس كيفيّة بناء المعرفة عينها[2]. سترجع هذه الطريقة على مستوى اللّغة وتتكفّل بها المصطلحيات حين تدارسها لتأمّل اللّسانيين لمصطلحيّتهم[3]. هذا ما حدا ببعض المصطلحيين إلى أن يلتفِتوا إلى العلوم المعرفيّة إلى حدّ صياغة مثل هذا المصطلح (Terminologie cognitique)[4] الذي يدلّ على قيام تخصّص منفرِد « يقوم بتتبّع كيفيّة استمداد المعارِف في إطار أنظمة الإعلام في اتصالها بأنظِمة الخبراء وهي المعَدَّة مِن قِبل متخصِّصين في الإعلام الآلي وفي الذكاء الصناعي خصوصاً. فاستخراج المعارف يتمّ على مستويين: اكتساب المعارف من جهة وصورنتها من جهة أخرى [...] فاستخراج معارف الخبراء (موضوع الدراسة) وصَوْرَنتها في سياق النسق . الخبير سيحظى بتقدّمٍ في مجال المناهجيّة والنجاعة إذا التحق المصطلحي بالمتخصِّصين في العلوم المعرفيّة [cogniticien]. فمشاركة المصطلحي سيُسهم في تحسين الإمكانيات المعرفيّة الفائقة، وليس هذا فحسب، بل وأثناء ذلك سيفلِح في تحسين المصراع الدلالي للأنظِمة الخِبراتية، وكذلك سيُسهم في تحقيق أحسن تكييفٍ واستباقٍ لمنعكسات التحفّظ والتردّد التي يتحلّى بها سلوك الخبير عندما يتعامل مع المتخصِّص في العلوم المعرفيّة »[5]. وكذلك تتجلّى الفكرة الأساسيّة مِن وراء *المصطلحيّات النقديّة* في استخلاص القوانين الإجرائية وتحليل المبادئ المَنهجية ومناقشة الأصول القواعدية، التي تقوم عليها الفروعُ المَعرفيّة المُتنوِّعة، بما فيها **اللّسانيات** في طَبعتِها *الحاليّة* أساساً وبمُراعاة طبيعتها *التّحوليّة* أيضاً . على شاكِلة ما انتهي إليه الفصلُ الأوّل من الباب الأول[6]. وهكذا يمكن لنا أن نستحضِر في هذا السياق قولاً آخر لشارل موريس بأنّه « يمكن تجميع دراسة العلم وضمّها في دراسة لغة هذا العلم، بما أنّ دراسة هذه اللّغة لا تستدعي دراسة بناها الشكليّة فحسب، بل كذلك علاقاتها بالأشياء التي يتمّ تعيينُها وتسميتُها بهذه اللّغة والعلاقات التي تقوم بينها (اللّغة) وبين الأشخاص الذين يستعملونها »[7]. وعلى ضوء هذا الكلام يمضي في شرح العلاقة الرّابِطة بين السيميولوجيّة كعلم وبين المعرفة العلميّة: فمن جهة تبرهن السيميولوجيّة أنّ الأشياء التي يدرسها العلم إنّما هي علامات وأنّ العلم يعبِّر ضمن أنظِمة علامات خاصّة. فالمصطلحيّات النقديّة بهذا التّحديد هي بمَثابة البحوث الابستيمولوجية[8] التي شدَّ ما

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللّغوي العِلمي العربي، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.4، الجزائر، ديسمبر 2006، (ص09 - 34)، ص32.

[2] Louise Lafortune, Une approche métacognitive-constructiviste en mathématiques, in Métacognition et compétences réflexives, coll. Théories & pratiques dans l'enseignement, Ed. Logiques, Montréal, Québec, 1998, (p.313-331), p.314-315.

[3] يُنظَر الباب الثّاني: 1.2 تشكُّل الوعي المصطلحي.

[4] Paul Vijnands, Les besoins terminologiques des praticiens, in Terminologie et enseignement des langues, (p.39-44), p.41-42.

[5] Ibid., p.41.

[6] يُنظَر الباب الأول: خلاصة 1. أطروحة تعدّد أوجه العلاقة.

[7] C. Morris, Op. cit., (p.15-21).

[8] يُنظَر مادّة (Epistémologie): André Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie (texte revu par les membres et correspondants de la société française de la philosophie, T.1, 2e éd. Quadrige/17e éd. PUF, Paris, 1992, p.291.

حالفها الحظّ مع إجماع المفكّرين على أهميّتها[1]؛ أو ما يُصطلَح عليه بـ **نظريّة المعرفة** التي كثيراً ما احتفل بها جان بياجي (Jean Piaget) وارتادها بوصفه متخصّصاً ـ قبل كلّ شيء ـ في البيولوجيا وعلم النّفس المَعرفي؛ لكنّه لم يتوصّل إلى المزاوجة بينهما إلاّ بعدما ناقش مسائل فلسفيّة ولم يتردّد في بحَث قضايا المنطق والعلوم: فسجّل بذلك حضورَه في *نظريّة المعرفة* بل تقدّمت على يده البحوث المتعلّقة بهذه الأخيرة، فأخذت تلك الاهتماماتُ المتشعّبة تؤتي أكُله، وصاغها في نظريّةٍ سرعان ما احتضنها علمُ النفس وعلوم التربيّة المختلفة وهو الميدان الذي قُدِّر له أن تُنشَر فيه أفكارُه، وتميّز بذلك في حلَبة النظريّات المتعلّقة بالتعلّم وبالبيداغوجيا[2]. وهذه النّزعة ليست وقفاً على الأخصّائيين الذين قد يجدون ضالّتهم فيما يبحثون عنه من أضواء جديدة؛ إذ لوحِظ أنّ بعض المصطلحيِّين قد أخذوا يلتفتون إلى كلٍّ من علم النفس ومادّة الذكاء الاصطناعي ولسانيات ما بعد تشومسكي واللّسانيات الاجتماعيّة ـ هذا إذا اكتفينا بما ذكرته ريتا تيمرمان* ـ بعدما أعرضوا عن الالتفاف حول *المصطلحيات الكلاسيكيّة*. ولكن قبل أن تتبدّد هذه المصطلحيات الموسومة لاحِقاً (كلاسيكيّة)، كانت قد رسّخت في مصراعها التنظيري المحض منطِقاً يُتعامَل وفقَه *العمل المصطلحي* على أساس أنّه ـ كما *نظريّة المعرفة* ـ عبارة عن قراءة أو إعادة قراءة الأعمال الفِكريّة والفكرويّة (مِن بوابة المصطلح)؛ والنّظر في أسُسِها النّظريّة وانعكاساتها مِن حيث التّطبيق والعلاقات الّتي تجعلها تتعدّى إلى غيرها مِن المجالات المعرفيّة. ففيه الجانب التأريخيّ التأصيليّ التّأسيسي، والجانب النقديّ التّنظيميّ الاختباري: فدور المصطلحي (الأخِصّائي أو الخبير)[3] بهذا المَعنى ـ كشأن ما كان بياجي ينهض به في مجاله ولاسيما *نظريّة المعرفة* ـ لا يشاء الاعتصامَ كثيرًا بالحدود المرصوصة حول مساحات المعرفة الإنسانيّة والتي رسَمت لكلّ عالِم مجالَه. فبهذه الطريقة يشارِك المصطلحي في تحديد دائرة اختصاص اللّسانيات حينما ينظر فيها بوصفها علماً يتطلّب تأمّلاً ابستيمولوجيّاً ـ أي تأمل نقديّ ـ يشمل المقاربة العلميّة التي يعتمدها. وذلك بمعالجة مصطلحات اللسانيات وبمساءلة هذه اللّسانيات نفسها حول أسسها وشروط صحتها: ما هي الشروط التي ينبغي أن تتوفّر في هذه الأخيرة لكي تشكّل علماً ؟ ماذا يمكن أن يكون علمٌ يُعنى باللغة وماذا يجب أن يكون عليه ؟ فاعتبار اللّسانيات علماً يعني ـ من جهة ـ تحديد ما يقرّبها من غيرها من العلوم وفق مجموعة من الخاصيات

---

[1] B. E. Antia, Terminology and Language Planning : an Alternative framework of practice and discourse, Ed. John Benjamins, Amsterdam/Philadelphia, 2000, p.89.

[2] ينظَر مثلاً كتابه: J. Piaget, Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance, Ed Denoël Gonthier, Paris, 1970. وتتجلّى معالِم هذا التوجّه أكثر في كتابه: Epistémologie des sciences de l'homme, Ed. Gallimard, Paris, 1970. وكذلك في: Le structuralisme, Coll. Que sait-je ?, 10e éd. PUF & Delta, Paris, 1992, notamment p.78-81. نحيل القارئ أيضًا إلى الترجمة العربيّة: جان بياجي، البنيويّة، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، ط.2، سلسلة زدني علمًا، منشورات عويدات، بيروت . باريس، 1980.

* وذلك حينما طرحت الباحِثة فكرة العمل المصطلحي في ضوء علم الاجتماع المَعرفي؛ يُنظَر: R. Temmerman, Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme, Terminologies nouvelles, n° 21, Rifal, Bruxelles, (p.58-64), p.58.

[3] يُنظَر أدناه، حولَ هذا التردّد في استعمال *المصطلحي (الأخِصّائي أو الخبير)*، آخِر ما لاحظناه ضمن هذا المطلب.

المشتركة؛ ومن جهة أخرى، تخصيص الخصوصيات التي تميِّزها عن غيرها من العلوم بوصفها علماً قائماً ومستقلاً. فيُنظَر بذلك إلى اللِّسانيات من منظور ابستيمولوجي شامل يطمح إلى تحديد موقِعها إلى جانب غيرها من العلوم، ويُبصَر فيها مِن منظور ابستيمولوجي خاصٍّ بمادّة اللِّسانيات ذاتها. ولمزيدٍ مِن فهم العلاقة الرابِطة بين المصطلحيات ونظريّة المعرفة، حسبنا استحضار نظرة تلك *المصطلحيات الكلاسيكيّة* ـ تحت تأثير الفلسفة الوضعيّة ـ إلى المعرفة على أنّها مقسَّمة إلى ميادين ولابدّ أن تظلّ كذلك لأن كلّ مصطلحٍ يكتسب صبغة الأحاديّة المنشودة في التسمية والدلالة داخِل ميدانٍ معيَّنٍ يُعتبَر بدوره نظيرَ شبكةٍ ثابتةٍ من المفاهيم، علماً أنّ المصطلحات هي تمثيلات لغويّة لهذه المفاهيم[1]. وقد سادت هذه العلاقة على مرِّ عقودٍ من الزمن، إلى درجة همَّ معها أكثرُ مِن باحِثٍ إلى توسيع دائرة المُصطلحيّات وتحت حَدْوِ طموح تكبير مهمّتها. بل ثمّة مَن اقترح التمييز بين *المفهوم والمدلول* جراء تدخّل عناصر هي من جنس المعرفة وليست فقط من نسج العلاقات اللغويّة كما كان يحلو لعلم الدلالة أن يقتصِر عليها فيما مضى[2]. وقد أسهم في ذلك ـ ولا ريبَ ـ طابع المصطلحيات التعدّدي، أي عملها من منطلق تواجدها بجانب الاختصاصات المتعدِّدة والمتداخِلة في آن واحد. لعلّ هذا ما أدّى إلى ظهور مصطلح (Conceptologie)[3]، وذلك لتمثيل المادّة المصطلحيّة التي تهتمّ بالمفاهيم فحسب. فهذا ألان رِي يخلُص إلى نتائج تقول إحداها: « على المصطلحيّات أن تستقطِب علم المنطق، والابستيمولوجية، وتاريخ العلوم والتقنيات والخطابات؛ فتدمجها. وهذا ما لا يمكن أن يتمّ إلاّ بجهدٍ جماعيٍّ متداخل الاختصاصات»[4]. فمثل هذا التّصريح مِن شأنه أن يوهِم بأنّ المُصطلحيّات صارت أكبر شأناً من أن تنحصر في « تلك الدّراسة التي يُعنى ميدانُ نشاطِها بجمع المصطلحات، فوصفها ومعالجتها، ثمّ عرضها » . كما اعتادت المصطلحيات الكلاسيكيّة أن تعرِّفها*. مِن شأن هذه الإشكاليّة أن تنزع المصطلحيات من العُلوم الصّرفة وتجعلها تقاسِم اللِّسانيات بعض همومها، كما يدقِّق إبراهيم السّامرائي: « غَلَب لفظُ (المصطلح) على ما يتّصِل بِالعُلوم سواء في ذلِك الإنسانيّة مِنها والعُلوم الصّرفة. غير أنّ هذه (الغَلَبة) غير صحيحة فالمصطلح اليومَ، وفي عِلم المصطلح الحديث (Terminology)، هو شيءٌ أوسع مِن أن نُضيِّق عليها فنحصره في مُفردات العُلوم. إنّ عِلم المصطلح يَبحث في مُصطلحات العُلوم والفُنون وما يتّصِل بِشؤون الحياة »[5]. وهو يُقرُّ بِجدوى التّطبيق، بل ربط بِه ظهور العِناية بِالمُصطلح التي كانت لا تزال طريّةً غضّة وأنّه « كان لهم [السّلف] في (عِلم المصطلح) طرائقهم الخاصّة وتقاليدهم الّتي أفادوها في هذه الممارسة العِلميّة. لَقد ترك لَنا السّلفُ مِن تِلك المصطلحات الكثيرَ الّذي يتوزّع في شُعَب المعرِفة »[6]. هذا مع ضرورة الاحتِراز مِن خطرين هما دوماً بالمرصاد:

---

[1] Didier Bourigault et Christian Jacquemin, Construction de ressources terminologiques, in Ingénierie des langues, Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.215-233), p.219.

[2] François Rastier, Sémantique et recherches cognitives, Ed. PUF, Paris, 1991, p.272.

[3] P. Vijnands, Op. cit., p.40.

[4] A. Rey, La terminologie : Noms et notions, 2e éd. PUF, Paris, 1992, p.123-124.

* ورد هذا التعريف المشهور عند: J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, p.02.

[5] إبراهيم السّامرائي، في شِعاب العربيَّة، بيروت: 1990، دار الفِكر المُعاصر، ص94.

[6] المرجع نفسه، ص69.

**الخطر الأوّل:** إفساد مهام المُصطلحيّات بتحويل ما تقوم به مِن تحليلٍ لِلمفاهيم ودراستها إلى عِلمٍ (وهميٍّ) يُفسِّر تلك المفاهيم* ـ ولاسيما على إثر ما يتردّد مِن استعمالات، على غرار مصطلح (Conceptologie) المشار إليه أعلاه. وبدلَ ذلك، يُستحسَن اعتبار المُصطلحيّات نقطة عبورٍ لتلك المفاهيم من علمٍ إلى آخر ـ إذا كان لابدَّ عليها أن تتناولها بالدِّراسة. ستفلح في أداء المهمّة الأخيرة إذا بقيت في اتّصالٍ مباشر بالمجالات التطبيقيّة، أي النصوص الأولى والثانيّة ..الخ، التي تشهد على تجليات المصطلحات؛ لذا يكون الخروج إلى المفاهيم ـ مِن الزاوية المصطلحيّة ـ على قدر تعليل التسميات[1]. وإن بدا هذا أمراً معقولاً، فهو ليس بالهيِّن، ذلك أنّه ثمّةَ تحوّلات استدعتها الأسس الفلسفيّة والابستيمولوجية التي بُنيَت عليها المصطلحيات، وينبغي الإقرار بها، كأن يقال إنّ المفاهيم التي تُستودَع في عقول الخبراء لا يتمّ المشافهة عنها بطريقة أحاديّة ومُمعيَرة دائماً، بل تكتسي طابعاً تنوّعياً يستحيل معه الاطمئنان إلى أحادية الصورة والدلالة: إنّ بين المصطلحات ووعي الخبراء بالمفاهيم تفاوتٌ مِن شأن الأحادية أن توسِّع فجوته[2]. لذا فحينما اعتُقِد أنّ التعرّف على المصطلحيّة الخاصّة باللِّسانيات إنّما يتمّ بوساطة رصد المولَّدات التي من المتوقَّع أن تكثُر فيها، ظهر أنّ المشكِلة قد تكمن في معاينة المعنى (المفهوم) الجديد وما يمكن أن ينسجم معه من الناحية الصوريّة، قبل أن يُرصَد المولَّد نفسُه كعلامة مميِّزة للمصطلحيّة اللِّسانيّة. صحيحٌ أنّ المصطلحيّات باعتبارها مادّة علميّة عرِّفت من قبل المنظّمة الدّوليّة للتقييس *ISO* بوصفها « دراسة علميّة للمفاهيم والمصطلحات المستعملة في لغات الاختصاصات» *(1990, ISO 1087)*. ولكن هذا التّعريف قد عرف تعقيباً مستقصياً مِن قبل بيار لوراه، إذ رأى فيه « ما يفسح المجال أمام الاعتقاد بأنّ تخصّص الخطابات والنّصوص إنّما هو في أوسع تقدير يرجع إلى قضيّة المضمون. والحال إنّه بالنّسبة لـ *ISO* فإنّ المفاهيم لا ترتبط باللّغات الشّخصيّة، فالمصطلح هو تعيين مفهومٍ على شكل حروف، وأعداد، وصوّر شكليّة بيانيّة، أو بواسطة تأليفٍ معيّن يشمل هذه العناصر، ويُقصَد بـ*لغة الاختصاص* نظامًا لغويًّا فرعيًّا يستعمل مصطلحيّة ما ووسائط لغويّة أخرى ويستهدف إزالة الإبهام الّذي قد يشوب التّواصل داخل ميدان خاصّ »[3]. فمَوضوع المُصطلحيَّات إذن هو كلُّ ما تَشمُله المُصطلحاتُ وما يَتَّصل بِها. فيَقتسِم دائرتَه كلٌّ مِن **التَّسمية** و**المَفهوم** وما يُضيفه الاطِّلاعُ على **عَيْن المُسمَّى** ـ كُلَّما أُحِيط بِه وصْفًا ودراسةً ـ إلى المَفهوم مِن الخصائص المُميِّزة لَه، وما يَزيدُ القضيَّة المُصطلحيَّة جلاءً مع الدَّرس اللِّسانيّ لِلتَّسمية الّتي يُمكِن الدُّنوُّ مِنها وتَقبل الإمساكَ بِها. وهذا بِحكم ازدواجيَّة الوجه الّتي تتَّسِم بِها المُصطلحات: وجه التَّسمية أو العبارة، ووجه المفهوم أو المُحتوى أو الصُّورة الذِّهنيَّة الّتي تَصرفنا إليها

---

* وهذا قد يُنظَر إليه بشكلٍ إيجابيٍّ باعتبار المُصطلحيّات لا تتّخذ من دراسة اللّغة هدفاً أوّلياً وصفاً لها بغضِّ الطّرف عن محتوى الوثيقة المعدّة لأغراض الدّراسة وبعيداً عن التفسيرات المُنكبَّة على محتوى الوثيقة المدروسة لغتُها كشأن الفيلولوجيا التي مِن صلاحياتها تفسير الوثيقة محتوىً ينظَر أدناه الإحالة إلى: B. Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique.

[1] M.c. Manes Gallo, Pour une re/présentation des connaissances a posteriori, Langages, n°144 (Psycholinguistique et intelligence artificielle *par* J. Vivier), 2001, (p.78-98).

[2] F. Rastier, Le terme : entre ontologie et linguistique, in Actes des 1re journées *Terminologie et Intelligence artificielle*, Villetaneuse, avril 1995, La banque des mots, n°7, 1995, (p.35-65).

[3] بيار لوراه، خِطاب اللّغات المتخصّصة، (ص365 ـ 381)، ص368 ـ 369.

التَّسمية، وكلاهما يدلُّ على شيء مَوجودٍ بِالفِعل أو في الخيال مِمَّا يُحقِّق ثُلاثيَّة الطَّابِع الّتي لا مَندوحةَ مِن اتِّخاذها في مَجال المُصطلحيَّات مهما قيلَ مِن أقوالٍ ـ قد تَصحُّ بِالنِّسبة لِمواضيعَ أخرى ـ عن داخليَّة الدّراسة اللِّسانيَّة. لكن المُصطلحات تُعدُّ حلقات وصل ما بين الأشياء وتسميّاتها. فيُعتبر بذلك المفهومُ بناءً ذهنيًّا ممثِّلاً لِموضوعٍ (شيء) فرديٍّ، محسوسٍ أو معنوي. كما يوجد نفسانيا لدى الفرد، مستقلاً عن المصطلح في حد ذاته (الدليل اللغوي الّذي ليس سِوى صورة ذِهنيَّة)، ويسبق نوعاً ما التَّسمية الّتي يُعيَّن بها، على النَّقيض من المدلول (المُلحق بِالكلِمة العامَّة والذي يظلُّ مشدودًا إلى الدَّال الّذي يعنيه) في حال المُقاربة اللَّفظيَّة (Approche sémasiologique). وذلك ليس بفضل عروة طبيعية، لكن لكون فكرنا، إذا اعتبرنا في إطاره النفساني وجردناه عن الإبانة بالألفاظ، فإنه لا يكون حينئذ إلاَّ مبهمًا لا شكل له. فإن الفلاسفة واللغويين اتَّفقوا دائما على أنه لولا الأدلَّة لما استطعنا أن نميِّز بين فكرتين بوضوح وباستمرار. فالفكر إذا اعتبرناه في ذاته ليس إلاَّ سديما (Nébuleuse) لا شيء يتميّز منه قبل ظهور اللسان. وهذا بالتّأكيد مِن غير المُبالغة إلى درجة تَحميل المُصطلحيَّات ما ليس مِن صلاحيَّاتها في واقِع الأمر. ذلك أنّه يَهتمُّ بِنفس المَوضوع فُروعٌ عِلميَّةٌ أخرى: كنظريَّة المَعرِفة إذن. غير أنَّ المَفاهيمَ والتَّسميَّات والاختِصاص في العلوم المُختلَفة يَمتدُّ تاريخيًا إلى درجةٍ تَجعلُ مِن مُستلزمات كلّ دراسة ضرورة الإحاطة بِالجَوانِب الّتي تَتَّصل بِها بِشكلٍ مِن الأشكال. بل إنّ العُلوم بِشتَّى أنواعها والمَعرِفة بِكلِّ فُروعِها تُعنى بِوصفِ المَفاهيم. وهذا ليسَ أمرًا مُستَحْدَثًا. لكِن دِراسةَ طرائِق هذا الوصف وذاك، هو الّذي تَختصُّ بِه المُصطلحيَّات حَديثًا وبِالنَّظر إلى التَّسميَّات وهي مُندمِجة في نِظام اللُّغة. فَلا يعني ما قيلَ أعلاه مِن دِراسة عِلميَّة لِلمفاهيم أنَّه يُعنى بِالمُحتوى العِلميِّ لِلمفاهيم الّذي هو مِن صلاحيَّات المُتخصِّصين في الفن المَعنيّ[1]. وهذا ما يدلّ على ضرورة الاحتفاظ على التوازن بين المستويين المذكرين أعلاه (التسمية والمفهوم). وكذلك هنا يكمن سرّ تسمية اتجاهات النقد الحديثة بالنظرية، وهو ما يرجع إلى كونها تهتمّ بالفكر المجرّد أكثر من اهتمامها بالتطبيق، وتولي الأولوية للقضايا الفلسفية في مفاهيمها ومصطلحاتها، ذلك أنّ المستوى المفهومي كثيراً ما يطغى ويستبدّ.

**الخطر الثّاني: ادّعاء شغور ساحة النّقد المصطلحي** قبل هذه الوجهة الحديثة التي نسلكها متدرِّجين قبلَ أن نتبنّاها كامِلةً. ذلك أنّ استطلاعاتنا الحثيثة جعلتنا نتحفّظ دون هذا الادّعاء ـ ولو لحظة. فقد ارتسمت دراساتٌ نقديّةٌ مشجِّعة في ملامح أخذت تتكشَّف هنا وهناك؛ ولا يُستساغ الاستِهانة بها. وإن يبدو أنّ ما يجري فيها مِن النَّقد، إنّما كان يتمّ على نِطاقٍ ضيِّق (هامِشيٍّ) في الغالِب. لكن لمّا كانت شديدةَ الارتِباط بالرواية (النقل المتواتِر)، تلك التي أمعنت كثيراً في تطوير شروحٍ على شروحٍ ـ غير آبِهة كثيراً بالنصوص المستجدَّة ـ أصبح كتاب *المصطلح اللِّساني* كبيراً، علماً أنّ ما جعل بابه عريضاً للأسف هو فعل التكرار والاجترار: ويزداد هذا العنصر النّاشِز خطورةً بكثرة الروايات وتبايُن مراجعها. كما سنعود

[1] P. Lerat, Op. cit., p.17.

إليه أدناه[1]. ولعلّ التشبّث بالرّواية المتواتِرة والمسنَدة مَردُّه إلى اقتناع النَّقلَة بكون بيئة الخلاف الذي باعِثه النزعة النّقديّة المستهدِفة لمجرّد ملء الفراغ، ليست بالضرورة بيئة نقيّة وقد قضوا بأنّ حفظ الخبر (المعلومات) وبثّه أشد من جمعه: ما اضطرّهم إلى الانكباب على الأعمال التّجميعيّة، وباعتبار الرواية ترمي إلى تأصيل مبادئ الثبات على تواتر التراث ذاته.

**2.1.1 آليّة النَّقد في اللّسانيات:** إنّ أفضل وألطف صورة تتجسّد فيها علاقة المصطلحيات بالنقد يعكسها مصطلح *اللّغة الواصِفة* الذي ينطبق على الأدب وعلاقة النقد به، كما يُطلَق في مجال اللّسانيات بالشكل الآتي: إنّ اللّسانيات تتعامل مباشرةً مع اللّغة كموضوعٍ، أي *كظواهر وأشياء ومفاهيم*، حتى وإن كانت هذه الأخيرة تُعرَض بشكلٍ قابلٍ للمناقشة؛ وهو ما يتكفّل به اللّسانيون أنفسُهم من الداخِل راضين أم مكرَهين، ويتعاطاه غيرُهم من الخارج مُنتقِدين فعلاً أم متطفّلين. فاللّغة (الطبيعيّة في العموم) ـ بهذا المفهوم ـ خارجةٌ وسابقةٌ على الدّرس اللّساني وقد يضطرّ إلى افتراضها في أبعد تخميناته ولضروراتٍ منهجيّة: **اللّغة** موجودة و**اللّساني** (يتكلّم) عنها ولا أحدَ يجرِّمه في هذا الحقّ. هذه هي **اللّسانيات**، فإلى حدٍّ هذه الآونة لا نقول الخطاب اللّساني. أما موضوع النقد ـ ويمثّل الوظيفة التي يؤدّيها المصطلحي ـ فيختلف عن موضوع اللّسانيات بل إنّه غير اللّسانيات، إذ يتناول النقدُ ـ من جهة ـ **اللّغة الواصِفة** التي قد تتباين من لساني إلى آخر قوّة وضعفاً وتقدّماً وتقهقراً*، وكذلك **الخطاب اللّساني**: هنا فقط يجوز إدخال مصطلح *الخطاب اللّساني* بوصفه يتميّز عن اللّسانيات (المنشودة)[2]؛ حيث أنّ ما يميِّز هذا (العِلم) أي اللّسانيات، هو كونه ملفوفاً في خطاب بل في خطاباتٍ لا تنتهي قبل أن يكون المصطلحي قد زجّ بأنفه في كلِّ ما ينتج *من حول عالم* تلك اللّسانيات من الخطابات اللّسانيّة، في الملتقيات والدوريات والجامعات. بمعنى لا يداني المصطلحي اللّسانيات بقدر ما يقارب ذلك *الخطاب* الذي هو كالشرايين (الضيِّقة) التي تعطي بعضَ حياةٍ لتلكم اللّسانيات. ونلفت الانتباه إلى أنّ نواة هذه الفِكرة الصورة موجودة في ما أدلى به رولان بارت (Roland Barthes) من مقترَحٍ يدور حول مستويات *لغة النقد* سخّره لتمييز علاقة الأديب باللّغة وعلاقة الناقد بنوعين من اللّغة (*اللّغة* الموضوع التي تصدر عن الأديب بغرض تصوير العالَم وهي أداة بالنسبة لهذا الأخير**، بالإضافة إلى *اللّغة* النقديّة التي هي أداة الناقِد). إذن يهمّنا أن نستنتج على

---

[1] يُنظَر الباب الخامس: 1.1 ظاهِرة التّكرار والاجترار.

* نسجِّل وجود دراسات تتناول اللّغة الواصِفة في اللّسانيات العربيّة؛ يُنظَر: سعد مصلوح، دراسات نقديّة في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة، القاهرة: 1989، عالم الكتب.

[2] يعدّ عبد القادر الفاسي الفهري أهم الباحثين الذين ألّفوا في الخطاب اللّساني وهو يميِّزه عن اللّسانيات؛ يُنظَر مقاله: عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللّساني، (ص43 ـ 63).

** وقد تتحوّل إلى هدفٍ وموضوعٍ للتأمّل حتى عند المبدعين من الأدباء ـ كما عند اللّسانيين أيضاً ـ وهو ما أفاده بحثُنا هذا من خلال التطبيق المصطلحي. ويتجلّى اهتمام رولان بارت التنظيري لهذه النقطة في كتابه: النقد والحقيقة، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربيّة للناشِرين المتّحدين، الدار البيضاء (المغرب)، 1985، ولاسيما ص06 وما بعدها. وكذلك في: R. Barthes, Essais critiques, Ed. Seuil, Paris, 1964, p.255-256.

وقع ما جاء على خلفيّة هذه الصورة، أنّ علاقة اللّساني باللّغة لا كأداة للتعبير كما عند الأديب بل كموضوع للدراسة بعدما كانت أداة تعبير كلّ الناس[1]. ثمّ سرعان ما تتحوّل المهمّة عند المصطلحي إلى دراسة لغة اللّساني: فلنلاحِظ هكذا الدرجات التي يتدرَّجها هذا الأخير. وقد سبق روّاد نظريّة المَعرفة إلى تلقّف فكرة تنوّع العلوم وتعدّد النّظريات واختلاف الرؤى حول الموضوع الواحِد بحسب تنوّع خطابات تلك العلوم وحوامل النظرية ـ وهو شأن الخطاب النحوي واللّساني ـ فبادروا إلى النّظر في بعضِها، كما يؤكِّد ذلك ميشال فوكو (Michel Foucault): « أتاحت بعضُ الخطابات، كالاقتصاد والطب والنحو وعلم الكائنات الحيّة، الفرصة لظهور بعض التنظيمات المفاهيميّة واجتماع بعض الموضوعات، وبروز أنواعٍ مِن الصيغ التّعبيريّة، تشكِّل، حسب درجة تناسقها ودقّتها واستِقرارها موضوعات فكريّة محوريّة ونظريات، كالفِكرة التي استبدّت بالنحو في القرن الثامن عشر حول اللّغة التي تكلّمها الإنسان الواحِد، والتي ليست سائر اللّغات الأخرى بالنسبة لها سوى اشتقاق منها أو تطوير لها تطويراً لم يمح مع ذلك معالِم اللّغة الأصليّة التي يسهل تبيّنها في اللّغات المتطوِّرة؛ والفِكرة التي استبدّت بعلم اللّغة في القرن السابع عشر حول وجود قرابة بنوّة أو عمومة ـ بين سائر اللّغات الهنديّة ـ الأوروبيّة، ووجود لسان أو لهجة فرعيّيْن تكلّمهما الإنسانُ الأوّل، وعنهما تطوّرت كلُّ اللّغات »[2]. والفِكرة التي يطرحها هنا ميشال فوكو، تنطبِق على ما حمله خطاب فقه اللّغة الذي انتشرت عبره أفكارٌ فلوحِظ على كلِّ مَن تعاطى درسَه الإفراطُ في تناول قضيّة نشأة اللّغة، ما أدّى بدي سوسير إلى تضييق بابه. وقد تفطّن بعضُ العلماء إلى العدول الكائن بين الحقائق العِلميّة الجوهريّة والخطابات التي تلبسها وتتلبّس بها؛ فهذا ألبير آينشتاين (Albert Einstein) قد نبَّه إلى كون المفاهيم وهي تستوطن أفكارَنا، وإن كانت تتجلّى في العبارات اللّغويّة، ما هي ـ من منظورٍ منطقي ـ سوى نتاج ما يخلقه العقل من الصور؛ فبالتالي لا يمكن أن تنتج ـ بلا ريب ـ عن الخبرات المحسوسة. فالاقتناع بهذا الشيء ليس بالأمر الهيِّن، لأنّنا نربط المفاهيم والروابط المفاهيميّة (القضايا الصوريّة) بالخبرات المحسوسة بطريقة اعتياديّة إلى حدّ عدم الإحساس بالفجوة العميقة التي تصير بين عالم المحسوس وعالم المفهوم والافتراض[3]. هكذا، فعلى الرغم من قناعة بعض العلماء التابعين للنظريّة الكلاسيكيّة للمصطلحيات بدور المصطلح في بناء العلوم وتكوين الأصول الفكرية في كافة مجالات المعرفة ـ بقدرته على التقييس ـ فلم يسلموا مِن الانتقاد الذي قادته المصطلحيات الاجتماعيّة والقائل بتنوّع المفاهيم وتبايُنها مِن بيئة ثقافيّة إلى أخرى: ما يستدعي التحفّظ في شأن التوحيد المصطلحي الذي تتغنّى به تلكم النظريّة الكلاسيكيّة. وبناءً على المعتبرات السابِقة، فلا تزال كلِمة *نَقد* التي افتتن بها كثيرون ـ من دون وعيٍ من بعضهم بأسباب الافتتان ـ تطفو مِن حينٍ لآخر في الكِتابات التّوعويّة بمُختلَف سياقاتها، ولمّا كان الأمرُ كذلك فقد صحّ عِندنا امتثال المُصطلحيات لهذا الدّور النَّقدي بوجهٍ حقّ. فطالما تسود عبارةُ *دراسة نَقديّة* كبابٍ ومخرجٍ يفلت من خلالهما إلى عالم المصطلح، فهي تُحيَّن إلى جانب هذا الأخير في كتابات كثير من الباحثين

---

[1] يُنظَر مثل هذه الإشارات التعميميّة والآيلة إلى إبراز *نظاميّة اللّغة*: C. Baylan et Paul Fabre, Initiation à la linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1990, p.36.

[2] ميشال فوكو، حفريات المعرفَة، ترجمة سَالم يفوت، بيروت: 2005، المركز الثقافي العربيّ، ص60.

[3] A. Einstein, Comment je vois le monde, Ed. Flammarion, Paris, 1979, p.49-50.

اللِّسانيين، على غرار صالح بلعيد الذي نلفي العبارة تَقترِن عِنده بتسميّة *المصطلح العِلمي* بحيث يشخِّص ظاهِرة وضع مُصطلحات أخرى في حال وجود مُقابلات أصيلة ويتحامل على المُفرِطين في الوضع ويستثني منها مقام المستحدثات الجديدة[1]. ثمّ إنّه قد وجِد مَن حاول أن يربِط الترجمة بالنقد على غرار مادام دي ستال (Mme de Staël)[2]، فكذلك نرى ضرورة التفكير في ترشيح المصطلحيات إلى أن تتولّى هي الأخر تلك الرابِطة الفكريّة. ويذهب آخرون إلى تسجيل أهميّة العلاقة بين المصطلح والنّقد في كلماتٍ يجدر التنويه بها هنا: « وإذا كانت النّظريّة، هي عصب التوجّهات العلميّة في الجهاز المعرفي، فإنّ (المصطلح) هو عصَب هذه النظريّة في الجهاز النقدي، ولما كانت بعضُ هذه النظريات تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب؛ فإنّ مصطلحاتها تفقد مصداقيتها إلى حد كبير وتصبح ضرباً من الرجم بالغيب حتى يلفظها السياق النقدي ما استطاع أن يحتكم الناقد إلى المرجعية الثقافية والسعة المعرفية التي تحتم مشروعية الظاهرة، [...] وهذا الارتباط الحميمي بين النظرية والمصطلح، ثم بينهما معا والنقد، يقوى بداخله معامل الارتباط حتى يحقق غاية نبيلة لطالما مادت بها نظرية الأدب في منحاها نحو علمية النقد كرد فعل مناهض للإغراق في الذاتية وتعميم الأحكام دون تحديد هوية القضايا، وفي الوقت ذاته تسعى لأن تحرر الذوق الأدبي من التنميط، وتحفظ لآلية التذوق براءتها، وحقها المشروع في إفراد بصمتها المتميزة والخاصة؛ دون المساس بمشروعية التذوق العامة التي يحكمها ذوق العصر وأنماط ثقافية ونواميس قراءاته؛ ودون التفريط فيما اكتسبه من معارف جديدة في سلسلة الترقي »[3]. فهكذا نجد فكرة النقد المصطلحي تعبُر حتّى مجال النقد الأدبي وقبل أن تتخطّاه يقف أصحابُها وقفاتٍ ضمنَ التأمّل في لغة النّقد التي تجود بها (قرائح) النقاد وتكشِف عن معاناتهم وتفصح عن أبعاد فكرهم وتوقّعاتهم، علماً أنّ التأمّلَ ليس أمرًا بدعًا نأتي به إلى الساحة الأدبيّة (المصطلح النقدي) من باب الفضول؛ إنّما هو استجابة لأرقٍ، لذا فقد خصّصت دورية فصول المصريّة في عددها الثالِث والرّابِع من المجلّد السّابِع عددًا خاصًّا لـ (قضايا المصطلح الأدبيّ)*؛ كما أولت مجلّة الفِكر العربيّ المعاصِر اللبنانيّة في عددها المزدوج (48 ـ 49) لموضوع (النقد والمصطلح النقديّ)**، عنايةً خاصّة لا تقلّ أهميّة عن مثيلتها في مصر. ثمّ إنّ هناك كتابًا ألِّف في هذا الصدد ظهر في مطلع القرن الواحد والعشرين حول (نظريّة المصطلح الأدبيّ). كما أخذ بعضُ المؤلِّفين يعتادون التصدير لكتاباتهم النقديّة بفصولٍ تعنى بشأن المصطلح النقديّ.

فخلاصة ما يؤول بنا هذا التأمّل في تداخل الصلاحيات بين *المصطلحيات* و*نظريّة المعرفة*، هو ما يرميان إليه مِن زحزحة *النّقد* من موضِعه السحري المعتاد . أي النقد الفردي (التأمّل) . إلى نقدٍ بنّاء وواقعي؛ إذ يمكن تفكيك أنواع النّقد ورَدّ بعضها أو كلّها إلى تأمّلاتِ شخصيّة لا غير، سواء كانت متينة

---

[1] صالح بلعيد، مُشكِلة المُصطلح العِلمي في الوضع أم الاستِعمال، مجلة اللّسانيّات، ع.*08*، مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقيّة اللّغة العربيّة، الجزائر، 2003، (ص67 ـ 87)، ص74.

[2] Jane Elisabeth Wilhelm, La traduction : principe de perfectibilité chez Mme de Staël, Meta, vol. 49, n° 3, (p.692-705), p.698.

[3] عزت محمّد جاد، نظريّة المصطلح الأدبيّ، القاهِرة: 2002، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ص*85* . 86.

* حيث تطالعنا عناوين دالّة على ذلك؛ يُنظَر: فُصول، م.07، ع.3 . 4 (قضايا المصطلح الأدبيّ)، القاهرة، ابريل ـ سبتمبر 1987.

** حيث تطالعنا عناوين على غرار " قِراءة في قراءة " لرشيد بنحدو؛ يُنظَر: الفِكر العربيّ المعاصِر، ع.48 . 49 (النقد والمصطلح النقديّ)، مركز الإنماء القوميّ، بيروت . باريس، كانون الثاني . شباط 1988.

أم فيها خللٌ لا يزال المراقِبون يتعقّبونه إلى يومنا هذا من أجل تبيان ما أسِّس عليه. ثمّ إنّ النقد هو الذي كشف عن أواصِر القرابة بين اللِّسانيات والأدب إذ لا تجد مقالاً واحِداً من تلك المنشورة في الدوريات المذكورة أعلاه لا يعرج على تناول فضل اللِّسانيات ومصطلحاتها في معالجة الظاهرة الأدبيّة في جميع مظاهرها. وبعد هذا نتساءل: كيف يُستفاد من الآليات النّقديّة التي يستخدمها اللِّسانيون في خطاباتهم المختلِفة ؟ ولتبيُّن معالِم النَّقد الواقِعي البناء ندرس دور المصطلحي: الأشخاص أو الهيئة أو المؤسّسة، الذين يُعنون بشؤون المصطلح في مجالات محدّدة؛ ويعنينا هنا مجال اللِّسانيات.

**3.1.1 دور المصطلحي في اللِّسانيات:** نلاحِظ قبل مُباشرة هذا المَطلب، أنّه ثمَّة مِن المهتمِّين بشؤون المصطلح مَن لا يرضى على كلمة *مُصطلحيّ* (Terminologue) ـ وهذه قد تكون إحدى علامات تعثّر قيام المصطلحيات أو سمة من سمات روحها النقديّة الجادّة ـ بل ينفي وجود أخصّائي في مجال *المصطلحيات*، فيفضِّل نتيجةَ ذلك لقب *خبير* في مجال *المصطلحات*، أي (Expert en terminologie propre à telle ou telle science, ou domaine pratique) بل وينفي وجود المصطلحيات[1]. إنّ هذا الوجه من المسألة من شأنه أن يقرِّب المصطلحيات من مجال النقد، ألا يجد بعض المهتمّين بشأن النقد غضاضةً في أن يتسمّى ناقِداً ؟ ولكن، وعلى الرغم مِن ذلك، يظلّ التيار السائد في مجال الدّرس المصطلحي، يسانِد استخدام مفردة *مُصطلحيّ* من غير إحساس بأيّ مخالفة منهجيّة وبإعلان قيام التخصّص وتوفّر أهله تكويناً وعملاً، وكذلك الشأن بالنسبة للنقد حيث اختلفت رؤى التقييم وشبكاته الصادِرة حول مجال التخصّص حتى من عند ذويه[2]. فهذا جان جاك بيرو (Jean-Jacques Perrot) يذكر لنا شيئاً مِن الرهانات والتحديات ـ أو (Enjeux) كما يعنوِن لها ـ وهي التي على المصطلحي أن يرفعها بما يدلّ على عظمة دور المصطلحي[3]. وكذلك عمل بعض الدارسين على تمييز عمل *المصطلحي* عن عمل *المعجمي*. فلاحظوا أنّ أهمّ المحاور التي يتباين فيها عمل المصطلحي عن عمل المعجمي هو **التوليد**. ذلك أنّ همّ المصطلحي هو السهر على مراقبة كلّ ما يظهر من جديدٍ في باب المصطلحات داخل ميدانٍ معيَّن، بل يصل به الاهتمام بهذه الأخيرة إلى حدّ إثارة تلك الحاجة إلى التجديد وينتبه إليها بحسِّه المرهف حتى عندما (لا تستدعي الوظيفة بعدُ وجود العضو). ثمّ كيف لا يكون للمصطلحي وجودٌ في الميدان ـ وهنا نبادر إلى استئناف خلاصتنا السّابِقة للتعبير عنها بهذه المقولة: *ما انتظم عِقدُ عِلمٍ إلاّ*

---

[1] يُنظَر هذا التشكيك المتشابِك مع ما صار حقيقة عندَ بعض الدّارسين: René Jongen, L'appel des choses par leur nom, in Des termes et des choses, (p.203-214), p.209.

[2] يُنظَر أحد رواد هذا التيار وهو (Daniel Gouadec) بكرّاسه (الدّليل العملي): D. Gouadec, Terminologie & Phraséologie pour Traduire, 1997. ولاسيما المطلب الذي حُدِّدت فيه *مسئوليات المترجِم المصطلحي* وإسهاماته (*Responsabilité totale du traducteur-terminologue*, p.13-14.).

[3] J.-J. Perrot, Terminologie : un métier nouveau, in Terminologie et enseignement des langues, (p.115-117), p.116.

*والمصطلحيات واسِطتُه*؟ وهذا باستِعارة ما سبق أن أسنِد لعلم الصَّرف مِن محكم الأوصاف[1]. فكذلك مكانة المصطلحيات بالنسبة لباقي العلوم التي يُحلِّل المصطلحي مفاهيمها وتدقِّق في مصطلحاتها، والتي هي ما لعالِم الصّرف لعلوم اللّغة قاطبة.

**1.3.1.1 تحليل المفاهيم اللِّسانيّة:** إنّه مِن المؤكَّد أنّ أوّل مَن يقوم بتحليل المفاهيم اللِّسانيّة هم اللِّسانيّون أنفسهم وهم يقولون في ذلك كما قال عبد الرحمن الحاج صالح: « نفرغ جهدنا في تفسيرها والتعليق عليها وذكر أقوال العلماء فيها مع توجيه انتقادنا لها إن اقتضاه الحال وأوجبه علينا المنطق السليم »[2]. وحين تناول صاحب هذا القول لذلك التحليل يقف عند الصعوبات التي يلاقيها الباحث العربي عند معالجته لموضوع اللِّسانيات بخاصّة، فيقول: « أما الصعوبة الراجعة إلى عسر المادة نفسها لشدّة تقنيتها أو تجريدها فهذا لا يخصّ الشعب العربي بالطبع بل هو عام الوجود فكلّ من يشتغل بالعلوم الدقيقة الشديدة التجريد يلاقي نفس الصعوبات خصوصاً إذا حاول تقريب هذه المعلومات إلى أفهام الكافة. إنّ العقبات الحقيقيّة التي تعترض طريق الباحث في أيامنا هذه تنحصر في المشكلتين الآتيتين: مشكلة اللغة العلميّة والمصطلحات ومشكلة الأوهام العلميّة الشائعة »[3]. وقد سبق لنا في إطار بحثنا لأوجه العلاقة بين المصطلحيات واللِّسانيات أن أشرنا إلى قيام المصطلحيات بتحليل المفهوم اللِّساني، فكذلك ينصح متّى غيدير كلّ مترجم يتولّى نقل النصّ الإشهاري مِن لغةٍ إلى أخرى أن يتّبِع ثلاث خطوات (مشهورة في مجال الترجمة)، ويذكر على رأسها **تحليل المفهوم** الذي يعرِّفه التّعريف الآتي: « **تحليل المفهوم** هو ما يتناول الأفكار المتداوَلة، والرؤى المركزيّة التي ينبني عليها الموضوع المراد ترجمتُه. يتعلّق الأمرُ في هذه الخطوة باستجلاء الفهم بحسّ التواصل بين محتويات النصّ المصدر والمعلومات السابِقة والمخزَّنة في ذهن المترجم. إنّ الكلمات المستعمَلة في النصّ المصدر لا تتناسب بالضرورة مع الأشياء التي يعرفها المترجم في لغة أمه، لكنها ستسمح، عن طريق القياس، بأن يحفِّز الحدث الترجمي عنده. فالتزاوج الذي يجري بين الدلالات النصيّة والدلالات الذهنيّة يجيز تفكيك رموز النص و ييسِّر تأويله، لكن من الواجب أن يحصل ذلك بطريقة واعية »[4]. ثمّ يورِد صاحب هذا المقتبَس الخطوة الثانية التي أسماها *تحليل المحسوس* (Analyse du *percept*)، أي تحليل الانطباعات التي تستدعيها كلمات النصّ المصدر عند المترجم وهو يستنهِض ملَكته الترجميّة إذ بها يتوصّل إلى إيجاد الكلمات المناسِبة في اللّغة الهدف. وأخيراً تأتي خطوة تشكّل القصد وهي اندماج المفهوم مع المحسوس (Concept + percept)، وهي مرحلة اختيار المنحى الذي يُمنح للرسالة النهائيّة[5] ومحطّة الرضا بعد تجريب عدّة إمكانيات وغربلة أكثر من فرضيّة[6]. وهذا كلّه لكي يخلص الباحِث إلى

---

[1] الشيخ أحمد الحملاوي، شَذَا العُرف في فنِّ الصَّرف، دقّقه وعَلَّق عليه مصطفى أحمد عبد العليم، الرياض: 2001، مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، ص07.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأَهمِّ مَفاهيمه ونتائجه، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص12.

[4] M. Guidère, De la traduction publicitaire à la communication multilingue, Meta, vol. 54, n° 3, (p.417-430), p.428.

[5] M. Guidère, Op. cit., p.428.

[6] Daniel Gile, Basic Concepts and Models for Interpreter and Translator Training, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995, p.101-102.

القول: « تظهر الترجمة في آخر المطاف بوصفها تواصلاً متعدِّد اللّغات ذا جوهر تحليلي وديناميّ »[1]، إشارةً منه إلى التواطؤ الذي يعمد إليه المترجِم ويُحدِثه بين اللّغة المصدر واللّغة الهدف. لكن ذلك لا يمكن من دون تفهّم طبيعة المفهوم كما جاءت هنا. وكذلك نلاحِظ أنّ تحليل المفهوم سابِق ومتوسِّط ولاحِق. إذ تتردّد كلمات هي: الرؤى والانطباعات والقصد، وإن كان جزءٌ منها واقِعاً في اللّفظ لا محالة، فجزءٌ كبيرٌ يجري في الذهن والخاطر بفعل طبيعة المفهوم أيضاً. ولهذا يمرّ البحث المصطلحي من الأنظِمة المفهوميّة[2]، التي يُستعان بها كثيراً إذ يمكن القضاء على التداخلات اللّغويّة التي تغلب في الترجمات الفوريّة (الشفويّة)، على خلاف الترجمة التحريريّة التي يتعاطاها اللّسانيون في الغالِب حيث يمكن لهم التغلّب على مغريات اللّغة المصدر وتطفّلها[3]. هكذا فإنّ المصطلحي إذا تبوّأ مكانته من حيث يحلِّل المفاهيم بل يدرسها ـ لا لكي ينوب عن الأخصّائي في الميدان المِهني ـ سيتجلّى على أنّه حليف المترجِم مِن هذه الناحية، حيث يقف إلى جانبه في إصدار الأحكام واتِخاذ المبادرات وانتقاد بعض الاستعمالات والميل إلى اختيارات ما دون أخرى. فيبتعد بذلك عن كونه مجرّد مُعالِج للمعجمات المختصّة. بل يختلف في ذلك عن المعجمي الذي ينحسر بعيداً عن هذه هموم وضع المصطلحات ـ كما ذكرنا أعلاه، إذ يصدر عن الاتفاق العام الذي لابدَّ أن يحالف أيّ مولَّد: فالمصطلحي ينظر إلى المصطلحات من زاوية ما يجب أن تكون عليه بينما لا يرى فيها المعجمي إلاّ ما هي عليه وليس ما ينبغي أن تكون عليه[4]. كما يعكف المصطلحي على استجلاء النّظامية التي تقوم عليها الترجمات اللّسانيّة، أو بالأحرى انتظام الترجمة، وقد يفعل ذلك على مستوى مترجِمٍ واحدٍ فحسب، أي كلّما ركّز الاهتمام على مترجِمٍ واحدٍ وأعمل قراءة لترجماته واكتسب جملةً من الاطّرادات سلّم معها بوجود نظام يُجمع فيه شمل تلك الاطّرادات، ثمّ لا شيءَ يمنع تعميمها. بيد إنّ ذلك يتطلّب المراسَ وتخطّي مجال المترجِم الواحد إلى الأكثر عددًا وإنتاجًا، وهذا الأمر متيسِّرٌ إذا يسَّرته الالتفاتة الجماعيّة وتنزّه الجميعُ عن التلقائيّة وانصرفوا إلى التعليميّة.

إنّ أولى الدراسات التي استكشفت الدّور الذي قد يضطلع به المصطلحي قد تمّت في ظلّ التمرينات التي أخذ محلِّلو الخِطاب يتابعون من خلالها تجريب حصيلتهم النظريّة وتعميق المعرفة في مجال التنوّعات الأدائيّة للّغة النمطيّة، فصار العمل على هذه الثنائية موجَّهاً إلى ترشيح الخالِص المشترَك الذي يكمن في الجانب المفهومي[5]. نتذكَّر هنا تعزيز ماريا تريزا كابري للمقاربة المفهوميّة كمقاربة مصطلحيّة تجعل من المصطلحيّ أقرب إلى الإبستيمولوجي الذي يُنذِر اجتهاداته الهامشيّة في سبيل تحليل المفاهيم التي تجود بها العلوم[6]. غير أنّ منهجَه يظلّ تخمينياً وليس اختبارياً لكونه لا ينتمي بالضرورة إلى دائرة

---

1 M. Guidère, Op. cit., p.428.

2 Silvia Pavel, La phraséologie en langue de spécialité : méthodologie de consignation dans les vocabulaires terminologiques, Terminologies nouvelles n° 10.., (p.66-82).

3 D. Gile, Basic Concepts and Models for Interpreter and Translator Training, p.166.

4 Alain Duval, Terminologie et lexicographie dans une formation en langue : le point de vue de lexicographe, in Terminologie et enseignement des langues, p.79-80.

5 Francine Mazière, L'analyse du discours : histoire et pratiques, Ed. PUF, Paris, juin 2005, p.60.

6 M.-T. Cabré, La terminologie : théorie, méthode et application.

أهل الاختصاص. فهذا الاقتران غير الطبيعي حمل المصطلحي على ممارسة الترجمة في ظروفٍ اختصاصيّة جعلت منه حامِلاً للمفارقة باعتباره يظلّ حتماً معرَّضاً لأسباب التدقيق وهو يُترجِم ومطالَباً بتدقيق أعمال غيره الترجميّة. فهكذا إذا كان عمل المصطلحي استرشادياً تقويمياً بعدما يفرغ من التحليل أو حينما توضَع بين يديه جملة مِن معطياتٍ محلَّلة ـ وذلك لكونه مُحلِّلَ المفاهيم ومدقِّقاً في المصطلحات ـ فهو يقوم على وضع إجراءاتٍ خَليقة بإحقاق نوعٍ مِن توازنٍ بين مختلَف المُقتضيات المفاهيميّة والعقبات التسمويّة. ما يجعل ذلك العملَ يرزح تحت طائلة المراوحة بين الوصفيّة المَرجوَّة والمعياريّة المؤكَّدة، ويستسلِم لحتميّة التحوّل السّريع. ذلك أنّ النتائج المتمخِّضة عنه تظلّ مَوضِعَ مساءلةٍ مُترتِّبة بدورِها عن الوعيِ بتدفّق فيضٍ مِن المعلومات والمعارف الجديدة التي توشِك كلَّ مرّة أن تُخلخِل التوازنَ بين الكفّتين: هذا بالضبط ما كرّسه بيار أوجير (Pierre Auger) خلال عقودٍ من العمل المصطلحي الذي شغله والأنشِطة المصطلحيّة التي تعاطاها[1].

**2.3.1.1 التّدقيق في المصطلحات اللّسانيّة:** ومِن هنا تعيّنت مهمّة المصطلحي التي تستوي على مستويَيْن: التسمية التي يُدقِّق فيها والمفهوم الذي يحلِّله لغرض أداء وظيفة التدقيق هذه ومن غير أن يتدخّل كثيراً في صلاحيات العالِم الواضِع لذلك المفهوم. يتمّ ذلك كلُّه بمقدار ما يفرضه المفهوم والنّظرية والصّورة الذهنية ـ بمراعاة طبيعة المخترعات والمكتشفات ـ من سلوك لا بدّ لِلمُصطلحيّ أن يسلكه وهو استشارة أهل الصّنعة وروّاد المكتشفات؛ فتتضافر الجهود بهذه الطّريقة ويتكون المصطلح الّذي يُتعهد بمزيد من الدِّراسة ثم يلقى إلى السّوق أو يُحفظ على الأقّل في بنوك المعطيات والمصطلحات[2]. ونلاحِظ قبل مغادرة هذا المطلَب، أنّنا قمنا بدورنا بتتبّع *المعالجات المصطلحيّة* التي لاحظنا إمكانية تصنيفها بحيث نصل إلى ضبط مقابلاتٍ عربيّة حسب اللّغات المصدر ـ وبتعيين المصطلح الارتِباطي الذي سنتناوله أدناه[3] ـ بحيث يمكن جمعُ تلك المقابلات وتخزينُها، ثمّ تحال على المصطلحيِّين وأهل الشأن التخصصي المعني وعلى اللّجان المختصّة في المجامع للنّظر فيها وتقرير مَصيرها.

**2.1 خصائص الخطاب اللّساني:** لقد رأينا في المبحث السّابِق أنّ السّائِد في العالَم العربي على الخصوص، هو الخطاب اللّساني الذي أخذ يتشكّل على حساب اللّسانيات كعلمٍ. فبدلَ أن يكون لهذا الأخير روادٌ متخصِّصون صار له أنصارٌ بارِزون لكنّهم قليلاً ما يعملون على تقدّم عجلته. بينما صار للأوّل (الخطاب اللّساني) أتباعٌ كُثُر لكن مِن غير وعيٍ منهم بأنّهم لا يشتغلون في صلب اللّسانيات بقدر ما يمارِسون ذلكم الخطاب بصورةٍ كثيفة في حدودها. ذلك وكما شهدنا أعلاه، فإنّ التّكوين ـ وأيّ تكوين

---

[1] P. Auger, La normalisation terminologique et le rôle du spécialiste, in Le rôle du spécialiste dans les travaux de terminologie (Actes du troisième colloque OLF-STQ, Office de la langue française, Québec, 1980, p.146.

[2] يُنظَر: يوسف مقران، المصطلحيات (ج.2)، (ص31 ـ 42)، ص38.

[3] يُنظَر هذا الفصل: 5.2.1 تواتر المصطلح الارتِباطي.

لدى هؤلاء ـ لا يكفي للحصول على لقب *العالِم اللِّساني* وعلى الرغم مِن المداومة المطلوبة في هذا المضمار والتي لا جدال فيها. لذا سنعمد خلال الباب الرّابِع والباب الخامِس التّابِعيْن إلى تحليل الخطاب اللِّساني (ولاسيما على المستوى العربي) مِن منظورٍ مصطلحيٍّ لعلّنا نتوصّل إلى إدراك سرّ هذه المفارقة. لكن ذلك يقتضي الوقوفَ أوّلاً على خصائص هذا الخطاب هنا، ثمّ عند منهجيّة تحليله في المبحث الثالث. لهذا كلّه يشكّل هذا المبحث تقديماً لمفهوم الخطاب اللِّساني وتعريفاً بمنهجيّة تحليله بعدما طرحنا إشكاليّة تواجده من الناحية النّظريّة والابستيمولجيّة ضمن المبحث السّابِق. وقد ورد مصطلح *الخطاب اللِّساني* مقترِناً بالمركَّب النعتي *الخطاب العلمي*، كما نجده عند بشير إبرير: « الخطاب اللساني يمكن اعتباره لوناً من ألوان الخطاب العلمي، يأخذ هو أيضا بحظه من بعض مميزات الخطابات العلمية المذكورة آنفا ويستقل بخصائص لا تتوافر في غيره. فالخطاب اللساني (خطاب علمي له حد أو ماهية، مادة أو موضوع أو ظاهرة وغاية أو أهداف يود تحقيقها من خلال تطبيقاته المختلفة) »[1]. ونلاحِظ أنّ مفهوم الخطاب اللِّساني عند بشير إبرير هو اللِّسانيات في حدِّ ذاتها، وإذا تعلّق بشيء آخر فإنّما يتعلّق باللّغة التي تأتي عليها هذه اللِّسانيات وبالشّكل الذي تتّخذها، ليس أكثر: وهذا يختلف عن المفهوم الذي نقصده من مصطلح *الخطاب اللِّساني* إذ نقابل بينه وبين اللِّسانيات، باعتباره هو السّائد في العالَم العربي على حساب هذه الأخيرة (اللِّسانيات). ثمّ إنّ تسمية الخطاب ليست مجرّد قضيّة التحلية بالعلميّة كما يعرِّف بشير إبرير الخطاب اللِّساني، إذ ليس بمجرَّد أن يستعمل الباحِث جملاً متّسِقة منطقياً هكذا لكي يخرج بالنتيجة التي أسند فيها ما ذكره من مفهوم الخطاب العلمي على مصطلح الخطاب اللِّساني ومفهومه. كما أنّ نقد الخطاب اللِّساني في محتواه وشكله يعدّ ممارسةً تقضي بوصف مساره أكثر ممّا هو نتيجة. وهي ممارسة سبق إليها اللِّسانيون أنفسُهم ولحسن حظّ مادّتهم. وقد فُرِض المصطلح في سياقات التمييز بين مختلف أشكال التلقّي السائدة في العالم العربي بمختلف أصقاعه وأقطاره مع شدّة التركيز على الاختلافات الكائنة بين قطرٍ وآخر في التعامل مع المفاهيم اللِّسانيّة ومصطلحاته المتنوِّعة، حيث تُلاحَظ فاطمة الهاشميّ بكوش في هذا الإطار مثلاً أنّ التوجّه إلى الخطاب اللّسانيّ المغاربيّ تمليه اعتبارات حضاريّة الهدف من ورائها تبيان الجهود اللّسانيّة لعلماء اللّسانيّات المغاربيّين، بوصفهم جزءًا من الحركة اللّسانيّة العربيّة عامّة من ناحيّة وللأهميّة البالغة الّتي تكتسيها تلك الجهود، وما تتميز به من ناحية أخرى. لكّنها تضع تحفّظاً مؤدّاه استبعاد الاستخفاف أو الانتقاص من الجهود اللّسانيّة المشرقيّة؛ إذ إنها تبقى رائدة، من حيث إن لها الفضل في ظهور الثّقافة اللّسانيّة في العالم العربيّ وبخاصّة الجامعة المصريّة[2]. وكذلك ورد المصطلح عند عبد السّلام المسدّي مقترِناً بنظرة الدّارِسين العرب، في قوله: « ولقد حظي موضوع التّداخل الدّلالي في تركيب الخطاب اللِّساني الواحد بنصيبٍ وافرٍ مِن

---

[1] بشير إبرير، الخِطاب اللِّسانيُّ بين التُّراث والحداثة، الرَّافد، ع.47، الإمارات العربيَّة المُتّحدة، 2002، ص87.

[2] فاطمة الهاشميّ بكوش، نشأة الدرس اللّسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النّشاط اللسانيّ العربيّ، القاهرة: 2004، إيتراك للطباعة والنّشر والتوزيع، ص12.

عناية الدّارِسين العرب »[1]. ولمّا مسّت الحاجة إلى إرفاق البحث اللّساني بالنقد ـ كما رأينا أعلاه[2] ـ فقد ظهرت هناك كِتاباتٌ لسانيّة تُشكِّل استِجابةً صريحةً لهذه الحاجة. فانكبّ النّقد نتيجة ذلك على الخطاب اللّساني ذاته كما تَشكَّل هذا الأخير في جزئه الكبير من القراءات النقديّة التي تُعمَل على تلك الكتابات. وأحسن ما يمكِن أن نقدِّمه مثالاً على المستوى الغربي: جوزيت ري ديبوف (Josette Rey-Debove)[3] التي نظرت في اللغة الواصِفة من منظور لساني أي طبّقت المقاربة اللّسانيّة على الخطاب اللّساني (الخطاب المستعمَل في وصف اللّغة)، وهذا وجهٌ من أوجه تبادل الخدمات بين اللّسانيات والمصطلحيات.

**1.2.1 خطاب التعريف والتصنيف:** يقوم الخطاب اللّساني على تعريف المصطلحات اللّسانيّة بعضها ببعضٍ ثمّ يربطها صاحب ذلك الخطاب ـ وهو يعي أنّه يتحدّث أكثر عن اللّسانيات واللّسانيّين ـ بالمسألة المعالجة في السياق الذي ترد فيه هذه المصطلحات المقرونة بتلك التعريفات. هكذا إلى أن يصل إلى نوعٍ مِن التّصنيف للحالات التي يخوض فيها، وحتى كاد الخطاب اللّساني أن يكون مدوَّنة مكوَّنة مِن مصطلحاتٍ تقترن بنسقٍ من تعريفاتٍ منتظَمة داخل فرعٍ من أفرع اللّسانيات. وأكثر مِن ذلك يقوم الخطاب اللّساني على تعريف مصطلحات اللّسانيات بعقد علاقاتٍ بينها: لذلك تخترقها جملة مِن المعالجات المصطلحيّة التي تُسهِم في تكوين مجالات تعريفيّة محدَّدة يتداولها كلُّ مَن يشرع في إعادة نسج ذلك الخطاب على المنوال الذي يختاره كباحِثٍ له درجة علميّة معيّنة أو كمؤلِّف يملك لقباً علميّاً أو (اسماً تجاريّاً). ولمّا كان تحرّي خصائص الخطاب التّعريفيّ جزءاً من العمل المصطلحيّ لكون ذلك التّعريف يتعلّق بالمصطلح ومفهومه ـ ولأنّه يساعد على تقنين الخطاب العلميّ والمتخصّص (والجامعيّ)، ويعدّ سبيلا إلى تنميطه[4] ـ أضحى من الصعب على المصطلحي أن يتعامى عن ملاحظة ما يجري في الخطاب اللّساني من آيات التعريف وآليات التصنيف. فهذه دانيال كوندل (Danielle Candel) ترى أنّ الخطاب التّعريفيّ هو عبارة عن كشّافٍ للنّشاط التّعريفي وعن تفكيرٍ حول الكلمات، وذلك حينما تقول: «يتشكّل ما يُسمّى بالخطاب التّعريفيّ و" المفيد للمعلومات "* من مجموع الملفوظات التي تكشف عن نشاط تعريفيّ أو، بصورة عامّة، عن تفكير حول الكلمات، من شأنه أن يساعد على استيعاب المعنى بطريقة أحسن»[5]. ولذا نتساءل: لماذا يشتغِل ذلك النّشاط التّعريفي كثيراً في الخطاب اللّساني على الخصوص ؟ ثمّ، ألا يدلّ ذلك على أزمة معيّنة ؟

---

[1] عبد السّلام المسدّي، التّفكيرُ اللّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ص317. التسطير من وضعنا.

[2] يُنظَر الباب الثّاني: 1.2.1 حاجة الدّرس اللّساني إلى النّقد.

[3] J. Rey-Debove, Le métalangage : étude linguistique du discours sur le langage, Ed. Dic. Le Robert, Paris, 1986 [Ed. Armand Colin, Paris, 1997].

[4] Abdelmadjid Ali Bouacha, Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984.

* ترجمة حرفيّة (للمعنى) لمصطلح : *Informatif* لعدم توفّر، في المعاجم العربيّة المتخصّصة (المصطلحيّة)، مقابل يؤدّي المفهوم الوارد أعلاه بين قوسين ( اقتراح شخصيّ آنيّ).

[5] D. Candel, Le discours définitoire : variations discursive chez les scientifiques, in Parcours linguistique de discours spécialisés, BU de Grenoble, 1993, p.34.

ويتحكّم في هذا النشاط قلق تكوين المادّة اللّسانيّة ـ كما رأينا أعلاه[1] ـ مِن هنا فلا نستغرب أن نلفي شيوع تأليف المعجمات الموسوعيّة في مجال اللّسانيات ـ على غرار القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان [2] ـ حيث التصرّف في ترتيب المصطلحات المداخل وتكثيف التعريفات بشكلٍ يثير الانتباه إلى كثرة الاقتباس من أقوال اللّسانيين والإحالات إلى مؤلّفاتهم في مجال اللّسانيات. ما يدعو إلى اعتبار تلك المعجمات توليفاً لما يُدلي به كلُّ لسانيٍّ مِن زاويته وبالتالي لا نستغرب كذلك أن تُتعهَّد تلك المعجمات بالدراسة والنقد من قبل المصطلحيِّين بالدرجة الأولى ثم من طرف اللّسانيِّين أو المعجميِّين بعد ذلك. وكذلك ورد مصطلح خطاب التعريف لدى طالب بن عثمان فيقول: « خطاب التعريب بناء دلالي للمفهوم الخاص، مبين لخصائص المرجع ومحدد لموقع المصطلح في النظام المصطلحي »[3]. ومعناه أن هذا الخطاب ينبغي أن يستجيب لثلاثة مطالب، أولها أن يذكر الخصائص أو السمات الدلالية التي إن حضرت مجتمعة حضر المصطلح، والعكس صحيح. وهذا تصور يعتمد على ما يسمى التحليل بالمقومات، خلا أنه معتمد هنا لضبط المفهوم الخاص، لا لضبط معاني المفردات ضبطا معجميا. المطلب الثاني هو أن يبين خطاب التعريف خصائص المرجع. والثالث أن يحدد موقع المصطلح في المنظومة المصطلحية، أي علاقته مع المصطلحات التي تجاوره وتتعاون معه لتحديد حقل معرفي بعينه، أو اتجاه معلوم داخل هذا الحقل.

**2.2.1 الخطاب اللّساني ذو نزعة تعليميّة:** إذا كانت اللّسانيات تنشد الوصفيّة في تعاملها مع اللّغة بعيداً عن هموم تعليمها ـ إلاّ ما يقع في دائرة اللّسانيات التطبيقيّة من تطبيق مبادئها على مجال تعليميّة اللّغات ـ فإنّ الخطاب اللّساني ينزع إلى التعليميّة ويكترث عن قصدٍ وبجديّة بكلِّ ما مِن شأنه أن يجعل المعرفة اللّسانيّة في متناول عامّة الناس. لهذا رأينا مِن بين نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي تعميم المعرفة اللّسانيّة. وقد جنّد هذا الخطاب في سبيل هذا التعميم تلك الكتب المداخل التي عمّت إلى أن صار ذلك على حساب اللّسانيات مرّةً أخرى. ويمكن للمرء أن يطرح فرضاً أنّ تلك *الكتب المداخل* في أخذها بأسلوب تفسير المفاهيم اللّسانيّة تقوم على مادّة تعليميّة لا غير ـ وذلك معلومٌ أنّه ليس بالأمر الهيِّن إلى حدٍّ ما. كان يمكن أيضاً أن تنطوي على فوائد محمودة لو أطلِقت طاقاتها الكامنة وتقمّصت أدواراً تعليميّة أو أعقبتها كتب متخصِّصة في تعليميّة اللّسانيات كما تعليميّة اللّغة.

**2.2.1 الخطاب اللّساني نِظام تمثيل وتواصل:** لقد كان على اللّسانيات ـ بوصفها علماً ـ أن تكتفي بمقامها كنظام تمثيلٍ للمفاهيم المسجلَّة في مصفوفتها أو في منظومتها المعرفيّة (épistémé) على حدّ

---

[1] يُنظَر الباب الثّاني: 1.1.1.2 مُداوَمَة التّكوين والبحث.

[2] يُنظَر مثلاً: Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972. والطبعة المنقَّحة مِن إعداد: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط.2 (منقّحة)، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء ـ بيروت، 2007.

[3] طالب بن عثمان، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية، ضمن تأسيس القضية الاصطلاحية (تأليف مجموعة من الباحثين)، بيت الحكمة، تونس، 1989، ص93.

تعبير ميشال دو سيرتو[1]. بيد إنّها حظيت بمقامٍ مختلف عن كثيرٍ من العلوم وذلك بفضل تحويل مادّتها إلى الخطاب الذي نُعنى بتسجيل خصائصه هنا. أمّا التمثيل فيعني ـ كما رأينا أعلاه ـ تسجيل معطيات بوحدات موضوعة إلى درجة صنع نوعٍ مِن لغة ثانية، ولمّا كانت *اللّغة الواصِفة* نظام تمثيل[2] (Langage de représentation) وليس نظام تواصل، جاز اعتبارُها لغة ثانية. واللّسانيات لا تمتنِع عن هذه المصادرة، لكن لا يعني هذا أنّ اللّسانيات لا تملك قنوات ولا أدوات تواصل. ذلك أنّ جلّ ما سيقوم مِن مشكِلاتٍ مصطلحيّةٍ هو نتيجة حرص اللّسانيين على تشكيل تلك القنوات والاعتداد بأدوات متباينة*. وهي كلّها ما أجملناه في مصطلح *الخطاب اللّساني*. ذلك لأنّ التمثيل، مع سعيه إلى إقرار الحقائق لغوياً إلى حدٍّ ما ـ هذا جزء ممّا يوهِم بتواصليّة أنظِمة التمثيل** ـ يحمل في طياته إمكانية تعديلها بعد مداومة المراجعات، إلى أن تقوى تلك الحقائق على المَعيرة، وتخضع للتقييس بطواعية. صحيحٌ أنّ هذا ينشده حتّى الخطابِ اللسانيِّ الذي لا يمكن قياس وتيرته ولا حجمه ولا التنبّؤ بمستقبله***، لكنّه لا يستطيع هو الآخر أن يتفادى الوقوع في إحداث الاختلاف والاضطراب والفوضى (المفهوميّة والمصطلحيّة)، ما يعود إلى نقطة البداية: *اللّغة الواصِفة* نظام تمثيل و(ليس نظام تواصل). فكلِك الشأن بالنسبة لكلِّ نظامٍ تمثيليٍّ: فالرياضيات في نظاميتها تمثِّل جملة من معطياتٍ (الوحدات والقيم والعلاقات) يتمّ تداولها (توصيلُها) بأشكالٍ مختلِفة. إنّ هذه الإشكاليّة قد أثارها بعض المشتغِلين على هندسة اللّغة، وعلى مستوى النحو خصوصاً، فأبوا إلاّ أن يتحدّثوا عن النحو بصيغة الجمع (الأنحاء)[3]، كما يقول الباحِثان (Anne Abeillé et Philippe Blanche): « على خلاف المعلومات المعجميّة التي استقرّ نموذج تمثيلها منذ ألفين سنة (قائمة بأشكالٍ ثابتة ونمطيّة مرتَّبة وفق نظامٍ ألفبائيٍّ)، فمسألة تمثيل المعلومات التركيبيّة (النحويّة) هي مشكِلٌ في ذاته: إنّ أنحاء اللّغات البشريّة والموجَّهة للإنسان قديمة جدّاً. لكن تمثيلها، الذي يتفاوت من مؤلِّفٍ إلى آخر، لم يتم صَوْرَنَته بطريقة بسيطة وميسِّرة. علاوةً على ذلك، فالصلة التي كان ينبغي أن تكون بين تلك المعلومات النحوية وبين المعجم، لم يحصل أبداً أن أقيمت. إنّ فهارس كتب النحو يغلب عليها طابع التشتّت، وأكثر من ذلك فهي تحوي أبواباً في علم الصرف (التصريف والاشتقاق) كما في علم الدلالة (القيم

---

[1] ميشال دو سيرتو، الاختلاف وحفريات الخطاب (النص: المركز والهوامش ـ مقاربة نقدية لآثار ميشال فوكو)، ترجمة وتقديم الزين محمد شوقي، كتابات معاصرة، ع.33، م.09، بيروت، مارس ـ أفريل 1998، (ص79 ـ 88)، ص79.

[2] يُنظَر المقصود مِن (Langage de représentation): Eric Laporte, Mots et niveau lexical, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.25-49), p.43.

* وهذا لا يتعارض مع ما جرى التأمّل فيه من *قلّة اكتراث اللّسانيين بتشكيل مصطلحيّة خاصّة*؛ يُنظَر الباب الثاني: 3.1.1.1.

** نصوغ هذا المصطلح آنياً أي *تواصليّة*، لحاجة إفادة معنى « خاصية التواصل وإمكانيتها وكذلك فعل التواصل الذي تقوم به أنظمةٌ دون أخرى »: ترجع الأسباب إلى هذه الفائدة في تفضيلنا لمصطلح التواصل على مصطلح التبليغ (طواعيته للتصريف)، مع علمنا باختلاف الرؤى حول المصطلحيْن وغيرهما من الكلمات التي تنتمي إلى ذات الحقل المعجمي والحقل الدلالي.

*** عالجنا مشكِلة انفتاح موضوع اللّسانيات على نفسه (يُنظَر الباب الرابع: 1.2 مفارقة عدم تناهي الموضوع). نشير هذه المرّة إلى انفتاح موضوع المصطلحيات، بناءً على ما ورد في الجملة أعلاه، وهو الخطاب اللّساني الذي جعلنا منه موضوع المصطلحيات في بحثنا هذا، ما سيؤدّي إلى تمثّل دور المصطلحيات في اللّسانيات حقّاً.

[3] A. Abeillé et P. Blanche, Grammaires et analyseurs syntaxiques, in Ingénierie des langues, (p.51-76), p.56.

الدلاليّة للزوائد، وقيم الفضلات الظرفيّة ..الخ) وذلك بحجم يفوق الحجم المخصَّص للمسائل التركيبيّة المحضة »[1]. ومن هنا، تجدنا نعود دائما إلى ضرورة التفريق بين *نحو اللّغة* و*صَوْرَنَة* ذلك النحو، أي وصفه بلغة واصِفة ميسَّرة أو قابِلة للتعديل والتغيير: ما يمنح لقضيّة *تيسير النحو* شرعيّة التواجد بل يُحال إلى اختصاصات هي في ملتقى الطرق بين البيداغوجية والتعليميّة واللّسانيات. لكن نتساءل: مَن الكفيل بإنجاز ذلك التفريق ؟ إذا غاب الجواب في الحاضِر، فينبغي ـ على الأقلّ ـ تحديد موقع هذه الأخيرة (تيسير النحو) ضمن تعليميّة اللّغات وليس في علم النحو ولا في اللّسانيات. نذكِّر أنّ هذه الدعوة الهامشيّة تُعدّ من بين ما بعث فينا الاهتمام بالإبقاء على تسمية *اللّسانيات التعليميّة*.

**3.2.1 تواتر المصطلح الارتِباطي:** وهو المصطلح الذي يظلّ مرتبِطاً بمصطلح اللّغة المصدر إلى حين استِقراره في اللّغة الهدف. إنّ تعريف المصطلح الارتِباطي بهذا الشّكل لا يُعين الدّارِس على تعيينه إلاّ في جوّ النصوص التي يَعمد أصحابُها إلى إرفاق المصطلح العربي (الارتِباطي) بالمصطلح الأجنبي ويُكثِرون مِن ذلك نظراً لتيقُّنِهم بأنّ القارئ في حاجة إلى النزول عند المفهوم المقصود من خلال المصطلح الأجنبي المؤسِّس والمستقرّ: إنّه يمكث مرتبِطاً هكذا إلى غاية إثبات اعتباطيّته في اللّغة الهدف (العربيّة) ـ مِن هنا تحرّينا أدناه المقاربة اللّسانيّة النصيّة ضمن منهجيّة تحليل الخطاب اللّساني. لكن ثمّة قرائن أخرى تُسخَّر دلالةً على وجود هذا النوع مِن المصطلح الظاهِرة في الدرس اللّساني العربي: كثرة اللجوء إلى التعريف، ذكر واضِعَ المصطلح (ولاسيما المولَّد)، المعالجات المصطلحيّة. وهو مِن وجهة نظر **المُقارَبة اللّسانيّة النصية** مِن شأنه أن يُحقِّق النتائج المرغوب فيها كما يرى عبد الرحمن الحاج صالح في تنديده للأبحاث اللّسانيّة التي غالِباً ما يتراوح فيها العمل مِن المصطلح الغربي إلى المصطلح العربي مروراً عبر تصفّح المعاجم اللغويّة والمعاجم المصطلحيّة مِن غير بذل أدنى جهدٍ لكشف مدى توظيف المصطلح الفلاني وكيفيّته على مستوى النصوص الملموسة (Textes authentiques). وقد قابل العمل المصطلحي هذا التواتر الذي يشهده المصطلح الارتِباطي في الخطاب اللّساني بتأملٍ وتفكيرٍ في ظلّ التهيئة المصطلحيّة. يتسمّى هذا القِسم من المخطّطات التي رصدناها، بـ *المخطَّط التقليدي* نسبةً إلى ما أقبل عليه الرّعيل الأوّل من اللّسانيين مِن تثبيت أركان المصطلح الغربي في اللّغة العربيّة عبر العمل المصطلحيّ المفضي إلى وضع ـ أو توليد ـ المصطلح العربيّ؛ ولا شكّ أنّ استعمال المقيَّد (مخطَّط) بكلِّ ما يوحي به من الارتباطِ بمسألة التخطيط المصطلحيّ كان مقصودًا، لكن ليس مِن باب الاستشراف بقدر ما يرنو إلى تسجيل لحظة توقُّفٍ نطلُّ منها إلى ماضي المصطلح، لهذا حرصنا على قيد (المخطّط) بكلمة (تقليدي) التي تدلّ على مسارٍ نفرض وجودًا له سابق على ما يحدث الآن ويتحرّك من خلاله المصطلح الذي يوضَع هنا وهناك. والمصطلح الارتِباطي يُعجِز المترجِمين في أحيان كثيرة حيث يضطرّهم إلى ذكر

[1] A. Abeillé et P. Blanche, Grammaires et analyseurs syntaxiques, p.56. Ils citent : Sylvain Auroux, La révolution technologique de la grammatisation, Ed. Mandaga, Liège (Belgique), 1994. Et : Jean-Claude chevalier, Histoire de la grammaire, Ed. PUF, Paris, 1994.

المصطلح الغربي بالحروف اللاّتينيّة. لاحِظ النصّ الآتي: « إنّ أهمَّ الضّرورات اللّسانيّة والحاجات تهدِف إلى ما يأتي: أ) المماثلة assimilation: التي تؤدّي إلى توحيد شكل نظام الأدلّة uniformiser le système des signes، ممّا يستلزِم الخلق القياسيّ création analogique وكذا العناصِر المتتابِعة في الخطاب discours، وكمثالٍ على هذا ظاهِرة التطابُق النحويّ accord grammatical. ب) التخالُف différenciation: لأجلِ ضمان الوضوح clarté ينبغي علينا أن نميِّز، دلاليًا، الأدلّة التي لها حقيقة صوتيّة réalité phonique مختلِفة، مع إدخال فروق وعوازِل séparation في السلسلة الكلاميّة »[1]. فإذا شئنا القيام بعمليّة إحصائيّة بسيطة فنجد مجموع الكلمات التي يتشكّل منها هذا النصّ هو 79 ـ حسب إحصاء الحاسوب الآلي ـ وجاء 16 منها بالفرنسية، أي ما يعادل 20,25.%. فهكذا يقوم المخطَّط التقليدي على ربط المصطلح العربيّ بالمصطلح الغربيّ، بحيث يُعلَّق مصيرُ الأوّل بمصير هذا الأخير؛ وذلك بتشخيص أكبر عددٍ ممكِنٍ من السياقات التي يرد فيها المصطلح الغربيّ ويُضبَط مفهومُه كما جاء بلُغةٍ من اللّغات الغربيّة التي يكون قد تبلور فيها، ويُقيَّد تبعًا للمسار الذي تكَوَّن وفقه ذلك المصطلح الغربيّ. فهكذا يُسوَّى الأمرُ في المصطلح العربيّ بالمحافظة على كلِّ البيانات الأصليّة مِن النصّ وعناصِره، والسياق وأهمّ مكوِّناته، والأمثِلة التابِعة لتلك اللّغة ..الخ، وذلك بوصفها مصدرًا له: فيصبح المصطلح العربيّ وفق هذا المخطَّط التقليديّ بمنزِلة العبارة الواصِفة حيث يمثُّل هذا المصطلح في ذهن مستعمِله باعتباره امتدادًا لذلك المصطلح الذي يقاوِم بفضل تلك البيانات والذي قد يتفاضل باستناده إلى مرجعيّة فِكريّة غير ملتوية؛ وإذا عنا للواضِع الأوّل أن يُجسِّد الجزء الأكثر تعقيدًا مِنه بأمثلة مساعِدة على الفهم عمد المتبنّي للمقابل العربيّ إلى ذات التصرّف.

إنّ العمل المصطلحي في رصده للتطبيقات المعمول بها في ظلِّ هذا المصطلح، مِن شأنه أن يدفع بعجلة البحث التأثيلي. وذلك لأنّه له علاقة باستِهداف التأصيل ـ كما رأينا أعلاه ـ فعندما تعلِن خولة طالب الإبراهيمي عن مراجعة فكرة التباين بين *اللّسانيّات الآنية واللّسانيّات الزّمنيّة* بهذا الشكل: « وفي نفس الوقت أظهرت البحوث الحديثة العهد أنّ مسلّمة التّباين المطلق بين اللّسانيّات الآنية واللّسانيّات الزّمنيّة لم تعد قائمة أو أنّها زُعزعت لأنّ لغة مجموعة ما في وقت ما ليست منسجمة تماما فالتّطوّر اللّغويّ لا يعني استبدال نظام بنظام آخر وكلاهما منسجمان تمام الانسجام بل نجد في الحال الواحد رواسب لحال ماضية وظواهر لحاضر كائن وبوادر حال مستقبليّة »[2]. فهل يعني هذا أنّ أحد المصطلحيْن سيُلغى إلغاءً (بالمفهوم النحوي) أي يُهمَل إلى حين إبطال الشكّ أم أنّه سيبقى شاهِداً على حالة غابرة (اعتقاد) ؟ وذلك ـ في حالة إثبات الحالة الثانية ـ كما نظلّ نقول: *تشرق الشمس أو تغرب*، وهي لا تشرق ولا تغرب لأنه اكتُشِف في فترة لاحِقة أنّ الأرض هي التي تدور حولها.

**5.2.1 الخطاب اللّساني تأويلي إحالي:** إنّ اللّسانيات تكاد تتغيّر على إثر تحوّلها إلى *خطابٍ لسانيٍّ*؛ ما يفرض عليها تحوّلاً آخر على مستوى المنهج الذي أخذ يسلك منحىً افتِراضيّاً تأويليّاً تخمينيّاً ـ على

---

[1] أوصوالد ديكرو، الوظيفيّة، ترجمة عبد الكريم كبداني برّاشد، مجلة المترجِم، ع.03، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، دار الغرب، وهران، أكتوبر . ديسمبر 2001، (ص77 ـ 97)، ص86 ـ 87.

[2] خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، الجزائر: 2000، دار القصبة للنّشر، الهامش 19، ص35.

حساب وجهتها الوصفيّة ـ حيث أصبح الوصفُ المزعوم نوعاً مِن التّأويل. ذلك أنّ التفسير العلمي في ذلك الخطاب يقوم على تحديد شروط الفهم أوّلاً وضبط مواقعها وترتيبها تراتبيّاً. لعلّ ذلك يعود إلى طغيان النزعة الفقهيّة على مُنشِئي ذلك الخطاب. ولمّا كان الخطاب اللّساني مؤهَّلاً ـ نتيجة ذلك المنحى ـ لأن يخضع لكثيرٍ من التوقّعات، فهو يتميّز بكونه متغيِّراً إما ارتقاءً أم تقهقراً حيث الزيادة والنقصان بحسب ما يتمكَّن صاحِب الخطاب اللّساني أن يضيفه إلى النصّ الأوّلي بقراءاته (الشخصيّة) وما يُضفي عليه من قِيَمٍ قَيميّة وتقييميّة، بحيث تشمل المحتوى والشكل اللّذين يهمان كلاهما المصطلحي، لكن للشكل عنده. من هنا فتكثر الإحالات على أسماء معروفة في ساحة اللّسانيات.

**3.1 منهجيّة تحليل الخطاب اللّساني:** إنّ **تحليل الخطاب اللّساني** مِن قبل المصطلحي على الخصوص يرمي إيجاد تفسير للاستعمالات المصطلحيّة كما يهدف إلى قيد بعض الاستعمالات من حيث التعرّف على المستعملين الواضِعين لها. يصدق هذا على ما نُلفيه في الكتابات اللّسانيّة مِن ذكر اللّسانيِّين بعضهم بعضاً ومِن تعقيبهم على أقوال بعضهم بعضاً. هكذا فمِن بين الذين باشروا البحث في الخطاب اللّساني بشير أبرير إذ نجده يُلقي نظرة على أعمال عبد الرّحمن الحاج صالح، فيقول مثلاً: « وتبرز أصالة عبد الرحمن الحاج صالح أيضا في تحكمه في المصطلح العلمي إلى حد كبير من ذلك مثلا مصطلح *le bain linguistique*. فقد ترجم هذا المصطلح في أغلب الكتابات العربية بـ (الحمام اللغوي)، وهي ترجمة حرفية قاصرة عن أداء المعنى كما ينبغي، فترجمه هو بـ (الانغماس اللغوي)، وهو مصطلح عربي أصيل. كما يتميَّز خِطابُ عبد الرّحمن الحاج صالح بِالدِّقة والإيجاز، فلُغتُه لُغةٌ عِلميّةٌ خاصّةٌ بِاللّسانيّات، لا تَنزاحُ عنها إلى غيْرِها إلاّ بِما يَقتضي المقامُ، وتتميَّز بِحُضور لُغةُ التُّراث المتمثِّلة في جُهود العُلماء الأجلاّء في عُلوم اللّسان، مِثلَ: الخليل، وسيبويْه والمبرد وابن جنّي والفارابي والرضيّ الاستِرابادي وعبد القادر الجُرجاني وابن خلدون..الخ »[1].

أمّا فيما يتعلّق بقضيّة تحليل الخطاب على العموم، فقد ألِفنا كثيراً عند الباحثين العامِلين في مجاله عزم كلِّ واحدٍ على تقديم هذا الأخير مِن المنظور الذي يهمّه من حيث اختصاصه وأحياناً بمحضِ اختياراته التي غالِباً ما يأبى إلاّ أن يشرح بعضَها في مقدِّمة عمله. فهكذا وجدنا (Zellig S. Harris) يقدِّم تحليل الخطاب في بداية الخمسينيات على أنّه تطبيق للقواعد التّوزيعيّة التي ولع بها[2]. وكذلك عمل الكتاب المشترك الموسوم La linguistique de corpus على ربط هذا الاختصاص (لسانيات المتون) بالإعلام الآلي[3]. وكذلك كانت هناك محاولات اتّجهت نحو تحليل الخطاب المشكَّل حول الترجمة بتخصيصها، كما ألفيناه عند سيمون شري (Sherry Simon)[4]. وفي مجال اللّسانيات، فإنّ الخطاب (اللّساني) يهمّ ويلعب

---

[1] بشير أبرير، الخِطاب اللّسانيُّ بين التُّراث والحداثة، ص92.

[2] Zellig S. Harris, Analyse du discours (Trad. de l'angl. Par Françoise Dubois-Charlier), Langages, n°13 (L'analyse du discours), (p.08-45). Article paru dans *Language*, vol. 28, 1952. (p.01-30)

[3] La linguistique de corpus (Dir Geoffrey williams), Ed. PU Rennes, Rennes, 2005. حيث شارك فيه ألمع الأخصّائيين في تحليل الخطاب ولسانيات النصّ ولسانيات المتون: (François Rastier, Claire Blanche-Benveniste, Geoffrey Williams et Marie-Paule Jacques)

[4] Simon Sherry, Éléments pour une analyse du discours sur la traduction au Québec, Revue TTR, vol.1, n°1, (p.63-81).

دوراً بحجمٍ لا يقبل الجدل فيه، بما أنّه أصبح للّسانيات سوق وإلاّ كيف نفسّر تواجد اللّسانيات التطبيقيّة التي تشكل تعليميّة اللّغات، ومعالجة أمراض الكلام وتحليل الخطاب ..الخ، فالمقبلون على اللّسانيات في أيامنا هم كُثر بدءاً بالمستعمِلين العاديين للّغة حتى أرهف المتخصّصين فيها. وليس مِن فضول القول أن نذكّر مجدَّداً بأنّ ما يميِّز *المصطلحيات* عن غيرِها مِن (اللّغويات) ـ أي الدّروس المتعلّقة باللّغة بما فيها اللّسانيات ـ هو موضوعها المصطلحي في الأساس، ثمّ اللّغوي اللّساني فيما يخصّ هذه الأخيرة. ولا يتوفّر هذا الموضوع خارج إطار الحقل الذي تُستعمَل فيه تلك الوحدة التي يُعنى بها (المصطلح): فهنا منصب سياق الحال. لهذا لا يزال المصطلحيون يتعرّضون لتحليل **الخطاب اللّساني** من زوايا عديدة من أجل ضبط المصطلحات كتشخيص القيود التعريفيّة، فثمّةَ مَن نوعين مِن التعريف: التعريف البسيط والتعريف المركّب[1]. ويُفسَّر ذلك بالقول إنّ المصطلح اللّساني لا يأتي مِن وراء أسوار الخطاب اللّساني الذي كان يراد أن يتواصل به علمياً وثقافياً وتعليمياً بوصفه (متخصِّصاً)، بل لهذا الأخير فضلٌ كمَعبر؛ لكن سرعان ما ينطبع به، لذا فالدارِس المصطلحي لا يعثر على المصطلحات التي يقبِل على تدارسها إلاّ في خطاباتٍ تواصليّةٍ لا يمكن إلاّ الاعتداد بها، وكذلك سيجد مصطلحاته (الموضوع) في النصوص التي يتحرّى اللّسانيون كتابتها علامةً على تخصّصهم، وما يتمخّض عنه من تسنين وتقعيد للتواصل المهني. ومع العِلم أنّ تلك النصوص ما هي إلاّ أصداء للخطاب اللّساني المتداوَل والذي لا يختلِف من مدرسة لِسانية إلى أخرى فحسب ـ وذلك بحكم الاتجاه العام الذي ترسمه كلّ مدرسة ـ بل يتعدّى الاختلاف ذلك، ليشمل اللّسانيين لاعتبارات سنرى أنّها لا ترتبِط في كلِّ الأحوال بالولاء المدرسي، ويقع التباين في المصطلحات على مدى اختلاف وجهات النظر بينهم بحسب اختلاف اللّغات المكتوب عليها وبها، وحتى اللّغات المترجم منها وإليها؛ وبحسب تباين المصادر ـ وهنا نسجِّل سلفاً أن الاختلاف يحدث حتى بين من يستقي من ذات المصدر، لكن هذا يكون قد صدر عن المؤلَّف الأصلي وذاك عن النسخة المترجِمة ـ وكذلك لاختلاف البلاد والجغرافيا والتاريخ[2]. فكلّ ذلك لم يعد قابلاً للتناول بالأداة التي توفِّرها اللّسانيات ـ وهي أداةٌ صارِمةٌ وفاعِلة حقّاً ـ كأن يقسّم المصطلح إلى بسيط ومركب من الناحية الصرفيّة والتركيبيّة، أو تُدرس من الناحية الدلاليّة المشكلات المصطلحيّة التي تنجم عن ظاهِرة الترادف ومعضِلة المشترك اللّفظي، إلى آخر الظواهر التي تتقاطع حولها الاهتمامات اللّسانيّة المختلِفة كالمجاز والتعريب والتوليد*.

---

1 L. Trimble, English Science and Technology : A Discourse Approach, Ed. Cambridge University Press, Cambridge, 1985.

2 Lynne Bowker et Jennifer Pearson, Working with Specialized Language, A Practical Guide to Using Corpora, Ed. Routledge, Londres/New York, 2002, p.09.

* وهي الجوانب التي يقتضيها مصطلح *اللسانيات* عينُه، وهي الظواهر الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والمفرداتية والدلاليّة؛ علاوة على الظواهر النفسية والاجتماعية والمعجمية، وتدخل كلها في ما يُصطلَح عليه باللّسانيات النظريّة. كما يتصل باللّسانيات التطبيقيّة فروعٌ على غرار صناعة المعاجم واللّسانيات الحاسوبية واللّسانيات النفسيّة واللّسانيات الاجتماعيّة وتعليميّة اللغات واللّسانيات التقابلية وتحليل الأخطاء.. الخ. لكن ما نريد الإحالة عليه هو كلّ ما يعير الاهتمام للسياق كاللّسانيات التداوليّة وتحليل الخطاب ونظريّة التلفّظ ونظريّة أفعال الكلام.

وهذا أمرٌ ضروري في حينه وإلى حينٍ. وهنا نستأنِف ما برَّح به بيار لوراه إذ نتذكّر جيِّداً مِن جهةٍ أخرى كيف انفعل أثناء عرضه لمادّة كتابه الذي جعله تأمّلاً شاملاً في (اللّغات المتخصِّصة)، حيث قال: « قليلاً ما عولجت هذه الأخيرة تحت هاجس النّظريّة اللّسانيّة. فحسب تطوّر عامّ لـ (اللّسانيّات التّطبيقيّة) منذ السّتينيّات، تمّ الاهتمام بالإحصائيّات، وبالتّعليميات، وبتحليل الخطاب، لكن وفي فرنسا على الأقلّ، لا توجد قطّ أعمالٌ تخصّ المادّة اللّسانيّة الخالصة المتعلِّقة باللّغة العلميّة والتّقنيّة »[1]. ولكن نعمد بدورنا إلى التعقيب على هذا الحكم بمساءلة تحليل الخطاب الذي ذكره المؤلِّف ـ وهو يستفسِر في حينه الدّرس اللِّساني: هل خصّص (تحليل الخطاب) شيئاً من درسِه لتلكم اللّغات (المتخصِّصة) يا ترى ؟ ويجوز تكرار طرح ذات السؤال على التعليميات وكذلك على الإحصائيات التي أفلحت كلُّها ـ حسب القول السابق ـ في جذب اهتمام اللّسانيين !

إنّ غايتنا من الاستطراد في طرح هذه السلسلة من الأسئلة هو التنبيه إلى مكانة تحليل الخطاب من جهة ما حظي به من عناية اللِّسانيين وما ينبغي عليه أن يسفِر عنه من ضرورة اعتباره غنيمة يُسهم بدورِه في إطار إعداد تلك (المادّة اللّسانيّة الخالصة المتعلِّقة باللّغة العلميّة والتّقنيّة) بما فيها اللّغة الواصِفة (اللّغة اللِّسانيّة) أو بالأحرى *الخطاب اللّساني*. ذلك أنّه، على الرغم من مجالات التحديث التي فرضت نفسها فلا تزال تقاليد النظريّة المصطلحيّة الكلاسيكيّة تسود العمل المصطلحي، بل نشأت تلك المقاربات الجديدة التي أخذت تغزو تلك المجالات مع استئناس كلّ خطوة كانت تلكم النظرية خطتها في خلفيّة. فجمعُ المدوّنة التي يَصدُر عنها العمل المصطلحي يقوم على جرد النصوص وتحليلها وإحصائها، ويتمّ كلُّ ذلك بتسليط الأضواء كلَّ مرّة على عوامل تفرُّد بعض النصوص، كتباين الآراء في مسائل محدّدة يلاحَظ احتدام الجدل حولها، إذ نجد بعض النصوص تخطف المعلومات بشكلها الخاص وتحتفِظ بها ويزداد الرجوع إليها على خلاف غيرها، فما على المحلِّل إلاّ أن يسجِّل كلَّ ما يراه معتبَراً أوّلاً بأوّل. من غير طرح جانباً طريقة الجذاذات (أو الجزازات): فهذه مقاربة سليمة التطبيق على النصوص اللّسانيّة التي ـ على خلاف النصوص الأدبيّة (الشِّعريّة) حيث نلفي المؤلِّف يواري ويداري ما يريد البوح به فيكتفي بالإيحاء عليه ـ تقتضي من أصحابها .

**1.3.1 لسانيات المُتون:** إنّ أيّ مقاربة مشدودة حقّاً إلى تحليل الخطاب من حيث تقنياته وتتّخذ ـ لا محالةَ ـ من النصوص مدوّنة بحثها، لا تملك سوى أن تعمد إلى استثمار تقنيات التحليل اللِّسانيّ (خصوصاً ما يتعلّق بالمستويين المعجمي والدلالي) باعتبارهما منبثقتين من هذا التحليل. وذلك يشمل حتى الخطاب المتخصِّص (La linguistique textuelle de spécialité)[2]. من هنا يجوز الإعلان عن كون المقاربة المنشودة في العمل المصطلحي هي مقاربةٌ ترتاح كثيراً إلى *لسانيات المُتون* (Linguistique

---

[1] بيار لوراه، " خِطاب " اللّغات المتخصِّصة، ص365.

[2] Isabel Desmet, Terminologie, culture et société : éléments pour une théorie variationniste de la terminologie et des langues de spécialité, Les Cahiers du Rifal, n° 26 (Terminologie, culture et société) Rifal, Bruxelles, Décembre 2007, (p.03-13).

(du corpus حيث المتنُ النصّي قاعِدةُ ارتكازها واللّسانيات سيِّدة الموقِف مِن ناحية التّحليل؛ وهي ما يمكن الإطلاق عليه أيضاً *لسانيات المدوّنة*. في الحقيقة يتعلَّق الأمرُ حينها بـ **لسانيات المدوّنة النصيّة.** اختصرنا المصطلح كلَّه في *لسانيات المُتون*:

**أوّلاً،** للعناية المركَّزة على كلمة المدوّنة التي وإن كانت تدين كثيراً لصناعة الجذاذات المقيِّدة للمصطلحات (Fiches terminologique) والتي عرفها العمل المصطلحي الآني (Travail terminologique ponctuel) والبحث المصطلحي الذي ينشد جمع معطيات بناءً على وثائق جديرة بالاعتماد[1]، يُتحرّى أن تكون نصيّة في الغالِب: فيؤول الأمرُ بنا إلى الحديث عن ظاهِرة **التّنصيص** (Textualisation)[2]: وضع المصطلح بعد الدخول في مسارب التخصّص ضمن نسيجٍ مِن العلاقات النصيّة لكي يصبح لاحِقاً ذا بنى مصطلحيّة كما يجدر له أن يعكس البنى الدلاليّة التي غالباً ما تُعتمَد في المقاربة المفهوميّة.

**ثانياً،** لكي ينتهي بنا المطاف إلى تفادي الالتِباس مع *اللّسانيات النصيّة* التي تتّخذ من النصّ هدفاً لا وسيلة، حيث يختلِط فيها ما هو حاصل محصول وما هو مِن جنس الافتراض؛ فبينما يتمّ الاستناد في *لسانيات المدوّنة* على الواقِع النصّي ولا يجحد منه شيئاً ولو ذرّة، حيث لا افتراضَ في الأفق عندها ولا توقّع. إنّ الأسس التي يقوم عليها منهج التّفريق بين المجالين أشبه ما يكون بما ساد من التصفية المصطلحيّة الّتي عالجها اللّسانيّ السويديّ برتيل مالمبيرغ (Bertil Malmberg) في حدود الفواصِل القائمة بين الفيلولوجيا واللّسانيّات، باعتبار هذه الأخيرة تتّخذ من دراسة اللّغة هدفاً أوّلياً وصفاً لها بغضِّ النّظر عن محتوى الوثيقة المعدّة لأغراض الدّراسة، وأقصى ما يذهب إليه الدّرس اللّساني هو تفسير عمل اللّغة بعيداً عن التفسيرات المُنكبَّة على محتوى الوثيقة المدروسة لغتُها بالطبع: إن تفسير الوثيقة محتوىً هو مِن صلاحيات الفيلولوجيا[3]. وقد عكف كلٌّ المنظِّرين على تسطير التقابل في الأهداف بين كلٍّ من الدراسة الفيلولوجيّة (الفقهيّة) المتمثِّلة في تأويل النصوص القديمة والتعليق عليها، مما دفعها إلى العناية بتاريخ الأدب وبعادات الشعوب وذهنياتهم من خلال هذه النصوص، وبين الدراسة النظاميّة للغة من قبل اللّسانيات[4]. وعلى كلِّ حالٍ، فحان الوقت للعودة إلى النصوص بعينها تلك التي تقوم على قاعدة من الأصالة والواقِعيّة (Textes authentiques)، وليس ما يعود إلى المنهج الافتراضي الاستِنتاجي (La méthode hypothético-déductive). فهنا يتجلى **الجانب التّداولي** لهذه المقاربة والمتمثِّل أكثر فيما

---

1 Dubuc Robert, Manuel pratique de terminologie, 4e éd. Linguatech, Montréal, 2002, p.51.

2 Patrick Charaudeau, Dominique Maingueneau & al., Dictionnaire d'analyse du discours, Ed. Seuil, Paris, 2002, p.486.

3 B. Malmberg, Les nouvelles tendances de la linguistique, Trad. du Suédois par Jacques Gengoux, 3e éd. PUF, Paris, 1972, p.09-12.

4 ينظَر الملاحظة رقم (24) التي أدلى بها توليو دي مورو في ملحق *الملاحظات*: الطبعة التي عليها الحواشي والتي حقّقها هذا اللّساني الإيطالي: F. de Saussure, Cours de linguistique générale, Ed. préparée par Tullio De Mauro, Postface et trad. du l'Italien (Notes de T. D. Mauro) par Louis-Jean Calvet, Payot, Paris, 1985, p.410.

يُخصَّص له مِن حساباتٍ مرتبِطة بالاستقراء، حيث لا يمكن استيعاب كيف أنّ اللّغة تتصرّف كما لو أنّ لا أهميّةَ في حسم التقابل بين ما هو قابِل للحصر (المَحسوب) وما هو كتلة غير مجزَّأة[1]. وذلك كأن يقوم بعضُ الباحثين بعَرض مفهوم (المحور التركيبي) على (مفهوم النَّظم)*، أو العكس، وليس الأمران سيان؛ إلى درجة ترتّبت عن ذلك إسقاطات نظريّة لم يكن الدرس اللِّساني في حاجة إليها، والحال إنّ المفهوم الأوّل قد شهد مناخاً وعرف تطوّراً، فهل يُفرَض تصوّر تطوّر ذات القضايا المتّصِلة بالمفهوم الثاني كما أنّ المفهوم الذي أوسَعه الجرجاني درساً في نصوصه المختلِفة إلى أن جُعِل له مصطلحٌ قائمٌ وهو *النَّظم*. وهذا قد وقع في جانِبه التَّسموي حيث كثيراً ما لا يُستقبل المفهوم الذي تدلّ عليه تسميّة *المحور النَّظمي* إلاّ بوروده في سياق تُذكَر فيه تسمية *المحور الاستبدالي*؛ وذلك ما حدث فعلاً في نصّ جورج مولينيه حول الأسلوبية والذي ترجمه بسام بركة فاستعمل فيه هذا الأخير تسمية *المحور النَّظمي* بدلَ *المحو التركيبي*[2]، ولا حيلة للقارئ أن يعي بأنّ الأمر يتعلّق بـ لولا استحضار المفهوم تركيبياً أي باعتبار العلاقات السياقيّة. ذلك لأنّ النظم في ثقافة معظم القراء اقترن بالشعر وهو ما قصده الجرجاني إذ أنّ النّموذج الذي طبَّق عليه مفاهيمه البلاغيّة . النَّظميّة إذا شئنا معارضة من حذا حذو بسام بركة. « إذا جاز للمصطلحات أن تشتغل خارج النّصوص، وهي تكتسب استقلاليّة أقرب إلى العناوين باعتبارها أسامي المفاهيم، فهذا ليس إلاّ نتيجة بناء دلالاتها ضمن النّصوص واستقرارها فيها. غير أنّ هذه الاستقلاليّة متينة الارتباط بعمل التّسميّات: إذا حدث وأن طلعتْ على صفحة معيّنة دلائل مثل *pylône*, *source*, *rouge-gorge*, ou *falaise*, فكلّ واحد منها ستستدعي انطباعًا مرجعيًّا ما »[3]. وفي الحقيقة هذه النقطة صعّبت عند المنظِّرين، الفصل بين صناعة المعاجم والمصطلحيات لأنّهما يلتقطان المعلومة من النصوص، الجذاذات النصيّة التيمية، على تسعة مراحل في أقلّ تقدير، وهي: اختيار المدوّنة، وجرد المدوّنة (النصوص)، واختيار الوحدات وتقطيعها لتصبح مداخل، وإقامة ثبت بكلمات أو مصطلحات، وتقطيع السياقات، وتحضير التعريفات، وتكوين شبكات قياسية أو ترادفية، واستعمال الترسيمات والتمثيلات، وصناعة الفهارس[4].

**2.3.1 المقاربة اللّسانيّة النصيّة:** إنّ أهمَّ عامِلٍ يسوِّغ *المقاربة النصيّة* هو ما اهتدى إليه المصطلحيون مؤخَّراً من صعوبة ـ إن لم نقُل استحالة ـ تبيُّن المصطلحات وهي معزولة عن سياقاتها اللّغويّة: « إنّ المصطلحات لابدّ أن تتجلّى في مركبات لغويّة (Syntagmes) تكون مستعمَلةً في نصوصٍ »[5] . هكذا تقول مونيك سلودزيان (Monique Slodzian) ـ في حديثها عمّا أسمته (La syntagmatique terminologique) ـ وهي

---

[1] Georges Kleiber, Nominales – Essais de sémantique référentielle, Ed. Armand, Paris, 1994, p.12-28.

* نذكر ـ من جهة أخرى ـ أنّه ثمّة دراسات أصيلة في هذا المضمار تفادت التخليط بين المصطلحات، يُنظَر على سبيل المثال: يُنظَر: أحمد أبو زيد، مقدّمة في الأصول الفكريّة للبلاغة وإعجاز القرآن، الرباط: 1989، دار الأمان للنشر والتوزيع، ص59.

[2] جورج مولينيه، الأسلوبيّة، .ترجمة بسام بركة، بيروت: 1999، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ص87.

[3] F. Gaudin, Socioterminologie, p.150.

[4] Henri Rahaingoson, Lexicologie, lexicographie et terminologie, in Guide de recherche en lexicographie et terminologie, (p.11-14), p.13.

[5] M. Slodzian, Pratiques de la terminologie, in Terminologie et enseignement des langues, p.60.

تشرح كيف أنّ المرء قد يتوهّم خطأً بأنّ المصطلحات تقوم بوحدها من دون السياق ولا النصّ. فحسب الباحِثة، إنّما الحالة التي تؤول إليها المصطلحات على المحور *الاستبدالي* (ما يعني قيامها في الأذهان وتسجيلها في المعجمات) ـ وكذلك التراتبي (التوثيقي) ـ هو نتيجة تواجدها *التركيبي* (السياقي) النصي المسبَق ـ ويعني *الخطّي* كذلك: فخِلقة المصطلح المنبسِطة في النصّ هي التي تُختزَل فيما بعد، في *التسميّة المعجميّة* ويتمّ بذلك تصنيفُها عمودياً كمدخَل + مادّة (أي البنية الحرفيّة الهجائيّة المرفقة بالتعريف؛ جزء من التركيب السالف): مِن هنا فلا يمكن الاستغناء عن البيئة الطبيعيّة للمصطلحات وهي **النصوص***. وهذا كلُّه ـ كما رأينا ـ مِن بين ما دفع ريتا تيمرمان إلى اقتراح نقل الحديث مِن (المفهوم) نحو (وحدة الفهم). وأدّى بـ لويك ديبكير التحدّث عن (الوحدة المصطلحيّة) بدل الحديث عن (المصطلح). بل دفع به ذلك إلى التشكيك في تحديد اللّسانيين للجملة كوحدة دراسة لا يمكن تجاوزها وأشار إلى التداعيات الوخيمة التي أعقبت هذا التحديد القسري[1]. ولكن، ولمّا تتمثّل المصطلحات وتمثُّل لنا كمعطيات أوليّة ذات طابع لغوي بالدرجة الأولى، فلا يمكن التغاضي عن الجوانب اللّسانيّة (الصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة والتهجِئيّة) كمداخل ضروريّة لمعرفة طبيعة تلك المصطلحات. وكذلك ركّزت الباحِثة كرستين بورتلانس (Christine Portelance) على توضيح المحور التركيبي كأحد الأبعاد اللّسانيّة اللّغويّة التي استغربت أن يُغيِّبها البحث المصطلحي إلى غاية 1988 حيث قام بولانجي[2] كما ترى بدراسة[3]. هذا من ناحية مَنبَت المصطلحات.

أمّا إذا نظرنا إليها من حيث المستعمِلون كذلك، فإنّ الخطاب المتخصِّص ـ ولا يُستثنى منه الخطاب اللّساني ـ متفاوتٌ مِن مُؤدٍّ إلى آخر. ما يعني وجود ملَكة يتملَّكها الأخصّائيون بكيفياتٍ متباينة. ومِن أجل التوصّل إلى ضبط ما يميِّز اللّغة المتخصِّصة ـ وهو أحد محاور المصطلحيات ـ ينبغي السبق بتحليل الخطاب المتخصِّص، ولمّا اعتاد الأخصّائيون تسجيل الدّلالة ضمن النصوص بموجب همِّهم الإعلامي وفي واقِع التَّواصل[4]، صحّ القول إنّ كلّ نصٍّ متخصِّصٍ هو تحويلٌ لخطابٍ متخصِّصٍ وتكييفٌ له وأمكن تصيير النصّ مدوّنة فعليّة لذلك الخطاب أي يمكن دائماً تنميط هذا الأخير من أجل استخراج نسخة عن الخطابات التي يُنتِجها أولئك الأخصائيون. وهذا شأن *التّحليل المصطلحيّ* بوصفه تحليلاً يَمتحُ وحدتَه من المدوّنة النصية المتخصِّصة. غير أنّ جان دوليل (Jean Delisle) ينصح كلّ من يتعاطى جمع اللّغة من المعجميين ومحلِّلي الخطاب والمترجمين وغيرهم بأن يكونوا أوفياء لبعض مبادئهم وأوّلهم مبدأ الاستقصاء الذي كثيراً ما يدّعونه وهو لا يفعلون إلاّ تقرير الدلالات الأكثر استعمالا، تلك التي تكون اللغة قد حصّلتها من خلال استخدامات الألفاظ المردية لها والمتكررة في الخطاب. والحال إنّها لا تستنفد سوى

---

* وحين ذكرنا للنصّ قد يتضمّن الأمر الخطاب. لكن ما دام الأمر يتعلّق بموضوع المصطلح واللغة المتخصِّصة يُلحّ على النصّ من باب التأكيد على الحرفيّة والطابع الكتابي الذي يختصّ به الخطاب العلمي.

1 R. Kocourek, Textes et termes, Meta, vol.36, n°1, (p.71-76), p.74.

2 Jean-Claude Boulanger, Le syntagme terminologique, Terminogramme, n°41.

3 Ch Portelance, Fondements linguistiques de la terminologie, Meta, vol.36, n°1, p.66.

4 J. L. Descamps et al., Sémantique et concordance, Ed. Klincksieck, Paris, 1992, p.334.

النزر اليسير من الدلالات الجمة التي قد تتخذها الألفاظ ضمن الممارسة اللغويّة[1]. وكذلك يرجع السبب في تبنّي المقاربة النصيّة إلى قدرة النصّ على الإحاطة بعددٍ معتبر من الأشياء التي يلتمسها المصطلحي. ذلك أنّ التطبيق المصطلحي كما تقدّم لا ينحصِر في وحدة المصطلح، بل يتعدّاها إلى عناصر أشمل ويتحرّى الإلمام بكلّ أسباب نجاح عملياته التحليلية، منها: اقتفاء النظريات التي تُفرِز المصطلحات. مع العلم أنّ هذه الأخيرة لا نجدها إلاّ وهي مبثوثة في نصوصٍ علميّة. من هنا إلحاح سمير حجازي على النقاد والباحثين بأن يتحلّوا بمؤهّلات تحول دون الوقع في المشكِلات المصطلحيّة مِن *تعدّد معنى المصطلح* أو *اضطراب صياغته* أو *غياب مدلوله*، في صريح نصّه: « نستطيع القول إنّ العامل الرئيسي في تعدّد معنى المصطلح أو اضطراب صياغته أو غياب مدلوله يرجع إلى عدم تأهيل الناقد أو الباحث لاكتشاف طبيعة العلاقة بين المصطلح والنظريّة التي أفرزته والنص الذي يعالجه من جهة والإطار الثقافي واللغوي المنقول عنه والمنقول إليه من جهة أخرى، واكتشاف طبيعة هذه العلاقة يتوقف على درجة ثقافة الناقد أو الباحث ودرجة معرفته باللغتين العربية والأجنبية، ودرجة ثقافته أو درجة معرفته باللغتين ليست ـ كما هو معلوم ـ صفة فطرية يحددها مستواه الفكري وحصيلته اللغوية، بل حقيقة دينامية تتأثّر بثقافة المجتمع وبالسلوك اللغوي »[2]. ومن هنا تستقي فكرة تخزين النصوص عبقريّتها لكن شريطة أن يُتبع ذلك بالتحليل كلّما تسنّت الفرصة. فهكذا أثرِيَ التفكير المصطلحي بالبعد النصّي بل نجد فكرةَ (النصّ) قد دمغت بصمتَها في البحث المصطلحي خلال الثمانينيات مِن القرن العشرين[3]. ويمكن اعتبار النصّ ورشةً جديدة يعمل فيها ذلك البحث في مواجهة امتحاناته العسيرة، إذ اعتُبِرت تلك الورشة مجالَ تحليل المصطلحات حيث تجثم العلاقات التّركيبيّة. وهذا تطلّب انفتاح هذه الأخيرة على موادّ علميّة شتّى، بدل الاكتفاء بالتنويع على نفس المقام. فهذه تتحدّث كثيراً عمّا أسمته (Retour au texte)[4]. غير أنّ التعويل على اللّسانيات النصيّة لا يعني الإمساك بالحقيقة المطلقة ولا التنصّل من المقاربة المفهوميّة التي تنشد التعريف والتي وجد بعض المصطلحيون من خلالها حلولاً لبعض الظواهر اللّغويّة العويصة التي لا تصلح فيها المقاربة النصيّة اللّسانيّة. وهذا قد قيل في شأن اعتماد الترجميات على اللّسانيات النصيّة بصورة عمياء شيئاً ما إذ ترى ماريان ليدرير (Marianne Lederer) أنّ اللّسانيات النصيّة « مهما تبلغ مِن الأهميّة مِن حيث التجريد النّظري، فإنّ هذه الأخيرة [ اللّسانيات النصيّة ] لا تضيف الكثير إلى دراسة الترجمة وأقلّ من ذلك إلى تعليمها »[5]. بينما سبق لكلٍّ مِن جان دوليل أن خالف هذا الرأي[6]. ونحتفظ من مفهوم الخطاب ـ في مقابل النصّ ـ بما أشار إليه عبد المجيد علي بوعشة وهو يورِد تعريفاً للخطاب نقله عن جان كلود شوفالييه (J. C.

---

1 Jean Delisle, L'Analyse du discours comme méthode de traduction, Ed. Les Presses de l'Université, Coll. Cahiers de traductologie (n°2), Ottawa, 1980, p.64.

2 سمير حجازي، المصطلحات وإشكالية تعريفها، ضمن معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة الحديثة: فرنسي ـ عربي وعربي ـ فرنسي، بيروت: (د.ت)، دار الراتب الجامعيّة، (ص85 ـ 112)، ص96.

3 R. Kocourek, La langue française de la technique et de la science : vers une linguistique de la langue savante, 2e éd. Oscar Brandstetter, Wiesbaden, 1991, p.71.

4 M. Slodzian, Pratiques de la terminologie, p.61-62.

5 Marianne Lederer, La traduction aujourd'hui, Ed. Hachette, 1994, Paris, p.95.

6 Jean Delisle, Op. cit., p.63.

(Chevalier تتّضِح منه آلية تلخيصه أو تبسيط إلى نصٍّ، مؤدّاه أنّ: « الخطاب . أي التبادل (الحوار) الذي يجري في وضعيّة تخاطبيّة . ليس سلسلة من القضايا المشكَّلة لغوياً فحسب . وإلاّ كان سلسلةً من القضايا المصوغة منطِقياً . بل هو ما يتطلّب سعياً جهيداً إلى **التواصل** الذي يتّجه نحو حَمْل المخاطَب على أن يُدمِج الجملة الإخباريّة (القضيّة اللّغويّة) في تلك الوضعيّة التخاطبيّة؛ إنّ الخطاب يُطنِب تحت أشكالٍ متنوِّعة كالصيغة الآتية: " أقول لك إنّ الأرض تدور ". فإذا أجريَ عليها الخطاب التربوي، فتتحوّل الصيغة إلى: أقول لك [ إنّ س ] لكي تعلم ذلك »[1]. فهكذا يظهر أنّ النصَّ من شأنه أن يستجمع شتات العلامات التي تدلّ على أنّ المصطلحَ تتجاذبه أطرافٌ ـ هي في الواقِع دوائر متداخِلة ينتمي إليها ذلك المصطلح ـ والغريب في أمر هذا التداخل هو أن ترمي تلك الأطراف أو بعضها إلى سلخ المصطلح من الهويّة التي تكون " قد فُرِضت عليه " بزعم كلِّ فريق. لذا نجد من حول المصطلح ماهية يصعب تحديدُها تحديداً إجرائياً بصورة نهائيّة؛ لكن يمكِن الارتضاء بديلاً للتعريف الشافي والكافي، ما يُضبَط مِن محدِّدات ذلك المصطلح وما يُتعرَّف عليه من السياقات التي يُنتَزَع منها ويُستَل، بل تُقيَّد من خلال هذه الأخيرة بعضُ خاصياته[2]، وهي بمثابة القرائن التي يُحصَّل فيها المصطلح ثمّ يُشحَّن بها بعدئذٍ[3]: ما استتبع تأليف كتب . وفي الغرب خاصّة . حول ما يُدعى (Collocations) وهي ما يمكن أن تعادله *العبارات الاصطِلاحيّة* أو *المتجاورة* في العربيّة، وكذلك (Phraséologie) وهي ما تُفسّر عربياً إلى حدّ الآن بـ *الأساليب الخاصّة*. ولمّا كان البحث المصطلحي ـ ومعه المعجمي **(المصطلحي)** ـ مرتكزاً على المحتوى كما على الشكل ـ وفقَ ما رأينا من الصلة التي تربط المصطلحيات بنظريّة المعرفة ـ لا يُتصوَّر إلاّ أن يستقي تلك الوحدة مِن داخل حدود **النصّ** ومن شيءٍ ممّا يتسرَّب إلى هذا الأخير من عناصِر تابِعة تعتبَر *مرجعيّة تداوليّة* . مع احتمال أن تُشوِّش فكرة كون النصّ *سَنَداً ووسيطاً* تاماً . بل هذا ما يدفع كتّاب النصوص إلى إبداع طُرقٍ في تمييز المصطلحات عن بعضها البعض، لأن غاية الكاتب لا تقتصِر على تمييز المفاهيم عن طريق المصطلحات، فقد تتعدّى إلى مقارنتها مع بعضها البعض: هذه مهمّة العالِم، أمّا الكاتب فيوصِل إلى القراء المتخصِّص والعام، المعرفة التي أنشأها العلماء بفعل وجودها أو إمكان وجودها.

إنّ في التحليل اللّساني دروساً لا يمكن للتّحليل المصطلحيّ إلاّ أن يطمئنّ إلى الاتّكاء عليها والاقتداء بها، ذلك أنّ المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير دليلٌ لغويّ. بل إنّ هذا التصنيف جديرٌ بأن يمنح **المقاربة اللّسانيّة النصيّة** مشروعيّة التواجد والتدخّل في شؤون المصطلح. ذلك أنّ آخر ما توصّل إليه أمبيرتو إيكو (Umberto Eco) ـ وهو من رواد الدرس العلاماتي ـ بعد مراجعاتٍ لسلسلة من كتبٍ كان قد ختم تأليفَها ومقالاتٍ أودعها أكثر الدوريات اختصاصاً بمجاله، هو تفادي تصنيف العلامات

---

1 Abdelmadjid Ali Bouacha, Le discours universitaire, Il cite : Jean Claude Chevalier, Langage et histoire, in Langue française, n° 15, 1972.

2 E. Gaussier, General Considerations on Bilingual Terminology Extraction, in Recent Advances in Computational Terminology, Ed. John Benjamin, Amsterdam/Philadelphie, 2001, (p.167-183), p.168.

3 M.-C. L'Homme et Isabelle Meynard, Le point d'accès aux combinaisons lexicales spécialisées : présentation de deux modèles informatiques, Revue TTR , vol.11, n°1, (p.199-227).

خارِج الوسط الذي تكتسب فيه يماً دلاليّة[1]. فصحّ بذلك تطبيق هذا التنبيه على المصطلح وعلاقاته بالنصوص. وعلى الرّغم مِن أنّ المصطلحيّات تُعد علمًا جامعًا لعديدٍ مِن الاختصاصات التي قد تُبعِد المصطلح من واقِعه اللّغويّ، فإنّ للّسانيّات . بِحكم تحديدِنا السّابق للمصطلح . فضلاً معتبَراً في الإحاطة دراسةً بِكثيرٍ مِن جوانبِه وبِطريقةٍ أنيقةٍ وأدقّ. ذلك أنّ الإلحاح على مقاساتٍ معيّنة ناجِمة عن الأعمال الحاصِلة تحت مظلّة *المصطلحيات الكلاسيكيّة* والتي لا بدّ أن ترِد عليها المصطلحات، مِن شأنه أن يقوّي توقّع الإحصاء والجداول والرموز الصماء ..الخ، المفروضة من مصطلحياتٍ متعالية تحت دواعي إحقاق روابط تعمّ العلوم والتقنيات والتواصل المهني: فالهدف مَصوغة في هذه المعادلة يبدو نبيلاً لكن الفكرة وجدت معارضة في الأوساط التواصليّة والتّعليميّة بوصفها تُشكِّل عوامل النفور من الدرس المصطلحي. غير أنّ طائفةً مِن المُصطلحيِّين لا يزالون يصرّون هم الآخرون على أنّ الهدفَ الأساس لِلمُصطلحيّات ليست اللُّغة في ذاتِها. فهذه النّقطة بِالذّات هي الّتي أقصت المُصطلحيّات مِن الانتِماء اللِّسانيِّ بِكامله، إذ مِن بديهيّات اللِّسانيّات أنّها *تدرُس اللُّغة لِذاتها وفي ذاتها*، أمّا أدبيات المُصطلحيّات فقد أشهرت ارتِباطَها بِالأفرع المعرفيّة الّتي سبَقت الإشارةُ إليها، ما يُؤدي إلى صُعوبة قائمة في عزْل تِلك *الوحدة المُصطلحيّة* وتجريدِها مِن العناصرَ العالِقة بِها. فحتى لو صار أمر المصطلحيات إلى تحليل النصوص بحثاً عن وحدة المفهوم (المصطلحات) التي تشغله، فلا يشكِّل ذلك آية القرابة بينه وبين اللِّسانيات باعتبار أنّ هذه الأخيرة لم يعد بمقدورها أن تداري موضوع النص، ذلك أنّ هذا الأخير لا يقوم فقط على العلاقات التركيبيّة التي عوّدنا بها الدّرسُ اللِّسانيُّ، ولا تكفي معه العلاقات الاستبداليّة، لأنّ النصّ يحتكم . علاوةً على ذلك . إلى العلاقات التراتبيّة التي تستعصي أحياناً كثيرة على الدّرس اللِّساني. ولذا كان لسانُ حال أولئك ينطق بطرح أسئلةٍ من هذا النوع: هل هناك مصطلحيات تستأثر بآليات التحليل النصي فلا تستنسِخها إلاّ من ذاتها وبذاتها، أم أنّ الأمرَ يتعلّق . بكلّ بساطة . بمنهج نصي لا غير، بحيث تنطوي عليه هذه *المصطلحيات* ولا بدّ أن يختلف عن المنهج اللّسانيّ الذي يستولي على تحليل الجمل والتراكيب الصغرى ؟ إنّ الجواب على هذا السؤال سيمهِّد الطريق لطرح أحد البدائل التي اقترحها مصطلحيون اقتنعوا بضرورة سدّ الفراغ الذي خلّفته النظريّة المصطلحيّة بعدما أزيحت عن ساحة العمل المصطلحي، كنماذج للتحليل المصطلحي، وهو ما يمكن تسميته *المصطلحيات النصيّة* (La terminologie textuelle) . على غرار ما جاء في مقالٍ[2] لكلٍّ مِن ديدييه بوريغول (Didier Baurigault) ومونيك سلودزيان . إلى أن تصبِح وريثة *اللِّسانيات النصيّة* مثلما كانت الثنائيّة التقابليّة التي شدّ ما سار عليها ألان ري بين مصطلحيْ (Terminologie/Terminographie) اللذين قيسا على ثنائيّة (Lexicologie/Lexicographie). فبعدما تمّ الاعتراف بأنّ المصطلح هو دليلٌ لغويٌّ فلم يكن على المصطلحيين والمعجميين إلاّ أن يرفعوا تحدٍّ جليل: تحليل الخطاب وداخل النصوص المتخصِّصة، ما

[1] Umberto Eco, La production des signes, Ed. Librairie générale française, Paris, 1992, p.104-105.

[2] D. Baurigault & M. Slozdian, Pour une terminologie textuelle, Terminologies nouvelles, n° 19, (p.29-32).

أدّى بالتّالي إلى إعادة تعريف مفهوم القاموس المتخصِّص[1]. أمّا إذا أقرّ الواحِد بأنّ للنصّ منظومةً فلا ضيرَ أن يكون للنصّ المتخصِّص نوعٌ من *لسانيات* كعلم يؤسِّس لتلك المنظومة النصية ويحلِّلها وينظر في أسرارها؛ لكن لماذا يتخصّص النص المتخصِّص بلسانيات والحال إنّه لا يزال أسير اللغة ؟ إنّ حلّ هذا الإشكالية غير وارِد هنا، حسبنا قبول أنّ شرعيّة المصطلحيات تكمن هنا. وفي هذا الصدد يقول بيار لوراه: « فالجوانب الّتي يجب أن توضع عليها الشدّة تخصّ أوّلاً الخطّ. فالخاصية الأولى للغات التّخصّصات هي بالفعل أنّها تقوم على لسانيّات الكتابة، بما فيها كتابة إشارات الأرقام والرّموز، وأنّ هنا مشافهة المكتوب تهمّ أهميّة الانتقال من المنطوق إلى المكتوب في التّعلّم اللّغويّ الصّرف»[2]. وكذلك يرى أحمد الحطاب أنّ ذلك مِن شأنه أن يغيِّر هيكليّة الدرس اللِّساني برمّتها، وذلك في مقالٍ له احتوى عناصر فرعيّة عنونها كالآتي: *من المصطلحات العلمية إلى النص العلمي*، حيث يقابل بين النص العلمي التخصصي والنص العلمي غير التخصصي[3]؛ فيرى أنّه عندما تتوفّر للباحِثين كلّ المصطلحات لتكوين نظرة عن نتائج أبحاثهم، فإنّهم ينتقلون مكن مرحلة التّفكير إلى مرحلة التّعبير، الشيء الذي يؤدّي بهم إلى صياغة نصوصٍ يستطيعون من خلالها تأليف العديد مِن الكتب ذات الطابع التخصّصي والتي تصبح جزءاً لا يتجزّأ من التراث العلمي البشري.

وخلاصة ما يؤول إليه حديثُنا في دور المصطلحي وأهميّة التحليل الذي يمارسه على الخطاب اللِّساني، هو ما يمكِن له أن يؤدِّيه مِن دورٍ آخر على مستوىً آخر، وهو قيد الصعوبات في مجال اللِّسانيات من حيث جهازها المصطلحي. ذلك أنّ مواجهة الصعوبات مرحلة طبيعيّة كثيرًا ما لا تخلو منها عمليّة البحث المصطلحي المعني باللّسانيات وما ينبغي أن يرافقه من الاسترشاد. ويمكن أن تواري عوامِلَ متنوِّعة تحتاج إلى دقّة التحليل للكشف عنها؛ سنأتي بعد هذا الفصل إلى بعض مظاهر تلك الصعوبات وإلى أسبابها الضمنية والصريحة استكشافًا لما يُقترَح هنا وهناك من الحلول الممكِنة من قِبل المختصِّين والممارسين المعاينين للواقِع اللِّساني والمصطلحي معًا، ومِن خلال رصد مدى توافق الاسترشاد مع توقّعات المحلِّلين ومع ما يترقّبه مجتمع اللِّسانيين؛ وذلك أنّه قبل الحلول والعلاج لا بدّ من البحث في تفسير الصّعوبات. علماً أنّ القضيّة المصطلحيّة لا تنحصر في المصطلحات إذ من المعروف أنّ كلَّ باحثٍ يسعى باستمرار لاختيار المصطلحات الصحيحة. ثمّ إنّ تقديم فكرة واضِحة عن تركيبة الصعوبات وتنوّعها ومصادرها **يساعد اللِّسانيين في مهامهم البحثيّة ويجعلهم مستعدِّين للتعامل مع المقتضيات الجديدة بكلِّ وعيٍ وعن سابق دراية**، ويحفِّزهم إلى مواصلة البحث والسعي في سبيل تفهّم وضعيّات خاصّة نشأت فيها الصعوبات وجرّت على فئة من المتلقّين جنوحًا إلى التهرّب من مزاولة تلقّي المفاهيم اللِّسانية وجعلت آخرين ينظرون إليها بمنظار المترقِّب والمستعين بالظروف الموائمة فكادت أن تتنافى عندهم نسبيًّا ومؤقّتًا، فلا يبرح اللِّساني هذه الفئة حتى يبعث فيهم روح التلقّي نفسه. ثمّ إنّ الغاية

---

[1] Juan-Carlos Sager, A practical course in terminology processing.., p.140.

[2] بيار لوراه، خِطاب اللّغات المتخصِّصة، (ص365 - 381).

[3] أحمد الحطاب، المصطلحات العلمية، ص217 - 218.

الأساسيّة مِن دراسة المصطلح ضمن الخطاب (اللِّساني) تمهيد الطريق أمام المعجم التاريخي المختصّ في المصطلح في عملٍ تكامليٍّ ليتسنّى للمساهِمين فيه ضبط معايير اختيار المصطلح والتعامل معه وفق مفهومه، ولاسيما التثبّت مِن نسبته إلى قائله. وبالتالي الانطلاق من شكٍّ منهجيٍّ يوصل إلى اليقين العلمي الثابت، إذا ما تمّ البحث في مسألة تشكّل المصطلح أي خارج السياق.

## الفَصل الثاني

# قراءة المنجزات المصطلحيّة

**1.2 هَمّ المراجعة**

1.1.2 معاودة الأعمال اللِّسانيّة

2.1.2 نقد الترجمات اللِّسانيّة

3.1.2 نقد الأعمال المعجميّة المصطلحيّة

**2.1 هَمّ التوقّع**

1.2.1 وسائل التوقّع

1.1.2.1 التهيئة اللّغويّة والمصطلحيّة

2.1.2.1 توثيق المصطلحات

2.2.1 أهداف التوقّع

1.2.2.1 اقتِراح المقابلات المصطلحيّة

2.2.2.1 تحبِين المعلومات الجذاذيّة

لقد طرحنا أسئلةً كثيرةً خلال نصِّ بحثنا هذا وخُضنا في بعضِها إلى حدّ هذا الفصل. نُعيد إلى الذّاكِرة سؤالَ البحث عمّن يقوم بنقد الاستعمالات المصطلحيّة ! وما هي أهمّ محاوِر هذا النّقد ؟ وكذا سؤال: على عاتق مَن تقع مهمّة التوقّع ؟ أمّا مهمّة *قِراءة المنجزات المصطلحيّة* في مجال اللّسانيات فقد تولاّها اللّسانيون أنفسُهم أوّلاً، ما أفضى إلى قيام الخِطاب اللّساني ـ كما رأينا في الفصل السّابِق وكذا في الباب السّابِق. ثمّ تصدّى لها المصطلحيّون ثانياً، وهم يضطلِعون بمسائل اللّسانيات وبخطابها وباعتبار علمهم ينكبّ على دراسة مجموعة مصطلحات تمثّل منظومة مفاهيم مجال خاصّ[1]؛ ويتعلّق الأمر هنا باللّسانيات. ثالثاً: بإمكان كلّ مَن يأتي مِن خارِج الاختِصاص (اللّسانيات) أن يعالج مصطلحات هذا الأخير بما يسمح له المقام. أمّا *مهمّة التوقّع* التي يستفسِر عنها السؤال الثاني، فهي مِن اختصاص المصطلحي بدون منازع. فهكذا إذا كان دور المراجعة قد أسنِد للساني فيما يخصّ المفاهيم ويوصى أن تؤخَذ معالجاتُه المصطلحيّة بالاعتبار، وذلك لكي يتقدّم اللّساني في عمله بحذرٍ شديد، فإنّ همّ التوقّع هو حليف المصطلحي بما يتولاّه من منصِب المخطِّط الذي تُنفَّذ خططُه سياسيّاً وعمليّاً.

**1.2 هَمّ المراجعة:** ترتكِز القِراءاتُ النقديّة على **المُراجعة** التي مِن المستحسَن أن تكون بصورة غير متقطِّعة، بل وفق تيارٍ منتظِمٍ مِن شأنه أن يُحقِّق للّسانيات ذاتَها ويوفِّر لها شروط النّقد الذّاتي ويحقِّق كذلك للمصطلحيات مادّة تنمّي بها رصيدها المنهجي والنظري معاً. ذلك أنّ أمثل درجةٍ يبلغها ذلك التيار في كلِّ أحوالِه العارِمة، هي أن يجرّ معه قواعِد المراجعة التي تستحيل على إثر كمال دورتِها الحيويّة إلى **مَرجعيّة** قابلة الاندماج في أكبر عددٍ ممكِن مِن مجالاتِ المعرِفة وترتجّ عبرها مَقرونةً بما يحفِّز حاسّة النقد ويثير الاهتمام حول الخبرات السابِقة: لعلّ هذا ما حدا بعبد السلام المسدي إلى الاعتِقاد باستقلاليّة المصطلحيات عينها، حيث يقدِّم رأيَه في هذه الأخيرة قائلاً: « [...] شؤون المصطلح ـ في العلوم والآداب والمجالات الإنسانية، وكذلك في الحقول العملية والخبرات التطبيقية، وفي سائر أوجه النشاط الإنساني من معاش واحتراف وفن تصنيع ـ هي اليوم من مشمولات معرفة قائمة بنفسها بالغة الدقة ومستوفية لكامل حيثيات الاختصاص المستقل بذاته ألا وهي علم المصطلح، أو لنقل ـ توسلاً بفرديّة اللّفظ واتكاءً على صيغة المصدر الصناعي ذات الأصول الراسخة ـ هو المصطلحيّة. واعترافنا بالعلم يؤول إلى التسليم له بكامل صلاحياته المعرفيّة، فكما لا يتجرّأ غير الرياضي على أن يستشهد بقاعدة حسابية أو يستعمل معادلة جبريّة إلاّ بعد أن يستفتي أهل الذكر في أمرهما فكذلك يكون الإخلاص في العلم ـ أيّا كان مشربه ـ حتى لا نسوق قولاً في المصطلح على عواهنه إلا بعد أن نحتكم إلى مرجعيات المعرفة القائمة على أمره، لاسيما وأنها معرفة كلية تصدق على الظاهرة اللغوية بشكل مطلق قبل أن تتلوّن في فروعها بأصباغ الألسنة »[2]. وتُغطِّي هذه المراجعة المهمومة بقضايا المصطلح اللّساني بوصفه ناقِل الفكر اللّساني بالدرجة الأولى، ثلاثةَ محاور أساسيّة شديدة التداخل فيما بينها، هي:

---

[1] مفردات علم المصطلح: المواصفة الدّوليّة إيزو 1087 (1990)، المنظمة الدوليّة للتّقييس، نقلها إلى العربيّة عبد اللّطيف عبيد، المعهد القوميّ للمواصفات والملكيّة الصناعيّة، تونس، 1995.

[2] عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، ص143 ـ 144. وعند ذكره المصطلحيّة يهمّش بإيراد المقابل بالفرنسيّة: Terminologie

- معاودة الأعمال اللّسانيّة
- نقد الترجمات اللّسانيّة
- نقد الأعمال المعجميّة المصطلحيّة

**1.1.2 مُعاودة الأعمال اللّسانيّة:** لقد سبق دي سوسير إلى الإعلان عن همّ المعاودة حين أراد تمييز اللّسانيات كعلمٍ جديد. فكانت بعضُ صفحات دروسه ملآ بالمعالجات المصطلحيّة مسخَّرة لتفادي الكثير من التأويلات التي قد تستتبعها أطروحاتُه المتميِّزة*. وأحصى له توليو دي مورو (Tullio De Mauro) سبعةً وثلاثين (37) مصطلحاً استنفرها اللّساني السويسري لأجل هذا الغرض فحسب[1]. إذ كان اللّساني في وقته يواجه موقِفاً حرِجاً اضطرّه إلى إجراء تلك المعالجاتِ المصطلحيّة ـ سواء في سياق **المراجعات الواعِية** أم كلّما تسنّت له الفرصة ـ ولاسيما تحت الدواعي التّعليميّة حتى **تندمج** موضوعاته اللّسانيّة **أغراضاً تعليميّة** (Didactisation)، وتخفَّف عنه سمة التشتّت وتُعوَّض بصفة الانسجام، وتُصفّى وثيقةً (مذكِّرة) تُتداوَل . وهو موقِف نقل المعرفة اللّسانيّة المحضة**: هنا يرجع الجسر التواصلي مرّةً أخرى *علامةً مميِّزةً لتلاقي اللّسانيات والمصطلحيات*. ومِن الطّريف أن نُدرك بأنّ دي سوسير كان يعي في جوّ ذلك التواصل بأنّه مقبِلٌ على ضرب قواعد مادّة في صيغةٍ جديدة جديرة بأن تضفي المصداقية العلميّة على منهجها. ربّما كان العلمُ متواجِداً، لكنه في صورة غير محدَّدة. فعزم على ذلك ما استطاع بمصطلحاتٍ أرادها غير قابلة للتصرّف وغير ممنوعة مِن الاستِقرار، بوصفها لم تعُد رهن التحقّق إذ كانت ترتفِق دائماً بسياقاتها المُعرِّفة (Contextes définitoires). وهو ما لفت انتباه معاصِريه. فقد نقلنا عن فرنسوا غودان خبراً ورد في تقريرٍ مُحرَّرٍ أدلى به جول فندريس (Jules Vendryès) عن *دروس في اللّسانيات العامة*[2]، وهو يرى فيه فهماً دقيقاً للمفاهيم التي ميّزها دي سوسير بل فهماً أكثر عمقاً من ذلك الذي انتقل عن طريق أنطوان مايي (Antoine Meillet) من حيث هو وريث الدرس اللّساني السوسيري. وحرص غودان على أن يوضِّح كيف أنّ فندريس لم يستسغ بعض المصطلحات السوسيريّة وعلّق عليها بالنقد، وأورد غودان منها مصطلح (Linguistique synchronique) الذي فضّل استِبدال به مصطلح (Idio-synchronique). وتَحدَّد هذا العمل المُراجِع للمصطلحات فيما يخصّ الجوانِب المؤجَّلة من الدّرس

---

* وهو ما لم يمنع حدوثه إذ حسبنا دليلاً على ذلك، ما خصّصه توليو دي مورو من الحواشي عدداً كبيراً يردّ معظمُها على تلك التأويلات التي نجمت عن انفتاح المفاهيم السوسيريّة على النقد؛ يُنظَر: F. de Saussure, Cours de linguistique générale, 1985, p.IV.

[1] يُنظَر مقدِّمة Tullio De Mauro ضمن: F. de Saussure, Op. cit., p.IV.

** لا ننسى أن المؤلَّف أخذ شكلَ دروسٍ كان اللّساني قد ألقاها على مجموعة من الطلبة الذين عني بعضهم بنشرها في كتابٍ نُسِب إلى أستاذهم وحمل عنوان *Cours de linguistique générale* (دروس في اللّسانيات العامة). فالحسّ التكويني البيداغوجي لم يفارق الكتاب، إذ اتخذ شكل الدروس. هذا ما يتبيّنه كلُّ مطلِّع على أدنى مبادئ تعليميات المواد الدراسيّة. والمعالجات المصطلحيّة . كما رأينا وسيأتي شرحه أيضاً . تستجيب ضمن ما تستجيب له، للهمّ البيداغوجي التعليمي.

[2] F. Gaudin, Socioterminologie, p.80.

اللّسانيّ، وهي التي اقتضتها ضرورة منهجيّة ـ حسب زعم بعض الخلف الذي قرأ أعمالَ السّلف ـ كإرجاء العناية *بالكلام* إلى بعد ترتيب شؤون *اللّغة*، ذلك لكون هذه الأخيرة أكثرَ تقبّلاً للأدوات العلميّة والمنهجيّة المتوفِّرة آنذاك، كما يرجع الأمرُ إلى حرصهم على تعيين موضوع الدراسة اللّسانيّة التي كان من أولى الأولويات ـ في عهد السلف ـ أن ترتسم دائرة اختصاصها. وقد تأكّد هؤلاء الخلف من وقوع هذا العمل الاختياري المقصود من خلال ما صنعه أولئك السلف من الأوصاف الخاصّة بمفهوم (اللّغة) وهي أوصافٌ لا تتناقض مع الجانب الآخر من الواقِعة اللّغويّة (الكلام)، وهذا شاهِدٌ على كونهم على علمٍ بمميِّزات هذا الأخير وبالكيفيات التقريبيّة الممكِّنة لدراسته. والأمثِلة التي حلّلناها والتي لاحظنا فيها هذه الظاهرة تطلِعنا على أسرارٍ أخرى فضّلنا الوقوفَ عندها أيضًا وعلى الرّغم من كونها تنزع إلى مباحِث تتعلّق بالمنهجيات، وهي أنواع المقاربات التي تعرّفنا عليها من خلال تحليلنا لنصوص هؤلاء والتي سلكوها، وهي لم تعد استقرائيّة بالدّرجة الأولى، بل صارت تركيبيّة وكذلك استنتاجيّة وتحليليّة. وإثر هذا الباب المفتوح للمراجعة اهتمّ بنفنيست بالمفاهيم الّتي جاء بها دي سوسير حيث تعرّض إلى أغلبها في كتابه[1] مفسِّرا وناقدا. ومِن القضايا الّتي استقطبت اهتمامه مصطلح *الدليل اللّغوي* ومفهومه كما يتصوّره دي سوسير. فبعد عرضه للجوانب الّتي تتعلّق بالدّليل اللّغوي، وقف عند مفهوم الاعتباطيّة ليناقشه ويبيّن تناقض دي سوسير فيه. فيرى بنفنيست أنّ الحكم الّذي تبنّاه هذا الأخير في مسألة اعتباطيّة الدليل حكمٌ لا يفي بالحقيقة كلَّها، إذ على الرّغم مِن أنّه (دي سوسير) يركّز على النّطاق النّفسيّ لتوحّد الدّال والمدلول، فإنّه يقرّ ضمنيّا بوجود طرف ثالث أساسيّ هو هذا التّوحّد. فيلاحظ بنفنيست بالتالي أنّ هناك تناقضاً ضمنيّاً في تصوّر دي سوسير للدليل، لأنّه في تعريفه لهذا الأخير، يؤكّد أنّه لا يربط بين شيء واسمه، بل بين مفهوم وصورة سمعيّة، أو دال ومدلول، وأنّ العلاقة الّتي تربط بين الدّال والمدلول هي علاقة اعتباطيّة. فالاعتباطيّة في نظر بنفنيست ليست بين الدّال والمدلول، وإنّما هي بين الدّال والشّيء الموجود في الواقع الخارجيّ. فهكذا يخلص بنفنيست من ذلك إلى أنّ الرّابط الجوهريّ بين الدّال والمدلول ليس باعتباطيّ، بل العلاقة ههنا، هي علاقة ضروريّة، أي أنّ أحدهما سبّب في وجود الآخر. وما هو اعتباطيّ هو وقوع دالّ معيّن على شيء ما في الواقع الخارجيّ. فالاعتباطيّة، حينئذ، ليست بين الدّال والمدلول، بل بين الدّال والشّيء الّذي يُحيل إليه الدليل أي المرجع[2].

إنّ روح **المُراجعة** التي لم يخلُ منها حقل اللّسانيات هي التي حَدَت باللّساني نعوم تشومسكي إلى إقامة **النظرية النّحويّة التوليديّة** التي أدّت إلى ظهور المدرسة التوليديّة التحويليّة، على أساسٍ نقديٍّ بشكلٍ لافِتٍ للانتباه لا تنعدم فيه المزايا التنافسيّة ويرجع ذلك إلى إيمانه الراسِخ بعدم تناهي موضوع اللّسانيات؛ حيث تعرّض فيها أساساً إلى ثغرات نظرية المدرسة التوزيعيّة، ليقترحَ بديلاً لها **نظريّة جديدة للبنى التركيبيّة** دون حصرها في لغةٍ واحِدة. وكانت سِهامُ النّقد مصوَّبة كذلك تجاه البنويّة والوصفيّة

---

[1] E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, p.18.

[2] أحمد حساني، مباحث في اللّسانيّات، الجزائر: 1993، ديوان المَطبوعات الجامعيّة، ص48 ـ 49.

والسلوكيّة الآليّة. وذلك على الرغم من أنّ أهمّ انتقاد وجِّه لاحِقاً إلى تشومسكي ذاته، يقوم على ما زُعم من نكوص في تطبيق فكرة التحويليّة الرائعة. كما وضع تشومسكي النظريات الترابطيّة والجشطلتيّة والمعرفيّة جميعها على نفس المحور حينما انتقدها انتقادًا مسّ مساحاتها التجريبيّة في عالم تعليم اللّغات إذ وجد تركيزها على عامل العادة في التعلّم السبب الرابطَ الذي يربط بينها بقوّة، فجدّد حين ذلك الانتقاد رفضَه الصارم للاعتبار الذي يرى أنّ تعلّم اللّغة إنمّا هو مسألة لا تخرج عن دائرة العادة التي يعتادها المتعلِّم بفعل الترسيخ المعزّز والترابط المعمّم، وهي مبادئ شدَّ ما عزّ على أصحابها التراجع عنها[1]. وكذلك سجّل بنفنيست (E. Benveniste) بدايات اعتراضات تشومسكي على تلك المدارس التي أخذت تظهر سواء في حقل اللّسانيات أم في مجال تعليميّة اللّغات ـ ولاسيما البنوية ـ مع ما أفاده من أنّنا «نشاهد في أيّامنا (الستينيات) جهوداً على منوال تشومسكي تُكرَّس ضدّ البنويّة. إنّه قلَّب الموازين في مقاربته للظّواهِر »[2]. هذا قبل أن يأتي جفري سامسون ليؤكِّد ميل تشومسكي إلى التحديث لكن بطريقة مزوَّدة بجرعة من التأصيل كما يتّضِح في آخر ما جاء في المقتبس الآتي: « لم تبدأ [ اللّسانيات ] في هذا القرن [ العشرين ]، غير أنّ السنوات القريبة من عام 1900م تمثِّل منعطفا مهما في تاريخ اللسانيات الحديث، ففي ذلك الوقت على وجه التقريب، غيّرت اللّسانيات اتجاهها في أوروبا وأمريكا، كل على حدة، مما يجعل الكثير من منجزات القرن التاسع عشر في هذا الميدان تبدو بعيدة نسبيًّا عن اهتمام اللّسانيين في السنوات الأخيرة. ولا يعني هذا بتاتاً أنّ اللّسانيات في القرن العشرين اختراع جديد لا صلة له بالماضي، بل على العكس تماما. فالعالم نوم تشومسكي Noam Chomsky، وهو أكثر اللّسانيين المحدثين تجديداً في كثير من النواحي، يؤكِّد العلاقة بين عمله وعمل فيلهلم فون همبولدت Wilhelm von Humboldt [...] وأعمال الفلاسفة العقلانيين في القرن السابع عشر في فرنسا. بيد أنّنا إذا أردنا أن نحدِّد لحظةً تفصل بين ما يمكن أن يُسمّى (التاريخ) والقضايا المعاصرة في تيار البحث اللغوي، وجدنا بداية القرن الحالي تفي بالغرض »[3]. وقد استطاعت هذه النظريّة أن تتبوّأ مكانة معتبرة في البحوث اللّسانيّة الأمريكيّة. ويتمثّل أهمُّ عامِلٍ دفع بتشومسكي إلى إيجاد هذه النّظريّة هو اعتقاده بأنّ اللّسانيات البنويّة لم تكن بعدُ قد أخذت حقَّها المشروع ممّا يسمّى بالدِّراسة العلميّة للّغة ! فتملّكه بذلك مشروعُ العودة

---

[1] N. Chomsky, Théorie linguistique, In La pédagogie du français langue étrangère, Ed. Hachette, Paris, 1978, (p.49-57), p.50. وقد مهّد له (Francis Debyser) في هذا الكتاب الجامِع لمنتخبات واصِفًا إيّاه بالكلمات الآتية: « نشِر هذا النص أوّلَ مرّة بالإنجليزيّة عام 1966، وقد احتفظ براهنيّته إذ يعدّ بمثابة بيان تحذيريّ ضدّ " لسانياتٍ تطبيقيّةٍ " حالِمة وجوفاء؛ قد لقي رواجًا بفعل ما أثاره مِن نقاشٍ عاصِفٍ حول مفارقة اللّسانيات التطبيقيّة في الأوساط العلميّة أكثر مِمّا عُرِف برصده لوضعيّة تلك اللّسانيات رصدًا حقيقيًّا »، ينظَر العرض التمهيديّ، ص46 مِن المرجِع نفسه.

[2] E. Benveniste, Problèmes, T.2, p.16. يُنظَر النصّ الأصلي لهذه العبارة ضمن الفصل (Structuralisme et linguistique, p.11-28) الذي تضمّنه الباب الأوّل (Transformations de la linguistique, p.09-40) وهو الفصل الذي نشِر حواراً أجراه معه Pierre Daix في Les Lettres françaises, n°1242 (24-30 juillet 1968), p.10-13 وهو الآتي: *« Aujourd'hui [années soixante] un effort comme celui de Chomsky est dirigé contre le structuralisme. Sa façon d'aborder les faits linguistiques est exactement inverse ».* Voir aussi : Ibid., p.18-19.

[3] جفري سامسون، مَدارِس اللّسانيّات، ص01. التسطير من عندنا.

إلى هذا الحق واستعادته بعد معاودة السابقين الذين قصّروا فيه*. وكذلك تسنّت الفرصة للباحِث ألان برندوني (Alain Berrendonner) أن يتوسّع في تحليل نظريّتين هما: نظريّة ياكوبسون ونظريّة تشومسكي؛ وهو عندما يدرس النماذج التركيبيّة، إذ يحاول أن يقدِّم شرحًا توضيحيًّا وشاملاً للمفاهيم البنويّة. فيبيّن المنهجيّة التي يعتمد عليها اللّسانيّ في وصف اللّغة وتحديد حقل دراسته، ويعرِّف اللّغة في هذا المجال كتسميات تصنيفيّة، كما يحدّد كيفيّةَ التعرّف على الوحدة اللّغويّة بطريقة المفارقة والاستبدال. والجدير بالذكر هنا أنّ الكاتب يعتمد على منهجيّة دقيقة ومنطقيّة. فهو في كلِّ فصلٍ من فصول بحثه يعمد، بعد تقديم الأفكار اللّسانيّة المعترَف بها، إلى إعمال فكره النقديّ في هذه الأفكار وذلك في ما يسمّيه (الملاحظات النقديّة). كما يسوق مثالاً أو مثالين كتطبيق للمبادئ التي يقدِّمها. ففي الفصل الثالث الذي يخصّصه لدراسة النماذج التوليديّة، ينتهي الباحِث إلى نقد المبدأ التوليديّ في أمرين اثنين هما: عدم وضوح مفهوم التحويلات رغم ـ أو بسبب ـ الشروحات الكثيرة التي قدّمها صاحِب النظريّة التوليديّة تشومسكي، والأمر الثاني هو ميل بعض الباحثين التوليديين، وإن لم يكن كلّهم، إلى التعليلات النفسيّة اللّسانيّة. والواقِع أنّ دراسة برندوني هذه تعمد إلى ربط مسألة النموذج اللّسانيّ بمسألة التواصل وذلك بمحاولة منه لسدّ الهوّة التي تفصل بين اللّغة من حيث هي نظام وبين الكلام من حيث هو أداء وتحصيل[1]. ويفرض هذا الأمر ضرورة معاودة النظر في التراث النظري من اللسانيات الموروثة عن أمّهات الكتب التي لا تزال تحتفِظ على راهنيّتها.

أمّا المراجعة التي واكبت اللّسانيات العربيّة أو بالأحرى أعقبتها، فيقول عنها كلٌّ مِن حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ ضمنَ بحثهما الابستيمولوجي المشترَك: « يمكِن أن نميِّز، في الكِتابات اللّسانيّة العربيّة التي تسعى إلى امتلاك حجية النّظر النّقدي، بين ثلاثة اتجاهات كبرى: ـ **كتابة نقديّة عامّة**: موضوعها الكتابة اللّسانية العربية بشكلٍ شمولي؛ ـ **كتابة نقديّة خاصة**: تتجه صوب أحد الاتجاهات اللسانية، أو أحد اللسانيين [..] ـ **كتابة نقديّة مؤسِّسة**: تروم إعمالَ النّظر في الكِتابة اللّسانيّة العربيّة، ونقدها وتقويمها، بالاستِناد إلى أسس نقديّة واضِحة المعالم »[2]. ويبد أنّ صاحبيْ هذا القول يلاحِظان على النّوعين الأوّلين مِن الكِتابة النقديّة غياب مساطِر واضِحة في التّقويم النّقدي. لكنّهما ـ كما سيتضِح أدناه ـ غَيَّبا بدورِهما نوعاً آخر مهمّاً هو القراءات التي تُجرى على المصطلحات اللّسانية مِن داخل المدوّنات أو من خارجها. حيث ركّزا على تبيان أنّ النّقد يوجَّه في الصِّنف الأوّل إلى اللسانيات العربيّة في عموميتها دون تمييز بين نماذجها واتّجاهاتها، ودون الكشف عن الأسباب الحقيقيّة وراءَ الوضع الذي تعيشه اللسانيات العربية. ومما يركز عليه في هذا الاتجاه تخلّف اللّسانيات العربيّة

---

* وكثيرًا ما تُطلق تسمية (اللّسانيات) على ما يُدعى *اللّسانيّات العامّة*، وذلك منذ أوائل القرن العشرين ولاسيّما بعد صدور دروس اللّسانيّات العامّة لـ فرديناند دي سوسير (Ferdinand De Saussure) (1857 ـ 1913)؛ لكن هذا قد لا يصحّ في كل الأحوال، لأنّ الدراسة العلمية للغة ـ كما يقول جفري سامسون في هذا المقتبَس ليس مقصورة على القرن العشرين.

[1] Jacques Cosnier, Jacques Coulon, A. Berrendonner & Catherine Kerbrat-Orecchioni, Les Voies du langage : communication verbales, gestuelles & animales, Ed. Dunod, Paris, 1982.

[2] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، الجزائر: 2009، منشورات الاختلاف، ص187.

وضعف مردوديتها[1]. فهكذا ينقل المؤلِّفان بنغمة لم تخلُ مِن الانتِقاد عن مبروك سعيد عبد الوارث أنّ **اللّسانيات العربيّة** « لم تثبت أقدامها بعد بالقدر الكافي، ولا تزال تفصل بينها وبين المستوى الذي بلغته في جامعات الغرب درجاتٌ كبيرة، اللهم ومضات تلمع بين الحين والحين ترفع إلى ذلك المستوى، ولكنها في الأعمّ، نتاج فردي خالِص »[2]؛ **وأنّ** « ما تقدَّم به معظم الباحثين المحدثين أتى قسمٌ منه موغلاً في القِدم شكلاً ومضموناً [...] بينما جاء القسم الآخر، على أهميته، عرضاً، إن لم نقل ترجمة حرفيّة لما أطلقه رواد هذا العلم منذ مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا »[3]. **كما يُعزي الباحثان تعاطي النقد في هذا الاتجاه إلى دافِع الحماس والانتِصار لاتجاه لساني معيَّن، واعتبار الاتجاهات الأخرى غير ذات جدوى. فيستندان في ذلك إلى شهادة ريمون طحان الذي رأى ـ حسب كلامهما ـ أنّ أكثر الدراسات التي طبقت على أنّها دراسات حديثة هي في الواقِع دراسات تقليديّة تُساق فيها المعلومات والنظرات والآراء، دون غربلة أو تمحيص، حتى أنّ مَن يطالعها ليشعر بلعثمة أو هزة ناجِمة عن حرارة في رأي واضِعيها، بل على عكس ذلك يحسّ وكأنّها فقدت عنصر التّجديد فيقف الباحِث محاوِلاً أن يحدّ منها المعلومات القيّمة فيعرض عنها لأنّها مملوءة بالتّعليلات المرهقة وبالألغاز والتمويه. ثمّ يغلِّقان على رأي ريمون طحان هذا بقولهما** « غير أنّ مقصديّة هذا الباحِث سرعان ما تتّضِح الغاية منها بدعوته إلى ضرورة تبنّي الاتّجاه البنيوي في التّحليل »[4]. **وفيما يخصّ الاتجاه الثاني (الكتابة النقديّة الخاصّة)، فيزعم الباحثان أنّها تستهدف أحد اللّسانيين أو إحدى المدارِس اللّسانيّة، وأحياناً يركز على فرع من فروع الدراسة اللّسانيّة، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الكتاب الذي ورد فيه النقد. وما يُلاحَظ عموماً على هذا الصِّنف من الكتابة النقديّة تجاوزه، في أحيان كثيرة، لحدود اللياقة العلميّة لينزاح عن أهدافه ويتحوّل من لسانيات إلى تلاسن[5]. ثمّ مثّلاً لهذا الصِّنف مِن الكتابة بما كتبه سعد مصلوح في مراجعته لكتاب في صوتيات العربية. ينقلان عنه قولَه المطوّل:** « لهذا كلّه [ يقصد ما عرضه مؤلِّف الكتاب ] رأيته واجباً عليّ أن أتناول هذا الكتاب، لا بالعرض الناقد، فليس فيه مِن مسائل الخلاف كثير ولا قليل، وإنما بالتنبيه إلى ما ضمنه بين دفتيه من أخطاء في أوليات الدرس الصوتي وبديهياته [...] فالكتاب مطبوعٌ وكاتبه أستاذ جامعي، والمكتبات إنما تقتني الكتب بعناوينها، وبألقاب مؤلِّفيها دون فحصٍ سابق يمتاز به الصحيح عن السقيم »[6]. **ويضيف معيباً فصلين من فصول الكتاب نفسه:** « في هذين الفصلين عيوب ظاهرة، منها التداخل والتجميع السطحي للمعلومات، وضعف الصلة بين منحاها وموضوع الكتاب، وابتسار المعالجة وغموضها، ويتجلى ذلك واضِحاً في العناوين الأصليّة والفرعيّة الوارِدة في الفصلين من مثل (موجز في تاريخ عدة ظواهر لغويّة)، وفي حشد الأسماء والتواريخ

---

[1] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، ص187 ـ 188.

[2] مبروك سعيد عبد الوارث، في إصلاح الفِكر النّحوي، الكويت: 1985، دار القلم، ص173. نقلاً عن: حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص188.

[3] الزين عبد الفتاح، قضايا لغويّة في ضوء الألسنيّة، (د.م): 1987، الشركة العامة للكتاب، ص05. نقلاً عن: حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص188.

[4] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، ص188.

[5] المرجع نفسه، ص189.

[6] سعد مصلوح، دراسات نقديّة في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة، ط.1، القاهرة: 1989، عالم الكتب، ص275. نقلاً عن: حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص189.

دون نفعٍ يُرجى، أو غايةٍ تُدرَك »[1]. غير أنّ ما يؤاخذان على سعد مصلوح هو عدم تصريحه بالأصول النظريّة والمنهجيّة التي اعتمدها في مؤلَّفه الذي اختار له عنوان *دراسات نقديّة في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة*، ويستمدّ هذا السؤال مشروعيته مِن مضمون الكتاب الذي تضمّن دراسات لا علاقة لها باللّسانيات ولا بنقدها. مِن هنا يصرِّح الباحِثان علَناً: « وإذا كان نقد مصلوح يتّجه إلى مؤلَّفٍ محدَّد من المؤلّفات الصوتيّة، فإنّنا نجد مَن يُطلِق العنانَ لنقد الصوتيات بشكلٍ عامٍّ، فقد ذهب أحمد مختار عمر إلى أنّ (المكتبة العربيّة ما تزال فقيرة جدّاً في البحوث المتعلِّقة بعلم الأصوات)، وهو بهذا الإطلاق يسوِّغ لنفسِه تأليف كتاب في الموضوع »[2]. وهذا هو النّهج الذي تسلكه جلُّ المؤلَّفات التي تندرِج في إطار *اللّسانيات التّمهيديّة* كما يسمِّيها حافظ إسماعيلي علوي[3]. ويتّخِذ النّقد وجهة أخرى، تستهدف إحدى النظريات اللّسانيّة، أو أحد أتباعها، وهذا يفسِّر الصراع بين التوجهات اللّسانية في الثقافة العربيّة، وقف الباحِثان على مظاهر هذا النقد عند محمد الحناش في نقده لأحد اللسانيين المغاربة وللاتجاه التوليدي عموماً، فيوردان من أحد نصوصه ما مؤدّاه أنّ « مِن المعضِلات التي ما زال البحث العلمي يئنّ تحت وطأتها في هذا البلد، أنّ كلَّ مَن تعلَّم كيف يحلّ عن لسانه عقدة التلعثم يحسب أنّه برع في جميع ميادين المعرفة، فيشرع في نشر تجاربه الأولى على أبيض الصفحات، واهِماً أنّه يقول شيئاً عظيماً، لكنه لا يعدو أنّ كونه يضرب أخماساً في أسداس [...] ذلك هو حال توابع وزوابع النحو التوليدي في هذا البلد »[4]. ويلاحِظ الباحِثان أنّ محمد الحناش لا يُقصِّر نقدَه على مَن يهمّه أمره، بل نحا باللاّئمة على كلِّ التوليديِّين، وعلى النحو التوليدي، ورآه نحواً تجريدياً كما تظهر مفاهيمه كمفهوم البنية العميقة، والذي لا يستسيغه لا حالياً ولا مستقبلاً[5]. بيد أنّ الباحِثين تساءلا: « ما هو البديل الذي جاء به هذا الباحِث ؟ وما الذي يسوغ له محاسبة الآخرين ؟ وما هي الأسس التي يستند عليها ؟ »[6]. ومن الواضِح أنّ الباحثين ينحازان إلى النحو التوليدي الذائع الصيت في المملكة المغربيّة أكثر مِن أيِّ جهةٍ أخرى من الأقطار العربيّة. كلّ هذا لكي يتّجها إلى ما يرغبان فيه وهو الاتجاه الثالث الذي يلقى قبولاً عندهما. ولكن قبل ذلك أشارا إلى أشكالٍ أخرى من نقد اللّسانيات وهو ما يُضطلع به من خارج اللّسانيات. وقف الباحثان على جوانب من هذا النقد عند علي حرب من خلال كتاباته[7]، وخصوصاً كتابه **الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي**، حيث خصّص فصلاً لنقد تشومسكي تحت عنوان: **تشومسكي ومأزق النحو التوليدي**[8]. فيتحاملان عليه لأنّه عاد في مؤلَّف آخر بعنوان: **أصنام النظريّة وأطياف الحريّة (نقد**

---

[1] المرجع نفسه، ص.275 ـ 276. نقلاً عن: حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص190.

[2] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص190.

[3] حافيظ الإسماعيلي العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي: اللسانيات التمهيدية نموذجا، مجلة فكر ونقد، ع.58،

[4] محمد الحناش، البحث اللّساني بين العمق والعقم، سفر التهافت، ص113 ـ 142. نقلاً عن: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص191.

[5] المرجع نفسه، ص116. نقلاً عن: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص191.

[6] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص191.

[7] المرجع نفسه، ص192.

[8] علي حرب، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، ص105 ـ 108. نقلاً عن: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص192.

**بورديو وتشومسكي)** ليقوم بالشيء نفسه، وعلى غرار ما فعله في الكتاب الأول خصّص القسم الثاني من الكتاب لنقد تشومسكي في فصل عنونه بـ *تشومسكي مِن الناطِق الفطري إلى الفاعِل اللّغوي*[1]. ثمّ يعلّقان على ذلك بقولهما: « وعلى الرغم مِن أهمية الكتابين، فإنّ القِراءة تكشِف أنّ حرب تناول اللّسانيات التوليديّة مِن جوانب لا تدخل في مجال اختصاصه، وهذا ما يمكن أن يُسهِم في خلق وعيٍ مغلوطٍ بالعديد مِن القضايا اللّسانية، التي تستعصي أحياناً على المتخصِّص »[2]. وكما بادرا إلى فضح ما أخذا بالتّعليق عليه بقولهما « ولا يخلو النقد، في ثقافتنا، مِن **النفاق العلمي**، الذي ينطلق أحياناً من اعتبار (المناسبة شرط)، فتأتي الأحكام متباينة بتبايُن المناسبات، هذا ما لاحظناه في مهاجمة عبده الراجحي للسانيِّ المغرب العربي، وخاصة التوليديّين منهم، وهو نقد يعبِّر عن آراء مناقِضة لما سبق له أن عبر عنه في مناسبة أخرى »[3]. وهما يذكران لذلك نلك المناسبة مستنكريْن.

وفي مقابل هذا النَّقد الذي يُضمِر كلَّ أشكال القسوة والعداوة والصراع، يتّخذ النقد وجهة أخرى يتحوّل معها إلى حمل كلّ أشكال التّمجيد والتّنويه والمدح والإطراء. هذا ما قرأه الباحِثان عند أحد الباحِثين في عرضِه لكتاب **عبد السلام المسدي: التّفكيرُ اللّسانيُّ في الحضارة العربيّة** ، يقول عن مضمون هذا الكتاب « أما المضمون فسأسعى فيما يلي إلى تلخيصه، ولابدّ مِن الإشارة في البدء إلى أنّ البحث طويل، والفكرة فيه غنيّة، والاستنتاجات متتابِعة على نحوٍ يصعب فيه التّلخيص والاستغناء عن بعض هذه الفكرة والاستنتاجات لأهميتها ودورها في إيضاح جوانب القضايا المطروحة »[4]. فيخلصان بعد هذه الجولة إلى أنّ جوانب النَّقد تنمّ عن وجود وعيٍ نقديٍّ بدأ يعرِف طريقَه إلى الثّقافة العربيّة، غير أنّ الملاحَظ هو أنّ أغلب المحاولات في هذا الاتّجاه تظلّ ناقِصة مِن جهة افتِقارها لمقوِّمات العمل النّقدي السّليم، وهذا ما تسعى الكِتابة النَّقديّة المؤسِّسة إلى تجاوزه[5]. «يعتمِد النَّقد في هذا النّوع مِن الكِتابة على محدَّداتٍ نظريّة ومنهجيّة تضمن للنّاقِد تماسكاً واضِحاً، مِن خلال الرّبط بين المقدِّمات والنّتائج، وصياغة الأسئلة والإشكالات قبل أن يتّجه للإجابة عنها باعتماد الانسِجام والتّماسك في التّحليل مما يستجيب لقيد النسقيّة [..] وإذا كان مثل هذا النقد قليلاً وحديثاً على الكِتابة اللّسانية العربيّة، وحتى الغربيّة، فإنّنا لا نعدم بعض الكتابات الحديثة في الثّقافة العربيّة وفقت في رسم معالِم واضِحة لهذا الاتّجاه، ومِن أبرز الكتابات في هذا الصّدد نذكر، على سبيل المثال لا الحصر: أ. **رياض قاسم**: الذي تتبّع جهود اللّغويّين في لبنان مِن سنة 1801م إلى سنة 1960م، وعرض لها بالتّحليل والنّقد[6]، ب.

---

[1] علي حرب، أصنام النظريّة وأطياف الحريّة (نقد بورديو وتشومسكي)، ص70 ـ 94. نقلاً عن: حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص192.

[2] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع السابق، ص192.

[3] المرجع نفسه، ص.192. وقد وقف الباحِثان على هذا النقد في محاضرة معنوَنة بـ (النظريات اللّغويّة المعاصِرة وموقفها من اللغة العربيّة)، ألقيت بالنادي الأدبي في جدة 1408/02/24. وهي محاضرة تتناقض كلياً مع ما ذهب إليه في المحاضرة التي ألقاها في الرباط: (النحو العربي واللسانيات المعاصرة).

[4] عبد الفتاح المصري، التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة، ص233. نقلاً عن: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص193.

[5] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص193.

[6] رياض قاسم، البحث اللّغوي الحديث في العالَم العربي، ج.1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982، ص14. نقلاً عن: حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص194.

**عبد القادر الفاسي الفهري**: عبّر عن موقفه الصريح مِن الكتابة اللّسانية العربيّة الحديثة، حيث رأى أنّ ما يُكتَب(خطابٌ لسانيٌّ هزيلٌ)[1]، لكونه يفتقِد لمقوّمات الخطاب العلمي، ويرجع هزالة هذا المنتوج إلى جملة مِن المغالطات المترسِّخة منها: ـ اللّغة الموصوفة وأزمة المنهج؛ ـ ادّعاء العلميّة والمنهجيّة؛ ـ تصوّر خاطئ للتّراث؛ ـ تصوّر خاطئ للّغة العربيّة[2]. ج. **حمزة بن قبلان المزيني**: بترجمة مجموعة مِن المؤلَّفات اللّسانيّة التي أغنت الثقافة اللّسانيّة العربيّة، وإلى جانب ذلك اهتمّ بمراجعة ما يُكتَب في الثقافة العربيّة مِن خلال كتابه: ***مراجعات لسانيّة***[3]. إنّ الاهتمام بمراجعة المؤلَّفات اللّسانيّة ونقدها مِن أهمّ العوامل التي تبعث الحياة في التخصّصات المختلِفة. بل ربّما أمكن القول إنّ البحث العلمي بمجمله إنّما هو، بطبيعته، لا يخرج عن كونه مراجعة مستمرّة لما أنجزه السّابِقون »[4] ويمسّ النَّقدُ كذلك تلك الدراسات التي تُنجَز على اللّغة العربيّة، حيث يتّخذ النقد مِن تطوّر العربيّة ومِن العمل على ترقيتها مقاساً لنجاح تلك الدراسات أم فشلها. فمن هذا المنطلَق يحكم عبد الرحمن الحاج صالح بما يأتي: « يتّصف البحث العلمي في اللّغة العربيّة في زماننا هذا بصفاتٍ جدّ سلبيّة بالإضافة إلى ما يعرفه العصر من تكنولوجيا حديثة تُطبَّق على البحوث اللّغويّة بنجاحٍ تامّ في البلدان الراقية. ويعرف كلُّ واحد البطء الذي يسير به وضع المصطلحات وإقرارها، وحرفيّة هذا العمل وفرديته، ومشكل ذيوع هذه المصطلحات في الاستعمال »[5]. وتنحصر النقائص في نظره في وضع المصطلحات وغيرها من الأعمال الخاصة بتكييف اللغة وإغنائها.

**2.1.2 نقد الترجمات اللّسانيّة**: لقد رأينا أعلاه أنّ النزعة التطبيقيّة لم تبرح ما ينكبّ عليه الدّرسُ المصطلحي العربي من الأعمال على مستوياتٍ شتى كاقتِراح المقابلات المصطلحيّة في ظروف الترجمة المختلِفة وما يعقبها مِن التأمّلات المباشِرة. وتقوم هذه التأملات على تحليل صورة المصطلح عموماً بدافِع نشر عيوبه، أو على تناول مضمونه بهدف التنصّل منه، لكونه يشمل إيحاءاتٍ إيديولوجية لا تروق المحلِّل فيقوم باقتراح مقابلاتٍ إما من إنشائه المزاجي أو البحثي وإما نقلاً عن غيره أملاً في إضفاء المصداقية المنشودة. أما حاجة البحث اللّساني الناشِئ في ظروف التّرجمة، إلى ممارسة النَّقد تحت رعاية المصطلحيات، فقد تبيّنت بشكلٍّ حاسِمٍ إثر المقولة الشائعة حول شموليّة الإشكاليّة التي تلفّ المصطلح اللّساني[6]، أي إنّ الإشكاليّة تحتمل الاطِّرادَ عند جميع اللّسانيين العرب وفي كلّ البلدان العربيّة وعلى جميع المستويات اللّسانيّة، ذلك أنّ بعض الظواهِر المَرضيّة التي يُعتَقد بأنّها قد عولِجت بشكلٍ نهائيٍّ لا تلبث قليلاً حتى تطفو إلى السطح في جهاتٍ معيّنة ولدى أشخاصٍ ما؛ بيدَ أنّ تطوّر هذه الإشكاليّة إلى مقولة يتداولها كلُّ مَن هَبَّ ودَبَّ قد زادها حدّة وكادت أن تكون السمة الأبرز في كلّ الكتابات اللّسانيّة

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ص35.

[2] المرجع نفسه، ص36. نقلاً عن: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص194.

[3] حمزة بن قبلان المزيني، مراجعات لِسانيّة، ج.1، مقدِّمة الطبعة الثانية، يُعتبَر الكتاب مِن المراجعات النقديّة القليلة الجديرة بالقِراءة. نقلاً عن: حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص195.

[4] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، المرجع نفسه، ص193 ـ 195.

[5] عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة والبحث العلمي المعاصِر أمام تحديات العصر، ص125.

[6] يُنظَر فِكرة هذه الشموليّة: أمينة فنان، مِن قضايا توليد المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب، (ص67 ـ 90)، ص67.

الحديثة*. وإذا كانت الإشكاليّة تتعلّق بجملة المُشكِلات الموضوعيّة التي تعترض طريق اللّسانيين في صياغتهم للمصطلح اللّساني، فهذا أمرٌ لا يتعدّى أن يكون جزءاً من العمل الذي كان عليهم أن يتحسّسوه ويُدرجوه ضمن برنامجهم البحثيّ، فيجتهد في إطاره كلُّ لساني بما ينبغي عليه مِن الاجتهاد في مجال صياغة التسمية وطريقة عرض المفهوم، إلى جانب المعرِفة اللّسانيّة. وهذا، قبل أن يتولّى محلِّل الترجمات وناقِدها ـ كما رأينا أعلاه ـ العمل برصد ما يُصبح هذه المرّة هفواتٍ في نظره ومتابعتها فتقويمها ومراجعتها. فلا بأسَ مِن المعاينة إذا قُصِد بها خطوةً علميّة ومرحليّة لا تخرج عن التشخيص الأوّلي، بل إنّه يحسن إدراج المعاينة ضمن ما تقتضيه الترجمة كمادّة علميّة وتطبيقيّة في آنٍ واحِد حيث يتمّ تعداد المشكِلات القائمة في اللّغة المصدر والتعريف بها مسبقاً لعلّ المتعامِل معها يدرِك سلفاً ما قد يجابهه من تلك المشكِلات فيعدّ لها[1]. أمّا إذا غلب على الباحِثين هذا الأمر من حيث الاعتقاد أنّ مهمّتهم تكون قد انتهت هنالك، فهذا قليلٌ مِن الكثير الذي يُنتَظَر منهم. حيث يُحبَّذ أن يتجاوز الباحِثون في مجال الدرس المصطلحي العربي مرحلة معاينة المشكلة والتعليل إلى اقتراح علاج. ويرتبِط النقد الترجمي أكثر بالنّصوص الأدبيّة ـ الشعرية منها والنثرية ـ ويكاد ينأى عن الارتباط بالنّصوص العلمية والتقنية، لأسباب كثيرة. منها أنّه لا يوجد اتّفاق مشترك عام على معايير النّقد والتّقويم، وكذا ارتباط التنظير في مجال الترجمة بميدان الأدب، كما يتّضح من المقتبس الآتي: « إنّ منظِّري التّرجمة عُنوا، فيما عُنوا، قديمًا وحديثًا عناية خاصّة بلغة التّرجمة الأدبيّة في طرفي معادلتها الكبيرين لغة المصدر ولغة الهدف (لغة المتلقّي) بمفهومها الأوسع والأشمل الّذي لا يقف عند معرفة اللّغة مجرّدة حسب، إنّما أوجبوا تجاوزه إلى معرفة الموضوع أو الفنّ المترجَم في الموضوعات الأدبيّة والفنيّة، وإلى التّخصّص في الموضوعات العلميّة والفلسفيّة. فمن العرب القدماء مثلاً، أوجب الجاحظ (ت 255هـ) على المترجِم أن يكون بيانه في نفس التّرجمة في وزن علمه في نفس المعرفة. وينبغي أن يكون أعلم النّاس باللّغة المنقولة والمنقول إليها حتّى يكون فيهما سواء وغاية »[2]. كما تختلِف قيمة الترجمة وجدواها باختلاف طبيعة المؤسّسات التي تتولاّها والمجتمعات التي تستقبلها، فإذا كانت هذه الأخيرة مِن نوع المجتمع الذي يميل إلى السيطرة والتحكّم، للنصّ المترجم مَن ينفذ به إلى ثقافته خفيةً وعلى حذر، لإنشاء مركزيّة أمّا المجتمعات التي أمرها جلّه إلى التشتّت أميل فلا تقوى على فرض إنتاجها على المستوى العالمي ما لم تضمن لنفسها الاتفاق على الأدنى المشترك*. ومسألة النّقد الترجمي مرتبِطة مِن جهة بظروف التّجريب حيث يشهد المترجمون أنفسُهم عمّا تكبّدوه من الصعاب في أثناء ممارستهم الترجمة ويصفون خبراتهم في هذا المجال، وكذلك هي مرتبِطة بالتقويم والتقييم إذ يتولاّه مثقفون من بعيد كمشوارٍ ثقافيٍّ لابدَّ أن يحظى بمستوىً ما. وفي هذا الموضوع يجيب عبد القادر الفاسي الفهري على سؤال حافظ إسماعيلي علوي حول تقويمه لواقع الترجمات اللّسانيّة في الثقافة العربيّة وعن

---

* قد لا تجد كتاباً واحِداً ولا مقالاً لا يختصّ بتحليلِ مصطلحٍ ولو واحِدٍ. يُنظَر: 2.2 التأمّل الذاتي المصطلحي.

[1] Hassan Ghazala, Translation as problems and solutions, ELGA Publication, Malta, 1995, p.18-31.

[2] يوسف حسين بكّار، التّرجمة الأدبيّة: إشكاليّات ومزالق، ط.1، . بيروت: 2001، المؤسّسة العربيّة للنّشر والتّوزيع، ص76. نقلاً عن: الجاحظ، الحيوان، ج.1، تحقيق عبد السّلام هارون، ط.3، بيروت: 1969، منشورات محمّد الدّاية، ص76.

* كما تعرّض إليه مقال: Aurelia Klimkiewicz, La traduction et la culture du passage, Meta, vol. 50, n° 4,

دور الترجمة في خلق إشعاعٍ لسانيٍّ في الثقافة العربيّة، قائلاً: « أظنّ أنّ الترجمة لها دور مهمّ في اللّسانيات، شأنها في ذلك شأن التّرجمة في مجالاتٍ أخرى. طبعاً ينبغي أن تقترن بالجودة والدقّة. فهي تمكّن مِن توطين المعرفة [..] بل تمكّن مِن خلق لغة جديدة داخل اللّغة الهدف هي لغة ـ جسر، أو لغة ثالثة تتولّد عن احتكاك اللغة المنقول إليها باللّغة المنقول منها [..] ترجمة أمهات الكتب والمداخل في اللّسانيات أساسيّة لنشر المعرفة اللّسانيّة في المستوى المطلوب، ولشيوع هذه الثقافة بأصولها المرجعيّة. ما نجده مِن ترجمات إلى حدّ الآن ضعيفٌ كمّاً ونوعاً »[1]. نلاحظ عقب هذا المقتبَس ملاحظتين:

1. إنّ ما ذهب إليه عبد القادر الفاسي الفهري من قلّة الترجمات اللّسانية التي تُنجَز في العالَم العربي اليومَ، هي حقيقة وكمثالٍ بسيط على بطء وتيرة الترجمة في هذا العالَم صدور كتاب جان بيرو سنة 1953 وإلى غاية 1966 أعيد طبعه للمرّة الخامسة عشرة ولم يُترجَم إلى العربيّة إلاّ في 2001[2]. وقد كانت المساحة الأولى التي خُصِّصت لنقد الترجمات تلك المقدِّمات التي يقوم بها المترجمون أنفسهم. مِن هنا، فقبل الإدلاء بأيّة مراجعة نقديّة، كان يجب أن تحظى مقدِّمات المترجِمين والمراجِعين على السواء باهتمامٍ استثنائيٍّ بوصفها عتبة للملاحظات الضروريّة وعلامة من علامات العمل المنظَّم والمنسَّق. ولاسيما فيما تعمل به مِن إخطار القارئ حول الاستعمالات الخاصّة ببعض المصطلحات. لذا يليق بالمصطلحي الناقِد أن يتصفَّحها بكلِّ جديّة ويعتبرها بأمانة لكي لا تخرج ملاحظاته عن إطارها الحقيقي.
2. لقد ورد غي قول عبد الرحمن الحاج صالح أنّ الترجمة تمكِّن مِن خلق لغة جديدة داخل اللّغة الهدف هي لغة ـ جسر، أو لغة ثالثة تتولّد عن احتكاك اللغة المنقول إليها باللّغة المنقول منها وعلى الرغم من هذا نجد مَن يندِّد بتلك التراكيب (الأعجميّة) التي تُرجمت وحُشِرت في العربيّة حشراً وأقحمت إقحاماً وبدت ناشِزة في اللّغة وكان السبب في ذلك ـ حسب المندِّدين ـ جهل مَن يتصدّى للتّرجمة بأصول اللّغة العربيّة وفنون القول فيها[3]، فلم يتيسّر لهم نقل الأفكار الغربيّة بأسلوب عربي، ولو عرف هؤلاء بلاغة العربيّة لما اندسّت فيها أساليب غريبة.

**3.1.2 نقد الأعمال المعجميّة المصطلحيّة:** مِن بين الباحثين العرب الذين داوموا على نقد الأعمال المعجميّة المصطلحيّة نجد ليلى المسعودي وهي تتصدّر القائمة بقراءاتها التي تُجريها على الأعمال المعجميّة الصّادِرة في جميع ميادين العلم والأنشِطة الاقتصاديّة. بحيث يغلب عليها التطرّق إلى الأسس المنهجية والمبادئ التي يُبنى عليها التصوّر والتخطيط المعجميّيْن، كما تكرِّرها تقريباً في كلِّ مقالٍ يصدر لها حول نقد معجمٍ من المعجمات المختلِفة. نورِد من أحد مقالاتها النَّموذج الذي تنطلِق منه قبل كلِّ تطبيقٍ وتحليلٍ: « ينبني التصور والتخطيط المعجميين على مبدأين أساسيين هما: مبدأ الاتساق الداخلي، ومبدأ التماسك المفهومي. **1**. مبدأ الاتساق الداخلي. ويراد به الانضمام المتكامل لمختلف أجزاء المعجم أو القاموس شكلا ومضمونا ويتضح

---

[1] حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، ص103.

[2] جان بيرو، اللّسانيَّات، ترجمَة الحواس مَسعودي ومفتاح بن عرُوس، الجزائر: 2001، دار الآفاق، (تقديم المترجمين).

[3] حلمي خليل، المولد: دراسة في نموّ وتطوّر اللّغة العربيّة في العصر الحديث، ص227.

الاتساق الداخلي من خلال "شجرة الميدان" التي يجب أن تصمم بشكل محكم في بداية العمل وتقتضي أن يضبط الميدان الرئيس ثم الميادين الفروع، فإذا اختلت هذه العملية أو إذا أنجزت بشكل غير رصين انعكس ذلك بالسلب، لا بالإيجاب على العمل بأجمعه. وإضافة إلى تصميم "شجرة الميدان" يجب تحديد (الشبكة المفهومية) لكل حقل وضبطها من خلال مسارد جزئية تدمج داخل المسرد العام. **2**. مبدأ التماسك المفهومي. يستند مبدأ التماسك المفهومي إلى مقياسين أساسيين هما: ـ **العلاقة الأحادية الأفقية:** وهي العلاقة الكامنة بين الدليل اللغوي والمفهوم. ففي اللغة العامة يُسمح بتعدد الدلالات المفهومية للدليل الواحد وبتعدد الدلائل للمفهوم الواحد أما اللغة المتخصصة فإنها تحتم وجود علاقة أحادية ذات مدلول مصطلحي واحد. ـ **العلاقة التراتبية العمودية:** تربط المصطلحات علائق تستند إلى مبدإ التراتبية حيث إنها تنطلق من السمة التعميمية- التي يشترك فيها المصطلح مع مصطلحات أخرى- إلى السمات التخصيصية التي يمتلكها مصطلح بعينه »[1]. وفي هذا الصّدد نجد بعضهم يقصدون المعجمات مِن أجل الاستفادة منها عُدّةً ومادّةً مصطلحيّة حديثة. مِن ذلك ما قام به محمد خطابي حينما تأمّل في المادة المصطلحية الحديثة التي شملها (المعجم المفصل في الأدب) الذي ألّفه **محمد التونجي:** « تنحصر ميزات هذا المعجم -كما يرى مؤلفه ـ في ما يأتي: يجمع متفرقات يصعب الوصول إليها، ويغذي اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة مما لم يتخذ مكانه في حلبة اللغة، ويحيي المصطلح القديم (...) الذي يؤدي غرضا كبيرا في عصرنا، وإيجاد المصطلح اليوم خدمة لقضية التعريب، ووسيلة ثقافية جامعة، ويستطيع الباحث أن يستشف منه الآفاق المعرفية التي يحسن أن يلم بها (ص6). تتمتع كل من هذه الميزات بأهمية خاصة، ولكن الأهم في مقامنا نحن اثنتان: المصطلح الحديث، وخدمة التعريب. وهما غايتان ساميتان ما دامت الأولى تغني اللغة العربية بمصطلحات جديدة وتعزز رصيدها اللغوي والثانية تخدم التعريب من خلال المصطلح المتخصص، سيما وأن هذا الميدان أسال ويسيل وسيسيل مدادا كثيرا. وإذا ضممنا هاتين الميزتين إحداهما إلى الأخرى افترضنا (خمّنا) أن المعجم سيتفرغ أو يكاد لهذه المهمة الجليلة، وهي مهمة تتطلبها الحيوية التي تسم المجال النقدي في لغة الضاد وبها. فالمعجم من ثم انشغال مركزي بالمصطلح الحديث الذي يمثل تحديا كبيرا و"كابوسا" يقض مضاجع المشتغلين بالنقد وقرائه سواء بسواء. لكن هل يرجع متن المعجم صدى هذا المعلن في المقدمة؟ ذلك ما سنراه في الفقرات اللاحقة من هذه الورقة»[2]. إنّ مثل هذه الأعمال جدّ مفيدة في الكشف عن تحوّلات المفاهيم عبر تغيّر التسميات أو ما أدرجناه تحت ظاهِرة **استمراريّة مفاهيم ضمن متغيِّراتٍ تسميّة**. ما ينعكِس على اعتبار المجالات التي تقصدها المصطلحيات مختبَراً حقيقيّاً للّغة ومساحة مكرَّسة لانبساط التّفاعل بين تلك المصطلحيات واللّسانيات. وهو كذلك ما أرشد بعض المختصّين في القضايا الابستيمولوجية والتاريخيّة التابعة للسانيات إلى التفكير في وضع معجم تاريخي للمصطلحات اللّسانيّة: ذلك أنّ التاريخ يشكّل مشكلاً عويصاً بالنّسبة للمصطلحات اللّسانيّة التي تُعتبَر قديمة بشكلٍ ليس من الممكِن أن يُتصوَّر التغافل عن بعدها التاريخي. لذا يرى سيلفان أورو (Sylvain Auroux) أنّ اللّسانيين يواجهون نوعين من المشاكِل المصطلحيّة: أوّلهما هو ارتباط مصطلحيّة علمهم بالتراث ولكن مع قبول القطيعة ما يجعل نفس المصطلح المستعمل في القرن الرابع الميلادي لا يعني المفهوم الذي أصبح يدلّ عليه على غرّة القرن الواحد والعشرين. فالمصطلح نفسه يصبِح حتماً من عداد المشترك اللّفظي لهذا فلا مجال للاستغناء عن المعجم التاريخي الذي يفصل

[1] ليلى المسعودي، ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (مقاربة لسانية)، مجلة اللّسان العربي، ع.46، ص166.

[2] محمد خطابي، المادة المصطلحية الحديثة في المعجم المفصل في الأدب لمحمد التونجي، اللّسان العربي، ع.46، ص77 ـ 78.

في أمر المفاهيم المتعدِّدة للمصطلح الواحِد. يتمثّل المشكل الثاني في النسبيّة اللِّسانيّة (Relativité linguistique) إذ كثيراً ما ترتبِط المصطلحيات اللِّسانية قيد التطبيق باللّغات القديمة التي تكرَّس بوساطتها الدرس النحوي قبل اللِّسانيات[1]. وبعد استنتاجه حيث أثنى على مجهود عبد السلام المسدّي وعلى مبادرته الرّامية إلى التّنظير، يعقِّب قائلاً: « ويعرض لنا هنا أن نلقي برأينا وقد سبق أن قمنا بدراسة محدودة لمسارد المصطلحات اللّسانيّة ومعاجمها في العالم العربيّ ويتلخّص أنّ التّأرجح بين الأطوار الثّلاثة الّتي ذكرها المسدّي قد يعود إلى أسباب عديدة منها: أ . غموض المفهوم الّذي يرمز له المصطلح الأجنبيّ بالنّسبة لمترجمه إلى العربيّة أو للمستعملين له في كتاباتهم بالعربيّة. ب. سرعة التّرجمة ولجوء المعرِّب إلى أسهل السّبل لنقل المفاهيم الغربيّة الدّخيلة وذلك بتعريبه حتّى دون مراعاة للميزان الصّرفيّ والبنية الصّوتيّة العربيّة. مثال: الفوناتيك . الاكوستيك . الليكسوغرافيا. ج . غيّاب أيّ خطّة منهجيّة لنقل المصطلح اللّسانيّ للّغة العربيّة. د . غيّاب الدّراسات التّقابليّة بين طرق الصّوغ في اللّغة العربيّة واللّغات الأجنبيّة وقيّام المتخصِّص بمفرده، ذاك الّذي يجهل طرق الصّوغ بالعربيّة بنقل المصطلح ومِن ثمّ كانت حاجتنا إلى المصطلحيّ. هـ . غيّاب الدّراسات التأثيليّة للمصطلحات الأجنبيّة وتفهّم سوابقها ولواحقها وجذورها وتطوّر دلالاتها وتغيّرها زمنيًّا. ي . عدم تفهّم طبيعة المصطلح العلميّ من حيث الدّقة والإيجاز والوضوح، والفارق بينه وبين اللّفظ العاديّ في اللّغة العامّة (Common language) وذلك لغيّاب الدّراسات العميقة في هذا الحقل وهذا ممّا يُبقي المصطلح في المرحلة الثّانية أي مرحلة تفكيك المفهوم. و . اختلاف معنى المصطلح من مدرسة لغويّة لأخرى ممّا ينجم عنه بقاء المصطلح في كثير من الأحيان في المرحلة الثّانية أي مرحلة تفكيك المفهوم إلى أجزائه المكوّنة ويختلف هذا التّفكيك من مترجم لآخر حسب النّص المعنَى به والدّراسة الّتي يدرسها »[2]. ونجد بعض الأعمال المعجميّة تتصدّى للمصطلحات التي عليها ملاحظات وإشكالات والتي صعب إدخالُها إلى العالم العربي بدون أن تكون قد أحدثت بلبلةً في المفاهيم واضطراباً في التسميات وسوء فهم النظريات التي تدور عليها تلك المصطلحات. فيعمد مَن يُشرِف على تلك الأعمال المعجميّة إلى تشخيص تلك الإشكالات بحصرها أساساً في تباين الثقافات كمصادر لابدَّ على النّاقِل أن يأخذها بالاعتِبار. هذا ما يقرّه سمير حجازي في مبحث *المصطلحات وإشكالية تعريفها* حول تصرّفه في معجمه اللغوي والأدبي: « وأهميّة هذا العمل ترجع إلى كونه يعالج مصطلحاتٍ عليها إشكالات في نقلها وفي تحديد مضمونها، حاول صاحِبُه أن يتحمّل مشقّة البحث في أصولها الغربيّة ويتأمّل سياقات استِخدامها، دون الخروج عن خصائص اللغة والثقافة العربيّتين. وقد حرصنا على أن يكون النقل أو المدلول له دلالة في ثقافتنا العربيّة، وألاّ يكون له دلالة فقط في إطاره الثقافي الغربي »[3]. فهكذا يظهر أنّ الأعمال المنصبّة على توليد المصطلح ونشره وتخزينه، تتنوّع على قدر النّزوع نحو تكريس همّ **المراجعة** وتأسيس **مَرجعيّة** يستمسك بها واضِع المصطلحات والمُتعامل بها. لقد أولت جوزيت ري ديبوف (Josette Rey-Debove) لهذا الهدف عنايةً لا تكِلّ فيها عن الدعوة إلى تجديد البحث المعجميّ تجديداً نظرياً وعملياً لأغراضٍ تتعلّق بالهمّ المراجعة وبناءً على هداية تلك المَرجعيّة، فاهتمّت نتيجة ذلك بالتحسيس إلى تجنيد كلّ ما يُمكِن من الوسائل من

---

[1] S. Auroux, Pour un dictionnaire historique de la terminologie linguistique, in Métalangage et terminologie, (p.11-17), p.12.

[2] محمّد حلمي هلّيل، المُصطلح اللِّساني وقاموس اللِّسانيّات، اللّسان العربيّ، ع.28، ص34 ـ 35.

[3] سمير حجازي، المصطلحات وإشكالية تعريفها، ضمن معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة الحديثة، (ص85 ـ 112)، ص89.

أجل تحسين مستوى المعجمات الفرنسيّة[1]. ويتمّ ذلك كلُّه في الوقت الذي يلهو فيه الباحثون العرب بتوسيع رقعة (العلوم المستجدَّة) من باب التقديم (المداخل) وبدون التخمين الهادي[2]. كما قلّت الدراسات النقديّة المراجِعة للأعمال المعجميّة، ما عدا بعض ما شرعنا بالإشارة إليه أعلاه. كما انشغلت الكتابات المعجميّة كثيراً بتقديم مواصفات نظريّة للمعاجم وسرد تاريخ تطوّرها في الثقافة العربيّة. وذلك على غرار هذا المقتبَس: « وإذا كان الدّرس المعجميّ الحديث قد طوّر في تقنيّات وطُرق وضع القواميس في إطار البحث اللكسيكوغرافي أو القاموسيّة، فإنّ البحث المعجميّ النّظريّ انشغل بنوعيْن من المسائل أساسًا: أ . وسائل نظريّة بحتة تتعلّق بجوهر النّظريّة المعجميّة [..] »[3]. ونعرف أنّ هناك دراسات أكاديميّة حاولت أن تضطلِع بشأن المراجعة. ويجدر إيراد هنا أهمّ المعجمات التي حظيت بدراساتٍ أكاديميّة، ولاسيما منها ما ذكر فيها المقابل العربي للمصطلحات التي وردت في المعاجم الأساسية مادة الدراسة، حيث يُذكر المقابل العربي لكل مصطلح ورد في معجم اللسانيات الحديثة، وهذه المعاجم هي:

- معجم علوم اللغة لعبد الرسول شاني المنشور بمجلة اللسان العربي، ع.15 ـ ج.2، 1977، عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط.
- معجم مصطلحات علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث لمحمد حسن باكلا وآخرين، مكتبة لبنان، بيروت، 1983.
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث لنخبة من اللغويين العرب، 1983.
- قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.
- معجم اللسانية: عربي ـ فرنسي لبسام محمود بركة، جروس بريس، طرابلس (لبنان)، 1985.
- المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية لمحمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر بتونس والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1987.
- معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير البعلبكي، 1990.
- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . مكتب تنسيق التعريب، تونس، 1989.
- معجم المصطلحات الألسنية لمبارك مبارك، دار الفكر اللبناني بيروت، 1995.
- معجم اللسانيات الحديثة لسامي عياد حنا وكريم زكي حسام الدين ونحيب جريس، مكتبة لبنان، 1997.
- معجم مصطلحات العلوم اللغوية لصبري إبراهيم السيد، 2000.

كما نلفي ثمّة مِمَّن نقَد مؤلِّفي المعاجم الفرادى والجماعيِّين مَن لفت الانتباهَ إلى اقتصار بعض المعاجم اللِّسانيّة على بعض المصطلحات وحصر كلَّ شيء فيها واختزال أعمال مدارس بكاملها في

---

[1] J. Rey-Debove, Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains, Ed. Mouton, La Hague, 1971, p. 98.

[2] منذر عياشي، العلاماتيّة وعلم النص، بيروت: 2004، المركز الثّقافيّ العربيّ.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربيّ، ص14.

بضعة مصطلحات مُهمِّشِين مصطلحاتٍ تعدّ مفاتيح المفاهيم التي انفردت بها مدرسة دون أخرى. وفي هذا السياق يلاحِظ مصطفى غلفان ـ وهو يتحامَل على مُعدّي المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ـ كيف أنّ الأمر يصدق على *نظرية النحو التوليدي* « حيث نجد مصطلحات قليلة ليست في مستوى ما قدمته هذه النظرية من أفكار وتصورات جديدة بل ليست في مستوى ما قدمته بعض الدراسات العربية الجادة في هذا الباب. ما نجده من مصطلحات توليدية تشترك فيه مدارس لسانية أخرى عاصرت ظهور النحو التوليدي كتحويلية هاريس ونموذج المركبي. ومع ذلك فكثير من المصطلحات الرائجة في هذه الاتجاهات ليست موجودة مثل Automate و Autoctone ومختلف القيود على التحويلات Contraintes وسلكية التحويلات Cyclicité وتحويل الإلصاق Affixe والنقل Mouvement مما هو معروف في الأدبيات اللسانية التوليدية التحويلية في نماذجها الأولى. ومن المصطلحات التوليدية التي لا يوردها المعجم الموحد نذكر: dislocation و Focus و Focalisation والمراقبة، المجال، المزحلق، الملء المعجمي، الربط، القالب، القالبي modulaire [...] وما شابه كذلك مما هو مستعمل بكثرة في الكتابات التوليدية العربية صحيح أن أي المعجم لا يمكنه أن يدرج إلا المصطلحات التي استقر أمرها وكثر استعمالها وأصبحت جزءا من المتداول بين المختصين. لكن مسألة عدم استقرار المصطلح ومرحليته النسبية هي في العمق جزء من النظرية العلمية ذاتها التي لا تثبت على حال. والمصطلحات الغائبة عن المعجم مضى على ظهور بعضها أكثر من أربعين سنة وشكلت قسطاً من نظريات لسانية حديثة تجاوزت حدود المحلية، ولا غنى عنها بالنسبة للمهتم باللسانيات العامة المعاصرة. ثم إن للمعجم المتخصص وظيفة تاريخية تتمثل في حفظ المصطلحات التي تم تداولها في فترة معينة من تاريخ ممارسة علمية معينة »[1]. فمثل هذا النَّقد يجب أن يكون، لكن مع مراعاة دائماً نوع المبرِّرات التي استند عليها مُؤلِّفو ذلك المعجم في تصرّفهم هذا الذي انتقده مصطفى غلفان. كما نلاحِظ لكن مسألة عدم استقرار المصطلح ومرحليته النسبية هي في العمق جزء من النظرية العلمية ذاتها التي لا تثبت على حال. وكذلك يشمل النَّقد المعجمي مهمّة تصويب الأخطاء التاريخيّة، أو كما يسمِّيها محمد رشاد الحمزاوي *لقاء التصويب*؛ حيث يقول: « نعني بالتصويب النّظر في المعارف والآراء التي خصّصها غيرُنا لثقافتنا المعجميّة ولمنزلتها من الثقافات المعجميّة الأخرى. ولقد أوردنا منها عيّناتٍ مختارة، مذكورة حسب تسلسلها التاريخي. مما يخوّل لنا أن نبدأ بالدراسة التي خصّصها المستشرق هايوود لصناعة المعجم أو المعجمية حسب اصطلاحنا المخصّص لها في معجمنا الثلاثي اللّغة عربي ـ انقليزي ـ فرنسي. فنلاحِظ أنّه عرض للموضوع عرضاً مشوّشاً، ربط فيه ثقافتنا المعجمية تارة بمنابع يونانية وهندية، وطوراً بمنابع صينية مع التعريج على وجود تلك المعجمية تارة ببابل وسومر حسب رأيه باعتبار أنّ (العالم العربي يحتل مركزاً مركزياً في الزمان والمكان) »[2].

**2.2 هَمّ التوقّع**: إنّ كلّ ما تناولناه في مبحث همّ المراجعة السابِق قابل للاستئناف ضمن هذا المبحث الذي يُعنى بهمّ التوقّع. بل لا يُستساغ القيام بالمراجعات مِن غير الاهتداء إلى الحلول التي يُترجّى بلوغها على الرغم مِن مجيئها تحت غطاء التوقّع. وهذه إحدى الأطاريح البارزة في بحثنا هذا. كما سنكشِف مِن خلال دور هذا الأخير أنّ هناك إرادة تتجسّد في تنظيم *الخطاب اللّساني* تنظيمًا نظاميًّا محكماً يتصدّى

---

[1] مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات؟، اللّسان العربي.

[2] محمد رشاد الحمزاوي، منزلة المعجميّة العربيّة مِن تلاقي الثقافات، حوليات الجامعة التونسيّة، ع.51، ج.2، (ص21 ـ 34)، ص22. وأحال على: محمد رشاد الحمزاوي، المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة (مصطلحاتها ومفاهيمها)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، 457 ص. قائلاً: « حيث نفرّق بين المَعْجَمية والمُعْجَمية »، ينظر: ص273 ـ 277.

فيه رجالٌ لتقويم وضعه وتقييم مسيرته على الرغم من النقائص التي سيسجّلها عليه بحثُنا. لكن لابدَّ للعمل المصطلحي مِن إسهامٍ في هذا الصّدد لكي لا يُترَك للارتِجال والعشوائية، حيث تُعرَف فيه مواطِن الإجادة، كما يعدّ في حاجة إلى التنظيم هو الآخر لكي يرقى إلى تجربة تنال الدّرسيْن اللّساني والمصطلحي معاً في سبيل ترسيخ ثقافة التوقّع والاستشراف بعدما رأينا ضرورة ترسيخ ثقافة التشخيص والمساءلة والمراجعة.

**1.2.2 وسائل التوقّع:** نقصد بوسائل التوقّع كلَّ ما مِن شأنه أن يُسهِم في مراقبة مسيرة المصطلحات اللّسانيّة ـ ما شاع منها وما ينتظِر الاستكشاف ـ انطِلاقاً مِن الجمع المصطلحي فالرَّصد المصطلحي مروراً بالتوثيق المصطلحي، ثمّ تسخير التَّعليم وتنظيم دورات تدريبيّة وعقد ندوات واجتماعات ومؤتمرات، مِن أجل مناقشة مشكلات تلك المصطلحات، ولغرض إيقاف نزيف وضع المصطلحات عشوائيّاً، ومعالجة الوضع المصطلحي الحالي العويص، والتعويض عنه بالعمل المصطلحي المنظَّم، والتأسيس للدرس المصطلحي الحري بأن يضطلع بتلكم المشكِلات. ومع العلم أنّ المشكِلة التي قد تواجهنا بدورنا، ونحن في هذا المقام وفي ظلِّ التوقُّع، تكمن في تخوّف الوقوع فيما وقعت فيه المصطلحيات الكلاسيكيّة مع اندفاعها وراء النزعة الإملائيّة المشحونة بالتوصيات الاعتباطيّة أحياناً[1]. بيدَ أنّ الاختلاف الأساس بين هذه الأخيرة وما نصبو إليه هو مراعاتنا للمعطيات المستمدَّة مِن الميدان وبعيداً عن التخمينات الباطلة: لذا ابتدرنا أدناه بالفصل الذي يتناول واقِع الخطاب اللّساني العربي. وأملاً في أن تُصبح هذه الوسائل قاعدةً لمنطلقات اللّسانيات المنهجيّة وتدخّلاتها المُمنهَجة، لهذا نُدرِج هنا ما تفرّع مِن حقلها من أنشِطة تابِعة كالتهيئة اللّغويّة وغيرها.

**1.1.2.2 التهيئة اللّغويّة والمصطلحيّة:** تتحدّد *التهيئة اللّغويّة* بوصفها تدخّل سلطةٍ ما (دولة) بإرادة وعن وعيٍ، يشمل تلك الجهود التي تقوم بها على المستوى اللّغوي، على المدى المتوسِّط والمدى الطويل، في سبيل الاغتنام من الموارد الجماعيّة التابِعة لتلك اللّغة المَعنية، وذلك بموجب الحاجات الملحّة والمنافِع المرجوّة من قِبل أيّ أمّة. ولكن لا يتمّ ذلك التدخّل من غير نشوب صراعٍ بين قوّتين على الأقلّ متحسِّستين لعواقب التبنّي المحتوم[2]. لذلك تتكفّل التهيئة اللّغويّة بمنح اللّغة الوسائل الخبيرة والمؤهَّلة لكي لا تخرج ـ في حدودٍ ما ـ عن نطاق السيطرة ولا تمتنع عن القواعِد المحدَّدة والسياسات المخطّطة. هذا، وقد خصّصت دورية Les Cahiers du Rifal عدداً لقضايا التهيئة اللّغويّة والتنوّع اللّغوي والثّقافي[3]. لقد تردّدت تسمية **التهيئة المصطلحيّة** (Aménagement terminologique) عند لويس جان روسو (Louis-Jean Rousseau). حيث يقترح لهذا المفهوم تعريفاً يقول: « التهيئة المصطلحيّة حقلٌ من صميم تدخّل التهيئة اللّغويّة، يرمي وصف مصطلحاتٍ وتحديثها وتطويرها ونشرها اجتماعياً (أفواجاً أفواجاً) في لغةٍ واحدة أو أكثر، ثمّ توصي على

[1] Y. Gambier, Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, vol.36, n°1, (p.08-15), p.09.

[2] Jean-Claude Corbeil, L'aménagement linguistique du Québec, Ed: Guérin, Montréal, 1980, p.09.

[3] Les Cahiers du Rifal, n° 25 (Aménagement linguistique et diversité *Dir* Juliette Ratsimandrava) Rifal, Bruxelles, décembre 2005, (p.03-16).

استعمالها هيئةٌ وصيّةٌ من دولة أو فاعلين اجتماعيين »[1]. وتستند كلُّ تهيئة مصطلحيّة على سياسة لغويّة معيّنة، سواء كانت صريحة أم ضمنيّة، وتشمل كافّة مظاهر النشاط المصطلحي، انطلاقاً من البحث المصطلحي إلى تجذير المصطلحات في الأوساط المهنيّة المستهدَفة. لقد صاحَب التّهيئة المصطلحيّة، بوصفها تطبيقاً، ميلاد مجال جديد قيد التّجريب هو ما يدعى المصطلحيات الاجتماعيّة (La socioterminologie)[2]. ومع ما يوحي المركَّب *التهيئة المصطلحيّة* مِن الدّلالات المتعلِّقة بالجانب الاستِشرافيّ للدّرس المصطلحيّ . وهو الأمر الوارِد بالفعل .، فيسعى محرِّكُ البحث في هذا العنوان إلى استرجاع الخطوات الأولى للمصطلح، مِن النشأة إلى مرورًا بانجازاته التي تشمل الواقِعي منه والمفترَض، إلى تكريسه أو انتقاده، فالحركات المتّجِهة نحو تثبيته أو استبدال به غيره. ونذكر ـ علاوةً على الفرع (Terminocritique) بمفهومه السليم الذي يستقطِب اهتمامَنا في هذا المقام ـ الفرع الذي يتمحور حولَه حديثُ كلٍّ من الباحِثيْن المذكوريْن آنفاً وهو فرع *المصطلحيات الحاسوبيّة* (Terminotique). وكذلك عَنَتْ أهميّةُ *المصطلحيات الاجتماعيّة* (Socioterminologie) كفرعٍ يُضفي على العمل المصطلحيِّ طابِعاً نفعياً وتداولياً ويخلِّصه سالِماً من العفويّة القبيحة والمستشريّة عنوة[3]. وإذا كان منطق التخصّص يفرض التّذكير بأنّ كلّ واحِد من هذه الفروع الثلاثة لا يصلح إلاّ في نطاقه الخاص، فمِن اللاّفت للانتباه أن نجدها ترِد بكثرة عند فرنسوا غودان وهي مجموعة ومتفاعِلة ومُوجَّهة نحو توسيع أفق المصطلحيات وتحت إلحاح تكريس الأدنى المشترك في حقلها الذي يستعدّ لكي تترامي أطرافُه عوض أن تتكدّس المادّة المصطلحيّة فيجمد روحُها *النّقدي* ويتوقّف عصبها *الاجتماعي* عن العطاء ويحتجب وجهُها *التقني*. كما تتضمّن فكرة التهيئة، فكرة أخرى هي *سياقيّة العمل المصطلحي وظرفيّته*، وذلك مرّةً بتحديد المجال الذي يتمّ التطبيق عليه وهو اللّسانيات في وضعنا الحالي، وكذا تحديد الظّروف المكانيّة والزمنيّة لذلك التطبيق، وفي كلتا الحالتين لا يخرج الأمرُ عن الاحتكام إلى السياق الذي هو تحكيمٌ لوجهات نظر متباينة واقتناص لفرص جديدة كما يرى سلفان أورو (Sylvain Auroux)[4]. كما تهدف هذه التهيئة إلى تزويد أيّ لغة ـ في مقامها كناقِل للعلم ـ بجهازٍ مصطلحيٍّ (لغة واصِفة) يعدما تدرس المؤهلات الفرديّة والشروط الاجتماعيّة المخوِّلة لذلك المقام.

إنّ المصطلحيات لا تزال تستمدّ الإمكانات والوسائل الإجرائيّة من اللّسانيات الاجتماعيّة ـ بل ومن علم الاجتماع ـ حتى ظهر من داخلها فرع *المصطلحيات الاجتماعيّة* المشار إليه أعلاه والذي يُعالِج هو الآخر الخطاب العلمي والتقني الذي لا يتجلّى فيه العلم والتقانة في نصوصٍ مضغوطة فحسب بل حتى في وجهات النَّظر المتنوِّعة والمتضارِبة أحياناً والتي يمكن تعقّبها في أيِّ خطابٍ علميٍّ. وهذا ما عرفناه مِن خلال تعقّبنا للخطاب اللِّساني قيد الدِّراسة. ومِن هنا فلا يمكن تقدير وجود نمطٍ واحِدٍ ومعيَّنٍ من

---

1 L.-J. Rousseau, Terminologie et aménagement des langues, Langages, n°157, p.97.
2 Ibid., p.97-99.
3 F. Gaudin, La socioterminologie, Langages, n°157, (p.80-92).
4 S. Auroux, La raison, le langage et les normes, Ed. PUF, Paris, 1998, p.166-169

الخطاب العِلمي ـ حتى ولو كان الأمرُ يتعلّق بنفس المجال. كما يمكن القول إذن إنّه لا سبيل إلى التماس خطابٍ علميٍّ واحِدٍ مِن غير المرور من تدارس أنواع كثيرة من الخطابات العلميّة، وذلك تحت دواعي النَّمْذَجَة القاهِرة[1]. ذلك أنّ اللّغة نظامٌ يلزم فرض علاقات اجتماعية ليس من أجل تسهيل عملية التواصل فقط، بل مِن أجل بناء ثقافة اجتماعيّة وأخرى علميّة لأنّه حتّى « الأفكارَ حولَ الطبيعة تتشكّل اجتماعيًّا »[2]، كما تقوم المصطلحات بدور تمثيل الواقِع بفضل وظيفة اللّغة *Le langage comme médiation ou comme "moyen terme"*[3]. وكذا تحليله *La fonction analytique du langage* [4]. وهذا المَنحى الاجتماعي يفرض اندماج منهجيات التحرّي ميدانياً عن المعلومة من خلال التسمية في وسائل *المصطلحيات الاجتماعيّة* التي أخذت تستخدم المقاربة النصيّة في تحليل الخطاب وتحليل اللّغة الواصِفة وفي دراسة اللّغات المتخصِّصة ومشاهدة ظواهر التنوّع المصطلحي. وكذلك يجعل المنحى الاجتماعي مِن مادّة المصطلحيات فرعاً رافِداً مساعِداً، بحيث تتميّز على قدر تضاعُف مستعمِليها (المشتركِين والشُّركاء) أكثر فأكثر؛ إذ تسجِّل تصاعُد عدد الزُّمر التي يُصنَّف فيها المستعملون *البشر* والمستعملون *الماكنات*، علاوةً على المستعملين المألوفين . وهم المترجمون والمحرِّرون الفنيِّون . حيث ظهرت منظومات الخبراء، والمساعدات لفائدة الترجمة والمساعدات لفائدة التحرير والتدوين، وإدارة المعطيات التوثيقيّة والنصيّة، وقاعِدة المعطيات المعرفيّة، وأدوات الفهرسة، الخ. فهكذا يترتّب عن هذا التزايُد في المستعمِلين تصوّرُ تشكيلة متنوِّعة من الموارِد المصطلحيّة[5]. كما يستدعي الأمرُ إسناد مهمّة دراسة تلك الموارد للمصطلحيات الاجتماعيّة التي عليها أن تمارس نوعاً من النَّقد على كافة المنتوجات المصطلحيّة لكي تميِّز مصادرَها. ونظرًا لارتباط المصطلحيات هذا الارتباط الوثيق باللّسانيات الاجتماعيّة فهي لم تقوَ على أن تبقى في منأى عن القضايا اللّغويّة الحسّاسة والمسائل القطريّة المميِّزة للوطن ولشعبه، ولم تفِر في وجه الاختيارات السياسيّة التي يُثار حولَها الجدالُ من حينٍ لآخر، ومنذ أن تسلّمت مهام النظر في المصطلحات الشّائعة مثلاً كانت تستبق كلّ حوارٍ مع الهيآت المعنية بتطبيق تلك المصطلحات، وما توانت عن طرحِ تساؤلاتها اللّسانيّة المرتبِطة بتاريخ الأمة وبالصراعات المتعاقبة حول التعريب والفرنسة في الجزائر مثلاً؛ نعرف أنّ وجهًا آخر من هذه التساؤلات سبق وأن طُرِحت على اللّسانيات الاجتماعيّة بمصراعها المهتمّ بعلاقات اللّغة وعلمها (اللّسانيات) بالتحوّلات التي تُمنى بها إثرَ تدخُّل الإنسان ويده المؤثِّرة بإرادته التي تظلّ تراوِح مكانها وهي تتحلّى بأزياء مختلفة كالاستعمار مثلاً والاقتصاد والثقافة. فهذا لويس جان كالفي (Louis-Jean Calvet)[6] استقطب اهتمامَه ما يتجلّى في التسميات التي تتيحها اللّغة من

---

[1] Anne-Marie Lofflere-Laurian, Typologie des discours scientifiques : deux approches, in Etudes de linguistique appliquée, n° 51, (p.08-20).

[2] ميكل تومبسون وآخرون، نظريّة الثقافة، ترجمة علي سيّد الصَاوي، الكويت: 1997، الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص65.

[3] France Farago, Le langage, Ed. Armand Colin, Paris, 1999, p.86-87.

[4] Ibid., p.87-89.

[5] L.-J. Rousseau, De nouvelles avenues pour la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 19, p.03.

[6] L.-J. Calvet, Linguistique et colonialisme : petit traité de glottophagie, Ed. Payot, Paris, 1979, p.56.

آيات احتقار المعمِّر للأهالي، ومِن أجل تحليلها ودراستها بكلّ عناية تسلَّح بمفاهيم هي من نسج اختصاصٍ هو أقرب الاختصاصات إليه ـ وإلى المصطلحيات ـ وهو (اللّسانيات الاجتماعيّة).

وفي ظلّ ما تتحسّسه المصطلحيات من ضرورة إنجاز دراساتٍ استشرافيّة (Etudes prospectives) تجد نفسَها ـ مثلها في ذلك مثل اللّسانيات الاجتماعيّة ـ وجهًا لوجه أمامَ أسئلةٍ من هذا النوع: ما هي اللّغة التي يتحتّم على المنظومة التربويّة أن تتبنّاها في تعليم المواد العلميّة ؟ بأيّة لغة يستقيم وضع تعليم هذه المادّة أو تلك ؟ بل تتدخّل تحت رحمة اللسانيات الجغرافيّة التي يضمّها غلاف اللّسانيات الاجتماعيّة حسب تقسيم جان ديبواه (Jean Dubois) لمجال هذه الأخيرة[1]. وقريبةٌ من هذا النوع من الدراسات تلك التي تُنجز في إطار ما يدعى (الأمن اللّغويّ والتخطيط اللّساني) أو (فلسفة التعليم) كما يحبّ زملاؤنا في المشرِق العربيّ يطلقوا عليها في خضمّ موجة الانتقادات التي تتعرّض لها المناهج التعليميّة المختلفة التي تتبنّاها واحدة تلو الأخرى مختلَف البلدان العربيّة في المشرق وفي المغرب كذلك، وهو قسمٌ بالنظر إلى فصوله التي تتصدّى لها اللّسانيات الاجتماعية لا يختلف كثيرًا عن جدول أعمال اللّسانيات التعليميّة، هذا ما يشهده ما صار مؤخَّرًا كوجهة يقصدها كثيرٌ من الباحثين بترفقٍ أحيانًا إذ يقرّون بحدود معالجاتهم أو بدون ذلك، على غرار ما صنعه الباحِثُ زهير غازي زاهد، لكي نكتفي بإيراد مثالٍ واحد، إذ فسح المجالَ لمباحث تعليميّة بالدرجة الأولى وضمّنها كتابه الذي وَسَمَه *العربيّة والأمن اللّغويّ*[2]، وهذا نجده فيما خصّصة للّغة ومناهج الدراسة حيث قارب ـ وإن كان بشكلٍ غاية في التشخيص السطحيّ ـ ظاهرة إيكال مهمّة تدريس العربيّة لمدرّسين غير أكفاء في غالب الأحيان. وسبقه إبراهيم السّمرائيّ إلى ذلك بعنونة أحد محاور كتابه بـ *اللّغة في برامج التنمية*[3]؛ وكذلك صنع ياسين خليل في مداخلةٍ له ضمن ندوةٍ، ـ ولم يمتنِع عن ذلك معظمُ مَن شارك فيها ـ سمّاها *اللّغة العربيّة والوجود القومي*[4]. وفي هذا يصرِّح صالح بلعيد: « في في اعتقادي التخطيط اللغوي مرتبط بشكل وطيد بالتخطيط الاقتصادي وتنمية المجتمع، ولهذا فالتخطيط اللغوي يبدأ من جانب رجال السياسة ويظهر عبر وزارة التربية والتعليم العالي، ولهذا يمكن ملاحظة أن التخطيط اللغوي في الجزائر ضيق لأنه لا يصب إلا في المدى القصير، ونحن نحتاج إلى تخطيط على المدى المتوسط والطويل، وهنا يكمن دور النخبة في تحقيق ذلك »[5]. ويقع تحت رحمة هذا التوجّه اللّساني الجغرافي السياسيّ التعليميّ قائمةٌ مِن قضايا اللّغة وعلاقاتها بالمجتمع والجمهور والشّعوب والجغرافيا والاقتصاد والسياسة والتاريخ، ويأتي الصراعُ اللّغويّ على رأس هذه القامة، وأي كتابٍ يتعرّض لها إلاّ وكاد أن يخفق في جمع مُتفرِّقها ومتباعِدها، لعلّ ذلك يرجع إلى صعوبة قيد الموضوع كلّما خاض الواحِدُ في هذا المجال؛ بل هذا ما يليق بنا أن نهتمّ به إذ نسلك مَسلك تمييز منه ما

---

[1] J. Dubois & alii, Op. cit., p.444.

[2] زهير غازي زاهد، العربيّة والأمن اللّغويّ، عمان (الأردن): 2000، مؤسّسة الوراق، ص93 ـ 96.

[3] إبراهيم السمرائيّ، في شِعاب العربيَّة، ط.1، دار الفِكر المُعاصر، دِمشق: 1990، دار الفِكر، ص326 ـ 335.

[4] ياسين خليل، اللّغة العربيّة والوجود القومي، ضمن اللّغة العربيّة والوعي القوميّ، ص335 ـ 360.

[5] صالح بلعيد، في حوار مع الجزائر نيوز، حاورته دليلة حباني، يوم السبت 6 نوفمبر 2010، الموافق لـ 29 ذو القعدة 1431هـ. وذلك في جوابه على سؤال محاورته: هل تعتقدون أن الجزائر تمتلك تخطيطا لغويا مجديا ؟

يعود إلى نصاب المصطلح فتتولّى المصطلحيات الاجتماعيّة زمامَ أموره. ومن واجباتنا الإشارة . وبمناسبة ذكرنا لهذا الحقل الدراسي تحت إلحاح علاقاته بالمصطلحيات الاجتماعيّة . إلى إسراف بعض الباحثين إذ يَحشُرون فيه مباحِث متفرِّقة بعدَ ما تشابه عليهم من موضوعاتٍ، المَلمَح الوحيد الذي تشترك فيه تلك المباحث هو تعلّقها بالعربيّة أو بغيرها من اللّغات التي تدخل هذه الأخير إمّا في علاقة حميمة أو، بالعكس، في صراعٍ؛ لكنّها لو أعملنا إرجاع كلّ مبحثٍ إلى علمه لفُرِّغ مجالُ أولئك الباحثين من محتواه ولم يبقَ منه إلاّ اندفاعهم. وهي في غالبها دراساتٌ مقتضبة (Fragmentaire) تدنو الإشكاليات المختلفة دون أن تغوص في أعماق معالجاتها.

أمّا عند الغربيّين فمن بين الأعمال التي تتصدّر قائمة اهتمامات هذا النوع من الدراسات، نجد جميع ما يتمحور حولَ تعقُّب كيفيات تدخّل الإنسان في لغته بفعل إرادته، كحملات التوعية المنصبَّة على مكافحة الأمية، وكتنظيم ألعاب ثقافيّة وتربويّة وتثقيفيّة تأتي فيها أسئلة اختباريه تتصل باللّغة مباشرة وبإملائها، وكذلك نشر القواميس اللّغويّة الساعية إلى تعميم الفائدة؛ كما لا يمكن إقصاء تعليم اللّغة من دائرة هذا الفعل اللّغوي الإراديّ أو ما يُدعى التدخّل اللّغوي (Action linguistique)، فالتوليد بجميع أشكاله يعدّ فعلاً إراديًا بامتياز ومن أهمّ الأفعال اللّسانية تأثيرًا في اللّغة: فهنا مجال تلاقي هذه الدراسات بالمصطلحيات عموماً[1]. وكذلك تقوم الأمم المتقدِّمة بالتقصّي عن معطيات علمية، أو مواصفات خاصة، اقتصادية أو تقنية، تساعدها على اعتماد لغة ما. فتقرر أنها لغة تكنولوجيا هذا الزمان، أو بأنها ستكون لغة تكنولوجيا العصر المقبل، أو بالأحرى سيقودها التخمين ـ إن توفّرت المعايير والمواصفات ـ للاعتقاد بأن العالم يسير نحو لغة طاغية مشتركة.

وفي خاتمة هذا المبحث لا ننسى تنبيه كلّ مهتمّ بقضايا المصطلحيات الاجتماعيّة إلى أنّ مثل هذه الحدّة في التداخليّة يُنتظَر منها أن تعرف مشكلات مصطلحيّة نظرًا لتداخل المفاهيم بشكل متفاقم من شأنه أن يتسبّب في لبس يُعقب لا محالة بدوره نوعًا آخر من الإبهام: وهو تداخل الجهاز المصطلحي بين اللّسانيات التعليميّة وبين غيرها من الفروع العلميّة التي تناولناها أعلاه، فهكذا شأن كلّ المواد العلميّة والاختصاصيّة التي تنشأ في حضن واحدة من هذه الأخيرة، فالدّراسات المتعلّقة مثلاً باكتساب اللّغات الثّانية من قبل كبار السّن كغيرها من كلّ مادّة علميّة جديدة، تطرح مشكلات مصطلحيّة لا بدّ أن يدنو منها الباحث في تلك المادّة[2]، فهكذا نرى أن المعضلة ليست وقفًا على العربيّة: لهذا ترانا كلّما تسنّت لنا فرصة التعليق على أيّ مصطلح إلاّ وعمدنا إلى ذلك. زِدْ إلى ذلك مشكلاً خاصًّا بواقع العربيّة هو مفرط الحدّة من حيث الخطورة تعاني منها الدّراسات اللّسانيّة العربيّة وهي الّتي تحفَل بالمفاهيم التي تستقطب اهتمام الباحثين في مجالاتها المتنوّعة وعن طريق التّرجمة، وهو كونها كثيرًا ما تقع في تضارُباتٍ، وذلِك بِحُكم العشوائيّة الّتي تقع فيها أثناء اختيار المُصطلحات المُناسِبة لِلتّعبير عن المَفاهيم المَقصودة وكذا

---

[1] ينظَر أمثلة عن الفعل اللّساني الإرادي: J.-C. Corbeil, L'aménagement linguistique du Québec,

[2] Jorge Giacobbe, Acquisition d'une langue étrangère, Ed. CNRS, Paris, 1992, p.14.

التّردُّد بين اعتِماد التُّراث أو تجاوُزه في تناوُلِها: فحدث نوعٌ مِن التوفيق الشّبيه بِالتّلفيق، خاصّة عند الّذين لم يأتوا إليها مِن باب الدِّراسة. كما أسفر ذلك عن ارتباكٍ في سبل الاختيار بين مصطلح وآخر، مع العلم أنّ العلم الذي كان من المفروض أن يتولّى أمر هذه المعضلات المصطلحيّة يعاني هو الآخر من عدم وضوح مقامه.

**2.1.2.2 توثيق المصطلحات:** إنّه لا يمكن للاشتغال على المصطلح ـ ولاسيما *المولّد* منه ـ إلاّ أن يكون (مُكسِباً) ـ إلى حدٍّ ما ـ ولو على مستوى حفظِه من التّلف والضياع أو رصد طريقة لمحاربته إذا كان من نوع الدخيل (المقترَض) الذي ينبغي القضاء عليه لكي لا يزيد على الحدّ المعقول والمحتمَل، لكن ثمّةَ صعوباتٍ على الباحِث المصطلحي أن يُحسن تصوّرها ويحرص على تعقّبها كلّما طمح إلى أداء هذه المهمّة الخطيرة[1]. وهذا هو بالذات الوجه الآخر مِن التوثيق الذي سيساعِد المترجمين في عملهم، لأنّه ـ وكما يرى جان مايو (Jean Maillot) ـ من غير المعقول أن يُعزى كلُّ شيء إلى بنية المصطلح التي يُزعَم الولوج من خلالها إلى عالم المفهوم بعدما لوحِظ كثرة التعويل عليها من أجل الوصول إلى تعليل الأفكار عن طريقها، والحال إنّه لا تكفي البنية الصوريّة لوحدها لتجسيد المفهوم (البنية الدلاليّة)، ولاسيما ذلك الذي يحمله المصطلح الأجنبي[2]. وعلاوةً على ذلك، فالمصطلح لا يمكن ـ مِن منظورٍ ما ـ إلاّ أن يكون مولَّداً. وقد أعجبتنا عبارة لويس جان كالفي (ومعها ترجمة محمد يحياتن) الآتية ـ وهو يتحدّث عن التخطيط اللّغويّ الذي يقول عنه: « وهو مجال المصطلحات، إنّ توليد الكلمات هو نشاطها الأساس [...] »، إذ وضع إلى جانب المصطلحات (توليد الكلمات) ولم يستعمل *توليد* المصطلحات ولا مصطلحات *مولّدة*، لأنّه لا مصطلحات إلاّ وهي مولَّدة. لكن هذا ليس رأي جميع المصطلحيين لهذا نجد كلاًّ مِن غي روندو وكوكريك يسمّيان التوليد المصطلحي (La néonymie) لكي يميِّزانه عن *التوليد اللّغوي* (La néologie)[3]. ما سينتهي منطقيّاً إلى قضيّة مؤدّاها أنّه *ليس كلُّ مولَّدٍ مصطلحاً*. بيدَ أنّه ينبغي أن نستخلِص أوّلاً ـ وبعيداً عن هذه التخمينات الصوريّة ـ أنّ الانشِغال عن التوثيق باسم توفّر كلّ شيء في المصطلح الأجنبي أعقب مشكلاتٍ جمّة أهمّها الفوضى المصطلحيّة. كما أنّ الفكرة القائلة بأنّ المترجِم يعمل بمفردِه حينما يُترجم هي خرافة لا أساسَ لها[4]، إذ لا ينفكّ يستعين بكلِّ ما يتاح له من الخارج بدءاً من المعجمات العامّة والمعجمات المصطلحيّة. فهكذا تعدّى الأمرُ إلى معالجة قضيّة *المقترَض اللّغوي المصطلحي*، فأسهم ـ على حدّ قول فرنسوا غودان ولويس غسبان (Louis Guespin) ـ في الحدِّ مثلاً مِن نزيف المقترضات الإنجليزيّة التي أخذت تنوء بها اللّغة الفرنسيّة وتتهدّد وضعها: فعلى الرغم من طابِع

---

[1] يُنظَر ما أثاره منها ديبيكر: L. Depecker, L'invention de la langue : le choix des mots nouveaux, Ed. Larousse & Armand Colin, Paris, 2001.

[2] J. Maillot, Terminologie et traduction, Meta, vol. 16, n° 1-2, (p.75-81), p.75.

[3] R. Kocourek, La langue française de la technique et de la science. Et Guy Rondeau, Introduction à la terminologie.

[4] Hélène Buzelin, La traductologie, l'ethnographie et la production des connaissances, Meta, vol. 49, (p.729-746), p.739.

المقترَضات الاختباري فكثيراً ما يحدو مستعمِليها انبهارٌ بها فيتّخذونها عوضاً عن المقابلات التي تقترحها المؤسّسات الرسميّة[1]. ويجدر التنبيه ـ بمناسبة ذكرنا لمفهوميْ (السياسات اللّغويّة والتخطيط اللغوي) ـ إلى أنّ الدارسين الذين تأمّلوا في هذين المصطلحين المختلفين شيئاً ما، من منظور نقدي وتنظيري؛ قد أدرجوا فيهما هموم المصطلح ولاسيما المولّدات المصطلحيّة كما فعل لويس جان كالفي وهو يمضي في مناقشة *التخطيط على مستوى المعجم* فيقول: « وهذا [ التخطيط المعجمي ] يجرنا إلى مجال آخر من التخطيط اللغوي، وهو مجال المصطلحات، إنّ توليد الكلمات هو نشاطها الأساس. ويتعلّق الأمر هنا بتحديد الحاجات وجرد المفردات الموجودة (الاقتراض، التوليد العفوي) وتقييمها وتحسينها إذا اقتضى الأمر ذلك وتكييفها ثم نشرها في شكل قواميس للمصطلحات وبنوك للمعطيات إلخ »[2]. وإذا بذلنا بدورنا نوعاً من تأمّلٍ في هذا النّوع مِن *التخطيط* بناءً على سلوكٍ يتراءى أمامَنا أو يكون قد سلف، سيُبيِّن أنّ التهافت الذي يتتالى حالياً ـ في شكل موضة بل عدوى ـ على *الدّرس المصطلحيِّ* القويِّ عودُه في العالَم العربي دون *العمل المصطلحيِّ* الناضِبِ منبعُه، هو ثمرة ما كان تمهيداً دالاًّ على ما شهدته المصطلحيات خلال التاريخ المشار إليه أعلاه وفي أعقابه من نضجٍ فعليٍّ ـ أو توهّج مفتعَل ـ لامَسَ ما تمخّض عنه ميدانياً ونظرياً من فروعٍ. واستجابةً للهاجِس النَّقدي المذكور أعلاه ومنطق التخصّص، فقد وُجد ثمّة من يفرِّق بين مصطلحيْ (Terminotique) و (Terminologie computationnelle) الذي ترى ماري كلود لوم أنّه منحوتٌ على منوال المصطلح الإنجليزي (Computational Terminology) بقولها: « لقد أنشِئت (Terminotique) بهدف الإحالة إلى مجموع الأنشِطة التي تقوم بوصف المصطلحات مع تدخّل المعلوماتية بتطبيقاتها »[3]. ذلك أنّ المعلوماتية ـ كما توضِّح الباحِثة خلال الفصل الأوّل من كتابها[4] ـ تظلّ حاضِرة في كلِّ مراحل العمل المصطلحي: جمع المصطلحات وحوسبتها وتشفير العمليات الوصفيّة. « أمّا اليومَ [ تواصِل الكاتِبة ] فإنّ تسمية (Terminologie computationnelle) غالِباً ما تُحاذي تسمية (Terminotique) في أدبيات المتخصِّصين. بيدَ إنّ العبارتين لا تغطّيان نفس الحقائق إلاّ قليلاً، كما نَخالهما. تشكِّل (Terminologie computationnelle) ميدانَ بحثٍ مخصوصٍ بالمعالجة الآلية للّغة التي يساهم الفاعلون من المعلوماتيين والأخصائيين في علوم الاتصال واللّسانيين والمصطلحيين بطبيعة الحال، في تصميم وتنفيذ مختلف أنواع المعالجات الآلية المطبَّقة على نصوصٍ متخصِّصة. يحدو كلاًّ من (Terminologie computationnelle) و(Terminotique) أهدافٌ متباينة. تنكبُّ الأولى على المعالجات الآلية التي تعود بالفائدة لا محالَةَ على المعجميات المصطلحيّة، لكن هذه ليست هي الغاية المنشودة من تلك المعالجات. في حين تسعى الثانية نحو إدماج العتاد الحاسوبي في صناعة المعجمات المتخصِّصة. فمِن شأن هذه الغاية أن توصِل هذه الأخيرة »[5]. فمصطلح (Terminotique) إذن يدلّ على « تلك المادّة التي تغطّي مجموع المنتجات اللّوجستية [logistique] المنبثِقة عن حوسبة الأنشِطة المصطلحيّة. فهي تتطوّر في مجال أوسع، هو صناعة اللّغات »[6]. فهكذا تجلّت

---

[1] F. Gaudin & L. Guespin, Rapport final (Enquête sur l'impact de l'arrêté terminologique), domaine : Génie génétique, Ed. Université de Rouen, 1993, p.11.

[2] لويس جان كالفي، السياسات اللّغويّة، ص56.

[3] M.-C. L'Homme, La terminologie : principes et techniques, p.17.

[4] Ibid., p.21-51.

[5] Ibid., p.17.

[6] Paul Vijnands, Op. cit., p.42-43.

فروع المصطلحيات هذه التي توحي كلُّها بالبعد العملي غربياً في الوقت الذي كان ينبغي على ذلك التهافت العربي أن يتحوّل إلى شوط ثانٍ يشكِّل تكمِلةً للشوط الأوّل حيث تُهيمِن دعواتُ عبد الرحمن الحاج صالح التي كانت تصدح بضرورة مأسَسَة العمل المصطلحي[1]. ولا تزال دعواتُه تأتي في قوالب شتى، حسناً يصنع حينما يصوغ إحداها تساؤلاتٍ متوسِّلاً *الواضِعين* أن يكفّوا عن العمل فُرادى لأنّه على الرغم من إيغاله في جسد العمل المصطلحي العربي فهو ذو تداعياتٍ وخيمة، وهو يقول لهم كرّةً أخرى بعدما ارتخت أيديهم عن تلقي الخطاب والمطلوب: « ثمّ كيف يجوز للواضع أن يعتمد على قائمة من المصطلحات الأجنبيّة أو معجم بدون أن يرجع في ذلك إلى ما وضعته المؤسّسات العلميّة المتخصِّصة في المصطلحات مِن قواعد معطيات كبيرة مُحَوْسَبة. فإنّ محتواها يمثِّل كلَّ ما هو موجودٌ في الاستعمال . لا جزءاً منه صغيراً أم كبيراً مع كلّ ما يتعلّق بكلِّ مصطلح من معلومات تخصّه [...] فعلى أيِّ أساس يعتمِد الواضِع عندنا في اختياره لبعض المصطلحات الأجنبيّة دون بعضٍ في الميدان الواحِد. وهل هذا الاختيار الحاصِل في وقتٍ معيّنٍ يندرِج في مخطّطٍ مضبوط بحيث يشمل كلَّ ما وُضِع مِن المصطلحات الأجنبيّة ودخل في الاستعمال (وما لم يدخل أيضاً) إلى غاية تاريخ بدئه في عمله هذا ؟ ومِن غير المفيد أن يختار الواضِع أيّ قائمة من المصطلحات (أو أيّ معجم) وبلغة واحِدة دون أن يتفق كلُّ الواضعين على مخطّط معيّن لعدّة سنوات قابل للتصليح والإثراء وباللجوء إلى هذه القواعد من المعطيات الاصطلاحيّة الأجنبيّة التي تُثرى باستمرار والتي وثَّقتها أكثر من مؤسّسة وأكثر من دولة »[2]. وعلاوةً على ما يدعو إليه هذا المقتبَس مِن ضرورة تواصل أنشِطة المجامع والمراكز والمجالس، والتعاون في مجالها إنباءً بأنّها هي ما يُعلِن رسمياً عن افتتاح *العمل المصطلحي*؛ يُلزِمنا في الحقيقة بأبعد من الغرض الذي دفعنا إلى تنصيصه في هذا السياق: لهذا سنعود إليه أدناه لنحتكّ به مجدّداً مِن أجل صياغة **مبدأ الاختيار** الذي لا يمكن إلاّ الانتباه إلى تواتره في النصّ عينه مهما تتباين الزوايا التي يعالَج منها هذا الأخير. وعلى كلٍّ وفي انتظار ذلك، يمكن أن نتصوّر ـ مِن خلال المقتبسات السابقة ـ المَحلّ الذي يُتوقَّع أن تشغله *المصطلحيّات النقديّة* التي طرحناها في الفصل السابق بالنسبة للّسانيات. وهو بمثابة **شبكة** لا يعبُر فوقها مصطلحٌ مِن غير إخضاعه **لوعي** الأخصائيين إلى أن يتمّ إخصابُه بفعل خبرات الخبراء المتخصِّصين في المصطلحيات. أو ما يُدعى *المرصد اللغوي* الذي يقوم بالرّصد في اللسانيات، وهو ـ كما يقول عبد اللّطيف عبيد ـ « دراسة العناصر والظواهر اللغوية كافة وصولاً إلى استنباط القواعد التي تنتظمها »[3]. وفي هذا الصدد يدعو جميل الملائكة إلى وضع رقابة لغويّة دقيقة على المصطلحات، ويلخّص دور المصطلحيّ وسط تطوّر اللّغة لنموّ متطلّبات الحياة اليوميّة قائلا: « إنّ هذا النّموّ السّريع في لغتنا العربيّة، الذي تقتضيه متطلّبات استمرار التّقدّم العلميّ والفكريّ في مجتمعنا العربيّ، والذي يستلزم مواصلة إغنائها بالمفردات العلميّة والحضاريّة، وتقبّلها لسدّ حاجات هذا التّقدّم، يستدعي بذل أقصى العناية في توخّي الدّقّة العلميّة وتجنّب فرض رقابة دقيقة وصارمة إزاء هذا السّيل الجارف من الأسماء والمصطلحات التي تتطلّب المفاهيم والمداليل الجديدة، لضمان اتّباع السّبل القويمة في اختيارها. صحيح

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العِلمي وشروط وضعه العِلميّة والتقنيّة، ص26 ـ 27.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، ص16.

[3] عبد اللّطيف عبيد، المَرصَد المُصطلحي: أداة لتطوير المصطلح العربي وإشاعته، مجلّة الجامِعة المغاربيّة، ع.07، الجامِعة المغاربيّة (اتّحاد المغرب العربي)، طرابلس (ليبيا)، 2009، (ص237 ـ 253)، ص238.

أنّ لغتنا العربيّة يجب أن تتطوّر، غير أنّ علينا، مع هذا التّطوّر السّريع، أن نحرص على عدم انجرافها في تيّار حشد كبير من ألفاظ الدّخيل والمفردات العاميّة والاشتقاقات والصّيغ المغلوطة، فنحافظ على سلامتها ونحفظ لها أصالتها وهويّتها »[1].

**2.2.2 أهداف التوقّع:** إنّ البعد الاجتماعي الذي ينطبِع به المصطلح أملى *زاوية التوقّع المعتمِدة على التّخطيط* اللّغويّ ثمّ *التخطيط المصطلحيّ* الذي ما مِن شكٍّ في أنّه ذو حسناتٍ مِن شأنِها أن تُقلِع الواحِد عن الاعتِقاد بأنّ التخطيط لا طائلَ مِن ورائه بحجة أنّه تخمينيٌّ بالدّرجة الأولى. بيدَ أنّه لا يمكِن صنع أيّ خطّة ولا سياسة يُتعامَل وفقَها المصطلح، بما فيه المصطلح اللِّساني، خارِج القِراءات النقديّة التي يتكفّل بها دارِسون متطلِّعون ومطّلعون على مشكِلات ذلك المصطلح من جذورها إلى امتِداداتِها وقد سادت تلك القراءات بل شكّلت ما نعبِّر عنه بتسمية *المخطَّط التقليدي* (Schéma traditionnel).

**1.2.2.2 اقتِراح المقابلات المصطلحيّة:** ونقصد باقتِراح المقابلات المصطلحيّة في هذا السياق الانشِغال على تعويض ما يشوب المقابلات المصطلحيّة من النقائص بأخرى بعد أن يكون الباحِث المصطلحي قد سجّل تلك النقائص على أيِّ مستعمِلٍ (لسانيٍّ في الأساس). وهو يأخذ بعين الاعتبار تلك القراءات والمراجعات التي يكون قد قدّمها أو قرأ عليها أو احتكّ بأصحابها في المؤتمرات أو في مجالات التّعليم. غير أنّ المشكِلة العويصة التي يلاحِظها جميع مَن تعاطى التّطبيق المصطلحي اللِّساني، هي إقبال بعض المتهوِّرين على وضع مصطلحاتٍ أي اقتراح مقابلاتٍ ـ بكلِّ جرأة ـ لكن بإهمالهم جلّ ما كانوا قد عمدوا إليه مِن النّقد مِن ذي قبل. حتى أنّ صاحب النّقد يتفضّل بوضع مقترحاتٍ ضارِباً عرض الحائط ما سبق له أن أدلى به مِن فصوصٍ نقديّة في مصطلحات علوم اللّسان وغيرها. وما دام الأمرُ يتعلّق بمجرّد اقتراحٍ فأنبل ما يقوم به صاحب الاقتراح هو أن يُرفِق هذا الأخير بتعليلات. سيتعلّق جزءٌ منها بواقِع المصطلح القديم إذا كان الاقتراح ينهض بعمليّة التعويض. ويعمد في الجزء الآخر إلى شرح موقفه مِمّا يأمل وضعه لا بالتعويل فقط على المقارنة العقيمة كما لا نيأس من تكراره، بل باعتماد الوصف اللِّساني ولو مِن باب تعليل المصطلح المقترَح ذلك أنّ ـ وكما يورِد روبير ديبيك ـ فإنّ « المصطلح المعلَّل هو ما يمكن للمستعمِل أن يستوعِب معناه بشكلٍ مجمَلٍ على الأقلّ من خلال تحليل مكوّناته فحسب »[2]. هذا، ويقصد بالمكوّنات هنا بنية المصطلح الصرفيّة والاشتقاقيّة خاصّةً، مِن هنا يقول مثلاً: « إنّ الكلمات التي ترضخ لقواعِد اللّغة الفرنسيّة الصرفيّة الاشتقاقيّة كلّها معلَّلة »[3]. فبعد أن تكون المصطلحات التي تمرّ على النّقد المصطلحي قد أخضِعت لامتحان صارم ـ إن لم نقل للتحرّي اللِّساني الواصِف والنّاقِد ـ يبادِر المصطلحي أو مَن يقوم بهذه المهمّة مِن اللِّسانيِّين خاصّة إلى اقتِراح المقابلات المصطلحيّة التي يراها أجدى وأجدر لتقوم مقام ما أسهم في الكشف عن عيوبه.

---

[1] جميل الملائكة، المصطلح العلميّ ووحدة الفكر، ضمن اللّغة العربيّة والوعي القوميّ، ص228.

[2] وذلك منذ 1978 في صدد ذكره لمعايير التقييس المصطلحي، حيث يرى التعليل كمعيارٍ جوهريٍّ. يُنظَر: R. Dubuc, Manuel pratique de terminologie, p.77.

[3] Ibid., p.77.

**2.2.2.2 تحيين المعلومات الجذاذيّة:** لقد تُوِّجَت الأبحاث المصطلحية الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين بخطوة ذات أهمية قصوى في ضبط المصطلحيات وتطويرها، تمثلت في الشروع في بناء بنوك مصطلحية، ولعله مما ساهم في تحقيق هذا الهدف ازدهار التقنيات الحاسوبية بشكل سريع، وظهور فرع جديد من فروع الدراسة المصطلحية، الذي أظهرنا قيمتَه أعلاه وهو المصطلحيات الحاسوبيّة يتولّى مهمّة تحيين المعلومات الجذاذيّة المفيدة لترقيّة اللّغة ولاسيما اللّغات الحيّة التي تُستعمَل في حياة الإنسان اليوميّة والحيويّة[1]. إنّ للمعلومات الجذاذيّة خصوصيّات جمّة ناجمة عن طبيعة الأشياء الخارجيّة التي تُحيل إليها المادة اللّغويّة المرفقة بها؛ وكذا الأهداف المنشودة منها، حيث لا يُكتفى فيها بحشد المعلومات حول تلك المادّة. يلحّ روبير ديبيك على أهميّة الجذاذة المصطلحيّة (La fiche terminologique) كمصدر مُمَعيِر لكلٍّ من التسمية والمفهوم[2]، وهو يربط هذه الأهميّة بما تنطوي عليه الجذاذة من المعلومات وكذا الخطوات التي ينبغي أن تسود عمليّة جمع هذه المعلومات. لأنّ الحركة والوقت الذي تستغرقه تلك الخطوات هامّة في ذاتها. فبعض المعلومات الموسوعيّة في تطوّرٍ مستمرّ، فهي تحتمل مراجعاتٍ من غير الممكِن إيراد جميعها في ذات الجذاذة. ومِن هنا تظهر أهميّة الحديث عن مجال التحيين كوسيلة تقي من الفوضى المصطلحيّة. ذلك أنّ مِن بين أهمّ إشكالات المعاجم الجمع العشوائي، الذي يقوم عادة على خطة غير منهجية لا تأخذ في الحسبان جملة حقول الموضوع ومفاهيمها الأساسية والفرعية. إن عدم الاقتداء بالجمع المفاهيمي يؤدي إلى طغيان مجال على مجال في متن المعجم، وإلى تداخل حقول الموضوع وتهدم وحدته العلمية، وبروز العديد من المشكلات المصطلحية كالاشتراك والترادف وتشتت المفاهيم . فمن غير المألوف في العمل المصطلحي الحديث أن يقوم فريق العمل بجمع المصطلحات دون صُنافة مفاهيم أولية (Conceptual nomenclature) تُغنى أولاً بأول على امتداد مراحل العمل، لمعرفة علاقات المفاهيم فيما بينها من حيث قربها أو بعدها عن مجال الموضوع. إن جمع المصطلحات وفقاً لنسق مفاهيمها شرط أساسي من شروط الجمع والتدوين المعجميين، كما أنه خطوة أساسية في عملية التقييس المصطلحي التي تقود إلى ضبط المصطلحات في مواقعها ويؤدي تاليا إلى توحيدها. وكذلك استنتج الباحث أن بعض المراصد اللغوية يركز على رصد المولدات المعجمية والمصطلحية، وتخزينها حاسوبياً، وتدوينها ورقياً ودراستها واستثمارها في تأليف المعاجم، وإعداد المصطلحيات بما يغني اللغة، ويساعدها على أداء وظائفها في مختلف المجالات، ثم تتبع الباحث المراصد اللغوية العربية على مر العصور إلى أن وصل إلى العصر الحديث، إذ قامت المجامع اللغوية العربية وفي مقدمتها مجمع القاهرة، ومجمع بغداد، ومجمع اللغة العربية الأردني – برصد عدد كبير مما سمي (ألفاظ الشؤون العامة أو ألفاظ الحياة العامة تارة وألفاظ الحضارة تارة أخرى)؛ وأوضح الباحث كذلك أنه أنشئ منذ بداية السبعينيات من

[1] P. Auger, La terminotique et les industries de la langue, Meta, vol. 34, n° 3, (450-456).
[2] R. Dubuc, Op. cit., p.43-51.

القرن الماضي أربعة بنوك للمصطلحات مما كان لهذا العمل أهمية كبرى في رصد المصطلحات العربية وتوثيقها وحوسبتها وهذه البنوك هي:

- قاعدة المعطيات المعجمية المغربي التي أنشأها عام 1978 معهد الدراسات والأبحاث للتعريب في جامعة محمد الخامس بالرباط.
- البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) الذي تأسس عام 1983 في إطار مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بالرياض.
- بنك المصطلحات في مجمع اللغة العربيّة الأردني وقد تأسس عام 1985.
- قاعدة المعلومات المصطلحية بمكتب تنسيق التعريب في الرباط وقد أنشئت عام 2000.

وفي خلاصة هذا الفصل، نذكر أنّ أهمّ المَحاوِر الّتي تتقيّد بها القراءات النقديّة هي النّظرُ في الكيفيّة الّتي يَكون كلُّ مُصطلحيٍّ قد عالجَ بِها العلاقة القائمة بيْن التّسمية والمَفهوم، مع العِلم أنّها المُشكِلة الّتي ظفرت بِكثيرٍ مِن الاهتِمام وفي كلِّ المَجالات الّتي تتّصِل بِاللُّغة؛ والمنهجيّات الّتي، لا محالةَ، قد اقتنع الكلُّ بِجدواها، والنّظر في الأساليب المختلِفة الّتي جرت بِها الأبحاثُ المُصطلحيّة في العالَم العربيّ والّتي تمّ اعتِمادُها في الهيئات والمراكِز القطريّة والوطنيّة والجامعيّة الّتي سهرت على تأطيرها؛ وكذا الصّلات الّتي لا بُدّ أن تتواجد بيْن الأخِصّائيِّين مِن جِهة، والمُصطلحيِّن اللِّسانيِّين مِن جِهةٍ ثانية.

## الباب الرابع

# تحليل الخطاب اللساني

7. الخطاب اللساني وتفريعاته المفهومية والمصطلحية
8. الخطاب اللساني ومفارقاته الإبستيمولوجية

## الفَصل الأوّل

# الخطاب اللساني وتفريعاته المصطلحية والمفهومية

**1.1 تفريع اللّسانيات وأسبابه**

1.1.1 صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها

2.1.1 أزمة المفهوم اللِّساني

3.1.1 الحاجة التطبيقيّة

**2.1 تداعيات التفريع المصطلحيّة**

1.2.1 لسانيات بلا جدوى

2.2.1 بدعة علوم اللِّسان

3.2.1 وهم العلم الربان

نذكّر مجدَّداً بما رأينا في الفصل الأوّل مِن الباب الثّاني مِن أنّ **تطبيق** الدَّرس المُصطلحي على اللّسانيات حادِثٌ على إثر قيام إشكالية حادّة ومزدوجة المدخل، ولاسيما في شقّها المتعلّق بـ الحاجة الماسّة إلى إرفاق البحث اللّساني بالنقد. وقد فهمنا مِن هذا، وخلال الفصل الأوّل مِن الباب الثّالث كذلك، أنّ *المصطلحيات الوليدة* قد تُصبح يوماً ما آلة نقديّة معتبَرة. ويمكن الانتقاء مِن أمثِلة ما تحرّيناه حول الموضوع (الإشكاليّة الشّامِلة والحاجة الماسّة إلى النقد) في هذا الفصل الذي لا نُعنَى فيه بالحالة العربيّة بما استحوذ على قسطٍ كبيرٍ من الاهتمام خلالَ بحثِنا فحسب ـ ولكوننا سنعود إلى معظمها في طيات الباب الخامس ـ بل نوردِ أمثِلة تشمل اللّسانيات كما هي في الغرب (وهي مرتّبة كما أدناه). وكذلك نظراً لكونيّة اللّسانيات؛ إذ كما أفاد مازن الواعر فإنّ اللّسانيات ذات أبعاد عالميّة[1]. وهذا الرأي تشاطره النظرة الابستيمولوجيّة كما يتزعّمها جان بياجي[2]، وذلك على غرار كلٍّ مِن علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعِلم إحصاء الشعوب (الديمغرافيا)، التي تهتمّ كلُّها باستنباط قوانين عامّة يُمكِن تطبيقُها على حالاتٍ خاصّة.

**1.1 تفريع اللّسانيات وأسبابه:** لقد لاحَظ بعضُ اللّسانيين أنّ حَدَث تفريع اللّسانيات إلى فروعٍ لم يسبق لها عهدٌ بها قد لا يُجدي نفعاً *إذا اكتفى أتباعُه بتغيير تسمياتٍ وتعديلها واحِدة تلو أخرى* **إلى غاية نشوء الفرع المزعوم أو المنشود: ما قد يؤدّي إلى التضخّم المصطلحي بلا جدوى ولا معنى.** أمّا التفريع الذي يقتضيه التطوّر الطّبيعي سواء كان سريعاً أم بطيئاً، فلا مجالَ لاستنكاره والتّحامل عليه، ولا يحتمل الجدل في جدواه؛ لأنّه يصبح حينئذٍ مؤشّراً على وفرة الإنتاج وثرائه على جميع الأصعِدة التسمويّة والمفهوميّة والنّظريّة والتّطبيقيّة. لهذا كلّه يهمّ البحث في قضيّة التفريع أولاً من حيث الأسباب التي نراها تكمن فيما يأتي:

- صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها
- أزمة المفهوم اللّساني
- الحاجة التطبيقيّة

**1.1.1 صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها:** أخذ هذا **التفريعُ** يحصل، منذ أن تمّ وضعُ مختلف اللّغات الطبيعيّة المُتاحَة للدّراسة في قوالب قواعديّة (نحويّة)، تحت إلحاح ما يُدعى *صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها* *، ولضرورات

---

[1] مازن الواعر، صلة التراث اللّغوي العربي باللّسانيات، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.11، (ص29 ـ 50).

[2] J. Piaget, Classification des disciplines et connexions interdisciplinaires, Revue internationale des Sciences sociales, vol.16, n°4, 1964, p.598-616.

* *صَوْرَنَة* أي (Formalisation)، يقال اللّغات *المُصورَنة* (اسم مفعول) من (فعل) *صَوْرَنَ*، وقد جاء استعمالُ (مصدره واسمه) *صَوْرَنَة* في: حسان الباهي، اللّغة والمنطق: بحث في المفارقات، الدّار البيضاء: 2000، المركز الثّقافي العربي، ص291 (قائمة بالرموز المستعمَلة والمصطلحات). أمّا مصطلح *بَنْيَنَة* فقد ورد كمقابل لـ (Structuration) عند حسن بحراوى في هذا السياق: «ويعود هذا القصور، في رأي روسم، إلى أنّ الرّواية تعتبر في ذاتها كلية مُبَنْيَنَة وذات دلالة Totalité structurée et signifiante »؛ يُنظَر: حسن بحراوى، بنية الشّكل الرّوائيّ، بيروت: 1990، المركز الثّقافيّ العربيّ، ص18.

أحكامٍ علميّة وتعليميّة، وتحت مسوِّغاتٍ توثيقيّةٍ أيضاً؛ وذلك دليلٌ على قيام ثنائيّة (النحو العِلمي والنحو التعليمي)[1]. هذا ما سجّله معظمُ الباحِثين الذين يُميِّزون بين اللّغات *كأنظِمة* وبين عمَليّة *وصف هذه اللّغات* (وضعاً واستِعمالاً) بجهازٍ مُصطلحيٍّ (اللّغة الواصِفة) هو في تجدُّدٍ مستمِرٍّ ما دامت تلك الأنظِمَة اللّغويّة في حاجة مسيسة إلى مَزيدٍ مِن الوصف والحصر والإحاطة باعتبارها تستمدّ مِن الاستعمال عناصرَها الجديدة: استِعمال اللّسانيين لها في إطار عملهم الوصفي الدَّؤوب ذلك؛ مع العلم أنّ هذا الاستِعمال يخلد إلى أهمّ مظهر من مظاهر الوعي المصطلحي وهو المعالجات المصطلحية. وكذلك بعدما اتّضح أنّ اللّغة *بنية* يمكن صَوْرَنَتُها في لغاتٍ صوريّة يكون لها فضلٌ كبيرٌ على شرح مختلف البنى اللّغويّة. فإذا انطلقنا مِن تعريف نزرٍ قليلٍ مِن مفهوم (البنية) على أنّها ارتِباط العناصِر المكوِّنة لموضوعٍ ما ارتِباطاً داخليّا وعضويّاً ليس للجزء فيها دلالة ولا وظيفة خارج ذلك الموضوع الكلّ[2]، فالبَنْيَنَة ـ بوصفها لغة ثانية ـ تَعني وضع مجموعة منسجِمة من المعارِف الإجرائيّة الصّريحة الخاصّة بلغةٍ طبيعيّةٍ ما. كلُّ ما في الأمر هو أن تتحقّق النظاميّة اللّغويّة المنشودة والمتَحَسَّسَة في دراسة الأنماط اللّغويّة بناءً على تلك المعارف المبنيّة بهدف معرفة شيء عن بنية تلكم اللغة. أمّا التغاير الموجود في تلك اللّغة الموضوع فلا يسلم هو الآخر من البنينة، ذلك أنّه ليس مسألة تغييرات حرّة أو عشوائية. وهي التغييرات التي أدركها التيار الأساسي من اللّسانيِّين إلاّ أنّه أقصاها مِن مجال التّفكير والدِّراسة على أساس أنّها كانت سطحيّةً معتقِداً أنّها ليست جديرة بالاهتمام، وعصية على النَّمذَجَة الحسنة. ولكن على العكس فهي نظامية ومكتفية ومتكيِّفة اجتماعياً. ذلك أنّ التغاير كما تذهب إليه اللّسانيات الاجتماعية يمكن أن يُصاغ في نموذج صوري هو الآخر، وأنّ تحليل التغاير يزوِّدنا بالاستبصار في آلية تغيّر اللغة. فهكذا صار أنّ البَنْيَنَة ـ أي صياغة تلك المفاهيم الإجرائيّة ـ تستدعي التحكّم في الجهاز المُصطلحي المستلزَم عن ذلك. ثمّ إنّ سوء استعمال قواعد اللّغة التي تنجم عن تلك البَنْيَنَة ليس هو الأمر الوحيد الذي ينتج عنه تضييع المعنى أو سوء بنائه وهو ما يمكِن إجماله في مصطلح **الإبهام**، لكن قد يُعزى السبب إلى سوء تطبيق القواعد الاجتماعيّة التي تُبنى عليها الملفوظات ويتمّ تبادلها. لهذا انبرت لسانيات الكلام حسب استعمال أنطوان كيليُولي (Antoine Culioli) تدرس الظّاهِرة على مستويين: علاقات المتحدِّث بملفوظه من حيث دوره ومكانته (وجوده) فيه وموقفه منه (لغة التعبير) والعلاقات التي يقيمه المتحدِّث بالمتلقّي في إطار تبادل الحديث (فعل التعبير)[3]. ولهذا ينبغي أن تعود كلُّ بنينة وصورنة للّغة ـ كائنةً ما كانت ـ بالفائدة على هذه الأخيرة بقدر ما تفضي إلى صياغة ما هو قابل للملاحظة والاختبار في نظامٍ مِن مقولاتٍ لسانيّةٍ تؤول إلى نوعٍ مِن تراثٍ لسانيٍّ يتمّ الاستفادة منه لاحقاً مهما يلحقه من متطلّبات النقد وضرورات المراجعة المرتبِطة بالحاجة إلى التفريع المذهبي والمدرسي. كما أضحى بإمكان التعبير رياضيّاً عن بعض

---

[1] Jacques Maniez, Les langues documentaires et classificatoires : conception, construction et utilisation dans les systèmes documentaires, Ed. Les éditions d'organisation, Paris, 1987.

[2] Raymond Boudon, A quoi sert la notion de structure ?, Ed. Gallimard, Paris, 1968, p.81-82.

[3] A. Culioli, Pour une linguistique de l'énonciation, T.1, Ed. Ophrys, 1990, p.129.

الظواهر اللّغويّة في هيئة نماذج من دون الوقوع في تعارض مطلق مع النحو القديم مثلاً. وقد أطلِق على هذا التعبير والإجراء مصطلح *الترييض* الذي « تتجلى [ مِن خلاله ] قدرة كلٍّ مِن العالِم الطّبيعي واللّساني على مفهمة وترييض المبادئ والقوانين التفسيريّة في نموذج تفسيري »[1]. فالنّموذج التّوليدي التّحويلي الذي طوّره تشومسكي انطِلاقاً من 1955 يعدّ، في كثيرٍ من جوانبه الابستيمولوجيّة والعلميّة والتعليميّة، كتوليفٍ للأنحاء التقليديّة مع النحو البنوي[2]. ثمّ صار نموذجاً تفسيريّاً علميّاً. لقد سجّل تشومسكي هذه المفارقة في 1966 قائلاً: « النحو التوليدي التحويلي هو في جوهره طبعة حديثة وأكثر دقة لما عُرِف في نحو بور رويال [ Port-Royal ] »[3]. وذلك مع التِزامه ـ فيما يخصّ النحو البنوي واللّسانيات البنويّة ـ بخطٍّ تحفّظه تجاه اعتبار دي سوسير اللغة رصيداً مشتركاً ليس له تواجدٌ حقيقيٌّ خارج المجتمع. بينما للّغة عند تشومسكي مركزٌ بل عضوٌ وظيفيٌّ يوجد في دماغ كلِّ فردٍ حيث تُنقَش بنيتُها فتُحفَظ: ما يُسمّى بأطروحة أو مُسلَّمة *اللغة كغريزة ومنظومة وظيفيّة* (Langage comme instinct et système fonctionnel). ولكنّ إذا كان تشومسكي قد أبدى شهادة صادِقة على فضل الأنحاء التقليديّة وأهميّتها من حيث المحتوى، فهو ينتقدها من حيث الشّكل: إذ بالنسبة إليه فإنّ القواعد والتعريفات التي صيغت في تلك الأنحاء إنّما صيغت بلغة واصفة غير دقيقة: بل مِن هنا يصدر جزءٌ من دواعي الدّعوة إلى تيسير النّحو. لذلك يرى أنّ الالتجاء إلى لغة واصِفة دقيقة وواضِحة ـ كالأنظِمة الصوريّة المسخَّرة في المنطق والرياضيات ـ هو الطريقة الوحيدة التي تكفل صياغة قواعد دقيقة لا يشوبها غموضٌ ولا تعقيد. وهو كذلك ما يحتكِم إليه أسوالد ديكرو (Oswald Ducrot) في نفس السنة (1966) حينما يسلِّم منطقيّاً أنّ « المقولة إذا صحّ تعريفُها في اللّغة التي يدرسها أيُّ لسانيٍّ فعليه أن يتمكّن من تحديد كلّ العناصر التي تنتمي إلى تلك المقولة تحديداً آليّاً (لربّما حتّى تلك التي لا تنتمي إليها) »[4]. القوسان يعنيان أنّ هناك ما يمتنع عن التصنيف، لكن لا يمانَع مَن يخوض في تلك اللّغة التي يسعى إلى وصفها مِن أن يتحدّث في الممنوع من التصنيف: هذا قد يحدث بوضع قيود تعريفيّة وتسميّات ولو آنية ومؤقَّتة من حيث الشكل كما يدعو تشومسكي في البنى التّركيبيّة[5]. فهكذا أخذ نموذج تشومسكي يشهد تطوّراتٍ من ناحية أصوله الابستيمولوجيّة ومنهجه العلمي وهدفه التّعليمي، إلى حيث يستأنف غيرُه طرح المشكلات مجدَّداً على هذا النّحو الفاصِل بين ما هو تعليمي مِن جنس الأنحاء التقليديّة وما هو علمي من نوع النّحو التوليدي التحويلي: « مادامت الأبنية النحويّة تُفسَّر بلغة الحياة اليوميّة التي رسّختها الأنحاء التقليديّة، أو تحت شكل سلاسل الخانات كما في الأنحاء البنويّة، فإنّ ذلك متيسِّرٌ في حدود تسخيرها في تعليمها كما هي للتلاميذ، لكن الأمور تتعقّد عندما يأخذ اللّساني في تناول القضايا المجرّدة الخاصّة بالنحو التوليدي التحويلي »[6]. ونستنتِج مِن هنا أنّ النموذج التّوليدي التّحويلي إنّما قام وتفرّعت إليه اللّسانيات وتجزّأت انطِلاقاً منه، بهدف التّدقيق في صَوْرَنَة اللّغة ومحاولة وضع لغة

---

[1] حافيظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص154.

[2] Sylvain Auroux, La logique des idées, Ed. Bellarmin (Montréal),1993.

[3] N. Chomsky, La Linguistique cartésienne, Ed. Seuil, Paris, 1969.

[4] Oswald Ducrot, Logique et linguistique, Langages, n° 02, p.29.

[5] N. Chomsky, Structures syntaxiques, Trad. Michel Brandeau, Ed. du Seuil, Paris, 1969.

[6] Eddy Roulet, Théories grammaticales, Ed. Nathan, Paris, 1972.

واصِفة جديدة محلّ ما كانت تستعين به الأنحاء التقليديّة التي لا تُرفَض في محتواها بل يسلم تبنّي هذا الأخير واعتماده، مع إعادة النّظر في شكلها. وإذا اختلفت التيارات التّوليدية في عدد طبقة التحويلات ودور الدلالة في النماذج اللسانية المقترحة فإنها تتفق جميعها على أن النحو نسق من القواعد الصورية المختزنة في القدرة الإنسانية . لذا فهو لا ينحصر في مستوى دراسي دون آخر، بل يضم جميع المكونات الفرعية التي تغيرت هيكلتها بتغير الاقتراحات التوليدية[1]. وكذلك تُسلِّم جوزيت ري ديبوف بصحّة هذه الحقيقة حيث ترى ـ بصفتها منظِّرة للّغة الواصِفة ـ أنّ تلك الجمل الواصفة (التي يُستعان بها في تلك الأنحاء التّقليديّة والبنويّة معاً) تحتوي عادةً كلماتٍ موضوعةً خصِّيصاً لوصف اللغة الطبيعيّة. كما ترى من جانبٍ آخر أنّ المصطلحيّة اللّسانيّة تنقسِم إلى كلمات تابِعة للّغة العادية التي تشمل ما أسمته (Mots mondains كـ (adjectif, déclinaison, illisible, dire, grammaticalement) وكلمات هي من اللّغة العارِفة تُدمَج ضمن الكلمات الواصِفة (Mots métalinguistiques) على غرار مصطلحات (Adverbe, génétif et transformation)[2]. يبقى أنّه عندما تبلغ المصطلحات الدّرجة الثانية من الوضع (اللّغة العارِفة) يستدعي الأمرُ إرفاقها بتعريفاتٍ، ولاسيما حينما يقع الاختلاف في المفهوم ويظلّ المصطلح نفسه. وذلك كما حدث للنحو التحويلي التوليدي ذاته فيما يخصّ مصطلح (Paraphrase) الذي تداعى حول مفهومه أتباع النحو التحويلي فتفرّعوا إلى مدرستين: 1. مدرسة بانسيلفانيا (Ecole de Pennsylvanie) بزعامة هاريس وهيتز (Hiž)، و2. مدرسة كامبريج (Ecole de Cambridge) تحت قيادة تشومسكي. فشكّل المصطلح موضوع اختلافٍ بين المدرستين فيما يتعلّق بالمفهوم الذي يدلّ عليه والنّظريّة التي تفسِّره[3]. فلا يُكتفى حينئذٍ بالرجوع دائماً إلى اعتماد المعنى اللّغوي الذي يشكِّل سبباً من أسباب حدوث التعدّد الدلالي « إنّ هذا النمط من التقسيم يتمظهر أيضاً عبر التعدّد الدلالي للكلمات: فكلمة *conjuguer*، مثلاً، تحمل معنى مشتركاً هو (جمع أو ضمّ) [ « réunir » ] ومعنى آخر هو مِن نصيب اللّغة الواصِفة (إجراء التّصريف) [ « faire une conjugaison » ]. فبعض الكلمات تنتمي بفضل معنىً ما إلى المعجم الواصِف وينتمي بعضها الآخر بموجب معنى آخر إلى المعجم العادي »[4]. ويشاطِر فرانك نوفو (Franck Neveu) هذا التحليل إلى غاية أنّه عاد إلى استعمال المقولة التقليديّة: *الكلام على الكلام بالكلام (وبما ليس في كلامنا)*. ولتوضيح ذلك بلغة المصطلحيات: أي الوصف باللّغة العادية التي تؤول مع الوضع بين الأخصائيين في نفس المجال إلى لغة واصِفة. لكنّه يواصِل كلامه بالقول إنّ هذه اللّغة العادية الواصِفة قد غالت في الانزياح بعضَ الشيء إلى حيث تشكّلت مصطلحيّة تبدو غريبة إلى حدٍّ ما على كثيرٍ من النّاس[5]. لعلّ هذا ما يقصده نايف خرما حينما يقول: « إنّ المصطلحات الفنية (اسم / فعل / صفة / ضمير الخ ) التي تسمَّى بها أجزاء الكلام المختلِفة، ليست

---

[1] ميشال زكريا، الألسنيّة التَّوليديّة والتَّحويليّة وقواعِد اللّغة العربيّة، بيروت: 1986، المُؤسّسة الجامعيّة لِلدّراسات والنّشر، ص161.

[2] J. Rey-Debove, Le métalangage, p.26.

[3] J.-C. Milner, Ecoles de Cambridge et de Pennsylvanie : deux théories de la transformation, Langages, n° 29, p.98-102.

[4] J. Rey-Debove, Op. cit., p.27.

[5] F. Neveu, Lexique des notions linguistiques, p.03.

كلُّها كلمات مستعمَلة استعمالاً عادياً بين أصحاب اللغة وهذا ينطبق انطباقا تاما على اللغة الإنكليزية مثلا فالكلمات adverb, adjective, verb, noun) الخ) ليست من مفردات اللغة العادية، بل هي مصطلحات خاصة مستعملة في التحليل اللغوي (يشبه هذا في اللغة العربية المصطلحات التالية إلى حد ما: مفعول لأجله، تمييز، حال، نعت الخ) ولذلك فإننا يجب ألا نستعمل هذه التعابير للدلالة على ذلك الجزء أو تلك المجموعة من الكلام التي تمّ تصنيفها سابقا في لغة معينة بالذات. بل يجب أولا أن نقوم بالتصنيف بطريقة علمية ونحدد المعايير التي نستند إليها في تصنيفنا، ولا يهم بعد ذلك أن نستعمل التعبير القديم للدلالة على تلك المجموعة التي تمّ تصنيفها »[1]. وهو ينطلِق في ذلك من قناعته أنّ بعض علماء اللغة المحدثين « قد أخذوا على اللغويين التقليديين استخدامهم للمعنى كأحد المعايير لتحديد ذلك الجزء من أجزاء الكلام الذي تنتمي كلمة ما إليه »[2].

وبينما يربط بعض اللّسانيين المتأمّلين في مصطلحيّة علمهم تلك المصطلحات بصدف الاكتشاف سرعان ما دقّق جول ماروزو (Jules Marouzeau) النَّظر في هذا الاعتقاد حيث يرى أنّ المصطلحيّة التي نشأت في البداية بمحض صدف الاكتشاف أصبحت تختلف عن تلك القوائم التي تصدر عادةً في نهاية الأمر بعد عمليّة الجرد وبعدما تركن بعض المفاهيم إلى شيءٍ مِن الاستِقرار[3]. وممّا يساعد على هذا الاستقرار التّعليمُ ولاسيما في الوسط الجامعي بوصفه عاملاً مِن عوامل التنميط الذي يمسّ أسماء الأشياء كما المفاهيم المستخدَمة عند المختصين إلى أن تصبح منظومة قابلة للدّراسة النظرية والصياغات الرياضيّة.

وقد كان يلمسلف صاحِبَ فضلٍ في توطين الدّرس اللّساني العام على الصياغات الرياضيّة المساعِدة على ذلك التّعليم. وذلك أنّ « اللّغة في نظره (بنية) أو نسيج وحدها أو كلٌّ مكتفٍ بذاته، يتطلّب أدواته الخاصة في التحليل [..] لكنه [يلمسلف] اعتبر أنّ مهمّة عالِم اللّغة هي إنشاء نظرية تكون بمثابة ضرب من الجبر بالقياس إلى أيّة لغة »[4]، ومهما يكلِّفه ذلك مِن إعادة الأنْسَقة والبنينة (Restructuration). وقد عُرِف عن يلمسلف التصرّف الأخير في مجال اللّسانيات حيث سعى مثلاً إلى تعويض التقسيم الثنائي (للدليل) بتقسيم ثنائي ـ رباعي (يتجاوز الدليل)، ينقسم بموجبه التعبير والمحتوى ذاتهما إلى *شكل وجوهر*. فأزاح بذلك الدليل شيئاً ما لفائدة الشموليّة. ولعل الدافع إلى إعادة الأنْسَقة والبنينة هذه في واقع الأمر، هو إبراز الاختلافات: إن علوماً لسانيّة تشتغِل أساساً على شكل المضمون كما تدلّ على ذلك، فضلاً عما سبق، صفتها الأولى الدلالة البنيوية كما طوّره غريماس (Greimas) بينما تشتغِل أخراها على شكل التعبير[5]. وكذلك غلب على بنفنيست التطلّع إلى بناء جهازٍ صوريٍّ مِن شأنه أن يُحكِم أمر الملفوظات النّاتِجة عن عمليّة التلفّظ التي يصعب التحكّم فيها. علماً أنّ تلك الملفوظات إنّما تنتُج في سياقاتٍ متباينة لا سبيلَ إلى توقّعها بسهولة مهما يفلح الدّارِس في وضع ذلك الجهاز الصوري أو افتراضه[6]؛ وهو المشكِل الذي واجهه كلُّ مَن نزع النّزعة البنويّة في وصفه للّغة. فهكذا كلّما بدت لبنفنيست فكرةٌ جديدةٌ في هذا الشأن عمد إلى تمييزها

---

[1] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصِرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت: 1978، ص231 ـ 232.

[2] المرجع نفسه، ص230.

[3] J. Marouzeau, Lexique de la terminologie linguistique, p.04.

[4] سمير حجازي، علماء اللغة ونقاد الأدب المشهورون، ضمن معجم المصطلحات اللّغويّة، ص198 ـ 199.

[5] A. Delaveau & al., Terminologie linguistique, Langue française, n° 06, p.112.

[6] É. Benveniste, L'appareil formel de l'énonciation, Langages, n°17, (p.12-18), p.12.

مصطلحيّاً كما يدنو إليها من حيث تعريف مفهومها وأطّر ذلك كلّه بجهازٍ صوريٍّ يتماشى والنّظرة الابستيمولوجيّة التي يتموقع بداخلها. هكذا إلى أن أصبح صاحب فضلٍ في التأسيس لنظريّة التلفّظ. ثمّ إنّ الصَّوْرَنَة كمنهجٍ لتنظيم اللّغة وتصنيفها تقدِّم صورة مكبَّرة منظورٌ إليها من بعيد تتجسّد فعلاً في وصف اللغات الخاصّة وفي تحليلها. وذلك أنّ ـ حسب الأخصائيين في اللغات الصوريّة ـ فإنّ هذه الأخيرة لغة مشتركة بين كلِّ العاملين في ميدان اللّسانيات تحسم التواصل حتى بينهم. ذلك أنّ كلَّ لسانيٍّ لابدَّ أنّه متخصِّصٌ في جانبٍ من جوانب اللّغة: المركب الفعلي، المركب الاسمي، الأدوات. وذلك وفق الأطروحة التي يكون كلٌّ منهم قد قدّمها لمّا كان على قيد التّكوين. وقد يختلفون في لغة الأمّ، هذا انجليزي المنشأ وذاك عربي وآخر فرنسي. لكن هذه الخصوصيات والتدقيقات لا تمنع أحداً من أن يواصل استكشافه للّغة عبر ما يلتقون كلُّهم حوله وهي اللّغة الصوريّة التي يتزوّدون بها[1]. ثمّ إنّ الاعتقاد بدور الصَّوْرَنة في تطوير البحث اللّساني وفي تفريع اللّسانيات ليس وقفاً على الدرس اللّساني الغربي. إذ لا يزال هناك باحثون عرب يرون في اللّسانيات إعادة تنظيم للدرس النحوي العربي. حيث يذهب محمد الحناش إلى أنّ « دور اللسانيات الحديثة، هو إعادة هيكلة قواعد النحو العربي (بمفهومه الواسع طبعاً) من منظور جديد، فتقدمها بطرق أخرى تكون أكثر ملاءمة مع التطور الذي حصل في المجتمع العربي. وهذا المنهج لا يعني الانتقاص من قيمة التراث اللغوي (اللساني) بل تأكيد لقيمته »[2]. ولمقتضيات الصَّوْرَنة دائماً يسعى بعضُ اللّسانيين العرب إلى نقل المناهج الغربيّة وتطبيقها على العربيّة آخذين بعين الاعتبار علم النحو العربي بكيفيّة لا تخلو من الرغبة في تفريع الدرس اللّساني العربي لكن تُوحي منهجيّتهم بأنّهم يكتفون باستبدال مصطلحات حديثة بأخرى قديمة: « يشير التَّقليد اللّغوي إلى تصرّفاتٍ نحويّة خاصّة بالفعل وفاعله مجموعين. فمثلاً في ما يتعلَّق بدراسة الجملة القائمة ضمن جملة أخرى يقول التقليد اللغوي إنّ الفاعِل وفاعِله في الجملة المكمِّلة يحتلاَّن موقعاً نحويّاً معيّناً. تجدر بنا الإشارة، هنا، إلى أنّ اللّغويِّين الكوفيين يقولون إنّ الفعل والفاعل يعملان معاً في المفعول به. يتحصّل من الملاحظات السابقة وضع الركن الاسمي الفاعل ضمن ركن واحد يحتويه إضافةً إلى الفعل »[3]. فهكذا أصبح النحو العربي كتراث شامخ ـ أو كتقليدٍ حسب تعبير ميشال زكريا ـ يجابه عند الباحِثين العرب في ظلِّ البحث اللّساني الحديث ظواهر تختلف شيئاً ما عن وضعيّة أنحاء اللّغات الغربيّة حيث نجد الغربيِّين يعيرون للترييض اهتماماً بالغاً بينما يدّعي الباحثون العرب سلوك نهج التّجديد لكن من غير الأخذ بأسبابه. ومِن هذا النّوع من التّجديد ما كان يرمي إليه رواد تيسير النّحو العربي مِن خلال تصريح بعضهم بإجراء *قراءات (معاصِرة)* لهذا النحو كما يؤكِّد ذلك شوقي المعري في مقدِّمة كتابه قِراءات معاصِرة في تيسير النحو العربي: « إنّ في هذا الكتاب قراءات نحويّة معاصِرة [...] »[4]. وعندما قدّم مثالاً على تلك القراءة قال: « [...] أما أسلوب الشرط فقد وقفت بدايةً على تحديد المصطلح »[5].

---

[1] Raoul Blin, Introduction à la linguistique formelle, Ed. Hermes-Lavoisier, Paris, 2009, p.07.

[2] محمد الحناش، البنيويّة في اللّسانيّات، ص06.

[3] ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعِد اللّغة العربيّة، ص50 ـ 56.

[4] شوقي المعري، قِراءات معاصِرة في تيسير النحو العربي، دمشق، 2006، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، ص05.

[5] المرجع نفسه، ص05.

فيستهلّ بحثَه حين تناوله لهذا المبحث بطرح مشكِلة اللّغة الواصِفة مستفهِماً: « [...] تحديد المصطلح (جملة أم أسلوب ؟) [...] فما زلنا نختلف على تسميته: هل هو أسلوب الشرط، أم جملة الشرط ؟ »[1]. فيخصِّص لهذا الموضوع مقدِّمة مطوَّلة نوعاً ما (ثلاث صفحات على ستين صفحة) مع معالجة مصطلحيّة تحتلّ صدارة كلِّ مدخلٍ إلى أدوات الشّرط. هذا كلّه لكي يظلّ وفيّاً لما أصدره من رأيٍ يقول إنّ مسألة كثرة القواعِد التي غالِباً ما تؤدِّي إلى توسيع حجم النحو العربي لا تشكِّل ـ في رأيه ـ مشكلاً وجيهاً: « ليس القصد منها [قراءات نحويّة معاصِرة ] الوقوف عند محاولات الآخرين التي دُرست وقُدِّمت بل هي قراءات لنماذج من الأبحاث التي كثر فيها الخلاف النحوي وكثرت القواعد النحويّة، وقد وجدت أنّ كثرة القواعِد ليست خطأ، أو أنّها تجعل البحث صعباً، يجب أن يُحذَف منها شيءٌ لتكون سهلة التناول فالفهمَ، ولم يكن يوماً الحجم مقياساً للصعوبة أو السهولة »[2]. بل إنّ عبد القادر الفاسي الفهري يوعِز ريادة اللسانيات في مجال العلوم المعرفية، إلى الدقة والوضوح، وكذلك استعمال نماذج أكثر صورنة وذات أبعاد مفهومة على المستوى الرياضي والحاسوبي، حيث يؤكِّد: « لا أحد يمكن أن يشكك اليوم في الدور الهام الذي تلعبه اللسانيات في ريادة مناهج البحث وإقامة أصول المعرفة، ليس في اللسانيات وحدها، بل في مجال ما أصبح يعرف بالعلوم المعرفية، وهذه الريادة أساسها الدقة والوضوح، وكذلك استعمال نماذج أكثر صورنة وذات أبعاد مفهومة على المستوى الرياضي والحاسوبي. إن أساس هذه المكانة هو تطوير النماذج الرياضية والحاسوبية والوضوح الابستمولوجي. اللسانيات اندمجت في عدد من العلوم البيولوجية أو النفسية أو الأنثروبولوجية إلخ، في محاولة جادة لوضع خريطة ابستمولوجية تجعل اللسانيات تتفاعل مع العلوم الأخرى »[3]. وكذلك يحدِّد مصطفى غلفان يوعِز هدف ما أسماه اللسانيات النسبية في المحافظة على النمطية، فيقول: « هدفها [ اللسانيات النسبية ] هو المحافظة على النمطية؛ وذلك بإقامة نماذج نحوية نمطية بعدد الأنماط اللغوية الممكنة منطقياً والمحققة واقعياً، وعليه سيكون مبدأ التنميط »[4].

فهذه إذن بعض المفارقات التي تنطوي عليها سنّة الميل إلى **صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها**. فبينما يترجّى أصحابُهما بلوغ بهما أدنى ما يمكِن الاتّفاق حوله في مجال اللّسانيات بصورة مُيَسَّرة بعيداً عن الجدل العقيم، نجدهما أحد أسباب نشوء الاختلاف في المصطلحات إلى غاية التفرّع والانشقاق وظهور التعقيدات الفنية مجدَّداً. والحال إنّ ما يجعل المصطلحات اللّسانية مليئة بالمفارقات ـ إلى هذه الدرجة حيث الاختلاف ـ هو ابتعادها من الاصطناعية كما جاء في نصّ إيدي رولي (Eddy Roulet) السّابِق: ما يعني اقترابها من اللغة الطبيعية من جهة، ووجود هذا التقارب مصدر إشكال ـ مِن جهةٍ أخرى ـ حيث أنّ المفهوم اللّساني مقرَّب إلى المتعلِّم والجمهور باللّغة التي تعوّدها دون أن يحظى من المفهوم بسوى نسبة قليلة ممّا تؤدِّيه تلك التسمية في اللّغة العامّة. من هنا اعتبرت المصطلحات اللّسانية أقلّ عموماً مقارنةً باللّغة الواصفة ذلك أنّ اللّغة الواصِفة لا تتشكّل كلّها من المصطلحات بل إنّ جزءاً من هذه الأخيرة تابعة

---

[1] شوقي المعري، قِراءات معاصِرة في تيسير النحو العربي، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص05.

[3] عبد القادر الفاسي الفهري، ضمن أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، (ص95 ـ 107) ص95.

[4] مصطفى غلفان، ضمن أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، (ص253 ـ 266)، ص254.

للّغة العادية لذا لا تشاطر جوزيت ري ديبوف رأي غريماس (وكورتيس) الذي يرى أن المصطلحات يشرح بعضها البعض وبالتالي فاللغة الواصِفة مكوَّنةٌ كلّها من مصطلحات[1].

**2.1.1 أزمة المفهوم اللّساني:** إنّ التزايُد المجاني في التسميات قد يدلّ على أزمة داخليّة تمسّ المفهوم بالدّرجة الأولى، ذلك أنّه إذا وصل أيّ علمٍ إلى نقطة حيث يطبعه العطل في عجلة تطوّره، أخذ ينمّي مِن مجال ألفاظه ويوسِّعه توسيعاً بدون مبرِّرٍ فعليٍّ، أي لا لاحتواء مفاهيم تلوح هناك ضرورة لإدماجها في مادّته ـ لصلتها بموضوعه أو لوجود مفاهيم في طرف آخر لا يمكن تجاهلها ـ لكن لمجرّد ضمان البقاء، إن لم نقل احتكار السّاحة الفكريّة الثّقافيّة العلميّة ـ كما يلاحِظ كثيرٌ مِن الابستيمولوجيِّين. أما حينما نكون إزاء ورود حالة مؤدّاها أنّ أيّ تحوّل يجري على الصعيد المفهوميّ يؤدّي إلى تحوّلٍ آخر هو صدى للأوّل قد يحدث إن على المستوى التطبيقي أو على المستوى التسموي، فالأمر ـ لا محالة ـ لا يعدو إلاّ أن يكون طبيعياً ومستساغاً إلى حدٍّ معقول: لهذا صار الرَّصد المفهومي والتسموي معاً جزءًا من انشغال المصطلحيِّين الذين لم يتردّدوا للتصدّي له لعلَّهم يُوفَّقون في تبيّن معالِم ذلك التطوّر. وقد حدث ذلك بالفعل حينما ظهرت فروعٌ متعدِّد الاختصاصات ومتداخل المواد العلميّة تلتقي كلّها عند اللّسانيات مَدعوة بحسب الاختصاص الذي دُفِعت إليه هذه الأخيرة ـ أو بالأحرى استُنجِد بخدماتها* ـ كـ: *اللّسانيات العصبيّة* (Neurolinguistique) واللّسانيات الإكلينيكيّة (Linguistique clinique)، واللّسانيات البيولوجية (Linguistique biolinguistique)، واللّسانيات النفسيّة (Psycholinguistique)، واللّسانيات الاجتماعيّة (Sociolinguistique) وكذا اللّسانيات الحاسوبية (Linguistique informatique). وقد رافق ذلك انقلابٌ في المفاهيم وآخرٌ في التسميات[2]. وفي هذا يقول محيي الدين محسب وهو يرسم مخطَّط هذا الانقلاب مِن نقطة بدايته: « لقد أصبح البحث في اللّغة في العصر الحديث يحتلّ مكاناً مرموقاً في دائرة اهتمام الفكر والعلم. ومن ثمّ

---

[1] يُنظَر: J. Rey-Debove, Spécificité de la terminologie linguistique, in Métalangage et terminologie linguistique, (p.03-09), p.03. وقد أحالت إلى قاموس غريماس وكورتيس، بدون أن تورِد المعلومات التوثيقيّة الخاصّة بالمرجع ما عدا ذكر مادّة *Terminologie*؛ وعندما حقّقنا في الأمر وجدنا مصدر المعلومة في: Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas, article *Terminologie*, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette *Supérieur*, Coll. Langue/Linguistique/Communication (*Dir* par Bernard Quemada & François Ratier), Paris, 1993, p.389. هذا نصّه: « On appelle terminologie un ensemble de termes, plus ou moins définies, constitutifs, pour une part, d'un sociolecte. Une terminologie dont les termes sont interdéfinis et les règles de construction explicites, est susceptible de se transformer en métalangage »

* أمّا **اللّسانيات التطبيقيّة** فقد أسنِد إليها العديدُ من التعريفات، وذلك حسب الموقِع الذي تشغله ضمن تشكيلة المعارف البشريّة وفي كنف انشغالات الناس المتفاوتة؛ فاعتبِرت أوّلاً كخادِمة مجالات معرفيّة أخرى، مثل علم النفس والبيداغوجيا، وعلم الاجتماع والفيزيولوجيا؛ إذ انتقلت عبرَ اللّسانيات التطبيقيّة . وفي ضوء تشعُّب المشارب المعرفيّة . معطياتٌ لسانيّة اقترنت بمعطيات سيكولوجيّة التعلّم وتناسبت مع طرائق التعليم الخاصّة. يُنظَر: Denis Girard, Linguistique appliquée et didactique des langues, p.23-24. وقد تكون اللّسانيات التطبيقيّة حلقة وصل بين عدّة فروع لسانيّة أو مدعِّمة لفروعٍ علميّة أخرى تسير في مدار اللّسانيات لكونها يُتداوَل فيها شؤون اللّغة. Dominique Maingueneau, Aborder la linguistique, p.57.

[2] Térence Macnamee, La terminologie de la neurolinguistique, Meta, vol. 29, n° 1, (p.91-98).

تداخلت عدّة علومٍ وتضافرت في سبيل الكشف عن جوانب تلك الظّاهِرة المتفرّدة: ظاهِرة اللّغة. ومِن الواضِح أنّ نظرة متعمِّقة إلى الخطوط العامّة في هذا السياق المعرفي تكشف عن مؤشِّراتٍ واضِحةٍ لمركزيّة اللّسانيات وتفاعلاتها التي تنضوي تحت ما شهده النصف الثاني من القرن العشرين مِن ظهور موجة معرفيّة أطلِق عليها موجة (العلوم المتداخلة الاختصاصات) [...] في قلب هذا الميل إلى التكامل كانت اللّغة هي البؤرة الجاذِبة؛ وذلك بسبب الإدراك الحديث لمركزيّتها في تشكيل تلك الظّاهِرة التي تسمَّى (الإنسان). ومِن ثمّ انخرط علماء الاجتماع في دِراسة الطبيعة الاجتماعيّة للّغة، ولدورِها في قيام مجتمع ما، أو جماعة ما، وفي تحديد أنماط علاقات الفاعِلين الاجتماعِيِّين. وبدأ علماء النفس تُشغلهم زاوية تأثير اللّغة على مجمل مظاهر التّنظيم السّلوكي، والعمليات النفسيّة المختلِفة كالإدراك والتفكير والذاكِرة [...] وكان لتآزر اللّسانيات مع العلوم الأخرى أثرٌ كبيرٌ في تشكيل نظريّة اللّغة وتمحيص مفاهيمها. وعلى سبيل المثال فقد كان مِن نتيجة هذا التآزر نشوء هذا التداخل الاختصاصي الماثِل في علومٍ مثل: اللّسانيات البيولوجية *biolinguistics*، أو اللّسانيات العصبيّة *neurolinguistics* أو اللّسانيات الإكلينيكيّة *clinical linguistics*، أو اللّسانيات النفسيّة *psycholinguistics*. وربّما كان سوق التعريفات التي يقدِّمها ديفيد كريستال لهذه المصطلحات في قاموسه (اللّسانيات والصوتيات) ملائماً لإعطاء فكرة أوّلية عن طبيعة الاشتِغال المعرفي الذي تنطوي عليه تلك العلوم»*. وهذا التداخل في الاختصاصات التي استقطبتها اللّسانيات ـ فاجتمعت كلّها تحت لوائها ـ يفرض شيوع الظّاهِرة المسمّاة *انتقال المفاهيم مِن مجالٍ إلى آخر*. لكنّها تستدعي ـ مِن جهةٍ أخرى ـ حصول المعرفة بكلِّ المجالات التي يتمّ انتقال المفاهيم بينها والاطّلاع على المشروع الذي يوازيها والمكوَّن مِن التّطبيقات الممكِنة[1]. هذا ما كشفت عنه كذلك ليلى المسعودي حينما رصدت انتقال المفاهيم ومعها التسميات بين مجاليْ الطبّ والصوتيات؛ فأجابت عن جملة مِن أسئلة كانت قد أحسنت طرحَها، على غرار: « ـ كيف يُستخدم المصطلح العلمي في غير مجاله ؟ وهل يُنقل المصطلح معنىً ومبنىً ؟ هل يُحتفظ به دليلاً ومفهوماً في هذا الاستعمال؟ هل يطرأ عليه تغيير في هذا الانتقال ؟ وهل توجد مصطلحات أخرى تنافسه في المجال المنقول إليه ؟ وألا يحدث هذا الانتقال بلبلة واضطراباً في الاتّساق الداخلي والتّماسك المفهومي للشبكة المفاهيميّة من حيث تقطيعها و تسلسلها التّراتبي. وهل في هذا الانتقال إغناء وإثراء المصطلح أو إنّه تفقيرٌ وتقليصٌ وأحياناً تحوير لِمفهومه ؟ »[2]. والحال إنّه كثيراً ما لوحِظ أنّ قسماً ما مِن التسميات ـ وما يُزعَم من المفاهيم التي تدلّ عليها ـ لا تمثِّل إلاّ مرحلة عابِرة في تاريخ اللّسانيات، قد تكون اختباريّة أو بالأحرى انتقاليّة، كما هي الدّراسات التي كانت سنداً لها وما تكون قد انفتحت عليه من العلوم الأخرى: فبالتالي يبقى مِن الغرور أن يتمّ ربط مصير علمٍ بكامله بما لا يمكِن إلاّ أن يُصنَّف في عداد حدَث الدراسات الحادِثة في المرحلة الانتقاليّة. ثم تبقى أمامنا صعوبة أخرى وهي أهمّ الصعاب والمتمثلة في التطوّر الدّلالي للمصطلح. فقد يستعمل المصطلح لفترة ونتيجة التغيرات التي

---

* محيي الدين محسب، ضمن أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، (ص228 ـ 245)، ص228 ـ 229. وكان هذا بعضُ جوابه على سؤال المُحاوِرَيْن: « بقد أشار العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي ستراوس إلى أنّ اللّسانيات بفضل توجّهها العِلمي ستصبح جسراً تَعبُره كلُّ العلوم الإنسانيّة الأخرى إن هي أرادت أن تُحقِّق نصيباً مِن العِلم. ولا أحدَ اليوم يستطيع أن يشكِّك في تحقّق هذه النبوءة، ما الذي يجعل اللّسانيات تشغل صدارة العلوم الإنسانيّة وتستأثِر بكلِّ هذا الاهتمام ؟ ». وقد طرح هذا السؤالَ ذاتَه ـ في ثنايا هذا الكتاب ـ على تسعة عشر عالِم لساني عربي وكانت أجوبتُهم مختلفة ومتنوِّعة ومثيرة في نفس الوقت. اعتمد الكاتبان أسلوباً مرناً يعكس معايشتهما اليومية للوقائع اللغوية التي يستمدانها من المسموعات والمرويات وتحديداً من أفواه الرواة اللغويين مباشرة.

[1] F. Rastier, Sémantique et recherches cognitive, Ed. PUF, Paris, 1991, p.205-212.

[2] ليلى المسعودي، المصطلح الطبّي وتقاطُع المجالات، (ص34 ـ 39).

تحصل للعلم والظروف المحيطة به ومجموعة المؤثرات التي قد تمتدّ إلى موت المصطلح وانقراضه أو استبداله بمصطلح آخر أو إلى تغيير دلالته التي كانت عليها. أما قضية موت المصطلح فلا تمثّل خطراً كبيراً إذ أنّ ميلاد مصطلح وموت آخر دليل على قدرة الأول على التعبير الكامل على الدلالة المُرادة وانقراض الثاني دليل على عدم وفائه بالدلالة المرجوة منه.

**3.1.1 الحاجة التطبيقيّة:** لقد وقع تفريع الفروع اللّسانيّة في حدِّ ذاتها إلى ما هو نظري وما هو تطبيقي، وقد حصل ذلك بالنسبة لفرع *اللّسانيات الاجتماعيّة* الذي تولّدت عنه مادّة *السياسات اللّغويّة*. علماً أن الفرعان يعملان كلاهما في كنف ما يُدعى *علوم اللّسان*. وفي هذا يقول لويس جان كالفي في مستهلّ الفصل المخصَّص لـ ***السياسات اللّغويّة*** منبِّهاً: « إنّ أهميّة علمٍ لا تُقاس بقدرته التفسيريّة فحسب، بل كذلك بفائدته ونجاعته الاجتماعيّة. بعبارة أخرى، تقاس بإمكانيته التطبيقيّة »[1]. ولا يزال يقع **التّفريعُ** أيضًا بإيحاء من بعض الباحِثين المجتهِدين الذين لا يتورَّعون عن توظيف حشدٍ مِن تسمياتٍ حريصة على تسجيل ضرورة التفريع مبدأً كـ *علوم اللّسان* المُغرية والشائكة في آنٍ ـ كما سيظهر لنا عن قريب ـ واستجابةً لدعوة مُواصلة البحث عن حلولٍ للمفارقة الابستيمولوجية القائمة والمتمثّلة في *تعدّد أوجه اللّسان وضرورة توحيد (علم اللّغة) ووضع حدٍّ فاصِلٍ بين ما هو لغوي وما هو خارج لغوي*[2]. كما يقع الإكثارُ من التسميات على حساب المفهوم الذي نلفيه عادةً وهو لا يزال في مَرحلة المَخاض، بدواعي تطبيقات أيّ علمٍ وتواجُده ضمن مجالاتٍ مَعرفيّة متنوِّعة. هكذا شهد التفريعُ مَوجَتَه العارِمة مع استجابة الدّرس اللّساني لمقتضيات العصر الذي اكتسحته التكنولوجيا فظهر نتيجةَ ذلك فرعٌ رئيسيٌّ هو *هندسة اللّغة (Language engineering)* تشعّب بدورِه إلى فروعٍ ثانويّة. حيث تداخلت اللّسانيات النظريّة مع علوم الحاسوب في ما عرف باللّسانيات الحاسوبيّة[3]. فهذا نبيل علي أحصى مِن موقِعه (اللّسانيات الحاسوبيّة) ما لا يقلّ عن أربعة عشر مَجالٍ متفرِّعٍ عن تلاقي اللّسانيات وعلم الحاسوب[4]. ويقدِّم تعليله على هذا المنوال: « لقد حقّقت تكنولوجيا اللغة درجة عالية من النضوج والتعقد مهدت لانسلاخ هندسة اللغة (Language Engineering) عن الشق النظري للسانيات الحاسوبية لتستقر كفرع أصيل من فروع (هندسة المعرفة)، وبغض النظر عن تطبيقات تكنولوجيا اللغة [...] فاللغة في حد ذاتها موضوع مثير للتناول الهندسي وذلك بهدف السيطرة على منظومة اللغة التي تتسم بالتعقد والتعدد والتشابك والدينامية، وهي المنظومة التي ما زالت ـ وربما ستظل دوما ـ دون السيطرة النظرية البحتة، الأمر الذي يوجب التدخل الهندسي لسد فجوات التنظير واستغلال الممكن والمتاح دون انتظار لا نهاية له للأكثر اكتمالاً وتأصيلا »[5]. ومِن أسباب الإفراط في التطبيق الوقوع في الحشو: مِن هنا يقف جورج مونان موقِفًا حذرًا إزاء كتابات رولان بارط التي هي ـ على حدّ تعبير أحد

---

[1] لويس جان كالفي، علم الاجتماع اللّغوي، الجزائر: 2006، دار القصبة للنشر، ص111.

[2] J.-C. Milner, Introduction à une science du langage, Ed. Seuil, Paris, 1989, ch. I., 2. Objet de la linguistique, (p.38-50), p.40.

[3] نبيل علي، هَندسَة اللّغة وتكنولوجيا الترجمة، ص206 ـ 207.

[4] المرجع نفسه، ص206 ـ 207.

[5] المرجع نفسه، ص207.

منتقديه ـ إنّما تصلح أكثر كيومياتٍ (Chroniques) تقوم مجلاّت الموضة بنشرها، بل سبق لها أن قامت بذلك[1]، والذي يبدو أنّه يسخِّر مفاهيم لسانيّة كانت عنده لا تزال تتعدّد تعدّدًا سافِرًا، إذ يجده جورج مونان كثيرَ الاستعمال لمفاهيم لم يستوعبها كما ينبغي، وذلك نظرًا لكونه يجمع بين مرجعياتٍ نظريّة متنوِّعة كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع واللّسانيات والسيميائيات والنقد الأدبيّ والإناسة*، ويرى أنّه لا يمكن تناوله علميًّا؛ لعلّه يريد أن يقول إنّه يتعذّر معه وضع مقاييس علميّة تتحدّد وفقها صحيح الأحكام النقديّة مِن باطِلها، تلك الأحكام التي كان رولان بارط يطلِقها بحريّة جريئة؛ ويواصل جورج مونان هكذا تحامله على مَن كان من وراء ترويج لما يطلق عليه بـ (النقد الجديد)، بالقول إنّه ينتقل من مجال إلى آخر لا بدافع استسلامه لتعدّديّة الاختصاصات ـ لأنّ ذلك التنوّع النظريّ هو كلّ شيء ما عدا ما يمكن أن يسمّى الطابع التداخلي للاختصاصات[2] (Interdisciplinarité) ويعزى إليه ـ بقدر ما ينمّ عن خيبة أمل تصيب كلّ من لم يسعفه الحظّ أن يمارس الكتابة الإبداعيّة، لهذا كلِّه غلب على كتاباته النقديّة حشوٌ في جهازها المصطلحيّ أتبع تعقيدًا في نظامها المفاهيمي.

**2.1 تداعيات التفريع المصطلحيّة**: إنّ النتيجة المنطقيّة (النظريّة) التي سنختبرها عملياً بتحليلها أدناه والتي تترتّب عن مثل هذا التصرّف الذي يُعدُّ قسرياً في نهاية المطاف، هي المشكِلة المركَّبة الموسومة بـ *التضخّم التسموي والتكرار المفهومي* وهو صدى غير طبيعي لما شُخِص هدفاً ضمن الفصل الأوّل مِن مَقولة واقِع تمدُّد جهاز اللِّسانيات التسموي وتوقُّع تجدّد نظامها المفهومي. إنّ القضية قد تبدو بسيطة، يكفي للباحِث أن يعمد إلى وضع بدائل لكي تكون شؤون أيّة نظريّة لسانيّة مثلاً أكثرَ ترتيبًا وأحسنَ حال، لكن الركام التسمويّ قد يعكِّر الرؤية، ويؤدّي انجرافُها عن مجراها المعتاد إلي تضخّمٍ قد لا تُحمَد عقباه؛ ويحدث التضخّم بطرق متعدِّدة سنمعِن فيها في هذا المبحث خاصّة. ويشهد على أنّ هذه المُشكِلة قد تُعرقِل مسيرةَ العلم إن لم نقُل يودي به، ما يشيع في الجهات الإعلاميّة، أو المُداخلات العلميّة والتوعويّة الآنية من استصعاب المرور على الإحاطة بالمفهوم المقصود نظراً للضرورات التي يُلحّ عليها ذلك التضخّم التسموي، واستصحاب ذكر المصطلح بالإحالات المصادَق عليها أو الوهميّة مِن أجل تعزيز أيّ اختيارٍ مصطلحيٍّ يلجأ إليه الدّارِس اللِّساني أو التبرّؤ مِن أيِّ خلّلٍ في استعمال المصطلح الوارِد في النصوص اللِّسانيّة المَعنيّة أو ترقّب أيّ بلبلة في توظيف المفاهيم: لهذا يتخلّل الحديث عن التسميات اللِّسانيّة في ظروف تقديمها أوصافٌ توحي بالحرج أكثر ممّا يمكِن تبريرُها منهجياً، من هذا القبيل: *dans*

---

[1] Corinne François-Denève, Roland Barthes: mythologies, Ed. Bréal, Paris, 2002, p.117-118. Citant: René Pommier, Roland Barthes *Ras le bol !*, 1987, p.25.

* يعني مصطلح (الإناسة) ما اشتهر باللّغة الفرنسيّة تحت تسمية (Anthropologie)، وقد ورد استعماله عند حسن قبيسي مترجم كتاب (Anthropologie structurale)، لعلّه اعتمد هو وكلّ مَن تبنّاه علاقة هذا المصطلح بالقيد التعريفي: (العلم المعني بالإنسان) وهو كما نلاحِظ ورد فيه استعمال كلمة (إنسان) من حيث فرِّعت تسمية (الإناسة)؛ ينظَر: كلود ليفي ستروس، الإناسة البنيانية، ترجمة حسن قبيسي، بيروت: 1995، المركز الثقافي العربي.

[2] C. François-Denève, Op. cit., p.189.

*la « littérature » linguistique*، في *فلسفات* أو في *أدبيات* اللّسانيات . هكذا يُساء إلى الفلسفة والأدب من حيث لا يدري الواحِد ـ لاحِظ هذه العيّنة التي اقتبسناها من موسوعة *Encarta* الإلكترونية:

« Outre *embrayeurs*, on peut rencontrer dans la « littérature » linguistique les termes *déictiques*, *indicateurs*, *indices*, pour désigner les éléments dont il est ici question »[1].

أو كما جاء في تعليلٍ لـ أريليا سوفاجو Aurélien Sauvageot, (1897-1988) لضرورة تفاديه الولوج في تعريف مصطلح *الكلمة* إلاّ في حدود ضيِّقة:

« Toute une littérature a été déjà publiée sur la définition du mot et il ne saurait être question de revenir ici sur ce problème autrement que pour établir quelques constatations de portée générale »[2] .

أو كما جاء في هذا التعليق حول إلحاح البعض على استبدال مصطلح (Discours) بمصطلح (Parole):

« le discours n'y est pas autre chose qu'un nouvel avatar de la (parole) »[3].

فتعليقات مِن قبيل عبارات: *phraséologie linguistique* أو *littérature linguistique* أو *terminologie* أو *linguistique* أو *nouvel avatar* تُبيِّن جليّاً الرّغبة في التبرُّؤ إزاءَ ما يُجبَر الدارسُ على استعماله مِن تِلك التسميات: ربّما يعود ذلك إلى عدم أُلفتها وقلّة استِساغتها نظراً لحال المصطلح كعلامة مُنغلِقة ومُختزِلة وفق ما جاء توضيحُه أعلاه[4]؛ وقد يُتعذَّر في هذا السياق بأن يقال إنّ الناحية التي يلامِسها المفكِّرون جلُّهم وكلٌّ في مجال اختصاصه مِن عدم المباشرة في التناول الذي يحيط بالمسائل الخطِرة هي الإشارات المتكرِّرة واحِدة تلو أخرى حولَ عدم الوضوح في تحديد المفاهيم. لكِن حينما تصدر الملاحظة مِن لدن أحد مؤلِّفي أمّهات الكتب اللّسانيّة، فهو يعكِس الحرج الذي لا ينبغي ألاّ يُعار له الاهتِمام حيث يعكس هذا الحرج ما قام به رومان ياكوبسون حين علّق على إحدى الثّنائيات اللّسانيّة هكذا:

« Pour employer la distinction entre *structure latente* et *structure apparente*, aujourd'hui courante dans la phraséologie linguistique [...] ».[5]

هذا، ومِن الممكِن اعتبار ذلك مِن مخلّفات الموقِف المتطرِّف في شأن تواجد اللّسانيات وحقّها الطّبيعي في أن تمتلِك **مصطلحيّة** خاصّة بها بوصفها علماً. إذ لا ننسى أنّ الحُكم على جدارة اللّسانيات

---

1 Mot-clé : *embrayeurs*, Section : *terminologie*, in Encarta ® 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation.

2 A. Sauvageot, Du mot, in La structure du langage, Ed. Publications de l'Université de Provence, Aix-en- Provence, 1992, (p.127-135), p.127.

3 Michel Pêcheux et Catherine Fuchs, Mises au point et perspectives à propos de l'analyse automatique du discours, Langages, n° 37, (p.07-80), p.79.

4 يُنظَر الباب الأوّل: 2. تعدُّد أبعاد المُصطلح.

5 R. Jakobson, Relations entre la science du langage et les autres sciences, in Essais de linguistique générale : Rapports internes et externes du langage, T.2, (09-76), p.11.

بأن تتزوّد بمصطلحاتٍ، ليس أمراً مَحسوماً ومتّفقاً عليه كما هي الحال مثلاً بالنّسبة لعلومٍ كالفيزياء أو علم الأحياء اللّذيْن لا يُستغرَب أبداً بأن يبدأ الطالبُ المتعاطي لمفاهيم أحدهما بتناول المصطلحيّة التي هي وقفٌ عليه (العلم). ذلك أنّ اللّغة والحديث عن اللّغة . مِن مَنظور ذلك الموقِف . يُعتبَر كلاهما من قبيل (العقل) الذي مُنِيَ به الإنسان ويُعدّ « أعدلَ الأشياء توزّعاً بين الناس »*. فالعفويّة قد تعوِّض حاجةَ اللّجوء إلى مصطلحاتٍ جاهّة وصعبة المراس مهما تَستغرِق ذريعةُ الإحاطة باللّغة مِن وقت. ثمّ إنّ عدداً هائلاً من تلك المصطلحات ما هي إلاّ *مولّدات* لاحِقة لا حقَّ لها في الوجود: فلِما الحديث فرنسياً مثلاً عن (Morphème, expansion, segmentation) بينما هناك (Mot, complément, analyse) ؟ وما موقِع (Classes distributionnelles) و(Classes syntaxiques) إلاّ كمصطلحاتٍ ملحَقة بما كان سائداً سابِقاً في النّحو القديم تحت تسمية (Parties du discours)[1]. وليس كلُّ مَن رام التَّجديدَ في باب اللّسانيات الحديثة متجاوِزاً المصطلح النّحوي أو معتبِراً له ومحبياً إياه، قد أفلح في ذلك؛ فهذا عبد القادر المهيري عندما أقدم على إحياء نحو اللّغة العربيّة مِن خِلال تطبيق نظريّة المسنَد والمسنَد إليه[2]، وتغذيّتها بالنّظريّات اللّسانيّة الحديثة قد غمّ عليه الأمر، وتباينت مصطلحاتُه الموظَّفة سواء أكانت بسيطةً أم مركّبةً على نحو يتبدّى فيه، يُلاحَظ أنّه قد ارتدّ إلى النحو التّقليدي[3]. والحال إنّه لو كان قد احتكم إلى حدَسه وكفّى عن تكلّف المزج لانساقت إليه المفاهيم دون عناء. لذا فحينما نُعيد إلى الأذهان المخطّط الأوّلي الذي رسمه جول ماروزو لتشكّل المصطلحيّة اللّسانيّة يمكن لنا أن نعرف شيئاً مِن تاريخ تشكّل المصطلحيّة اللّسانيّة العربيّة. « إنّ اللّسانيات التي تشكّلت في غضون القرن الماضي [التاسع عشر الميلادي]، قد اصطحبت بحاجة مَسيسة إلى مصطلحيّة موطَّنة مع موضوعها على غرار كلّ علمٍ جديد. فأخذت تلك المصطلحيّة تتكوّن بموجب المكتشفات العفويّة والاستلهام العشوائي. ما سوّغ استعمال المصطلحيّة النحويّة التقليديّة أوّل الأمر. ثمّ استُكمِلت هذه الأخيرة، إما بتسخير مختلف اللّغات الحديثة أو بوساطة المولّدات التي وُضِعت عن طريق العناصر اللّغويّة الإغريقيّة اللاّتينيّة. من هنالك تمّ وضع مصطلحات عديدة، بينما نجم عددٌ آخر من نقل الكلمات من وضعها القديم إلى وضعها المصطلحي الجديد. لقد تمخّض عن ذلك كلّه شتاتٌ هائل وقدرٌ كبيرٌ من الريب، ما حال دون فهم اللامبتدئين للعلماء، بل أحياناً حتى تعذّر التفاهم فيما بين هؤلاء بشكلٍ دقيق. فمثلاً يقع التخليط عادةً بين *attribut* و*prédicat*، وبين *actif* و*transitif*، وبين *ton* و*accent*، وبين *nom* و*substantif*، وبين *complément* و*régime*.. الخ. إنّ هذه العَقبة تزداد خطورةً جراء استعمال نفس المصطلحات في مختلَف اللّغات بمفاهيم متباينة وأحياناً متعارِضة، مع تفاوت بسيط على مستوى شكل الكلمات، فهكذا يقال: fr. *prédicat* و all. *Prädikat*، أو fr. *épithète* و all. *Epitheton* أو fr. *pronom* و ang. *Pronoun*.. الخ، بشكلٍ حتى التوحيد،

---

* العِبارة لديكارت متحدِّثاً عن (Le bon sens)؛ يُنظَر: رينه ديكارت، مقالة الطريقة، ترجمة جميل صليبا وتقديم عمر مهيبل، سلسلة العلوم الإنسانيّة، موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص03.

1 G. Petiot, Grammaire et linguistique, Ed. Armand Colin/SEDES, Paris, 2000, p.17.

2 عبد القادر المهيري، الجملة في نظر النحاة، مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، ع.03، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 1966، ص36.

3 أحمد خالد، تحديث النّحو العَربي: موضة أم ضرورة، تونس: 2000، الشّركة التونسيّة للنّشر، ص59.

عندما يقع، قد يؤدّي إلى التيه »[1]. بيد أنّ الرأي الأخير لا يشاطره جميع الباحثين؛ فمصطلحات من قبيل (concave: Fr.) و(concave: Ang.) و(concavo/a: Esp.) تيسِّر فهم كلّ لغة للمفهوم الذي تحيل إليه هذه المصطلحات على ضوء لغة أخرى من هذه اللغات الثلاث (الفرنسيّة والإنجليزيّة والإسبانيّة). فالشفافية الدلاليّة التي رأيناها في نسبيّة الاعتباطية زائد هذا التشابه في شكل المصطلحات يسهِّل على العلماء الانتقال من لغة إلى أخرى ويختصِر الطريق أمامهم في سبيل تعلّم المفاهيم التي يتلقّونها[2]. وقد أدّت حالة تواجد تلك العناصر اللّغويّة الإغريقيّة اللاّتينيّة في اللغات الغربية والمشار إليها في المقتبَس أعلاه، ببعض اللّسانيين إلى اشتراط في خصوص المصطلحات (Langues savantes) أن يحيط العلماء باللاتينية والإغريقيّة وإلاّ يستحيل تفهّم الفروق الدقيقة فيضرب مثلاً الفرق بين transférer et translation وهو يرسم سبل التحكم فيها[3]. ورغم ذلك فقد عرض موروزو ثلاث أطروحات للقضاء على المعضِلة المصطلحيّة التي أثارها كلامه السابق، فتذهب إحداها إلى مناشدة التوحيد، وأخرى تحفيز التعليل، والثالثة تمجِّد مقولة لا مشاحة في الاصطلاح. ويعود في ذلك إلى كلاٍّ من دي سوير ومايي ويلمسلف. إنّ هذا الموقِف مَصوغٌ بالشّكل المبيَّن أعلاه وعلى شدّته، لا يخلو مِن علامات النّقد المنهجي الصحيّة؛ حيث لا يفتأ يسطِّر الطابعَ العفوي الذي تتحلّى بها المصطلحات اللّسانيّة عند نشوئها. ثمّ إنّ هذا مِن آيات الامتداده التاريخي الذي يربط الدّرسَ اللّساني بالدّرس النّحوي القديم مِن نواحٍ عديدة: فأكثرُ مِن 90 % مِن المصطلحات النحويّة العربيّة معلَّلةٌ معجمياً إمّا عن طريق المجاز أو بتسخير *المعنى المعجمي الأوّلي*، وذلك نتيجة ما يدعوه توفيق قريرة *الاعتبار الدّلالي*[4]؛ وبينما يتحوّل ذلِك الحَرَج إلى إحدى الضّرورات المَنهجيّة القصوى التي تعكِسها المَداخِل التي تستغرِقها عادةً مُعظَمُ المؤلَّفات اللّسانيّة على غرار كُتب جون لاينز مَثلاً[5]، حيث يقع التّفصيلُ في المَدخل . قبل المتن . يتمحور معظمُه حولَ **المُعالجات المصطلحيّة** الناجِمَة عن حَدَث التفريع والتي يراها واضِعو تلك المؤلَّفات أنّها بذلك أحقُّ بالابتداء بها. وقد وقف عند هذه الملاحظة بعضُ مَن درس المصطلحيّة اللّسانيّة ولاسيما من المنظور التعليمي[6]. وتنتشِر الظاهِرة ذاتها في الخطاب اللّساني العربي الذي . أعظم من ذلك . يبالغ في وضع الكتب المداخل (في اللّسانيات). ونظراً لهذه المُفارقة، فعلى الرغم مِن اللّهجة الصّارِمة التي تُخيِّم على دراستنا هذه حيال النزعة التفريعيّة التوسّعيّة المفرِطة والمُقلِقة، لا نقوى على أن نتبرّأ منها بالكامِل؛ إذ سيجد القارئ في غضون هذا البحث عدم التمكّن من التنصّل الكلّي منها. وإذ عمدنا إلى تشخيص التفريع باعتباره ظاهرة مَرضيّة بالنسبة لما سينجم عنه مِن المُعضِلات المُصطلحيّة، لكن عندما أتينا إلى مرحلة

---

[1] J. Marouzeau, Lexique de la terminologie linguistique, p.05.

[2] Marie-Thérèse Gaultier & J. Masselin, L'enseignement des langues de spécialité à des étudiants étrangers, Revue Langue française, vol.17, 1973, (p.112-123), p.112.

[3] Oscar Bloch, De quelques caractères du vocabulaire français, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris, Paris, 1936, (p.05-19), p.18-19.

[4] توفيق قريرة، المُصطلح النَّحوي وتفكير النّحاة العَرَب، صفاقس: 2003، دار محمد علي للنشر، ص21 ـ 26.

[5] J. Lyons, Sémantique linguistique, Trad. J. Durand, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1990.

[6] A. Delaveau et F. Kerleroux, Terminologie linguistique, p.102.

تنظيم المفاهيم المستخلَصة من *التطبيق المُصطلحي* المُتناوَل في هذا الفصل، وجدنا أنفسنا متمسِّكين بضرورة التفريع في ميداننا (المصطلحيات)، لأنّنا في سياق تصنيف المفاهيم الإجرائيّة ـ ولاسيّما في الخامس (الخطاب اللّساني العربي: 1. الواقِع، 2. التوقّع) ـ ثمّ إنّ الدراسة وصفيّة تصنيفيّة فلا مناصَ مِن التّفريع: فيحسُن الاحتفاظ على هذه الظاهِرة علامةً أخرى تدلّ على **الوعي المصطلحي** كما رأينا في الباب الثالث. والآن يهمّنا أن نعرف طبيعة التداعيات الثلاث الناجمة عن تفريع اللّسانيات، وهي الآتية:

- لسانيات بلا جدوى
- بدعة علوم اللّسان
- وهم العلم الربان

**1.2.1 لسانيات بلا جدوى:** لم يحتضن جميعُ اللّسانيين ذلك **التفريعَ** بذات الحفاوة بل هناك مَن وقف موقِفَ **المتشكِّك** في جدوى بعض الفروع اللّسانية، على الرغم من الهوس الذي يصدر بدافعه بعضُهم الآخر إذ يرمون في الأقلّ إلى وضع ثبتٍ مصطلحيٍّ جديدٍ وجديرٍ بالمادّة اللّسانيّة المتفرِّعة وكفيلٌ بأن يأذَن بميلادها؛ ما يستدعي عند هؤلاء ضرورة إعادة رسم جغرافيّة اللّسانيات كلّما بدا لهم أنّ مجالاتها أخذت في التمدُّد: ولا ريبَ أنّ هذا يندرج ضمن العوامل المسبِّبة للتضخّم والتكرار المشار إليهما أعلاه. يتماشى وهذه النتيجة **الشكُّ** الذي انتاب مصطفى غلفان حينما عوّل على دراسة حالة مِن هذه المعضِلات المُصطلحيّة فعَنوَنَ أحد مقالاته[1] بتساؤل مثير للغاية مؤدّاه: *المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات ؟* فإذا أخذنا مثالَ الفرع الذي يمكِن أن يَزعم أصحابُه أنّه نشأ بمناسبة عقد قرانٍ بين علم النفس واللّسانيات تحت دواعٍ تطبيقيّة مرتبِطة بالبيداغوجيا والتعليم، فهما مجالان ـ عند نعوم تشومسكي ـ لا يملكان مفاتيحَ يُفتَحُ بها عالَمُ التربية وتعليم اللّغات وتسمح بإقامة *العلم الهجين* الذي طالما استهدفه المتحمِّسون له. فكما يقول فاتِحاً المجال للشكّ: « من سوابق الأحداث إعلان وجود معرفة نظريّة تُسخَّر كمرعى تُراعى فيه صناعاتُ اللّغات »[2]. لهذا أخذ يندِّد في ذات السياق باصطناع تسميّة *اللّسانيات التطبيقيّة* أو أشياء من هذا القبيل كـ *اللّسانيات التّعليميّة* أو *تعليميّة اللّغات*. سجّل تنديدَه في مقالٍ احتفظ براهنيّته، بل أصبح يعدّ بمثابة بيانٍ تحذيريٍّ ضدّ (لسانياتٍ تطبيقيّةٍ) حالِمة وجوفاء ومقطوعة الصلة باللّغات التي تتطلّب مجهودات عمليّة باتت ضعيفة الصلة بعلمها المنشود[3]. غير أنّ ما أدلى به تشومسكي « كفّل لمقاله

---

[1] مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، أي مصطلحات لأي لسانيات ؟، اللّسان العَربي، وفي هذا المقال تظهر معالم الاستجابة لحاجة اللّسانيات إلى النقد من الناحية المصطلحيّة.

[2] N. Chomsky, Théorie linguistique, Revue Le Français dans le monde, n° 88, Ed. Hachette/Larousse, Paris, 1972, p.06. كما أعيد نشرُ هذا المقال وهو يحمِل العنوانَ عينَه في: N. Chomsky, Théorie linguistique, In La pédagogie du français langue étrangère, (p.49-57), p.49. وقد مهّد له (Francis Debyser) في هذا الكتاب الجامِع لمنتخباتٍ، واصِفًا إيّاه بالكلمات الآتية: « نشِر هذا النص أوّلَ مرّة بالإنجليزيّة عام 1966، بيد أنّه لا يزال مثار جدل نظراً للمحاذير التي أطلقها ضدَّ (لسانياتٍ تطبيقيّة) مثيرة لنشوة خادعة ».

[3] N. Chomsky, Théorie linguistique, in Le Français dans le monde, n° 88, p.06.

أن يَلقى رواجًا بفعل ما أثاره مِن نقاشٍ عاصِفٍ حول مفارقة اللّسانيات التطبيقيّة في الأوساط العلميّة أكثر مِمّا عُرِف برصده لوضعيّة تلك اللّسانيات رصدًا حقيقيًّا »[1]. ولعلّ مثل تلك الضجّة المصطنعة هي التي فتحت المجال لسواه ليقترح تسمياتٍ على الصعيد الغربي أوّلاً من قبيل *تعليميّة اللّغة*. ونعرف الآن أنّ الباحِثين العرب حُملوا حملاً على أن يخوضوا في هذا الموضوع، ومن باب التقليد إلى حدٍّ ما. لكن لم يمنعهم ذلك مِن إنشاء ما أصبح يُدعى *اللّسانيات التعليميّة*، لهذا نتساءل: هل يوجد علمٌ لساني يُطلَق عليه هذا الاسم، حتى ولو قلنا: *اللّسانيات والتعليميّة*، وذلك بعدما طلعت دراساتٌ في طور الماجستير تحمل هذا العنوان دلالة على التخصّص؛ فماذا يعني هذا المصطلح في اللّغة العربيّة ؟ ويرجع التأثيل اللّغوي للمصطلح المتداول في الدّرس التعليميّ عند الغرب إلى الاشتقاق الإغريقيّ (Didactikos) الذي جاء من الأصل (Didaskein) وهو يدلّ على مجرّد (تعلّم) (Enseignement) وتكوين[2]. وإذا انصرفنا إلى معجمٍ يعير الاعتبار لتلخيص مفاهيم العلوم الاجتماعيّة بتداخلها تداخلاً يسيرًا أو كثيرًا، نجده يسند إلى مصطلح (Didactique) مفهومًا يجمع بين فنٍّ (صناعة) وعلمٍ يُعنى بالتعليم، كما أعدّه في معناه الضيّق منهجيّةً في التعليم[3]. إنّ المركَّب النعتيّ (اللسانيات التعليميّة)، رغم الطابع الافتعالي الذي قد يرمى به كلُّ مَن يتبنّاه، مصطلحٌ وُضِع في اللّغة العربيّة ليقابَل به المصطلح الغربي المشهور بالتركيب الفرنسيّ الآتي: (La didactique des langues)، وينهض بما ينهض به هذا الأخير من الدلالات المخزونة والمحفورة في جسد تسمية *didactique* العريقة الذاهبة في جذور الحضارة الإغريقيّة والحضارة الرومانية اللاّتينيّة كما سبق أن أشرنا إليه أعلاه؛ مع الإقرار بوجود علامات فارِقة بين ما تجذّر في العالم الغربيّ من خلال هذه التسمية العريقة الحديثة في آن واحد أي (La didactique des langues)، وبين ما يقع في صلب المشروع الذي يُطمح إلى إقامته في تقاليد اللّغة العربيّة، وهي فوارق لا غنى لنا من الوقوف عندهما والتي على كلِّ مترجِمٍ أن يحسب لها كل حساب؛ وهو ما سنرجع إليه أسفله[4]. فالطابع الافتعالي المفترَض ونيّة العمل على مشروع بادٍ في الأفق، كلُّ ذلك وغيرُه مِن العوامل، هو ما ترتّبت عنه **تعدّديّة مصطلحيّة** قد نصادف مَن يحكم عليها بالتضخمّ المصطلحيّ الفادح تاركًا الأحكام المتعلّقة بشرعيّة الدّرس التعليميّ لأهلها المتخصّصين في قضايا السياسات التعليميّة، فمن تلك المصطلحات التي سبقت مصطلح *اللّسانيات التعليميّة* إلى الوجود نجد البعض يعمد إلى تجربة ترجمة العبارة الفرنسيّة الآنفة ذكرُها ترجمةً حرفيّةً فيستعمل معها مصطلح (تعليميّة اللّغات)[5] بتفريع مصدرٍ صناعيٍّ من مصدر (تعليم) ثمّ إضافته إلى اسم جنس (اللّغة)

---

[1] N. Chomsky, Op. cit., p.49 (العرض التمهيديّ).

[2] Hachette, Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992, p.494.

[3] Madeleine Grawitz, Lexique des sciences sociales, 7e éd. Dalloz, Paris, 1999, p.125.

[4] بشير إبرير، الذخيرة العربيّة مشروع عِلمي حضاري، (ص35 - 50).

[5] نسيمة ربيعة جعفري، الخطأ اللّغويّ في المدرسة الأساسيّة الجزائريّة: مشكلاته وحلوله؛ دراسة نفسيّة لسانيّة تربويّة، الجزائر: 2003، ديوان المطبوعات الجزائريّة، ص128.

بصيغة الجمع، لا نعدم استعمالاتٍ غير هذه مِن قبيل (صناعة تعليم اللّغات)[1]، ونُلفي آخرين يستعملون المركَّب الثلاثيّ (علم تعليم اللّغات)، وهناك مَن يكتفي بتسمية (تعليم اللّغة)*، ثمّة من يُفرد مستعملاً (تعليميات) أو (تعليمية)[2] بكلِّ اختصار حتّى حين يتعلّق الأمرُ باللّغات؛ كما مزج البعضُ بين الترجمة وذلك بتسخير الإضافة: إضافة كلمة (علم) إلى كلمة (تدريس) هذه المرّة، أو التعريب الجزئيّ بالقول علم التدريس *الديداكتيك*[3]. وهناك من يلجأ مرّة أخرى إلى التركيب الثلاثي *علم تعليم العربية* بتخصيص اللّغة كما سلكه (مخبر علم تعليم العربية) الذي تأسّس في 2003 بالمدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانيّة ببوزريعة (الجزائر) والذي لسان حاله هو مجلّة العربيّة. ولمّا كانت اللّسانيات هي المجال الأهمّ الذي يتناول موضوع اللّغة والأدنى إلى المجال المعني بتعليمها وبنظريات هذا الأخير ومناهجه وفنياته وطرائقه أضحى من المناسب جدًّا أن تقرضه اللّسانيات حتّى التسمية. فنحصل بذلك على مصطلحٍ مُركّب تركيبًا نعتيًّا إذ قُيِّد بِنعت (تعليميّة) وهو (لسانيات تعليميّة). ولا حاجةَ لنا إلى التدقيق باصطناع تسمية (شامِلة مانِعة مِن حيث اللّفظ)، بالقول مثلاً *لسانيات تعليميّة اللّغات*: فهو مِن الناحية التركيبيّة سليمٌ لا يمكن جحوده. لكِن ما يُطاق مِن الإطناب في جمل ومركَّبات اللّغة العادية قد لا يسلَم القياس عليه في مقامات المصطلح؛ ثمّ حسبنا مفردة *لسانيات* التي . كما أفدنا أعلاه . متضمِّنة لدلالات (العلم) و(الموضوع) بحيث لا يمكن أن تُطمَس معالمهما بسهولة. كما مال البعضُ الآخر إلى إحياء القاعدة القياسيّة بتفضيلهم تسميّة *التعليميات*، وهو مصطلحٌ مَبنيٌّ قيّاسًا على اللّسانيّات والريّاضيّات والصّوتيّات. وتكمن مشكِلة هذا المصطلح في تقاطعه مع ما يعبِّر عن جمع " التعليميّة " كما يحدث كثيراً مع *الأسلوبيات* هذا المصطلح الذي وُضِع في مقابل (Stylistique)؛ والحال إنّ بعض الباحثين أصبحوا يتحدّثون عن تعدّد *الأسلوبيّة* لهذا يُفضَّل عليه مصطلح الأسلوبيّة الذي لحسن حظٍّ شاع هو الآخر والذي يقبل صيغة الجمع، فيقال تبعاً لمذهب تنوّع الدَّرس الأسلوبي إلى *الأسلوبيات*[4]. أمّا مِن ناحية المفهوم ومجال الاختصاص الذي يشغله هذا الفرع اللِّساني (المرغوب فيه)، فقد دأبت أمّهات الكتب التي ألِّفت في ميدان التربية وعلومها والتي عنيت بتعليميّة اللّغات سواء داخل اللّسانيات أو خارجها، على تخصيص فصولٍ تتناول مثلاً لغة الأمّ (اللّغة الأولى) واللّغة الأجنبيّة (اللّغة الثانية) إلى جانب قضايا متّصلة بالترجمة أو التخطيط اللّغويّ أو أمراض الكلام، أو قضايا التواصل، ودمجِ ذلك كلّه في عناوين رئيسيّة أو فرعيّة، أو تحملها تلك الكتب حتّى في الطّليعة فنقرأ: اللّسانيات التطبيقيّة بالخطّ العريض، وذلك كما صنع شارل بوتون حيث خصّص فصلين (**1**. تعليم لغة الأمّ، **2**. اكتساب اللّغة الأجنبيّة في سياقٍ مدرسيٍّ) من

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة، ص167. وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرِّسي اللّغة العربية، ص175.

* فتصاغ عناوين على شاكلة ما عمد إليه محمود أحمد السيد في كتابه، اللّسانيات وتعليم اللّغة، سوسة: 1998، دار المعارف.

[2] عمار ساسي، اللّسان العربيّ وقضايا العصر، الجزائر: (د. ت)، دار المعارف، ص80 ـ 81.

[3] محمّد الدريج، التدريس الهادِف، البليدة: 2000، قصر الكتاب، ص21 ـ 33 وص41.

[4] جورج مولينيه، الأسلوبيّة، ترجمة بسام بركة، بيروت: 1999، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع.

كتابه القيِّم المعنوَن بصراحة (اللّسانيات التطبيقيّة) وضِمن قسم ثالث سمّاه: اللّسانيات (التطبيقيّة) المطبَّقة في مجال التربية: الطابع البيداغوجي للّغة؛ كما خصّص القسم الأوّل للّسانيات (التطبيقيّة) المطبَّقة على حقل الكلام بفصليْه: (1. تطوّر اللّسان، 2. المظاهر المرضيّة للّسان)[1]. وما شذّ عن هذه القاعدة ما أطلعنا به أنريكو أركايني (Enrico Arcaini)[2] من كتابٍ في هذا المجال رغم ما يوحي به العنوان من ابتعاد عن هذا المحور. نشير هنا إلى أنّه هناك مَن لا يميِّز بين اللّسانيات التطبيقيّة وتعليميّة اللّغات، لكن هذا ليس من باب الخلط العشوائي بقدر ما هو اختيار مذهبيّ، هذا ما يصرِّح به هذا المقتبس: « لِماذا لا نتحدّث نحن أيضًا عن تَعليميّة اللُّغات (Didactique des langues) بَدلاً مِن اللِّسانيّات التّطبيقيّة (Linguistique appliquée) فهذا العملُ سيُزيلُ كثيرًا مِن الغُموض واللّبس ويُعطي لِتعليميّة اللُّغات المكانةَ الّتي تَستحِقُّها »[3]. وقد لاحظنا إحجامًا لدى بعض المهتمين بالتعليميات عمومًا وبتعليميّة اللّغات خصوصًا، وتعليميّة اللّغة العربيّة على الوجه الأخصّ، وهو إحجامٌ نزيهٌ أملاه التحرّج مِن إضافة تفريعٍ آخر إلى ما هو متوفِّر في عالَم اللِّسانيات، تفريع قد لا يُعثَر على ما يبرِّر وجوده وتُنفى أيّ حاجة إليه، ذلك لوجود فروع علميّة أو بالأحرى موادّ علميّة وميدانيّة كلّ ينبع من اختصاصٍ ما، كعلم النفس وعلم التربيّة، وعلم الاجتماع، وكذلك اللّسانيات بالطّبع، تفريعٌ غير قائم على درسٍ ما، له دواعيه وأسسه (مثلما رأينا منذ البداية)، وعدم إقرار فرعٍ ذي موضوع واضح المعالِم جعل الكثير من الباحِثين ينطلقون من زاوية تعدّد الاختصاصات، ووجدنا هذه الفكرة تسود معظم الإشارات التي أدلى بها عبد الرحمن الحج صالح طيلة بحوثه ومداخلاته في الملتقيات العلميّة، ومقالاته في الدوريات المتخصِّصة، كما لمسنا فيه خطابًا موجِّهًا، وليس مجرَّد عرض في لغة وصفيّة، حسبنا الإحالات والنشر المتجدِّد لنعتبِر الدعوة المستورة[4]. وتتزوّد اللّسانيات التعليميّة من اللّسانيات العامّة بمعلومات أساسيّة وأفكارٍ تتّخذ منها أساسًا فكريًّا تتابع بناءً عليها عمليّة تعليم اللّغات، وذلك على غرار ما يحدث مثلاً على مستوى التّرجمة، إذ ثمّة تطبيقات هي من وحي اللّسانيات العامّة والمفاهيم التي بلورتها هذه الأخيرة رغم ما يكتنف بعضها من الغموض والتناقضات، كأن يقول أتباعُ دي سوسير والمتأثرون باستِحالة التّرجمة الرّاجعة بالدّرجة الأولى إلى مفهوم **القيمة اللّغويّة*** الّذي يُفسِّر نسبيّة الدّلالة، لكنه نفيٌ غير نهائيّ إذ استرجعت التّرجمة (فعل الترجمة) مشروعيّتها تحت راية التقاء اللّغات البشريّة في **الكليّات المشتركة**؛ وكلا المفهومين (القيمة اللّغويّة والكليّات المشتركة) أفصحت

---

[1] C.-P. Bouton, La linguistique appliquée, 2e éd, PUF, Paris, 1984, p.07-41 (1ère partie) & p.75-124 (3éme partie).

[2] E. Arcaini, Principes de linguistique appliquée, Ed. Payot, Paris, 1972.

[3] Denis Girard, Linguistique appliquée et didactique des langues, p.09.

[4] عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4)، (ص173 . 243). وكذلك: عبد الرحمان الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة، (ص58 - 73).

* تُعرَّف القيمة بمقابلتها مع الدّلالة، وتُمثِّل القيمة اللُّغويّة ما يكتسِبه الدّليل مِن المدلولات إثر توظيفه في سيّاقاتٍ لُغويّة مُتنوّعة وباستِعماله في مقامات أحوال مُحدَّدة. وقد شبّه دي سوسير الأمرَ بِلُعبة الشّطرنج. وينبغي التّفريق بين الدّلالة والتّسمية والقيمة اللُّغويّة. فعِلاقة الدّال بالشّيء يُفضي إلى مَفهوم (التّسمية) أي تُعيّن الأشياء بتسميّاتٍ مُختلِفة. أمّا الدّلالة فهي تِلك العلاقة القائمة في الذِّهن بين الدّال والمَدلول. وتتداخل هذه العلاقات فيما بينا مُشكِّلةً رصيدًا دلاليًّا ليس مِن السّهل التّحكّم فيه ووصفه.

عنهما اللّسانيات العامة[1]. إنّ النّظرة القائلة بإمكانيّة التّوصُّل إلى ضبط خصائصَ عامّة يُتصوّر أن لُغات البشر (اللّسان البشريّ) كلّها تشترِك فيه، وذلِك في إطار التّحديد الأوّل الّذي يُمكِن إسنادُه إلى اللّسانيّات (العامّة) وفي مُقابِل اللّسانيّات الخاصّة بِكلِّ لُغةٍ*، مِن شأنِها أن تُسهِّل مهامًا كثيرة على المُشتغلين في مجالات التّعليم (ولاسيما اللُّغة الأجنبيّة أو اللُّغة الثّانية، أي في مُقابِل لُغة الأمّ)، والتّرجمة، والمُصطلحيّات، وذلك في رحاب اللّسانيّات التّطبيقيّة. ويُستحسن التّنويهُ بِمحاولات اللّسانيّات النّظرية الرّامية إلى وصف نمطٍ تعبيريٍّ خاصٍّ بأيّة لغةٍ كانت، وذلك بِحمل مُختلف العوامل الاجتماعيّة والجغرافيّة والتّاريخيّة على تحيُّدِها إلى درجة الإلغاء ما أمكنها ذلك. وهذا من أجل ضمان تواصلٍ أكثر نجاعةٍ في مقاماتٍ رسميّة. وأطلق على ذلك النّمط مِن التّعبير مُصطلح اللُّغة المشتركة (الموحّدة)، سرعان ما نلقى لها صدى في النظرية التّوليدية.

وفي خاتمة هذا المبحث لا ننسى تنبيه كلّ مهتمّ بقضايا اللّسانيات التعليميّة إلى أنّ مثل هذه الحدّة في التداخليّة يُنتظَر منها أن تعرف مشكلات مصطلحيّة نظرًا لتداخل المفاهيم بشكل متفاقم من شأنه أن يتسبّب في لبس يُعقب لا محالة بدوره نوعًا آخر من الإبهام: وهو تداخل الجهاز المصطلحي بين اللّسانيات التعليميّة وبين غيرها من الفروع العلميّة التي تناولناها أعلاه، فهكذا شأن كلّ المواد العلميّة والاختصاصيّة التي تنشأ في حضن واحدة من هذه الأخيرة، فالدّراسات المتعلّقة مثلاً باكتساب اللّغات الثّانية من قبل كبار السّن كغيرها من كلّ مادّة علميّة جديدة، تطرح مشكلات مصطلحيّة لا بدّ أن يدنو منها الباحث في تلك المادّة[2]، فهكذا نرى أن المعضلة ليست وقفًا على العربيّة: لهذا ترانا كلّما تسنّت لنا فرصة التعليق على أيّ مصطلح إلاّ وعمدنا إلى ذلك. زِدْ إلى ذلك مشكلاً خاصًّا بواقع العربيّة هو مفرط الحدّة من حيث الخطورة تعاني منها الدّراسات اللّسانيّة العربيّة وهي الّتي تحفَل بالمفاهيم التي تستقطب اهتمام الباحثين في مجالاتها المتنوّعة وعن طريق التّرجمة، وهو كونها كثيرًا ما تقع في تضارُباتٍ، وذلِك بِحُكم العشوائيّة الّتي تقع فيها أثناء اختيار المُصطلحات المُناسِبة لِلتّعبير عن المَفاهيم المَقصودة وكذا التّردُّد بين اعتِماد التُّراث أو تجاوُزه في تناوُلِها: فحدث نوعٌ مِن التوفيق الشّبيه بِالتّلفيق، خاصّة عند الّذين لم يأتوا إليها مِن باب الدِّراسة. كما أسفر ذلك عن ارتباكٍ في سبل الاختيار بين مصطلح وآخر، مع العلم أنّ العلم الذي كان من المفروض أن يتولّى أمر هذه المعضلات المصطلحيّة يعاني هو الآخر من عدم وضوح مقامه.

---

[1] Joëlle Redouane, La traductologie, Ed. OPU, Alger, 1985, p.46.

* شدّ ما سار على هدي هذه النّظرة، بل هذا التّوجُّه، كلٌّ مِن A. Martinet, Eléments de linguistique générale, 4éme éd. Armand Colin, Paris, 1996, أندري مارتيني، (التَّرجمتان)، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، بِإشراف عبد الرحمان الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984- 1985. G. Mounin, Clefs pour la linguistique, 19e éd. Seghers, Paris, 1971 جورج مونان: مفاتيح الألسنيّة، ترجمة الطّيب البكّوش، تونس: 1981، منشورات الجديد،.

[2] Jorge Giacobbe, Acquisition d'une langue étrangère, Ed. CNRS, Paris, 1992, p.14.

**2.1.1 بدعة علوم اللّسان:** مِثلما وُجِد مَن استأنس بتفريع اللّسانيات إلى فروعٍ واستحسنه وُجِد مَن استخفّ ببدعة (علوم) اللّسان (بصيغة الجمع)، التي تَصدُر عنها تلك الفروع أو ما صار يُسمّى عن جدارة في ظرف إنشاء تكوينٍ جامعيٍ بـ (Les sciences du langage). فهذا أنطوان كيليُولي يصف فروعًا مثل (اللّسانيات النفسيّة) و(اللّسانيات الاجتماعيّة) وحتّى (فلسفة اللّغة) وكذلك (تحليل الخِطاب) بما ينبغي أن « يُعمَد إلى إفاضته في قاع كيس علوم اللّسان »[1]. وصدَر هذا الحكمُ عن عالِمٍ كرَّسَ بحثَه اللّساني لأحداث لِسانيّة خارِجة عن المَألوف وكان باعِث مَشروع لِساني أسماه ***لسانيات التلفّظ*** في حقبة تألّقت فيها البنويّة. وإن كان من المطمورين لكونه حاضَر أكثر مما نشَر[2]؛ وهذا ليس السبب الوحيد، ذلك أنّ إذا اكتفينا بمثال نظريّته الموسومة *Théorie des Opérations Énonciatives (et Prédicatives)*، فهي قليلة الترجمة حتى إلى الإنجليزية التي تكرِّس المعرِفة العارِفة عالمياً*، وما ذلك إلاّ لكون صاحبها (أنطوان كيليُولي) قد عمد إلى بلورتها في اللّغة الفِرنسيّة بمصطلحيّة خاصّة لا تُترجَم إلى تلكم اللّغة بدون عناء ومن غير التسبّب في مشكِلاتٍ عويصة. ومع ذلك لم يسمح لنفسه أن يَبتَدع تسميةً جديدةً زائدةً على السَّائِد في العلم الذي عمل في إطاره. إذ اكتفى بأن حدّد مرّة أخرى موضوع (لسانياته) بالقول: *لسانيات التلفُّظ*، فأسقط ما عهده الناسُ من اللسانيات على الأمر القديم الجديد وهو (التلفُّظ)، بعدما ألحّ على زاوية الاستِشراف تحفّظاً بكلمة (*Pour* = نحو) مِن باب إطلاق المَشروع. إذا أنعمنا النظر في السلسلة التي تكفّلت بجمع هذا العمل وإصداره وهي Coll. L'homme dans la langue التي تُشرِف عليها (Janine Bouscaren) سنفهم الإطار الذي أقحم فيه الباحِثُ نفسَه، لعلّه مقتبَس من عنوانٍ فرعيٍّ وهو ما بحث فيه إميل بنفنيست وخصّص فصلاً حول هذا الإنسان ولغته أو في لغته، تضمّن عدّة مقالاتٍ كما عبّر عنه[3]. وباختلاف الأسباب، قد دعا عبد الرحمن الحاج صالح . في كلِمةٍ ضمّنها خطاباً (رسالة) . إلى التحفّظ في مسألة تبنّي **النظريات** المنصبَّة كلّها في تفسير عمليّة إنتاج الكلام، والمغالاة التي سجّلها على روّاده معاتِباً إيّاهم على التخلّي

---

[1] A. Culioli, Pour une linguistique de l'énonciation, p.10.

[2] عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ص62: تابع الهامش رقم 36.

* هو مقابل عربي لـ (Savoir savant) المصاغ على مقاس (culture cultivée) أي (الثقافة العارِفة) التي هي الأدب والموسيقى والفنّ التشكيلي، الخ، أي كافّة ما يمكِن أن يُجمَع، منذ التقليد الذي أرساه بيير بورديو P. Bourdieu، تحت تسمية *culture cultivée* لكن الثقافة تشمل كذلك طرق المعيشة وأنماط السلوك كلّها، التي تُحشَر في اسم *الثقافة الانتروبولوجية culture anthropologique*. كما توحي كلمته الداعِية إلى إسناد لعلم الاجتماع مهمّة التمكين بالعدّة (السلاح) بدل أن يُصدح بدروسه التي قليلاً ما تبلغ الآذان فما بالك بأن يؤتمَر بها أو يُنتَهى؛ P. Bourdieu, Questions de sociologie, Ed. Cérès, Tunis, 1993, p.95. ويسمي (جاليسون) النّوع الثّاني (Culture courante) أيضاً أو (Culture partagée) ويصفها « بالثقافة المشتركة التي طالما ميّزها التستّر، وأخذت اليوم تتبدّى ويُسفَر عنها وتكتسِح حيّزاً شاسِعاً في أرضيّة التعليميات ». ويطلِق على النوع الأوّل اسم (Culture savante)، التي يصفها بأنّها « أرستقراطية ولا تزال تتغيّأ باللّغة ». نحيل هنا على مداخلةٍ له ألقاها بمناسبة ملتقى حول « استِعمالات التكنولوجيات الحديثة في تعليم اللّغات الأجنبيّة » في 28 . 30 مارس 2002، حيث يعود إلى هذه المصطلحات: Robert Galisson, Regards croisés sur l'usage des technologies pour l'éducation : La disciplinarité (partie 1), Revue ELA, n° 134.., (p.137-150), p.143.

[3] E. Benveniste, Problèmes de linguistique générale, T.2, p.197-280.

عن الاهتمام بتعليم اللّغة نظاماً وتأديةً؛ كـ*تحليل الخطاب* و*نظريّة أفعال الكلام* . التي سيأتي الحديث عنها أدناه . وما انبثق عن *التداوليّة* وعن *نظريّة التلفّظ* والتفسيرات التي غالِباً ما تصطحب بها *علوم اللّسان* التي تتّخِذ من *السياق والمقام* مسوِّغات الدراسة اللّسانيّة: والحال إنّها حادت كلّها عن الاهتمام بقضايا التّحويل الذي لا يمكن ضبطه واستيعابه مع التخلّي عن دراسة الحالة الأصليّة التي انبثقت عنها الحالة المحوَّلة؛ **فالتحويل** يُعدّ عِنده عصب تعليم اللّغات[1]. ومثل هذا التحامل الذي تُتفهَّم أسبابُه في اللّقاءات المحفليّة، لا يُنقِص من دلالة *الخطاب* وقيمته في تلقين *الملَكة التَّواصليّة* (Compétence communicative )[2]. فلنطرح هذين السؤالين: ما بال المصطلحات التي رافقت تحليل الخطاب الذي كلّما ازدادت منظوراته تزداد تلك المصطلحات، على غرار: المعطى التصويري، تيمات، الإدراك الحسي[3] ؟ وأين هذا السيل المتدفِّق مِن تحذيرات كلٍّ مِن عبد الرحمن صالح وكيليولي السابقة ؟ قد يُردّ على السؤالين بالقول: تمّ نقل المصطلحات من حيِّز الانغلاق إلى حيِّز الانفتاح ! لكن ماذا يعني هذا الكلام ؟ المصطلح أكثر انفتاحاً على تعدّد المفاهيم. وهذا الصنيع لا يتنافى مع ما قد يبدو أنّه تصرّفٌ نقيضٌ لما سلكه أوزوالد ديكرو (Oswald Ducrot) في جسِّ نبض الواقِع اللّساني المتواجد إلى حين تسمية القاموس الذي تعاون مرّةً بتمييز مشاركة تودوروف[4] ومرّةً أخرى بمعيّة جان ماري سشايفر[5] . أو تعاونوا . في إنجازه بغرض رصد المادّة اللّسانيّة، بـ القاموس المَوسوعيّ (الجديد) لعلوم اللّسان؛ حيث . كما يلاحَظ . ورَدَ مصطلحُ *علوم اللّسان* بصيغة الجمع واتّخذه القاموس (الموسوعي) بكلِّ جدارة مرّةً أخرى منذ الصفحة الواجِهة. ويتولّى مقدِّم القاموس بتفسير خلوّ تصرّفهم من أيّ تناقض . وهو تفسير لا يرقى على كلٍّ، إلى غاية الانسجام الكلّي . بقوله: « وإذا كانت كلمة اللّسان إذن مأخوذة هنا بالمعنى الضيق، فإنّ تعدديّة العلوم تسجّل، على العكس من ذلك، رغبةً بالانفتاح هي آنية أكثر من أيِّ وقتٍ مضى. ونحن لم نشأ في أيِّ وقتٍ من الأوقات، أن نفصل دراسة اللّغة عن دراسة إنتاجها . ويجب أن يفهم من هذا في الوقت نفسه عمل اللّسان (ومن هنا يأتي المكان المعطى للتعبير، وللأعمال اللّسانيّة»[6]. فنجد هنا تحديداً صريحاً للأسباب التي حملت المعجميين المصطلحيين على اعتماد رصدٍ قام بتفريع اللّسانيات إلى علوم، وهي ما يمكن جمعُه في أمريْن: عمل اللّغة وإنتاجها.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، كيف يمكن أن نُحسِّن تعليم اللّغة العربيّة في المَدرسة ؟ ضمن تعليم اللّغات في الجزائر ووسائل ترقيّته (مؤتمر وطني نظَّمه المجمع الجزائري للّغة العربيّة برج الكيفان (الجزائر)، في 2، 3، 4 نوفمبر 2009)، اليوم الثالث (الجلسة التّاسِعة).

[2] Jacques Lerot, La sémantique du discours : essai de clarification terminologique, in Des termes et des choses, (p.13-42), p.13.

[3] Joseph Courtes, Analyse sémiotique du discours : de l'énoncé à l'énonciation, Ed. Hachette, Paris, 1991, p.165-167.

[4] O. Ducrot & T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.

[5] أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط.2، بيروت: 2007، المركز الثّقافيّ العربيّ.

[6] Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Dictionnaire encyclopédique.. ؛ وكذلك: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص13.

أمّا صنيعَ جان ديبوا ومَن شارك معه مِن الخبراء في إصدار *قاموس اللّسانيات وعلوم اللّسان*، حينما عيَّن قاموسَه بوصفه شيئاً يتعلّق باللّسانيات من جهة وبعلوم اللّسان مِن جهةٍ أخرى، واضِعاً التمييز صريحاً منذ واجهة الكتاب؛ فيمكن تفسيرُه بـ (المجموعة الثّانية مِن المشكِلات التي لا بدّ أن يطرحها كلّ قاموس يُعنى باللّسانيات وبعلوم اللّسان) والتي أدلى بها في مقدِّمته القائلة بضرورة مراعاة مدى امتداد اللّسانيات إلى علومٍ حصرها في علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ والفيزيولوجيا والمنطق والرياضيات[1]. وهذا من شأنه أن يفتح المجال لأكثر من علومٍ تعنى باللّغة وفي رحاب اللّسانيات: فلا شكّ أنّ هذا من شأنه أن يكرِّس المصطلحات بل المفاهيم المنقولة (مِن تلك العلوم) نحو اللّسانيات وهو ما يسمّى بـ (Termes-concepts transférés). وخير دليل يشهد على أنّ الطّابع التّعدّدي هو الباعث الجوهري على فرض زاوية *علوم اللّسان* هو تصنيف المصطلحيات عينها ضمن هذه الأخيرة لا لسببٍ إلاّ للطابع التّعدّدي الذي يتحلّى به موضوعها المركزي (المصطلح) . كما رأينا أعلاه[2] . وهو ما اقتضى من المصطلحيات أن تمتزج باللّسانيات وتتفاوت عنها في آنٍ معاً. وحينما يتحدّث أحمد التوكّل عن علوم اللّسان (Les « sciences « du langage »)، يأخذ باب المعنى فيقسِّمه إلى ما قال فيه كلٌّ من خطاب اللّسانيين، وخطاب الأصوليين (Fondamentalistes) وخطاب المفسِّرين (Exégètes) وخطاب المناطِقة (Logiciens) كما يسميهم[3].

**3.2.1 وهم العلم الربان:** لقد تقدّم جوج مونان بجَرد تشخيصٍ (Diagnostic) وقائيٍّ (علاجيٍّ)*، ومِن منظورٍ استِخلاصيٍّ، لأبعاد المفارقة المصطلحيّة (المُشكِلة) الداخليّة (الخارجيّة)، وهي التي أخذت تعتري اللّسانيات منذ أواخِر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين[4]؛ ودقّق في العوامِل المهدِّدة التي شرَعت تعترض مشروعها منذ ذلك الحين المبكِّر في خطواتها الأولى** التي كانت تتّجِه نحو التطوّر

---

[1] J. Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p.V.

[2] يُنظَر الباب الأول: 1.2 ابستيمولجيّة الطابِع التعدّدي ؛ وكذلك: Marcel Diri-Kidiri, Une approche culturelle de la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 21, Rifal, Juin 2000, (p.27-31), p.28.

[3] Ahmed Moutaouakil, Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Ed. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1982, p.26.

* لأنّه أقدم به على تقديم حلولٍ مصطلحيّة لبعض المآزق التي عرَّضت لها اللّسانيات نفسها تحت أضواء المفاهيم الجديدة، بل هذا الطابع العلاجي ما دفعنا إلى التحقّق فرجعنا إلى الطبعة الأولى، فاعتمدناها لرفع اللّبس، وقد كانت في حوزتنا الطبعتين، وهذه الأخيرة حسب علمنا (إلى غاية استِخراج هذه الملاحظات)، يُنظر كذلك: G. Mounin, Introduction aux problèmes terminologiques, in Georges Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974, p.IX-XXIV. يُنظر كذلك طبعة PUF (2004) /Quadrige(

[4] تزامنت هذه الحقبة، ولاسيما بدايات السبعينيات مع صدور ثلاثة معاجم لسانيّة في فرنسا هي:

- O. Ducrot & T. Todorov, Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.
- J. Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1973.
- G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974.

** نعني بالخطوات الأولى تلك التي أعقبت 1916 تاريخ صدور *دروس اللّسانيات العامّة*، وتطبيقات حلقة براغ الحكيمة في الثلاثينيات من ذات القرن، وانفتاح الدرس اللّساني واختصاصه.

بسرعة فائقة بالمقارنة مع تاريخها القديم*، وقياساً بإرهاصاتها الحديثة المتأنية (العقود الأخيرة من القرن التاسِع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين) التي أصبحت عُرضةً للنّقد بشكلٍ سريع. وذلك تكريساً للتقليد الفرنسي الذي يقضي بوضع مدخل يكون مفتاحاً لبعض الاصطلاحات التي يكون القاموس قد تضمّنها، وقد كرّس جورج مونان هذا التقليدَ إلى حيث لا نجد له مؤلَّفاً لا يضمِّنه توطِئة اصطلاحيّة يفكّ بها الرموز الاصطلاحيّة الموظَّفة بداخله. فكانت هذه المقدِّمة بالنسبة لنا ذات منفعة، إذ نتقبّلها بمثابة تنبيه عمليٍّ ثريٍّ بالرصيد النظريّ المدعِّم لعملنا النقدي المصطلحي. وكان ذلك ضمنَ مقدِّمةٍ مُخطِرةٍ خطّها جوج مونان وخصّصها لما أسماه **المسألة المصطلحيّة**، في *قاموس اللّسانيات* الذي أشرف عليه[1]؛ وهو مَن كانت في حوزته معطياتٌ معتبرة أمكنته من الإحاطة بالموضوع، ذلك لكونها معطيات نابعة من احترافه للعمل المصطلحي (المعجمي) ببُعديْه الترجمي واللّسانيّ**؛ لذلك كفّلت له الوقوفَ عبر ملخَّصٍ شديدٍ لكنّه بالِغ الأهميّة . في حدود ما سمحت به مساحة مقدِّمته . على بعض تداعيات تلك المفارقة التي يمكن تلخيصُها مرّةً أخرى في:

1. **أزمة الفراغ** التي تولّدت عن استحالة بعض المفاهيم اللّسانيّة الجنينية إلى مجرَّد مفاهيم ناقِلة ومتنقِّلة وموجِّهة إلى حدٍّ لم تستطِع استيعاب ما حولها من التطوّر الذي استفحلت معه أزمة المفهوم . المصطلح (اللّساني).

2. و**خطورة تعطيل** بعضها الآخر بفعل النقض الذي عرفته رَدّةُ فعلٍ كانت تهدف متسرِّعةً إلى تفريع اللّسانيات نفسها حسب تنامي الاهتمامات المتفرِّعة بدورها عن تلكم اللّسانيات وباعتقاد عدم مجازفة الإخلال بنظامها الذي صار قائماً.

3. و**صعوبة قياس مردود** أخراها على المستوى اللّساني فحسب، لأنّ اللّسانيات أضحت بديلاً . أو حسب ما تدّعيه . لكثيرٍ من الفروع المعرفيّة (الأدوات) التي كانت تتولّى الاشتِغال على موضوع اللّغة قبل الحدَث اللّساني (نسبةً إلى العلم).

وعندما نعمد إلى توسيع مجال هذه المشاهدات الثلاث مِن الناحية المقارِنة، والتحقّق من مدى تماسك مركز ثقله، وقياس المشاهدات على ما سنحت لنا قراءاتنا المنصبّة على هذه النقطة، سيؤول بنا الأمر إلى الحديث عن **أزمة الفراغ** التي قلنا أعلاه من موقِع التشخيص الذي أفاده جورج مونان، إنّها تولّدت عن استحالة بعض المفاهيم اللّسانيّة الجنينية (المزدهِرة) إلى مجرَّد مفاهيم ناقِلة ومتنقِّلة وموجِّهة .

---

* إنّ فصل اللّسانيات عن الجذور تسبّب في مشكِلاتٍ مصطلحيّة لم تخفَ عن دِراستنا هذه.

[1] يُنظَر: G. Mounin & alii, Introduction au problème terminologique, in Dictionnaire de la linguistique, p.IX-XXIV.

** ذلك أنّه من أهمّ المتخصّصين في مجال الترجميات واللّسانيات وصاحب نظرة كثيراً ما يُعتدُّ بها في مجال اللّغات المتخصّصة، يُنظر اجتهاداته المعتبرة ضمن: G. Mounin, Les problèmes théoriques de la traduction; Clefs pour la linguistique; Clefs pour la sémantique & Histoire de la linguistique.

بحكم توجُّه اللّسانيات التّقني الذي صيّرها إلى جسرٍ تعبره كل العلوم الإنسانية الأخرى . وذلك من دون أن يتناقض مع ما كانت تؤدّيه من دور ربان مَركبة أو العلم الإرشادي* الذي أسنِد إلى اللّسانيات، الأمر الذي خوّل لها أن تكون من وراء المراجعات الحثيثة التي عرفتها كثيرٌ من الفروع غير اللّسانيّة في سياقات استلهام طفرة اللّسانيات المرحليّة، وهي التي مِن المَعروف أنّها تطلّبت من المؤسِّسين عناءً لفائدة بلورتها ثمّ انفلت جهازها المصطلحي من عقالها . إذا شئنا إجراء نوع من تناص مع استعمالات عبد السلام المسدي . وصار من الصعب تحديد المسئوليات في شأن التدفّق المصطلحي الصادِر من اللّسانيات والوارِد نحوها، وهو تدفّقٌ ساهم في إذهاب كثيرٍ من المفاهيم سدى. إنّ خطورة تعطيل بعضها الآخر بفعل النقض الذي عرفته ردّة فعل كانت تهدف مهروِلةً إلى تفعيل الكمّ المعرفي التي جاءت به آلة اللّسانيات نفسها وتفريعها بالتالي إلى فروعٍ لسانيّة تكون وليدة حسب تنامي الاهتمامات المتفرِّعة بدورها عن تلكم اللّسانيات وباعتقاد عدم مجازفة الإخلال بنظامها الذي صار قائماً . لكنه سقيم . رغم المستجدّات: من هنا ظهر صدْعٌ كبيرٌ في الشرائح التي صنعتها . وإن كان هذا الرأي لا يشاطِره فيه كلُّ اللّسانيين . إلى درجة أنّ بعض الفروع اختفت من الوجود. حيث قرأ كلٌّ مِن أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر في التداوليّة شيئاً لا يحتمِل العزلَ لسانياً على الأقلّ، على الرغم مما استقرّ في أذهان بعض الدارسين من أنّها تكوِّن قضيّة قابِلة للتفسير والتقطيع على أنّها دراسة لسانية . بقدر ما يصلح تصنيفُها في خانة الأحوال الفرديّة التي تظلّ عصيّة على الوصف اللّساني فيصحّ بذلك الإقرار بأنّها من اختصاص المقاربة المنطِقية. في حين « يستند موقِف محلّلي الخطاب إلى التماثل بين تحليل الخطاب وعلم التركيب، فالأبنية النحويّة تمكِّن من تحديد نحويّة الجُمَل (سلامة التركيب) »[1]. ولا نريد إثارة جدلٍ حول ما يحتمله مصطلح التداوليّة من ناحية المفهوم . ومن ناحية التسمية في خصوص الدّرس اللّساني العربي . ظلّ مثار جدل نشأ منذ مدّة ودام سنين. لهذا رفض الباحِثان أثناء جمعهما المفاهيم والمصطلحات، تخصيص لمفهوم كلمة *التداوليّة* مدخلاً مصطلحياً في قاموسهما، وإن كان هذا ينمّ عن اختيارٍ شبه إيديولوجي بمعنى أنّه يصوِّر انتماءً إلى مدرسة أكثر من كونه نقلاً للأمر الواقِع، فهنا بقع مشكل العمل المعجمي المصطلحي الذي يصعب ترشيحه إلى العمل الموضوعي وتجريده من الاجتهادات الشخصيّة، والمنطلقات الفكريّة العموديّة[2]. وصعوبة قياس مردود أخراها على المستوى اللّساني فحسب، لأنّ اللّسانيات أضحت بديلاً . أو حسب ما تدّعيه أكثر الدراسات المتفلسِفة في أسسها وتطوّراتها[3] . لكثيرٍ من الفروع المعرفيّة (الأدوات) التي كانت تتولّى الاشتِغال على موضوع اللّغة قبل الحدَث اللّساني (نسبةً إلى العلم) وبحكم ما صاحب ذلك الحدَث

---

* وهي الكلمة التي اختارها المترجم ضمن: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص13.

[1] آن روبول وجاك موشلار، التّداوليّة اليوم: علم جديد في التّواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمّد الشيباني، بيروت: 2003، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، ص212. الجُمل النّحويّة ◄ *نحويّة الجمل* (Grammaticalité). إنّ المشكِل الذي يطرحه هذا الإجراء هو تركيبيّ في المقام الأوّل.

[2] يُنظَر تعليلهما: أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص.15.

[3] B. Malmberg , Analyse du langage au XX e siècle.., Ed. PUF, Paris, 1983.

من انغلاق اللّسانيات على نفسها. وبتعبيرٍ آخر وبالاحتفاظ على روح ذلك التشخيص برمّته، لم تعد هذه اللّسانيات قادِرة على إنتاج مفاهيمَ من الداخل قياساً بوتيرة تطوّر مصطلحاتها التي خفّت الوطءَ على بساط فرشته لها مجالاتٌ متنوّعةٌ في ظلِّ تجدّد اللّقاء بينها وبين اللّسانيات بعد غياب التفاعل أو بالأحرى تغييبه، وما دامت قد تسرّعت إلى رفض العمل إلى جانب تلك الفروع (اللّغويّة وغير اللّغويّة) التي حُملت على أن تُقصى من حيِّز الاهتمام بشأن اللّغة وفقَ اعتباراتٍ منهجيّة، فأضحى من الصعب للغاية التغاضي عن ذلك، لأنّه على الرغم من ذلك العجز النسبي المشخَّص على ذلك النحو والذي يبدو أنّ للإقصاء هامش المسؤوليّة، فقد شهدت المصطلحاتُ اللّسانيّة القاضية بالتعبير عن المفاهيم اللّسانيّة الحديثة والتي يبدو أنّها فاضت نتيجة الميل إلى أن تبرأ ساحتها بالنسبة للمصطلحات اللّغويّة (اللّسانيّة) التي كانت سائدة قبلها، شكلاً من سباقٍ ظاهريٍّ إلى ارتياد مجالاتٍ عدّة، ولا يمكن تناسي رواجها الكثيف في شتى أوساطٍ اختصاصيّة خارجيّة إلى درجة عجز تلكم اللّسانيات على التحكّم فيها بتفسيرها وتطبيقها على الأقلّ . ومن بابٍ أولى . في حقلها الخاص الذي يبدو أنّه لا ينعم بالاستقرار من ناحية موضوعه المنقسم فترة بعد أخرى انقساماً متزامِناً مع مناقشاتٍ كان المؤسِّسون قد أنظروها. والنقطة الحاسِمة في المضمار الذي يهمّنا، هي كون حدّة هذه المفارقة تشتدّ . في رأي جورج مونان دائماً . مع ما تكرِّسه الشهرة المتفاقِمة لبعض المصطلحات من مَنزعها لدى الفئة المثقَّفة على السواء وتواترها لدى الرأي العام إثر عامل الموضة التي أخذت تطلق عقالها على حساب التقدّم الفعلي للعلم المنشود من قبل المؤسِّسين*: وهو ما وصفه بما أطلق عليه . وهو يبدو ساخِطاً على قدَر المنعرج غير المنتظَر . عبارة *الهوس اللّساني* (Linguistomanie) وما جاء تارةً أخرى وفق أوصافٍ قال بها العديد من المتأسِّفين على تقهقر دور اللّسانيات الطلائعي**، وهم العلم الربان (Science pilote)، فهي نقطة تُسجَّل ضدَّ الشيوع السريع والمفرِط للمصطلحات اللّسانيّة، إذ تعطي الوهمَ أنّ اللّسانيات تتمتّع بصحّة عالية، لكن هذه الحالة لا تتماشى وواقِع مفاهيمها المتأزّمة، وهي من جهة أخرى تغذي الجدل السطحي (ما دام وقِعاً على مستوى التسميات فحسب)، فهي لا تجذب الاهتمام الجادّ ولا تذهب به كليّة، وهذا قد يستدعي تأمّلاً من نوعٍ خاص يسلِّط الضوء على خلفيات المشكلة المصطلحيّة. كأنّ الأمر يتعلّق بتصرُّفٍ رمزيٍّ لا ينتظر أوانَ النضج فحسب، بل تخطّاه إلى أهمّ من ذلك. لهذا يقترح جوج مونان الإسراع بأخذ تدابير دقيقة من شأنها أن تُثمِّن الجهود السابِقة من دون الوقوع في إعلاء شأنها . لأنّها لا تزال قيدَ الدراسة . إلى غاية تتناسى معها التزاماتها تجاه، في أسرع وقت ممكِن. ومن المعروف أنّ الرواد الذين نشطوا من أجل تأسيس اللّسانيات كعلمٍ بحت ومنفصِلٍ*** قد شدّدوا على سوء استعمال المصطلحات التي كانت وضعية العلم الجديد في

---

* لقد أشرنا إلى عناية دي سوسير باستبدال تسميات بأخرى ليس على وجه التفريع بقدر ما هو ميلٌ نحو إقامة تسمية مقامَ أخرى.

** ذكر هذا الطموح الذي راود اللّسانيات في إحدى طفراتها، أكثر من باحِث كلّ لاعتباراتٍ ما، كالتلاقي بينها وبين الأدب والنقد، على غرار أسوالد ديكرو، وتودوروف، ودومنيك منقيمو. يُنظَر مثلاً: D. Maingueneau, Éléments de Linguistique pour le texte Littéraire, 3e éd Dunod (revue & augmentée), Paris, 1993.

*** نستحضِر هنا أسماء مثل إدوارد سابير وبلومفيلد وهومبولد ودي سوسير وإميل بنفنيست ..الخ.

صدد مطالبتها وفي حاجة إلى من يعرف وصفة تحضيريّة لا تقع في الشَّطبِ على التراث بخطٍّ ملغٍ، ويتوقّع الصعوبات الحائلة دون ذلك، ولا يمكن أن يُتصوَّر احتمال ذلك السوء مهما كانت مغريات التعريف بالعلم الجديد في أسرع وقتٍ ممكن[1]، فنبّه كلّ واحِدٍ من زاوية معتبراتٍ تهمّ المادّة التي يكون قد أمضى الوقت الطويل من أجل تحضيرها وفي سياق التعريف بها باعتِبارها في آنٍ واحِدٍ كمَكسَبٍ تاريخيٍّ إنسانيٍّ وكشيءٍ منفرِد غير مسبوق، إلى خطورة التمادي في التلاعب بفرص الاشتقاق التي تتيحها اللّغة المدوَّنة فطالبوا بحصر الاختيار في صيغٍ مطّردة وثابتة، كما حذّروا من التذرّع بصعوبات النحت المانِعة، أو الافتقار إلى الوقت المطلوب في سبيل تذليل صعوبات وضع المصطلح، أو فرط الثقة بالدراسات المستفيضة في مجال المصطلحات وهو ما قد يؤدّي إلى الحيلولة دون تعثّر اللّسانيات، والتجوّز، والتوسّع، وتحفّظوا في موضوع التضخّم، والإبهام، وحذّروا من انطلاق بعض التسميات إلى أماكِن أخرى من جسم المعرفة الإنسانيّة، تتكاثر، وتظهر في هذا المجال المقالة التي كتبها رومان ياكوبسون مثالاً رائعاً لإمكانية المزاوجة بين إدخال المفاهيم المستحدَثة وإعمال التأمّل الانعكاسي على اللّغة. وبينما لا ينزعج كلُّ المعجميين المصطلحيين (اللّسانيين) من ذات المعضِلة التي من المؤكَّد أنّه إذا أصغينا إلى خطبة جورج مونان المشار إليها سابِقاً نجد اللّسانيات قد وَضِعت أمام تعارضٍ، لأنّ ذلك يُعزى أكثر إلى ضربٍ من عسر التصنيف حسب اعتقاد عبد السلام المسدي.

وفي آخر هذا الفصل تتضح الرؤية بعدما قمنا بإظهار مظاهر التنوّع والتفريع المذمومين، وهي التي يمكن تلخيصُها فيما يأتي:

- الاختلاف في التسميات
- معايير التصنيف المتذبذبة لدى الباحِث الواحِد
- تضييع الوقت في سجال مذهبيّ لا يسوده سوى الخلاف
- نزوة إنشاء المذاهب والمدارس (ونعود إليها في الفصل الآتي)

فهذه المظاهِر الأربعة تشكِّل الجرعة الزائدة التي تصيب اللّسانيات بالتخمة المصطلحيّة. ثمّ إنّه من الجدير أن يتّم النظر في أمر التّفرُّع اللّساني إلى مدارس بِمعزلٍ عن المُعتبرات الشخصية للّسانيين ـ منظِّرين ومطبِّقين ـ وبِغضِّ النّظر عن المُعطيات المُتولّدة عن توسيع الرّقعة المُمتدّة إلى العوالم الفرديّة والعوامل الاجتِماعيّة حتّى لا تشملها. وإذا كان لا بدَّ للباحِث المصنِّف الذي يؤرِّخ للّسانيات ويرتاد عالَم اللّسانيين وآراءهم ونظرياتهم ورؤاهم واتجاهاتهم أن يجهر بآرائه الشخصية حول شتى الموضوعات التي يعرض لها فعليه أن يتجنّب الخلط بين آرائه وآراء مختلف الكتاب الذين يعرض لهم.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأَهمّ مَفاهيمه ونتائجه، (ص.09 ـ 34).

ونخلص من خلال هذا الفصل إلى أنّ ظاهِرة تفريع اللِّسانيات ـ ولاسيما في ضوء تعدّد المشارب المدرسيّة والنّزعات الفكرية التي تجتذب المصطلح اللِّساني يمنةً ويسرةً ـ كثيراً ما يؤثِّر على حركة التّرجمة السّائدة في المجال اللِّساني العربي والتي ستكون لها بالتالي آثارٌ سلبية أكثر على نموّ هذا المصطلح اللِّساني ووضوحه في الكتابة اللِّسانية العربية بخاصة ـ وهو ما سندرسه في الفصل الموالي. وذلك يرجع أساساً إلى التصرّف الذي يتصرّفه صاحب الخطاب اللِّساني تجاه ذلك التعدّد في المشارب والنزعات والذي غالباً ما يتوجّه في قِسمِه الكبير نحو إصلاح مصطلحيّته وانتقاد مصطلحيّة غيره لكي تتناسب مع تلك المشارب المتعدِّدة والمختلفة في غالب الأحيان ـ بالإضافة إلى حركته نحو تحقيق نسبة لغويّة في مصطلحاته في أقلّ التقدير وفق ظاهرة التّعليل ـ وكذلك لإثبات حسّه التعليمي وبالتالي دقّة خطابه اللِّساني في أحسن الأحوال. والحال إنّ هذا التصرّف (التّحسيني الجمالي) قد يحصل على حساب خدمة المفهوم اللِّساني وتتويجه، ويعرقل تمرير الأفكار، ويكون سبب الإبهام الذي كان من المفروض أن توضع المصطلحات بغرض مَحوِه نهائيّاً. وإذا قيس هذا الصنيع مبدئيّاً بما قام به النحاة والدارِسون القدامى للعربيّة في وضعهم للمصطلحيّة النحويّة في ابتِداء أمر النحو وحتى مع تطوّره، مِن دون أن يُعنوا كثيراً بإخبارنا كيف تمّ ذلك وما هو تفكيرهم في وضعها ـ علماً أنّها كانت كثيرة في كتبهم؛ سنُدرِك الفجوة الكبيرة التي آلت إليها علاقة الخطاب اللِّساني الحديث بالتراث النحوي العربي وذلك نتيجة غلوّ رواد ذلك الخطاب في التفاتهم نحو الدّرس اللِّساني الغربي الذي عزّز في نفوس بعض الخطباء اللِّسانيِّين اعتقادهم بضرورة تعليل مصطلحات هذا الدّرس كافّتها ولو على حساب التّطبيق اللِّساني.

## الفَصل الثاني

# الخطاب اللساني ومفارقاته الإبستيمولوجية

**1.2 مفارقة عدم تناهي الموضوع**

1.1.2 بناء الموضوع

1.1.1.2 النصّ وامتِداد الدّرس اللّساني

2.1.1.2 المشاهدة وامتِداد المَوضوع

2.1.2 نقل المفاهيم

1.2.1.2 حالة الانتقال مِن الجملة إلى النصّ

2.2.1.2 حالة الانتقال مِن المِعياريّة إلى الوصفيّة

**2.2 مفارقة الولاء المَدرسي**

1.2.2 عدم انسجام التراث اللّساني

2.2.2 التيارات الرئيسة واتصالاتها الخارجيّة

3.2.2 المشاهدة مِن زوايا متعدِّدة ومتغيِّرة

1.3.2.2 مصطلح الكلمة وتفريعاته

2.32.2 موازين المعنى والمبنى

إنّ مفارقات اللّسانيات كثيرة ومفارقات *الخطاب اللّساني* أكثر. يهمّنا منها ما له علاقة بالقضايا المصطلحيّة اللّسانيّة التي عرفت أنواعاً مِن الاختلال لا حصر لها. لهذا نقتصِر هنا على إثارة مفارقتيْن هما: مفارقة عدم تناهي الموضوع ومفارقة الولاء المَدرسي. ذلك أنّ كلتيْهما يُمعِن في توسيع مجال المصطلحات اللّسانيّة. يهمّ دراسة هذا المجال في ضوء هاتيْن المفارقتيْن لمعرفة محجّة اللّسانيات مِن مسالِك الخطاب اللّساني الذي يمكن شذبُه على غرار ما دعا إليه ابن مضاء من شذب العلل النحويّة التي طالما طالت علم النحو العربي. وفي انتظار رجوع العلماء إلى تلك المحجّة يتكشّف هذا الخطاب بحرية.

**1.2 مفارقة عدم تناهي الموضوع:** وقبل طرح هذه المفارقة نشير أوّلاً إلى أنّ عدم تناهي الموضوع ـ أي تمدّده المستمرّ ـ لا يقتصِر على اللّسانيات بل هو ظاهِرة تكاد تعمّ مجالاتٍ كثيرة. فهي بذلك ظاهِرة جديرة بالرعاية من الناحية المصطلحيّة ما دامت أحد الأسباب التي تدفع دوماً إلى تجديد المصطلحات. بيد أنّ النّظرة الكلاسيكيّة إلى العلوم تقوم على منح هذه الأخيرة مقام مستودع المعرفة. فبالتالي لا يمكن لمصطلحياتها ـ مجموع مصطلحاتها ـ إلاّ أن تستقرّ ولا تتحوّل في دلالاتها إذ هي محكومة بأحاديّة الدلالة ما يؤول إلى الاحتفاظ على صورة اللّفظ كما هي وكما أسنِدت إلى مفهوم سبق لها أن حملته ـ مفهوم واحد فحسب. ثمّ إنّه كما تذكِّر الباحِثتان إنغريد ماير (Ingrid Meyer) وكريستن ماكينتوش (Kristen Mackintosh) حول قضيّة تمدّد المعنى المصطلحي: « تقضي دراسة المعنى المصطلحي تقليديّاً باعتبار المصطلحات بمثابة وحداتٍ في غاية (الثبات) ترسم مناطق وفضاءات تصوُّرية تكون حدودها معيَّنةً بمنتهى الدقّة »[1]. ولقد فهم أوبيتز (Opitz) جوهر هذه المقاربة وعبَّر عنها تعبيراً بليغاً: « أيّاً يكن منشأ المصطلحات أو الطريقة التي تمَّ بموجبها تشكيلها، فهي تنشدُ ميزةً مشتركة، ألا وهي: إنّها سلسلةٌ مِن المعاني المحدَّدة بدقّة. هذا هو تحديداً ما تعنيه كلمة (مصطلح) (terme). فعلى شاكِلة الكلِمة اللاّتينيّة (terminus) = حَدّ، يسِمُ المصطلح نهايةً مسيرة وسلسة من التحوّلات التي يصبح مِن الآن فصاعِداً بمنأى عنها، ربّما بشكلٍ مُنافٍ للطبيعة [..] تُمثِّل المصطلحات قائمة أو لائحةً بمصطلحات ميدان اختصاص معيَّن. يؤدّي كلّ تعديل يطرأ على هذه القائمة إلى إعادة النّظر في المصطلحات، ولكن لا يحقّ لأحدٍ المساس بها حتى إثبات العكس »[2]. وبينما حاول أخصائيون في الذكاء الاصطناعي أن يفسِّروا قضيّة التحوّل والتعديل المشار إليهما في هذا المقتبَس. فربطهما بعضهم بالخلق الأوّلي الذي يتطلّب مراجعاتٍ واحدة تلو أخرى ـ وهي حال موضوع علم الطبّ الذي يظلّ مفتوحاً إلى الأبد[3]. وهذا لا يؤدّي بالمصطلحات إلى دفع بعضها بعضاً بقدر ما تلتمس بعضها موقعاً إلى جانب بعض، ذلك أنّ إحدى طرائق تكوين الحقيقة تكمن في إيجاد مكانٍ لها ضمن سابقاتها، ما يعطي للمصطلحات القديمة قابليّة الاستعمال مجدَّداً لوصف الحقيقة الجديدة ـ وذلك

---

[1] إنغريد ماير وكريستن ماكينتوش، « تمدّد » المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحيّة، ضمن المعنى في علم المصطلحات، (ص289 ـ 320)، ص289.

[2] Kurt Opitz, On Dictionaries for Special Registers: The Segmental Dictionary, In Lexicography: Principles and Practice (*Dir* R. R. K. Hartmann), Ed. Academic Press, Londres, 1983, p.60.

[3] Jean-Claude Pérez, De nouvelles voies vers l'intelligence artificielle, Ed. Masson, Paris, 1988, p.38.

كما تجلّى لنا من خلال نصّ لجول ماروزو[1]، وما تعزّزه ظاهِرة *إعادة التعريف* التي تؤدّي حتماً إلى الاشتراك اللّفظي. وكذلك يبادِر بعض المصطلحيين إلى تبرير الترادف بما تفتحه ظاهرة *إعادة التسمية* من مجالاته[2]. غير أنّ التحوّل والتعديل الواقِعيْن في مجال اللّسانيات قد أخذا حجماً مسّ حتّى الموضوع. فانتهى معه بعضُ اللّسانيِّين إلى عدم معرفة الموضوع الصحيح الذي يستحقّ أن يشتغل عليه علمُهم (المشترك). وهو ما نشاهده مع تنامي عدد المصنَّفين في *الخطاب اللّساني* والذين يُصنِّفون كتباً في مجاله. فهم اختلفوا كثيراً إلى حدّ أنّ كتاب La Grammaire d'aujourd'hui قد أحصى لموضوع اللّسانيات على الأقلّ أربعة تصوّرات مختلِفة بل متناقِضة أدلى بها أشهر اللّسانيِّين[3]. أمّا كون *عدم تناهي الموضوع يُعدّ في حدّ ذاته مفارقة*، فلا شكَّ أنّ قيام أيّ مادّة اختِصاصيّة على **وحدةٍ معيَّنة** تتشكّل حولها الدِّراسة هو أحد دلائل تمايُزها علمياً وتماسك أجزائها. ذلك أنّ حركة البحث عن الوحدة التي لا تفتأ تتغيّر شكليّاً في حال الخطاب اللّساني تسايِرها حركة أخرى تتمثّل في البحث عن المصطلح الذي يحدّ مجالها ويعرِّف مفاهيمها. ذلك أنّ كلّ قطاعٍ مكوِّن لنظامٍ مَفهوميٍّ معيَّنٍ لا بدَّ أنّه يتألَّف مِن أربعة عناصِر مذكورة في هذه الجملة المسطَّر تحتها ألا وهي: المصطلح والمفهوم والميدان والتّعريف. مع العلم أنّ المصطلحيات تكترث أكثر بالمصطلح الذي تعدّه العنصر المركزي[4]. فثبات الوحدة لا يزيد العلم إلاّ قيمة تمايزيّة شديدة تجعله سائراً نحو القيام: نتذكّر دائماً التردّد الذي ساد دي سوسير قبل إعلان قيام اللّسانيات كعلمٍ لتعذّر نصب اللّسان (Langage) موضوعاً (أي وحدة للدراسة) نظراً لعدم تجانس نصيبٍ كبيرٍ مِن تجلياته، وقبل أن يجد العزاء في اللّغة (Langue) التي يرى أنّها تكتفي لذاتها وفي ذاتها وتُعدّ مبدأً تصنيفياً وتعِد بضمان قيام العلم المنشود[5]. لذا فإنّ اللّسانيِّين المنظِّرين المتأمِّلين في القضيّة من زاوية نظر ابستيمولوجيّة[6]، قد فسَّروا هذه المفارقة بكيفياتٍ يغلب عليها التوصيات الآتية:

- ضرورة بناء الموضوع
- ضرورة نقل المفاهيم
- ضرورة تغيير زاوية المشاهدة

وهي توصياتٌ مبنيّةٌ كلُّها على فكرة التحوّل التي لا يمكن أن تؤسِّس لثبات المصطلح كما تقدّم. بل مِن شأن هذه التوصيات أن تدفع هذا الأخير إلى الاحتِفاظ دوماً على بريق التنوّع الذي على الرغم ممّا

---

[1] يُنظَر هذا الباب: 2.1 تداعيات التفريع المصطلحيّة.

[2] Jacques Lethuillier, La synonymie en langue de spécialité, Meta, vol. 34, n° 3, (p.443-449).

[3] Michel Arrivé et al., La Grammaire d'aujourd'hui, Ed. Flammarion, Paris, 1986, p.362-363.

[4] برونو دو بيسيه، الميدان، ضمن المعنى في علم المصطلحات، (ص269 ـ 288)، ص269.

[5] J.-C. Milner, Introduction à une science du langage, p.40.

[6] L. Hjelmslev, Prolégomènes à une théorie du langage, p.98.

عاناه من التنكّر في ظلِّ النظريّة المصطلحيّة الكلاسيكيّة، فقد خصّصت دوريّة Terminologies nouvelles عددها الواحد والعشرين لإظهار الطابع التّعدّدي الذي يتحلّى به موضوع المصطلحيات[1].

**1.1.2 بناء الموضوع:** إنّ موضوع التحليل الذي يخوض فيه اللّساني لا يتواجد منذ الوهلة الأولى، ما يضطرّه إلى بناء موضوعه أوّلاً عوض الانشغال على معطياتٍ يُتصوَّر أنّها متوفِّرة سلفاً*. وإذا توفّرت فهو توفّرٌ افتراضي ـ ما يوجد في مدوّنة اللّغة (غير المتناهية) ـ ويجب عليه أن يتّخذ عيّنة منها، لأنّه من المستحيل ضبط ما هو في حالة نشاطٍ وغير متناهٍ مهما يشفع لذلك مبدأ القياس الذي اشتهر في مجال الدّراسات اللّغويّة[2]. وبين العيِّنة والواقِع اللّغوي بَوْنٌ ذو حجمٍ يهمّ تقديرُه لقياس صعوبة المهمّة المَنوطة على عاتِق ذلك اللّساني. ثمّ إنّه لم يكن لدى الدرس اللساني مدوّنة مغلقة، بل كان دائماً ترافقه آراء وإشارات إلى ضرورة تناول موضوعات أخرى مُجانِبة وعلى التماسّ مع اللّسانيات. وذلك من جهة نظراً الصلة بين اللغة وأنماط الإشارة الأخرى ( الأزياء، الآداب، السلوك)، ودعوتُه لضرورة تأسيس علم جديد (السيميولوجيا)، وحصل ذلك فيما بعدُ، مما ضمن حياة أطول للدرس اللساني عموما.

**1.1.1.2 النظريّة اللّغويّة ونموذج التحليل اللّساني:** هذا الواقِع ـ كما سنرى أدناه ـ قد واجه الدرس اللّساني منذ أن بدأ يثبت علميّته مع تناوله مثلاً لموضوع **الفونيم** الذي أثار خِلافاتٍ جمّة في أوساطٍ لسانيّة وغير لسانيّة[3]. خلافٌ دار حول محور المفهوم عند الغربيِّين. أمّا عند العرب فلم يخص هذا الأخير فحسب بل مسَّ التسمية. وكذلك واجه هذا الواقِع ذلك الدّرس الذي أخذ يخوض في موضوع **النصّ**[4]. وكذا موضوع مادّة علميّة تخصّصيّة كـ **تحليل الخطاب** التي يتّفق حتى غير المتخصِّصين في (هذا التحليل) من المنظور اللّساني بأنّه ما يُبنى وليس ما هو متوفِّر لكلِّ عيان[5]. وقد طرق تشومسكي هذه القضيّة الابستيمولوجيّة، في صدد تصوّره لموضوع **النظريّة اللّغويّة** الذي يصعب على هذه الأخيرة أن تحدّه، مشيراً إلى طابع التحوّل الذي قد يكتنف الموضوع الذي يُعتقَد أنّه تمّ تثبيته، فيقول: « فلنلاحِظ، فيما يخصّ هذا التصوّر [ موضوع النظريّة اللّسانية ]، أنّه ليس مِن شأن النظريّة العامّة ولا الأنحاء الخاصّة أن تخلص إلى التثبيت النهائي. يمكن لتطوّراتٍ أو مراجعاتٍ أن تنبثِق من اكتشافاتٍ تشمل وقائع جديدة تتعلّق بلغاتٍ خاصّة »[6]. ولكن اللاّفت للانتباه ـ وهو ما يجدر ألاّ ينفلت من وعي المصطلحيين ـ هو ما صرّح به تشومسكي قبل أسطرٍ قليلة من

---

[1] Terminologies nouvelles, n° 21 (Terminologie et diversité culturelle) Rifal, Bruxelles, Juin 2000, (p.27-31), p.28.

* هذه معضِلة كلّ العلوم التي تشتغِل على اللّغة، كما هو شأن المصطلحيات ذاتها؛ يُنظَر تحليل هذا الواقِع الصعب: 1.1 غياب تجانس التطبيق المصطلحي.

[2] Jean-Philippe Dalbera, Le corpus entre données, analyse et théorie, Revue Corpus, n°1, Nov. 2002.

[3] Sumpf Joseph, A propos de la philosophie du langage, Revue Langages, n°2, (p.03-34), p.07.

[4] A. Grésillon, Fonctions du langage et genèse du texte, in La naissance du texte, Ed. Corti, Paris, 1989, (p.177-192), p.185.

[5] Jean-Michel Utard, L'analyse du discours : entre méthode et discipline, in Analyse de discours, Ed. Apogée, Rennes, 2004, (p.23-52), p.32.

[6] N. Chomsky, Structures syntaxiques, p.58.

هذا المقتبَس، مِن أنّ مصطلحاتٍ من قبيل *الجملة* لا ينبغي أن تُقصى من حيِّز استعمال أيّ **نظريّة لسانيّة** أيّاً كانت الوحدة التي قد تقفز إليها؛ لأنّ مفهوم الجملة يقع دائما في صلب النحو*، فما على اللِّساني إلاّ أن يُعرِّف نظريّته حول الجملة ويحدِّد آفاقَها[1]: فهو يدعو بذلك إلى الاحتفاظ على مصطلح *الجملة* مهما تتنوّع النظريات في خصوص المفهوم الذي يحمله المصطلح. بل يذهب فان دايك (Van Dijk) إلى القول إنّ *نحو النصّ* بدأ ينقش أحرفه الذهبيّة الأولى ضمن ابستيمولوجيّة توليديّة ويتقدّم بوصفه نظريّة الجملة التي توسّعت لتشمل النصّ وتُطبَّق عليه[2]. وكذلك خضع مصطلح *الجملة* في العربيّة لتغيُّرات في مفهومه وفق المدارس والعلماء وأتباعهم، ورغم ذلك احتُفِظ على التسمية ولم يجترئ أحدٌ على عزله بصفته يمثِّل عهداً قد ولّى وانتهى[3]. من هنا أضحى من الخطأ الحكم على تاريخيّة موضوعٍ سبق للدرس اللِّساني أن عالجه، أي كلّ شيء قابل للتّجديد بما أنّ هذا الأخير هو في بناء مستمرّ. بيدَ أنّه وعلى الرغم من هذا التحفّظ والدعوة إلى المحافظة على المصطلحيّة التقليديّة هنالك مَن ذهب إلى أنّ النظريّة اللّغويّة ونموذج التحليل اللِّساني جديران بأن يغيّران حتّى موضوع الدراسة اللِّسانيّة في كثيرٍ مِن أبعاده[4]. فلا غروة أنّ ذلك يستمدّ مصداقيّته من مقولة دي سوسير الشهيرة بأنّ *الزاوية هي التي تخلق الموضوع*. فإذا كان اللّسانيون انطلاقًا من هذا الأخير إلى غاية تشومسكي ـ بل حتى ما بعد تشومسكي ـ قد اهتمّوا بإقصاء مِن مجال الدّراسة كلّ ما يشير إلى العوامل النوعيّة كالعمر والجنس والمهنة والانتماء الاجتماعي الجغرافيّ، واتّفقوا على إبعاد التّنوّعات اللّغويّة قصدًا من حيّز الوصف اللّسانيّ؛ فذلك يرجع إلى ما بدا لهم من ضرورة تحقيق نسبة ما من التّجريد للمعطيات المحصّل عليها وإضفاء عليها درجة معيّنة من المثاليّة والتّعالي، كما كانوا يرون أنّه من الضروريّ تقدير الخطوات الأوّليّة الّتي كانت عليها النّظريّة اللّغويّة في عهدها البدائيّ[5]. كما يحصل أن يُنفذ إلى مجال اختصاصيٍّ فرعيٍّ تابعٍ للّسانيات ويُنظَر فيما **ارتبط به مِن أنشِطةٍ وتطبيقاتٍ انطلاقاً مِن بابٍ من أبوابه المشهورة.** فما حدث مِن التّوسُّع في مفهوم *الفونيم* إنّما كان نتيجة العمل عليه مِن أتباع المدارس اللّسانية، كلّ من زاويته ومتموقِعاً في مدرسته ومعتبِراً لتلك الأنشِطة والتطبيقات. فتواجد الأنشِطة المتفرِّعة وإتباع النظري بالتطبيقي أصبح نوعاً من التبرير الضروري لكلِّ نظريّة تظهر على مسرح اللّسانيات. فعند ميشال زكريا لا تُبرِّر نظريّةٌ ما

---

* وكذلك دافع عن هذا الرأي أحمد علاوي أثناء تناوله لثنائيّة (Grammaire universelle et grammaire particulière)؛ فرأى أنّ الجملة إمكانيّة مطلقة « La « phrase » est une possibilité absolue » بوصفها تصنَّف من جهة في الوحدات التركيبيّة، ومن جهة أخرى في الكليات اللغويّة (Universaux linguistique)؛ يُنظَر: Ahmed Alaoui, Epistémologie de la linguistique arabe, Ed. OKAD, 1998, p.13-14.

1 N. Chomsky, Op. cit., p.58.

2 T.A.Van Dijk, Aspects d'une théorie générative du texte poétique, in Essais de sémiotique poétique, Ed. Larousse, Paris, 1972, p.180-206.

3 Djamel Kouloughli, Réflexions sur l'origine du terme " ǧ umla" dans la tradition grammaticale arabe, in Métalangage et terminologie linguistique, (p.577-589).

4 G. Granger, Langages et épistémologie, Ed. Klincksieck, Paris 1979.

5 Anne Coppel**,** La norme, in Manuel de linguistique appliquée, T.4, (La norme linguistique), Ed. Delagrave, Paris, 1975, (p.15-52), p.17.

جدواها ما لم تُطبَّق على اللّغة العربيّة، كما يتبيّن من عبارته هذه: « ففي الواقع، لا تتّخذ النّظريّة مبرّراتها، بالنّسبة لنا، ولا تكون فعّالة ما لم نقرنها بالتّطبيق الواضح والمفيد في قضايا لغتنا »[1]. مع العلم أنّ المعتَقَد السّائد قبل لسانيات تشومسكي يقوم على اعتبار اللّغة خلاصة الأقوال التي يمكِن جمعها فوصفها ثمّ دراستها. لذا ينتقِد تشومسكي تعريف بلومفيلد (Bloomfield) للّغة على أنّها جملة العبارات الكلاميّة التي يتمّ إنتاجها واستخلاصها في مجموعة لغويّة ما ويتحامل كذلك على ما جاء عند وايتني (Whitney) من الصياغات المماثِلة. فيرى على خلاف ذلك أنّ الموضوع يُفترَض ولا يُستقى من الواقِع اللّغوي لأنّ هذا الأخير لا يمكن جمعه[2]. كذلك تُطرَح القضيّة نفسها على المستوى العربي إذ « كثيراً ما اعتقِد أن قضيّة معطيات العربية (سواء قديماً أم حديثاً) قد حسِم أمرها في علم النحو العربي القديم، وأنّه يكفي قلب صفحات (أحسن) المؤلّفات التابعة لهذا الأخير لكي نعثر على ما يُبحث عنه. والحال إنه لاشيء يبرِّر مثل هذا الموقف. إنّ المعطيات التي نجدها في الكتب **غير كافية** لأسباب عديدة »[3]. وهذا الواقِع فرض على اللّسانيين تصرُّفاً يقوم على لجوء بعضهم إلى وصف *الظّاهِرة اللّغويّة* إذا أحجموا ـ أو تردّدوا ـ عن الحديث عن *اللّغة* مباشرة ومن باب التعريف بها نهائياً، وذلك نظراً لصعوبات تحديدها. وكذلك يأبى بعضُ الأسلوبيين والنقّاد إلاّ أن يتناولوا *الظّاهِرة الأسلوبيّة* تحت تأثير صعوبات تحديد *الأسلوب**، إذ ستبقى لهم بذلك إمكانية وصف الظّاهِرة الأسلوبيّة وصفاً علمياً. وهذا إن دلّ على شيءٍ إنّما يدلّ على تجلّي تلك الظاهِرة في مختلف الأشكال، أي ما يجوز تناوله من مختلف المنظورات، حتى ثبت تعريف الأسلوبيّة على أنها *لسانيات الآثار التي يُحدِثها أيُّ ملفوظ*[4]. بل يفرض منطق المنظورات هذا تعدّد تعريفات الأسلوبيّة على قدر تعدّد الأخصائيين في هذا المجال فيُسنَد التعريف الأخير إلى ريفاتير (Michel Riffaterre) حيث نجد اللّسانيات تستغرق الأسلوبيّة[5]. وهذا يرجع طبعاً إلى تعدّد الرؤى واختلاف الفروع الاختصاصيّة التي طرقت موضوع *الأسلوب*. ومن بين المحدِّدات لتلك الظاهِرة المراد دراستها نجد الانزياح الذي يهمّ الدّارِسَ أن يتعرَّف على أبعاده، وكذلك مفهوم الاختيار المتيح لفرص التعبير والسياق الذي تُحصَّل وتُحيَّن فيه الانحرافات الأسلوبيّة، والنسق أي شبكة العلاقات السياقيّة المتبادلة بين الوحدات اللّغويّة المكرِّسة لأسلوب المبدِع. والحال إنّ هذه المفاهيم المصطلحات الأربعة (الانزياح والاختيار والسياق والنسق) تشكّل نُقط اختلافٍ بين اللّسانيين والأسلوبيين والنقاد ومحلّلي

---

[1] ميشال زكريا، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة: (الجملة البسيطة)، ص05.

[2] N. Chomsky, Réflexions sur le langage, Ed. Flammarion, Paris, 1981, p.19.

[3] Abdelkader Fassi Fehri, Linguistique arabe : forme et interprétation, Ed. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Rabat, 1982, p.28-29. (La mise en gras par l'auteur)

* فهذا عبد السلام المسدي يحاول أن يحدِّد *الأسلوب* إلى أن يستنتج أن الأسلوبية تتحدّد بدراسة الخصائص اللغوية التي بها يتحول الخطاب عن سياقه الإخباري إلى وظيفته التأثيرية الجمالية؛ ينظر: عبد السلام المسدي، الأسلوب والأسلوبية، ط.2، الدار العربية لكتاب، تونس، 1982، ص36.

[4] منذر عياشي، الأسلوبيّة وتحليل الخطاب، حلب: 2002، مركز الإنماء الحضاري، ص151. نقله عن: M. Riffaterre, Essais de stylistique structurale, p.31.

[5] Alain Hardy, Théorie et méthode stylistiques de M. Riffaterre, Revue Langue française, v. 03 n° 01 (La stylistique), (p.90-97), p.93.

الخطاب. وكذلك الشأن بالنسبة لتعريف *الخطاب* الذي ليس من السّهل تحديد أنواعه بالتفصيل نظراً للمعطيات المعتبَرة والمتجدِّدة كلَّ مرّة والتي لا تنتهي مع استمرار ظهور المؤسّسات المنتِجة لتلك الأنواع الخطابيّة[1]. نذكِّر أنّ هذا الواقِع قد فرض على بعض الباحثين مراجعة النفس قبل الذهاب بعيداً في تناول موضوع الخطاب فالتزموا بضرورة التذكّر دائماً أنه كان مِن نصيب النحو بل انتقل موضوع الخطاب أوّلَ الأمر مِن علم المنطِق نحو هذا الأخير ولا يمكِن لأحدٍ أن يتوقّع ماذا سيكون مصيره مع تجدّد المقاربات وتكاثر المنهجيات[2]. من هنا جاء تقسيم تحليل الخطاب على قطاعات واسِعة كتحليل الكلام، والتداولية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات النفسية يحرِّم كلَّ ادّعاء للاستقصاء[3]. ويقال نفسُ الشيء عن تعريف *النص* حيث يتعايش أكثرُ مِن كيفيّة لتصنيف النصوص وافِدة كلّها مِن آفاقٍ نظريّة متنوِّعة: يجد المختار لفكرة **أجناس النصوص**، الموروثة عن التّراث الأدبيّ والنّقد الأدبي، تتزامن مثلاً مع فكرة **أنواع النصوص** المنبثِقة من أحدث البحوث اللِّسانيّة ولاسيما البنويّة منها. وهو ما عمد إليه جان ميشال آدم (Jean-Michel Adam)[4]. فهكذا ترتبِط أولى صعوبات التّصنيف بوجود فائض مِن المعايير الموضوعة في سبيل تيسيره والتي يصعب مع ذلك بذل أيّ مصالحة بينها[5]. وهذا إن دلّ على شيءٍ إنّما يدلّ على تجلّي تلك الظاهِرة *اللّغويّة* أو *الأسلوبيّة* أو *النصيّة*، في مختلف الأشكال أي ما يجوز تناوله من مختلف المنظورات. وهذا يرجع طبعاً إلى تعدّد الرؤى واختلاف الفروع الاختصاصيّة التي طرقت موضوع *الأسلوب* كما **اللّغة** وكذلك *الخطاب والنصّ والملفوظ*. ويقول تودوروف عن هذا الأخير في آخر مقاله Problèmes de l'énonciation: « كلمة عن نظام هذا العدد [Langages, n°17]: إنّ النصوص الأربعة الآتية (Benveniste, Strawson, Todorov, Irigaray) تطرح الإشكال العام لقضيّة التلفّظ انطلاقاً من موادّ علميّة مختلفة (اللّسانيات والفلسفة التّحليليّة والتحليل النّفساني). أمّا النصوص الأخرى (Fillmore, Vendler, Ducrot, Perret) فتدرس مختلف مظاهر هذه الظّاهِرة [التلفّظ] من منظورٍ لسانيٍّ محض »[6]. فهكذا يتّضِح لنا أنّ اللّسانيات قد ابتليت مرّة أخرى بضرورة الوقوف بالمرصاد لكي لا ينفلت من بين يديها الموضوع الذي يُفرَض أن تبنيها بنفسها. « ومن ثم كان وضع المصطلح مرتبطا إلى حدٍّ بعيدٍ بوضع العلم، فلا ننتظر أن يكون المصطلح ناضجا والحال أنّ الموضوع الذي يفصح عنه ما زال مترددا ومضطربا ولا نتوقع أن يكون صارماً في ضبطه والحال أن المادة التي يترجم عنها ما زالت تقتضي الدرس والضبط »[7]. غير أنّ «المصيبة، في المادّة اللّسانيّة، أنّه يمكِن لكلّ شيءٍ تقريباً أن يكون موضوعاً للملاحظة »[8]. لنمعِن النظرَ في أسباب هذا

---

[1] D. Maingueneau, Genèse du discours, Ed. Mardaga, Bruxelles, 1980, p.154.

[2] Wolfgang Wildgen, De la grammaire au discours : une approche morphodynamique, Ed. Peter Lang, Bern-Paris, 1999.

[3] Cathrine Détrie, Paul Siblot & B. Verine, Termes et concepts pour l'analyse du discours : une approche praxématique, Ed. Honoré Champion, Paris, 2001, p.08.

[4] Lorenzo Devilla, « Analyse de *La linguistique textuelle – Introduction à l'analyse textuelle des discours* », Alsic, Vol. 9/2006, [En ligne], mis en ligne le 20 décembre 2006. URL://alsic.revues.org/index300.htlm. Consulté le 13 janvier 2010.

[5] A. Boissinot, Op. cit., p.27.

[6] T. Todorov, Problèmes de l'énonciation, Langages, n°17, (p.03-11), p.11.

[7] محمد النويري، المصطلح اللّساني النقدي، مجلة علامات في النّقد، م.2، ج.8، النّادي الثّقافي، جدّة، جوان 1993، ص241.

[8] أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، مادّة *المعيار*، ضمن القاموس المَوسوعيّ الجديد، ص290.

الوضع ضمن العناصِر الآتية. هذا إذا اكتفينا بالحديث عن الوحدات وبدون التفصيل في باقي المفاهيم اللّسانية التي صارت لها مصطلحات.

**2.1.1.2 المشاهدة وامتِداد المَوضوع:** إزاءَ مفارقة عدم تناهي موضوع اللّسانيات لا يُستساغ التغاضي عن ارتباط ذلك الموضوع بالمشاهدة مباشرةً؛ ولا إبقاء هذا الأمر على حياده وعلى هامش المسؤوليّة في مسألة **القضايا المصطلحيّة المترتِّبة عن ظاهِرة التفريع.** يصف عبد الرحمن الحاج صالح عملَ دي سوسير بأنّه قائم على المشاهدة والتحليل ثمّ التنظير الذي يرافقه جهد في تجديد التسميات إن لم نقل يقتضي ثورة مصطلحيّة، فيقول: « إنّ النظريّة التي وضعها وجرّدها سوسور تشتمل على عدد مِن المبادئ والاعتبارات العامة استخرجها من مشاهدته وتحليلاته لظاهرة التخاطب اللّغويّ وأداته التي هي اللّسان والنظر في تلك الأداة وعناصرها وتركيبها من جهة ومن مقارنته بين مختلف النظريات اللّغويّة وطرق البحث التابعة لها التي عرفها الغربيون في زمانه من جهة أخرى، ويمكن أن نحصر أصالتها في:كيفيّة تحديده للعلاقة القائمة بين الدال والمدلول في الأذهان وفي الأعيان وبنائه بذلك نظريّة الدليل اللّغويّ (Théorie du signe linguistique) تفسِّر ماهية الدلالة اللّغويّة إلى حدٍّ ما وإشارته بعد هذا إلى وجود علمٍ أشمل من علم اللّسان يتضمّنه ويتضمّن الأنظمة الدلاليّة التبليغيّة الأخرى، يسميه Sémiologie أي علم الأدلّة (أو علم السيمياء) »[1]. وقد أشار أندري مارتيني (1908 - 1999) André Martinet مِن جهته، إلى ذلك الارتِباط بالمشاهدة وعدم التناهي، ونتائجهما الابستيمولجيّة الفوريّة واللاّحِقة معاً، في تناغُمٍ كليٍّ بينها؛ حيث يقول: « يتأسّس كلُّ علمٍ على المشاهدة، لكن، ما دام التعقيدُ القائمُ يتعلّق فعلاً بعدم تناهي موضوعه، فلا مجالَ للمشاهدة أن تُعتبَر متناغمة ومستقصية إلاّ إذا اقتصرت على جانبٍ ما من الموضوع »[2]. وإذا علمنا، علاوةً على مضمون هذا القول، أنّ دي سوسير كان سبّاقاً إلى الإصرار على كون المنظور هو الذي يخلق الموضوع ـ وهو ما يفرض على الدارِس اختيار المنظور الذي لا بدَّ أن يتموقع فيه ويوجِّه منه مشاهدتَه ـ فنخلص إلى نتيجة مفادها أنّ المشاهدة الآيِلة إلى عدم تناهي الموضوع، هي مصدر تنويع المنظورات، ومِن شأنها أن تؤسِّس للتَّفريع ضرورةً ابستيمولجيّة ولوضع ثبتٍ مصطلحيٍّ خاصٍ قفزةً نوعيّة: لهذا السبب بالذّات فإنّ بعضَ العلماء يركِّزون النظر على الجانب الذي يُراد مشاهدتُه في اللّغة واعتبارُه فيها والرنو إلى ما يبدو عليها من المظاهر. وهو ما يسايِره أندري مارتيني حين يواصِل بقوله: « إنّ القيمة التمايُزيّة الوظيفيّة في اللّسانيات هي التبليغ. إنّما تطبيق مبدأ التمايز، بوعيٍ أو بدون وعيٍ، هو ما خوّل للّسانيات أن تقترب من مقام العلوم الدّقيقة، وليس تطبيق التقنيات الرياضيّة لحلّ بعض المشكِلات اللّسانيّة كما يُعتقَد في غالب الأحيان. فلم يكن مِن الممكِن بالتمام، تطبيق هذه التقنيات إلاّ بعدما تمّ، بفضل تطبيق مبدأ التمايز، عزل الوحدات التي يُمكِن رَقمَنَتُها وإخضاعُها للمعالجة الرياضيّة »[3]. وقد سُمِّيَ الاتّجاهُ الذي تشكَّل بناءً على هذه القيمة التمايزيّة بالمدرسة الوظيفيّة لأنّ أصحابَها يرون بأنّ دراسة اللّغة تتمثّل في البحث عن الوظائف التي تقوم بها عناصِر الملفوظ في عمليّة التواصل انطِلاقاً من رؤية جديدة كان سوسير قد

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (3)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، ص 154.

[2] A. Martinet, Sciences du langage et sciences humaines, p.91.

[3] Ibid., p.91.

أرسى دعائمَها وهي إقرارُه بأنّ **الوظيفة الأساسيّة للّغة هي التَّبليغ**. فاللّغة البشريّة كما ينصّ مارتيني تتيح لكلِّ إنسانٍ **تبليغ خبرته الشخصيّة** إلى نظائره، ويشمل مفهوم *الخبرة* كلَّ ما يشعر به الإنسان أو يلاحِظه سواء أخذت هذه الخبرة صيغة يقين أم شكّ أم رغبة أم حاجة. لكن سرعان ما يستأنِف مارتيني قوله السابق موضِحاً إياه ثمّ مستدرِكاً عليه: « ففي علوم الطبيعة، إنّما طبيعة الموضوعات المشاهَدة هي بالذات ما فرض مختلف القيم التمايزيّة التي سمحت بإقامة فروق بين مختلف المواد العلميّة. ولم يميِّز الفيزياء عن الكيمياء إلاّ طبيعة الموضوعات. وعلى مستوى آخر، إنّما طبيعة الموضوعات هي ما ميّز بين السمعيات والبصريات. الأمر يختلف في حال علوم الإنسان. فلا يمكن أبداً تشخيص الوقائع الفيزيائيّة القابلة للمشاهدة من خلال الحقيقة الإنسانيّة. إنّ الحقيقة الإنسانيّة في هذه الحالة تقوم على القيم »[1].

وهذا الكلامُ جزءٌ مقتضَبٌ ممّا قاله مارتيني أحد المنظِّرين العارفين لطبيعة الصعوبات التي تَحُول دون تحديد أيّ علمٍ تحديدًا دقيقًا من غير الإلمام بطبيعة موضوعه وتمييزه تمييزًا جامعًا ومانعًا. وكان ذلك بمناسبة أحد مواقف المناقشة والمُساءَلة المُراجِعة لخطوات اللّسانيات ومقامها الراسِخ، ولاسيّما بعدما احتلّت الصدارة في مجتمع العلوم الإنسانيّة جمعاء، وإثر التألّق الذي عرفته البنويّة اللّسانيّة وما بلغته من أوج كان يُخشى عليها أن تسقط من أعاليه. والحالُ إنّ الدِّراسات المتعلِّقة بنظريّات اللّغة وبطرائق تحليلها قد طالها التنويعُ إلى درجةٍ صار يحقّ لنا معها التساؤلُ عمّا يُتيح إمكانية جمعها تحت تسمية واحدة: فما هي تلك التسميات المشتركة، ذات الدلالة الكافية التي تقربها من بعضها البعض وتضمّها في مجموعة واحدة متميزة بحيث يُطبَّق عليها مبدأ التمايُز المشار إليه أعلاه*؟ ويمكن ـ مُراعاةً للبعد التّداولي والتواصلي الذي تُقرّ به المصطلحيات الحديثة ـ أن نضع جواباً مبدئيّاً على هذا التساؤل مؤدّاه أنّ النّظريات هي نتاج علاقة تفاعلية (تواصلية) مع ما ينتجه الآخر في نفس الموضوع، ونعني بالآخر هنا فروعاً لسانيّة أو غيرها: هذا ما يحول على المستوى المصطلحي دون مناعة الحدود القائمة بين المجالات، فما بالك بين فروعٍ تابِعة لنفس الاختصاص؛ وهو ما يكرِّس كذلك إمكانية إقامة علاقة تبادل المصطلحات بين تلك المجالات وداخِل هذه الفروع. ثم هناك مركزيّة بعض المصطلحات: ما يخوِّل لها شيوعاً كاسِحاً في أكبر عددٍ ممكِن مِن المجالات. إنّ تَمييزَ مَوضوع اللّسانيات أشبه ما يكون بعمَليّة إسناد إلى *وحدة صوتيّة وظيفيّة* قيمة تفاضليّة (تَمييزيّة) كما يتّضح مِن الجدول أدناه الذي اقتبسناه مِن مُؤلَّفٍ لشارل بيار بوتون[2] (Charles-Pierre Bouton) الذي طوّعه هو الآخر لأغراضٍ تعليميّة:

---

[1] A. Martinet, Op. cit., p.91-92.

* ويسمّى أيضاً *قواعِد الملاءمة*؛ يُنظَر: أزروال إبراهيم، حضور التحليل النفسي في المتن البارطي: نموذج (لذة النص)، فكر ونقد، س.2 / ع.15، الرباط، يناير 1999، (ص.31 . 44)، ص31.

[2] C.-P. Bouton, L'acquisition d'une langue étrangère, p.24.

| | consonne (1) | occlusive (2) | labiale (3) | sourde | sonore |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | trait pertinent (4) | |
| « p » | - | - | - | + | |
| « b » | - | - | - | | + |

ما أن تُدخَل في الخانة رقم (4) الصفاتُ الفارِقةُ (الجهر / الهمس) حتّى تتّضح هويّة كلٍّ مِن الصوتين الوظيفيّين: فكذلك تتميَّز الأشياء بالنّسبة لمَجال اللّسانيات ولاسيما بوساطة المصطلحات التي تنبئنا عن مدى اكتراث اللّغة الواصِفة . وقدره . بتخصيص المفاهيم اللّسانيّة بمواصفات مميّزة لها. لتطبيق الجدول على موضوعِنا، يجدرُ التمثيلُ هنا بالمَسألة المُتعلّقة بالفرق القائم بين مصطلح *اجتماعيات اللغة* (Sociologie du langage) و*اللّسانيات الاجتماعية* (Sociolinguistique). والتفريقُ الذي يمكِن أن نسوقه في هذا الصدد مِن حيث قيام كلٍّ منهما، ليس بجديد[1]. أمّا ما يندرِج في النقطة التي نتناولها، فهو الاهتِداء إلى وضع حدودِ الموضوعات التي تُبحث في كلِّ علمٍ على حدة، والمواقِع التي يلتقيان فيها، هذا مِن حيث المضمون. أمّا مِن ناحية التسمية، فلا غروةَ أنّ التنويعات التي عرفها الدّارِسون في استعمالاتهم للمقابل العربيّ الحريّ بكلِّ مجالٍ تُظهر مدى سعة الشرخ بين ما يدعو إليه أمر الاستقرار والرغبة في تحقيق ذلك مفهوماً وتسميّةً: فبعض اللّسانيين مِن أمثال محمّد يحياتن ينشد استِعمال مصطلح *علم الاجتماع اللّغوي* كمقابل لـ (Sociolinguistique). ومِن أجل تفادي التصادُم بين *علم الاجتماع اللّغوي* كما يجعله محمد يحياتن وغيرُه لمفهوم (Sociolinguistique) وبين *علم الاجتماع اللّغوي* كما يجوز أن يُنسَخَ على التسمية الفرنسيّة (Sociologie du langage)، ليس أفضل مِن تفعيل ما يقترحه بعض الباحِثين من جهتهم كـ (اجتماعيات) كمقابِل لـ (Sociologie)، وبالتالي تفادي الدّخول في جدالٍ عقيمٍ مع أولئك المصرِّين فعلاً على استعمال مصطلح *علم الاجتماع اللّغوي* كمقابل عربي لـ (Sociolinguistique). وما ذلك إلاّ نتيجةَ عدم وضوح الحدود بين المجالات من حيث الموضوعات التي يتولاّه أيّ مجالٍ مِن جانبه[2]. ونفسُ المعضِلة قائمةٌ في خصوص رسم الحدود المَوضوعة بين موضوعات اللّسانيات النفسيّة (Psycholinguistique) وعلم النفس اللّغوي* (Psychologie du langage) والتداخلات الكائنة بين المجالين. إنّ تمديد رقعة اللّسانيات يفرض دائماً تنويع الزوايا. لكن هذا مِن شأنه أن يؤدّي إلى الإفراط في وضع معايير للدراسة قد يخلط بعض المتلقّين للدرس اللّساني بينها وبين الأحداث اللّغويّة التي يجسّدها

[1] J. Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p.435-436.

[2] Ibid., p.v.

* تكاد هذه التسمية تستقرّ عربياً على أنّها مقابِلٌ لـ (Psychologie du langage)، ولاسيما منذ صدور *مُحاضرات في علم النفس اللغوي* للفقيد الأستاذ حنفي بن عيسى؛ يُنظَر مؤلَّفه: مُحاضراتٌ في عِلم النّفس اللُّغويّ، الجزائر: 1980، الشّركة الوطنيّة لِلنّشر.

واقِع استعمالها. لهذا فإنّ بعضَ المتخصِّصين في اللّسانيات الاجتماعيّة الأمريكيّين يفرِّقون مثلاً بين الازدواجيّة اللّغوي والثّنائيّة اللّغويّة إذ يشترطون للحديث عن الأخيرة عنصر الجماعة اللّغويّة التي ينتمي إليها مَن يمثِّل ظاهِرة الثّنائيّة اللّغويّة[1]. فهل هذا الاشتراط الذي يقوم مقام المعيار هو موجودٌ بالفعل أم بالقوّة ؟ ثمّ إنّ إدخالَ موضوعاتٍ جديدةٍ على الدّرس اللِّساني يستدعي وضعَ منهجيات جديدة والانطِلاق مِن زوايا تتناسب وذلك الموضوع الجديد، ومراجعة الكثير من الأفكار الجاهِزة التي تمخّضت عمّا عرفه في السّابِق قبل الكشف عن الموضوعات الجديدة أو تلك التي *توجد بالقوّة* في الدرس اللِّساني لكنها تحتاج إلى كشّافٍ يبديها للعيان. وعلاوةً على ذلك ترجع دائماً إلى الواجهة مشكلةُ الاشتراك في الموضوعات كما يذكِّر عبد السلام المسدي بذلك في شأن موضوع اللِّسانيات الذي تتنازعه عدّة اختصاصات، ضمن هذا المقتبَس: « ومَعلومٌ أنّ اللِّسانيّات لم تَكن أسبق المعارِف البشريّة إلى اتِّخاذ الظّاهِرة اللُّغويّة مَوضوعًا لِلبحث، فهي لا تستمِدُّ شرعيّتَها المعرفيّة مِن اكتِشاف مادّة العِلم ولكِن تَستقيها مِن عِلّةٍ أخرى [...] والحاصِلُ في هذا المِضمار أنّ ما تختصُّ بِه اللِّسانيّاتُ في حدِّها لِمَوضوعِها الّذي هو الظّاهِرةُ اللُّغويّةُ لا يَتَكشَّف إلاّ متى استصْفيْنا مِن تاريخ الفِكر البشريّ مُقوِّمات تَعريف الحَدَث اللُّغويّ كما استقرَّ عُرفُه عليه »[2]. وبينما يتمّ ذلك الاستِصفاء تحتاج اللِّسانيات إلى ظاهرة نقل المفاهيم.

**2.1.2 نقل المفاهيم:** إنّ لشرح ما نقصده من نقل المفاهيم نستدعي نصّاً يعالج نفس الظاهِرة في ميدان تعليمية اللّغات، بحيث يمهِّد فيه مؤلِّفاه جان بيار كوك وإزابيل غروكا (Jean-Pierre Cuq & Isabelle Gruca) لضرورة العلم بأنّ مادّة (تعليميّة اللّغات الأجنبيّة والثانية) [DDLES]، كشأن كلِّ الاختصاصات تقوم على مفاهيم خاصّة ومفاهيم مَنقولة، فيقولان: « فإذا كان التجريد الضمني نشاطاً علمياً لا يستسلِم أمام أيِّ تشكيكٍ في قيمته، فالأمر ليس كذلك دائماً مع عمليّة نقل المفاهيم من اختصاصٍ إلى آخر. بالفِعل، إنّ النَّقل، أو إعادة التجريد، يتعلّق بمَنَاهِجيّة أو بنتائجَ أبحاثٍ تكون قد تمّت داخِلَ اختصاصات مغايِرة. إنّ عمليّة النَّقل إجراءٌ مشروعٌ، ذلك أنّ بعض المفاهيم تهمّ العديدَ من الاختصاصات، ثمّ إنّ الأمرَ يرجع كذلك إلى ما يسمح به مِن توفير الوقت والوسائل. بيدَ أنّه لا ينبغي الغفلة عن حقيقة قيامه على حدس القياس. لكي نبرح بساطة هذا الغطاء القانوني المجازي، يُنهى إلى المفهوم المستعار بضرورة الالتزام بالمعطيات الآتية: أ. شروط إنتاجه ضمن الحقل الذي كرّسه أوّل مرّة (مكان، تاريخ، إيديولوجية ..)؛ ب. الشروط السائدة في الحقل الذي يُكرَّس فيه مِن جديد والذي يخضع في إطاره لاختبار الجدوى والقيمة؛ ج. مدى تناغمه مع غيره مِن المفاهيم المفعَّلة في الحقل الجديد. سنرى في الفقرات الآتية أنّ عدداً لا بأسَ به من المفاهيم الأساسيّة الخاصّة بالتعليميات، على غرار مفهوم اللّغة، ليست تابِعة لها بفرادة. إلاّ أنّنا سنلقي النظرة عليها من الزاوية التعليميّة »[3]. ونخلص مِن هذا المقتبَس إلى أنّ النَّقل عبارة عن إعادة التّجريد، ويتعلّق بنتائجَ أبحاثٍ تكون قد تمّت داخِلَ اختصاصات مغايِرة للاختصاص الذي يتمّ نقل المفاهيم إليه. كما يفسِّر شرعيّة النَّقل بكون بعض المفاهيم تهمّ العديدَ من الاختصاصات وكذا بما يسمح به مِن توفير الوقت والوسائل. مع ملاحظة قيام النَّقل على حدس القياس. لكن لكي لا

---

1 G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, p.52.

2 عبد السلام المسدّي، اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، ص121.

3 J.-P. Cuq & I. Gruca, Cours de didactique du français langues étrangère et seconde, Ed. PUG, Grenoble, 2005, p.77.

يُصبِح النَّقل بديهيّة مميَّعة يقتضي الأمرُ التزام النَّاقل بالشروط المذكورة في المقتبَس. وعلاوةً على ذلك يُفسَّر نقل المفاهيم بما له مِن علاقة بالتّوليد المصطلحي مع مراعاة صلة هذا الأخير بالإبداعيّة التي يقول بها النّحو التّوليدي. وكذا بمراعاة آلياته الدلاليّة كالمجاز والتشبيه والاستعارة والاقتراض ..الخ. وقد أشار فايز الدَّاية إلى هذه الظَّاهِرة ضِمنَ ما أسماه *التطوّر الدّلالي بالنّقل مِن مجال إلى آخر*؛ وهو يلخِّص بعض هذه الآليات بقوله: « إننا نجد الألفاظ المتطورة في هذا الحيِّز [ *التطوّر الدّلالي بالنّقل مِن مجال إلى آخر* ] ترتبِط بالاستِعارة ومَعنى التّشبيه، لأنّ نقل اللّفظ دالاً مِن مجالٍ إلى آخر إنّما يستنِد إلى مسوِّغات الشّبه الشّكلي أو الوظيفي بين المجاليْن، أو بين الجزأيْن اللّذيْن تَحَرَّك اللَّفظُ بينهما»[1]. وقبل هذا كان قد مثّل لذلك بالانتقال الدلالي لكلمة *اللوح* « من [مجال] الكتابة إلى [مجال] بناء السفن وأشكال الأخشاب »[2]. ومِن أشهر المؤلَّفات التي عنيت بشأن نقل المفاهيم من علمٍ إلى آخر ـ ولاسيما في علم الطيران ـ كتاب لويس غلبير La formation du vucabulaire de l'aviation[3] الذي تتبّع مسيرة الاستعمالات التقنيّة لرواد الطيران في نشأتها وتطوّرها. فتأمّل في كلّ ما يتّصل بمجال علم الطيران من الاقتصاد وغيره من وسائل النقل. ويشيع النَّقل في مجالات علوم اللِّسان المتنوِّعة والمتّصِلة بمختلف العلوم كعلم المنطق والرياضيات بل والفلسفة والدين: « لقد كانت العلاقة قوية بين النظرية النحوية وعلم المنطق لقرون عديدة، بل إن العديد من المصطلحات الخاصة بالنحو التقليدي مثل (المسند إليه) و(المسند) و(صيغة الفعل) وما شاكلها هي جزء من المصطلحات الضرورية لعالم المنطق ولكن هل يعني استخدام المصطلحات ذاتها أي شيء غير العلاقات التاريخية القائمة بين العلمين ؟ وهل هناك توافق مباشر بين التركيب النحوي لجملة وبين الصيغة المنطقية للقضية التي تعبر عنه الجملة ؟ »[4]. ومصداقاً لهذا التأمّل نذكر من بين الكلمات المتداوَلة في المنطِق كمفاهيم خاصّة ثمّ صارت مصطلحات في علوم اللِّسان بمختلف مشاربها ما يُمثَّل له عند الغربيِّين عادةً بـ (pensée, intelligence, langage, dialogue)[5]. ولكن وعلى الرغم من الإمكانيات الهائلة التي يمدّها ذلك النقل للمفاهيم فإنّ الحقول المعرفيّة تتحدّد بتحديد دلالات مصطلحاتها واستقرار مفاهيمها، وبقدر رواج المصطلح وشيوعه وتقبّل الباحثين والمهتمين لهذا المصطلح أو ما يحققه مِن تقدّمٍ داخل علم معيَّن أو في منظومة معرفيّة ما. ذلك أنّ المصطلحات تُعرَف مِن داخِل العلم الذي تنتمي إليه أو من سياق البناء النّظري لمؤلفٍ أو مدرسة، وهذا ما يقصده المحققون حين يقولون: إنّ المصطلحات تتعارف، أي تعرف بعضها بعضا ويتعارَف بها العلماء. فهكذا تكمن معضِلة النَّقل في **تحويل** *مسار اللِّسانيات* من علمٍ لغويٍّ إلى ملتقى علومٍ أخرى. فهكذا كاد مصطلح (الملَكة اللّغويّة) أن يتَمَحَّض لسانياً لو أنّه لم ينبسِط المفهوم ولم تأتِ على إثره مصطلحاتٌ أخرى على قدر الزائد والمختلِف على غرار (الملَكة اللّغويّة الاجتِماعيّة) و(الملَكة اللّغويّة التواصليّة)؛ على إثر تدخّل كلّ مِن اللِّسانيات الاجتماعيّة ونظريّة التواصل والإعلام

---

[1] فايز الدَّاية، عِلم الدّلالة العربيّ: النَّظريَّة والتَّطبيق، بيروت: 1996: دار الفِكر المُعاصر، ص282.

[2] المرجع نفسه، ص281.

[3] L. Guilbert, La formation du vucabulaire de l'aviation, Ed. Larousse, Paris, 1965.

[4] جون لاينز، اللّغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، بغداد: 1987، الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربيّة)، ص45.

[5] G. Hottois, Technolangues et technophobie philosophique, in Penser l'informatique, informatiser la pensée, Ed. Éditions de l'Université de Bruxelles, 1987, (p.59-75), p.66-67.

وتعليميّة اللّغات. لكن هذه سنّة التطوّر والتوسّع التي لا يسلم جحودها مِن حدوث مفارقات أخطر من ذلك. وهذا سلفان أورو يشايِع هذا الرّأي حينما يرى أنّ المعارضة الكبيرة التي لابدَّ أن يشهدها علماء اللّسانيات والتي تستحقّ نوعاً مِن المحاكمة، هي عدم خلوّ نظرياتهم ـ ولو نظريّة واحِدة ـ مِن المصطلحات (النَّظريّة) المقترَضَة من مجاليْ علم النفس و/أو المعلوميات[1]. وكذلك مِن عواقب عملية التحوّل داخل البناء تغيّر مفاهيم المصطلحات بل وتناقضها أحيانا. وهذا الواقع يجعل مهمّة استخراج المصطلحات وتعريفها دون الوصول إلى التصوّر العام الذي يشغلها أمراً محفوفاً بالمزالق. فهو يؤدي من بين ما يؤدِّي إليه: إمّا إلى الخطأ في تعريف المصطلح أصلاً وإما إلى جعل المركزي ثانويا والثانوي مركزيا، بل قد يؤدي إلى إهمال مصطلحات جوهرية لا يستقيم الفهم في غيابها. مع العلم أنّ بعضَ الباحِثين يصدرون عن إرادة ملء فراغ نتيجة إحساسهم بوقوع أزمة في مفاهيم علمهم*. ومِن أجل التخلّص مِن ذلك يسعون إلى إيجاد ما سيعتدّون به كلحمة نسيج (Ce qui sert de trame) لما سيخلصون إليه في آخر المطاف عندما يعودون إلى اختصاصهم. كما يصفه جان باتيست غينيار (Jean-Baptiste Guignard) وهو يتحدّث على الهامِش عن المختصين في اللسانيات المعرفية (Linguistes cognitifs) الذين يستصدِرون ما يدعى (Sciences de la cognition les plus proches) ولاسيما علم النفس في المقتبَس الآتي:

> « Note n° 68. La plupart des linguistes cognitifs importent des sciences de la cognition les plus proches (la psychologie notamment) un ensemble de principes directeurs ou de résultats empiriques, de fait "incontestables". La récurrence de l'expression *psychologically real* dans la littérature cognitive témoigne de ce désir de validation empirique. Toutefois, ce souci répété préjudicie ironiquement à la linguistique, car les apports de celle-ci aux sciences qu'elle cite par ailleurs sont minimes voire inexistants. Par ailleurs, les résultats que la LC convoque sont fort contestables »[2].

إنّ المشكِل الذي يوحي به هذا المقتبَس هو حرص النّاقِلين المختصِّين في اللِّسانيات المعرفية على جلب مجموعة من المبادئ التوجيهية أو النتائج التجريبية الجاهِزة، وخاصّةً الوقائع التي لا جدال فيها. ولكن هذا من شأنه أن ينال من اللسانيات لأن مساهمات هذه الأخيرة في تطوير العلوم التي تستجلب منها ضئيلة أو معدومة. وعلاوة على ذلك، فالنتائج التي تستدعيها اللسانيات المعرفية هي مشكوك في جدواها. من ثمّة نتساءل هل مِن السهولة بمكان أن يُتخلّص مِن تلك اللّحمة بالتجريد العلمي الملازم لاختصاصهم ؟ ذلك أنّ الحاصل من جهة أخرى ـ كما يرى عبد السّلام المسدّي ـ « [...] هو أنّنا على مصطبة هشّة تنزلق الحدود فيها انزلاق السوائل بعضها إلى بعض في حوض واحد، والسّبب فيه أنّنا لسنا فقط بصدد استعمال

---

[1] S. Auroux, La raison, le langage et les normes, p.299.

* نصادِف هذه الظاهِرة (تأزّم المفهوم) في الخطاب اللّساني وتفريعاته المفهوميّة والمصطلحيّة؛ يُنظَر الباب الرابع: 2.1.1 أزمة المفهوم اللّساني.

[2] J.-B. Guignard, Sémiotique cognitive : aspects d'une (autre) théorie computationnelle, Texto !, janvier 2010, vol. XV, n°1. (التّسطير مِن عندنا)

اللّغة للحديث بها عن اللّغة وإنّما نستخدم اللّغة لنتحدّث بها عمّا يمكن أن نتحدّث به عن اللّغة »[1]. بيد أنّ العديد من حالات نقل المفاهيم يحدث في وضعيات مواجهة المشكلات. هذا ما يبادِر أندلر (Andler) إلى وصفه حينما يرى أنّ المفهوم ينتشر أوّلاً في حرم العلوم ـ كلّ العلوم ـ بحيث ينتقل من علمٍ مُصَوْرَن صَوْرَنَة مطلقة ـ كالرياضيات ـ نحو أنواع المعرفة الأخرى التي هي أقلّ صَوْرَنَة ـ كالتاريخ مثلاً أو الفلسفة. وفي الوقت ذاته، لدينا من بين أوجه النشاط العلمي أين تتحوّل المشكلة مِن علمٍ إلى آخر ما يدلّ على أنّ الإشكاليات المعرفيّة ـ وكذا المفاهيم المتفرِّعة عنها ـ لا تمتلكها علومٌ دون أخرى بصورة حصريّة[2]. هذا، « غير أنّ للمفاهيم طرقها الخاصّة في حمل أصولها الاشتِقاقيّة معها إلى الأبد »[3]. وإن كان من الواضِح أيضاً أنّ الإشكاليات تُصنَّف جدولياً حسب العلوم التي يغلب على بعضها تناول هذه الإشكالية أو تلك وأنّه ثمّة إشكاليات واقعيّة تُستثنى من هذه الشموليّة تلك التي ترتبِط حصريّاً بعلومٍ ما، فمن جهةٍ أخرى ينتشر المفهوم بفضل صلابة عوده في بعض الميادين التي تدرسها العلوم؛ لذا فأَشْكَلَة (Problématisation) العلوم بهذه الطريقة هي نسبياً حقيقة قائمة ويحدوها في جزئها المتبقي طموح في تحقيق المنهج وسدّ الثغرات التي تكتنف هذا الأخير.

**1.2.1.2 حالة الانتقال مِن الجملة إلى النص:** والأمر الأخير حصل مثلاً مع التفات اللّسانيات نحو موضوع **النصّ** لتتناوله ضمنَ برنامجِها الدِّراسي على الرغم مِن أنّه قد غُيِّب ردحاً مِن الزّمن. فأخذت تتّسِع رقعة اللّسانيات مرّةً أخرى بإخلاء السبيل أمام موادّ علميّة أخرى تقدّمت أشواطاً في تناولها لمفهوم النصّ ولظاهرة النصيّة كالبلاغة وعلوم المدوّنة المختلفة. وليس هذا فحسب بل جرّ معه هذا الانتقالُ البحثَ فيما يمكن أن يكون بين هذين الطرفين كالأسلوب والملفوظ، بل والخطاب وما يتّصِل به مِن قضايا الاتّساق والانسجام. وإذ أخذ النصّ يستقطِب اهتمامَ الدّارسين ويشكِّل موضوع الدراسة بعد شبه إهمالٍ لطالَما طالَه لمدّة غير يسيرة مقارنةً مع باقي مستويات اللّغة جمعاء، فلم يكن ليتمّ ذلك دون المساس بالوحدة التي تشكّلت حولَها الدّراسة اللّسانيّة ومن غير أن يترتّب على ذلك تغييرٌ على المستوى المصطلحي. ومع ذلك فالنصّ كبعدٍ مَنظوميٍّ أفاد مرّةً أخرى في إثبات نظاميّة اللّغة: لعلّ هذا شيءٌ ممّا نستطيع أن نجده كعزاء في وجه مفارقة عدم تناهي موضوع اللّسانيات (التأكيد على صحّة المعطيات السابِقة على الرغم مِن المستجدّات التي تستتبِعها الاستزادة من وحدات الدّراسة). ذلك أنّه مِن المسلَّم به أنّ اللّسانيات رضيت بأن تحدِّد موضوعَ بحثها في الجملة. وهي حالة قصوى كما هي الحال عند دي سوسير. فإنّ ما يُمكِن أن يُعرَف لسانيًّا يتوقّف عند الكلِمة أو عند التركيب. بيد أنّ البلاغة الكلاسيكية أرادت هي الأخرى أن تجعل لضوابط بناء الخطاب شرعة. ولكن قصدها المعياري وإهمالها للأشكال

---

[1] عبد السّلام المسدّي، اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، ص85.

[2] D. Andler, Problème : une clé universelle ?, in Les Concepts nomades (I. Stengers et al.), Ed. Seuil, Paris, 1987, (p.119-159).

[3] والتر ج. أونج، الشفاهيّة والكِتابيّة، ترجمة حسَن البنا عزالدين، الكويت: 1994، المجلِس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص60.

الكلامية المَلموسة، جعلا ميراثها يشتمِل على قليل من المعلومات التي يمكِن استخدامها في سبيل حصر مستوى ما فوق الجملة. كما أنّ الأسلوبيّة ولاسيما عند شارل بالي (Charles Bally) وتقاليده قد اهتمّت بالأحرى بتأويل العبارة وبالتعبير وليس بتنظيم العبارة نفسها. ولقد نتج عن هذا فراغٌ في (نظريّة النصّ) لم تملأه ملاحظات متناثِرة جاء الأدباء بها. صحيح أنّ إذا خرجنا عن طور الدرس اللّساني نلفي مثلاً في الفلسفة التّحليليّة واللّسانيّة قدراً هائلاً من وجهات النظر المتنوّعة حول طبيعة التّحليل المفهوميّ أو اللّسانيّ للجملة. إذ يعدّ ما ينصبّ عليه هذا الإجراء (التّحليل) إحدى الأطوار الأولى الضّروريّة والهادفة إلى جعل القضايا (الجُمل) الفلسفيّة أكثر وضوحًا وأبعد ما تكون عن كلّ إبهام. بينما يسعى آخرون إلى تحديد الشّروط العامّة الّتي ينبغي أن يرضخ لها كلّ ملفوظ لغويّ لكي يتمتّع بفحوى ما. فهكذا يحاولون إيجاد معيار من شأنه أن يميّز الجمل المزوّدة بالمعنى عن الجمل المفتقرة إليه. فهكذا تلافياً للوقوع في تقزيم هذه الوحدة أو تلك، فإنّ أوّل جوابٍ تبادر إلى ذهن جورج مولينيه عندما وضع سؤالَه عن *الوحدة الموضوعية التي يُراد بها أن تشكِّل موضوع دراسة تتكفّل بها الأسلوبيّة*: ألا يمكن أن يكون النص ؟ جاء الجواب صريحًا بالإثبات *إنّه النصّ*، لكنّه عدل عن هذه الوجهة متّخِذًا من الشكّ سبيلاً للوصول إلى الحقيقة المفقودة، ولا يزال يوسِّع ويضيّق من مجال الدراسة حتى توصّل إلى التحديد النهائي حسب اعتباره[1]. ولا يزال يبادِر أكثر مِن باحِثٍ إلى تسميّة تلك الوحدة التي يشكُل الأمر كلّما اقتصر الواحد على ذكر **الأسلوب** كموضوعٍ للدراسة الأسلوبيّة لكونه مفهوماً ضبابيّاً هو الآخر. وكان ممّا اقتُرح في هذا المضمار مصطلح (Stylèmes) الذي يُمثِّل الخصائص التكوينيّة التي يلتزم بها كلُّ كاتِب والتي ترجع إلى أجناس الكتابة المختلفة[2]. وهذا على غرار *المعجميات* الّتي أخذت دائرةُ اختصاصها تتوسّع كلّما روعي المحيط الّذي تتجلّى فيه تلك الشّواهد التي يعمل صنّاع المعاجم على جمعها وذلك من غير أن تتأثّر مادّتُه بتلك الاختصاصات المعنية بمستوى من مستويات ذلك المحيط[3]. مِن هنا بدت الحاجة إلى أن يتكفّل تحليل الخطاب بتناول تلك الشّواهِد تحت وصاية كلٍّ مِن علم متن اللّغة والمصطلحيات وبتطبيق ذلك التّحليل على هذين الفرعين كطريقة رافِدة[4]. بيدَ إنّه إذا كان التفريعُ أمراً مَحتوماً يستجيب لمقتضى مجالِ اللّسانيات المَطّاطي ولموضوعها المرتبِط بالمشاهدة ـ كما أسلفنا، فهو يتواجد في وضعٍ لابدَّ أن تتولّد عنه مجموعةٌ مُصطلحيّةٌ تَميل إلى تشكيل مَنظومة مفهوميّة خاصّة بِفرعٍ علميٍّ مُحدّدٍ؛ ويتعلّق الأمرُ هنا بالفروع اللّسانيّة. ثمّ إنّه مِن المَفروض أن يعمد الباحِث اللّساني حينئذٍ إلى إسناد إلى كلّ حالة مفهوميّة ما يناسبُها من التّسمية ذات أحاديّة المَدلول، تلك التي *يستعملها بالفعل* جمهورُ الباحِثين عندما يُحيلون إلى المفهوم المَعني. أقلّ ما يُمكِن أن يُستفاد مِن ذلِك هو تفادي التّخمة المُصطلحيّة المُتهالِكة

---

1 G. Molinié, La stylistique, p.07 - 08.

2 Alain Guyot, « Stylèmes et corpus génériques : un essai de confrontation au service de la stylistique des genres », *Corpus* [En ligne], n°5 | décembre 2006, mis en ligne le 29 juin 2007, Consulté le 26 mars 2008. URL : http://corpus.revues.org/index472.html

3 Alise Lehmann & Françoise Martin-Berthet, Introduction à la lexicologie : Sémantique et morphologie, Ed. Nathan, Paris, 2000, p.XIV.

4 Daniel Blampain, Philippe Thoiron & Marc Van Campenhoudt, Mots, termes et contextes, p.734.

على الدّرس اللّساني. فإذا رجعنا إلى موضوع **النصّ** الذي استجدّ على اللّسانيات، نلفي معظمَ ما طرَقه اللّسانيون مِن الظّواهر ودرَسوه مِن المفاهيم على مستوى الجملة كوحدة لغويّة قائمة* لا يتنافى في جوهره مع ما يُعاد تناولُه على مستوى النصّ كوحدة للعلم الذي ينبغي أن يتناولها بالدراسة (لسانيات النصّ)، وذلك على غرار: *العائد، والضمائر، والوظائف* والمحلّ، لكن تحت تسمياتٍ جديدة كأنّ الموضوع امتدّ فلابدّ أن تتمدّد التسميات بالموازاة: فما كان يُدعى (Antécédent) في *لسانيات الجملة*** عاد إلى الواجِهة في عداد مصطلحيّة *لسانيات النص* فأعيد توظيفه كمفهومٍ (مساير / مغاير) تحت تسميّة[1] (Anaphore) *الإحالة القبليّة والبعديّة****. وكذلك الشأن بالنسبة لـ *الاتساق* (Cohésion) الذي تُسهم أدوات العطف في تحقيقه كما *الروابط* (Connecteurs) التي تُسخَّر في لسانيات النصّ[2]. وكذا *الانسجام* (Cohérence) الذي كان البلاغيون يستدعونه من أجل تفسير خروج الأساليب من حقيقتها إلى المجاز. ثمّ إن تعريف مفهوم (الخطاب) ومفهوم (النصّ) يتفاوت حسب تفاوت الغرض من دراستهما[3]. ولكن فكرة الجدّة هذه تظلّ مثارَ خلافٍ بين الدّارسين. فأَنْ تذهب الباحِثة روسيتزا كيهانج إلى استقصاء مفهوم النص وتبحثه في حدود عالِمٍ لسانيٍّ عريقٍ مِن أمثال لويس يلمسلف وتُسنِده إليه، فهذا يدلّ على عراقة موضوع **النصّ** في اللّسانيات، بل هو مِن صميم البحث اللّساني[4]. ولك ما يُثبِته فرانسوا راستيي حيث يقول أنّه إذا كان المورفيم هو الوحدة الأساسيّة للّسانيات فإنّ النّص هو الوحدة الصغرى. وبين الوحدة الأساسيّة والوحدة الصغرى لا يوجد تناقض إن لم نقل بل يوجد تكامل. وهذه ليست دعوة منّا إلى إلحاق كلّ الأنساق الدالة ممّا (جاء) بعد *الجملة* بنموذج الجملة التعبيري بوصفها النواة أو *القضيّة* بالمفهوم الفلسفي والمنطقي. هذا الحرج بالذات ما أدّى بالمشتغلين على النص ولو من باب الدرس اللّساني ـ إذن في حدود *لسانيات النصّ* ـ يعمدون إلى توليد مصطلحاتٍ مغايِرة على الرغم من توفّر نصيبٍ من المفهوم الذي يتعلّق الأمرُ به في *لسانيات الجملة*. يقول فان دايك في هذا الموضوع: « وفي علم اللّغة الحديث تصاغ أبنية المنطوقات اللّغويّة على مستويات أشدّ تبايناً وكذلك على أساس أنظِمة رياضيّة ومنطِقيّة في الغالب فعلى سبيل المثال/ سيعاد تقديم أبنية دلالية في لغة

---

* وإن كان المثال الذي أوردناه هنا أي *العائد* يوضّح نسبيّة هذه الحقيقة، ربّما هذا ما سوّغ الانتقال إلى مجال آخر (لسانيات النص) لدراسة ظواهر منفلِتة من عقال لسانيات الجملة.

** مع العلم أنّ اللّسانيات ظلّت فترة طويلة مُحتفِظةً على مقامها كوريثة علم النحو، ولاسيما فيما يخصّ المصطلحات النحويّة التي تبنّتها مع تعديلات على مستوى المفهوم.

[1] دومينيك مانقونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمّد يحياتن، الجزائر: 2005، منشورات الاختلاف.

*** استوحينا هذه الترجمة من عبد القادر الفاسي الفهري وهو يتحدّث عن الصفة القبليّة والبعديّة؛ يُنظَر: نادية العميري، تركيب الصفات في اللّغة العربيّة: دراسة مقارنة جديدة، الدار البيضاء: 2008، دار توبقال للنشر. حيث تقول الباحِثة: « يعود استعمال مصطلحيْ البعديّة والقبليّة إلى أعمال الفاسي الفهري (1997 ـ 2000). فهو أوّل من استعمل مصطلح البعديّة للإشارة إلى الصفة التابِعة للموصوف، والقبليّة للإشارة إلى الصفة في موقع قبل الموصوف » ص16.

[2] Georges Kleiber, Anaphores et pronoms, Ed. Duculot, Louvain-la-Neuve, 1994, Ch. 3.

[3] Jean-Paul Bronckart, Activité langagière, textes et discours : pour un interactionnisme socio-discursif, Ed. Delachaux et Niestlé, Neuchâtel et paris, 1997.

[4] R. Kyheng, Hjelmslev et le concept de *texte* en linguistique, In Texto [en ligne], septembre 2005, vol. X, n°3. Disponible sur :http://www.revuetexto.net/Inedits/Kyheng/Kyheng_Hjelmslev.html>

منطق المحمولات أو منطق الجهات. وتمتاز هذه الإعادة بأنّها واضحة في الأساس وغير مبهمة. وتمتاز تلك اللغة المنطقية بأنّها ذات تفسيرٍ دقيق (علم الدلالة المنطقي)، ولكن ما يعيب ذلك أيضاً هو أنّ عدداً من الأبنية المهمة لغوياً لا يمكن أن تنقل ببساطة إلى لغة منطقية، وبهذه الطريقة خاصة يمكن أن يتحقّق اقتراب من اللّغة الطبيعيّة »[1]. إنّ النفور عن التماهي بهذا الشكل الذي أخذ يطغى على اللّسانيين والانهماك دائما على البحث عن بدائل مصطلحيّة أمرٌ غريبٌ ـ ويكاد يكون علامة ضعفٍ فيهم ـ إذا ما قورِن بما هو سائدٌ في فروعٍ أخرى كالرياضيات التي على الرغم من تفرعّاتها المتنوّعة فهي كثيراً ما تظلّ محتفِظةً برصيدها التراثي، حيث يتمّ الاحتفاظُ مثلاً بمصطلح (Fonction)، ثمّ يُستعمَل مركَّباً مع غيره من الألفاظ على غرار (Fonction alomorphe) و (Fonction multivaluée). وما دامت هذه حيلة توفِّرها اللّغة فلِماذا يقع التهاون في تسخيرها ؟ بيدَ أنّ التغيير قد يكون ضرورياً وصالِحاً في بعض الحالات، وذلك عندما يُلاحَظ أنّ أيّ مصطلحٍ أصبح يُتناول في غير ما محلِّه؛ وهو ما حدث لمصطلح (Contexte) الذي لم يعد يختلف عن مصطلح (Situation)، إذ صار يُطلَق على مفهوم (الموقِف) أو (المقام)؛ وهو ما يحيط أيّ خطابٍ من العناصر التي يُحصَّل فيها كالزمان والمكان والمتخاطبين أنفسهم (وما يحيل إليه من المراجع أحياناً)، وكذلك يُدعى في العربيّة *سياق الحال*. فلم يعد مصطلح (Contexte) يدلّ على العناصر اللّغويّة التي تقترن بها أيُّ وحدة لغويّة ـ بل قد تُعرَّف بها*: فوُضِع، جراء هذا التخليط، مصطلح (Cotexte) للدلالة على (السياق اللّغوي) فحسب وظلّ مصطلح (Contexte) ينوب عن كلِّ الأنواع الأخرى من السياق[2]. فعلى هذا المنوال أصبح الانصراف إلى تجديد الرصيد المصطلحي دأب كلِّ علم فُتِحت مجالاتُه على مصراعيها وتداخلت مع غيرها من الفنون والعلوم والتقنيات. مع العِلم أنّ لعمليّة نقل مصطلحٍ ما مِن حيِّزٍ علميٍّ إلى آخر جديد تبعاتٍ لا يبدأ الواحِد في التأمّل فيها حتّى تملك فكرَه. ولا يمكِن ضرب النتائج عرضَ الحائط من دون الاستدراك على الملاحظة الوارِدة أعلاه بذكر حالاتٍ حيث لا يأبى الباحِثون الاستعلاء على ما هو متوفِّر من المصطلحات لنقل المفاهيم (الجديدة) التي تكون قريحتهم قد جادت بها: فهذا أحمد مومن في تحليله لمصطلح (الحالة)[3]، يستمدّ تعريفًا من القواعد التّقليديّة الإغريقيّة مرورًا باللّسانيّات وصولاً إلى العربيّة بل يطبِّقه مباشرة على هذه الأخيرة، ويُحدث نوعاً مِن التّطابق بين *الحالة* و*الشّكل* (Forme). فبما وعيه بصعوبة الفصل بين المفهومين تصرّف هذا التصرّف. وهذا نوعٌ من التأليف بين المعاني الجديدة والألفاظ القديمة، وهذه سجيّةٌ لا بدّ أن تُذكَر لأصحابها إذا تمكّنوا منها. وهي ما يثني بها مصطفى صادق الرافِعي على يعقوب صروف[4] صاحب شأوٍ عالٍ في الترجمة، إذ يصفه بأنّه « يوافِق بين المعاني الجديدة والألفاظ القديمة

---

[1] تون فان دايك، علم النصّ: مدخل متداخِل الاختصاصات، ترجمة سعيد البحيري، القاهِرة: 2001، دار القاهِرة للكتاب، ص45،44.

[*] يُعرَّف *الفونيم* في بيئة *المقطع* أو *المورفيم* (أو *المونيم*)، ويعرَّف هذا الأخير في سياق *الجملة*، فهكذا دواليك.

[2] يُنظَر هذا التعليل لوجود مصطلح *Cotexte*: Marie-Noëlle Gary-Prieur, Les termes clés de la linguistique, Ed. Seuil, Paris, 1999, p.19.

[3] أحمد مومن، اللّسانيّات: النّشأة والتّطوّر، الجزائر: 2002، ديوان المطبوعات الجامعيّة، ص259.

[4] هو العلامة الدكتور يعقوب صروف صاحب (المقتطف).

»[1]؛ ثم يواصل كلامه قائلاً: « [...] وإنَّ لَه تلك الملكة الدقيقة التي كوّنتها العلوم الرياضيّة والطبيعيّة والفلسفيّة وغيرها؛ فلم يكن بدٌّ أن يبتدِع، وأن تكون له طريقة يوافق فيها ويخالف »[2]. فهذا الاقتران في هذا السياق بين تلك الخاصية وبين سعة مجالات اللّغوي المعني واهتماماته هو ما يشهد على ما يقصده الأديب من التحكّم في آلة الفهم المسترجعة لآليّة اللّغة. ومن هنا فلا نستغرب أن تميل اللّسانيات ذاتها إلى الاقتباس من النحو (بمفهومه الواسع طبعاً) ومن البلاغة عدداً لا بأس به من مفاهيم، وأن تستعير منهما تسمياتٍ تزدحم بها المعجمات اللّسانيّة. وهذا لا يمكن أن يكون قد حدث صدفةً: فاللّساني يظلّ يستأنِس بمفاهيم هذين المجالين كما بتسمياتهما بمقدار ما يحاول أن يتنصّل منها. يقول علي فراجي: «ولعلّ مصطلح الأثر الذي جاءت به الدراسات اللّغويّة الحديثة عن طريق اللّغوي الأمريكي (نعوم تشومسكي) كان من تأثير أبي يوسف السكاكي؛ إلاّ أنّ تشومسكي وظّفه على مستوى الجمل في حين وظّفه السكاكي في الحركات الأصليّة والفرعيّة وكان ذلك على مستوى الهيئات. هذه الحركات الأصليّة؛ والتي هي: الضمة والفتحة والكسرة، وما ينوب عنها من علامات فرعيّة هي التي تشكِّل ما يُسمّى بالأثر عند السكاكي، وكذلك عند غيره من اللّغويين العرب »[3]. وقد لاحَظ هذه الملاحظة محمد الديداوي فوصفها ـ وإن كان بتحفّظ ودون أن يقصدها، وهذا عقبَ إيراده التحديد الآتي: « وإن الغاية مِن الإعراب أو تَحليل الجُملة هي تَصوير مُختلَف الأبواب النّحويّة الّتي يَتكلّم بِواسِطتها الفِكرُ، وإدراكُ العِلاقات بين عناصِر الجُملة لِلوصول إلى المعنى إذ المعاني المعجميّة لِلمُفردات لا تُؤدّي إلى فهم جملة مِن الجُمل »[4]. وإذ تدلّ العلاقة الجسريّة التي وقعت على عاتِق النظريّة الوظيفيّة (Fonctionnalisme) مثلاً في كونها عميقة الأصول في الدرس النحويّ وفروعها مهوّأة بكلِّ ما تتصل به من اللّسانيات الاجتماعيّة، فإحدى صلاحيات هذه الأخيرة هي دراسة محتويات الملفوظات بوصفها تنهض بوظائف، فينهض التقسيم على مفردات سياسية وأخرى تقنية[5]. وهذا، نظراً للعروة الوثقى الرابِطة بين الوظيفيّة واللّسانيات الاجتماعيّة، وبحكم الوظيفة اللغويّة التي تحدو هذه الأخيرة صارت محلاً لاستِعراض مفاهيم الوظيفيّة ومصطلحاتها بكلِّ تلقائيّة. فإذا حاولنا الآن تعريف النّص سيميائيًّا فإنّنا نجد أنفسنا مضطرِّين إلى التّمييز بين خطابين يبدوان متوافقيْن، حيث يبدو بالنّسبة للسّيميائيّين البنويّين رغم بعض الاختلافات المصطلحيّة، أنّ الاتّفاق تمّ حول تحديد النّص بوصفه مجموعة يؤلِّفها الخطاب، الحكاية والعلاقات القائمة بين هذيْن الموضوعيْن، المحدّديْن كطبقات دلاليّة مستقلّة نسبيًّا وقابلة بدورها إلى أن تتنضّد في أصعدة متعدِّدة. في السّيميائيّة التّحليليّة، لا يُحدَّد النّص كموضوع (جماليّ أدبيّ، الخ)، ولكنّه

---

[1] مصطفى صادق الرافعي، صروف اللّغوي (نشر هذا المقال في مجلة المقتطف شهر يناير 1928)، ضمن وحي القلم، ج.3، الجزائر: 1990، موفم للنشر، (ص475 . 489)، ص481.

[2] المرجع نفسه، ص482.

[3] علي فراجي، مصطلح العامل عند السكاكي: من خلال مفتاح العلوم، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، (ص145 ـ 191)، ص182.

[4] محمد الديداوي، التّرجمة والتّواصُل، ص34. نقله عن: محمد إبراهيم عبادة، الجُملة العربيّة: دِراسة لُغويّة نحويّة، الاسكندريّة: 1984، مَنشأة المَعارِف، ص167.

[5] J. Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique, p.444.

يُحدَّد باعتباره عمليّة لسانيّة. ويذكر محمد الحناش عن دورة اللسانيات الحديثة بأنها إعادة هيكلية قواعد النحو العربي من منظور جديد، فتقدمها بطرق أخرى تكون أكثر ملاءمة مع التطور الذي حصل في المجتمع العربي[1]. والنحو بدوره مرتبِطٌ بالمنطِق؛ يقول جون لاينز في هذا الصدد: « لقد كانت العلاقة قوية بين النظرية النحوية وعلم المنطق لقرون عديدة، بل إن العديد من المصطلحات الخاصة بالنحو التقليدي مثل (المسند إليه) و(المسند) و(صيغة الفعل) وما شاكلها هي جزء من المصطلحات الضرورية لعالم المنطق ولكن هل يعني استخدام المصطلحات ذاتها أي شيء غير العلاقات التاريخية القائمة بين العلمين ؟ وهل هناك توافق مباشر بين التركيب النحوي لجملة وبين الصيغة المنطقية للقضية التي تعبر عنه الجملة ؟ »[2]. ومِن ناحية المدوّنة نعلم الآن أنّ الشيء الوحيد الذي يقع تحت المشاهدة هو النصوص، مكتوبةً كانت أم شفاهيّة. وقد كان اللّسانيون في حاجة ملحّة إلى تصوّر أنساقٍ قواعِديّة نحويّة أو شبكاتٍ معجميّة معرَّفة نسبياً، وهي جديرة بأن تنبِئ عن عدم تناهي النصوص التي يمكن إنتاجُها. وكذلك ينبغي استِحضار حقيقة مؤدّاها أنّ الدّلالات كأنماطٍ طرازيّة لها وجود قائم وتقع تحت تأثير الاستِعمال اللّغوي، ما يجعلها تتأرجح بين كيانها القائم والإيحاءات اللّغويّة، ولكن هذه الأخيرة لا تمنعها من أن تتطوّر بِتغيُّر المَفاهيم المَوجوديّة (Concepts ontologique). وهذا يتطلّب ـ علاوةً على البَنْيَنَة اللّغويّة الخالِصة ـ قدرة تخيليّة تصويريّة أخرى أكثر تعقيداً تقبع في حدودٍ بين كيفيّة عمَل اللّغات وتحدّي العالَم الخارجي (الواقِعي) الملموس حيث يعيش الناس بتصوّراتهم الخاصّة ونظراتهم إلى العالم المتفاوتة: وهذه القدرة التخيّليّة التصويريّة هو حقل الإدراك الحسيّ والتجريدي. وتشترك كلُّ الدِّراسات التي تتمّ على المستوي التصوّري في تصدِّيها لهمّ بناء تمثيلاتٍ جوهريّة، وأساسيّة، من حيث تتفرّع التعقيدات التي تعبِّر عنها اللّغات الطّبيعيّة. من هنا أخذ برنار بوتييه يقيم تمييزاتٍ بين البيانات والمصطلحات الواصِفة و السيمات (Sèmes)[3]. فإذا اعتبرنا نظريّة **أفعال الكلام** التي تُميِّز اللّغة بواسِطة الأحداث التي تعقب الملفوظات وتحلِّلها إلى أفعال إنجازيّة (إنشائية) وأخرى تقريريّة (إخباريّة) . وتفرِّعها إلى ثلاثة أقسامٍ لا يتّسع المقام لعرضها هنا[4] . وذلك باعتبار اللّغة أجلّ من أن تُحصَر في شأن التعبير والإخبار مهما قيل من أنها وَضعٌ أو نظامٌ يؤدّي الوظيفتين بكلِّ أمانة ومرونة؛ فقد بشّر بها جون أوستين (John Langshaw Austin) في إطار انشغالاته الفلسفيّة اللّغويّة، وعمل على بلورتها آخرون في ظلِّ المَدّ اللّساني انطلاقًا من إميل بنفنيست وأوسوالد ديكرو، ولا تزال فئة مِن الدّارِسين يسعون إلى تأصيلها في الدّرس البلاغي. كما أنّها نظريّةٌ لا تزال تصنع شبكةً مِن العلاقات التي تكشِف عن إمكانية ضبط ما تنجم عنه *تلك الدّلالات المنجزة للأفعال*. لذلك تستدعي هذه النظريّة **مقام الحال** الذي يُعزِّز المقاطِعَ اللّغويّة ويُحصِّلها. فمهما تُجرَ قولبة الظواهر اللّغويّة في نظرياتٍ يُزعَم أنّها لسانيّة فلا يستغني المرءُ عن البحث في الجانب

---

[1] محمد الحناش، البنويّة في اللّسانيّات، ص06.

[2] جون لاينز، اللّغة والمعنى والسياق، ص45.

[3] B. Potier, Activités mentales et structures linguistiques, AL-LISĀNIYYĀT, n° 11, CRSTDLA, Alger, 2006, (p.15-38), p.17.

[4] J. L. Austin, Quand Dire, c'est faire (How do things with words), Trad. de l'Anglais par Gilles Lane ; Postface de François Récanati, Ed. Seuil, Paris, 1970.

التسموي الذي ينهض بها داخل اللّسانيات. الطريف في الأمر هو أن يُوحَّد استعمال هذا المصطلح في العربيّة (أفعال الكلام) وهو أقرب إلى ما تقول به هذه النظريّة ولا يزال يقال بالفرنسيّة: (Actes de langage) و(Actes de parole) على سبيل التنويع الترادفي. وتصبّ بعضُ التطوّرات التي عرفتها اللّسانيات في نوعٍ من القراءة الجديدة للعلامة، وللدليل اللّغويّ على الخصوص، فهذه **نظريّة التلفّظ*** مثلاً ظلّت تحتلّ المكانة المرموقة التي استقتها أوّلَ الأمر من جدّة الموضوع الذي أقام شارل بالي عليه نظريّته الجديدة في عالَم اللّسانيات التي انطلَقت من دي سوسير حيث لم يخرج عن معالجة اللغة من الناحية الآنية** لكن من دون أن ينسى أن يضيف تصوّره للتلفّظ (والملفوظ) الذي أقامه أساساً على الدليل اللّغوي وعلى مدرج الكلام وتركيبه. ويندرِج الدّليلُ اللُّغويّ تحت الثُّنائيّات التّقابُليّة السّوسيريّة الّتي فرضها همّ التّنظير واستجابةً للمسلك المنهجي الذي انتهجه دي سوسير نفسه، وذلِك بِاعتِبار قسيميْه: الدّال والمَدلول. وتكاد تكون نظرته هي التي أقامت معالم لسانيات دي سوسير. كما يُعوّل عليه في الدِّراسات النّقديّة المُعتمِدة على التّحليل اللِّسانيّ، فتُفجَّر طاقاتُه التّعبيريّة الّتي تستوي على عدّة مُستوياتٍ بِما فيها المحور الاستِبدالي والمحور التّركيبيّ. وكذلِك يرتبِط بِالقيمة اللُّغويّة. غير أنّ الدّراسات اللِّسانيّة العربيّة وهي الّتي حفلت بِه عن طريق التّرجمة تاهت في تضارُباتٍ وذلِك بِحُكم العشوائيّة الّتي وقعت فيها أثناء اختيار المُصطلحات المُناسِبة لِلتّعبير عن المَفاهيم المَقصودة وكذا التّردُّد بين اعتِماد التُّراث أو تجاوُزه في تناوُلِها، فحدث نوعٌ مِن التوفيق الشّبيه بِالتّلفيق، خاصّة عند الّذين لم يأتوا إليها مِن باب الدِّراسة. كما أسفر ذلك عن ارتباكٍ موح. فالدّليلُ اللُّغويّ جوهرُ المَسألة اللُّغويّة، سادت هذه الحقيقة مُنذ القِدم، إذ يُعدُّ مَفهومُه حجرَ أساس كلِّ مَجال مَعرفِيّ يُعنى باللُّغة، ولاسيما اللِّسانيّات الّتي جعلت منه نظريّةً خاصّةً وهاهي المصطلحيات ترجع إليه من الباب الذي يهمّها. ولتطبيقات العلم باعتباره قد اكتمل دورٌ في مراجعة بعض جوانب موضوعه كما أسلفنا. ويُعتبَر ذلك مِن قبيل استِفادة ذلك العلم ممّا يُتاح له أثناء تطبيقه مِن إدراك أبعادٍ كانت لا تزال في حكم الغيب. فحينما طبّق بنيامين لي وورف (Benjamin Lee Whorf) اللِّسانيات على الأنتربولوجيا*** في فترةٍ مبكِّرة فتحَ أبواب الحديث عن الموضوع المشترك بينهما وصار يتحدّث عن مقتضيات عِلميّة مِن وجهة نظر ابستيمولوجية وبموجِب اقتناعه بعلميّة الدّرس اللِّساني ووصفيّته على الرغم من التخمينات التي سمح لنفسه للإدلاء بها كمدى تأثّر اللغة بطريقة التفكير[1].

---

* ترجمة للمصطلح الفرنسي (Enonciation) الذي أشار إليه اللِّساني السويسري شارل بالي في كتابه: (اللسانيات العامة واللسانيات الفرنسية) Linguistique générale et linguistique française الذي ظهر في 1932.

** مصطلح الآنية من المصطلحات البنيوية الرئيسية، وهي علامة فارقة تخرج بها من دائرة اللسانيات التاريخية، وتميزها منها. كما أنه علامة فارقة على تحول الفكر الذي ساد في غضون القرن التاسِع عشر وانتقاله من الاحتكام إلى الماضي، إلى الحاضر.

*** تتداخل الترجمات في العربيّة بين المصطلحات المقابِلة لـ (Anthropologie) وتلك المقابِلة لـ (Ethnologie): لهذا تفادينا الترجمة بالمقابِل الأصيل كأن يقال *علم الأجناس*، ولا تعلم لأيٍّ منهما، وكذا *علم الأعراق البشريّة* و*علم الإنسان* و*علم الإناسة*، الإثنية.

[1] Benjamin Lee Whorf, Linguistique et anthropologie, Trad Claude Carme, Ed. Denoël, Paris, 1969.

**2.2.1.2 حالة الانتقال مِن المِعياريّة إلى الوصفيّة:** بيد إنّ واقِع اللّسانيات مختلفٌ بشكلٍ مريعٍ فيما يخصّ هذه النقطة، إذ أنّ مهمّة هذه الأخيرة الأصليّة لم تبلغ بعدُ غايتَها[1]، ونَعني مهمّة الخروج من المِعياريّة إلى الوصفيّة العِلميّة المقترِنة بالتّفسير ومبارحة أسئلة الفلسفة عن فقه الأسباب إلى أسئلة *الكيفية* ذات الأجوبة الممكِنة علمياً حول عمل اللغة خصوصاً. إذن مادام الأمرُ لا يزال في حالته النسبيّة، فما على ذلك العلم الناشئ (اللّسانيات) إلاّ أن يكتفي بالمفاهيم الظّرفيّة، التي تبدو كأنّها مستعارة بالصدفة من الدّرس النحوي، لكنها استِعارة تخفي الحاجة إلى التبعيّة والخلفيّة والمرجعيّة؛ وذلك بحمل المجهول على المعلوم، علماً أنّ هذا النزر المعلوم هو مجموع المعايير التي خلَّفها النحو التعليمي ويغلب عليها اعتماد المكتوب: علاوةً على أنّ هذا منهجٌ غير صائب ولا منصِف، فما عدا مشكِل تخصيص اللّغة الذي يُلجئ إليه الدرس النحوي والذي يُشكِّل عائقاً أمامَ إمكانية نصب اللّسانيات كعلمٍ جامِعٍ للدروس النحويّة وكعلم نموذج[2] « Linguistique comme proto-science »، فثمّةَ مصطلحاتٌ كثيرة تبيِّن جلياً التحدّي الذي بقي على اللّساني أن يرفعه مِن أجل مزاولة الدّرس اللّساني بعيداً عن هالة (علم) النحو العجيبة والمنبوذة في آنٍ كما *الجملة* التي لا تزال تُسخَّر وحدةً، لكن مرّةً تبعاً للتحليل المنطقي الدّلالي الموروث ومرّةً مِن المنطلَق المعجمي المستحدَث. وإذا كان هذا الطراز مِن الدعوات يمضي في اتّجاه التّمكين للعلم النّاشئ (اللّسانيات)، فإنّ غيرها تتّجه نحو التّحذير من المزالق التي تتهدّده إذا ما لم ينفصل عن الجذور. وقد أفاد بعضُ الباحثين الذين نظروا في النّحو وما قام عليه من الأسس الفكريّة من تجربة القدماء حين جمع هؤلاء بين الدّرس النّحوي والفكر الفلسفي فأوجدوا العلل[3]. ويسخط الآخر على لفظة *قاعِدة* « أو *قواعد غير* واردِة في كتب العلماء الأوائل إلاّ بعد أن اتّصلوا بالمصطلحات الأجنبيّة فهناك (مَعاني القرآن) للفراء و(مَجاز القرآن) لأبي عبيدة. و(الخصائص) لابن جنّي و(دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني وغيرها مِن المؤلَّفات التي تتناول النّحو على أنّه مُرادِف للعربيّة بكلِّ أبعادِها الصوتيّة والإفراديّة والتّركيبيّة والبلاغيّة »[4]. هذا المَفهوم يجب أن نُعيده إلى دلالته الأصليّة وأن نعلم أنّ توزيع اللّسان العربي إلى أربعة علوم ما هي إلاّ عمليّة مَنهجيّة بحتة.

**2.2 مفارقة الولاء المَدرسي:** أمّا المفارقة الثانية فهي الوجه الذي يقِف على طرف نقيض مِن حركة البحث عن وحدة الموضوع التي عالجناها في المبحث السّابِق، حيث أنّ وجود المدارس اللّسانيّة المضفي إلى تمسّك كلّ مدرسة بمصطلحيّتها الخاصّة، سيولِّد على الأقلّ نوعاً من تعدّديّة المعايير في تصوّر الوحدة التي تقوم عليها الدراسة اللّسانيّة. فكما أنّ الوحدة من شأنها أن تميِّز العلم فإنّ المصطلحيّة تفرِّق المدارس بعضها عن بعض: من هنا شدّة ميلها إلى التباين. نذكر ثنائية تشومسكي (Compétence / Performance) كوجهٍ آخر لثائيّة سوسيريّة أخرى (Langue / Parole). والمسلَّم به هو أنّ تواجد المدارس

---

[1] J.-C. Milner, Introduction à une science du langage, p.68.

[2] G. Lazard, La quête des invariants interlangues : la linguistique est-elle une science ?, Ed. Champion, Paris, 2006, p. 31.

[3] ممدوح عبد الرحمن، العربية والفكر النّحوي: دراسة في تكامل العناصر وشمول النّظرية، 1999، دار المعرفة الجامعية، ص27.

[4] سالم علوي، إشكالية السّائد في الدّرس النّحويّ، حوليات جامعة الجزائر ، ع.11، ج.1، (ص.49 . 72)، ص.67.

في اللّسانيات، مِن شأنه أن يُوحي بالاختلاف ويؤدّي إلى نوعٍ من التشتّت في الآراء والتذبذب في النظريات التي يغلب عليها هامش الجدال ويقلّ فيه الاصطلاح ويغلب التوليد المصطلحي. مع العلم أنّه ثمّة اتجاهات ونظريات هي فروع وأنواع من اللّسانيات ـ إذا جاز التعبير ـ أكثر مما هي مدارس (نظرية أو فكر أو منهج أو زاوية أو تاريخ أو رواد أو زعامة فكرية) كما حصل مع كلٍّ من اللسانيات التداولية التي ينطلق فيها من نظرية التلفّظ (بنفنيست) ونظرية أفعال الكلام (أوستين وسيرل) التي تخرج قليلاً إلى جانب **فلسفة اللّغة**.. الخ. لنتأمّل في المطلب الآتي في مثل هذا الاتصال الخارجي ضمن بعض التيارات الرئيسة التي سجّلت حضورَها في الدرس اللّساني على المستوى العالمي.

**1.2.2 عدم انسجام التراث اللّساني:** إنّ *اللّسانيات* ليست مَيداناً قائماً على تراثٍ منسجِمٍ وليست مستقلّة عن الأفراد الذين يبنون المعرفة فيها. وأخطر من ذلك لا ينهض رصيدُها على *مدوَّنة مَعرفيّة متينة*، أي ما لا يُناقَش بجديّة أو مجّاناً مِن قِبل غالبيّة المحترِفين للدّرس اللّساني بل حتّى مِن قبل المتطفّلين: يُفترَض في هذا الميدان وجود نماذج تحليل عديدة ـ ومتضارِبة أحياناً ـ ومدارس متنوّعة*. ولاسيّما حينما نتلقّى حجماً كبيراً من حججٍ تورَد في سياق ذكر موضوع المُصطلح مِن هذا القبيل مثلاً: ـ « المصطلحات تُعرَف مِن داخِل العِلم الّذي تَنتمي إليه، أو مِن سيّاق البِناء النّظريّ لِمُؤلِّفٍ أو مَدرسة، وهذا ما يقصده المختصّون حين يقولون: إنّ المصطلحات تتعارَف، أيْ يعرف بعضُها بعضًا ويُعرّفه »[1]. ـ « سيقوم إذن تعريف المصطلحات النظريّة، أوّلاً وقبل كلّ شيء، على تخصيص مختلف الدلالات التي يمكن للمصطلحات أن تتوفّر عليها (تخصيص لمقتضيات زمنيّة تاريخيّة، وفق المدارس الفكريّة، حسب القوام النّظري الذي يرد فيها المصطلح)؛ وعلى قيمها الاستكشافيّة، وطابعها المجازي المحتمَل، وإيحاءاتها، واشتراكها، والاقتصاد اللّغوي والعلمي الذي تمنحه لها هذه الخاصيات »[2]. ومِن شأن مثل هذه الشهادات أن تُكرِّس الانتماء المَدرسي؛ لكن وعلى الرّغم مِن تواجد المَدارس في اللّسانيات بالفعل ـ وهو الأمر الذي يُوحي بالاختلاف في المفهوم والتسمية، والمؤدّي إلى نوعٍ من التشتّت في الآراء والتذبذب في النظريات التي يغلب عليها هامش الجدل ـ فبإمكان تصوّر وتصوير صرحٍ للّسانيات (العلم)؛ وذلك لكي يُسبَق دائماً بتعريف النَّزر المُمكِن الاتّفاق عليه من الشيء الذي يدور حوله النقاش (الاختلاف). ومِن المَعروف ابستيمولوجياً . وقد مرّ علينا ذلك أعلاه[3] . أنّه لإقامة صرح أيّ علمٍ لا بدّ من تحديد دائرة اختصاصه، ومجال دراسته والتعرّف على مصطلحاته الجوهريّة. ويُعتمد في ذلك موقفٌ ابستيمولجيٌّ مؤصِّلٌ ومؤهِّلٌ وموجِّه** من

---

* بجانب هذا الاستنتاج، يمكن للقارئ الرجوع منذ اللّحظة إلى ما سيأتي من اعتبار التّكوين الذي يحظى به اللّساني في اختصاصه مادّة ذات شغلٍ لم يبلغ نهايته، ذلك أنّ اللّساني باحِثٌ ويظلّ كذلك طيلة قبوله بهذا المقام؛ ينظَر الباب الثاني: 1.2 تشكُّل الوعي المصطلحي.

[1] محمد العمري، البلاغة العربيّة: أصولها وامتِداداتها، بيروت: 1999، أفريقيا الشّرق، ص16 ـ 17.

[2] Adrien Hermans, La définition des termes scientifiques, Meta, vol. 34, n° 3, (p.529-532), p.530.

[3] يُنظَر الباب الثالث: 1.1.1 المصطلحيات ونظريّة المعرفة.

** في الحقيقة تشرح لنا هذه المفردات الثلاث أبعادَ الابستيمولوجية؛ يُنظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث: تحليل ونقد لأهمّ مَفاهيمه ونتائجه.

حيث تحديد الموضوع وتحضير المادّة وتنظيمها، وتسليم أمر ذلك الاختصاص لمنهج دقيق وصارم؛ وكذلك السّعي إلى تحقيق الأهداف المنشودة. ويوافق هذه العمليّة قراءات نقديّة لمجموع إنجازات ذلك العلم مفهوماً وتسميةً، وهي المتلمّسة لهويّته والّتي قد تأتي في مرحلة بعديّة قد تُلحق به، كما يُحتمَل أن يشملها. ويحدث ذلك سواء بدافع التّنظير وجمع الحقائق الموضوعيّة الّتي كلّما توفّرت تحقّق لذلك الاختصاص الطّابع العلميّ، أو طموحًا إلى تأسيس أرضيّة للتّطبيق المحكم. واللّسانيّات باعتبارها علمًا في أمسّ الحاجة إلى مثل هذا التّرتيب، لكن ذلك مِن شأنه أن يفتح مجالاً للاختلاف ويؤدّي إلى إنشاء مدراس، وقد حصل ذلك بالفعل. ومن غير زعزعة وضوح هذه الفكرة . بل عملاً لأجل تثبيتها والتثبّت منها . نستحضِر هنا صنعَ كلٍّ مِن أسوالد ديكرو وتزفيتان تودُروف حينما فضّلا إطلاق صيغة الجمع على (العِلم) الذي يُعنى باللّغة وعَنوَنا به معجمًا وضِع ليجمع أهمّ المفاهيم / المُصطلحات التي تقوم عليها اللّسانيات: وهو ما صرّحا به في المقدِّمة. ولم يكن همّهما أن يعيداها إلى سابق عهدها، وما نحسبهما يقصدان ذلك؛ لكن اعترافًا منهما بصعوبة تحديد معالم التوحيد التي يمكن تطبيقُها على مجالٍ كافّةُ ما يتأتّى منه إلى مَن يتعاطاه هو مدى تنوّعه. وهذا يشمل حتّى الذين امتلكوا الخبرة بفعل كثرة المراس؛ ولاسيّما إذا قدّرنا مِن جهةٍ أخرى استهدافَهما الاقتصارَ على المفاهيم المتعلِّقة بـ (اللّغات الطبيعيّة) دون التكثيف منها؛ ومن غير مراعاة تلك التي يشملها مفهومُ اللّغة بصفتها نظامًا فحسب، كاللّغات التوثيقيّة، واعتبار العلوم لغات تتّصف إمّا بالكمال أو النقص، وكذلك الفنون ولغة الجَسد ولغة الحيوانات[1]. لقد أُقصي كلُّ ذلك في آخر المَطاف . وأُدرِج ما أُدرِج منه ومِن غيره في طيات القاموس . كأنَّ بنا إزاءَ *عملٍ مصطلحيٍّ تجميعيٍّ وانتقائيٍّ* في آنٍ واحِد، هدفُه الإمساك بالحبل الواصِل بين المفاهيم التي ينشدها كلُّ علمٍ جديرٍ بهذه التسمية في خضمّ توالد الفروع وتناسل الاتّجاهات والمدارس وبالتالي إقصاء ما أمكن مِن الدَّخيل تسميةً ومفهوماً: فهكذا نقع دائماً وجهاً لوجه أمامَ مشكِل *فرض المقصّ على العلم المنشود مِن ناحية المفهوم والتسمية*. بيدَ أنّه لا يمكِن غضّ الطّرف عن كون جميع *اللّسانيّين النقّاد* الذين تحاملوا على دي سوسير إنّما أخذوا عليه نظرته الاختزالية الواقِعة على بعض المَفاهيم اللّسانيّة ك *الدليل اللّغوي* مثلاً، وكذلك موضوع اللّسانيات في حدِّ ذاته: ما انعكس على الجانب التسموي الذي يُتحرّى فيه التوضيح هو الآخر بل ربّما مِن باب أولى؛ فأعقب ذلك **معالجات دي سوسير المصطلحيّة** الشّهيرة. ثمّ إنّ ما يهمّنا مِن ذلك كلِّه هو تحوّل النواة التي خلَّص إليها دي سوسير الدَّرسَ اللّساني، إلى محاور دائريّة تدلّ على تفجّر تلك النواة فظهرت مدارس وتولّدت اتّجاهات أضحى كلّ من يعمل في مجال اللّسانيات لا بدَّ منه أن ينتسِب إلى واحِدة أو واحِدٍ ممّا سلف ذكرُه. وفي ضوء ذلك الهمّ التوضيحي الهادِف إلى القضاء على التشتّت الذي وراءَه *الولاء المَدرسي*، سارع دومنيك مانقينو . في ظلّ تفاقم إشكاليات الخَلق والتّفريع التي أخذت تساور مصطلح *الخطاب* . إلى انتقاد استِعمالاتٍ غير متماسِكة ولا متكافِئة، ومن بين المنتقِدين نجد[2]. وإذا

[1] O. Ducrot & T. Todorov , Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, p.07.
[2] D. Maingeneau, Genèses du discours, 2d éd. Mardaga, Bruxelles, 1984, p.46-49.

وقفنا كرّةً ثانية عند حقيقة أن العلماء كثيراً ما يُحسِنون تسميّة مفاهيمهم لكن يسيئون إحاطتها بالتعريف (المانع الشامل) أحياناً أخرى، فإنّه من الأجدر أن نجد مثل احترِاز مانقينو السابِق مُفيداً جدّاً في توجيه الاستعمالات المصطلحيّة وفي تعديل حركة المدّ والجزر التي تحكم تكوّن دائرة مفهوم (الخطاب) توسيعاً وتضييقاً، لا في مجال *تحليل الخطاب* فحسب، بل كذلك في مجال *النقد*. بالفعل قد حدث ذلك إلى غاية أنّه لم يعد جمهور النقّاد . نتيجةَ هذا الوضع . لا يتورّعون في استخلاص مفهوم (الخطاب) من وسط الاستعمالات المتداوَلة في مختلَف المجالات العلميّة المعنية باللّغة*، وكذلك من الخلفيات النقديّة المهتمّة بالفنّ**؛ وهي التي تُجمِع على أن تُسنِد إليه ما هو *إجراء* (Procès) = (تلفّظ) زائد ما هو *حصيلة* ناتجة عن ذلك الإجراء (Résultat) = (ملفوظ). وهذان القطبان المتشابِكان والمتسابِران يغذّيان بعضُهما البعضَ ويضعان فنّ الرواية مثلاً كخِطاب ضمن مشمولات التواصل الذي يحتكم لقواعد معيّنة ومن شأنه أن يُفرز استعمالاتٍ عدوليّة لا تلبث حتى تلتقِطها أداة تعبيريّة متفرِّعة (تابِعة). وإذا كان جفري سامسون (Geoffrey Sampson) لا يزال حريصاً على تبيان أنّه من المتعذِّر فنياً . في كتابٍ احتوى شرذمة من فصولٍ في مجال **المدارس اللّسانيّة** وبحجم كتابه (Schools of Linguistics : Competition and Evaluation) . « أن يرسم أكثر من صورة عريضة وعامّة لاتجاهات الفكر اللّساني التي تحظى بموافقة مجموعة كبيرة من علماء اللّغة »[1]، مستدرِكاً أنّ أولئك العلماء من حسن الحظّ لا يندرجون ضمن فئاتٍ محدَّدة[2]، بيدَ أنّه ثمّة مَن يرى أنّ المذاهب مجرّد أوهام إذ أنّ القضيّة لا تتعدّى حدود اختلافات في المصطلحات وطرق تقسيم مباحث اللّسانيّات، ويشير رومان ياكوبسون إلى جزء من هذه الظاهِرة بالقول: « وفي الحقيقة، فإنّ معظم التعارض الحديث يقوم، إلى حد ما، على الاختلاف في المصطلحات وأسلوب الطرح، ويقوم، إلى حد ما، على تصنيف مختلف للمشكلات اللّسانية التي اختارها العلماء وأشاروا إليها، أو فرق من الباحثين الذين وجدوها ملحّة ومهمة. إن مثل هذا الانتقاء يعادل، أحيانًا، ولادة عسيرة للبحث، أو امتناعًا عن الموضوعات التي كانت قد استبعدت »[3]. ثمّ إنّ المُتقفِّي لِلخلفيّة المَعرفيّة المُتواجِدة وراءَ البحث اللّسانيّ يتبيّن حقائقَ يُمكن أن يُشارَك فيها عالَماً من المفكِّرين إلى حدٍّ يجوز معه أن تنطبِق نظرياتُه ومناهجه وزواياه على المنطِق والرّياضيّات مثلاً. وفي الأخير وتعقيباً على الملاحظتين السابِقتين، نشدِّد على أهميّة الوقوف على الاتّجاهات والتيارات بل والمدارِس (إذا وُجِدت) لأنّ ذلك لا ينبع من مجرّد الميل إلى التصنيف (المفاهيم والرواد والتواريخ) بقدر ما يتيح فرص رسم الطريق مجدّداً أمام العلم المعني

---

* تحت عنوانٍ فرعيٍّ تعرّض إبراهيم صحراوي لـ *مفهوم الخطاب في حقل الدراسات اللّغويّة في الغرب*؛ يُنظَر: إبراهيم صحراوي، تحليل الخطاب الأدبي: دراسة تطبيقية (جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، الجزائر: 1999، دار الآفاق، ص09 ـ 15.

** وهي التي يمكن صبُّها كلّها في التيار اللّساني الذي أخذ يقرأ ثنائية (اللّغة والكلام) بشكلٍ أكثر ميلاً إلى تقديم الكلام نَفَساً جديداً ولاسيما: تحليل الخطاب ولسانيات النص ونظريّة التلفّظ والأسلوبيّة والشّعريّة، وكذا ما أخذ يُدعى مؤخَّراً بـ *النقد الثقافي*.

[1] جفري سامسون، مَدارِس اللّسانيّات، ص.(ز). وهو في المقدِّمة يتحدّث عن حدود مؤلَّفه القيّم الذي رجعنا إليه.

[2] المرجع نفسه، ص.(ز).

[3] رومان ياكوبسن، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ص16.

به على ضوء ما أصبح اختصاصاً (المدارس اللّسانية) منتشِراً في كثيرٍ من الجامعات. ويمكن تفسير هذا الميل إلى التجميع في مدارس:

- اتّساع الرّقعة حيث انتشرت الدّراسات اللّسانيّة السّاعية إلى بث الوعي النّظريّ والمنهجيّ. فتأثّرت اللّسانيات في حدود هذا السعي إلى المزيد من الحسِّ العلميّ، كما حدث تأثير معاكِس أي مِن اللّسانيّات نحو غيرها مِن الفروع المعرفيّة حيث « اقتحمت [ اللّسانيّات ] الأدبَ والتّاريخَ وعِلمَ النّفس وعِلمَ الاجتِماع ثمّ اتّجهت صوبَ العُلوم الصّحيحة فاستوعبت عُلومَ الإحصاء ومَبادئ التّشكيل البيانيّ ومَبادئ الإخبار والتّحكيم الآليّ »[1].
- اختلاف المشارب والمصادر المعرفيّة والاتّجاهات الفلسفيّة على وجه الخصوص فمثلاً نظريّة التّحليل التّكوينيّ الدّلاليّ في علم الدّلالة متأثِّر بالفلسفة. فحسبنا هنا مثال تحيد الموضوع الذي يقتضي الانطِلاق مِن مبدأ نظريّ مُحدّد[2].
- هنا يتعيّن تكثيف اللّقاءات بين المشارب التي تنبع من مصدر واحد، مرة أخرى، وقد عرف الفكر اللساني مثل هذا التوجّه حينما التقت الفلسفة وعلم النفس واللّسانيات حول قضيّة العلاقة الرابطة بين الفكر واللغة.

وذلك مع العلم أنّ اللسانيات النظرية هي في حدِّ ذاتها موغلة في التخصّص، وهو الأمر الذي يعسِّر على جامع النظريات أن يوازن بين الأطراف التي تتنازع الساحة؛ ويزداد الإشكالُ حدّة بما تتعرّض له تلك اللّسانيات من دراسة **النظريّة اللغوية العامّة** بغضّ النّظر عن لغة من اللغات، لعل هذا ما يقيم إمكانية تواجد المدارس اللسانية، وبغض النظر عن مجال من المجالات؛ فهي تدرس الظّاهرة اللغوية في عناصرِها المكوِّنَة، وفي الأنساق اللغوية، والمستويات اللغوية، وفي علاقة اللغة بالأنساق العقليّة وتتناولُ النظريّة اللسانية العامّة الطّرق والمناهج التي يُمكن أن تُدرَسَ بها اللغات الطّبيعيّة كالمنهج الوصفي التصنيفي والمنهج التنظيري التّفسيريّ والمنهج التاريخي والمنهج المعياري. أمّا ما صغناه في عنوان هذا العنصر كمقابِل لأوهام نشوء المدارِس اللّسانية وهو الولاء المَدرسي، فنقصد منه كون بعض المصطلحات تعيش تحت وطأة النظريّة التي تولّدت فيها أسلافُها وترعرعت. فهذا من شأنه أن يدفع أيّ مدرسة إلى الإكثار من المفاهيم . ما سيحتاج إلى تمايُزٍ مصطلحيٍّ . فيحدث بذلك تناسي الفرضيات الأولى التي تأسّس عليها الرصيد النظري لتلك المدرسة بل تقلّ الفرضيات. فهذا مصطلح *marque / علامة*، الذي تكرَّس بصورة واسِعة تحت غطاء النظريّة الوظيفيّة وبكلِّ مشتقّاته ومرادفاته كـ (marqué, marquage,

---

[1] عبد السّلام المسدّي، التّفكيرُ اللّسانيُّ في الحضارة العربيّة، الهامِش 04، ص10. ويَقصد بـ (مَبادئ الإخبار) (L'informatique) كما همّش لَه تحت رقم (03).

[2] كاترين فوك وبيار لي قوفك، مبادئ في قضايا اللّسانيّات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور، الجزائر: 1984، ديوان المطبوعات الجامعيّة، ص18.

(trace, indice, etc.)، بحيث لم يترك مجالاً وصفياً إلاّ وانتشر فيه ونال مكانة المركز كطريقة تخدم تعيين الخاصيات المميِّزة للموضوع المَعني تعيينُه تعييناً صورياً. فهكذا شقّت النظريّة الوظيفيّة لهذا المصطلح دروباً تعدّدت إلى غاية أنّها صدّرته إلى كلٍّ من اللّسانيات الاجتماعيّة الحائرة في أمر المقابلات المناسِبة لفكرة (العلامة) فتقلّبت بين (marqueur, indicateur, stéréotype)[1] التي لا بدَّ أن تتميَّز فيما بينها. ولكن، على الرغم من هذا التكريس الحديث، لم يفلح المصطلح في التحرّر من ماضي استعمالاته في علم النحو كذلك ومن تبعات نشأته الأولى في هذا الأخير: فصار لزاماً على المحلِّل أن يقيِّد المصطلح في النظريّة الوظيفيّة كلّما استدعته مقتضيات التوضيح، فيقول *العلامة الوظيفيّة*، أو يشتقّ منها تسمية تمايُزيّة في اللّسانيات الاجتماعيّة فيستخدم تسمية *indicateur* أو ما يقوم مقامَها كـ *stéréotype*. وقد انتقلت سطوةُ مصطلح *marque* / *علامة* إلى الترجمات العربيّة. وهذا، نظراً للعروة الوثقى الرابِطة بين الوظيفيّة (Fonctionnalisme) واللّسانيات الاجتماعيّة، وبحكم الوظيفة اللغويّة التي تحدو هذه الأخيرة صارت محلاً لاستِعراض مفاهيم *الوظيفيّة* ومصطلحاتها بكلِّ تلقائيّة. تدلّ العلاقة الجسريّة التي وقعت على عاتِق النظريّة الوظيفيّة على كونها عميقة الأصول في الدرس النحويّ وفروعها ومهوّأة بكلِّ ما تتصل به من اللّسانيات الاجتماعيّة، ذلك أنّ إحدى صلاحيات هذه الأخيرة هي دراسة محتويات الملفوظات بوصفها تنهض بوظائف معيّنة[2].

**2.2.2 التيارات الرّئيسة واتصالاتها الخارجيّة:** إنّ الذين نصّبوا البنويّة فحوىً وطريقةً في آنٍ واحِدٍ ليسوا لسانيين كلَّهم. بل جاء جلُّهم من آفاقٍ لم تنحصر اهتماماتُها في الشأن اللّغويّ البحت، لكنّها شملت أيضاً قضايا تخصّ عند بعضهم المجتمعات وعِلاقاتها القارّة والمتحوِّلة[3] ورمزيات البنية بداخل تلك المجتمعات[4]. وتهتمّ لدى الآخرين بالذات وشعورها المتواصِل والمتغيِّر، وبالنفس وأحوالها المشتركة والمتقلِّبة، وكذلك تتّصِل بأوساطٍ متاخِمة ومتراصّة بين المنطق والفكر والعقل البشري بكلِّ امتداداتها إلى الرياضيات[5] وبصماتها الموقِّعة على الإعمار والتاريخ والاثنولوجيا. وذلك كلّه باسم الانفتاح على العلوم الأخرى المتاخِمة لمجال **التّواصل** الجامع بينها. وكذلك بما أنّ البنويّة تتّسِع عندهم لأن تُقرأ ضمن المَسعى التّنظيري اللّساني العامّ وتتعارَف كمنهج يقيس مدى تلك التغيّرات، أي جملة من مفاهيم وأدوات إجرائيّة، بل ومذهبٍ فكريٍّ أيضاً؛ وباعتبارها تُشكِّل قطيعة مع الموروث اللّغويّ الذي من المحتمَل مع ذلك، أنّ يعود؛ لأنّ لا شيءَ يمنع عودتَه من حينٍ لآخر تحت إلحاح عوامِل طبيعيّة وأخرى يتحكّم فيها

---

[1] Isabelle Pierozak, Pour une approche syntaxique complexe : l'exemple d'objets dits « simples », Revue La linguistique, v.41/f.1 (Les créoles), Société Internationale de Linguistique Fonctionnelle, Ed. PUF, Paris, 2005, (p.107-131), p.111.

[2] J. Dubois & alii, Dictionnaire de linguistique, p.444.

[3] P. Bourdieu, Questions de sociologie, Ed. Cérès, Tunis, 1993, p.106-107 & p.121-122.

[4] بيير بورديو، العُنف الرمزيّ، ترجمة نظير جَاهل، بيروت: 1994، المركز الثّقافيّ العربيّ، ص59 - 60.

[5] يُنظَر تتابع البنيات الرياضية والمنطقية والفيزيائية والبيولوجية والنفسية: جان بياجي، البنيويّة، ترجمة عارف منيمنة وبسير أوبري، بيروت: 1980، منشورات عويدات، ص17 - 61.

الاختيارُ المنصبّ نحوَ *رؤية ارتقائيّة للّغة العربيّة*[1] مثلاً، والإرادة المنظَّمة في إطار الوصاية أو الغايات المختلِفة كـ *معهد ترقية اللّغة العربيّة* الذي تأسّس في الجزائر؛ وتحتكم لمقتضيات المراجعة، وهذا شأن كثيرٍ مِن النواحي التي قد يُعتقَد انغلاقُها على نفسها، وأنّها لا تترك مجالاً للانفتاح. « وبِحسبنا كذلِك أن نُشيرَ إلى أنَّ الاهتِمام بِمعنى اللَّفظ المفرد (المعنى المعجمي) لم يَكن ضالَّة اللُّغويِّين فَقط، وإنَّما تَناوله المناطِقةُ والفلاسِفةُ وعلماءُ النَّفس والسِّيمائيُّون وعلماء أصول الفِقه في تُراثنا العربيِّ الَّذين أدلوا بِدَلوِهم في هذه العَين الثرة ومتحوا مِنها الكثير مِن ماء الحياة لِشجرة المعنى، [...] ولِلمُحدثين الدَّارِسين في حَقل اللِّسانيَّات تَفريعاتٌ لِلمعنى المُفرَد تَأخُذ في اعتِبارِها الكثيرَ مِن جوانِب استِعمال اللَّفظ، وَتنتَفِع بِالجوانِب النَّفسيَّة والمنطِقيَّة في فَهم المعنى »[2]. وإن كان الزعم الذي يوسِم كلّ اللِّسانيين بأنّهم بنويون ويستند في ذلك إلى انكبابهم على دراسة البنية التي لا تعدمها أيُّ لغة[3] وإلى هالة البنويّة المتماسِكة والساحِرة، لا يقلّ صحّةً من عدّة نواحٍ؛ فهذه القِراءة الأخيرة سرعانَ ما وجدت مَن يدافِع عنها تحت مظلّة الخيط الجامع بين اللّسانيين؛ وأثناء الجَرد الذي خلدت إليه دراستُنا هذه، عنت لنا زاوية أحد اللِّسانيين المصطلحيين الذين انضمّوا إلى هذه الأطروحة وهو مازن الواعر الذي يسمّي ذلك الخيط بالفترة البنويّة حيث يلاحِظ قائلاً: « تميّزت فترةُ البنويّةُ بِالتّركيز على جمع المواد مِن عِدّة لُغاتٍ أجنبيّةٍ ثمّ وصفها وصفًا تَجريبيًّا مَضبوطًا. وقد تميّز العملُ النّحويُّ في هذه المرحلة بِالتّحليل البنويّ القائم على التّقطيع الثُّنائيّ لِلعناصِر اللُّغويّة. وبدأت اللِّسانيّاتُ التّحويليّة والتّوليديّة بِالعمل الّذي قام بِه اللِّسانيّ الأمريكيّ تشومسكي *(Chomsky)* في كِتابه *Syntactic structures* = المباني التّركيبيّة، *(1957)* »[4]. ويمكِن التسليم بأنّ البنويّة صارت تياراً يتوزّع على أكثر من ميدانٍ كاللّسانيات والتحليل النفسي والفلسفة والانثروبولوجيا ويشمل اتجاهاتٍ فرعيّة ومدارس متميِّزة في حدِّ ذاتها؛ وحصل له رواجٌ على هذه المستويات المتنوِّعة في فرنسا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين: ما يسَّر ظهور مصطلحات تدور في فلك هذا المذهب اختلفت بداخله باختلاف تلك الميادين مع انتسابها كلِّها إلى ذات المذهب ونزوعها نحو فرنسا كمصدر إيحاءاته. غير أنّ بعض اللِّسانيِّين تفطّنوا لذلك الإسراف في جعل مِن البنويّة جامعة للفكر بل موجِّهة لكلّ تصوّر علميّ[5]. وكذلك عندما تطوّرت التوليديّة إلى (Cognitivisme) يتساءل جان كلود ميلنر لمعرفة هل يعدّ ذلك تقدّما هامّاً فيما يخصّ البحث في اللّغة أم يتعلّق بنوعٍ من انحلالٍ للعلم يخفي عدم إنتاجه تحت صورنات مكره و مجموعة أدوات إجرائيّة مجبرة[6]. وذلك مع العلم أنّ اللسانيات النظرية هي في حدِّ ذاتها موغلة في التخصّص، وهو الأمر الذي يعسِّر على جامع النظريات أن يوازن بين الأطراف التي تتنازع الساحة؛ ويزداد الإشكالُ حدّة بما تتعرّض له تلك اللّسانيات من دراسة **النظريّة اللغوية العامّة** بغضّ النّظر عن لغة من اللغات، لعل هذا ما يقيم إمكانية

---

[1] مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة، ص64.

[2] تمّام حسّان، الأُصول: دِراسةٌ إبستيمولوجيَّة لِلفِكر اللُّغويِّ عِند العرب، القاهِرة: 2000، عالم الكُتب، ص344 - 345.

[3] أحمد مومن، اللّسانيّات، ص197.

[4] مازن الواعر، النّظريّات النّحويّة والدّلاليّة في اللّسانيّات التّحويليّة والتّوليديّة، ص24.

[5] R. Jakobson, Essais de linguistique générale, p.09-10. Il cite « Sur le Ier congrès des slavistes à Prague » Change, X (Paris 1972) p.187-189. Trad. par H. Deluy d'un compte rendu publié le 31 octobre 1929 dans l'hebdomadaire tchèque Cin (Action).

[6] J.-C. Milner, Introduction à une science du langage, p.19.

تواجد المدارس اللسانية، وبغض النظر عن مجال من المجالات؛ فهي تدرس الظّاهرة اللغوية في عناصرِها المكوِّنَة، وفي الأنساق اللغوية، والمستويات اللغوية، وفي علاقة اللغة بالأنساق العقليّة وتتناولُ النظريّة اللسانية العامّة الطّرق والمناهج التي يُمكن أن تُدرَسَ بها اللغات الطّبيعيّة كالمنهج الوصفي التصنيفي والمنهج التنظيري التّفسيريّ والمنهج التاريخي والمنهج المعياري. كما أنّ اللسانيات التطبيقيّة ذهبت مذهباً قصيًّا بانتقالها بعلوم اللغة من الإطار النّظري إلى التطبيق على النصوص الأدبية والسرديّة فدرسَت جوانبَها المتعلّقَة بالمتلقّي والشّخوص والأسلوب والنّسق وغير ذلك مما يخرج من إطار الدّراسة النّظريّة المجرّدة إلى الدّراسة المتّصلة بالأنواع الأدبية أو الإنتاج والإبداع. ثمّ إنّ عودة واعِية إلى كتب اللّسانيات التي صنِّفت بَعد صدور *دروس* دي سوسير، ودراسة متأنية للمدوّنات التي فرَّعت مباحِث مختصّة بثنائيّة (اللّغة/الكلام)، ثُريان (توجُّهاً) قام على تطعيم الثنائية بتياراتٍ وفَدَت من علومٍ شتّى يقع بعضُها خارج مَجال اللّسانيات، سواء أكان ظهور الثنائية بوحي من اللّسانيِّين أنفسهم أولئك الذين نقلوا علمهم نحو تلك العلوم، أم بتأثير من أولئك الذين تخصّصوا في فروعٍ معرفيّة معيّنة ثمّ انتقلوا إلى عالَم اللّسانيات لأسبابٍ ما. والاحتكام إلى مدرسة معيّنة يخفِّف من حدّة عقدة التّعدّد الدلالي (المشترك اللّفظي) التي يحسّ بها التوحيديون دائماً. ذلك أنّ من بين الشروط التي يتحكّم في حضورها أو انعدامها في المصطلح شرط المدرسيّة أو المذهبيّة. ويُقصَد بذلك أنّ انعدام فكرة المدرسة في سلوكنا المعرفي يُسهِم كثيراً في التعدّديّة المصطلحيّة. والحال إنّه كثيراً ما لوحِظ أنّ قسماً ما مِن التسميات وما يُزعَم من المفاهيم التي تدلّ عليها لا تمثِّل إلاّ مرحلة عابِرة في تاريخ اللّسانيات، قد تكون اختباريّة أو بالأحرى انتقاليّة، كما هي الدّراسات التي كانت سنداً لها وما تكون قد انفتحت عليه من العلوم الأخرى: فبالتالي يبقى مِن الغرور أن يتمّ ربط مصير علمٍ بكامله بما لا يمكِن إلاّ أن يُصنَّف في عداد حدَث الدراسات الحادِثة في مرحلة انتقاليّة.

***3.2.2* المشاهدة مِن زوايا متعدِّدة ومتغيِّرة:** مِن المعروف أنّ أحد الفروق الكائنة بين اللّغة العامّة واللّغة المتخصِّصة يكمن في خصوصيّة *سياق الاستعمال* الذي يميِّز هذه الأخيرة. وبالتالي فإنّ القضيّة الحاسِمة هي قضيّة *الزوايا* التي يُنظَر مِن خلالها إلى أيِّ موضوع وبالتالي إلى *فرادة استِخدام المصطلح* الذي يُعيِّن ذلك الموضوع بالتواضع المتواتِر[1]. ومِن هنا شاء بعضُ اللّسانيين أن يستثمروا إمكانية تغيير المنظور في مسعاهم الاستشرافي هذه المرّة وانطلاقاً من تجدّد أحوال اللّغة بتغيّر أحوال مستعمِليها*. لكن بالوفاء دائماً بالمبادئ الأربعة المعروفة في مجتمع اللّسانيين الغيورين على علمِهم. وهي ـ كما يحدِّدها فرانك نيفو (Franck Neveu) ـ الشفافية والملاءمة والاتّساق والاقتصاد[2]. لكن، وعلى الرغم مِن صمود

[1] Anne Condamines et Josette Rebeyrolle, Point de vue en langue spécialisée, Meta, vol. 42, p.176.

* مِن هنا جاء استقطاب المصطلحيات الاجتماعيّة لمفهوم السياق، يُنظَر: Yves Gambier, Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, vol.36, n°1, (p.08-15), p.08.

[2] لمزيد من المعلومات حول هذه المبادئ، يُنظَر: F. Neveu, Les problèmes traductionnels des dictionnaires terminologiques en sciences humaines : le cas des dictionnaires de linguistique, in Réflexions autour de dictionnaires bilingues et multilingues, Deuxième séance du séminaire 18 décembre 2008, La Maison de la Recherche en Sciences Humaines – MRSH – de l'Université de Caen.

هذه المبادئ فهناك مَن لا يتردّد في إثبات وجود تناقضاتٍ كثيرة في اللّسانيات بسبب كثرة التداول على تغيير زوايا الدراسة. وهو ما نبّه إليه جاك موشلر (Jacques Moeschler) حينما أقبل على دراسة موضوع **الزمن في اللّغة:** فهَمَّ بنقل الموضوع من الزاوية النحويّة إلى الزاوية التّداوليّة. لكن قبل ذلك، أفاض فيما أُلقِيَ في روعه مِن تخوّف الوقوع في المفارقات اللّسانيّة بل في تناقضاتها الفادِحة الناجِمة عن ذلك التغيير ذاته[1]. وفضلاً عن ذلك، يجب التّذكير دائماً أنّ *المنظور* ـ أو *زاوية المشاهدة* ـ مصطلحٌ كثيرُ التداول حالياً في الأعمال المتعلِّقة بالذكاء الاصطناعي وهو حقلٌ استشرافيٌّ بحت. وبين هذا الأخير والمصطلحيات أواصر قرابة ملحّة، لهذا أصبح المصطلح كثيرَ الورود أيضاً في مجال المصطلحيات[2]. بل إنّ الذكاء الاصطناعي قد نشأ في أحضان اللّسانيات وتطوّر بفضل امتداداته إلى غيرها مِن الفروع العِلميّة المتنوِّعة[3].

**1.3.2.2 مصطلح الكلمة وتفريعاته:** فإذا راود أيَّ دارِسٍ طموحٌ في تحديث النّظرة في عمله اللّساني والابتعاد عن التّقليد، ربّما شرع في سعيه إلى تحقيق ذلك بوساطة تغيير زاوية النّظر (المنظور) كما حصل بالفعل مع محاولات بعض الدّارِسين الرامية إلى الإحاطة بـ **وحدة الدراسة اللّسانيّة،** والتي كثيراً ما عكّرها مصطلح *الكلِمة* ـ على جميع مستويات التحليل تقريباً ـ بوصفه فُرِض كمتصوّر لابدَّ أن يُعزَل عن الملفوظ فتقوم له قائمة تُعالَج في كلِّ مناسبة بتناسي علاقاتها مع المحيط الذي انبثقت منه. فأخضِع الأمرُ بذلك فعلاً لمقولة (المنظور هو ما يحدِّد المفهوم وبالتالي التسمية)، وكذلك مصداقاً لمقولة: « Différents points de vue, différentes dénominations »[4] ما يفسِّر نسبيّاً ظهور تسميات بديلة لمصطلح *Mot* وكذلك على سبيل التفريع والتقسيم، وذلك من قبيل ما نجده في الفرنسيّة مثلاً مِن استعمالاتٍ كـ: *vocable, substantif, lexème, sémantème, morphème .. etc.*؛ وهي سلسلة من بدائل اقتضتها ـ مِن جهة ـ المراجعات المستمرّة والمتعاقبة تعاقبَ النظريات والزوايا بل والمدارس (أو الولاء المَدرسي). ولاسيما بعدما ثبت لدى جميع الدّارسين تقريباً أنّ مصطلح *الكلِمة* قد أخضِع للمَفهمة (Conceptualisation) في مناخ تلاقي النحو بالفلسفة والمنطق وتباعاً في ظلِّ تفاهم النحاة مع الفلاسفة والمناطِقة حول هذا الغرض، وبالتالي لم يكن له إلاّ أن يوضَع تحت تصرّف هؤلاء أثناء مناقشاتهم المحتدمة حول علاقة اللّغة بالفكر[5]. فعرفت بذلك بعض المصطلحات التعدّد الدّلالي (الاشتراك اللّفظي)[6]. ومن جهةٍ أخرى ـ هو ثمرة الخضوع لمبدأ الاتّساق الذي يقول بمحدوديّة المصطلحات اللّسانيّة وبضرورة

---

1 J. Moeschler, Le temps dans la langue : de la grammaire à la pragmatique, Revue Langues, n° 1, Ed. John Libbey, sept. 1998, p.14-23.

2 A. Condamines et J. Rebeyrolle, Point de vue en langue spécialisée, p.174-176.

3 B. Portier, Linguistique et intelligence artificielle, Langages, n° 87.

4 Geneviève Petiot et Sandrine Reboul-Tour, Peut-on définir le mot ?, Le Français dans le monde, n°1-2, Ed. Hachette/Larousse, Paris, Juin 2009, (05-21), p.16-17.

5 L. Guilbert, La créativité lexicale, Ed. Larousse, Paris, 1975, p.105.

6 B. Pottier, Questionnaire conceptuo-grammatical, Langages, n°18 (Lexicographie).

عقد علاقاتٍ تربط ببعضِها البعض[1]، فيُحتفَظ لذلك بمصطلح *الكلمة* على سبيل أنّه مصطلح تكويني أي جنسٌ يتفرّع إلى أنواع، فتحلّ بذلك إشكاليّة تواجده. وهذا يؤكّده ما يضيفه لويس غلبير استكمالاً لما أوردنا له أعلاه، من أنّ فلسفة القرن الثامن عشر الميلادي قد شدَّدت هي الأخرى على منظور الكلمة باعتبارها علامة مستقلّة تمثّل الفكرة[2]. أما اليوم فيُنظَر عموماً، في حال قبول منطق البدائل، إلى مصطلح *الكلِمة* على أنّه يُضبَط بارتياد طرقٍ أخرى غير طريق التقسيم المدرسي الذي اعتاد التعامل مع هذه المجموعة المتعارَف عليها فرنسيّاً، أي: (Nom, article, adjectif, pronom, verbe, adverbe, préposition, conjonction, interjections). والحال إنّ هذا الإقبال على وضع البدائل لم يُحَط بإجماع اللّسانيين الذين نظر بعضُهم إلى المسألة بعين الحذر، كما يبدو من تصريح جول ماروزو (Jules Marouzeau) المبكّر (1933)، وهو الآتي: « [...] لقد تمخّض عن ذلك كلّه شتاتٌ هائل وقدرٌ كبيرٌ من الريب، ما حال دون فهم اللامبتدئين للعلماء، بل أحياناً حتى تعذّر التفاهم فيما بين هؤلاء بشكلٍ دقيق. فمثلاً يقع التخليط عادةً بين *attribut* و*prédicat*، وبين *actif* و*transitif*، وبين *ton* و*accent*، وبين *nom* و*substantif*، وبين *complément* و*régime*.. الخ. إنّ هذه العَقبة تزداد خطورةً جراء استعمال نفس المصطلحات في مختلَف اللّغات بمفاهيم متباينة وأحياناً متعارِضة، مع تفاوت بسيط على مستوى شكل الكلمات، فهكذا يقال: franç. *prédicat* و allem. *Prädikat*، أو fr. *épithète* و all. *Epitheton* أو fr. *pronom* و angle. *Pronoun* ..الخ، بشكلٍ حتى التوحيد، عندما يقع، قد يؤدّي إلى التيه»[3]. وكذلك يستنكر إميل بنفنيست (Émile Benveniste) قائلاً: « فليُسمَح لنا بالمحافظة على هذا المصطلح [الكلمة] الذي يسخط عليه الساخِطون [...] وهو مصطلحٌ لا يمكِن تعويضُه بآخر »[4]. وننبِّه هنا إلى أنّه لا يمكن تقديم بديلٍ قبل أن تتّضح صورةُ المفهوم، وأنّ هذا التدقّق المتصاعد من البدائل لا يشفع له سوى رغبة التخلّي عن نزعة التقديس التي سادت الساعات الأولى لاكتشاف الجهاز المفهوميّ السوسيريّ ومصطلحيّته*، وأحيانًا يرجعون إليه (دروس دي سوسير) بطريقة أشبه ما تكون بالتقديس[5]. وقد عالج ألان رِي **وهم الكلمة** المؤسَّس، للأسف على المظاهِر الشكلانيّة للكلمة[6]. وهو ما تحدّث عنه شارل بالي في موجِزه عن الأسلوبيّة. وإذا استحضرنا في هذا السياق شيئاً قليلاً مِن المقابلة بين اللّسانيات والمصطلحيات مرَّة أخرى لتشريح نظرة كلٍّ واحدة منهما إلى *الكلمة*، سنجد أنّه بينما تُطلِق اللّسانيات العنانَ للكلمة في سيرها وطورها، فالمجال لا يفسح لها في المصطلحيات حريّةً إلاّ في حدود التدخّل المصطلحي الذي يقيِّدها بالمفهوم والتقييس الذي يتابعها بالمعايير ويحاول توحيدها بالمقاييس. وذلك كلّه لا يتمّ إلاّ بعد رؤية المشار إليه وجسّه وتحسسه. بينما ينفي اللّسانيون في معظمهم أن يكون الطريق إلى معنى الكلمة هي رؤية عين المسمى أو وصفه أو

---

1 F. Neveu, Les problèmes traductionnels des dictionnaires terminologiques,

2 L. Guilbert, La créativité lexicale, p.105.

3 J. Marouzeau, Lexique de la terminologie linguistique, Ed. Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1933, p.05.

4 É. Benveniste, Formes nouvelles de la composition nominale, Bulletin de la société de linguistique de Paris, vol. LXI, fasc. 1, Ed. Peeters, Paris, 1966, (p.82-95).

* (المصطلحيّة) بمعنى: (Nomenclature)، قد بحثنا في مفاهيم (المصطلحيّة): يوسف مقران، المصطلح اللّسانيّ، 19 - 21.

5 L.-J. Calvet, Pour et contre Saussure: vers une linguistique sociale, Ed. Payot, Paris, 1975, p.15-16.

6 A. Rey, La lexicologie, Ed. Klincksieck, Paris, 1970, p.103-127.

تعريفه، ويرون أن ما يحل محل ذلك هو التّركيز على دور السياق الذي توظَّف فيه كلمةٌ ما. فسياق الكلمة معتبَر في كلتا المادّتيْن (اللّسانيات والمصطلحيات) لكن بنِسبٍ متفاوتة: هو ضروري في المصطلحيات ومستحبٌّ في اللّسانيات.

**2.3.2.2 موازين المعنى والمبنى:** وكذلك حصل تغيير زاوية المشاهدة مع المحاولات الرامية إلى تعديل الموازين بين المبني والمعني كمعيارين ومبدأين فاعلين في التصنيف، ولاسيما بعد صدور كتاب تمّام حسّان، *اللّغة العربيّة*[1]. فإطلاق العنان للوصف أخذاً بعين الاعتبار عنصر المعنى يفرض إعداد لغة واصِفة ذات درجة عالية مِن التجريد لكنها لا تبتعد كثيراً عن اللغة العادية لأنّ المعاني تظلّ « مطروحةً في الطريق » حتى في مجال اللّسانيات ومصطلحاتها، وليس في المجال الأدبي ونقده فحسب. هذا ما يبدو مِن خلال المقتبَس الآتي: « [...] أفعال المقاربة: [...] أهمّ هذه الأفعال: علم ورأى ووجد وظنّ وحسب وخال وزعم، وهي تنصب مفعوليْن أصلها المبتدأ والخبر، وتتمثّل دلالتها في معرفة الشّيء على صفة. وللمعنى أثر مهمّ في تحديد عمل بعضها وبيان ما تقتضيه، ويتبيّن هذا في: علم ورأى ووجد وظنّ على النّحو التّالي: [...] »[2]. وهذا بعدما ساد معيار المبنى (الشكل) مع حدَث اللّسانيات التي تتبنّى (العلميّة المطلقة)، حيث لم تكد تخلص دراسة لسانيّة من استخلاص القوانين التركيبيّة أوّلاً من كلِّ ظاهِرة لغويّة: ما فرض البحث في *العلاقات* وعن *الاختلافات* داخل *النظام* الواحد، لأنّها صاحبة الشأن في عمليّة *التلفّظ* وفي *المعنى* الذي يتمّ مع هذه الأخيرة[3]. مع العلم أنّ *المعنى* لم يُهمَّش في القديم لكن توصّل القدماء إلى وضع طريقة المقولات النحويّة أو الكليات أو ما اشتهر في النحو العربي تحت تسميّة *الأبواب*. فكذلك درج بعضُ الدّارِسين المحدثين على جعل الأبواب موضوعات يدخل من خلالها إلى التحليل النّقدي الّذي يكون قد ثبت في أذهانهم مسبقاً، حيث اتّخاذ الأبواب النّحويّة كأمثلة يُنطلق منها ومنفذًا إلى طرح النّظرات (الجديدة) أو ينقل الصّورة الصحيحة انطلاقاً من المستحدَث للوصول إلى النّقد، أي نقد المشهور المتّفق عليه، كما نلمسه في المقتبَس الآتي: « يدخل في مفهوم الاشتقاق بمعناه العام أنّه يعني ردّ الكلمة إلى أصلها الاشتقاقيّ المعين ومادّتها اللّغويّة، وسنحاول أن ننظر إليه هنا من خلال هذا الإطار لنتبيّن ما لذلك من تأثير نحويّ في توجيه الكلمة. ودراسة الاشتقاق من جهة المادّة اللّغويّة تستدعي أن نتناول معه دراسة الأسماء الجامدة من هذه الجهة أيضًا وبناء على هذا نرى أنّ دراسة الأثر النّحويّ للاشتقاق والجمود من حيث المادّة اللّغويّة أو الأصل الاشتقاقيّ من الممكن أن تتمّ بوضوح من خلال هذين الموضعين: الممنوع من الصّرف، والمفعول المطلق»[4]. وقد أعقبت ظاهِرة تغيير المنظور تسمية مثل *اللّسانيات الجديدة* (La nouvelle linguistique)، وهي تسميةٌ تعني في الحقيقة ما ينبغي أن تضطلع به اللّسانيات التقليديّة من الحقائق على إثر اقتحامها ميادين جديدة. هكذا يجري وصف مثل هذه اللّسانيات: « إنّ اللّسانيات، في أيّامنا هذه، لا تفتأ هي الأخرى تعرف ثورتها. في

---

[1] تمّام حسّان، اللّغة العربيّة: معناها ومبناها، ط.3، القاهرة: 1998، عالم الكتب.

[2] عبد السّلام السّيد حامد، الشّكل والدّلالة: دراسة نحويّة للنّحو، القاهرة: 2002، دار غريب، ص218.

[3] É. Benveniste, L'appareil formel de l'énonciation, Langages, n°17, (p.12-18), p.12.

[4] المرجع نفسه، ص148.

هذا الصخب المرح من الأفكار، والمذاهب، والفرضيات التي تُنقَّح بدون انقطاع، والتي يُعاد التفكير حولَها، والتي تناقش، يتمّ الإعداد لنظريّة جديدة حول اللّغة البشريّة »[1]. وفي هذا الخصوص يخلص جان داربلني (Jean Darbelnet) في مقالٍ له إلى نتيجة مفادها أنّ ما عرفته الترجمة ـ أو بالأحرى الترجميات ـ من التخصصات الفرعيّة هو حصيلة تراكم الدراسات التي كان المترجمون يُنجزونها حول أعمالهم في إطار مراجعة المنظورات، ويفسِّر ذلك أيضاً بما يراه مِن تنوّع آفاق المتلقّي التي كان من المتوقَّع أن تسايره تلك الترجميات[2]. وكذلك يطلع مازن الواعر برأيٍ يتماشى وهذا التوجّه ـ فيما أسماه إمكانية إيجاد نظرية لسانية حديثة وواقعية للتراكيب العربية ـ حيث يقول: « تختلف النماذج اللسانية الموضوعة لتحليل التراكيب الأساسية العربية من عالم لساني إلى عالم لساني آخر. ويعتمد هذا الخلاف على النظرية اللسانية التي يأخذ بها كلُّ عالم من هؤلاء العلماء »[3]. ويمكن القول إنّ الزاوية هي التي تحدِّد مقدارَ الصواب في كلِّ وجهة نظر مطروحة. لكن تظلّ الزاوية المقارِنة آية العجز في حدّ ذاتها. ثمّ إنّ تسمية *مقارنة* ليست في محلّها، ذلك أنّ (القارِن بالمقارَن يقترِن)؛ لذا يُقترَح أيضاً تعويضُها بتسمية *مقابلة*، بحيث يُتَّجه حينها نحو رصد الثنائيات سواء ضمن الكتابات اللِّسانية أحاديّة اللّغة أم الترجمات اللّسانيّة أم المعاجم المصطلحيّة، ويُنتهج المنهج التقابلي القائم على الانتقال من مصطلحٍ عربيٍّ عرف نشاط التحضير والمراجعة والتعديل إلى المصطلح الغربيّ الذي إن بدا عليه نوعٌ من الاستقرار فلا تزال الحركة نشِطة في اتّجاه ما يعلوه من المفاهيم الجديدة وما يترتّب عن ذلك على مستوى المصطلح العربي.

وفي خلاصة هذا الفصل نذكِّر أنّه مِن عادة بعض المفاهيم أن تتربّع على عرش علومٍ مُعيَّنة لضمان حدٍّ أدنى مِن تميُّزها، فقد أضحى مِن شأن مصطلحاتٍ أن تنافِس أخرى مِن أجل الدّلالة على تلك المَفاهيم وتتمثَّل كلّ مستوياتها وتُمثِّلها. ولا يعارض أحدٌ على أن تكسح هذه الأخيرة أوساطاً أخرى غير الأوساط التي تولَّدت فيها بل تصير طريدةَ حقولٍ شتّى. إنّ اتِّضاح مجال اللِّسانيات متوقِّفٌ على تميُّزه بمصطلحاتٍ خاصّة سواء كانت أصيلة أم منقولة[4]. هذا كلُّه تعبيراً عن كون المفهوم أوسع مِن أن يحيطه مصطلح[5]، ومع ذلك يظلّ هذا الأخير الشاهِد على حيويّة اللّغة وحداثتها بوصفها ناقلة للمعرِفة.

---

[1] Mario Wandruszka, Nos langues : structures instrumentales, structures mentales, Meta, vol. 16, n° 1-2, (p.07-16), p.07.

[2] J. Darbelnet, Théorie et pratique de la traduction professionnelle : différences de point de vue et enrichissement mutuel, Meta, vol. 25, n° 4, (p.394-400), p.399-400.

[3] مازن الواعر، دراسات لسانية تطبيقيّة، دمشق: 1989، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص51 ـ 52.

[4] لمَزيدٍ من التفاصيل حول الفروق بين المصطلحات / المفاهيم *الأصيلة* وبين تلك *المنقولة* مِن مجالات أخرى، يُنظَر: J.-P. Cuq & I. Gruca, Quelques concepts organisateurs en didactique des langues, p.77.

[5] M.-T. Cabré, Terminologie ou terminologies, p.57.

الباب الخامس

# الخطاب اللساني العربي بين الواقع والتوقع

9. الخطاب اللساني العربي في الواقع
10. الخطاب اللساني العربي ومساعي التوقع

## الفَصل الأوّل

# الخطاب اللساني العربي في الواقع


1.1 **ظاهِرةِ التّكرار والاجترار**

1.1.1 أسباب التكرار والاجترار

1.1.1.1 بحجّة تفاوت الزوايا

2.1.1.1 التّعويض عن نقص الانسجام

3.1.1.1 مِن باب الوعي المصطلحي

4.1.1.1 التهافت على جمع الرصيد النّظري

5.1.1.1 التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة

6.1.1.1 دعوات تجديد البحث اللّساني العربي

2.1.1 مظاهر التكرار والاجترار

1.2.1.1 منحى المسح الشامل

2.2.1.1 الكتب المداخل

3.2.1.1 طغيان النزعة الفقهيّة

**2.1 ظاهرة التعدّديّة المصطلحيّة**

1.2.1 أسباب التعدّديّة المصطلحيّة

1.1.2.1 تعدّد المصادر

2.1.2.1 الولوع بالترادف والإطناب

3.1.2.1 غياب التنسيق

3.2.1 نتائج التعدّديّة المصطلحيّة

1.3.2.1 التقوقع في معالجة الإشكال المصطلحي

2.3.2.1 التباس المفاهيم اللّسانيّة

نلاحِظ خلال هذا التّمهيد أنّ هذا الباب الذي يحتوي هذا الفصل المَعني بالواقِع اللّساني العربي يقوم على عمليّة التّقابل المنهجي بين هذا الأخير بوصفه يمثّل من جهته المقاربة النتائجيّة التّجميعيّة (Approche « résultative et cumulative ») وبين الفصل الثاني من الباب نفسه باعتباره يمثّل المقاربة الاستشرافيّة المشروعيّة (Approche « prospective et programmatique »). ذلك أنّ المقاربة الثّانيّة مَبنيّة على نتائج الأولى، وحسب ما تقتضيه البداهة مِن ضرورة تقديم رصد الواقع ومعاينته وتحليله على كلّ توقّعٍ. لهذا يُعدّ هذا الفصل تأمّلاً في واقع الدّرس اللّساني العربي الذي يُنذِر بأزمة داهِمة أدّت أساساً إلى تهوين أسئلة المصطلح ـ إن لم نقل تهوين المسألة المصطلحيّة كما مرّ علينا[1]. وذلك إلى أن صارت ذات عوارض جديرة بالدراسة. بل حتى أضحى الواقِعُ اللّساني العربي يكاد يخلو من مواضعة عربية خالصة لمصطلحاتٍ مِن المفروض أن يُعقَد اتّفاقٌ ما حولها بحيث تُقرأ عربيّاً مِن قبل المشارقة والمغاربة على حدٍّ سواء، ومن طرف الباحثين في كلّ العالم بعيداً عن إغراق البحث اللّساني في لجة المصطلحات العربيّة والغربية المُتشاكِلة حيناً والمتباينة حيناً آخر والمُشكِلة أحياناً أخرى. لنتأمّل إذن فيما يسود هذا الواقِع مِن الظواهر الخطيرة على الحياة الثقافيّة العربيّة بأسرها في سبيل تحقيق تلك المواضعة.

**1.1 ظاهِرةِ التّكرار والاجترار:** لا نقصد بالتكرار ومظاهره تلك الظاهِرة التي لا يمكن أن يستغني عنها أيٌّ كان في كلّ كتابة مهما تكن، والتي يُوظَّف لأجلها عمليات لغويّة كالإحالة القبليّة أو البعديّة (Anaphore) التي تتحدّد بدورها على أنّها علاقة تكرار لوحداتٍ داخل نصٍّ ما وتلك القدرة على الاستناد إلى تنويهات سابقة أو لاحقة أو خارجيّة وإلى مواضع أخرى من النص أو من نص آخر. ولا يجوز إطلاقاً تقليص أهميّة هذه العلاقة التي تؤدّيها ظواهر نصيّة أخرى تلك التي تحمل تسميات وظيفيّة معيّنة كالتناص والاقتباس والتضمين والإحالات. ولكن نعني تلك السمة التي شخّصناها بسرعة خلال الفصل الأوّل. وما هو قمينٌ بالذكر هنا تبعاً للإشكالية المطروحة في التّمهيد لهذا الفصل، أنّ الثّقافة العربيّة انفتحت على اللّسانيات منذ أزيد من ثلثيْ قرنٍ. وعلى الرغم مِن ذلك، فما زال الخِطاب اللّساني في هذه الثّقافة يُكرِّر الأسئلةَ نفسَها، ويَطرح القضايا ذاتَها بدون أن تفتح أبواب فكرٍ جديد. ومع هذا التّكرار العريض، فما زالت بعضُ أبجديات ذلك العلم شبه مجهولة أو مغلوطة في السوق العربيّة لتداول المفاهيم اللّسانيّة. والنتيجة النّظريّة التي سيؤول إليها هذا الوضع هي ضعف الحصيلة عربيّاً مقارنةً مع ما يُنجز في الغرب[2]. ولكن والحال هذه ـ قبل إصدار أيّ حكمٍ واستنتاجٍ ـ يجدر أن ندرس الظّاهِرة الآفة من حيث تشخيص أسبابها، فوصف مظاهرها، ثمّ تناول نتائجها. وذلك ـ مثلما تقدّم ـ عملاً بالمنهجيّة التي تقول إنّ المعاينة عبارة عن كل استقصاء ينصبّ على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيصها.

---

[1] يُنظَر المدخل: 1.2 تهوين المسألة المصطلحيّة.

[2] حافيظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، ص13.

**1.1.1 أسباب التّكرار والاجترار**: لقد وقفنا عند ستة أسبابٍ نراها مِن شأنها أن تُفسِّر لنا هذه الظّاهِرة وباعتبارها وظيفيّة، بحيث ربطناها بما سبق لنا أن عرضناه من المفاهيم خلال الفصول السّالِفة. فالأسباب المعتبَرة هنا هي:

- حجّة تفاوُت الزوايا
- التّعويض عن نقص الانسجام
- باب الوعي المصطلحي
- التهافُت على جمع الرصيد النّظري
- التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة
- دعوات تجديد البحث اللّغوي

**1.1.1.1 بحُجّة تفاوت الزوايا**: أصبح مِن الطّبيعي والطّريف في آنٍ، أن يمهِّد دارِسٌ ما لـ *ظاهِرة التكرير في العربيّة* ـ لإعلان خصوصيّة الزاوية المختارة ـ بطرح إمكانيّة مَنهجيّة مُخصِّصة وفِكرة مُصحِّحة تقول إنّه « قد يكون مِن الضروري في مستهلّ هذا العمل [ المتبيّ لتلك الزاوية ] أن نذكّر بفكرة بديهية قد تُنسى على بداهتها وهي أنّ الظاهِرة اللّغويّة الواحِدة قد تتغيّر معالِمُها النظريّة جزئيّا أو حتّى كليّا إذا ما غُيّر منهجُ البحث فيها وتبدّلت زاوية النّظر إليها. ولن نعدم في الظواهِر النحويّة العربيّة أمثلة كثيرة مِن النظريّات التي يمكن أن نراها مِن زوايا نظر أخرى قصد إعادة استقرائها وإعادة النّظر في كثير ممّا يُعتقد أنّه فيها مِن المسلّمات »[1]. ولكن ـ ونحن في صَدد تناول ظاهِرة التكرار المصطلحي ـ يبدو أنّ الفكرة البديهيّة التي يومِئ إليها صاحِبُ هذه المقدِّمة تحت حجج تبدّل منهج البحث مرّةً، قد تكرّست إلى درجة أنّها اتُّخِذت علّة لتكرار مصطلحاتٍ واجترار مفاهيمَ باسم تفاوت الزوايا مرّةً ثانية. ومِن هنا ظهر هناك مِن الدّارِسين والباحثين مَن ينطلِق في *معالجاته المصطلحيّة* مستيقِناً بضرورة إشعار القارئ بأنّه في صدد الخوض في مسألةٍ ما رغم ما تعرفه من تعدّد الخائضين فيها. فإنّه يبادِر إذن بميزة لعلّ بحثَه يتميّز بها فيحدِّد زوايا البحث ويغامِر في استئناف أهدافٍ قد يدّعي في ذلك أنّ السلف أخطأها أو يسعى جاهِدًا إلى تحقيق أخرى ظهرت حديثاً تكون مرتبِطة بانشغالات الخلف حسب ما يمكن له أن يزعم أو يقتبس منهجًا يكفيه لوازم تكييف موضوع دراسته له. فيمضي في ذلك كلُّه في سبيل التقديم قبل إصدار الأحكام التي تستتبعها زاويته المختارة، حيث أنّ الحكم على الشيء فرعٌ مِن تصوّره ـ كما تقول القاعِدة الفقهيّة. والمعالجة المصطلحيّة جزءٌ من هذا التصوّر. وما مِن شكٍّ في أنّ هذا الأمر يصلح في مثل البحوث الأكاديميّة، بل هو المطلوب لأنّ الباحِث الأكاديمي يطالَبُ أبدًا بأن يكون منهجيًّا؛ ثمّ إنّ ذلك أقلّ ما ينبغي أن تتوفّر عليه مذكِّرتُه. بيد إنّ مدوّنة البحث مِن الأساسيات التي تميِّز كثيرًا أيَّ معالجة مصطلحيّة. فإذا انصبّ اهتمام بعض الجامعات على دفع الطّلبة إلى البحث في موضوعاتٍ ذات مداخل مصطلحيّة معتبرة كالتّمييز مثلاً بين ثنائيات دي سوسير (اللّسان/اللّغة) و(اللّغة/الكلام) وغيرهما،

[1] توفيق قرير، ظاهِرة التكرير في العربيّة: رؤية عِرفانيّة، مجلة حوليات الجامعة التونسيّة، ع.49، (ص137 ـ 181)، ص137.

وتحضير مذكِّراتٍ تتناولها بالبحث ..الخ؛ فلإدراك بعضهم أنّ كلّ طالبٍ سيُوفي الموضوع حقّه من البحث حسب الزّاوية التي يكون قد اختارها. بيد أنّ إذا اقتنع الواحد بجدوى زاويته ولم يُعمِل النّظر فيما يكون غيره قد أتي به ولا يُعنى بقراءة أعمال غيره فما مِن شكٍّ في أنّه سيخلد إلى تكرار ما أمكن لذلك الآخر أن يتوصّل إليه. ثمّ لا ننسى أنّ اختلاف وجهات النظر يؤدي إلى اختلاف كيفية تناول موضوع ما وطرقه. مع العلم أنّ تنويع الزّوايا يؤدّي حتماً إلى تفريع اللّسانيات علماً أيضاً أنّ هذا الأخير (تفريع اللسانيات) قد يأخذ شكل مقارناتٍ بين مبادئها ومبادئ التراث اللغوي نعتبِرها قوالب تفضي أكثر إلى الخطاب اللّساني (حول اللّسانيات) وتبتعد عن اللّسانيات (كدراسة للّغة). وذلك محاولةً مِن الباحِثين الذين يعمدون إلى ذلك ترمي بهم إلى مقارنة المفاهيم اللّسانيّة من مختلَف الزوايا التي يطرحونها. ثمّ اعتقاداً منهم أنّ مِن شأن ذلك مساعدة القارِئ على فهم مبادئ اللسانيات الحديثة كما سنتبيّن ذلك أدناه في *الكتب المداخل*[1].

**2.1.1.1 التّعويض عن نقص الانسجام:** إنّ كلَّ مَن بحث في خصائص اللّسانيات كـ (علمٍ)، غالِباً ما يخرج بنتيجة مؤدّاها أنّه لا يزال يطغى غيابٌ لشيء منسجِم قابل للصياغة في نظريّة تختصّ بها اللّسانيات. هذا قد كثَّف مِن وتيرة الاجترار على مستوى الخِطاب اللّساني للتّعويض عن المنقوص من الانسجام وتخليده. ثمّ إنّ ما يمتاز به الدّرسُ اللّسانيُّ العربيُّ بحثًا وعملاً مِن ظاهِرةِ **التّكرار والاجترار** وبالوتيرة الشّديدة التي ارتفع إليها، قد أدّى بنا إلى البحث في أسبابٍ غير تلك التي يشير إلى أحدها توفيق قريرة أعلاه*. فمصطلحات مِن قبيل: *فقه اللّغة* و*علم اللّغة* و*علم اللّسان* و*علوم اللّسان* و*اللّسانيات* و*ألسنيّة* وما يندرج ضمن همّ التمييز بين هذه الفئة مِن المصطلحات تسميةً ومفهومًا وكذلك آنيًا وتعاقبيًا ومِن حيث الموضوع والمنهج والهدف وباعتبار معايير أخرى، وعند العرب وعند الغرب وذلك بإدخال مصطلح (Philologie) وغيره من المصطلحات التي عرفت هي الأخرى مشكلاتٍ في التّمييز بينها عند الغربيين كلّ ذلك أسهم في تكوين مادّة بحثيّة كان بإمكانها أن تفسح المجالَ أمامَ الباحِثين الذين يقصدون الملاحظات المثارة والمثيرة في شأن المصطلح. وفي الوقت الذي يُنتظَر وقوع ذلك نُفاجأ بتراكم نفس الأقوال حول تلك المصطلحات إلى درجة وجود مَن انبرى لجمعها فوَضَع كتابًا راصِدًا لمذاهِب اللّسانيين وغير اللّسانيين الذين لم يتناولوا مجاليْن (علم اللغة وفقه اللغة) مختلفيْن يراد التمييز بينهما، بقدر ما تعرّضوا لمصطلحيْن؛ *لكلٍّ واحِدٍ منهما حيثياته وهويّته* حسب تعبير الباحِثة التونسيّة ألفة يوسف التي خصّصت كتاباً لهذه المسألة لوحدها[2]. ونعلم أنّ كلَّ مدخلٍ إلى موضوعٍ ما قد تستوقِف صاحِبه بعض قضايا تخصّ المصطلح. وهذا ليس بغريبٍ إذا كان الغرض من ذلك الاستفتاح هو التأكيد على ضرورة

---

[1] يُنظَر هذا الفصل: 2.2.1.1 الكتب المداخل.

* مع العِلم أنّ الدّارِس المَعني يُعدّ من المجتهِدين في مجال المصطلحيات، إذ أنجز أكثر مِن دراسة حول ما يدور في فلك المصطلح اللّساني كالمصطلح النحوي والمصطلح الصوتي؛ يُنظَر: توفيق قريرة، المصطلح النّحويّ وتفكير النّحاة العَرب، ط.1، سلسلة لسانيات، دار محمد علي، منوبة . تونس، 2003.

[2] ألفة يوسف، المساجلة بين فقه اللّغة واللّسانيات عند بعض اللّغويين العرب المعاصِرين، تونس: 1997، دار سحر للنشر، ص13.

الاصطِلاح على بعض المفاهيم المفاتيح التي سيتناولها في بحثه ذلك والأخصّ إذا كان صاحِب زاوية جديدة في بحث موضوعٍ متداوَلٍ سابِقاً. وهو أدنى ما يُطلَب كبادِرة نحو تحقيق الاتّساق المطلوب داخل النصّ. وقد يُتحرّى الانسِجام على مستوى الخطاب كلِّه باعتِباره ناقِلاً لمشروعٍ ما يكون صاحِبُه ـ أو أصحابُه ـ ذا فضلٍ في بعثه عبر سلسلة من المقالات والكتب والمداخلات. من هنا نستشِّف عند عبد الرحمن الحاج صالح انشغالاً منصبّاً على تعليل الخيارات التي يستلهمها من اللّغة في حدِّ ذاتها وتصريفاتها العديدة. ويتضمّن خطابُه اللِّساني لوماً فيما يخصّ غياب التفكير حول ما تتيحه اللّغة الطبيعيّة من إمكانيات التصرّف في المصطلحات اللِّسانيّة بهدف تحقيق الاتّساق الدّاخلي بين هذه **الأخيرة:** « ونرى أن تخصص هذه الكلمة لهذا الغرض وأن نقول (علم اللسانيات) مثلا كما نقول علم الرياضيات أو البصريات وأن تخصص كلمة (لغة) إذا أضيفت إلى العلم للدلالة على دراسة أوضاع المفردات. أما إذا أفردت عن العلم فلا بأس باستعمالها، مع كلمة لسان، للدّلالة على المفهوم العام. أمّا إذا نسبنا شيئًا إلى اللّغة الدّالة على مجموعة المفردات اللّغوية فالأحسن أن نقول مثلا: الظواهر الإفرادية أي الخاصة بالمفردات (Lexicologique) وتقابلها الظواهر التركيبية أي الخاصة بالتراكيب وهي الظواهر النحوية (النحو بمعناه الخاص أي علم الأبنية التركيبية (structures syntaxiques) أما الكيفيات الأدائيّة المحليّة أو القبليّة فيُمكن أن تسمَّى بِالأداء اللّهجيّ أو التّنوُّع اللّهجيّ (variante dialectale). وتستعمل كلمة لغة أيضا بهذا المعنى لكن بشرط أن توجد هناك قرينة يرتفع بها اللّبس. وإذا كان الأداءُ راجعا إلى الشّخص لا إلى الجماعة فيسمَّى (لثغة) (variante individuelle) وإذا كان مسببا عن عوارض التركيب (وهو جماعي) فهو (بدل) (variante combinatoire) »[1].

فعبارات: *مِن الأحسن*، *قرينة يرتفع بها اللّبس*، التي يمكن لكلٍّ أن يلتقِطها من هذا النصّ، تدلّ على استعمال منهج لساني في عرض الأفكار حول الخيارات، وعلى الاهتمام بتكريس الإفادة في الخطاب وعلى تيقّن عبد الرحمن الحاج صالح من أنّ القضيّة في اللِّسانيات لا تنحصِر في المصطلحات لكن تتعدّاها إلى وحدة أعظم منها لذا يذكِّر بأهميّة تسخير **القرائن** اللّفظيّة وكذا المقاميّة لكي يُدرك المعنى ولا يضيع المفهوم ويتحقّق الاتِّساق ويسود الانسِجام.

**3.1.1.1 مِن باب الوعي المصطلحي:** إنّ الإنباء بالوعي هو إخبارٌ ضمنيٌّ بإدراك الأصول. ونحن إذ لم نشأ النزوع بدورنا إلى إحياء القضيّة المشار إليها أعلاه ـ وإلاّ أوردنا ما جمعناه من مادّة فرضتها علينا مناسباتٌ معيّنة ومقتضياتُ عملٍ محدّدة* ـ أحببنا فقط الإشارة إلى أنّ مِن الأوائل الذين سنّوا سنّة البحث في هذا الموضوع هو عبد الرحمان الحاج صالح الذي يعود الفضلُ إليه في إنتاج آلية التمييز بين تلك المصطلحات وكذلك أدّى عبد السلام المسدّي دوراً معتبراً في هذا الصدد. فأمّا عبد الرحمان الحاج صالح فقد استهلّ بحثَه في هذا الموضوع بما اضطرّنا للعودة إلى ما تمّ نشرُه مؤخَّرًا ـ وهو منشور كان قد وُزِّع على طلبة الماجستير في جامِعة الجزائر في السبعينيات ـ حيث تظهر خطّة عمل الباحِث وهدفه المنشود

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، ص30.

* ولاسيما متطلّبات العمل الجامِعيّ أثناء تكفّلنا بتدريس وحدتيْ *اللّسانيات* و*فقه اللّغة* إذ نعمد في كلّ مدخل إليهما بالتمييز بينهما من حيث الموضوع والمنهج والهدف إذا أخذنا بعلميّة كلٍّ منهما أو أحدهما.

**المسطَّر تحته ضمنَ المقتبَس أسفله:** « قد تلتبِس هذه المفاهيم على المثقّفين في زماننا هذا لتداخل بعضها في بعضٍ إذ ترجع كلُّها إلى اللّغة ودراستها بوجهٍ من الوجوه. وزاد الطين بلّة أنّ بعضها هو منقولٌ عن الحضارة الغربيّة الحديثة أو ما ورثته من الحضارة اللاّتينية اليونانية فأكثر هذه التسميات تغطّي في الوقت نفسه مفهومًا عربيًا قديمًا ومفهومًا يونانيًا أو مفهومًا غربيًا حديثًا من خلال اللّفظ الواحد. فأردنا هنا أن نوضّح هذه الأشياء للقراء الأعزاء »[1]. إنّه مِن السّهل الاستِنتاج أنّ هذا العمل التّوضيحي محسوبٌ على **الوعي المصطلحيّ** الذي يُراد به الإشارة إلى مكامِن الأخطاء. فكذلك يسلم التكرار في الدّرس اللّساني العربي كلما استهدف **ضبط النوعية**. وذلك يتطلّب بناء التكرار على النَّقد لئلاَّ يتحوّل التكرار البنّاء إلى ما يُكرِّر نفسَه بصورة مجزَّأة ورديئة. لأنّ الوعي لا يكفي لوحده للحمل على التّطبيق. فهناك قلة قليلة من المصطلحات التي أُقرّت ثمّ كُتب لها الرواج والاستحسان في الكتابة اللسانية العربية التّمهيدية والمتخصّصة رغم الوعي الواضح لدى بعضهم بالأبعاد النظرية والمنهجية للمشكلة اللغوية[2]. لكن سرعان ما يقع بعضُهم في التحلّل مِن تلك الأبعاد والانتشار خارج فضائها. أمّا عبد السّلام المسدّي فقد خصّص ـ في مقدّمته لعلم المصطلح[3] ـ لهذين المصطلحين (فقه اللّغة وعلم اللّغة) معالجة مصطلحيّة. يُستخلَص من حديثه عن هذين المصطلحين (فقه اللّغة وعلم اللّغة) ما أسماه (قاعِدة مطّردة) لمّا يصرِّح بالقول: « [...] وفي العصر الحديث ابتُعث مصطلح (فقه اللّغة) في مسالك معرفيّة متباينة فكان كاللّفظ المشكِل تتنازعه معانٍ، وأوّل ما تمحّض له مِن المقاصِد الفنّيّة أن اتّخذ بديلاً مِن المصطلح الغربيّ (فيلولوجيا) ولكنّ هذا اللّفظ عند أهله قد عرف تطوّراً تاريخيّا، به ازدوجت دلالته، فقد استُعمل بدءاً في علم تحقيق النّصوص القديمة ويعود هذا الاستعمال إلى سنة 1690 ومداره تحقيق المخطوطات وإعدادها للنّشر العلميّ بفكّ رموز الكتابات القديمة كلّ ما يتعلّق بتقديم النّصوص والتّقوش على نحوٍ يمكِّن من الإفادة المتخصِّصة. ثمّ تطوّر مفهوم المصطلح فأصبح متمحّضاً لدراسة لغة من اللّغات بضبط نظامها واستشفاف قوانينها الصوتيّة والصّرفية والنّحوية، والجامع بين المعنيين أنّ هذا النّشاط اللّغويّ إنّما ينطلق من النّصوص المحقَّقة، الموثوق بصحّتها، وقد ظهر هذا المعنى الطّارئ على اللّفظ في تاريخ اللّغة الفرنسيّة سنة 1818 فلمّا أحيى العرب فقه اللّغة أطلقوه بضربٍ من التّوليد المعنويّ على المعنى الثّاني للمصطلح الأجنبيّ (فيلولوجيا) وبهذا المفهوم أسمَت بعض الجامعات إحدى شهادات الإجازة العربيّة بشهادة فقه اللّغة، ولكنّ المصطلح لم يتمحّض لتلك الدّلالة بعينها إذ لم يحتجب عنه المعنى التّراثيّ الّذي به استعمله ابن فارس والثّعالبيّ، فقد ظلّ متواتراً في الدّراسات اللّغويّة الّتي تستقي مادّتها من مناهل الميراث العربيّ فتقيم من التّصنيفات ما يبلّغ بأمانة تصوّر الرّوّاد العرب الأجداد »[4]. وما يهمّنا الإفادة منه في هذا السياق هو أنّ تشخيص **الضبابية** التي تعتري أيّ مفهومٍ هو عملٌ مهمٌّ في ذاته ويسخَّر على الأقلّ في سبيل إصدار الأمر النهائي القاضي بتحاشي ذلك (المفهوم الضبابيّ) وسطَ ما يُحتدَم مِن النقاشات والمساجلات التي تدور حول ما يتناسب أن يقترن به المفهوم الفلاني من التسميات المتداوَلة أو المولَّدة (الملائمة أو غير الملائمة). ألم تقضِ ضبابيّةُ

---

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، الفوارِق القائمة بين فقه اللّغة وعلم اللّغة وعلم اللّسان قديمًا وحديثًا، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص22 ـ 41)، ص22.

[2] محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03 (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص28 ـ 56)، ص31.

[3] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، ص55 ـ 69.

[4] المرجع نفسه، ص58.

مفهوم (فقه اللّغة) القديم بترجيح الرأي القاضي بطرحِه جانِبًا والحاكم بعدم كفاءته أمام دقّة المفهوم الذي يُؤدّيه مصطلح (فيلولوجيا) وبالتالي عدم خلوص هذا الأخير ليكون مرادِفًا لمصطلح (فقه اللّغة) على الإطلاق سواء كان بمفهومه القديم أم الحديث ؟ هذا الأمر بالذات سبقتنا الباحِثة ألفة يوسف إلى صياغته في صدد تناولها لـ (مدلولات) كلٍّ مِن (فقه اللّغة) القديم و(فقه اللّغة) الحديث وكذا (فيلولوجيا) بالشكل الآتي: « وهذان المدلولان الدّقيقان [...] لا يوازيان مدلول مصطلح (فقه اللّغة) القديم لأنّه مدلولٌ ضبابيّ، وهما مِن ناحية ثانية مختلِفان اختِلافًا تامًّا عن مضمون البحوث العربيّة القديمة الوارِدة تحت عنوان (فقه اللّغة) »[1]. ومِن المصطلحات التي مسّها التّكرار أيضاً في البحث المصطلحيّ العربيّ مِن حيث معالجتها في كثيرٍ مِن المرّات، مصطلح *الفونيم* (Phonème)[2]. ولظاهِرة الاجترار والتكرار نصيبٌ في الدرس اللّساني الغربي لكنّها تُفسَّر تفسيراتٍ تختلِف عمّا يجري في الدّرس اللّساني العربي. ونعني بذلك أنّها تعود في الأساس إلى تناقُل التسميات عبر الميادين وإلى ما تكون بعضُها قد عرفته مِن شبه تطوّر. ولكن ذلك لا يمنع الدّارِس المصطلحي أن يرى في ذلك نوعاً من الاجترار. وهو ما أفلحت وداد مصطفى الهادي[3] أن تعبِّد الطريق إلى تجليته إبّان معالجتها لعلاقة المصطلح وتحديثه بالخبر الجديد وبتجدّد المعلومات عينها. وإذا ما رجعنا إلى مصطلح *الفونيم* فسنجد أنّه لم يكتسِب عند الغرب استعمالاً واسِعًا قبل العقد الثّاني مِن القرن العشرين بعد أن بدأت أفكار دي سوسير تُحدِث أثرها وبعد ذلك أصبح ينتشر بسرعة. وقد استعمل هذا الأخير الكلِمة الفِرنسيّة، رغم أنّ ذلِك كان بوجهٍ عام بمعنى الصوت الكلامي بوصفه واقِعة صوتيّة. ولكِن نظريّته البنويّة في اللّغة أثناء تطبيقها في الصوتيات الوظيفية قد صاغت بوضوحٍ كبيرٍ مفهومَ التمييز الفونيمي باعتباره واسطة العقد الصوتيات الوظيفية[4].

**4.1.1.1 التهافت على جمع الرصيد النّظري:** ويرجع هذا الطابع التكراري الاجتراري إلى الظّرف الذي ظهر فيه الدّرس اللّساني العربي ـ أو أخذ في الظهور ـ وهو ظرف استوجب على كلِّ مَن رغب في القيام بالبحث اللّساني أن يبادِرَ أوّلاً بمحاولة منه ساعية إلى جمع مادّة نظريّة تُمكِّنه من تأطير عمله اللّساني الذي يُرادُ به أن يرقى إلى مرتبة البحث اللّساني وأن يبلغ حدَّ اللّسانيات. فأخذوا في استهلاك كلَّ ما هبَّ ودبّ في هذا المجال بازدياد فاحِش، ومِن دون إعمال نظرة انتقائيّة تلزمهم بالواقِع المتجدِّد لا الواقِع المتكرّر[5]. بيد أنّ ذلك قد يؤدّي إلى بروز زيادات لا طائلة وراءها ـ إن لم نقل مُخِلّة ـ بل هي شوائب

---

[1] ألفة يوسف، المساجلة بين فقه اللّغة واللّسانيات عند بعض اللّغويين العرب المعاصِرين، ص08.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، مَدخَل إلى عِلم اللّسان الحديث: الباب الثّاني في المَذاهب والنَّظرِيَّات اللّسانِيَّة الحديثة، (ص07 ـ 36)، ص08. وينظَر أيضًا: أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، ص33.

[3] W. Mustafa el Hadi, Terminologie et accès à l'information, Ed. Lavoisier, Paris, 2006.

[4] ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ عِلم اللّغة (في الغَرب)، ترجمة أحمَد عَوَض، الكويت: نوفمبر 1997، المجلِس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، ص324.

[5] نحيل القارئ إلى آفة المعاينة لا التوقّع، وهي إحدى السمات الأخرى للدرس المصطلحي العربي؛ يُنظَر المدخل: 3 نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقّع.

تصدر عن التصوّرات المسبقة التي قد يُلغيها اعتماد التحقّق في الميدان. ومثل ما يصيب هذا الخطاب من الشوائب كمثل ما جاء به عباس حسَن مِن وصفٍ لنوعين من العناية باللغة وبدرسها تولّتهما فئتان مختلفتان ومتضاربتان: « فأما الأولى: فتلك العناية المعجزة التي بذلها الأولون في جمع أصولها، ولمّ شتاتها، واستنباط أحكامها العامة والفرعية، وحياطتها بسياج متين من اليقظة الواعية، والحيطة الوافية، والتضحية الغالية [...] وأما الثانية: فأدران وشوائب خالطت آراء تلك الصفوة الممتازة من علمائنا السالفين، ومازجت مراجعهم، وكتبهم النفيسة، فشوّهت جمالها، وأساءت إليها وإلى مؤلفيها، وعوّقت خُطا الإصلاح طويلا. وقد اندسّت تلك الأدران والشوائب بين الحقائق العلمية النقية بعمل طوائف مختلفة »[1]. ومن الواضح أنّ بين الفئتين تباعداً كبيراً لا يخدم كثيراً تلك العناية باللغة.

**5.1.1.1 التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة:** وتُفسَّر ظاهِرة التّكرار كذلك بظاهرة أخرى وهي التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة الجارية على اللّغة العربيّة. وهي ما يشخِّصها عبد القادر الفاسي الفهري باستنكارٍ لمسناه من مُناقشة أجراها معه حافيظ الإسماعيلي العلوي حيث يرى أنّ عمل اللّسانيين المَغاربة على اللّغة العربيّة لم يُقرأ حقَّ القِراءة[2]. وكذلك تتمّ هذه الظاهِرة المتفرِّعة عن غياب التنسيق كما سيأتي إيضاحُه أدناه. فهذا الإعراض عن القِراءة مُعضِلةٌ قد تكون أخطر من مشكِلة الاجترار ذاتها، بحيث أنّ الإعراض يعدّ أحد العوامل المؤدية إلى هذه الأخيرة، ذلك أنَّ إعادة إنتاج ما أنتِج سابِقاً يؤدّي في أغلب الأحيان إلى هذا الاجترار بل إلى أسوأ من ذلك وهو ادّعاء الملكيّة الفكريّة لأعمالٍ سبق إليها الآخر. فتطبيقات النظريّة *الخليليّة الجديدة* على العلاج الآلي للغة العربيّة بلغت مرحلة معتبَرة مِن النضج بينما لا يزال قسمٌ كبيرٌ مِن العالَم العربي يجهل وجودَها بل يتجاهلها. والعيب في كلِّ هذا أنّها لا تُناقَش النَّظريّة، ويُكتفى بتقديمها[3] على الرغم مِن أنّه سُخِّر لها لسانُ حالٍ مَعروفٌ عالمياً وعربياً (دوريّة اللّسانيات الجزائريّة). كما رام بعض المُؤلِّفين إحداث قطيعة بين جهازهم المُصطلحيّ وما خلّفه أسلافُهم مِن النّحاة خاصّةً، فأرادوا حينئذٍ لنقلتهم النّوعية أن يَصحبها خطابٌ نوعيٌّ جديد، ينبني على مصطلحاتٍ تحيل إلى مرجعيّات علميّة محددَّة تخلف عن المتقدِّمة عليها، فقصدوا الاشتغالَ فيها بِقطع النّظر عن المعرفة المُسبَقة لِحقولها الأصليّة. لذا فالذين تصدوا للكتابة اللسانية بعامة ووضع مصطلحاتها بخاصة لم ينتبهوا إلى ضرورة النظر في المحاولات السابقة مما أدى إلى افتقاد شرط العرفية الواجبة للمصطلح، ومن ثم التشتت والتعدد اللذين يمثلان أكبر خطر يواجه مستقبل الدرس اللّساني العربي.

**6.1.1.1 دعوات تجديد البحث اللّساني العربي:** لقد ظهرت مؤخَّرًا كتاباتٌ لها صلة ما باللّسانيات اقتنع أصحابُها بفريضة إدماج عباراتٍ تراثيّة مركَّزة أو عابرة تُلحَق بنسيج النصّ الذي يُعنون بمصطلحٍ حديث جذّاب. وهي عبارات مَصحوبة بهالة مِن الإعجاب، ومُصوَّبة نحو إدخال مفاهيم أو ما يمكِن تسميته

---

[1] عباس حسَن، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ط.2، القاهرة: (د. ت)، دار المعارف بمصر، ص05 ـ 10.

[2] حافيظ الإسماعيلي العلوي، حوار اللّغة: مع عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط: 2007، منشورات زاوية.

[3] Nacira Taibi, Vers un système d'analyse morpho-syntaxique de la langue arabe tolérant les fautes, AL-LISĀNIYYĀT, n° 08, (p.35-49), p.37.

(شتات مفاهيم) تمتاز بقدر من الجاذبيّة، تنتمي إلى اللّسانيات أو مجالٍ متّصِل بها، مسكوبة إلى جانِب المقولات الحديث. لعلّهم يوحون بها تسجيل وعيهم بالمسألة المعالجة في نصوصهم أو أداءً لفريضة **تجديد البحث اللّساني العربي** أو رغبةً في إكساب الكتاب صبغة البحث المستقصي. وذلك كأن يقال: الوظائف الست للّغة (رومان ياكوبسون) أو التفكيكيّة (جاك دريدا)، في سياق لا يستدعي الأمرُ ذلك. فتكثيف التعبير بهذا الشكل وبصورة عابرة، يجوز في مواضع ولا يستساغ في أخرى. ثمّ إنّ هذا مِن شأنه أن يوسِّع من البحث في غير ما جدوى. بعد تأمّلنا فيه صنّفناه في خانة التكرار والاجترار. يمكن تجسيد هذا الاتّجاه بأمثلة مستقاة من كتابين لأحمد يوسف: « إنّ مقولات **أرسطو** كانت فاتحة للتفكير السيميائي لدى الإغريق، وبخاصة أنه استوحى هذه المبادئ من خصائص اللّغة اليونانية كما أشار إلى ذلك كلٌّ من **إميل بنفينست وأمبرتو إيكو**، ويؤكِّده حضور علاقة اللّغة بالمنطِق في أدبيات الثقافة العربيّة الإسلاميّة، إذ نلفي **الفارابي** ينزلها المنزلة الأولى في (إحصاء العلوم)، ويقول " [...] إنّ نسبة المنطِق إلى العقل والمعقولات كنسبة النحو إلى اللّسان والألفاظ. فكلّ ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ فإنّ علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات ". فإذا كان النحو لغة واصِفة خاصّة فإنّ المنطِق لغة واصِفة عامّة، وعليه فإنّ " علم النحو إنّما يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمّة ما، وعلم المنطق إنّما يعطي قوانين مشتركة تعمّ ألفاظَ الأمم كلّها [...] مثل أنّ الألفاظ منها منها مفردة ومنها مركّبة ". ومثل هذا أشار إليه أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة بخصوص مناظرة **متى بن يونس وأبي سعيد السيرافي**. وإذا وقفنا على دلالة فنّ المنطق وحدِّه لألفيناه مأخوذًا من النطق؛ إذ " يطلَق على النطق الخارجي الذي هو اللّفظ وعلى الداخلي وهو إدراك الكليات وعلى مصدر ذلك الفعل ". وبذلك ستكون العلاقة بين المنطق والمعنى جوهر التصوّرات القديمة، وسرعان ما يمتدّ البحث إلى ربط المنطق بموضوع الألفاظ ليرتكز على التركيب المنطقي للّغة على غرار ما سنقف عليه لدى حلقة فيينا بعامّة و**كارناب** بخاصّة »[1]. صحيح أنّ هذا النصّ يُظهِر مدى اهتمام الباحِث أحمد يوسف بتمديد ظِلال التفكير السيميائي لتسع الإسهام الإغريقي أيضًا، فلا نريد أن نمضي إلى شيءٍ آخر مِن دون أن نشير إلى دلالة هذا الاهتمام إذا ما قارناه باهتمام العرب بنفس القضيّة وهو ما يجتهِد الباحِث في سبيل إبانته، وإن لم يُفصِح عن هذا البرنامج التّأصيلي. ولا يغيب عنّا المصدر الذي اعتمده الباحِث في إثبات هذا الاهتمام، إنّه مصدر غربي (إميل بنفينست وأمبرتو إيكو)، كما أقرّ بذلك الباحِث نفسُه: هذا من شأنه أن يكسِب انصرافه إلى التراث العربيّ الإسلامي من أجل تأصيل الأفكار الحديثة قيمة بحثيّة تتناغم وما يفعله الباحِثون الغربيّون على مستوى تراثهم الفكريّ والعلميّ، والسيميائي على وجه الخصوص. وفي هذا الجوّ من النقل عن الغرب وتأصيل ما يُنقَل، طغت نزعة إطلاق المشاريع: إنّها مشاريع تُطلَق هنا وهناك وباندفاعٍ أحيانًا وبحماسٍ لا نجد له أثرًا في سوى كلِمة (مشروع) التي يتكرّر استعمالها على معرض الحديث والصفحات، وعلى أيدي باحثين يعملون فرادى. لكنّها لا تجد من ينهض بها. هي نزعة تنزع إلى إطلاق تسمية (المشروع) على الموضوعات والمفاهيم أو الأفكار التي لم تتّضح بعد وكما ينبغي.

---

[1] أحمد يوسف، السيميائيات الواصِفة: المنطِق السيميائي وجبر العلامة، الجزائر: 2005، منشورات الاختلاف، ص22 . 23. نقل ما يتعلّق بأرسطو عن: Umberto Eco, Sémiotique & philosophie du langage, Trad. Meyriem Bouzaher, Ed. PUF, Paris, 1988, p.10. ونقل القول الأول والثاني المقتبسين حرفيا عن: الفارابي، إحصاء العلوم، ص13. والثالث عن: القاضي سراج الدين الأرموي، مطالع الأنوار والمنطق مع شرحه لوامع الأسرار، مخطوط بمكتبة الأسد، سوريا، ص16.

وكلُّ مَن يُمعِن النَّظرَ فيها يجد عدم وضوح تلك الأفكار. « إنّنا نُدرِك ذلك الانشغال الذي كان يساور بناة المشروع السيميائي وهم يعيدون النظرَ فيما ارتآه **دو سوسير** من انضواء اللّسانيات العامّة تحت شمولية السيميائيات؛ الأمر الذي لم يشاطره فيه بعض السيميائيين من أمثال **رولان بارت وكرستيفا** وحتى **جاك دريدا**. ومن المعلوم أنّ اللّغات جميعها تمتح مصدرها من خصيصة الخطية [Linéarité] التي تؤلِّف جوهر وجود الدال في العلامة؛ حيث أشار **القاضي عبد الجبار** إلى أنّ إفادة الكلام تتمّ (أن يحدث بعضه في إثر بعض، فيصحّ أنّ ذلك يفيد الأقسام المعقولة، فأمّا إذا حدثت كلّها معًا فلا يصحّ وقوع الفائدة) »[1]. ولكن سرعان ما يتحوّل ذلك إلى اقتناع يُعبِّر عنه مثلاً منقور عبد الجليل على شكل برنامج بزعمه أنّ «الإسهامات اللّغويّة لأسلافنا المفكِّرين في التّراث العربي، لم ينل البحث فيه ما يستحقّه مِن عناية واهتمام، فما زالت مجالات كثيرة في التّراث العربي اللّغوي بكراً تحتاج إلى نظرة لغويّة علميّة واعية وإن وجدت هناك أبحاث لغويّة ذات قيمة إلاّ أنّها محمولة على الرّصيد المعرفي للتّراث العربي، وتحترّ عطاءً مَعرفيّاً لأسلافنا الباحِثين، ولم يخرج جهدها إذ ذاك من عمليّة نقل أو تصنيف دون أن يكون لروح العصر الحديث لمسات على هذا التراث ليبعث فيه التجديد »[2]. وقد كان مِن أهمّ ما اقتضته تلك الدعوات التي كانت ـ ولا تزال ـ تصدح بضرورة التّجديد، صياغة المصطلح صياغةً جديدةً كما يرى عمر أوكَان وهو يعود مجدَّداً إلى مسألة التمييز بين اللّسانيات وفقه اللّغة والنحو ..الخ، فيقول محلِّلاً: « غير أنّ الإنسان العربي، وأمام العجز عن اللّحاق بالرّكب الحضاري والعلمي، نجده يدّعي قصور اللّغة عن صياغة المصطلح التقني العربي الدّقيق؛ خصوصًا في مجال اللّسانيات حيث يكبر المشكل ليصير إشكالية ناتجة عن مجموعة من العقبات النّابعة من داخل المصطلح والمتمثّلة في: حداثة العلم، فاللّسانيات ليست هي النّحو القديم أو فقه اللّغة، ومن ثمّة فمصطلحاتُ هذه تختلف جذريا عن مصطلحات تلك، ومصطلحات تلك لا تصلح لهذه، وأيّ تداخلٍ بين الحقلين يؤدّي إلى تشويهٍ في الفهم ومسخٍ للدّلالة. لهذا يجب الاحتراسُ من استغلال مصطلحات التّراث حتى لا يقع الخطأ في التّصوّر ويتداخل الحقلان فنفهم ما هو حديثٌ على ضوء ما هو قديمٌ (وإنّما الذي يجب هو العكس)، ولا أدلّ على ذلك ممّا جرَّتْهُ ترجمة العرب للكوميديا بالهجاء ولتراجيديا بالمديح من تأويلات خاطئة، وجدّ خطيرة على الشّعرية العربيّة [..] »[3]. فهكذا نستوعِب أنّ الباحِث يتّخِذ من التراث موقفاً جازِماً يتمثّل في عدم المساس بكيانه مهما تكمن دواعي الإحياء قويّة. فهو يرى أنّ تجديد المصطلح أصبح من مستلزمات اللّسانيات كعلمٍ جديد. وهذا الرأي يُشاطِره مصطفى غلفان فيما شخَّصه كالآتي: « يتّخذ الطابعُ التعدّدي للعلم اللّساني مَنحىً إحيائيّاً عند بعض الدارسين العرب، حيث لا يتردّدون في إدراج أعمال اللّغويين العرب القدامى تحت اسم *اللّسانيات*، على الرغم من دلالة هذه التسمية ووضوحها على الأقلّ مقابل اللّفظ الفرنسي (Linguistique) يقول المنصف عاشور: " فمنذ المنطلق مع إمام اللّسانيات العربيّة سيبويه ". وتستعمَل نفس التسمية الحديثة أي *اللّسانيات* للإحالة على أعمال اللغويين العرب أمثال ابن جني والفارسي الجرجاني »[4]. غير أنّ ما ينبغي استحضارُه في هذا الصدد هو

---

[1] أحمد يوسف، الدّلالات المفتوحة: مقاربة سيميائيّة في فلسفة العلامة، الجزائر: 2005، منشورات الاختلاف، ص09. ونقل ذلك عن: القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج.7، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد، ص105.

[2] منقور عبد الجليل، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، دمشق: 2001، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، ص09.

[3] عمر أوكَان، اللّغة والخطاب، ص57.

[4] مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة، ص152 ـ 153. نقل قول المنصف عاشور عن مقالٍ له: المعاني النحوية في اللسانيات العربيّة، الموقِف الأدبيّ، ع135 ـ 136، دمشق: 1982، اتحاد كتّاب العرب. والقول الثاني عن: جعفر دك الباب، مدخل للسانيات العامة والعربيّة، الموقِف الأدبيّ، ع135 ـ 136.

ما يعمد إليه معظم الباحثين مِن تقديم التراث على أنّه ذخيرة مؤهِّلة للتّسخير. بل صار مصدراً أهلاً لاغتراف منه وذلك على مستوى كبير حيث نصّت المؤسّسات العلميّة اللّغويّة على أهميّة التعويل عليه، كما يُورِد صالح بلعيد: « بذلت المؤسّسات العلميّة العربيّة مجهودات هامّة من أجل وضع المصطلح العلميّ العربيّ تيسيراً على الطّالب والباحث في هذا الميدان، وهكذا اعتمد مجمع سوريا على: تحوير المعنى اللّغويّ القديم للكلمة العربيّة، وتضمينها المعنى العلميّ الجديد، واشتقاق كلمات جديدة من أصول عربيّة أو معرّبة للدّلالة على المعنى الجديد، وترجمة كلمات أعجميّة بمعانيها، وتعريب كلمات أعجميّة وعدّها صحيحة »[1]. وبينما أدرك بعض اللسانيين المحدثين أهمية اللسانيات وضرورة الإلمام بأسبابها إلماما واسعا والإحاطة بنتائجها إحاطة شاملة بغية تقويم العمل اللغوي العربي القديم[2].

**2.1.1 مظاهر التكرار والاجترار:** إنّ مظاهر التكرار التي تعنينا هنا ـ حسب الإشكاليّة التي طرحناها أعلاه ـ لا تشمل تلك العمليات اللّغويّة التي يُعهَد إليها شأن تنظيم الخطاب. بل نركِّز على المظاهر السلبيّة التي ما تزال تتكرّر وتطبع الخطاب اللّساني العربي.

**1.2.1.1 منحى المسح الشامل:** إنّ فكرة المسح الشامل ترجع إلى ما استشعره صالح القرمادي مِن ضرورة الالتفات نحو المصطلح التراثي. يجدر التنبيه إلى أنّه صاحِبُ الرّيادة في ترجمة الكتب اللّسانيّة ولاسيما المتخصّصة منها في مادّة الصّوتيّات، وكان أوّلها كتاب المستشرق الفرنسيّ جان كانتينو (Jean Cantineau) الذي عنوانه: *Cours de phonétique arabe*[3]. تكمن أهمّية هذه المحاولة في كونها وقعت في وقت لم يكن فيه في المكتبة العربيّة ممّا يعالج الصّوتيّات الحديثة إلاّ كتابين لـ إبراهيم أنيس: واحد في *اللّهجات العربيّة القديمة* والآخر في *الأصوات اللّغويّة*[4]. غير أنّ المنهجيّة المتّبعة فيها كانت مرتكزة كثيراً على إعادة استعمال المصطلح الصّوتيّ التّراثيّ. وتوحي المدوّنة التي فحصناها بأنّ المترجم قام بعملٍ قبليٍّ اهتمّ فيه أكثر بالمقاربة بين المفاهيم التي كانت تؤدّيها المصطلحات الصّوتيّة القديمة وتلك التي تؤدّيها المصطلحات الحديثة. وهذا العمل التمهيدي لم يكن ليتمّ من دون أن يلقى صاحِبُه صعوباتٍ أكّدها قائلا: « إنّ الصّعوبات التي قامت في طريقنا أثناء عملنا هذا جمّة، أهمّها قلّة الألفاظ الاصطلاحيّة العربيّة الموافقة للمفاهيم الصّوتيّة الجديدة »[5]. ولهذا عمد إلى استقراء أهمّ النّصوص النّحويّة العربيّة القديمة لإيجاد المقابل العربيّ للمصطلح الصّوتيّ الفرنسيّ، فعاد إلى نصوص سيبويه ونصوص شرح ابن يعيش، والزّمخشريّ المتعلّقة بـ *مخارج الحروف والإدغام والإمالة والإبدال والإعلال*. وقد وضع المصطلحات التي استعملها كمقابلات لِما

---

1 صالح بلعبد، المؤسّسات العلميّة العربيّة ووضع المصطلح العلميّ العربيّ، مجلّة اللّغة والأدب، ع5، معهد اللّغة العربيّة وآدابها: جامعة الجزائر، 1994، ص236. نقلا عن: المجمع العلميّ العربيّ، مجلّة المجمع، م38، سوريا، (د.ت)، ص8

2 صالح الكشو، مدخل في اللسانيات، تونس، 1985، الدار العربية للكتاب، ص05.

3 جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ترجمه من الفرنسيّة إلى العربيّة صالح القرمادي، تونس: 1966، الجامعة التّونسيّة. ونشير إلى أنّه لم يترجم الكتاب كلّه، إذ لم يضمّن ترجمته للفصل المتعلّق بالفونولوجيا (Phonologie).

4 إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ط.4، القاهرة، 1961، دار النّهضة بمصر.

5 صالح القرمادي، مقدّمة التّرجمة، ص07.

هو جديد على الدّرس الصّوتي العربيّ، وتُعتَبر مُقترحاتٍ ذات صيّاغاتٍ مُتميِّزة[1]. ومن هنا يُعتبَر مصدرًا هامًّا لِلِّسانيّين المُترجِمين على غرار *الطّيب البكّوش* الّذي نوّه بِريّادته في التّمهيد الّذي قدّم بِه لِترجمته لـ (مفاتيح) جورج مونان، فقال وهو يذكر المنابِع الّتي غذّت ترجمته بِالمُصطلحات: « ما اقترحه الأستاذُ صالح القرمادي مِن إضافة اللاّحِقة (م) للفظ (صوت) لِلحُصول على (صوتم) مُقابِل Phonème الّذي دخل العربيّة في صيغة (فونيم) عِند المشارِقة. وقد فضّلنا على الدّخيل التّامّ تبنّي اقتِباس هذه اللاّحِقة »[2]. ونشير إلى أنّ المُصطلح نفسه ورد في مُعجَم محمّد رشاد الحمزاوي[3]، وكذلِك اعتمده عبد السلام المسدّي في قاموسه[4]. وهكذا فبعدما فتح صالح القرمادي أبواب الاستقراء تلقّف بعضُ الباحثين فكرتَه ومبادرتَه ليفتحوا مجال تطويره مرّةً إلى عملٍ جبّار اسمه المسح الشامل، ومرّة بهدف إنجاز ذخيرة لغويّة عربيّة[5]. وفي كلتا الحالتين يشكّل الاستقراء علامة قويّة على الإحساس بضرورة تزويد المصطلح اللّساني بالوسائل الكفيلة بحفظه. غير أنّ إذا تصفّح المرء ما جاء بعد هذه الأعمال الرائدة من الكتابات التي صنّفت نفسها في باب المسح الشامل يجدها مجرَّد تكرار لما تمّ مِن الاستِقراء سالفاً بل حدث توسيعُه بفضل المعالجات المصطلحيّة.

**2.2.1.1 الكتب المداخل:** إنّ هذا التحليل يقع فيما يُدعى (Editologie)، وهو ما يمكن ترجمتُه حرفيّاً بـ *علم النشر* ـ المصطلح الذي صنعه جان كلود بودي (Jean-Claude Baudet) ـ إذ يرمي إلى تصنيف المؤلَّفات والمصادر والمراجع حسب الحاجة المؤدية إلى نشرها وتداولها في أسواق الكتب، بالإشارة إلى ما يراه رواد دور النشر وما يتحكّم في المبيعات والاستهلاك من حيث عدد القراء وأنواعهم والاتجاهات السائدة في توجيه المقروئيّة. ولهذا العِلم صلة وطيدة بالمصطلحيات، ذلك ـ حسب جان كلود بودي ـ فإنّ « المصطلحيات تدرس البنى المهيمنة في الخطاب العلمي (بالداخل)، في حين يُعنى علم النشر بالبنى التي تربط (من خارج الخطاب العلمي) ناشِري هذا الخطاب ببعضهم البعض »[6]. من هنا يحدث تتبّع المفهوم عبر المصطلحات وكذا عن طريق المؤلِّفين وخلق بذلك شبكة من العلاقات بين المصطلحات وبين المؤلِّفين بما يُتعاطى من المفاهيم المشتركة. ونعني بالكتب المداخل التي يسميها حافظ إسماعيلي علوي من جانبه *الكتابة اللسانية التمهيدية أو التبسيطة*[7]، تلك الكتب (اللّسانيّة) التي ترمي إلى إدخال الجمهور غير المتخصِّص في عالم اللّسانيات سواء كان متثقّفاً أم غير متثقّف. وهناك مَن يسمِّيها *الكتابة اللّسانية العربيّة التمهيديّة* في مقابل *الكتابة*

---

[1] صالح القرمادي، مقدّمة التّرجمة، ص08.

[2] جورج مونان، مفاتيح الألسنيّة، ص12.

[3] محمد رشاد الحمزاوي، ص114، المدخل: 636. نقله عن: القرمادي، مقدّمة التّرجمة، ص134.

[4] عبد السلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، ص195.

[5] يُنظَر: عبد الرحمن الحاج صالح، مشروع الذخيرة اللغويّة العربيّة ـ بملخَّص وظائف الذخيرة وفوائدها وقرارات وتوصيات اللجنة التأسيسيّة لمشروع الذخيرة، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، الجزائر: 2007، موفم للنّشر، (ص.395 ـ 422).

[6] J.-C. Baudet, Éditologie et sociolinguistique, Revue Cahiers de linguistique social, n° 18 (Terminologie & sociolinguistique), n° 18, Ed. URA-CNRS (1164), Rouen, 1991, (p.81-99), p.81.

[7] حافيظ الإسماعيلي العلوي، اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقّي،

*اللسانية العربية المتخصصة*[1]. ويقصدون بالتّمهيد الأخذ بيد كلِّ مَن يرغب التثقّف أو التخصّص في مجال اللّسانيات ريثما يقع له ذلك. ولكن عرفت هذه الكتب طفرة حتى أصبحت مُجرَّد خطابٍ لسانيٍّ يقوم على تخميناتٍ تنظيريّة مِن غير إبداع في مجال اللّسانيات وصدر معظمها على حساب التّطبيق الذي لاشكَّ أنّه صعب عليهم مراسُه. فبدل الاهتمام بالجانب الأخير نجد بعض الباحِثين ـ المؤلِّفين باللّغة العربيّة خاصّةً ـ يُعلِنون صراحةً عن إصدار كتبٍ تحتضِن البحثَ اللّساني *من باب إدخال اللّسانيات الحديثة إلى العالَم العربي بل إدخال القارئ العربي، من عامّة الناس وخاصّتهم، في عالَم تلك اللّسانيات المجهولة حسب رأيهم*. وكذلك باسم تعميم الثقافة اللّسانيّة وهي غالباً ما تكون ثقافة مطاطيّة، وبهدف تأطير التعليم الجامِعي بالمعرفة اللّسانيّة. ويحدث ذلك عادةً على عجلةٍ مِن أمرِهم، العجلة التي *تستدعيها الحاجة الماسّة إلى تعريف ذلك القارئ بأهمّ ما استجدّ في الغرب في شأن العلم الجديد*. وإن كان أكثرُ أولئك الباحثين يصرِّحون بأنّ كتبهم هي ـ في نسبة كبيرة منها ـ ثمرة البحث المستمرّ والتحضير للدروس الجامعيّة التي يكونون قد دُفِعوا إلى تكييفها لأجل القيام بمهمّة تعريف طلبتهم بل كلّ الناس بالمفاهيم اللّسانيّة ومصطلحاتها بل ومناهجها؛ وذلك بعد الإيفاء بمهام النّشر. غير أنّها كثيراً ما تقع في تناقضٍ منهجيٍّ كبيرٍ بين الأهداف التي تكون قد حدّدتها بوصفها كتباً لسانيّة تمهيدية وبين المحتوى الفعلي الذي اشتملت عليه في آخر المطاف. هكذا يتمّ في ظلّ حركة التأليف هذه، تقديم المفاهيم اللّسانيّة كلَّ مرّة على أنّها وليدة العلم الجديد، أي *اللّسانيات*، بحيث يسعى بعضهم فيها إلى إرفاق بحوثهم بالإحالات إلى كبار اللّسانيِّين أو إلى مَن قرأ أعمال هؤلاء فتكثر بذلك النقول. بينما يكتفي آخرون بإيراد المعلومات اللّسانيّة ويُسنِدون المادّة إلى أنفسِهم غير مكترِثين بالأمانة العلميّة في كثيرٍ من الأحيان. والحال إنّ كثيراً من تلك الأعمال ـ وفي كلتا الحالتين ـ لا تقوى على الخروج عن إطار تصنيف المفاهيم اللّسانيّة وإعادة تصنيفها مرّة تلو أخرى وصفاً وتاريخاً وذلك باعتبار الخطاب اللّساني خطاباً تعريفيّاً وتصنيفيّاً. يكاد هذا النّوع من الأعمال التعميميّة التّعريفيّة يقترب من **المعالجات المصطلحيّة** بحيث تُعرَض فيها جملةٌ مِن تسمياتٍ لِسانيّة يتمّ التعليق عليها وتُحلَّل مفاهيم لسانيّة مقترِنةً بتسمياتٍ شتى يلزم على *صاحِب العرض* إجراء مقارناتٍ بينها سواء توصّل إلى حسم قضيّة الاختيار أم لم يتوصّل. فعلى هذا المنوال، لا تزال تظهر في العالَم العربيّ كتُبٌ تزعم التصدّي للّسانيات العامّة، تحمل عناوين مثل:

- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط.6، دار نهضة مصر، القاهرة، 1967.
- محمود السعران، عِلم اللُّغة: مُقدِّمة للقارئ العربيّ، دار المَعارِف، القاهرة، 1962.
- عبد الصّبور شاهين، في علم اللّغة العام، ط.4، مؤسّسة الرّسالة، سوريا، 1984. المَنهج الصّوتي لِلبِنية العربيّة: رُؤيةٌ جديدةٌ في الصّرف العربيّ، مطبعة جامعة القاهِرة والكِتاب الجامِعيّ، القاهِرة، 1977.

[1] محمد العياشي صاري، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، ص31.

- كمال محمد بشر، علم اللّغة العام، دار المعارف، القاهرة، 1975.
- أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1995.
- البدراوي زهران، مقدمة في علم اللّغة، ط.5، دار المعارف، القاهرة، 1993.
- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهِرة، 1998.
- مَحمود سليمان ياقوت، مَنهجُ البَحث اللُّغويّ، دار المَعرِفة الجامِعيَّة، الكويت، 2000.
- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللِّسانيات، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2008.
- حلمي خليل، دِراساتٌ في اللِّسانيّات التّطبيقيّة، دار المعرِفة الجامِعيّة، 2000.


ومع العدد الهائل مِن الكتب المداخل يُصرّ حافيظ إسماعيلي علوي على النّظر إلى الوضع السيِّئ الذي يعتبره نتيجة طبيعيّة لملابسات التلقّي بأنّه يرجع ـ علاوة على ذلك وأسبابٍ أخرى ـ إلى « غياب كتابة لسانيّة تمهيديّة (تيسيريّة) تُقدِّم اللِّسانيات إلى القارئ المبتدئ بالشكل الصحيح »[1]. وهو ما كان قد ذهب إليه محمود فهمي حجازي منذ مطلع السبعينيات حينما أعلن قائلاً: « ما يزال القراء العرب بحاجة إلى كتب منهجية في علم اللغة تزخر بالأمثلة والتطبيقات العربية، والأمل معقود بجهد اللغويين العرب لتقديم هذه الكتب »[2]. لكن ومع هذا فما زالت تُطالعنا كتبٌ توصَف بصفة إطلاق المطلقات أسهكم محمود فهمي حجازي نفسُه في تكريسها حيث نجده مثلاً يقدِّم لكتابه بالكلمة الآتية: « يطيب لي أن أقدِّم للقارئ المثقَّف وللباحِثين في علوم اللّغة هذا الكتاب في طبعته الجديدة الموسّعة. يعرِّف الكتاب بطبيعة اللّغة ووظيفتها المجتمعيّة، ويتناول بإيجاز مناهج البحث اللّغويّ. ويقدِّم تعريفاً بأهمّ قضايا البحث الصوتي في العربيّة، بالإفادة من مناهج حديثة وربط المصطلحات الحديثة بالأصول التراثيّة، مع عرض مركّز لأصوات العربية واتجاهات التغيّر فيها. وفي الفصول الخاصّة ببنية الكلمة وبنية الجملة والدلالة نجد القضايا الأساسيّة والمصطلحات الحديثة، مع التطبيق على العربيّة، والنظر فيها في ضوء المقارنات والواقِع المعاصِر. تتّسم هذه الطبعة الجديدة بإضافة هذه الفصول، لتلبّي حاجة القارئ والباحِث إلى تعريف مركّز وواضِح »[3]. وقد جنت هذه الكتب العامّة جناياتٍ على الدّرس اللِّساني العربي؛ إذ يطبعها نوعٌ من السطحيّة في التناول ويغمرها كثيرٌ مِن المطلقات. بل تخلّت عن مهمّة وصف اللّغة وانشغلت بقضيّة وصف المصطلحات اللِّسانيّة على الرّغم مِن (أو نظراً لـ) كونها موضوعةً أساساً لتخدم أغراض تعميم المعرفة اللِّسانيّة. كأنّ على مؤلِّفيها أن يضعوا دراسة اللّغة في كفة ووصف اللّغة الواصِفة في كفّة أخرى؛ فبات عليهم أن يبحثوا عن السبيل إلى تحقيق التوازن بين الكفتين. لحسن حظِّهم أنّ جهودهم المبثوثة في تلكم الكتب المداخل يسّرت أمر اللّغة الواصِفة، لكن حدث سوء تفاهم، ذلك أنّ القرّاء اتّخذوها سبيلاً إلى اللِّسانيات بينما راح مؤلِّفوها يزجّون فيها موضوعاتٍ شتّى جلبوها من تكوينهم الفقهي أساساً أو النحوي أو اللّغوي في أحسن تقدير. فهذا محمود فهمي حجازي إذ يتناول المفهوم الذي يدلّ عليه

---

[1] حافيظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللِّسانيات، ص254.

[2] محمود فهمي حجازي، علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، القاهرة: 1970، ص22.

[3] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، ص03.

مصطلح *العبارة الجاهزة* (Ready-made Utterances) من وجهة نظر تركيبيّة يقحِم في بحثه فقراتٍ هي نتيجة ما يكون قد ابتدر إلى ذهنه من ملاحظاتٍ فرضت عليه من تواجد فرعٍ لساني وهو صناعة المعاجم، فيضيف قائلاً: « [...] وفي العمل المعجمي ينبغي النظر في كلّ العلاقات التركيبيّة بأنواعها المذكورة باعتبارها علاقاتٍ أساسيّة في المعنى، ولذا ينبغي مراعاة ذلك في تحديد المداخل وأن تكون هذه التراكيب الثابتة [Idioms] والعبارات الجاهِزة كاملة العناصر في المعجم، ولا يجوز تمزيقها إلى عناصرها المكونة »[1]. وعلاوةً على ما يمكن أن يقال حول اختيار مصطلحات: التضام والتراكيب الثابتة والعبارة الجاهزة (أو العبارات المسكوكة)، ليقابل بها على التوالي المصطلحات الإنجليزيّة: (Ready-made Utterances, Idioms, Collocations). وهذا يؤكِّد ما يقول فرانك نوفو مِن أنّ « اللّسانيات هي بالنسبة لكلّ مبتدِئ مسألة الكلمات »[2]. وكذلك ينقل لنا أحمد مختار عمر نصوصاً أو بالأحرى يجتثّ عباراتٍ من سياقاتها راجياً تعريف علم الدلالة، والحال إنّ ما أصبح يتداوله المتعلّمون للّسانيات في الجامعات من التعاريف المسنَدة لعلم الدلالة هو تلك المقتبسات التي تفضّل بها المصنِّف كما هي. وكان بإمكانه أن يُدخِل ما شاء ممّا نقله عن الدرس اللّساني الغربي لكن بعد أن يكون قد طرح الإشكاليات الجوهريّة التي تزيد العلم وضوحاً عند طالبه[3]. وإذا رجعنا إلى أحد الباحثين الغربيين الذين برزوا في ميدان علم الدلالة وهو بالمر (F. R. Palmer) نجده غير راغِبٍ في أيٍّ من التعاريف التي وفدت عليه ووقف عليها ولم يدعها تنصرف بدون تمريرها من خلال ثقب غربالِه، ولا تصلح عنده قيودٌ لا تفي بما عمد إلى الانتباه إليه من ضرورات التعديل، وأقصى من دائرة اختصاص علم الدلالة كثيراً من المتاهات التي لا طائل منها، كالشروط وعلَّل لذلك الإقصاء[4]؛ بينما سجّل أحمد مختار عمر ما أزاحه ذلك الباحِث المستقصي، ولم يألُ جهداً لتبيين الموقِف، وسايره في ذلك جمهور الباحثين العرب وأخذ عنه الطلبة الجامعيين. وتقع نفسُ الملاحظة على عبد الصّبور شاهين، ذلك حين أقبل على تعريف ما أسماه دي سوسير الحدث اللّغوي من خلال التمييز بين المفاهيم الثلاثة (Langage, langue, parole)، فصرّح بالقول: « [...] والواقِع أنّ اللّسان، مهما كثرت الثنائيات، يبدو وحده صالحا لتعريف مستقل، وهو يقدِّم نقطة ارتكاز كافية للعقل. ولكن ما اللسان ـ La langue ؟ [...] في رأينا أنّه لا يختلط باللغة Le langage، فهو ليس سوى جزء محدد أساسي منها، والحق أنه نتاج اجتماعي لملكة اللغة Le langage، وهي مجموعة من الأعراف الضرورية، يستخدمها الكيان الاجتماعي، ليسمح بمزاولة هذه الملكة عند الأفراد »[5]. ويمكن للمرء أن يطرح فرضاً أنّ تلك *الكتب المداخل* في أخذها بأسلوب تفسير المفاهيم اللّسانيّة تقوم على مادّة تعليميّة لا غير ـ وذلك معلومٌ أنّه ليس بالأمر الهيِّن إلى حدٍّ ما. وكذلك باعتبار أنّ الخطاب اللّساني ينطوي على النزعة التعليميّة. لذا كان يمكن أيضاً أن تنطوي على فوائد محمودة لو أطلِقت طاقاتها الكامنة وتقمّصت أدواراً تعليميّة أو أعقبتها كتب متخصِّصة في

---

[1] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، ص159.

[2] F. Neveu, Lexique des notions linguistiques, p.03.

[3] أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص16.

[4] F. R. Palmer, Semantics, 2d ed. Cambridge, Australia – Great Britain, 1981, p.51.

[5] عَبد الصّبور شاهين، في علم اللُّغة العام، ص33 ـ 34.

تعليميّة اللّسانيات كما تعليميّة اللّغة. وعلاوة على تلك المادّة التعليميّة كثيراً ما أخذت الكتب المداخل على عاتقها تقديم المعلومات التاريخيّة المتعلّقة باللّسانيات كعلم له أشخاصٌ أثّروا في مسيرته. فظهرت بذلك مادة تاريخيّة يتناقلها مؤلّفو تلك الكتب فيزيدون من شدّة الاختلاف إلى أن يبرز الخطاب اللّساني. وهذا ليس وقفاً على الخطاب اللّساني العربي[1]. ومن المعروف أن التدوين اللّساني يُعَدُّ أحد مباحث اللّسانيات العامّة أو النّظريّة قبل أن يستحوذ عليه ذلك الخطاب اللّساني المتنامي في العالَم العربي خصوصاً؛ إذ إنّ تأريخ العلم ـ أي علم ـ إنّما هو جزء من العلم ذاته.

**3.2.1.1 طغيان النزعة الفقهيّة:** إنّ معظم الدّارِسين للّسانيات في العالم العربي ـ والذين أصبحوا يكتبون حوله ويضعون تلك الكتب المداخل المتناوَلة أعلاه ـ قد نهلوا هذا العلمَ من بطون كتب أُلِّفت في عهد أفول النزعة الفقهيّة، وبدايات الترجمة العربيّة، وتعلّموا اللّسانيات على يد كبار اللّسانيين الغربيين الذين أسّسوا لاتّجاهاتٍ لسانيّة عامّة وخاصّة في آنٍ واحِد، أي داخل ما يُزعَم من اللّسانيات العامّة وكلٌّ من وجهة نظره الخاصّة. فسبّبت هذه المفارقة نوعاً من البلبلة في أذهان الناقِلين فبدلاً من ترشيح ما ينصبّ في تلك اللّسانيات مفاهيم متميِّزة، جاءت هذه الأخيرة وفق لسانيين معيّنين وأعادوا بهذا الشكل عهد تلكم النزعة الفقهيّة داخل كتبٍ حملت عناوين كـ *في علم اللّغة العام*. وقد حاول عبد الصّبور شاهين تجريد المفاهيم اللّسانيّة البحتة، لكنه كرّر نفسَ المسار الذي سار عليه زملاؤه حين سعى إلى تقديم المفاهيم في صورتها الكاملة بإشكالياتها المحيطة بها.

وفي خاتمة هذا المبحث نلاحظ أنّ ظاهِرة التكرار هذه تكاد تكون عامّة في مجال اللّسانيات كائنةً ما كانت اللّغة التي يُبحث ويُكتَب بها. وذلك كما يدلّ نصّ إيف جانتيوم الذي ثبتناه أعلاه[2] والذي وصف التكرار باستعارة اكتشاف (أمريكا) في كثيرٍ من المناسبات ولمرات لا تُحصى مِن قبل اللّسانيين إنباءً بجهل كتابات بعضهم البعض والتّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة.

**2.1 ظاهرة التعدّديّة المصطلحيّة:** يُعدّ هذا المبحث في الحقيقة النتيجة المباشِرة لظاهِرة التّكرار والاجترار التي درسناها في المبحث السّابِق. إنّها النتيجة التي تطفو بصورة طبيعيّة تحت التسمية المشهورة أي *التعدّديّة المصطلحيّة* والتي يمكِن أن نعبِّر عنها *بالتخمة المصطلحيّة*. وهي التي سبق لنا كذلك أن درسنا وجهاً منها أعلاه تحت تسمية *التضخّم المصطلحي*، كما سبق لأحمد مختار عمر أن

---

[1] ر. هـ. روبنز، موجَز تاريخ عِلم اللُّغة، كما قام محمد زياد كبة بترجمة كتاب اللّساني البريطاني Geoffrey Sampson (جفري سامبسون) وعنوانه: Competition and Evaluation : Schools of Linguistics؛ وكذلك: B. Malmberg, Histoire de la linguistique.

[2] يُنظَر الباب الثّاني: 1.1.1.1 مُداوَمَة التّكوين والبحث.

درسها في مقالٍ مشهورٍ له بشيءٍ من التوسّع[1]. لكن ما يهمّنا في هذا الموضوع هو تبيان الخلل الذي تفرضه الظاهرة على تقدّم اللّسانيات في العالم العربي.

**1.2.1 أسباب التعدّديّة المصطلحيّة:** لقد أضحى مبحث **التعدّديّة المصطلحيّة** أحد الأبواب التي يُدخَل منها إلى العمل المصطلحي المطبَّق على اللّسانيات. لذا أدلى كلٌّ باحِثٍ بدلوه فيما يتعلّق بأسبابه. وقد اكتفينا مِن تلك الأسباب بما يأتي:

- تعدّد المصادر
- الولوع بالترادف والإطناب
- غياب التنسيق

**1.1.2.1 تعدّد المصادر:** وقد تعدّدت تلك المصادر جغرافيّاً وتاريخيّاً، بحيث انبسط الدّرس اللّساني العربي ـ على المحور الأوّل (الجغرافي) ـ وعلى رقعة واسِعة يشمل أقطاراً عربيّة عديدة. وقد عكس هذا الانبساط انبساطاً آخر على المستوى الغربي يشمل الثقافتيْن الفرنسيّة والانجليزيّة في علاقة تكاد تكون تناظريّة. أمّا على المحور الثاني (التاريخي) فقد تَجذَّر في تراثٍ عربيٍّ يستحثّ كلَّ دارِسٍ على استحضاره في مصطلحاتٍ يزعمون بها التأصيل كما رأينا. بل هناك مَن أصبح يتحدّث عن تراثٍ فرنسيٍّ في الساحة العربيّة على غرار أنطوان مطر الذي يذكّر قائلاً: « ينبغي الإشارة بالمناسبة إلى أنّه، على مستوى اللّغة العلميّة حيث أفلحت حركة مناصرة العربيّة، أحد الحظوظ القيِّمة المتوفِّرة لهذه الأخيرة تكمن بدون منازع في التراث الفرنسي »[2]. وكذلك أخذت المصادر تزداد عدداً وحجماً مع البحث في التراث اللغوي العربي الذي وجد بعض الباحِثين فيه ضالّتهم حينما استشعروا الحاجة إلى التعبير عن المفاخيم التي تأتيهم من خارج ثقافتهم الأصليّة. وهذا شأن عبد الفتاح المصري كما يظهر مِن هذا المقتبَس الذي يقول فيه: « وتنبّه الجاحظ إلى أنّ ما نسمّيه اليومَ إخراج النصّ من حيّز التصوّر والوهم إلى حيّز الإنجاز والظّاهِرة يتدخّل فيه عناصِر خارجة عن النصّ كالمتكلِّم والسّامِع والسياق وهي التي يجملها في اصطِلاح المقام والموضع، وأولى ظاهِرةَ التلفّظ عنايةً كبيرةً، وحدّد خصائص النصّ في كثيرٍ من الأحيان مِن زاوية تلفّظه وضبط هويّة النصّ بمتلقّيه وسياقه، وعنده أنّه ينبغي مراعاة منزلة السّامِع ومستلزمات المقام، إذ أنّ الكلامَ يتنزّل في مقامات كما أنّ النّاسَ طبقات، وتلاؤم الحديث وملابساته مع نوع اللّفظ عنصرٌ مهمٌّ في نظريّته، فليس للنصّ، على هذا، أطرٌ بلاغيّة ثابتة، فالبلاغة بلاغات، والفصاحة فصاحات، واهتمامه بالسياق في تأصيل نظريّة النصّ جعل ظاهِرة ترابط النقائض مهمّة بمعنى أنّ الإيجاز بلاغة والإطالة بلاغة.. وقد تركّز جهد الجاحظ على ما يسمّى عند الإنشائيّين اليومَ بشفافيّة الخطاب، ويقول الدكتور صمّود أنّ سعي الجاحظ إلى تحديد مواصفات النصّ الأدبيّ بطابع نفعيّ واضِح يمكن أن يعدّ، بلا مبالغة، أكمل محاولة في التراث العربيّ لتأسيس ما يسمّى بنفعيّة الخطاب، من هنا استقى الجاحظ وبالتالي نظريّة النصّ على امتداد التراث العربيّ تصوّرها الجمالي، فكان الجميل ينبع من النافع، وهذا مهمّ في تأصيل النظريّة »[3]. ونلاحِظ الكمّ الهائل من المصطلحات التي

---

[1] أحمد مختار عمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها،

[2] A. G. Mattar, La traduction pratique, p.09.

[3] عبد الفتاح المصري، العرب واللّسانيات، (ص15 ـ 25)، ص20 ـ 21.

ذكِرت هنا للدلالة على التحيين وما يدور في دائرته، على غرار: *إخراج النصّ، من حيّز التصوّر والوهم إلى حيّز الإنجاز والظّاهِرة؛ عناصِر خارجة عن النصّ: المتكلِّم والسّامِع والسياق = المقام والموضع؛ ظاهِرة التلفّظ، خصائص النصّ، زاوية تلفّظه، ضبط هويّة النصّ بمتلقّيه وسياقه؛ مراعاة منزلة السّامِع ومستلزمات المقام، الكلامَ، مقامات، تلاؤم الحديث وملابساته، نوع اللّفظ، أطرٌ بلاغيّة ثابتة، البلاغة بلاغات، والفصاحة فصاحات، تأصيل نظريّة النصّ، ظاهِرة ترابط النقائض، الإيجاز بلاغة والإطالة بلاغة؛ الإنشائيّون؛ شفافيّة الخطاب، مواصفات النصّ الأدبيّ، طابع نفعيّ / نفعيّة الخطاب، الجميل النافع*. ويعود هذا التعدّد في المصطلحات إلى محاولة الباحث الرامية إلى بلورة المفهوم المقصود بمصطلحات حديثة وأخرى تراثيّة لكي يقيم الحجّة على أنّ الجاحظ كان سبّاقاً إلى تناول الظاهرة المعنية مقارنةً مع المحدثين. وفي هذا يقول متّى غيدير في سياق حديثه عن مفهوم (Terminotique) ومصطلحه: « فيما يخصّ اللّغة العربيّة، فإنّ البحث في *المصطلحيات الحاسوبيّة* [terminotique] لا يزال في بدايته الأولى يُعاني العجز عن النهوض والقصور عن الاستفادة من الدينامية المولَّدة مِن برامج التكوين في الترجمة، التي أخذت تزدهِر في العالم العربي. بيد أنّ علاقة الجوار التي تربط الترجميات والمصطلحيات متعدِّدة اللّغات، واضِحةٌ تفسِّرها عوامل تاريخيّة وسوسيولغويّة. من جهة، ترجع الغالبية العظمى من المصطلحات العربيّة، بنسبة معيّنة، إلى الترجمة أو (الاستيراد) [importation]. فأن يتخرّج جلُّ المتخصِّصين في مختلَف المجالات، ذوي الأصول العربيّة، مِن الجامعات الغربيّة: الفرنسيّة والبريطانيّة والأمريكيّة، ليس بأمرٍ غريبٍ على هذا الوضع. في هذا الصدد، يُعدّ الاقتراض اللّغوي حالياً . ما في ذلك شكّ . الظاهِرة الأكثر لفتاً للانتِباه في مجال التّوليد المصطلحي في اللّغة العربيّة. من جهة أخرى، فإنّ مجالات العمل والنشاط حيث نشاهد عدداً هائلاً من المنتجات المصطلحيّة، هي مجالات منبثِقةٌ تُعتمَد فيها شفراتٌ لغويّة مغايِرة من أجل الولوج إليها لاستقطاب الرصيد المعرفي الضروري قبل اجتيازها في اللّغة العربيّة. بالنسبة لهذه الحقول المعرفيّة الجديدة، يقوم مشكِلُ المدوّنة المرجعيّة والاستقلاليّة المصطلحيّة [العربيّة]: هل يمكن دراسة الوحدات المصطلحيّة العربيّة من دون الإحالة إلى مصادرها الأجنبيّة، مهما تكن مبرَّرة في الواقِع أم ممكِنة ؟ »[1]. وترجع كثرة اكتراث الباحثين بالتحرّي عن مصادر جديدة إلى اجتياز اللّغة العربيّة حقبة ممتدّة ساد فيها ضعف الإنتاج الفكري والعلمي. لهذا لا يزال معظم المهتمّين بقضايا المصطلح يبحثون عن الكيفية التي تعود بأقلّ خسارة على اللّغة العربيّة والفكر عموما، وهم يعالجون ومن الأصول، القضيّة المصطلحيّة التي تشكّل عصبهما، وكلّ ما يتّصل بها كأساليب نقل المصطلحات العلميّة والتّقنيّة الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة. فهكذا يرجع علي القاسمي مثلاً إلى جذور المشكلة المصطلحيّة، ويعزي النّقص في المصطلحات العلميّة والتّقنيّة في الوطن العربيّ، إلى ثلاثة أسباب رئيسيّة أهمّها غياب ـ بل تغييب ـ اللّغة العربيّة عن الساحة الثقافيّة بعامّة وعن الإنتاج العلمي بخاصّة. فيصدر بذلك عن التاريخ قائلاً: « أولا: خلال أربعة قرون من الحكم العثمانيّ والسّيطرة الأوربيّة على البلاد العربيّة، لم تستخدم اللّغة العربيّة في الإدارة أو التّعليم، ففقدت شيئا من استمراريّتها ونموّها في هذين المجالين. ثانيا: وفي أثناء تلك الفترة الطّويلة، وقبيْل نهضتنا العلميّة التي بدأت في السّبعينات، لم تكن هناك اختراعات أو اكتشافات، أو أبحاث علميّة رصينة في الوطن العربيّ، لكي تسبغ مصطلحات عربيّة على المخترعات أو المكتشفات. ونحن نعلم أنّ المصطلحات العلميّة والتقنيّة يضعها المخترعون والمكتشفون والعلماء الباحثون. ثالثا: أنّ تدفّق المصطلحات العلميّة والتّقنية الجديدة

[1] M. Guidère, La traduction arabe, p.82-83.

كلّ يوم من الدّول الصّناعيّة، يجعل من العسير على العربيّة مجابهتها واستيعابها بالسّرعة اللاّزمة، إذ تقدّر هذه المصطلحات الجديدة بخمسين مصطلحا يوميّا »[1].

**2.1.2.1 الولوع بالترادف والإطناب:** نسجِّل هنا تحفُّظًا مُؤدّاه أنّ عبارة (مرادفات مصطلحيّة) تختلف؛ ولاسيما إذا تموقعنا في مجال المصطلحيات، عن المرادفات المعجميّة العادية التي تناولتها فروعٌ لسانية مختلفة مثل: علم الدّلالة وعلم متن اللّغة والترجميات، وأسبقهم إلى هذا الموضوع فقه اللّغة. ويرجع ذلك إلى اختلاف زوايا التعامل مع ذات القضيّة؛ ههنا وظيفة النعت (مصطلحي) التمييزيّة (Fonction pertinente)، فهو ليس فارغ الدلالة ولم نستعمله من باب الإطناب بقدر ما فكّرنا في التدقيق، إذ قد نقع في تناقضٍ صريح، لأنّ ربَّ معترِضٍ يعترِض علينا، فيقول: كيف إذ اعتبرتم التسميات مرادفات وصنّفتموها فيها والحال أنّه يوحي طرحكم المودِع في طيات تحليلكم أنّكم . وفق ما خلُصت إليه الكيفيّة الثانية ذاتها . تمنعونها عن التناوب على المفهوم الواحد (مع تصوّر تلك النسبة التي يقرّ بها حتّى فريق المثبتين لظاهرة الترادف في اللّغة) ؟ فنعقِّب على هذا الاعتراض بالقول: إنّما عمدنا إلى استعمال المركَّب (مرادفات مصطلحيّة) حرصاً منّا خصّيصًا على دفع هذا اللّبس الذي يحقّ لغيرنا أن يسألَ عن مصيره في كنف الجمل المتعاقِبة في فقرات نصّنا وكذا انعكاساته على المفهوم وعلى القارئ أيضًا. فيمكن نفي الترادف وإيعاز القضيّة إلى تنوّع مصطلحيّ . من جهة . لصعوبات تحول دون التوحيد، ومن جانبٍ آخر لتعيين فروقٍ في الدلالات. ولكن من الطبيعي أن يكون هناك ترادفٌ إذا كان العلم يقوم على مصطلحات قديمة وأخرى جديدة: آنذاك تُسمَّي الظّاهِرة *التّرادف المصطلحي*. علاوةً على ذلك فقد كان القدماء يتعاملون مع هذه الظاهرة بشكلٍ يوحي بأنّهم قد وعوا وجودها، وذلك كما اعتاد ابن هشام الأنصاري ذكر المصطلح النّحوي وما يرادفه فيقول على سبيل المثال: « المضمَر ويسمّى الضّمير أيضا ويسمّيه الكوفيون الكناية والمكني »[2]. ويقول في التّمييز: « وهو والتّفسير والتّبيين ألفاظ مترادفة لغة واصطلاحا »[3]. كأنّه يقصد إفادة من يقرأ في كتب غيره ممن يستعملون هذه المترادفات على فهم المراد منها. بيد أنّ أصواتاً قد ارتفعت تستهجِن الإكثار مِن المترادفات وتزايدها. هو استنكارٌ يتعلّق بكلِّ حالات الإكثار هذا سواء على مستوى الملفوظ الواحد أو من ملفوظ إلى آخر لنفس الكاتب. بل حتى من كاتب إلى آخر ينتميان إلى نفس البلد على نحو ما نجد في الجزائر مثلاً، أو أكثر من هذا: بين المشرق والمغرب العربيّين. ولهذا ترانا هنا نشرع أوّلا في تحديد **ثلاثة أمورٍ مركزيّة** مصحوبة بمظهرها التسمويّة الجليّة، وتمييز بعضها عن بعض، مع الإشارة إلى العلاقات التي تربط بينها، وهي أمورٌ يمكن التعامل معها بمختلف الكيفيات الكائنة والممكِنة:

---

[1] علي القاسمي، مشكلات التّعريب في الوطن العربيّ، مجلة الفيصل، ع32، الرّياض، جانفي 1980، ص15 - 16.

[2] ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذّهب، تحقيق الشّيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط.15، 1978، ص177.

[3] المرجع نفسه، ص314.

- إمّا على أساس أنّها **مفاهيم متميِّزة في واقع الأمر لكنها متداخِلة:** فيكفي حينها رسمُ حدود كلّ مفهوم إلى أن يتميّز عن غيره، ثمّ التبيّن من مجال الاحتواء والتداخل، والعمل على التعارف من خلاله باعتباره إحدى قنوات الاتصال بين تلك المفاهيم المنفرِدة.
- أو بإحلالها ـ في آخر المطاف بعدَ أخذٍ وردٍّ ـ محلَّ **مرادفاتٍ مصطلحيّة:** أي أنّها لا تزال تدلّ على ذاتِ المفهومِ وواحِدٍ فحسب، مع الملاحظة أنّ كلَّ ما في الأمر أنّها لم تكفّ عن الخلخلة والالتباس في تسمياتٍ متكاثرةٍ ناجمةٍ عن تداول الباحثين بمُبتدِئهم ومُتضلِّعِهم على أطوارها الغريبة وعلى انفراد أو عن اختلافات في وجهاتِ نظرٍ قائمةٍ بينهم أثناء التعريف بها والخوض في قضاياها، وذلك ورغم الاتّصال القليل على كلٍّ؛ فيُعمَد في كلتا الحالتيْن إلى الاحتفاظ **بأحاديّة المفهوم،** مع الإقرار بأمر الواقِع أمامَ تعدّديّة التسمية، ويُنقل النقاشُ الذي لا يمنعه رادِعٌ ـ حين هذه الحالة، وكلّما اقتضى الأمر ذلك، كما تجدنا نعمل به في هذا السياق ـ من رقعة المفهوم إلى وسَط التسميّة ويُخضَع لمنطِق هذه الأخيرة وقواعِد لعبتها.

**3.1.2.1 غياب التّنسيق:** إذا كان التّنظير في مجال المصطلحيّات العربيّة يعاني قصوراً كاسِحاً، فإنّ الإنجازات التطبيقيّة المسجّلة في الميدان نفسه تشكو من التّشتّت نظراً لغيّاب التّنسيق في غالب الأحيان. مع العلم أنّه ـ كما يُلاحِظ علي القاسمي: « في عام 1969 أناطت جامعة الدّول العربيّة مهمّة تنسيق المصطلحات في الوطن العربيّ بمكتب تنسيق التّعريب بالرّباط، الّذي شجّع الأبحاث اللّغويّة والمعجميّة والدّراسات المتعلّقة بمشكلات المصطلحات العلميّة والتّقنيّة باللّغة العربيّة، ونشر عددا غفيرا منها بمجلّة الحولية (اللّسان العربيّ). كما نظّم المكتب ندوات ومؤتمرات للتّعريب حسب خطّة هادفة لاستكمال المصطلحات العربيّة في العلوم والتّكنولوجيا وتوحدها. وعقد المكتب ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلميّ في الرّباط في الفترة ما بين الثامن عشر والعشرين من شهر شباط (فبراير) 1980 »[1]. وإن كان التنسيق في الواقِع مفهوماً إشكالياً في حدِّ ذاته. لأنّ كلاًّ يدّعيه لكن بدون التقدّم بوصف وسائله أو تطبيقه على أرض الواقِع. وغالباً ما يُستعمَل على نحو ملتبس أو غير صحيح إن على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي. فإذا لزم علينا أن نحدِّده فيجب الرجوع أوّلاً إلى الهيئة الوصيّة أو الفرد الذي يتولاّه وكذا إلى الفئات التي يتمّ التنسيق بينها.

**3.2.1 نتائج التعدّديّة المصطلحيّة:** يمكِن التمييز نتيجتين أساسيّتين، هما:

- التقوقع في معالجة الإشكال المصطلحي
- التباس المفاهيم اللّسانيّة

[1] علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، ص25 ـ 26.

**1.3.2.1 التقوقع في معالجة الإشكال المصطلحي:** لقد سبق لمحمّد رشاد الحمزاوي* أن نبَّه إلى حدَث حلولِ المصطلحات في مجال اللّسانيات بشكلٍ إشكاليٍّ وتحوّلِها عائقاً معتبَراً أمامَ الباحِثين الذين أخذوا يُقدمون على التخصّص في هذا العلم الناشِئ الذي غدا يتّشِح بالغموض نتيجةَ ذلك الإشكال المصطلحي الذي ألمّ به[1]. أي أصبحت المصطلحات التي يُراد النفاذ من فتحاتها إلى عالم اللّسانيات، مشكلاً قائم الذّات عوضاً عن أن تكون سنداً مساعداً يُدنيهم مِن علمٍ يعدّ دخيلاً عليهم. فبدلَ أن تعتني اللّسانيات بمشكِلاتها البحثيّة الخاصّة صار عملُها مركَّزاً كذلك ـ إن لم نقل أساساً ـ على ضبط المدوّنة التي تسجِّل ما يُتبادَل مِن أشكال النقد بين الباحثين حول *الاستعمالات المصطلحيّة* التي تَرِد في نصوص لسانيّة لا تنفكّ تُذاع هنا وهناك، مرّةً كضريبة رواجها السريع ومرّاتٍ على إثر ما يُحالِفها من دفاعٍ مستميتٍ يتولاّه أصحابُها. ويتفاقم الإشكالُ ويزداد خطورةً حسب إحدى نتائج تحليل هذا اللّغويّ (المعجمي والمجمعي) القائلة باستحالة إنكار الواقِع المتمثِّل في غياب أيِّ اتفاق عربي ـ ولو نسبياً ـ حول المصطلحات اللّسانية المتداولة حالياً في الكتابات اللسانية العربية. لكن على الرغم ممّا يتمتّع به هذا التحقيق من وجاهة فإنّه ينبئ بدورِه بما اعتاده جمهور الباحِثين اللّسانيين من الإلقاء باللاّئمة في جميع مشكِلاتهم المصطلحيّة على نقص **التوحيد المصطلحي** إلى أن غدا سجلّ الشكوى عنواناً فضفاضاً ثقيلاً، ولا ندعو هنا على إسقاطها من الحساب. فإن كان بعضُ الباحثين يُرجِعون ذلك الحلول الإشكالي للمصطلح في مجال اللّسانيات إلى صعوبة تخليص المصطلح اللّساني من سوابقه التاريخيّة (التّراثيّة)**، فقد أصبح آخرون يرجِّحون العناية بالمصطلح بحثًا مشروعًا وبابًا مطروقًا يُدخَل من خلاله إلى قضايا مختلفة ومتنوِّعة تنوّعًا أصبح المصطلحُ فيه الكاشِفَ والمحدِّد الأساس، كما يتجدّد الولوجُ عبره إلى مسائل لم تُحسَم بعدُ. هذا ما أوحى به عزت محمّد جاد في نصٍّ آخر، وأمضى بعباراتٍ واضِحة تقول في شأن *المصطلح النّقدي الأدبيّ* كسبب من أسباب تعزيز الروابط بين الأدب والفلسفة: « لينشط المصطلح نشاطًا شرعيًّا مؤكِّدًا حقيقة التواصُل في اتّكاء الأدب على الفلسفة »[2]. فنشاط المصطلح حسب هذا المقتبس لا يزيد على إصدار بيانٍ توثيقيٍّ يشهد على حقيقة التقاء الأدب بالفلسفة ـ وهي مهمّة عظيمة الخطر في مجال التوثيق ـ وينطبِق الحكم ذاتُه على لقاء اللّسانيات والفلسفة، وهو ما مثّلنا عليه في بحثنا هذا بمصطلح *التحصيل* (التحيين

---

* برزت اهتمامات هذا الباحث بالمصطلح اللّسانيّ، وبشكل مثير للانتباه، ضمن عمله المعجميّ المصطلحيّ *المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة*؛ يُنظَر: محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة، وهذا المؤلَّف ـ كما يقول عنه صاحبه ـ دراسة منهجيّة وتوحيديّة، مستمدّ من الكتب العربيّة المعتمدة فيه والمخصّصة للّسانيّات باللّغة العربيّة، ولسعيها المتميّز في تطبيق اللّسانيّات على العربيّة، ونجدها مثبتة في قائمة المصادر مصنّفة بحسب التّرتيب التّاريخيّ لظهورها. ينظر: ص315 ـ 316. لهذا يُعتبر هذا العمل جامعا للمصدرين والمدخلين المشار إليهما أعلاه (ينظر الباب الثاني: 1.2.1 حاجة الدّرس اللّساني إلى النّقد، 2.2.1 رعاية الدّرس اللّساني العَربي المُترجِم)، واللّذين يدرس من خلالهما *المصطلح اللّسانيّ العربيّ*.

[1] محمّد رشاد الحمزاوي، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، مجلة اللّسان العربيّ، م.18، ج.1، ص75.

** وإن كانت هذه الغاية شبه مستحيلة كما أنّ الذين أشبعوا المصطلح اللّساني بإسقاطاتٍ تراثيّة قد وقعوا في أباطيل الادّعاء.

[2] عزت محمّد جاد، نظريّة المصطلح الأدبيّ، ص36.

والتكمين) أنموذجاً لواقع تبادل التأثر والتأثير بين المجالين. هنا وجه توظيف المصطلحيين لما يُحتذى به من درس نظريّة المعرِفة الذي ينبغي أن يكون لصيقاً بدرسِهم.

**2.3.2.1 التباس المفاهيم اللِّسانيّة:** يرتبِط التباس المفاهيم اللِّسانيّة باختلاف المصادر التي يستقي منها اللِّسانيون مصطلحيّة علمِاهم ـ وهي التي شخّصناها أعلاه. والحال إنّ هذا الاختلاف يتضمَّن بدوره معضِلة أخرى هي تنوّع المصطلحيّة التي تُوظِّفها اللِّسانيات وهي موزَّعة على ثلاثة أنماطٍ أساسيّة ـ حسب التقسيم الذي أدلت به ماري نويل غاري بريور[1] (Marie-Noëlle Gary-Prieur) ـ وما يعنينا منه هو أنّ كلّ قسم منه يتسبّب في التباس المفاهيم اللِّسانيّة:

1. المصطلحات المستحدَثة (المولَّدة) على غرار مصطلحات: الفونيم والألوفون والمورفيم والمونيم واللكسيم ..الخ، الموضوعة لتعيين موضوعات صيغت داخل نظريّة محدَّدة مِن المتوقَّع أن تختصّ بإجماع اللِّسانيِّين المُصطلِحين عليها، لكن لم تمتنِع عن الاختلاف هي الأخرى.
2. مصطلحات مؤلَّفة من كلمات اللّغة العادية، ما يؤدّي إلى الاشتراك اللّفظي وهو مصدر التباس المفاهيم.
3. مصطلحات تعود في الأصل إلى المعجم التقليدي للنحو، تُستعمَل بمعانيها أحياناً أو بمعانٍ معدَّلة أحياناً أخرى، وذلك لوصف لغة معيّنة ما دام لكلِّ لغةٍ نحوُها وعلمُ نحوِها*. وإذا تعلّق الأمر بمصطلحاتٍ مُقترَضة من لغاتٍ ذات أصولٍ لاتينيّة استعمِلت لوصف قواعد نحويّة للغاتٍ أجنبيّة يؤدّي حتماً إلى الاستعانة ـ في نقلها إلى العربيّة ـ بالكلمات الأصلية إذا تعذّرَت آلية الترجمة. لكن لمّا كان الاشتراك في أصول الكلمات يعني القرابة بين لغاتها، فهذا الاقتراض لا يستقيم مع وضع العربيّة.

بيد أنّ الباحِثيْن فرانك نوفو وبينر لوريس يعتبران أنّ لجوء اللِّسانيين مِراراً إلى ما يدعونه *النحو التقليدي، أو التراث النحوي أو سنن الدرس النحوي* ـ إما بدافع الإعجاب أو، بالعكس من ذلك، رمياً إلى فضح هشاشته ـ إنّما يدلّ على أزمةٍ داخليّة في العلم الجديد (أزمة التبعيّة أو أزمة الغرور) كثيراً ما عبّر عنها حتى رواد اللِّسانيات، لكن ليس للدواعي نفسها التي نوحي بها هنا[2]: إمّا لأنّه لا يستطيع أن يطير بجناحيه فيتحرّر، إما لأنّه يقرّ بسلامة الأصول بل امتداد أصوله إلى هذه الأخيرة في تمازجٍ يصعب نوعاً ما إثبات براءته. هذا، وإن يستدعي الأمر الأخير التأمّل في إعادة الاعتبار له ويفنِّد المحاولات الحديثة الرامية إلى تجريده من هالة التقديس، يؤدّي حتماً إلى تأخّر عجلة تقدّمه. وذلك بما يقتضيه من المعالجات المصطليّة التي يستلّ بوساطتها الموضوع لكنه ـ كما رأينا في المطلب السابق ـ يوقِع في التعدديّة المصطلحيّة. ثمّ إنّ العمَل في كنف هذه السنن (النحويّة) لم يتوقّف أبداً ولا تزال جلُّ موضوعاته

---

1 M.-N. Gary-Prieur, Les termes clés de la linguistique, p.03.

* النحو بمفهومه الواسِع أو نظريّة اللّغة بمفهوم نوام شتشومسكي كما في: N. Chomsky, Structures syntaxiques, p.21.

2 F. Neveu & P. Lauwres, La notion de « tradition grammaticale » et son usage en linguistique française, (p.38-52).

تُستأنَف كلّما استشعر الدارسون ضرورة ما. إذ شهد ذلك العمل حراكاً بالموازاة مع الدرس اللّساني بمفهومه الحداثي، ولم يتمكَّن هذا الأخير مِن إزاحة تلك السنن عن طريقها تحت أعذارٍ مختلِفة، كأن يُقال إنّ الزمان قد عفا عليها. والمؤسّسات المدرسيّة من الجامعات والمعاهد والمدارس لم تنته عن تأطير المتعلِّمين تأطيراً نحوياً مَتيناً. كما أنّك لا تجِد تحليلاً منكبّاً على تشخيص المعضلات المصطلحيّة ولا يلتفِت إلى استفزاز قدرات اللّغة، بل ولا يزاوِل المراوحة بين القطبين المتّصِلين (الوضع والاستِعمال). وقد أثقِل كاهِل اللغة التي قامت فيما مضى بعمليّة المراوحة هذه، حتى ظهرت مصطلحات المصطلحات كأن تُوضَع مباشرةً بعد مرحلة الجمع اللّغوي تسميات، في طريقها إلى تصفية موقِع الوصف النحوي، من قبل *الانتقال من الوضع الأوّل إلى الوضع الثاني*.

ونتساءل في خلاصة هذا الفصل ومع هذا الوضع اللّساني (المصطلحي) العربي المعقَّد والذي أسهمت النزعة الفرديّة في تأزِيمِه: ما دام مِن الممكِن أن يختلف تشكيل المفهوم انطباعاً أو تصوّراً شخصيّاً باختلاف الأفراد أنفسهم واختلاف خبراتهم فيه ـ من هنا ما يُتحرّى مِن ضرورة الاتفاق حول المصطلح، فما هو حال ذلك المفهوم عندما تتعدّد المصطلحات ويكون لكلِّ واضِعٍ مُبرِّراتُه ؟ ولا شكَّ أنّ النتيجة ستكون التباس المفاهيم المصطلحيّة. ومِن أجل معالجة هذه الوضعيّة المركَّبة، نقترح إدراجَها في همّ التوقّع كما سنتناوله في الفصل الموالي من هذا الباب (الخطاب اللّساني العربي ومساعي التوقّع).

## الفَصل الثاني

# الخطاب اللساني العربي ومساعي التوقع

**1.2 التّوليد المصطلحي**

1.1.2 أنواع التّوليد ووسائله وآلياته

1.1.1.2 التّوليد الدّلالي

2.1.1.2 التّوليد الصّوري

3.1.1.2 التّوليد الدّلالي الصّوري

2.1.2 مصادر التوليد المصطلحي

1.2.1.2 الإعلام والانترنيت

2.2.1.2 النشر العلمي والتدوين

3.1.2 محفِّزات التوليد المصطلحي

1.3.1.2 مأسَسَة التّوليد المصطلحي

2.3.1.2 تعليل المولّد

**2.2 التوحيد المُصطلحي**

1.2.2 دواعي التوحيد المصطلحي

1.1.2.2 أحاديّة التسمية والمفهوم

2.1.2.2 هوس التّأصيل

3.1.2.2 تأسيس مرجعيّة لسانيّة عربيّة

1.2.2 صعوبات التوحيد المصطلحي

1.2.2.2 مَفهمة الواقع الجديد

2.2.2.2 قلّة الكليات المشتركة

3.2.2.2 شبه تعذّر النّسخ الدلالي

4.1.2.2 اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب

2.2.2 شروط التوحيد المصطلحي

1.2.2.2 التّوثيق المصطلحي

2.2.2.2 التّنسيق المصطلحي

3.2.2 أهداف التوحيد المصطلحي

1.3.2.2 تيسير التواصل

2.3.2.2 صون العلم

3.3.2.2 تكريس التعليم

لا نريد مِن هذا الفصل مجرّد عرض جردٍ لمجموع مساعي التوقّع ـ كما قد يوحي العنوان ـ لأنّ هذه الأخيرة متنوّعة تنوّع الآفاق التي يسلّمنا إليها الفصل ولاسيما إذا تعرّضنا للجرد مِن باب التّهيئة اللّغوية المفتوحة على نفسها وعلى غيرها مِن الاهتمامات. بل إنّ المساعي تتجاوز مجرّد التكهّنات القطريّة إلى إعمال التوقّع على المستوى العالمي لفائدة اللّغات تحت تسمياتٍ شتّى كـ (écologie mondiale des langues)؛ ما يعني *البيئة الصحيّة العالميّة للّغات*[1]، كما يدلّ عليه الكتاب المرجع في هذا الموضوع[2]، وصاحبه لويس جان كالفي الذي يضع المفهوم جليّاً في إطاره الصّحيح وهو اللّسانيات الاجتماعيّة[3]. لهذا كان مِن بين المساعي الحميدة التي كتب للدّرس المصطلحي أن يرصدها لصالح *الخطاب اللّساني* والتي اكتفينا بها، التّوليد المصطلحي والتّوحيد المصطلحي؛ حيث ارتأينا تدارسهما في هذا الفصل الذي يُنهى إليه شأن التكهّن المشروع والمشروعي بناءً على المعطيات السّالِفة. ذلك أنّ التوقّع مِن شأنه أن ينطلق من الواقع ويراقِب التطوّر ويبيِّن الطريق الموصِل إلى ذلك.

**1.2 التّوليد المصطلحي:** إنّ ما انتهينا إليه خلال التشخيصات السّابِقة مِن خطورة وضع *الخطاب اللّساني العربي*، وما أسهم في ذلك من الاجترار وغيره من الظواهر الخطيرة يحمل دلالة معتبرة. ومهما تكن تلك الدّلالة فعِرق التّوليد المصطلحي لا ينبغي عليه أن ينضب لأنه أحد الأغراض التي تُحدِّد مصير العلم (اللّسانيات) الذي وضعُه القائمُ سيِّءٌ للغاية. ذلك لأنّ أحد المشكلات الجزئيّة التي قد تهدِّد ذلك المصير والتي نبّه إليها عبد الرحمن الحاج صالح وأشرنا إليها بالإجمال أعلاه[4]، هو كما يقول تحديداً: « عدم توفّر المصطلحات العربيّة لتأدية كلّ هذه المعاني العلميّة [التي كان يتحدّث عنها] وذلك رغم كلّ ما تبذله المجامع اللّغويّة مِن مجهوداتٍ لسدّ الفراغ وكان يجب أن تواكب اللغة الركب الحضاري العلمي مواكبة تامة مهما كان الأمر ومهما كانت السرعة التي يسير عليها هذا الركب. فالمزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهمّ شروط التقدّم وأشدّ الناس احتياجاً لها هم الباحثون فكيف يتم لهم إقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها وإثراؤها لو لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها وتجريدها ما يكفي حاجتهم بذلك ؟ والحقّ أنّ الفئة القليلة مِن الباحثين الحقيقيين (أي المبدعين منهم) لا تقوى أبداً على وضع الآلاف المؤلَّفة مِن المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين [...] وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز لنا أن نُبقي البحث اللغوي على ما هو عليه الآن من بطء وفوضى ؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتثاقِل ولا نبادر إلى اتّخاذ الوسائل الجبارة التي يجب اتخاذها في مثل هذه الأحوال ؟ »[5]. ولمّا اعتُبِرت المصطلحيات ـ في أحدث التّعريفات التي راجعها المصطلحيّون ـ ذلك « العلم الذي يدرس المصطلحات ويبحث في طرق صياغتها، واستِعمالاتها، ودلالاتها، وتطوّر

---

[1] Jean-Claude Guédon, Vers une nouvelle écologie mondiale des langues, Revue Les Cahiers du Rifal, n° 24, (p.50-54).

[2] L.-J. Calvet, Pour une écologie des langues du monde, Ed. Plon, Paris, 1999.

[3] Nadège Lechevrel, Structuralisme et complexités : de la sociolinguistique à l'écologie des langues, in Colloque international « pour une épistémologie de la sociolinguistique »: ARSER, Laboratoire Dipralang- EA 739, (Université Montpellier III), 10-12 décembre 2009, IUFM de Montpellier.

[4] يُنظَر الباب الثالث: 1.3.1.1 تحليل المفاهيم اللّسانيّة.

[5] عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1)، ص13. التسطير مِن عندنا.

أنساقها، وعلاقتها بالعالم المدرك (المتصوَّر) أو المحسوس »[1]، فهي ـ كما تدلّ الجملة المسطَّر تحتها في هذا التّعريف ـ تهتمّ بطرق صياغة المصطلحات ووسائلها لتضعها تحت تصرّف الباحثين (أشدّ الناس احتياجاً لها). علماً أنّ تلك الطرق والوسائل تتعدّد وتختلِف باختلاف اللّغات وباختلاف العلوم التي يُحوِجها الأمرُ إلى ذلك؛ وكذلك باختلاف العلوم التي تتدخّل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في تلك الصياغة ـ وعلى رأسها اللّسانيات. فبعض العلوم كأنّها مكتفية بذاتها وأخرى لا تزال تسترعي اهتمامَ كلّ المؤَهَّلين لتلك الصياغة انطلاقاً من ذوي الاختصاص في الميدان المَعني مروراً بالمصطلحيِّين الذين لا يديرون أظهرهم لهذه المهام بل يتربّصون مثل هذه الفرص لعرض عضلاتهم. فهي بالتّالي تستقصي الآفاق باحِثةً عن تلك الطرق التي لا تعدو في غالبها أن تكون من جنس اللّغة التي يُهتمّ بشأنها في هذا المضمار. ونضع ـ قبل تناول الجوانب الهامّة في التوليد ـ ثلاث ملاحظاتٍ تخصّ اللّغة العربيّة ودرسها اللّساني، مؤدّاها:

1. أنّ حِرصَنا على ربط مصير اللّسانيات بالتّوليد (ثمّ بالتّوحيد) يعود إلى الزاوية التي تبنّيناها والتي تنحصِر في النّظر في الإمكانات من حيث إنّنا نخمِّن دائماً وجود كياناتٍ وعملياتٍ وآلياتٍ جديدة. كما هو راجِعٌ إلى وضعيّة الدّرس اللّساني العربي المرتبِطة بالتّرجمة أساساً ما يعني وجود مفاهيم غير مترجَمة إلى حدّ السّاعة. والحال إنّ ما يوجد منها مترجَماً لم يُسعف اللّغة العربيّة كثيراً على تنمية رصيدها المصطلحي. ثمّ إنّ أزمة المفهوم أقلّ خطورة من سوء ترجمته ومن تعدّد الترجمات التي لا يهمّ بعضها شأن التوحيد ولا تراعي مقتضياته على الإطلاق والتي لا تفي دائماً بالمفهوم الصحيح. فهذا الطاهر ميلة بعدما أفاض شيئاً ما في شرح الأسباب العامّة التي تتحكّم في قلّة ألفظ الحضارة ـ وعلى الرغم من اعترافه بأنّ عمليّة التوليد لم تتوقّف منذ القرن التاسِع عشر[2] ـ يستدرِك بالقول: « أمّا الأسباب المباشِرة [المتحكِّمة في ذلك] فهي كثيرة أيضاً، منها بطء حركة التّوليد وإقرار ما يُولَّد مِن قِبل المجامِع اللّغويّة »[3].

علاوةً على ذلك كلِّه فقد رأينا أعلاه أنّ حديث الباحثين العرب حول مسألة المنهج في المصطلحيات قد اقترن بالتوليد من جهة وبالتوحيد مِن جهةٍ أخرى. كما شاء الجميع أن يتناول سبل تعميم منهجية وضع المصطلحات على المعنيين بالتّوليد والتّعريب. ثمّ إنّه في جميع الحالات، فإنّ المصطلحي يستعين بوسائل لغوية محدَّدة لوضع المصطلحات الجديدة أو توحيد المصطلحات القائمة . وهذه الوسائل اللغوية تشترك فيها جميع اللغات على الرغم من تفاوتها في ترتيب هذه الوسائل من حيث أهميتها أو شيوعها فيها. وفي اللغة العربية ترد وسائل توليد المصطلحات على الترتيب الآتي: الاشتقاق، والمجاز، والتراث، والتعريب، والنحت، والتركيب[4]. كما ارتبطت المصطلحيات بالتّوليد ارتِباطاً شديداً مِن ناحية حداثة ذلك العلم، ومِن ناحية طرافة هذا الموضوع: ما استدعى النظرة

---

[1] D. Gouadec, Terminologie : constitution des données, p.12.

[2] الطاهر ميلة، اللّغة العربيّة وألفاظ الحضارة الحديثة: أهي مشكِلة لغويّة أم مشكِلة لغويّة اجتماعيّة ؟، ضمن اللّغة العربيّة ومشروع الأمّة الحضاري، (ص71 ـ 83)، ص75.

[3] المرجع نفسه، ص80.

[4] ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، في مجلة اللسان العربي، مجلد 18، ج.1، ص175 ـ 178.

المعمَّقة خصوصاً في المصطلحات المولَّدة، بمختلَف الوسائل والآليات التي سنتعرّض إليها خلال خذا المبحث، من أجل الحديث عن كل ما هو جديد من المفاهيم والأشياء في شتى العلوم والميادين المختلفة. ثمّ إنّ هذا المبحث أخذ يشقّ طريقَه نحو التطوّر والتجذُّر في السّاحة العلميّة العربيّة، فظهرت الدّراسات المستفيضة التي تبتغي معالجة مسائل توليده وتشكيله وآليات توظيفه في البحث العلمي وفي التّعليم. وكذا حظي باهتمام معتبَر شيئاً ما مِن قبل بعض اللسانيين والمختصين ولاسيما في النّصف الثّاني مِن القرن العشرين الميلادي، حيث عالجوا في مناسباتٍ مختلِفة أسسه النّظرية والتّطبيقية والعلاقات التي تربِطه بالعلوم والمباحث الأخرى وخاصة منها مباحث التّوليد.

2. أنّ تسمية *المولَّد* (Néologisme) من المصطلحات التي عرفت تطوّراً في العربيّة. فبعد إذ كان يُطلَق على المفهوم الذي يدلّ عليه هذا المصطلح تسمياتٌ مِن قبيل *حداثة الكلام وجدة الكلام ولفظة جديدة ومعنى جديد**، وكذلك *المستحدَث*[1] وعبارة *الصيغ الجديدة الطارئة على اللغة*. لكن وعلى الرغم من هذه التعدّدية فقد صار جلُّ مَن يعمد إلى البحث في موضوع التوليد والمولَّد يستعمِل هذين المصطلحين بدون تردّد إلى جانب مصطلح *الوضع* الذي قد ينوب عن مصطلح *التوليد*. فهكذا جاء في المعجم المُوحّد مُصطلحا *مولَّد وتوليد*[2] في مُقابِل: *(Néologisme)* و*(Néologie)* بالتوالي.

3. وترانا مِن جهة، نستحسِن هذا الاستقرار، ولا نرى عيباً مِن جهةٍ أخرى في أن يُسنَد إلى (Générativisme) مقابِلٌ قريبٌ من مصطلح *التوليد* وهو *التوليديّة*. وذلك يعود مِن جانب، إلى طبيعة اللغة العربية الاشتقاقيّة والتي لا يُتنصَّل منها حتّى في عربيّة الاختصاص، ومِن جانب آخر إلى كون المصطلح يُحيل إلى التعريف المسنَد للمفهوم المقصود؛ فالتعريف هو مَن يرفع الالتباس[3]. بل إنّ الإبداعيّة التي يتوفَّر عليها التوليد كآلية لا تبتعد عن الإبداعيّة التي تقول بها المدرسة التوليديّة بجميع فروعها التي نشأت لاحِقاً.

**1.1.2 أنواع التّوليد ووسائله وآلياته:** إنّ الخوض في هذه الجوانب الثلاثة (الأنواع والوسائل والآليات) من شأنه أن يقدِّم صورة مكبَّرة يمكن لأيِّ واحِدٍ تصغيرُها وتبسيطها كما يشاء لأنّها دقيقة وتشمل الظاهرة في العربيّة حيث سعى أبناؤها إلى التعويل عليها من مختلف وجهات نظر كما عند الغربيِّين الذين تفاوتت عندهم المقاييس أيضاً. بل هناك مِن هؤلاء مَن أحصى مِن معايير التقسيم والتّصنيف ـ بالأخذ في الاعتبار الوسائل والآليات ـ ما يناهز مائة نموذج ينطلق كلُّ باحث في تناوله للتصنيف مِن إعداد

---

* وردت هذه المصطلحات كلّها في قاموس النجاري ويترجم (néologique) بـ *حديث الألفاظ*؛ يُنظَر: محي الدين محسب، نقل المصطلح اللّساني في مطلع القرن العشرين: قاموس النجاري نموذجاً، المنيا: 2001، دار الهدى للنشر والتوزيع. حول مصطلح *المولَّد* (Néologisme) ومقابلاته العربية: محي الدين محسب، الأسلوبية وعلم الدلالة، 1992، ص94.

[1] ريتا خاط، ترجمة الثبت التّعريفي، ضمن المعنى في علم المصطلحات، (ص377 ـ 387)، ص377.

[2] عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المَعجم المُوحَّد لِمُصطلحات اللّسانيَّات، ص93 (م1814، م1815).

[3] Rostislav Kocourek, Essai de linguistique française et anglaise, Ed. Sterling, Paris, 2001, p.266.

تصنيفيته (Typologie) وكلٌّ يركن في ذلك إلى زاوية يختلف فيها عن الآخر ووفق المدوَّنة التي يكون قد اعتمدها على الرغم من غلبة وروده في النصوص العلميّة[1]. ونذكر من اللّسانيين الغربيِّين الذين تعرّضوا للتّوليد مِن مختلف النظريّات اللّسانيّة (البنويّة والتوزيعيّة والوظيفيّة والتحويليّة التوليديّة) أسماء على غرار كلٍّ مِن: .(A. Martinet, J. Lyons, J. Peytard, L. Guilbert, M. Halle, R. Jackendoff, D. Corbin) ولا نهمل جون هامبلي (John Humbley) الذي ينطلق من زاوية التّخطيط اللّغوي والتهيئة المصطلحيّة. فيقول عن حال المولَّد في اللّغة الفرنسيّة ووضع استعمالها في كندا مثلاً: « يُحدَّد المولَّد بوصفه كلّ شكلٍ أو أيّ استعمالٍ لم يتم جمعه وجرده، مَصوغ بصورة نظاميّة أو غير نظاميّة في اللّغة (الفرنسيّة) أو مقترَض من لغة أخرى »[2]. فنلاحِظ كيف أنّ المولَّد عند هذا الباحِث يشمل كلَّ ما لم يتمّ جمعُه بعدُ ليُودَع في المعاجم كما يستوعِب المقترَض ـ أم أنّ الاقتراض آلية التوليد ؟ أمّا مِن الباحِثين العرب الذين قطعوا أشواطاً معتبَرة في موضوع التّوليد (Néologisme) والذين أجادوا في تناول قضيّة المولّد (Néologie) ـ ولاسيما التّوليد المصطلحي المترجم[3]، وترفّعوا عن مجرّد تقديم الخطوط عريضة حوله؛ نجد **عبد القادر الفاسي الفهري** و**محمّد حلمي هليل** يتصدّران اللاّئحة. وذلك أنّهما ـ أولاً ـ وضَعا هذا المبحث ضمن قائمة الاهتمامات التي استلمتها مادّة التخطيط اللّغويّ كآلية واستراتيجيّة؛ ثانياً ـ لأنّهما يتناولان **التّوليد** على مستوى المصطلح اللّساني؛ ثالثاً ـ يأخذان بالاعتبار دَور المصطلحيات في التنظير لهذا المبحث بعد أن يكون المطبِّقون من اللّسانيين ومِن غيرهم مِمَّن هم في الميدان قد اختبروه فأبدعوا فيه. مِن هنا تطالعنا مقدّمة **عبد القادر الفاسي الفهري** لمعجمه المصطلحيّ (حول المصطلح اللّساني) بآرائه المتعلّقة بالمصطلحيّات عينها حيث يقول: « [..] وأنّ توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظريّة ومنهجيّة من شأنها أن تكون علما مستقلاّ هو المصطلحيّة. وبديهيّ أن يكون هذا العلم فرعا من فروع علم اللّسان، وأن يستورد أصولا نظريّة وحلولا عمليّة من هذه الفروع. فمن موارد بناء هذا العلم ضوابط التّوليد (Neology)، والأثالة (Etymology)، والمعجميّات (Lexicology) بما تضمّ من جوانب دلاليّة (Semantics)، وصرفيّة (Morphology) على الخصوص، وكذلك ضوابط التّرجمة (Translation) حين يتعلّق الأمر بقاموس متعدّد اللّغات. فهذه العلوم وغيرها من شأنها البحث في المفردات وضبطها معنى ومبنى، ووسائل التّوليد في اللّغة، ووسائل الانتقال من لغة إلى لغة ... إلخ »[4]. وقد أوردنا هذا النّصّ المكثّف الذي استجمع صاحبُه فروعاً لسانيّة عديدة في سبيل تطبيق النّظريّة اللّسانيّة التّوليديّة على البحث المصطلحيّ لكي ننبّه القارئ مسبقاً إلى تعقّد وتشعّب المنهجيّة التي أخضع لها معجمَه. ومع ذلك فهي شديدة الدّقّة لكونه استوحاها من النّظريّة اللّسانيّة التي أشرنا أعلاه أنّها وإن كانت تتعلّق باللغة أي نظريّة لغويّة فهي إذن خليقة بأن تُعتمَد كخلفيّة للعديد مِن الظواهِر اللّغويّة كالتوليد اللّغوي والمصطلحي. والحال إنّ أصالة هذا الباحث تكمن أكثر في كونه استطاع أن يُطبّق مبدأ التّوليد على المصطلح اللّسانيّ بصورة مضبوطة كما تقدّم، ومستعمِلاً الأنواع الثلاثة السالفة الذكر

---

[1] J.-F. Sablayrolles, La néologie en français contemporain, p.71-72.

[2] J. Humbley, L'observation de la néologie terminologique, Revue La banque des mots, n° 46, p.68.

[3] Andrien Hermans et Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, p.37-43.

[4] عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص140 ـ 141.

بوسائلها مجتمعةً. لهذا لا يتردّد عن الإعلان قائِلا: «وقد استعملنا هذه الوسائل مجتمعة في مولّداتنا، فمّما استعمل فيه المجاز: الأفعال الجسور (*Bridge verbs*) [...] وقد استخدمنا الاشتقاق طبقًا لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصّيغة. فاستعملنا فعالة ( كسرا وكذلك كسرا ) للدّلالة على الصّناعة أو فرع من فروعها (*Phonology*) [...] وخصّصنا المصدر الصّناعيّ جمعا لفروع أخرى من الصّناعة خصوصا ما خُتم بلاصقة *emics*، كصرفيّات (*Morphemics*) [...] أمّا ما خُتم بياء وتاء فمخصّص لترجمة *eme* (دلالة على الوحدة، من قبل إطلاق الصّفة على الموصوف) *Lexeme* معجميّة صرفيّة *Morphème* »[1]. ونُذكِّر في هذا السياق أنّ المجامِع اللّغويّة العربيّة قد تبنّى جلُّها مبدأ التّوليد اللّغوي ـ بما فيه التّوليد المصطلحي ـ بمختلف وسائله مع ما أبداه بعضٌ منها من التحفّظ القليل أو الكثير فيما يتعلّق ببعض الوسائل والآليات التي ينصح أغلبها بضرورة الاقتصاد في الاعتماد عليها والتبئير على غيره من الوسائل ولاسيما المجاز، ذلك خدمةً لإحياء التراث كجسرٍ ضروريٍّ يصل بين الماضي والحاضر. ولكنّه ما إن اطّلع على الأساليب التي اعتمدتها تلكم المجامع اللّغويّة في موضوع التّوليد وغيره من الوسائل بل ودرَس كافّتها، حتى ألفيناه كثيرَ الاجتراء على تجاوز بعضها. لذا، فهو يقول في هذا الصّدد: « ولم نقصر علمنا على استخدام الأساليب المعهودة في التّوليد، والأساليب التي أقرّتها المجامع، بل تعدّينا ذلك إلى غير المألوف. مثلا استعملنا التّعريب الجزئيّ تحرّيا للدّقّة أحيانا، ولأنّه أخفّ على اللّسان من النّحت أو التّركيب أحيانا Metalanguage ميتالغة، Metalinguistic ميتالغويّ، سوسيولسانيّات Sociolinguistics، سيكولسانيّات Psycholinguistics، [...]»[2].

ومِن هنا نتوصّل إلى استِنتاج أنّه من حيث المبادئ والقواعد اللّغويّة المعتمدة في منهجيّته فقد توصّل إلى **صياغة نظريّة** مقبولة إلى حدٍّ كبير، وإن كان قد لجأ إلى جوازات لغويّة في بعض الأحيان[3]. غير أنّه لم يأخذ بمبدأ مراعاة شيوع المصطلح وكذلك قد نعثر في معجمه على بعض المصطلحات التي يصعب تصريفها أو كثيرًا ما تتداخل مع غيرها. لنتأمّل قليلاً في مصطلحيْ: *معجميّة* مقابل (Lexème) و*حرفيّة* مقابل (Morphème) كيف تَوظَّفان في سياقٍ ما بدون أن تستدعيان كلمة *الوحدة* التي هي في الأصل منعوت أقيم النعت مقامه ؟ عندما نقول: *(Unité lexicale)* أليست التّرجمة هكذا: وحدة **معجميّة** ؟ الملاحظة نفسها تنطبِق على مصطلح الحرفيّة. لكن يمكن الاكتفاء بـ المعجميّة (وكذا الحرفيّة) على سبيل إقامة النعت مقام المنعوت فننتقل مِن الوصفيّة إلى الاسميّة. بيد أنّ المشكل الخطير فيما يخصّ هذا النوع من التوليد ـ وفيما يتعلّق بمصطلح المعجميّة تحديداً ـ هو ما يوجد في جهاتٍ أخرى من استعمال لهذا المصطلح (المعجميّة) للدلالة إمّا على (Lexicologie) أو (Lexicographie). فالمشكِل إذن يظلّ تركيبيّاً ومعجميّاً معاً. أمّا محمّد حلمي هليل فقد تناول التَّوليد في إطار الدّرسَ المصطلحيّ وبينما يدرس مادّة

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص144 ـ 145.

[2] المرجع نفسه، ص145.

[3] المرجع نفسه، ص145.

الصّوتيّات بالخصوص، فكانت محاولاتُه في ميدان المصطلح الصّوتيّ* ترمي إلى وضع خطّة منهجيّة لنقل المصطلح الصّوتيّ الإنجليزيّ إلى اللّغة العربيّة وإعداد المعجم الصّوتيّ الشّامل (إنجليزيّ ـ عربيّ). لهذا بنى دراستَه على استقراء واسعٍ للمصطلحات الصّوتيّة الإنجليزيّة ومقابلاتها العربيّة في المعاجم الصّوتيّة وكُتب الصّوتيّات المؤلَّفة بالعربيّة المترجمة من الإنجليزيّة أو الفرنسيّة إلى العربيّة في هذا الحقل، وكذلك المسارد الموجودة في بعض الكتب الإنجليزيّة والعربيّة وما أسهمت به مجامع اللّغة العربيّة. ووجدناه كذلك يحلِّل المصطلح الصّوتيّ الأجنبيّ ومقابلَه العربيّ، ويحدّد أبعاد مشاكله في نقاط معيّنة، مثل ضرورة استقراء المصطلح الصّوتيّ التّراثيّ[1]. كما عاد واستعمل التُّراث في اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها حيث يصِف ذلِك: « عرّفنا المصطلح حتّى يزول اللّبس بين: مُصطلح فنّي وآخر قريب في مَفهومه مِنه؛ والمصطلح التّراثيّ والمصطلح الحديث »[2]. ويمكن تفسير كلّ ما سبق واستِكمالاً لنظريّة عبد القادر الفاسي الفهري، بالقول: لعلّ انشغاله بالمولَّد، واعتباره أنّ كلَّ المفاهيم اللّسانيّة الحديثة جديدةٌ مضموناً من حيث المبدأ ـ وبالتالي لابدَّ أن يتناظر الجانب المفهومي مع غيره التسموي (الفارِغ) في حالة العربيّة ـ هو ما أدّى به إلى البحث عن الآليّات التي يتمّ بها التّجديد أو الابتكار من حيث الصّورة أو القالب أيضا. فنلمس هذا حينئذٍ في جانبٍ آخر حيث نراه يشجِّع التّعريب وعلى عكس المجامع اللّغويّة التي ألفناها تتحفّظ في شأنه، ويحذّر من استخدام المقابلات العربيّة الواردة في التّراث ويُسمِّي هذا الأخير « الجُزء المتوافِر في القاموس القديم (أو التُّراث) »[3]. ويفصِل في هذه النّقطة قائلاً: «وقد حاولنا ما استطعنا الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفّر القديم في مقابل المصطلح الدّاخل، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثّل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلّية على السّواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظّفا. لفظ مبتدأ مثلا موظّف في النّحو بمدلول عامليّ محدّد. وهو مفهوم صوريّ ولا يمكن أن نوظّفه لترجمة *Topic*، وهو مفهوم وظيفيّ. فهذا التّوليد ربع على مستوى اللّفظ ولكنّه يؤدّي إلى اشتراك لفظيّ غير مرغوب فيه في المجال العلميّ، إذ نتحرّى اللّفظ الواحد للمفهوم الواحد »[4]، أو ما سمّاه بالمصطلح الأحاديّ[5]. إنّ هذا المقتطف ينطوي على توضيحات وتعليلات هي من جنس المصطلحيّات كالعبارة الأخيرة مثلا. ثمّ إنّه يحتجّ لميله إلى التّعريب بقوله مرّة أخرى: « وبسبب هذا الارتباط [ المصطلح بالثّقافة ] صعب الانتقال من لغة إلى لغو باستخدام الرّصيد المصطلحيّ الدّاخليّ فقط، فتعريب الثّقافة العلميّة ومن ضمنها الثّقافة اللّسانيّة الغربيّة يقتضي اللّجوء إلى ما أسميناه المصطلح الخارجيّ. وهو جهاز اصطلاحيّ يصاغ ويشيد إلى جانب المصطلح الدّاخليّ **بناء على مقولات فكريّة داخلة، حتى نستطيع التّعبير بألفاظ عربيّة** عمّا يعبّر عنه بألفاظ أجنبيّة ». ويهمّنا مِن

---

* له في هذا المجال دراسة هامّة على غرار: المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة: دراسة تمهيديّة نحو وضع معجم صوتيّ ثنائيّ اللّغة (إنجليزيّ ـ عربيّ)، اللّسان العربيّ، ع.21، 1982- 1983، من ص97 - 135. وقد طبّق المنهجيّة الواردة في هذه الدّراسة على ترجمة له لكتاب " مالنبورغ " (La phonétique, 1963)، التي نشرت له بعد هذه الدّراسة في مجلّة اللّسان العربي.

[1] محمّد حلمي هليل، المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة، ص98.

[2] محمّد حلمي هليل، اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها، اللّسان العربيّ، ع.22، (ص35 ـ 56)، ص38.

[3] الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ص359.

[4] الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص145.

[5] المرجع نفسه، ص145.

تعريفات عبد القادر الفاسي الفهري للتّوليد التّقسيمُ الذي طرحه في خصوص وسائل التوليد حيث يرى أنّ: « وسائل التّوليد إمّا متوفّرة مألوفة، وإمّا غير مألوفة. والتّوليد إمّا توليد يخصّ المعنى فقط كالمجاز والتّضمين، وإمّا توليد المبنى فقط، كما في المعرّب الضّيّق، وإمّا توليد يخصّ المعنى والمبنى في ذات الأوان، ومن وسائله : الاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب »[1]. نلاحِظ هنا أوّلاً: استعمال عبد القادر الفاسي الفهري لعبارة (وسائل التّوليد غير المألوفة) ما يدلّ على تموقعه على ضفّة التوقّع، في مقابل (وسائل التّوليد المألوفة) التي ألفناها عند غيره من رواد نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقّع. ثانياً: قد قسّم التوليد ومعه وسائله فآلياته باستعمال ثلاثة معايير هي **1**. المعنى من جهة، **2**. المبنى مِن جهة، **3**. المعنى والمبنى معاً من جهة. ثالِثاً: فهكذا توصّل إلى تقسيم التّوليد إلى أنواعٍ بالنّظر في وسائله اللّغويّة بالدّرجة الأولى كما يأتي:

- توليد دلاليّ: باستعمال المجاز.
- توليد صوريّ: باستعمال المعرّب.
- توليد دلاليّ صوريّ: باستعمال الاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب.

إنّ التطرّق إلى هذه الأنواع الثلاثة من شأنه أن يحلّ مشكل الاختلاف حول ضبط مفهوم المولّد كمصطلح استُعمِل في التّراث وعند المحدثين. لهذا نجد الكثير من الدّارسين يتبنّون هذا التّقسيم[2]. لكن لا ينبغي أن نغفل أنّ الاختلاف يوجد عند العرب كما عند الغربيّين* . كما تقدّم.

**1.1.2 التّوليد الدلاليّ:** *التّوليد الدّلالي* هو إجراءٌ لغويٌّ يقوم على إحلال علاقة دلاليّة جديدة أو مُستحدَثة بين دالٍّ ومدلولٍ سبق أن تعارفا في ظلِّ مجالٍ معيّن. بتعبير آخر هو خلق معنىٍ جديد لم يُحصَّل مِن ذي قبل (Sens non actualisé)، أي لم تُسنَد إليه وحدة لغويّة (دال) تكون قد وُجِدت ودالّة على معنىٍ ما. وهو إجراءٌ (تكويني تدقيقي)، أي يستجيب لهدف مزدوج (التكوين والتدقيق). ذلك أنّه كما يُظهره معناه القاموسي هو إبداعُ دلالاتٍ معجمية وتراكيبَ دلالية جديدة. لهذا فالإبداعية تتمّ فيه على مستوى الدلالة باعتماد المجاز الذي يقرِّب بين مجموعات دلالية مختلفة يمكن وصفها وتحليل تمثيلاتها وباعتماد التركيب الدلالي والتعليقات الدلالية المعجمية. يقول محمد غاليم في تعريف التَّوليد الدلالي: « هو إبداعُ دلالاتٍ معجمية وتراكيبَ دلالية جديدة، أي أنَّه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلاليَّة جديدة بالنسبة لوحدة معجمية موجودة أصلاً في معجم اللغة، فيَسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقَّق فيها من قبل »[3]. وتَستوقِفُنا في هذا التّعريف كلمةُ (إبداع) التي استهدفها صاحبُه لكي يبيِّن مِن خلالها أنّ ما يقصُده من التوليد يختلف عن التَّصورات

---

[1] الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص144. التسطير مِن وضعنا.

[2] محمّد غاليم، التّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، الدّار البيضاء: 1987، دار توبقال للنّشر.

* نجد عندهم المصطلحات الشّائعة للمولّد الدّلاليّ والمولّد الصّوريّ، والمولّد الدّلاليّ الصّوريّ هذه المقابلات: *Néologisme de sens* ou *néologisme sémantique*, *néologisme de forme* ou *néologisme morphologique*, *néologisme de sens et de forme* ou *néologisme morphosémantique* ، ينظر: Daniel Candel, Néologie et terminologie : Activités et reflexions, Terminologies nouvelles, n°20, p.45.

[3] محمد غاليم، التَّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، ص05.

والتَّصنيفات التَّقليدية لمصادر اللغة، التي تضمَّنَتها ملاحظاتُ القدماء وسار على تقاليدها بعض المُحدثين من علماء العربية. إذ أنَّ المولَّدَ عندهم أحدُ هذه الأنواع الثَّلاثة:

1. ما نَقلَه المُوَلّدون عن طريق التَّجوُّز في المعنى الوضعيِّ إلى آخَرَ عامٍّ أو خاصٍّ*. وقد فُصِل هؤلاء عن مصادر التقعيد التي يُعتدُّ بِها و يُستشهد. فهُم لا يُحتَجُّ بِلُغتِهم لأنَّهم ليسوا مَأمونين مِن اللَّحنِ الّذي قد يُعَكِّر صفوَ لغَة القَومِ الّتي أجمَعَ العُلماءُ على الاحتجاجِ بها، وهي ـ على حدِّ قول جلال الدِّين السيُّوطي في صدَدِ نقلِه لأَهمِّ ما قيلَ حينَئذٍ حولَ أصل اللّغة: « ما وقف الله عزَّ وجلَّ آدَمَ عليهِ السَّلام [عليه] ممَّا شاءَ أن يُعلِّمه إيَّاهُ؛ ممَّا احتاجَ إليه في زمانِه، وانتشرَ مِن ذلك ما شاءَ الله؛ ثمَّ علَّم بعدَ آدَمَ مِن الأنبيَّاء ـ صلواتُ الله عليهِم ـ نبيًّا نبيًّا ما شاءَ [الله] أن يُعلِّمَهُ، حتَّى انتهى الأمرُ إلى نبيِّنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّمَ؛ فآتاهُ الله مِن ذلك ما لم يُؤتِهِ أحدا قبلَه، تماماً على ما أحسنَهُ مِن اللّغة المتقدِّمة؛ ثمَّ قرَّ الأمرُ قرارَهُ، فلا نعلَمُ لُغةً مِن بَعدِهُ حَدَثَت. فَإن تعَمَّلَ اليومَ لذلك مُتَعمِّلٌ وجدَ مِن نُقَّاد العِلمِ مَن يَنفيهِ ويَرُدُّه »[1].
2. ما ارتجله المولدون ممَّا لا أصل له في اللّغة، وما حرَّفوه لفظاً أو دلالةً ممّا هو فصيح، وأورد شهاب الدين الخفَّاجي (ت.1069ه) أمثلة عنه، نذكر منها بعجالة قوله عن هذا المثل: « من أمثال المولدين: (من الباب إلى الطاق) فيما فعل من غيره سبب بمعنى من أوله إلى أخره [...] »[2].
3. بعض ما استعمله المولِّدون من الأعجمي الذي لم يعرِّبْه الفصحاءُ مِن العرب. وخَصَّص له الخفَّاجي مِن بين مواده المُعرَّبَة تعليقاتٍ مِن هذا القبيل: « (شهره): لغة مولَّده ليست من كلام العرب، و أقبح منها قولُهم بمعناه جرسه كأنه كتعليق الجرس عليه »[3]. نلاحظ من خلال هذه التحديدات ما يأتي:

فيما يخصّ **النّوع الأوّل**: فإذا جاز الاحتِجاجُ بقولٍ مأثورٍ عن المُولَّدين فلا يتعدّى معناه دون لَفظه، أي لِغرضٍ في مَعناه. هكذا قال ابن جنّي: « ولا تستنكر ذكر هذا الرجل [ أحد المولّدين ] وإن كان مولّدا في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف مُتَسرِّبه فإن المعاني يَتَناهَبُها المولدون كما يتناهبها المتقدمون وقد كان أبو العباس وهو الكثير التعقُّب لجلةَ الناس احتج بشيءٍ من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون

---

* وقد أشار فايز الدَّاية إلى هذه الظَّاهِرة وصَنيع هؤلاء في غضونِ حديثه عن التَّوَسُّع في الدّلالة ضِمن *التطوّر الدّلالي بالتخصيص وبالتوسّع*، ومثَّل ببَعضِهم. يُنظَر: فايز الدَّاية، عِلم الدّلالة العربيّ: النَّظريَّة والتَّطبيق، ص281.

[1] جلال الدِّين السيُّوطي، المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوى، ج.1، ط.3، القاهِرة: (د.ت)، مكتبة دار التُّراث، ص09 ـ 10. التّسطير مِن وضعنا.

[2] شهاب الدين الخفاجي، شِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ص19.

[3] المرجع نفسه، ص191. وما زادنا يقِينًا مِن أنّ الخفاجي يعتبر بعض الاستعمالات غير المألوفة من المولَّدات هو بحثُنا عن مادة (تجريس) في مصادر أخرى من أجل فهم سبب ذلك التعليق الّذي أفاده على مادة (شَهَرَ) فصادفنا هذه المادة في معجم المصطلحات الواردة في (مثلى الطَّريقة) بهذه العبارات: « تجريس، في اللسان (لابن منظور): رجلٌ مجرِّبٌ للأمورِ عارفٌ لها أو والّذي أصابتْه البلايا، وفي الرِّسالة عبارة عن عقوبةٍ شائعةٍ في الأندلس سلَّطها المُحتسِب على الصّناع أو التّجار المتَّهمين بِالغش والتّدليس. وتتمثّل في تطواف متبين في شوارع المدينة العامرة والمتحركة فيركب المتهَّم على الدَّابة ذات منظَر مضحك (مسير أو ممار بصورة خاصة في الأندلس) ووجهه إلى الوراء ». يُنظَر: مثلى الطَّريقة في ذمِّ الوثيقة، الجزائر: 1983، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص129

لفظه»[1]. ونعثر في هذا المُقتبَس على نظرة إلى المَعنى حريّة بِالاهتِمام. وتكمن في تركيز صاحبها على قابليّة استحداث المعنى مِن دون المساس باللّفظ الذي لابدّ أن يستقرّ ما قرّت اللّغة التي يُعتدّ بها. طبعاً نجد لهذه الظّاهِرة شرحاً في نظريّة النّظم العربيّة التي يبسط فيها القول كلٌّ مِن الجاحظ وعبد القادر الجرجاني. أمّا التّوليدُ المَقصودُ عند تعريف محمّد غاليم، فيتجاوز هذه النّظرة المعيارية. وهو ما أدلى به حلمى خليل وهو يختبِر بعضاً من الطرق التي رصدها للشدياق فيقول: « ومِن خِلال كِتابات *الشدياق* حول ذلِك [ تَنمية المادَّة المعجميَّة ]، نَستطيع أن نرصد الطُّرق الّتي اعتَمدها في إمداد العربيَّة بِحاجاتها مِن الألفاظ فيما يَلي: **التَّوليد**: وذلك عن طريق تغيُّر دلالات بعض الكلمات القديمة إلى دلالات أخرى مثل الهاتف لِلتليفون والمذياع للراديو والسيارة للاتومبيل والبرق للتلغراف. وقد استغلَّ *الشدياق* هذه الوسيلة في وَضع كثير مِن الكلمات بثَّها في مُؤلَّفاته مثل " الواسطة في مَعرفة أحوال مالطة " و" كشف المخبا عن فنون أوربا " [...] »[2]. وأعظم ما تتّفِق حوله كلُّ الأقوال التي جمعناها حول التّوليد الدّلالي هو إسناد إلى المجاز آلية التّوليد. هذا ليس موضوع الساعة لكي ننصرِف إليه وهي الّتي سوف نصادِفُها مرَّةً أخرى عندَ رأي السيّوطي حولَ المجاز باعتبارِه نظريَّة مُسيِّرَة للُّغة وليسَ مُجَرَّدَ صورة أسلوبيَّة! فليَستغرِب مَن يشاءُ الاستِغراب في خصوصِ هذا التَّناسُق في نَظرَة الإمام التي أضحت محلّ اهتمام بعض المختصّين في علم الدلالة المطبَّق على الترجمة. فهذا جورج مونان يورِد في صدَد تَأصيلِه لِنظريَّة الحقول الدلالِيَّة مُقتطفًا مُقتبسًا مِن فيهلم هومبلت ـ يَصِل بَين التَّرابُطات النَّفسانيَّة ـ مَفادُه أنَّ «الكَلام في حقيقة الأمر ليسَ تَركيبًا لِكلِمات مَوجودة مُسبقًا، لكن الكلِمات في آخِر المطاف هي الّتي تُعدُّ نَتيجةً لِلكلام »[3]. ويَقصُد هنا ـ طَبعًا ـ ما قصده محمّد غاليم في تعريفه السّابِق مِن أنّ الكَلِمات الّتي تَكتَسِبُ دلالاتٍ جديدة بِفضل استِعمالاتِها المُتَجَدِّدة، وفي مَواقِفَ طارِئة، وتكون أحيانًا مَرفوقَةً بإيحاءاتٍ شَخصِيَّة لا بُدَّ أن يَأخُذها المُخاطَب بِعيْن الاعتِبار، وتَعامُل المُترجِم مع هذه الدّلالات يشهد على ذلك*.

إنّ مُجمَل كلِّ نوع من المولَّدات السابقة معياريٌّ صرفٌ يقضي بنبذها كما أن النَّوعيْن الثَّاني والثَّالث يندرجان فيما اصطُلِح عليه بالدَّخيل لكن ألا يُعتَبَر كلّ مولَّد بِالدخيل ! ما أدى إلى اعتبار المعرَّب نوعًا من المُولَّد . إذ يَدخُل في إطار المُولَّد الصُّوريِّ . على الرغم من كونه صوريا. فإذا ما قارننا هذه الرؤوس مما يقصده من التّوليد الدلالي في الدرس المصطلحيّ نخلص إلى مجموعة من التداخلات بين أمرين وجملة من المفارقات: أما التداخلاتُ فنلمسها في كون التَّوليد الدّلاليّ يخصُّ وِحدة معجمية: مفردة

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج.1، ص24.

[2] محمد حلمى خليل، دراساتٌ في اللّسانيّات التَّطبيقيَّة، ص308.

[3] المَرجِع نفسه، ص72.

* أي دلالة المَعنى حسب تَرجمة المعجم المُوحَّد لِمُصطلح (Connotation)، وكان مِن الصَّعبِ فَهم هذا المُصطلح المُركَّب في اللُّغة العَربِيَّة تَركيبًا إضافِيًّا لولا تَوضيحه بِما قُوبِل بِه مِن مُصطلحٍ هو: المَعنى الأصليّ أو أصل المَعنى أوالمَعنى الوَضعِيّ. وكُلُّها مُصطلحاتٌ تُراثِيَّةٌ كَثُرَ استِعمالُها عند عُلماء أصول النَّحو والّذين أخذوا يُقعِّدون لِلبلاغة: النواجى، المَرجع السَّابِق، ص13-16 وص149 ـ 150. ويَحدثُ الأَمرُ نفسُه فيما يَتعلَّق بِمُصطلح (Dénotation) الّذي تُرجِم بِمُصطلح المَعنى الحَقيقيّ: المعجم المُوحَّد، ص30. (المادَّة:553) وص73. (المادَّة:694). في نَظرة التَّرجمة إلى مُصطلح (Connotation)، رغمِ تَنوُّعِها: J. Demanuelli et C. Demanuelli, La traduction..., p.41-42.

أو مركبة، موجودة مسبقا في معجم اللغة العربية، لهذا سمي بالتوليد الدلالي أي أن التوليد يمس معنى تلك الوحدة. وهذا حسب ما رأيناه في تعريف محمد *غاليم*. و هنا ينتابُنا المثال الذي علل به إبراهيم *المسرَّائي* تذمُّرَه من تحامل بعض اللُّغويِّين على الشُّعراء المولدين الذين يصدرون من معين المعجم العربي، لإنشاء معانٍ جديدة بتأليف الكلام بطريقة غير معهودة عند العرب المتقدِّمين وذلك مثلاً بإضافة كلمة إلى غيرها يبدو أنهما متنافرتان من حيث المعنى أو بالتعبير العربي الشائع في علم الدّلالة نقول: لا يجتمعان في رحاب أي حقل دلاليٍّ من شأنه أن يوحِّد معنييهما، حيث يقول منددًا: « أنكروا [ اللُّغويون ] على أبي تمام استعماله (ماء الملام) في قوله: لا تسقِني ماءَ الملام فإنني صبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائي. فقد قيل أن أحد الظّرفاء جاء إلى أبي تمام وسأله أن يعطيه قارورة من (ماء الملام) فقال له أبو تمام: لا أعطيك ما سألت حتى تأتيني بريشة من (جناح الذّلّ) *وأبو تمام* يشير في جوابه اللّطيف إلى الآية الكريمة ﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ﴾، وهو يريد أن يقول إنّ لاستعمال المجاز في اللّغة العربية ضروبًا مِن الإبداع والابتِكار فكما أنّ لغة التّنزيل ابتكرت المجازات الدقيقة اللّطيفة فصارت من أعلاق العربية، كذلك كان حقُّ الشاعِرِ المبدِعِ أن يبتكر في استعملات المجازات »[1]. ويقول إيليا الحاوي في شرح بيت أبي تمام السابق: « [..] ولقد أشار إلى مرارة العَزْل بِالماء غير المستساغ الّذي يَنزل في الحَلْق وذاك دأبٌ جرى عليه الشّاعِر مِن قُدرته على تَجريد المعاني و تداولها »[2]. أمّا المفارقات فندخل إليها مما وضحناه أعلاه من أنّ التوليد يتعلق بالمعنى لكن هذا لا يعنى أنّه مجرّد تخيير للمعنى، علما أنَّ « نفس الكلمات بسبب تطوّر اللغة خلال الزمن، تكتسب معنىً آخر، و تشرح فكرةً أخرى »[3]. ويرجع ذلك التطوّر بدوره إلى عوامل لغوية و تاريخية واجتماعية كما حدّدها أنطوان مايي (A. Meillet) وشرحها ستيفن أولمان مضيفا إليها سببَيْن آخرين بعدما رأى رأيَه فيها[4]. أمّا ما يُقصَد بالتّوليد الدلالي في المصطلحيات، فيرتبط بمفهوم جوهري أهمّ وأعمّ في اللّسانيات الحديثة ولاسيما الاتجاه التوليدي منها، هو الإبداعية (Creativity). وهو المُتأصِّل في الملكة اللغوية للمتحدِّثين ينعكس على مستوى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعاريّة وكنائية تعدُّ جزءاً لا يتجزّأ مِن مَلَكتهم اللُّغويّة تُبرِّر لا مَحدوديّة الدّلالات على الرّغم من محدودية الوحدات المعجمية و ذلك بأتباع آليات تختص بها لغات العالم و بنسب متفاوتة.

**2.1.1.2 التّوليد الصّوري:** يُقابل هذا المصطلح بقسيمه ـ وهو التّوليد الدّلالي ـ كما عرضناه سابقاً باعتبارهما يندرجان في الخاصية الإبداعية للّغة، وهي التي تهمّنا هنا. « فالتوليد الصوري يرتبط عموما بظهور متوالية صَوَاتِية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في المولدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التعريب أو الاقتراض أو النحت »[5]. ويميل هذا النّوع مِن التوليد إلى استعمال آليات مذكورة جميعها في هذا المقتبَس، كالاشتِقاق

---

[1] إبراهيم السمرائي، المرجع السابق، ص45 ـ 46.

[2] إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، بيروت: 1981، دار الكتاب اللبناني، ص17.

[3] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص235.

[4] ستيفن أولمان، دورُ الكلِمة في اللُّغة، ترجمة كمال بشر، ط12، القاهِرة: (د.ت)، دار غريب، ص180 ـ 187.

[5] محمد غاليم، التَّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، ص05.

والاقتراض بما فيه التَّعريب والنّحت. ويُلاحَظ أنّ **التَّوليد الصّوري** إنّما تتلمَّسه العلوم الدقيقة وبعض العلوم الإنسانيّة كاللّسانيات التي تستمدّ مِن هذه الأخيرة قليلاً مِن المنهج وأشياء أخرى يُحدِّدها المنظور الذي يُعالَج مِن خلاله موضوع اللّغة في حدِّ ذاته: الصوت (الفيزياء) أو التركيب (الرياضيات). لهذا يرتبِط هذا النّوع مِن التَّوليد بقضيّة **الصَّوْرَنَة** التي عالجناها أعلاه[1]. مِن هنا نجد ثمّة فئة من الباحثين جعلت من همّها الأوّليّ خلق لغاتٍ رمزيّة صوريّة ذات طبيعة ريّاضيّة. وذلك لاعتقادهم الرّاسخ بإمكان حلّ المشكلات العلميّة العويصة بصورة أنجع عند صيّاغتها عن طريق لغة ريّاضيّة دقيقة وصارمة. فاقتضى الأمرُ جرّاء ذلك وضع **مولَّداتٍ صوريّة** لتلافي حدوث الإبهام والغموض وسوء التّفاهم. وكلُّها مِن مستلزمات التّعدّد الدلالي (المشترك اللّفظي) الذي لا يُغادِر اللّغات الطّبيعيّة بأيِّ حالٍ مِن الأحوال. كما اهتمّ جورج مونان بأن حدَّد المصطلحيّة بوصفها « مجموع الألفاظ الفنيّة التابِعة لأيِّ علمٍ أو فنٍّ، والتي تولَّد مع تطوّر التخصّص في المعرفة العلميّة كما في النشاط الصناعي والتجاري ..الخ »[2]. فما يهمّنا إبرازه هنا كما فعل صاحب هذا التحديد هو الطابع الحركي للتخصّص: فلا تستقرّ مصطلحيّة أيّ علمٍ مع هذا الطابع الحركي. وهو أحد الدّواعي التي تستدعي البحث عن مشتقّاتٍ جديدة تُسايِر مقدار اشتقاق المفاهيم مِن بعضها البعض. وصحيحٌ أنّه بإمكان المصطلح الواحِد أن يُستثمَر في مجالات معرفيّة متجاوِرة، بفضل سنّة نقل المفاهيم التي درسناها في الباب السابِق وذلك لورود التقارب بين المجالات، وهذا من شأنه أن يجنِّب التوليد الصوري، بيد أنّ ذلك سيستدعي الالتجاء كلَّ مرَّة إلى تعريف المفهوم الذي تقترِن به التسمية المكرَّرة والتي يُتحرّى من خلالها كسب الاقتصاد اللّغوي. لذا يُفضَّل تغليب آلية الاشتقاق الممكِّنة للتّوليد الصوري. كما أنّ التيسير في ممارسة الاشتقاق على الكلم الدخيل له فليس فائدة مزدوجة يتمثّل الشق الأول منها في إثراء اللّغة العربيّة ـ فبحمل كلام الأعجمي على الاشتقاق نكون قد أصلناه أو أضفناه إلى الكلام العربي الأصيل ـ والشق الثاني في تطويع هذه الأخيرة للمفاهيم اللّسانيّة الوافِدة. وهذا على الرغم من أنّ الخفَاجي (ت1069هـ) يرى عدم جواز ذلك إذ يقول في *شفاء الغليل* « اعلم أنّ العربَ تكلّمت بشيءٍ من الأعجميّ والصحيح منه ما وقع في القرآن أو الحديث أو الشعر القديم أو كلام مَن يوثَق بعربيّته ولا يصحّ الاشتقاقُ فيه لأنّه لا يدَّعى أخذه من مادة الكلام العربي وهو كادّعاء أنّ الطير ولدت الحوت »[3].

**3.1.1.2 التّوليد الصّوري الدّلالي:** إنّ هذا النّوع مِن التّوليد يجمع بين آلياتٍ عديدة كالاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب. وعلى الرغم مِن ميلها كلِّها إلى التوليد الصوري فهي لا تعدم تدخّل المجاز في كلِّ مرّة: ما جلب هذه التسمية *التّوليد الصّوري الدّلالي* التي تجمع بين النّوعين السابقين من التّوليد المصطلحي. وذلك أنّ المصطلحيّة اللّسانيّة مجازيّةٌ في جزئها الكبير[4]، وإن تكن مجازيتها غير مفصَّلة

---

[1] يُنظَر الباب الرّابع: 1.1.1 صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها.

[2] G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, p.323.

[3] شهاب الدّين الخفاجي، شِفَاء الغَليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، ص33.

[4] Taieb Baccouche & Salah Mejri, Norme grammaticale et description linguistique, p.29.

الأسباب في غالبها، فلعلّها تشيع بسرعة فورَ إدراجها في سياقاتٍ على غرار انتشار استِعمال مصطلح *النحو* الذي تخرّج من هذا السياق التركيبي « انحُ نحوه »، لكنها شفافة ضمن تشكيلات غير مسبوقة. والطابِع المجازي للمصطلح النحوي هو ما كرّس له طابعه اللّغوي والمَوجودي في آنٍ معاً. لكن يبدو أنّ هذا لم يشكّل حظّه الكبير، إذ تشاءم كثيرٌ من الدّارسين بشأنه، وذلك نظراً لِما كلّف ذلك المصطلح بقاءه في دائرة التعليل لا يستطيع أن ينفلِت منها. فلا تجد مصطلحاً غيرَ مُحاطٍ بالشُّروح المعلِّلة. هذا وإن كان من شأنه أن يُبرِز المَنحى التعليمي الذي ارتبط به ذلك النحو، بتعزيزٍ مِن المقاربة اللّفظيّة. وهكذا تتكثّف اللغة وتنفتح على نماذج جديدة انطلاقا من خبرة التوليد الدلالي صدورا عن نماذج متحققة في بنية الخطاب وقيم كلامية راسخة بين المستخدمين، ولا يمكن الحكم عمليا على دلالة ما بأنها مولدة إلا بالنظر إلى ما تقيمه من علاقات مع ثبت الدلالات المتحققة أصلا، فهذه العلاقات هي التي تشرع لظهور متواليات دلالية جديدة تلقى عموما قبولا في وسطها اللغوي، لذلك تعزى عملية توليد الدلالات الحادثة إلى وجود نسق كلّي متحكم في قواعدها وشروطها. بيد أنّه « غالِباً ما يُخلِّف الفَهم السطحيّ للكلِمات المتخصِّصة مِن قبَل الشخص غير الاختصاصي تأثيراً في تعريفاتها داخل معاجم اللّغة العامّة »[1]. وهذا يرجع في خصوص المولَّد توليداً صوريّا دلاليّاً، إلى الصورة التي تكون قد عرفت سلسلة من التحويلات الاشتِقاقيّة إلى درجة أنّها عادت تموِّه أكثر ممّا تدلّ وأقلّ بكثير ممّا تشير: فيضيع ذلك الشخص (غير الاختصاصي) في متاهاتها. مِن ذلك قول بعض الدّارسين في مجال صناعة المعجم، التعريف المعجماتي (المادة ع ج م + صيغة مفعل + الجمع + النسبة) فهذه العمليات التحويليّة الاشتقاقيّة المجازيّة جعلتنا نتساءل على سبيل المثال: ماذا تفيد صيغة الجمع (علاوة على الشكّ في صحّة الإضافة النسبيّة إليها) ؟ مِن هذا القبيل قول بعضهم أيضاً (مواصفات مواضعاتية) والحال يتعلّق الأمر بمواصفات وضعيّة. وكذلك يرجع الأمر إلى المدلول (المفهوم) الذي يكون هو الآخر قد عرف تعقيدات نتيجة الاستِعمالات المجازيّة التي يكون المولَّد بهذه الطريقة قد أُسرِف في اعتمادها. وهذا كلّه بدون التغاضي عمّا أطلق عليه التّوليديون تسمية القواعد التوليدية والتحويلية التي جرِّبَت على اللّغة العربية والتي مفادها أنّ دراسة الوحدات اللّغويّة كالفِعل مثلاً يتمّ من خلال السمات المعجمية، والسمات الفونولوجية (أو الصوتية الوظيفيّة) التي تحدِّد كيفية النطق بالمفردة المعجمية والتي تنص على خصائصها الصوتية ومخارج الأصوات التي تؤلفها، فالسمات التركيبية التي تحدِّد الفئات الكلامية الموافقة لتحليل التراكيب اللغوية، وكذا السمات الدلالية التي تحدِّد دلالة المفردات[2]. وهي قواعد لابدَّ أن يُحسب لها حساب في نشاط التّوليد المصطلحي المعتمِد على عمليات تحويليّة لكلٍّ مِن الصورة والدّلالة. وقد يضمحلّ الاستعمال المجازي حتى يُنسى أصل دلالته الحقيقيّة ويعامل معاملة اللفظ الحقيقي، ولذلك قد يلتبس في أمر دلالة اللفظ أمجازية هي أم حقيقيّة ؟ لهذا عمَل الباحِث منقور عبد الجليل على تأويل كلام الآمدي بعض تأويلات مفيدة في موضوعنا هذا، نورِد

---

[1] إنغريد ماير وكريستن ماكينتوش، « تمدّد » المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحيّة، ص299.

[2] ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، 1986، ص66.

نصَّ كلامه كما الآتي: « ينبري الآمدي أمام انتقاص مخالفيه للحد الذي عرف به المجاز، ويحاول أن يعطي لتعريفه طابع الشمولية، إذ اعتبر بعض اللغويين ألفاظاً مجازاً عدها الآمدي حقيقة أو العكس من ذلك ما قال به أهل اللغة في لفظ (الدابة) الذي حصل في دلالته تضييق حيث خصص للدلالة على ذوات الأربع فعدّ مجازاً مع أنه مستعمل في ما وضع له أولاً ـ كما قال الآمدي ـ لدخول ذوات الأربع في الدلالة الأصلية، فيردّ الآمدي على هذا الزّعم بتمييزه بين الدلالة المطلقة للفظ والدلالة المقيدة فيقول: (فإن كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق دابة، فاستعماله في الدابة المقيدة على الخصوص يكون استعمالاً له في غير ما وضع له أولاً) »[1].

**2.1.2 مصادر التوليد المصطلحي:** إنّ التصرّف الذي كاد أن يُرشَّح إلى نوعٍ مِن ظاهِرة، يقوم على اعتبار التّوليد ضرباً من التطوّر اللّغوي، والحال إنّ التطوّر يقوم على حلول وحدة لغويّة أو ظاهِرة لغويّة محلَّ أخرى حلولاً طبيعيّاً وعفويّاً بحيث يتحقّق للوحدة أو الظاهِرة اللاحِقة وجودٌ في الاستعمال الآني، بينما تضمحلّ الوحدة السابِقة عليها آنياً (وليس تاريخياً)، فتعدّ بذلك الوحدة اللاّحِقة بديلاً للوحدة السّابِقة؛ وهذا حادِثٌ في اللّغة الطبيعيّة لا محالة ومهما تكن. بينما يحدث التغيّر في اللّغة الواصِفة كاللّسانيات بصورة اصطناعيّة تخضع لقوانين التوقّع في حال التوليد. وأحسن ما يفسَّر به الأمرُ كما يذكّرنا به لويس غلبير (Louis Guilbert) بالاستناد إلى ثنائيّة دي سوسير (التعاقبيّة والتزامنيّة) ـ هو أنّ البعد التعاقبي الذي يمكِن ـ ويجوز اعتماده دائماً ـ يُطلعنا على المدلولين المتعاقبين على نفس الكلمة ولا يُلوِم المستحدَث منهما أن يكون مولَّداً بالضّرورة[2]. هذا، بينما للتوليد ما يُسعفه مِن مصادر فيها من الجوانب الاصطناعيّة أكثر من الجوانب الطبيعيّة، نذكر منها ما يتّصل حاليّاً بالمصطلح اللّساني: الإعلام والانترنيت والنشر العلمي والتدوين.

**1.2.1.2 الإعلام والانترنيت:** وفيما يخصّ دورَ الإعلام والإنترنيت في مجال المصطلحيات عموماً والمصطلح اللّساني على الأخصّ، فإنّهما يُسهّلان لعددٍ متزايد من الأفراد المنتشرين في العالم الاطّلاع المباشر على المعرفة والتقدّم العلمي والتقني ولاسيما في هذين المجالَيْن المرتبِطيْن. غير أنّ الانفجار الإعلامي والمعلوماتي الذي نشهده في بداية القرن الواحِد والعشرين، وتزايُد طرق الاتّصال السّريع وتنوّعها، يطرح عمليّاً مسألةَ السّيطرة على هذا السّيل من المعلومات الذي تضعه وسائل الاتّصال في خِدمة الإنسان مِن جهة، وفي خدمة مصالح مؤسّساتيّة دقيقة ومعيّنة مِن جهةٍ أخرى. ثمّ إنّ تلك السّيطرة تظهر إشكاليتها في المجال اللّغوي لأنّ اللّغة هي الأداة التي يملكها الإنسان ليعبِّر بها عن أفكاره، وينقلها إلى الآخر، وإنّه لمِن الضّروري أن يستخدم الإنسان هذه الأداة استخداماً صحيحاً لتأمين الرسالة، وتأويل مضمونها. فهاتان الوسيلتان هما حلٌّ معتبرٌ للعديد مِن مشكِلات التّواصل ومصدر إشكال في آنٍ وحِد

---

[1] منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص232. نقله عن: سيف الدين محمد بن علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرازق عفيفي، ج1، بيروت: 1981، المكتب الإسلامي، ص29.

[2] L. Guilbert, Théorie du néologisme, Revue Cahiers de l'Association internationale des études françaises, n° 25, Paris, 1973, (p.09-29), p.11.

فينبغي لذلك مراقبتهما. هذا ما حدا بصالح بلعيد إلى التّنويه بدور كلٍّ مِن الإعلام والإنترنت والمدرسة في مواجهة التهجين اللغوي في الجزائر. وكجواب على سؤال: كيف تنظرون إلى واقع التهجين اللغوي في الجزائر؟ أجاب بالقول « تعاني الجزائر حاليا من مشكل التهجين اللغوي الذي يظهر من خلال اللغة المتداولة في المجتمع الجزائري، وحتى المجتمع العربي بصفة عامة، ولهذا أصبحت اللغة العربية تعيش أوضاعا انتكاسية بالنظر إلى الواقع اللغوي العربي الحالي الذي نتج عنه هجين لغوي متنام ومطرد، وهذا من خلال الاستعمال والممارسات اللغوية لخليط من الأنماط اللغوية من مختلف لغات الاستعمال اليومي على غرار العربية، الفصحى والدارجة واللغات الأجنبية »[1]. ومِن هنا إسهام الإنترنت في تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال، وهو ما من شأنه تقليص الفوارق والاختلاف بينهم، على أننا نشايع من ذهب إلى أن وضع المصطلح بعامة واللساني منه بخاصة ليس رهين مواصفات وضعيّة معينة بل هو خاضع للاستعمال العادي للغة في تعبيرها عن المفاهيم العلمية بكل سلاسة وطلاقة لا يجيدها كثير من اللغويين، ذلك أن ما أدى إلى انتشار اللغة العربية في عصرها الذهبي ليس مرده إلى تسامح معجمها اللغوي مع كل لفظة جديدة فحسب بل للريادة العلمية والعملية التي كانت للحضارة الإسلامية في ذلك الزمان. وانطِلاقاً من المبادئ الأوّليّة التي رسّختها واحِدة من أعظم الدراسات حول *التوليد العلمي والتقني* إلى *زمن المصطلحيات المعلوماتية*، ينبغي إعادة النظر في كثيرٍ مِن المعتقدات والأدوات الإجرائيّة التي رافقت تلك المعتقدات، حيث سمح الانترنت للمعرفة أن تنتشر وليس داخلَ اللّغات فحسب بل بين اللّغات، ولعددٍ كبيرٍ مِن المولّدات أن توضَع في اللغة وليس اللّغة الواحِدة فقط بل بالتّعاون بين أكثر مِن لغة[2]. ولابد من جهد تجميعي يتناول مجموعة من المصطلحات التي شاعت في مؤلفات القدماء والمحدثين على السواء. بسبب التقدم العلمي والثورة التكنولوجية والمعرفية التي استحدثت أدوات هذه التحديات، وبطبيعة عمل هذه الأدوات (خصوصا الانترنت) تصلح أن تكون وسيلة. أهمها: القدرات الهائلة في نقل ونشر المعلومات (بغضّ النظر إلى طبيعة هذه المعلومات) والقدرة على عرض وتوزيع كل ما يراد الترويج له؛ وإقبال الناس المتزايِد على هذه الخدمة بصورة كبيرة؛ وقلة تكلفتها مقارنة بباقي الوسائل؛ وسهولة استخدام هذه الخدمة واختصار الوقت الكثير بواسطتها.

**2.2.1.2 النشر العلمي والتدوين:** وهذا ما يؤمِن به محمود فهمي حجازي حين يقول: « المصطلحات لها دورها في إعداد الكتب المعرفية والثقافية والمراجع العامة، ولا يمكن إحداث تنمية حقيقية مع استمرار القصور في هذا الجانب. هناك نقص كمي في الإنتاج العربي من المطبوعات الثقافية والبرامج الإعلامية ذات الأهداف المعرفية والثقافية. ويظهر القصور على وجه الخصوص في قلة ما يكتب أو يترجم عن المفاهيم الجديدة في العلم والتقنيات بطريقة تناسب القارئ العربي. هناك مشكلة في الترجمة والصياغة، وفي حالات كثيرة يكون العمل اللغوي في إعداد الكتاب على أساس الذوق الفردي والانطباع واختراع كلمات جديدة كثيرة متقاربة ومتداخلة، وكان لكل مترجم منظومته الفردية التي تتداخل مع مصطلحات الآخرين ولكنها لا تطابقها. وهذا

[1] صالح بلعيد، في حوار مع الجزائر نيوز، حاورته دليلة حباني، يوم السبت 6 نوفمبر 2010، الموافق لـ 29 ذو القعدة 1431هـ

[2] Louis Guilbert, La néologie scientifique et technique, Revue La Banque des mots, n°1, (p. 45-54).

الموقف لا يمكن تجاوزه بحوار نظري، بل بمشروعات عربية مشتركة أو بمشروعات نشر بين أكثر من دولة، تستخدم فيها هذه المصطلحات الموحّدة التي ثبتت صلاحيتها، وتكون هذه المطبوعات مجالاً لاختبار كل المصطلحات »[1].

**3.1.2 محفِّزات التوليد المصطلحي:** ونذكر محفِّزين، هما:

- مَأسَسَة التّوليد المصطلحي
- تعليل المولّد

**1.3.1.2 مَأسَسَة التّوليد المصطلحي:** إنّ ارتِباط التّوليد المصطلحي بالأنشِطة المؤسّساتيّة والاستِشرافيّة المنظَّمة وما يتبعها من قضايا التّوحيد المصطلحي وتخزين المعطيات المصطلحيّة في المعجمات وبنوك المعطيات، أكّد عليه أكبرُ المنظِّرين للدّرس المصطلحي على غرار جان كلود بولانجي وماريا تريزا كابري[2]. وهو المَسعى الذي ظهرت علاماتُه الأولى عند غي روندو (Guy Rondeau) بوصفه أوّل مَن فرّق بين العمل المصطلحي المنظَّم وبين ما يأتي ثمرةً للاجتهادات الفرديّة أو الجماعيّة التي على الرغم مِن طابِعها الجماعي ليس لها ذات النفَس الطويل الذي تتّسم به الاجتهادات النّاجِمة عن ذلك العمل المنظَّم[3]. ومن هنا برزت ضرورة قيام مؤسّساتٍ قوية ذات وسائل مهمّة وتدبيرٍ عصريٍّ ومتقَنٍ لحماية اللغة العربية بالمعنى الايجابي وليس الانطوائي وتفادي التوليد الاعتباطي. وعلى الرغم ممّا سنراه أدناه مِن أنّ المصطلحات لا تُفرَض بوساطة ما تستصدره الهيئات الحاكِمة مِن المراسيم والأوامِر، بقدر ما يُكرِّسها الاستعمال، فإنّ للمؤسّسات دورها في الوضع كما لها وظيفة إرشاديّة معزِّزة للوضع وموضِّحة لكيفيات استعماله. هكذا دأب كلّ تقييسٍ، وفي أيّ مجالٍ، هناك ركنٌ خاصٌّ للإرشادات أي إرشادات الاستِعمال وليس هناك داعٍ مشروعٌ لأن يتحلّل المصطلح مِن هذا الأمر الواقِع والمعقول. وتُتحرّى المَأسَسة من أجل ضمان التنسيق. هذا يعني أنّ ما يقع من المحاولات الرّاميّة إلى ترجمة المفيد من الثقافات الأخرى أمرٌ غير محرَّم على الأفراد. وإذا كانت حركة الترجمة قد أعقبت مفاهيم جعلت ما يُنتَج حالياً من الكتابات اللّسانيّة مجرَّد عبور، فقد تختلِف قيمة الترجمة وجدواها باختلاف طبيعة المؤسّسات التي تتولاّها والمجتمعات التي تستقبلها؛ وإذا كانت من نوع المجتمع الذي يميل إلى السيطرة والتحكّم، للنصّ المترجم مَن ينفذ به إلى ثقافته على حذر لإنشاء مركزيّة، أمّا المجتمعات التي أمرها جلّه إلى التشتّت أميل فلا حول لها ما لم تضمن لنفسها الاتفاق على الأدنى المشترك[4]، من هنا يحاول بعضهم

---

[1] محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، ص47.

[2] Jean-Claude Boulanger, Evolution du concept de 'néologie' de la linguistique aux industries de la langue, in Terminologie diachronique (*Dir* C. de Schaetzen), Ed. CILF, Bruxelles. 1989, (p193-211).

[3] G. Rondeau, Terminologie et documentation, Meta, vol. 25, n° 1, (p.152-170).

[4] كما تعرّض إليه مقال: Aurelia Klimkiewicz, La traduction et la culture du passage, Meta, vol. 50, n° 4.

ترجيح كفّة التوحيد على التنوّع لكن نبذ التنوّع تحت تأثير أضواء التّوحيد المصطلحي السّاطِعة قد يكون على حساب، ما ينبثِق عنه نوعٌ مِن العجز الدلالي وبالتالي الفقر المعرفي[1].

**2.3.1.2 تعليل المولّد:** إنّ التعليل مرتبِط أكثر بالتّوليد الصوري، وذلك بما يتيحه اللّفظ من الإمكانيات الاشتقاقيّة والنحتيّة والتّركيبيّة ..الخ. لكن الطابِع التعليلي في **التوليد الدلالي** لا يقلّ أهميّة: هو معلَّلٌ في الغالِب لأنّ الحركة المتّجِهة من المعنى نحو اللّفظ (المقاربة المَفهوميّة) تظلّ هي السائدة على العموم وتفرض القيام بتعليل الوجه الذي يجتمع به الدال والمدلول في علاقة تضاميّة جديدة أو تلازميّة إذا استرجعنا مصطلحيّة دي سوسير. على أساس تمييز جمع داخلي يتعلق بتكرار حدثي داخلي يستلزم حدثا واحدا في مناسبة واحدة ويقوم على مراحل داخلية مكررة، من جمع خارجي يتعلق بتكرار حدث خارجي يستلزم تكرار نمط معين من الأحداث التامة سواء في مناسبة واحدة أو في عدة مناسبات. ومِن هنا نستحسِن ترجمة بعض اللّسانيين لمصطلح (Monème) أي الوحدة الدلاليّة أو الوحدة الدالة وفق بعض استعمالات، بتسمية *دالّة* المتفرِّعة عن العبارة الواصِفة (Paraphrase) **(الوحدة الدالة)** التي هي بِحقّ شرحٌ للتسمية الفرنسيّة *Monème*، عن طريق **التوليد الصوري الدلالي.** ذلك بإقامة النعت مقام المَنعوت. هذا يعني أنّ الدالّة تُحصَّل اصطِلاحاً. وفي هذا المضمار يقول برنار بوتييه (Bernard Potier): « كلُّ شيءٍ مرتبِطٌ، في غالب الأحيان، بعددٍ معيَّن ومحدودٍ مِن الوظائف المرشَّحة التي يؤدّيها ذلك الشيء في وسطٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ ما »[2]. فعلى عمليّة تسميّة هذا الشيء أن تراعي ذلك الارتباط الاجتماعي الثقافي، وإلاّ ستفتقِر التسمية إلى معلِّلات تستثير المفهوم في أذهان المستعمِلين (المتبادِلين والمتواصِلين). ومِن المعروف عن هذا الأخير (برنار بوتييه) شدّة تقديره للبعد الإثني في طرحه لإشكاليات الدلالة[3]. وقد ضرب بوتييه لهذه المقولة مثالَ الجسر (Pont)، حيث يرى أنّ كلَّ المعجميّة ـ إن لم نقل المصطلحيّة ـ التي تدور حول هذا الشيء المسمّى جسراً ستنبثق عن كيفيات توظيفه والظروف المحيطة لهذا التّوظيف وكذا من المستعملين: فالمهندِس المعماري الذي يرى في الجسر نشاطاً بنائياً سيشتق من التسمية المفعولات الضروريّة لنشاطه التصميمي؛ بينما سيميل السائح، الذي يرى في الجسر مجرّد معبرٍ، إلى التعبير التعميمي؛ وسيضطلع آخرٌ باستعماله مجازاً مقترِناً بأحد قيوده (وظائفه) فيقول جسر *التواصل*، وآخرٌ مراعياً لنشاطه البيئي مثلاً[4]. واعتماد التحليل المفضي إلى عمليّة التفكيك ثم إعادة التركيب على المنوال المتّبَع في مصطلح اللّغة المصدر، لا يتقدّم به البحثُ اللّساني نحو الأمام بدون إحداث مشاكِل، يعود أولها إلى سيطرة الإجراء التعليلي وإطلاقه كلّ مرّة، وهو إجراء يبدو أنه لا يساعد كثيراً على تطبيع المصطلح في اللّغة الهدف، فما بالُك بتطعيم هذه الأخيرة بجهاز المناعة الذي يقف حاجِزاً أمام اتّباع النّماذج الغربيّة في

---

1 Klaus Heger, L'analyse sémantique du signe linguistique, Langue française, n° 04 (La sémantique), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p.44-66).

2 B. Potier, Théorie et analyse en linguistique, p.79.

3 B. Potier, Sémantique générale, p.70.

4 Ibid., p.79-80

صياغاتها المصطلحية، لأنّ المسألة تشكّل عائقاً في اللّغة المصدر أيضاً، وقد أشار عبد القادر الفاسي الفهري إلى أمثِلةٍ منه وعدّه نوعاً من الزيغ الذي يعتوِر النسق اللّغوي الطبيعي[1]. غير أنّ تلك المصطلحات التي تألّفت بهذه الطريقة، عندما تبلغ شكلها الثقافي والأرقى فتترسّم وتتّسِع دائرتها وتُوطَّد بفعل الاستعمال في الأوساط العلمية، لا يُلتَفت إلى ذلك الزيغ بل يتمّ تطبيعُها كمصطلح مولَّد، فيُلغى هكذا في اللّغة المصدر إلى حينٍ ما.

**2.3 التّوحيد المُصطلحي:** إنّ مِن بين النتائج التي أسفر عنها المظهر الأوّل المعايَن على مستوى واقِع الدرس اللّساني العربي (ظاهِرة التكرار والاجترار) هو التخمة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحات اللّسانيّة) والفوضى المصطلحية (نسبةً إلى واضِعي المصطلحات) والطفرة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحيات). ولهذا كان من الطبيعي أن تحصل هناك ردّةُ فعلٍ تابِعة ومستاءة من ذلك التكرار، مهما كانت دواعيه. في الواقِع يُعدّ التوحيد المُصطلحي النتيجة المباشِرة لذلك كلِّه وردّة فعل المنتظَرة. فكان أحد هموم المجامع اللّغويّة أن تحقِّق التوحيد المصطلحي لعلّه يحلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل ويحقِّق وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني[2]. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهدف بدوره . وهو المبرَّر هناك . إلى ما يُعادِل اللاّزِمة التي تتردد على مَدى ، بل هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ *الميل المفرِط إلى التأصيل*، وإن كان ذلك الميل مفسَّراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمَل على المولَّد؛ ذلك ما نجده واضِحاً لدى عبد الرحمن الحاج صالح حيث لا يزال يعاتِب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهلُ المفاهيم بسبق الوضع، بينما كان عليهم أن يبحثوا في التراث ويعيدوا استعمال الموجود[3]: ذلك هو أحد مفاهيم التأصيل الذي يستلزم القيام بـ *مسحٍ شاملٍ* لتدارك الزمن الضائع بدلَ الهرولة نحو أسوأ اختيار، كما يقترح عبد الرحمن الحاج صالح. وذلك أنّه مِن الخطأ أن يعتقِد المرء أنّ ضرورة التّوحيد تقوم على حقيقة الاستقرار الذي لابدّ أنّ المصطلح اللّساني قد عرفه وعلى كمال العمل الوصفي الذي يقوم به اللّسانيون مِن جهتهم[4]. فالتّوحيد ليس غاية في ذاتها، وذلك على الرّغم مِن كونه يتعلّق بالمصطلح، وهو ما تمثّله تسمية (التوحيد المصطلحي) وعلى الرغم من كون غايات المصطلحيات الأساسيّة تكمن ـ كما يلخِّصها كلٌّ مِن علي القاسمي ودانيال غواديك في: **1**. صياغة المبادئ التي تحْكم وضع المصطلحات الجديدة، **2**. توحيد المصطلحات وتقييسها، **3**. توثيق المصطلحات ونشرها في شكل

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللّساني العربي، الدار البيضاء: 1998، دار توبقال للنشر، ص140.

[2] محمّد علي الزركان، الجُهودُ اللُّغويَّةُ في المُصطلح العِلميِّ الحديث: دراسة، دمشق: 1998، مَنشورات اتِّحاد الكتَّاب العرب.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص09 ـ 29).

[4] Henri Mitterand, La nomenclature grammaticale (version 1975), Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.90-99), p.90-91.

معاجم متخصصة[1]. فعلى الرغم من ذلك كلّه فينبغي تفسير أهميّة التوحيد بالنسبة للخطاب اللّساني من حيث تناول دواعيه وأهدافه. وننبّه قبل التعرّض للدواعي إلى أنّ محمود فهمي حجازي أدرج باب التوحيد المصطلحي ضمن آفاق المستقبل[2].

**1.2.2 دواعي التوحيد المصطلحي:** إنّ مِن الدّواعي ما يُحفِّز على العمل ويستدعي تقبّل الوضع. كأنّ التوحيد المصطلحي هو ما يُفرِز دواعيه الخاصّة. وهو ما تختصّ به المصطلحات ذاتيا. مِن ذلك ما يتعلّق بالعالَم العربي ووضع الخطاب اللّساني فيها:

- أحاديّة التسمية والمفهوم
- هوس التّأصيل
- تأسيس مرجعيّة لسانيّة عربيّة

**1.1.2.2 أحاديّة التسمية والمفهوم:** إنّ المصطلحيات الكلاسيكيّة (TGT) في صيغتِها الأوّليّة الدوليّة والمؤسّساتيّة، كرّست *أحاديّة التسمية والمفهوم* بصورة مؤصّلة كخلفيّة نظريّة ومنهجيّة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين للميلاد؛ وقصدتها هدفاً مَذهبياً لا مَحيدَ عنه. لذا صدرت تلك المصطلحيات ـ خِدمةً لهذا الغرض المثالي وكما سنرى أدناه ـ عن **المقاربة المفهوميّة** (Approche onomasiologique) منهجاً للتحليل المصطلحي. وسار على مقاصدها فئة من الباحِثين المصطلحيين إلى غاية الثمانينيات. لقد طغى هذا المنحى المتعالِي المعرفي (La visée transcendantale) والمنغرس بعمق في تربة تلكم المصطلحيات حتّى كاد أن يكون مِن اليقينيات. ذلك أنّ بعض المصطلحيين لا يتردّدون في تعداد خصائص بعيدة المَنَال لا تمتّ بأدنى صلةٍ إلى الطابع اللّساني ولا الدّليل اللّغويّ، ويلفّون ذلك بتسمياتٍ كـ *قواعِد الضبط المصطلحي*، يظنّون بذلك قيام (علم المصطلح)؛ كما جاء عند ألمع المصطلحيين العرب وهي ليلى المسعودي وذلك في صدد إجرائها قِراءة تحليليّة للعمل الجبّار الذي أسهم في إعداده ثلّةٌ من الباحثين في مجالات اللّسانيات وهو معجم *اللّسانيّات المُوحَّد* ـ حيث نشهد تمدّد حياة ذلك المنحى في العالَم العربي إلى غاية التّسعينيات ـ فتورِد ما يأتي: « تنتمي قواعد الضبط المصطلحي إلى أطر نظريّة متعددة وإلى مناهج إجرائية مختلفة تقتضي أحيانا استخدام وسائل تقنية متقدمة [...] أ ـ مبدأ الاتساق الداخلي أو ما يُعرف بدائرية المعنى عند المتخصصين. وما يثير الانتباه في هذا الشأن [ معجم اللّسانيّات الموحَّد ] هو الإخلال بهذا المبدأ وعدم اعتباره في بعض الأحيان. فمثلا، مصطلح (générique) يقتضي وجود نظيره (spécifique) و(étique) يتطلب وجود (émique)، و(duratif) يحيل ضمنيا على (statif) و(résultatif)...، و(aspect) يجر حتما إلى (abtionsart) وإلى (telic) و(atelic)...الخ. ولا يوجد في المعجم أثر لـ

---

[1] يُنظَر: علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة والعناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، اللّسان العربي، ع.30، مَكتَب تنسيق التّعريب، الرباط، 1988، ص81 ـ 96. وكذلك: Daniel Gouadec, Terminologie : constitution des données, Ed. AFNOR, Coll. AFNOR Gestion, Paris, 1990, p.04.

[2] محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، اللّسان العربي، ع.47، 1999، ص48 ـ 50.

(spécifique) ولا لـ (émique) ولا لـ (statif) ولا لـ (résultatif) ولا لـ (obtionsart) »[1]. إنّ الاستِسلام للمبادئ بهذه الطريقة التي أخذت تظهر مِن فترة متأخِّرة، لا يقلّ خطورةً من الاعتكاف على تمييز المصطلح عن الكلمات العامّة[2]. مع العلم أنّ هذه الطريقة قد تزامنت مع اطّلاع الباحثين العرب على نتائج بحوث فيستر من جهة وما يصدر من توصيات المنظّمة العالميّة للتّقييس أي *إيزو* = (ISO). وهو السعي الذي لم ينثنِ عنه ولا يزال سائداً إلى أقرب عهد ومفيداً على غرار ما تكشف دراسة لماري كلود لوم حيث قدّمت كيفيّة تصنيف المصطلحات إلى أقسام غير قسم الاسم بناء على معطياتٍ لغويّة هي نتيجة مقاربة تلك المصطلحات بمقابلتها بغيرها من كلمات اللّغة العادية. فالمسايِر والمغايِر للطريقة الأخيرة كلاهما لا يجني نفعاً مهما يحاولا ابتكار بديلٍ إذا اكتفيا بتسليط قواعد من الوجهة التوحيديّة. وهو ما سنرى أنّ بعض الباحِثين المصطلحيِّين يقتصِرون عليه مِن وجهة نظر لسانيّة مَزعومة، إلى أن انبرى توجُّهٌ لسانيٌّ في الغرب خلال التسعينيات من القرن الماضي طُبِّقت فيه مراجِعاتٌ أفادها ثلاثة مصطلحيين تمّت الإشارة إليهم أعلاه أجادوا التّوفيقَ بين ذلك المَنحى المُتعالي والمُنعطَف اللِّساني. « يمكن تعريف أحاديّة الدلالة والصورة [monosémie] بالعلاقة الأحادية بين الدال والمدلول»[3]. يتعلّق الأمر في الحقيقة ـ كما يلاحَظ ـ بأحاديّة الدال وواحديّة المدلول أي بالأحادية التي تمسّ التسمية والمفهوم في حالة المصطلحيات (أو الدال والمدلول في اللّغة العامّة). لكن فضّلنا هذا المصطلح (أحاديّة الدلالة) على غيره، لأنّ الدلالة تغنينا عن إعمال الإضافة مرّة بين التسمية والمفهوم وكما يتّضِح من تعريف جاكلين بيكوش، بين الدال والمدلول باعتبار الدلالة هي علاقة الجمع بين الطرفين أو ـ حسب مصطلحيّة دي سوسير ـ « المجموع الّذي ينتميان إليه »[4]. مع العلم أنّ هذه المشكِلة قائمة حتى في الفرنسية من هنا اقتراح البعض الحديث عن مصطلح monosémie عندما يتعلّق الأمر بالأحاديّة على مستوى الدال وعلى مستوى المدلول[5]. « لقد ظهرت الحاجة الأولى إلى التوحيد والتقييس المصطلحيّيْن منذ 1930 ـ 1940 عند الأخصائيين، الفرادى ( Ernest Dresen, URSS, E. Wüster en Autriche) أو الجماعيين ( Commission Electrothecnique International, Commission de la réforme de la chimie organique). يعود الفضل إليهم في تعريف مفهوم التقييس المصطلحي والآليات الاستشاريّة التي يستتبعها تطبيقه. لقد تولّدت من هذه الفكرة مؤسّسات كـ Comité de normalisation [لجنة التقييس] التابعة لـ ISA من حيث انبثقت سنوات فيما بعد Le Comité technique 37 التابِعة لـ ISO »[6]. إنّ المصطلحات **لا تُفرَض بوساطة**

---

[1] ليلى المسعوديّ، ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، اللّسان العربيّ، ص210 ـ 211.

[2] M.-C. L'Homme, Capturing the Lexical Structure in special Subject Field with verbs and Verbal Derivatives, International Journal of Lexicography, n° 16 – v. 4, 2003, (p.403-422).

[3] Jacqueline Picoche, Précis de lexicologie française, Ed. Nathan, Paris, 1977, p.70.

[4] فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة، ص111.

[5] Henri Béjoint, À propos de la monosémie en terminologie, Meta, vol. 34, n° 3, (p.405-411). وقاموس غريماس وزميله كورتيس يتحدّث علاوةً على *Monosémie* عن *Monosémémie* نسبةً إلى أحادية ما أسماه *أحادية semème*؛ يُنظَر: Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas, article *Monosémie*, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette, Paris, 1993, p.235.

[6] P. Auger, La normalisation terminologique et le rôle du spécialiste, in Le rôle du spécialiste dans les travaux de terminologie, p.146.

ما تستصدره الهيئات الحاكِمة مِن المراسيم والأوامِر، بقدر ما يُكرِّسها الاستعمال. وقد دفعت هذه الحقيقة بكلٍّ من ألان ري ولويس غلبير إلى العِناية بعنصر الاستعمال أكثر من أيٍّ عهدٍ مضى وحثّا الخطى نحو اختباره[1]، وإعزاز الدّرس المصطلحي بمادّة تكميليّة فكانت المصطلحيات الاجتماعيّة التي تدعو إلى تنظيم العمل المؤسّساتي وتطويره. كما اهتمّ جان ديبوا بتسطير إحدى مزاياها[2].

**2.1.2.2 هوس التّأصيل:** لقد مرّ علينا أعلاه أنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة أن تُحقِّق التّوحيد المصطلحي. وسينتهي بنا المطاف أدناه إلى أنّ الهدف مِن ذلك التوحيد هو حل مشكِلة سوء التفاهم على مستوى التواصل وتحقيق وضوح المفهوم على مستوى العلم المَعني. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهمّ التوحيدي وهذا الهدف التواصلي والتفهيمي* بدورهما - وهما مُبرَّران هناك - إلى ما يُعادِل لازِمة القصيدة التي تتردّد على مَدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ *الميل المفرِط إلى التأصيل*. ونجد درجة هذا الهوس متباينة من باحِثٍ إلى آخر، وبين مَن يكتب فيه مباشرةً[3] ومن يوحي به أقسامٌ من الباحثين، وكلٌّ يعلِّله حسب تقديره للأشياء وتتفاوت العلل بين المقبول والمرفوض. إذ نجده مفسَّراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمَل على المولَّد. فالمستعمَل الشائع والموجود أفضل من المولَّد الغائب والمنحصِر استعمالُه في زاوية ضيِّقة ومجهولة عادةً والذي لا يعلم حتى واضِعُه ما المصير الذي ينتظِره. ثمّ إنّ ذلك المستعمَل الذي يُؤصَّل إلى أن يصبِح معروفاً جديرٌ بأن يلتفّ حوله عددٌ كبيرٍ من المتعاملين بالمصطلح بحكم تواجده المسبق وتاريخه القديم. ونلاحِظ هنا أنّ التأصيل ليس إحياء القديم - ولا مجرّد الرجوع إلى القديم - لأنّ الإحياء يشمل حتّى المهمَل الذي يدخل هو الآخر في حكم الغائب ويمكن اعتبار التأصيل جزءاً منه. مع العلم أنّ المصطلح القديم يُحيى لِما يُتوسَّم فيه من الغرض الكبير الذي يؤديه في عصرنا. بل إنّ الإحياء يُعمد فيه إلى آلية تحوير المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية وتضمينها المعنى العلمي الجديد. وهذه العلل وهي مجموعة ومتسلسِلة هكذا نجدها واضِحةً لدى عبد الرحمن الحاج صالح الذي لا يزال يعاتِب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهلُ المفاهيم بسبق الوضع؛ بينما كان عليهم أن يبحثوا في التّراث ويعيدوا استعمال الموجود قبل أن تذهب بهم المذاهب وتتشتّت الجهود بحثاً عن المقابلات[4]: ذلك هو أحد مفاهيم التأصيل الذي يستلزم القيام بـ مسحٍ *شاملٍ* لتدارك الزمن الضائع بدلَ الهرولة نحو أسوأ اختيار. كما يقترِح الأستاذ الاشتغال على توليد المفاهيم وهو يربِط المسألة بضرورة تطوير البحث العلمي. وكذلك يشير إلى هذه

---

1 François Gaudin, Quelques mot sur la socioterminologie, Les Cahiers du Rifal, n° 26, p.28.

2 D. Jean & alii, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p.436.

* نذكر هنا أحد المقالات التي ركّزت على أهميّة التوصيل والتفهيم إلى جانب التوثيق والحوسبة؛ يُنظَر: محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، المترجِم، ع.14، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، وهران، جويلية - ديسمبر 2007، (ص151 - 174).

3 حُسام الدِّين كريم زكي، أُصول تُراثيَّة في عِلم اللُّغة، ط.2، القاهِرة: 1985، مَكتبة الأنجلو المصريَّة.

4 عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، (ص09 - 29).

النقطة أحدُ المشارِكين في ندوة التَرجمة في الوطن العربيّ: نحو إنشاء مؤسّسة عربيّة للتّرجمة (2000)، إذ يقول: « نجد المصطلح العلمي يعود في نَسَبِه نشأةً وتكويناً إلى مركز أو موطن النشاط العلمي الاجتماعي. وحيث توجد مراكز البحث العلمي توجد مراكِز الإنتاج المعرِفي التي تُبدِع اللّغة أو المصطلح تعبيراً عن نشاطِها الاجتِماعي، وتكون هي موطِن تصدير المعرِفة والفِكر والمصطلح. وتظهر هنا مشكِلة الانفتاح، التلقي والترجمة والقدرة على الاستيعاب والمواكبة، شريطة أن يعرف المجتمع طريقة ومفاتيح النهوض، ومن ثم تكون له معايير الاختيار »[1]. وبينما اقتصر بعضُ الباحِثين على ممارسة التأصيل على المستوى اللّفظي إذ استهدفوا تحليل التسميات واستبدال بعضها بأخرى، توجّه بعضُهم الآخر إلى تأصيل شيئاً من المفاهيم الحديثة المرفقة بتسمياتها المؤثِّرة ثقافياً وعلمياً وإعلامياً؛ إمّا عن طريق تعليل مردوديتها آنياً أو عبر استرجاع الجهاز المصطلحي القديم للتّدليل على جدارتها. يشكّل هذا التوجُّه في غالب أبعاده أعراضاً جديرة بتحويلها إلى مجالٍ للفحص والدّراسة. غير أنّ هاجس عبد الرحمن الحاج صالح التأصيلي صار مركَّزًا أكثر على رفض التبعيّة للغرب في مجالات الدّرس اللّسانيّ، ثمّ إنّنا بعدما فحصنا هذا الرّفض وجدناه مؤسَّسًا على مبرِّرات أعلن عنها الباحِث منذ أن اضطلع بدور **المعرِّف باللِّسانيات الحديثة** بتحديد رقعته وتحليل مفاهيمه، وهو تحليلٌ يرجع ـ فضلاً عن أسبابٍ أخرى ـ إلى شعوره « وشعور كلّ مَن ألمَّ بشيء مِن هذا الفن بالفراغ المهول الذي يوجد الآن [ بداية السبعينيات ] في صلب الدراسات العربيّة المتعلّقة بعلم اللّسان البشريّ العام »[2]؛ ولما اقتفينا ذلك الهاجِس اكتشفنا له تبعاتٍ وخلصنا إلى نتيجة تقول إنّ هذا الهاجِس أوقع اللّسانيّ في حتميّة إعادة الاعتبار للتراث إلى درجة الهوس الذي لا يكاد كلُّ مَن عرف قيمة ذلك التراث أن يفرّ منه؛ وهذا لا ينسينا مَن عمل وفقَ مبدأ التراث من أجل صدّ أبواب التحديث*. وبفعل هذا الهوس وذاك الهاجِس وجدنا الباحِث جريئًا في أحيانٍ كثيرة في مواقِف انتقاد الأسبقية المعرفيّة التي تُلحِقها بعض الأقلام بعلماء غربيين لكن من غير أن يغمِّط فضل من اشتهر منهم، بل أحيانًا نلفيه يتعمّد الإشادة بمن يبدو أنّه غُمِّط حقّه ويقوم بدور بعث تراثهم (الغربيّ) أو (الشرقي) في أحسن التعليلات التي يسوقها وبطريقة ملفِتة للانتباه. « [...] أمّا الدراسة العلميّة لهذه الأوضاع فلا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر لأجزاء اللّغة بالنّظر إلى وظائفها فقط، إذ لا بدّ من أن تميّز بين ما هو مرضيّ عنه في هذه اللّغة عند أصحابها الذين تواضعوا عليها (أصحاب العادة الأولى، حسب تعبير الجاحِظ) وبين ما هو مرفوض وإلاّ وقع تخليط فاحش بين النظام والبنية وما هو تحوّل زماني يصاب به فيصيّره إلى نظام آخر غير الأوّل »[3]. ثمّ وضع في الهامش من الصفحة نفسها ما نصّه: « نلمّح بذلك إلى ما أحدثته مدرسة النحو التوليديّ التحويليّ الأمريكيّة من تمثيل لبنية الجملة بتفريع الفروع على شكل شجرة، وصاحبها نوام تشومسكي ». فكذلك على مستوى المصطلحات. فلا يزال

---

[1] شوقي جلال محمد، تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ص107 ـ 108.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، (ص09 ـ 34)، ص09.

* فضّلنا كلمة التحديث على مصطلح (الحداثة) لكون هذه الأخير مشحونة الدلالة، ثمّ إن ما قصدناه أبعد ما يكون عن اتهام الحاج صالح برفض الحداثة، لكنه موقِف العرفان بالتراث وشأنه كقوّة لا تستدعي التفكير في البدائل التحديثيّة التي نحن في غنًى عنها.

[3] عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحرير، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص64 ـ 83)، ص67 ـ 68.

يتعقّب مفهوم (الاقتصاد) حتّى يحصِّله* مفهومًا وتسميةً ويعمد إلى تأصيله في الدرس اللّغويّ العربيّ، إذ يقول: « إنّ اللّغة إذا صارت تُكتَسَب المَلَكة فيها بالتلقين إذا اقتصر هذا التلقين على صحّة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلّصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبيّة محضة وعجزت حينئذ أن تعبِّر عمّا تعبِّر عنه لغة التخاطب الحقيقيّة سواء كانت عامة أم لغة أجنبيّة. ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديمًا من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلِّم الطبيعيّة إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أُنسٍ كان المتكلِّم إلى حذف ما هو غنيٌّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذات ما يمنح للّغة حيويّتها »[1]. ونرشِّح من المصطلحات: *حالة الاستئناس* و*عدم الانقباض*. أمّا إدخال فكرة (المجهود العضلي أو الذاكري) فينتابنا الريب أن تكون أصيلة وألاّ يكون الباحِث قد طوّع من خلالها معرفته اللّسانيّة الحديثة لما يتصوّره أنّه من نسج القدماء ووضعهم: فهذا ما يمكن أن يُعتبَر تواجد التسمية في التراث وملازمة. ثمّ يسترسِل في الحديث على هذا المنوال: (فكلّما كان المقام مقام أُنسٍ كان المتكلِّم إلى حذف ما هو غنيٌّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذات ما يمنح للّغة حيويّتها). بيد أنّ هذا الهوس قد ابتعد ببعض الدارسين إلى حدّ الاستشهاد بالمحدثين لتعزيز آراء القدماء. هذا ما يصنعه إبراهيم أنيس في المجال الصوتي، حيث يستشهِد: « ولقد كان للقدماء من علماء العربية بحوثٌ في الأصوات اللّغوية شهد المحدثون الأوروبيين أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم، وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولاسيما في الترتيل القرآنيّ، ولقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية، وإيصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحسّ، دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفاً أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم »[2]. فاللّجوء هكذا إلى الغير الذي ينفض الغبار عن الكنز الأصيل (المدفون) لكي نعرف قيمته بعد أن يكون ذلك الغير قد أعمل عليه (التراث) دراسة تقويميّة، هي علامة عربيّة تكاد تكون أصيلة في حدِّ ذاتها. في بحثه عن المضامين اللّسانيّة يعمد عبد السلام المسدّي إلى عمليّة أولى تتّصل بالتنزيل المنهجيّ، فهناك: « ـ منهج مستحدث محوره استنطاق التراث العربيّ بصفة شاملة، من موقع المنظور اللّسانيّ، وباستغلال التصوّرات اللّسانيّة المعاصرة لإخصاب التراث، ثمّ لغاية إثراء العلم اللّسانيّ المستحدَث »[3]. وعادةً ما يُنزِل الباحِثون ذلك التأصيل مَوقعين متباينين متكامِلين، حسب اعتِبار مِعياريْن معروفيْن في مجال التّرجميات، وذلك تبعاً للحدّ الثاني للإشكاليّة التي عرضناها في الفصل الأوّل من الباب الثّاني. والمعياران هما: أوّلاً ـ اعتبار مدى التوافق بين اللّغة المصدر واللّغة الهدف، وثانياً ـ التثبّت من مسألة اطّراد المصطلح. يشير رشيد بن مالك في هذا الباب متحدِّثاً عن المصطلح السيميائي، إلى أنّ « الوقوف عند بعض المصطلحات يرتكِز أساسًا على ضبط مفاهيمها في اللّغة

---

* هو المصطلح الذي قابل به أحمد الحمو المصطلح الفرنسي *(Actualisation)*. وقد خالفه في ذلك *سعدي الزبير* في ترجمته *الاجتِعال* وهو مصطلحٌ جديد وضعه المترجم بينما فضّل *أحمد الحمو* إعادة استعمال مصطلح ورد في التّراث اللّغويّ العربيّ. يُنظر: أندري مارتيني، مبادئ اللّسانيات العامّة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ت). ص112.

[1] عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحري، ص68.

[2] إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص05.

[3] عبد السلام المسدّي، المضامين اللّسانيّة في تراث ابن سينا، ضمن ندوة الفكر العربيّ والثقافة اليونانيّة، ص160 ـ 161.

الأصليّة والتحقّق، أوّلاً، من توافقها مع الإحالات الدّلاليّة في اللّغة الهدف، والنّظر، ثانيًا، فيما إذا كان استعمال هذه المصطلحات مطّردًا أم أنّه يشكّل خَرقًا لما هو جارٍ به العمل في البحوث السيميائية الرّاهِنة »[1].

**3.1.2.2 تعدّد المرجعيات:** بخلاف التّأصيل الذي يعوّل على رصد الواقِع وربطه بالماضي، فنيّة التّأسيس تستنِد إلى التوقّع وتعتمِد على الاستشراف الذي يرمي تشكيل مرجعيّة واحِدة. حيث نجِد وراءَ كلِّ فعلٍ توحيديٍّ نيّةً مبيَّتةً لتعزيز القوّة الجماعيّة. وهذا للتصدّي لمحدودية تداولات اللّغة العربيّة الحالية التي تؤثِّر سلباً في مخزوناتها الفكريّة وتُضعفها[2]. وقد تكرّست إرادة **تأسيس مَرجعيّة لسانيّة عربيّة** في غير ما جهة من العالَم العربي حتى برز مِن بين الباحِثين العرب مَن تصدّى لتصنيف المرجعيّة الغربيّة بالنسبة لذلك العالَم العربي أوّلاً، إلى ثقافة فرنسيّة ومفرنَسة، وأخرى إنجليزيّة. هذا، حتى غدا مِن شأن المشتغِل في حقل المصطلحيات مستأثِراً بزاوية التوقّع، أن يستفيد مخطَّطاً مصمَّماً عن كثبٍ مِن قِبل الفكر الافتراضي والاستِشرافي الذي تولاّه أولئك الباحثون. وذلك على غرار ما أخذ الكاتب التونسي عبد السلام المسدي ـ في إطار ذلك التصنيف وهذا الفِكر ـ يقارن داخل اللّغتين (الفرنسيّة والإنجليزيّة) ذهاباً وإياباً ومن إحداهما إلى العربيّة، فاستنتج مثلاً أفضليّة المرجعيّة الفرنسيّة فيما مؤدّاه أنّ: « الحاصِل مِن كلّ ذلك . وبعيداً عن كلّ افتراضات المفاضلة . هو أنّ ذوي المرجعيّة الفرنسيّة مِن أبناء وطننا العربي هم أكثر استيعاباً لمخاض الثقافة المعاصِرة، وذلك بحكم جملة الأسباب التي شرحنا: الأسباب الداخليّة منها المتصلة بثنائية المورد العالمي في أرجاء الوطن العربي، والأسباب الخارجيّة منها المتصلة بعدم التكافؤ العالمي بين الإنجليزية والفرنسية، وهكذا ينجلي لنا كيف أنّ شرائح المثقّفين في بلاد المغرب العربي . لاسيما في مستوى النخب الفكرية التي تتحرّك في دائرة العلوم الإنسانية والاجتماعية وتنخرط في مشروع الرؤية الحضارية . هي اليومَ مستفيدة استفادة مزدوجة ومضاعفة، هي مستفيدة من جهود الإخوة مِن أبناء المشرق عندما يقدّمون ثمرة تمثّلهم للثقافة الأنجلوسكسونية بفرعيها الأوربي والأمريكي، ومستفيدة من جهود الفرنسيين الذين يبادرون . بسرعة فائقة وتحت وقع عقدة النقص لديهم حيال كلّ ما هو أمريكي . إلى نقل المعرفة المعاصِرة مِن لغتها الإنجليزية وغير الإنجليزية إلى اللّغة الفرنسيّة »[3]. **وبعد هذا، يفسِّر الكاتِبُ تشبّثَ المتمرِّسين في الإطار الفرنسي بالثقافة الفرنسيّة وانقطاعهم إلى لغتها مترجمين منها، ثمّ يوضِّح كيف انفكّت المرجعيّة الفرنسيّة وانفطر عِقدُها على الرغم من ذلك التشبّث، وليس إلاّ لكونها لم تعد تثق بنفسها؛ فيزيد بالقول:** « بل بوسعك أن تُجزِم في غير شطط بأنّ مورد اللّغة الفرنسيّة هو مورد متميِّز بحكم سبب ثالث خفي، ويتمثّل في ازدواج العُقد النفسية والحضاريّة لدى الفرنسيين: فهم يعتبِرون أنّ لغتهم هي حامِلة حضارة، وناقِلة رسالة إنسانيّة، ثمّ هي قناة تواصل فكري مرموق. كما أنّهم يعتبرون في الوقت نفسه أنّ فرنسا متخلِّفة عن موقِعها الطبيعي في مجال الثورة التكنولوجية: فليست لهم المواقع الأمامية لا في مجال التقنيات الفضائية، ولا العسكرية، ولا حتى الإلكترونية. ومِن هذا الرصد تراهم يبذلون أقصى الجهد في حلّ هذه المعادلة المتعسِّرة بالمبادرة السباقة إلى التهام كلّ عطاء فكري متميّز، مهما كانت اللّغة التي صيغ فيها ابتداء، وهكذا بوسع المثقف العربي ذي المرجعية الفرنسية أن يتسع أفق اطلاعه على منتجات الفكر الإنساني المكتوب

---

[1] رشيد بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربيّة الرّاهِنة، مجلة المترجِم، ص123.

[2] محسن جاسم الموسوي، النظريّة والسنّة الغربيّة: مراجعة عربيّة، ضمن النظريّة والنّقد الثّقافي، ص47.

[3] عبد السلام المسدّي، اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، ضمن كتاب العربيّ، ع.66، ج.02 (حوار المشارقة والمغاربة)، وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر 2006، (ص06 ـ 39)، ص18 ـ 19.

باليابانية، وبالروسية، وبالألمانية، فضلاً عمّا ذكرنا مِن شأن المكتوب بالإنجليزية، وذلك مِن خلال جهود النقلة الفرنسيين أنفسهم»[1]. وهناك مَن لم يقعد عن تفسير هذه الظاهِرة على أنّها سمة حضاريّة ثقافيّة ترجع إلى روح التسابق الذي يحدو الأمم المسئولة والمتسائلة عن مصيرها، إذ نجد في العدد ذاته مِن *كتاب العربي* الذي نُشِر فيه القول السابق، كاتباً جزائرياً وهو عبد الملك مرتاض، يقول مسخِّراً مسألة التسابق تسخيراً محكماً يستدعي التأمّل فيه: «الحقّ أنّ العلماء المغاربة حاولوا التّفوّق في بعض المجالات التي قصّر فيها المشارقة، بعد مرحلة الاستيعاب والإعجاب معاً. ومِن ذلك تفرُّدهم بتأسيس مدرسة نحويّة ولغويّة لعلّ أهمَّ رجالاتها أبو الحسن عليّ بن أحمد بن سيده المتوفّى عام 458 للهجرة [...] ومنهم أيضاً يحي بن مُعْطٍ بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزَّواوي المتوفّى عام 628. وألفيّة ابن مُعْطٍ هي أوّل منظومة مؤلَّفة مِن ألف بيتٍ في النحو العربيّ نسج عليها ابن مالك فيما بعد، وهو مغربيّ آخر استقرّ بدمشق وتوفي بها. وكان ابن معطٍ آيةً في حفظ اللّغة العربيّة حتّى إنّ كتب التراجم تذكر أنّه كان يحفظ معجم الصحاح للجوهري عن ظهر قلب، وقد نظم كثيراً من الكتب لتيسير التعلّم على الناس »[2]. فإذا تأمّل ناظِرٌ في نسبة أئمّة اللّغة العربيّة الأوائل الذين وضعوا قواعِدَها وضبطوا نحوَها وصرفَها، بدءاً من سبويه، لعرف أنّ أغلبهم كانوا من غير الناطِقين بالعربيّة بالسليقة بل من الذين تعلّموها تعلّماً وأتقنوها بالجهد والمثابرة. ولا يعدم الباحِث في العصر الحديث من بين أبناء العربيّة غير المسلمين مَن أدّى لها خدمات جليلة وكان له فضلٌ كبيرٌ عليها من أمثال الأب أنستانس الكرملي والبستاني والأب لوبس معلوف اليسوعي وأضرابهم. وهذا المنحى المنصبّ في تحديث الدّرس النحوي، ليس وقفاً على العربيّة، فكتاب النحو الفرنسي المعتمَد أكثر من غيره، وهو Le bon usage من تأليف بلجيكي موريس جروفيس (Maurice Grevisse). فإنّ الصورة التي آلت إليها المصطلحات أمضى وأشهد. ثمّة مَن يرى أنّ « الأمر يتعلّق في الواقِع بطموح إعادة الاعتبار لنفوذ اللّغة العربيّة وتمكين الناس منها، من أجل استثمار ما تحمله من تراثٍ ثقافي وتاريخيٍّ بأكمله، واستغلال ما تتيحه العلوم والتقنيات الحديثة من الإمكانات، وتفعيل مسار التطوّر الحضاري »[3]. غير أن بعض المثقّفين لا يتحرّجون من طرح الإشكالية بكلِّ ما تحمله من أبعاد الصراع التي شكّلها الاستعمار فأسفرت عن منظّماتٍ حكوميّة على غرار الفرنكفونيّة التي يفرِّق عبد المالك مرتاض بينها وبين الفرنكفوفيلية كعامل محارب لتواجد العربيّة القطري والعالمي[4]. ألم تَعتَد جماعة مِن المصنِّفين تصنيف المثقَّفين في الجزائر إلى (متفرنسين فرانكفونيين ومعرَّبين) وفقَ معيار اللّغة بالدرجة الأولى ؟ وهو معيارٌ أصبح تليدًا لا يليق الاستمرارُ في الإخلاص له لأنّه ببساطة لا يعكس الحقيقة بجميع مظاهِرها، ويجب إعادة النظر فيه وفحصه من جديد على حدّ عبارة مصطفى حدّاب[5]. كما أنّ هناك مَن يرى في التبعيّة تبعيّتيْن: واحِدة للغرب وأخرى للتّراث. وهو ما يتجلّى من قول محمّد الكردي:

---

[1] عبد السلام المسدّي، اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، ص19.

[2] عبد الملك مرتاض، تأثير الثقافة المشرقيّة في المغرب العربيّ ودور المشارقة في نشر اللّغة العربيّة في الجزائر، ضمن كتاب العربيّ، (ص58 - 81)، ص66 - 67.

[3] Hendrickk Bernadette, La terminologie technique en langue arabe, Études orientales, n° 3, ALPHABETA, Paris, Printemps 1988, (p.14-18), p.14.

[4] عبد المالك مرتاض، موقع اللّغة والثقافة العربيّة في مُواجهة الفرنكفونيّة، مجلة العربيّ، ع.515، الكويت، 2001، (ص68 - 71).

[5] Mustapha Haddab, Types d'intellectuels en Algérie : problèmes de classification et de méthode, in Elites et questions identitaires, Coll. Réflexions, Ed. Casbah, Alger, 1997, (p.25-37), p.28.

« وفي مقابِل هذه المواقِف من التراث علينا أن نُقيِّم أيضاً مواقِفَنا من الثقافة الغربيّة بحيث لا نستبدل بالتبعيّة العمياء للماضي تبعيّة عمياء أخرى للخارج »[1]. ويترتّب عن فِعل المراجعة عملٌ يمسّ الجهازَ المصطلحي بأسرِه، ما يُدعى **المصطلح الارتِباطي**. ومن المعروف أنّ هذا الأخير يترك بصمات في اللّغة العربيّة بحمولته المصطلحيّة والدلاليّة الخاصّة والمتخصِّصة في اللّغة الفرنسيّة أو اللّغة الانجليزيّة أو غيرهما من اللغات الغربيّة التي استقى منها العالم العربي بعض عناصر نهضته. وهي لا تزال قيد التشكّل في اللّغة العربيّة.

**2.2.2 صعوبات التوحيد المصطلحي:** لقد رأينا أعلاه أنّ قيد الصعوبات في مجال المصطلحيات جزءٌ مِن تعليميّتها، وكذلك يهمّ مواجهة تلك الصّعوبات كمرحلة طبيعيّة كثيرًا ما لا تخلو منها عمليّة البحث اللّساني[2]، وأنّه قبل الحلول والعلاج لا بدّ من البحث في تفسيرها . فهكذا ترجع صعوبات التّوحيد المصطلحي إلى جملة من عوامل هي:

- مَفهمة الواقع الجديد
- قلّة الكليات المشتركة
- شبه تعذّر النّسخ الدلالي

**1.2.2.2 مَفهمة الواقع الجديد:** لقد وردت كلمة (مفهمة) عند أستاذنا حلام الجلالي وقد صخرها مصطلحاً نحسبه يعني بها ما يُقصَد به في الفرنسية من المفهمة (Conceptualisation)، ولم ترد مصحوبة بهذه الأخيرة ـ وهو ينتهج منهج عبد الرحمن الحاج صالح في تفادي الحرف اللاتيني إلاّ عند الضرورة القصوى ـ دونك هذا المقتبس: « يواجه اللسان العربي . وهو يستشرف القرن الواحد والعشرين . صعاباً لغوية؛ على مستويات المفهمة والتعريف، وتكاد تتمحور هذه الصعاب في قضايا المعجم، باعتباره ديواناً لأساسيات المعارف وأداة للتوصيل ومفتاحاً للمعلوماتية »[3]. فعندما نقوم باستقراء المقدِّمات التي يكتبها المترجِمون في سبيل تشخيص واقِع التّرجمة في العالَم العربي، وكذلك من أجل التنبيه إلى الصعوبات والتوقّع الذي يستتبع ذلك ـ ولاسيما في مجال اللّسانيات، نجد جملة ما يدور كلام المترجمين حوله هو صعوبة نقل الحديث والمستحدَث من المفاهيم من اللّغات الغربية إلى العربيّة. وهو ما أسماه منذر عياشي *التحدي المَعرفي*[4]. فيطفو بعدَه مشكِل اختلاف التسميات فتطرَح بذلك بل تُسقَط مسألة **التوحيد المصطلحي** كمقترَح ضروري من أجل التخلّص من تلك الآفات كلِّها. لكن ما لا يقف عنده أولئك اللّسانيون الكتاب والمترجِمون هو كون المشكِل هو مفهومي قبل أن يكون تسمويّاً. من هنا قيام صعوبة مؤدّاها أنّ ما يواجهه المترجم هو المفهوم الذي يراه جديداً بالنسبة للثقافة العارفة التي يصدر منها في اللّغة العربيّة. فيصدر بذلك عن تصوّره الشّخصي

---

[1] محمّد الكردي، التّرجمة وحركة المثاقفة في العالَم العربي، مجلة فُصول، ع.64، (ص306 ـ 319)، ص316.

[2] أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص132.

[3] حلام الجيلالي، تقنيات التعريب في المعاجم العربية المعاصرة، دمشق: 1999، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص05.

[4] مقدِّمة منذر عياشي، ضمن القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص12.

للأشياء، وعن مستواه المعرفي، بل عن قدراته العقليّة والإدراكيّة والنفسيّة، وعن ميوله إن لم نقل مزاجه، وعن انتمائه الثقافي والإثني. لأنّ قضيّة المَفهمة متفاوِتة ما لم يطّلِع الباحِثون عن أعمال بعضهم الموثَّقة وما لم يتم التّنسيق بين العلماء بفضل التواصل. إذن لا بدّ من البحث في الحلول على مستوى مَفهمة الواقع الجديد في اللّغة العربيّة وباللّغة العربيّة، وذلك بإنشاء جملة من علاقات بين وحدات لا يهمّ ما كان يدلّ بعضُها في السابِق. هذا لا يعني إلغاء هذا السابق بالجملة. من هنا نستطيع الخروج من النقاشات التي تدور حول (اللّغة/اللّسان) أو (اللّسان/اللّغة). لأنّ المترجم وكذا الدارِس اللّساني أرادا إعادة توظيف المصطلح القديم من دون ما أيِّ جردٍ من المفهوم القديم ثمّ إعادة تضمينه المفهوم الجديد وذلك بتسخير علاقاته بغيره من المصطلحات التي من شأنها أن تعكِس جزءاً مهمّاً من مفهومه. فالصعوبة تقوم في وجه مساعي التوحيد حينما يعمد كلُّ مترجِم إلى طريقته الخاصّة في المفهمة. ولهذا لا يفتأ كلُّ مشتغِل على المصطلحات اللّسانيّة ينقل المشكِل إلى قضيّة المَفهَمَة كما يتمثّل عند عز الدّين البوشيخي: « لنتذكّر ـ بالمناسبة ـ أنّ فردنان دوسوسير حينما أقدم على تحديد موضوع اللّسانيات ـ في إطار مشروعه الرّامي إلى بناء هذا العلم ـ انطلق من البحث عن الفروق القائمة بيم مفهوم اللّغة ومفهوم اللّسان ومفهوم الكلام. وأدّى به البحثُ إلى اعتبار اللّسان هو موضوع اللّسانيات الحق »[1].

**2.2.2.2 قلّة الكليات المشتركة:** وإذا كان مشكِل المَفهمة يخصّ الأشخاص إلى حدٍّ ما، فإنّ قلّة الكليات المشتركة تتعلّق بالثقافات. وذلك يرجع إلى اختلاف طريقة التصوّر بين الثقافات. فعدم التطابق بين اللّغات ناجِم في جوهره من عدم التطابق في الكليات. « إنّ مفردات كلّ لُغة مِن اللّغات تُعطي صورةَ الوجود عِند أهلِ تلك اللّغة وكلّ واحِدة منها تدلّ على جِنسٍ أو نوعٍ أو صِنفٍ مِن أصناف الموجودات الماديّة أو المعنويّة. ذلِك أنّ كلّ كلِمة مِن الكلمات، في أيّ لُغةٍ مِن اللّغات، يدل تحتها أفرادٌ كثيرة كالشجرة والحِصان والنّهر والفرح والغضب، فتحت كلٍّ لفظٍ منها عددٌ لا يُحصى مِن الأفراد أو الحَوادِث جُمِعت كلُّها تحت عنوانٍ واحِد، وجُعِلت صِنفًا واحِدًا. ولذلك كانت مفرداتُ كلّ لغة مِن اللّغات ضربًا من التصنيف للموجودات »[2]. وهذا مع العلم أنّ **الكليات** تظلّ عصية عن التعريف من منظور المصطلحيات التقليدية ومبادئها[3]. وتشمل وحدة الفهم هذه ما تتأسّس عليه أيضاً من الأسس الاجتماعيّة[4]. وقد ندّد أندري مارتيني بهذا الخلط وألحّ على ضرورة التمييز بين الأشياء وتسمياتها، وهو يعتمِد في ذلك نظرة دي سوسير المتعلقة باعتباطية الدليل اللغوي وينظر إليها من جانب آخر كثيرا ما طوره جورج مونان وهو يتحدث عن فضل اللّسانيات في الترجمة[5]. ومِن جهةٍ أخرى قد علمنا أن الدليل لا يتمّ إلا بوجود المدلول عليه، ثم أليس تقسيم القدماء اللفظ إلى مستعمل ومهمل أنصع دليل على أن استعمال الكلمة متوقف على توفر المدلول (المفهوم) الذي بدوره ينتزع المصداقية من تواجد الشيء المدلول عليه

---

[1] عز الدّين البوشيخي، عن المصطلح والمفهوم وأشكال التّعالق بينهما، ص35.

[2] محمّد المبارك، فِقه اللّغة وخصائصها، بيروت: 2005، دار الفِكر، ص307.

[3] R. temmerman, Terminology, Theory and Terminography in a Natural Language Processing Environment, Revue française de linguistique appliquée, vol. III-2, (p.29-46).

[4] William F. Mackey, Texte, contexte et culture, Revue TTR , vol.1, n°1, (p.11-20).

[5] جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص53 ـ 55.

(المسمى) تواجدا واقعيا سواء في المحسوس أو المجرد ( التصور) ؟ ويعكِس هذا التردّد في نقل كلّ شيء عن اللغة (الأجنبيّة) تخوّفاً على مصير اللّغة القوميّة والحال إنّ كما يقول بنفنيست: « ما يتغيّر في اللّغة، ما يمكن للنّاس أن يغيِّروه، هي التّسميّات الّتي تتضاعف، ويستبدل بعضها بالبعض الآخر، لكن نظام اللّغة الأساسيّ لا يتغيّر أبدًا » *(1974, p.94)*. هذا ما تذهب إليه أيضًا الصّورة البيانيّة « اللّب الصّلب » « *noyau dur* » الّتي استعان بها *هاجيج (Hagège, 1987, p.52)*. وليست اللّغة مجرّد تشكيل علاماتي لمقاطع صوتية، تكونت كنظامٍ اصطلاحيٍّ توصَف به الأشياءُ مِن حولنا كما يحلو لذلك النّظام فحسب، إنّ كلَّ لغة تعكس نظامًا داخليًّا لبنياتها، يتميّز بتركيب خاصّ ويُستمدّ من مصدريْن: تكوينها الذاتي بقواعدها، والواقع الذي تتعاطى معه بإفرازاته. فهي تضع صوّرًا منتظمة لهذا الواقِع بأدواتها وحجم لسانها، وتبنيه على طريقتها وفقًا لعبقريّتها؛ وهي بالتّالي تستقطب منه العناصر اللاّزمة الخاصّة بها[1]. ثمّ إنّ الوصف الذي يقع قسطٌ منه على حركاتنا وأفعالنا وأحاسيسنا لا يقع بحياد بارد، بل أكثر من ذلك لا تمثِّل اللّغة تلك الأبجدية التي طاب للكنعانيين مثلاً أن يختزلوا بها الكتابة الهيروغليفية منذ أبعد العهود، كما أنّ كلماتها التي تتشكل منها الرموز الأبجدية التي نظنّها مجردة إلى حدٍّ ما، يستحيل أن يتمّ تفكيكها . مهما يكن نوعُه . خارج سياق منشئها ودلالتها، وإن حدث في ظروفٍ تعليميّة وترجميّة فيلاقي أصحابُه مشكلاتٍ ترتبط مباشرة بطبيعة هذا الواقِع اللّغويّ الذي نريد أن نفصح عنه. ونشير هنا إلى ما يقتضيه التخطيط التربويّ في المناهج المدرسيّة من ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافيّة اللّصيقة بكلّ لغةٍ (أجنبيّة) ـ بكلّ ما يحمله هذا التوصيف من معاني الغرابة واعتبار المسافات بين الثقافات ـ يُدرَج تعليمُها في المنظومة التربويّة، وكذلك إلى الصعوبة الكُبرى التي تحول دون التوفيق في الترجمة، والتي تُشتقّ منها صعوبات أخرى ترتبط بمدى تباعد المسافة بين اللّغات الناجم من جهتِه عن اختلاف بعضها عن بعض في طريقة تحليل (كلّ واحِدة) للواقِع، وهو التحليل المرتبط بدوره بتنوّع الثقافات التي تجري في عروقها والتواريخ التي تفرض حتميّة أخرى لا يمكِن التغاضي عنها في العمل الترجميّ مهما كانت دواعيه ولا يليق إقصاؤها الخلفيّات التي لا مناص من الرجوع إليها في تمييز الأهداف التعليميّة المسطّرة كلّما أردنا تجهيزَ المحتويات وإعداد البرامج وتصنيف المفاهيم المتحكِّمة في عمليّة تعليم لغة من اللّغات الأجنبيّة. واللّغة كما يرى علماء الدراسات الاثنولوجية اللّغوية أداة تستعير من الواقِع تصوّراتها؛ والعالَم الواقعيّ نفسه يتَمفْصل حسب تصور مستعمليها وتفاوت نظراتهم إليه، وتتكون عبر استخدامها لشبكة تعبير يقوم على تصور خاص للعالم[2]. وتوجد تصوّرات مختلفة للعالم بقدر تواجد اللّغات وتنوّعها. فاللّغة تختزن تجربتنا مع العالم، تصوِّر كيف أدركناه، وكيف أوقعنا الأسماء على المسميات، وكيف صنفناها وبنينا الدلالات، وكيف ربطنا بين الدلالات في شبكات، وكيف ربطنا بين الشبكات الدلالية في أنساق من المفاهيم والتصورات. ولذلك تُعد لغة الأمّ جزءا من كيان الذات، ومكونا من أهم مكونات الهوية، لا يمكن تعويضها بغيرها من اللغات.

---

[1] جيرار جهَامي، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة، بيروت: دار المشرق، 1994، ص13.

[2] B. L. Whorf, Linguistique et anthropologie, p.132.

وهذا قد تأمّل فيه جلُّ اللّسانيين، كلٌّ من الزاوية التي تعنيه، فما جعل دي سوسير يقول باعتباطيّة اللّغة (الدليل اللّغويّ) هو خروجه على فكرة (اللّغة ـ القائمة بالكلمات) المشار بها إلى الأشياء[1]. وإن كانت الاعتباطيّة قد توصَف بالنسبيّة، غير أنّ نسبيّة الاعتباطيّة لا تنفي كليًّا الاعتباطيّة المطلقة فكلمة سبعة عشر تتألّف من سبعة وعشرة فالمدلول هو مجموع الكلمتين، ثمّ إنّ الكلمة المركَّبة تبدو معلّلة بل هي كذلك، لكن كلمة سبعة منفصلة عن عشرة ليست معلّلة[2]. كما أدّى هذا بدي سوسير إلى القول بازدواجيّة الدليل اللّغويّ، أي لَه طرفان مُتلازِمان هما (الدّال ⇔ المَدلول) اللّذان يدعو أحدُهما الآخَر. ويُعتبران مُصطلحيْن موضوعيْن لِلإفصاح عن ثُنائية تَقابُلية لها قيمتها المنهجيّة. وتعريفه باعتِبارِه كيّانًا نفسيًّا ناتِج عن رغبة *دي سوسير* في تفادي الاعتِقاد السّائد مِن أنّ اللُّغة قائمة مُشكَّلة مِن أسماء يُقابَل بِها عددٌ مُماثِلٌ مِن الأشياء. وهو تصوُّرٌ خاطئٌ[3] يعكِس بساطةً في التّطرُّق إلى الدّرس اللِّساني يَنبغي تجاوُزُها. وتحمِل هذه الازدواجيّة في مضانها تفسيرًا لِعمليّة الكلام في حدِّ ذاتها « ثمّ إنّ اللُّغة وإن كانت مُهمّتُها الرّئيسيّة هي التّبليغُ فإنّ لَها عملاً آخر كأنّه تابِعٌ ومُلازِمٌ لِلتّبليغ وذلِك هو تحليلُها لِلواقِع الّذي يظهر ويتحقّق بِظهورها وتحقُّقها لأنّ الكلام الّذي هو فِعل المتكلِّم أي المبلِّغ إنّما هو تقطيعٌ يَقع على حقيقتيْن مُختلِفتيْن في وقتٍ واحِد وهما الصّوت الّذي يُرسِله المتكلِّم والمعاني (ما حصل لَه مِن المعلومات الاختِباريّة) الّتي يُريد إبلاغَها إلى السّامِع »[4]. فهذا أندري مارتيني يستبصر منها ويجعلها في مستهلِّ *مبادئه في اللّسانيات العامّة*. كما يورِد جورج مونان كلامًا في هذا السياق ـ وإن كان في مضمار مناقشته لموضوع الصعوبات التي تحول دون سهولة عمليّة الترجمة ـ يقول فيه: « في الواقِع ليست اللّغات عبارة عن قائمة من الكلمات تطابق الواقِعَ نفسها دائمًا والمعطيات المسبقة [...] وتصيغ اللّسانياتُ هذه الملاحظة بقولها إنّ اللّغات ليست نُقولاً حرفيّة عالميّة لواقِعٍ عالميٍّ، ولكن كلَّ لغةٍ تطابِق مجوعةً خاصّةً لمعطيات التجربة الإنسانيّة . فكلُّ لغةٍ تحلِّل التجربة غير اللّغويّة بطريقتها الخاصّة، حيث تقول الإنجليزيّة to rum out فإنّ الفرنسيّة تقول sortir en courant؛ وهذا ربّما هو الشيء نفسه. ولكنّه نظرة (بصورة اعتباطيّة) لطريقة أخرى، حيث تقول الفرنسيّة prendre un bain، فإنّ الإيطالية تقول fare il bagno؛ قارِن كذلك of course بـ naturellement الخ »[5].

**3.2.2.2 شبه تعذّر النّسخ الدلالي:** لم نصغ هذا العامل في الحقيقة إلاّ على إثر ما لاحظناه بالمعاينة من المغالاة في تحرّي النسخ الصوري لدى الباحثين في اللّسانيات على المستوى العربي. والحال « إنّ تسميّة الأشياء والمفاهيم تتماشى حتماً مع اختراعاتها. يبدو هذا القولُ من المسلّمات لولا المعطيات الأساسيّة التي تتستّر وراءه. منها، مثلاً، أنّ عمليّة التمثّل خاصية فكريّة يتمّ تجسيدُها عن طريق التسمية »[6]. كما أنّ جلّ الألفاظ المتواترة في الثروة اللغوية تدخل، قبل تعيينها لحقول مفهوميّة ذات دلالات اصطلاحية خاصة، في مرحلتين: مرحلة التعبير

---

1 Françoise Gadet, Saussure : Une science de la langue, Ed. PUF, Paris, 1987, p.33-34.

2 Ibid., p.43.

3 فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، ص109 ـ 110. وكذلِك: André Martinet ,Eléments de linguistique générale, 4e éd. Armand Colin, Paris, 1996, p.10-11. و: جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص55.

4 عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، ص33.

5 جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص54 ـ 55

6 الحاج بن مومن، استنساخ مصطلحي داخِل لغات التخصّص: المعلوميات نموذجاً، ص29.

الوضعي الذي يتميّز بالسكون، ومرحلة التعبير المجازي المتحرك. وتشكل المرحلة الأولى صورة البحث عن استقرار المعنى، بينما تشكل المرحلة الثانية صورة الحركة والاستعارة والانتقال الدلالي؛ حيث يصير الناس إلى النسخ والتجوّز في العبارة؛ فيعبرون عن المعنى بغير اسمه الذي جُعل له في مرحلة الوضع، متلمسين أي تعلُّق دلالي بين المرحلتين ـ الوضعية والمجازية ـ ولو كان يسيرًا، فتحدث الاستعارات والمجازات[1] وتدخل الألفاظ بذلك في حالة الالتباس والغموض والتشويش، وتوسّع الدلالة وتضيّقها[2] إلى أن يستقر بعضها مرة ثانية بدخولها من الحقل المجازي في مرحلة التحديد العلمي للمدلول الاصطلاحي[3].

غير أن بعض العلوم تبحث عن مصطلحاتها داخل الجذر اللغوي واشتقاقاته التأثيليّة في مرحلة التّعبير الوضعي السكوني[4]. لقد رأينا أعلاه أنّ رومان ياكوبسون قد قسّم الترجمة إلى ثلاثة أنواع عكف على دراستها نظريّاً وتطبيقيّاً، فأورد *Reformulation* بجانب الترجمة بين اللّغات التي لطالما ترسّخت في ذهن مَن يعرِف ولو قليلاً عن شؤون الترجمة. ويأتي هذا النوع الذي عدّه ياكوبسون الأوّل ضمن الثلاثة، على شكل تعريفات ومرادفات وشروح ولغة واصِفة وقد تبلغ حدّ التعليق. ويحدث أن يتداخل النوعان الأوّلان؛ إذ لا يكتفي المترجِم بالانتقال من لغة إلى أخرى، بل يعتبر علاقات الوحدة المراد ترجمتُها بغيرها من الوحدات داخل اللّغة المصدر، كما يعتبر تلك العلاقات التي تربِط الوحدة المراد ترجمتُها بغيرها من الوحدات داخل اللّغة الهدف، ويفسِّر منظِّرو الترجمة هذه الظاهِرة بأنّه قلّما تحمل وحدات اللّغة المصدر ووحدات اللّغة الهدف نفس الدلالات ونفس الإيحاءات: ما ينفي وجود مقابلات مصطلحيّة مطلقة. غير أنّ تلك الوحدات التي يراد أن تدلّ على ذات الدلالة ـ ما دام المترجم يعوِّل عليها في عمله الترجمي ـ يمكن لها أن تعمل في ذات المقامات والسياقات[5]، فإذا كان الأمرُ كذلك، يمكن إدراج *المعالجات المصطلحيّة* ضمن هذين النوعين. في الحقيقة يمكِن التعبير عن هذا العامِل الذي يصعب معه **التوحيد المُصطلحي** إن لم نقل يتعذّر، بهذه الجملة الشارِحة *عدم مراعاة تطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر*. ويتّصِل ذلك أيضاً بعدم التنبّؤ لتطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر المواكِب لتطوّر مجاله الدّلالي في ذات اللّغة. وتدلّ لفظة *دلاليّة* هنا على ما تدلّ عليه اللّفظة الفرنسيّة (Sémantisme). هذا، مع العِلم أنّ بعض الدّارسين جعلوها كمقابِل لمصطلح (Sémantique)؛ والحال إنّ المصطلح الشائع كمقابل لهذا الأخير هو *علم الدلالة*. وقد استعمل عبد الرحمن الحاج صالح *دلاليّة* كمقابِل لمصطلح (Sémantique). وقد أثرنا هذا المشكِل الحادِث في ترجمة المصطلحات، وهو عدم التنبّؤ

---

[1] أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت: (د. ت)، دار الشروق، ص141.

[2] يُنظَر حول قوانين التطور الدلالي: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط2، القاهرة: 1963.

[3] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، ص45.

[4] محمد غاليم، التّوليد الدّلاليّ: في البلاغة والمعجم، ص22.

[5] John C. Catford, A Linguistic Theory of Translation : an Essay in Applied Linguistics, 2e éd. Oxford University Press, London, 1967, p.49.

لتطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر، كعامِلٍ يحول دون تحقُّق التّوحيد المصطلحي المنشود.

**4.1.2.2 اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب:** لقد رأينا أعلاه أنّ اللّسانيات المَعنية باللّغة العربيّة قد وقعت تحت رحمة جهود إضافية يفرضها واقعُ التّرجمة من اللّغات الغربيّة. إنّ هذا الواقِع قد فرض واقِعاً آخر وهو اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب وليس تنوّعه. بل إنّ ذلك عمل على تشتيت الجهود. وعلى الرّغم مِن ذلك فلا يزال يرى بعضُ اللّسانيين أنّه « ينبغي أن يُنطلق من أكثر مِن لغة واحِدة لضبط المفاهيم المشتركة بين الأمم ويتحفّظ أشدّ التحفّظ في نقل المفاهيم الخاصّة بأمّة واحِدة وذلك لتفادي التبعيّة الثقافيّة التي قد تشوِّه شخصيّتنا العربيّة »[1]. فالدّاعي إلى الأخذ عن أكثر من ثقافة واحِدة هو اتّقاء التبعيّة الثقافيّة. وتنشأ عن هذا الاختلاف الراجِع إلى امتداد رقعة العالم العربي، صعوبةٌ أخرى وهي صعوبة التّنسيق بين الباحثين. لكن لم نخصِّص لها مطلباً ضمن قائمة الصعوبات بل جعلنا لها مطلباً ضمن شروط التّوحيد المصطلحي ذلك لأنّ أولئك الباحثين غير مَعذورين عند تقصيرهم في مهمّة التواصل فيما بينهم وخلق شبكات التواصل والتنسيق فيما بينهم من الجمعيات اللّسانيّة وعقد الملتقيات.

**2.2.2 شروط التوحيد المصطلحي:** إنّ العمل في مجال التوقّع يقتضي مراعاة الشروط التي ينبغي أن تتوفّر في الموضوع الذي يتعلّق به ذلك التوقّع والتي يرتبِط بها ارتباطاً وثيقاً. والتوحيد المصطلحي الذي كما رأينا يتغنّى به كثيرٌ من الباحِثين لا يتحقّق إلاّ بتحقّق شرطين أساسيّين هما: التّوثيق والتّنسيق.

**1.2.2.2 التّوثيق المصطلحي:** كما رأينا في الفصل الثاني من الباب الثالث وأفدنا أعلاه ضِمن هذا المبحث نفسه، فإنّ التوثيق من أهمّ شروط التّوحيد المصطلحي[2]. بل هناك مَن يسلِّم زمامَ الأمور لبناء الأرشيف الذي يبدو أنّه لا يغفل عن شارِدة ولا وارِدة إلاّ وسجّلها ريثما يتمّ التوحيد المنصوص عليه[3]. وكذلك فإنّ علي القاسمي يرى أنّ عمليّة توحيد المُصطلحات في الوطن العربيّ وإشاعتها تَقتضي الأخذَ بتَوثيق المُصطلحات العِلميّة في التُّراث العربيّ لِتَكونَ الخطوة الأولى في سبيل إيجاد نظريّة عامّة لِلمُصطلح العربيّ، ولِلقضاء على مُشكِلات صنعه والحوائل الّتي تَمنع تَوحيدَه[4]. وهذا ما يزكِّيه عبد الرحمن الحاج صالح من جهته إذ يعجب مِن حصول سكوت عن الذخيرة الجامعة للمدوّنة العربيّة الشاملة، فيقول: « ثمّ لا نفهم أيضاً أن يحصل سكوتٌ عن المدوّنة التي يجب أن تجمع وتُحوسَب مع كثرة ما يجري مِن الكلام عن المعجم التاريخي فهل يمكن أن نتصوّر كيف يتمّ اكتشاف ما أصاب المئات مِن الألفاظ مِن التحوّل في مدلولاتها وما اختفى من ذلك وما ولد منها في عصر معيّن وفي كتابٍ معيّن إلاّ بالرجوع إلى مدوّنة كبيرة جدّاً ؟. تمكن الباحث من الحصول على كلّ

---

[1] يُنظَر ما ورد لتفسير هذا التنبيه تفسيراً علمياً: عبد الرحمن الحاج صالح، اللّغة العربيّة والبحث العِلمي المُعاصِر، ص15 ـ 16.

[2] Louise Larivière, Vers un produit unifié en terminologie et en documentation : le thésaurus terminologique, Meta, vol. 34, n° 3, (p.457-467).

[3] P. Gilbert, Les archives du français contemporain, Revue Langue française, n° 02, (p.56-72).

[4] علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، ص121.

السياقات التي ترد فيها لفظة مِن الألفاظ في ميدان معيّن. ويؤلف على هذا الأساس ما يسمى الآن بملف الكلمة فيه هذه السياقات الخاصة بها في شتى الميادين والعصور »[1]. وللحوسبة فضلٌ في تسهيل أمر الإحصاء والتوثيق. هذا ما يتأكّد من قول محمد الديداوي الآتي: « وفي حين يلزم إحصاء كل ما وضع من مصطلحات ولمّ شتاتها، وهذا ما تسهّله الحوسبة في أيامنا هذه ولله الحمد، فإنه لابد من التوثيق الحسن باحتواء وتوفر المصادر والمراجع والوثائق، ومنها كافة المعاجم المتاحة في السوق وفي المكتبة العربية، كما ينبغي إتباع منهجية صحيحة في وضع المصطلح وتعريبه وترجمته »[2]. ونظراً لكون البنك المصطلحي يُنشأ عادةً انطلاقاً مِن مدوّنة نصيّة واسِعة، فهو يمثّل مصدراً موثوقاً فيه ينهل منه المعجمي المنعزِل. وهو إذا انطلق في العمل لا يمكن التراجُع عنه. رشِّح البنك المصطلحي إلى تبوّأ هذه المكانة المتميِّزة مجموعةٌ مِن العوامِل، نذكر منها: المرونة، وتحيين المحتوى، والاعتداد بالصورة والصوت، وقابليّة تسخيره والاستِئناس به على المستوى العالمي، والموضوعيّة التي تعود إلى المعطيات باعتبارها مضمونة مِن قبل فرقة من المصطلحيِّين. فحسب خوان ساجر فإنّ البنوك المصطلحيّة سواء المسيَّرة منها مِقبل مؤسّسات الدّولة أم من طرف المقاولات الخاصّة تملك الكثير مِن الحظوظ لكي تُصيَّر إلى جهازٍ يستعين به حلفاء التقييس المصطلحي، فهي في حدّ ذاتها معيار افتراضي[3]. ولهذا فلا يمكن تصوّر إنجاز موسوعة ما مِن دون تسخير جميع الأدوات الكفيلة بتقديم الموضوع (الشيء) كما يتجسّد في الواقع، من الصور والبيانات والجداول والخرائط بل والأصوات. وكلّها أدوات مِن شأنها أن تتجاوز مجرد وصف المفهوم وصفاً لغويّاً أي بالكلمات ولو كانت مصطلحات. وقد استحدِثت وسائل سمعيّة بصريّة يُتناول فيها المفهوم لا بالطريقة الخطيّة اللّغويّة (Linéaire) فحسب ـ أي كما هو الوضع في اللّغة عادةً ـ بل بتسخير أبعاد دالّة أخرى مِن شأنها أن تُظهِر الشيء وتشهِره كما هو عليه[4]. فإذا كان التوثيق قد ارتقى إلى هذا الشكل من التقدّم وبلغ هذه الدرجة من التخصيص، فما على أنصار التوحيد المصطلحي إلاّ أن يمرِّنوا من يقود على هذه الطريق المعبَّدة ـ وذلك على الرغم مما تجاوزناه أعلاه من تعذّر النسخ الدلالي ـ

**2.2.2.2 التّنسيق المصطلحي:** إنّ التّوثيق لا يكفي لوحده إذا لم يُستتبَع بتنسيقٍ في العمل المصطلحي بحيث يعرف كلُّ العامِلين في ميدان التّوثيق المصطلحي ما جرى ويجري في أكثر مِن جهة واحِدة مِن إعداد العدّة المصطلحيّة. وليس أفضل لذلك مِن إنجاز ما يدعى *جذاذات متعدِّدة الوظائف* (fiche multifonctionnelle) كما يرمي بيار لوراه إلى تحقيقها من خلال ما أسماه (Bases de données terminologiques multifonctionnelles) وهو يضع في الحسبان ثلاثة أهدافٍ لها، وهي: التّوثيق والتّرجمة والتّوحيد[5]. ومِن هنا أخذت ماريا تريزا كابري في سياق حديثها عن ضرورة تنظيم العمل

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، مساهمة المجامِع اللّغويّة العربيّة في ترقيّة اللّغة العربيّة وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، ص25 ـ 26.

[2] محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، ص154.

[3] J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, p.116.

[4] Raymond Pepermans, Une base de données multimédia : le dictionnaire descriptif et visuel de Parcs Canada, Terminologies nouvelles n° 15b, (p.121-124), p.122.

[5] P. Lerat,Terminologie et sémantique descriptive, p.28.

المصطلحي عن ثلاث أولويات لابدَّ أن تضطلع بها المصطلحيات بوصفها مادّة وممارسة على السواء، تتمثّل في: « أ ـ ضرورة التنسيق الداخلي والمتبادَل بين الأخصائيين المشتغِلين داخل ذات الاختصاص سواء استعملوا نفس اللّغة أم لغاتٍ مختلِفة، ب ـ ضرورة التّركيز أساساً على الأخصّائي لأنّه أحوج النّاس إلى الوعي بخطورة المصطلح، ج ـ ضرورة نقل المفاهيم بعيداً عن كلّ إبهامٍ بدل الاهتمام بمستوى التعبير في لغة الأمّ »[1]. فهكذا نستنتِج من هذا المقتبَس أنّ صاحبته ترى أنّه لا وجودَ لشيءٍ اسمُه المفهوم خارجَ مجال استعماله وبدون مَن يتعلّق به مِن الأخصّائيين المستعمِلين. وأنّه على الأخصّائي أن ييسِّر سبل المعرفة أمام الجمهور المتلقّي للمفاهيم التي يُبدِع فيها ويُطوِّرها بفضل تكوينه وأهمّ من ذلك كلِّه عليهم أن يُنسِّقوا في أعمالهم.

***3.2.2* أهداف التّوحيد المصطلحي:** لابدّ أن يكون للتّوحيد المصطلحي أهدافٌ محدَّدة وواضِحة، ولو من باب تحفيز المتعامِلين به مِن اللّسانيِّين ومن غيرهم إلى تحرِّيه والعمل بمقتضاه. ثمّ إنّه قد لا يفيد المنحى التّوحيدي لا البحث اللّساني كأداة (مقدَّسة) ولا الدّرس المصطلحي كموضوع دراسة (تجاري) إذا كان صعبَ المنال أو لم يعد ممكناً. ولا ينبغي الدعوة إلى الكفّ عنه كما لا يستقيم الإلحاح عليه. فإذا كان الأمرُ كذلِك فما على المصطلحي إلاّ أن يعود إلى الواقِع فيدرسه ثمّ يساعِد اللّساني على إيجاد الحلول في مواطِن أخَر. لأنّ استهداف القضاء على التدفّق المصطلحي إلى درجة الهوس كما رأينا أعلاه مع أقطاب التأصيل هو جزءٌ من العوامل التي تؤدّي إلى استئصال المفهوم الذي تعدّدت مِن أجله المصطلحات المرغوب في توحيدها. وكذلك لا يستقيم التهاون في شأن الاختلاف لأنّ ذلك يؤدِّي إلى تمييع العلم فتضييعه. وقد اكتفينا مِن تلك الأهداف بما يدنو من هذا الطّرح، وكلّها مبنيّة حول مفردات *التّواصل والعلم والتّعليم*، وهي الآتية:

- تيسير التواصل
- صون العلم
- تكريس التعليم

**1.3.2.2 تيسير التّواصل:** إنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة مِن تحقيق التّوحيد المصطلحي هو حلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل وبلوغ وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني[2]. كما أنّ خلق روابِط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد، أو الفكرة الواحِدة، ويؤمِّن توصيل المفاهيم أيضاً. وخيرُ ما يتكفّل بذلك اللّفظُ الذي يُعقَد حوله الاتّفاق: ما يعني التّوحيد في هذا السياق. فتكون ثمّة شبكة مصطلحيّة موازية لشبكةٍ أخرى تستوي على العالم الخارجي أو الفكري أو غيرهما كما رأينا أعلاه[3]. إنّ أوّل مبدأ تعتمده عمليّة التشبيك هذه، هو أنّ ترتيب ما تحيل عليه

---

[1] M.-T. Cabré, Terminologie ou terminologies ?, p.56.

[2] محمّد علي الزركان، الجُهودُ اللُّغويَّةُ في المُصطلح العِلميِّ الحديث، ص38.

[3] يُنظَر الباب الأوّل: 3.2 البعد التواصلي (المعلوماتي)، ولاسيما 1.3.2 التواصل.

المصطلحات لا يسلك دائماً سبيل الخطيّة، لأنّ تقدّم الأفكار في حدِّ ذاته لا يستسلِم لهذه الأخيرة. قد يخضع لتراتبيّة يُتيحها تكوين المصطلح ذاته. ولكن لا يمكن أن يتحقّق وضعُ المصطلحات في شبكاتٍ تواصليّة إلاّ إذا سبقتها دراساتٌ وصفيّة يُتعرَّف من خلالها على القواعِد اللّغويّة التي تتحكّم في نظامها من ناحية تواجدها اللّغوي، وعلى تواجدها الأنطولوجي من جهة أخرى. لهذا لا يتوقَّف الأمرُ عند دومنيك مانقينو على المَلكة التواصليّة بهالتِها الباهرة، حيث يُقلِّب المَسألة، فيضع مُقدِّماتٍ حيث يذكر المَلَكة اللّغويّة (التحكّم في اللّغة المَعنيّة) وكذا المَلَكَة المَوسوعيّة (الثقافة العارِفة: المَعرِفة حولَ العالَم)[1]. كما وجدنا بيار بورديو « يدعو علم الاجتماع إلى الاهتمام بتحليل الوقائع التي جرى سابقا تسميتها وتصنيفها، والتي تحمل أسماء عَلَمٍ وأسماء عامة، وعناوين وإشارات، وأحرفًا أولى (للدلالة على مقامات أصحابها). وهو في كتابه الأخير (ماذا يريد المتكلِّم أن يعني ؟)[2] يسعى إلى تحليل الأوضاع الاجتماعية، وممثلي الجماعات عبر الصيغ اللّغوية التي يتعاطونها، إنّه لا يجد في التسمية حلاًّ لمشكلة المسمّى إن لم ترتبط بالظروف الاجتماعية التي أوحت بها. فهو على عكس البنيويين والنصيّين لا يجد البنية قادرة على تبرير مدلولها، إن لم يتمّ تأويلها على ضوء السياق الاجتماعي الذي يستخدمها " فاللّغة تسمّي العالم بحسب العلاقات والبنى الاجتماعية وتعطيه البعد الكينوني الذي تتضمّنه قدرات اللّغة الترميزيّة ". ويبدو العرب الذين أعطوا للّغة شأوها الأبعد، أنّهم لم يستخدموا طاقاتها الترميزية للتعبير عن علاقاتهم بالعالم من حولهم، ولكن طوروها من أجل تغيير العالم ذاته »[3]. ولا يمكن ألاّ نتحدّث عن معضِلة مصطلحيّة، هي بالفعل معضلة تعرقل دخول الفرد أحادي اللّغة إلى المعرفة والتزوّد ممّا يجري في عالمها من الزيادات والتحسينات والإضافات، ذلك إذا أساء المصطلح في نقلها وأخفق في التمكين لها؛ والمعضلة نفسها لا تتسامح مع مزدوج اللّغة أو متعدّدها وأحيانًا يكون أكثر هشاشةً وأشدّ عرضةً لسوء الفهم وصعوبات التفاهم، ويرجع السبب إلى كونه أخذ العلم بلغة تكاد مصطلحاتها تستقرّ ثمّ تعالج المفاهيم بمصطلحات في لغة أخرى مما يضطرّه الأمر إلى تفعيل الازدواجيّة اللّغويّة وهذا لأمرٌ مكلِّف لا يقوى عليه الفكر ولا تتضح الرؤية دائمًا بل قد يؤدّي إلى نوعٍ من الانفصام، وقد عالجت الترجمة هذا الموقف، في ظروف. ومن هنا يحاول بعضهم ترجيح كفّة التوحيد على التنوّع مِن أجل ضمان التواصل المعرفي والمهني والتعليمي. لكن هذا قد يكون على حساب تطور اللغة التي ينخر كيانها العجز الدلالي أو الفقر الدلالي[4]. وأحياناً تسود هناك علاقة تناوبيّة واستبداليّة بين المصطلح والتعريف وذلك نظراً . حسب ساجر . مِن جهة إلى دقّة التعريف، وفي التواصل المتخصِّص تعتبَر المصطلحات كطوابع من شأنها أن تعوِّض التعريفات[5]. وهو ما من شأنه تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين العرب ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال ، وهو ما من شأنه تقليص الفوارق والاختلاف.

---

1 Dominique Maingueneau, Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998, p.27.

2 Pierre Bourdieu, Ce que parler veut dire, Ed. Fayard, Paris, p.97-149.

3 مطاع صفدي، استراتيجية التسمية والانبناء للمجهول والانبناء للمغيوب، الفكر العربي المعاصر، ع.69، ص04.

4 Klaus Heger, L'analyse sémantique du signe linguistique, Langue française, n° 04, (p.44-66).

5 Juan carlos Sager, A practical course in terminology processing, p.109.

**2.3.2.2 صون العلم:** إنّ المصطلح أداة التعامل مع المعرفة والتواصل في مجتمع المعلومات. يتزايد المصطلح الجديد في اللغة تزايداً هائلاً في مجتمع المعلومات. للكتابة دورٌ حاسِمٌ في تحقيق التّوحيد المصطلحي وبالتّالي في صون العلم مِن المعضلات التي تتهدّد بقاءه. لكن لذلك حدود ينبغي السهر دون تجاوزها. فالعربيّة المشتركة التي ترسّخت عندها التقاليد الكِتابيّة أقصت شيئاً ما الفئات الشعبيّة من التوزيع غير العادِل للرأسمال اللّغوي (الرصيد) على حدّ تعبير بيار بورديو عن اللغة الفرنسيّة في منزعها الكتابي[1]. مِن هنا ما يعمد إليه بعضُ من الباحِثين من التّفريق بين الفرنسيّة الشعبيّة والفرنسيّة المضافة إلى الكتابة أو المنعوتة بها على غرار (Raymond Queneau) حينما يقابِل بين (Français populaire) و(Français livresque) نسبةً إلى الكتاب. إنّ إدراك الإنسان للعالم وتفكيره فيما حوله يتمّ عبر اللّغة[2]. لكن لا يمكن لهذه الأخير أن تتطوّر إذا عجزت العقول عن التفكير وأصبح حتى الأديب لا يُبدِع في اللغة التي يكتب بها. ذلك أنّه مِن المعروف أنّ الأديب ينمي ويطور مفردات اللغة وصيغها ويسير بها قدماً إلى مختلف العوالم متّخذاً في ذلك جميع وسائل أو طرائف النمو الممكنة، ولكنه في الوقت نفسه لا يدعها تستعبده أو تحكمه بقيوده وتفرض عليه نطاقاً محدداً بل يسعى لأن يخضعها لسلطانه العقلي والوجداني[3].

**3.3.2.2 تكريس التعليم:** إن التوجّه نحو **التعليم** عالمياً وعربياً وما يرافقه من تغيرات في كافة النشاطات الإنسانية أدّى إلى تعاظم دور **التوحيد المصطلحي**. هذا بالذات ما أحوج المدرسة إلى توحيد الاستعمال اللّغوي وتنميط التأديات اللهجيّة. وهو ما أصبح فكرةً تفسِّر حرص الكثير مِن الأولياء على إرسالِ أبنائهم إلى مقاعِد الدّراسة وتسجيلهم في الأقسام النموذجية وفي فروعٍ أدبيّة أو علميّة لمزاولة تعلّم نموذجٍ لغويّ ما، وهو نموذجٌ مِن الأجدر أن يُستوعَب لكونه يُعدّ الحيّزَ الأوّليّ الذي لابدّ أن يتحرّك فيه المتعلِّمون ويتفاعلون عن طريقه. وهذا الدور قد أدّته المدرسة، والتاريخ يشهد لها بالفضل في هذا الشأن، بل إنّ هذا يعدُّ السمة التي يقوم عليها أيّ منهاجٍ تعليميٍّ رغم ما ينطوي عليه من تعدّد مواده وتنوّعها، فالحصّة الوفيرة منه جُعلت لحساب اللّغة، وذلك لرفعِ مستوى التلاميذ اللّغويّ. ولا تزال المدرسة تقدِّم في هذا الصدد خياراتٍ مختلِفة، لكنّها خيارات لا تعدو أن تكون مكرَّسة في سبيل **التوحيد اللّغويّ مع الإقرار بالتنوّع**. ونذكِّر أنّه لمّا كانت اللّغة الطبيعيّة ـ التي ينكبّ ذلك المنهاج على تقديمها للمتعلِّم في مادّة تعليميّة داخل الأقسام المدرسيّة (النّموذجيّة) ـ في حاجة إلى نوعٍ آخر من اللّغة هي اللّغة الواصِفة، تطلَّب الأمر إعداد هذه الأخيرة التي رأينا أعلاه أنّها تطغى عليها التعدّديّة المصطلحيّة. وهو ما يقضي بمراجعتها دوماً من حيث إخضاعها أساساً لهمّ التّوحيد المصطلحي الضروري: وذلك ضماناً لاستِقرارها. وممّا يساعِد على هذا الاستقرار التّعليمُ بوصفه عاملاً مِن عوامل التنميط الذي يمسّ المفاهيم كما التسميات. لذلك تُعهَد للمدارس

---

[1] P. Bourdieu, Ce que parler veut dire : l'économie des échanges linguistiques, p.42-46.

[2] محمد فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، بيروت: 1985، دار النهضة العربية، ص57.

[3] إبراهيم أنيس، مِن أسرار اللغة، ط.6، القاهرة: 1978، مكتبة الأنجلو المصرية، ولاسيما: طرائق نمو اللغة، ص08 ـ 131.

مهمّة إدماج المفاهيم اللّسانيّة إلى جانب تلك التي تكون قد سارت عليها على إثر التقاليد التي يكون علم النحو قد رسّخها.

وفي خلاصة هذا الفصل، نشير إلى أنّه ينبغي أن يُوجَّه المسار التراكمي الذي قطعته اللسانيات في العالم العربي ولاسيما في مجال وضع المصطلح، بحيث يتيح إمكانية صياغة مشاريع بحث علمية تستهدف معالجة مجموعة من القضايا التي أصبح تناولها أمراً ممكناً ضمن مقاربة تشعّب التخصصات التي أفادت فيها المصطلحياتُ كثيراً نظراً لطابعها التعدّدي وبموجب مقامها النّقدي كما رأينا في الباب الثالث. وذلك مثل إشكالية بناء ضوابط ترجمة المصطلح اللساني، وإشكالية توسيع مجالات تطبيق اللسانيات نحو مجال الترجمة، وتعلم اللغات وتعليمها، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، والمعالجة الآلية للغة، وحوسبة اللغة العربية، والمقارنة بين اللغات واللهجات.

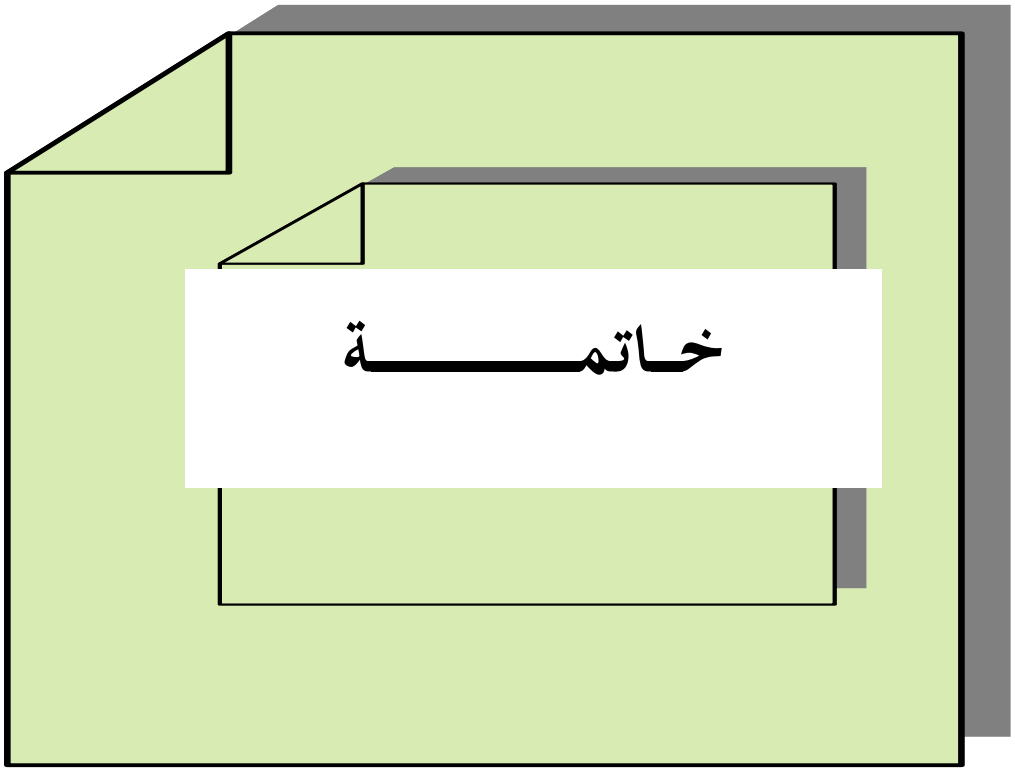
خـاتمـــــــة

نخرج مِن هذا البحث بنتائج مَصوغة كالآتي:

- إنّ العلاقة القائمة بين المصطلحيات واللّسانيات ليست وحيدةَ الجانِب بل متعدِّدةُ الأوجه.
- إنّ البحث في هذه العلاقة بيَّن أنّ الأولى (المصطلحيات) كانت تنبض بنشاطٍ مُتنوِّعٍ في رحاب الثانية (اللّسانيات).
- يمكن تحليل هذه العلاقة من خلال ثلاث زوايا على الأقلّ؛ هي: أولاً، اعتبار الطابع اللّساني للمصطلح؛ وثانياً، التطبيق المصطلحي اللّساني. أمّا الزاوية الثالثة فتتأتّى عبر الدرس المصطلحي الوصفي.
- إنّ العلاقة العمَليّة الرّابِطة بين المصطلحيات واللّسانيات هي الجديرة بالتّركيز عليها؛ حيث يجري فيها وضع اللّسانيات مِن قِبل المصطليات وجهاً لوجه أمامَ مُفارقة عويصة، وهي: واقِع تمدُّد جهازها التسموي وتوقُّع تحدّد نظامها المفهومي.
- لقد جرت العادة عربيّاً أن تُتناوَل هذه العلاقة مِن منطلق المعطيات المتاحة سلفاً؛ حيث غيابُ الاستقصاء في التّعامل معها.
- إنّ البحث المصطلحي العربي لم يَدنُ من القضايا الجوهريّة التي كان من المنتظَر أن يرتادها، وكان من أهمّ القضايا التي تمحور البحثُ حولها قضيّة **التوحيد المصطلحي**.
- إنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة مِن تحقيق **التّوحيد المصطلحي** هو حلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل وبلوغ وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني. كما أنّ خلق روابِط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد، أو الفكرة الواحِدة، ويؤمّن توصيل المفاهيم أيضاً.
- ولكن سرعان ما استحال ذلك **الهمّ التوحيدي** وهذا الهدف التواصلي والتفهيمي بدورهما إلى ما يُعادِل لازِمة القصيدة التي تتردّد على مَدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ *الميل المفرِط إلى التأصيل*.
- إنّ ما تشترِك فيه الدّراسات العربيّة المضطلِعة بقضايا المصطلح اللّساني هو إقحام نفس الموضوعات في كثيرٍ من الكتابات اللّسانيّة.
- إنّ أشدّ ما يجذب الانتباهَ بوضوحٍ في رصيد العمل المصطلحي العربي وبحثِه، هو التكرار والاجترار الذي يرجع إلى:
  - التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة الجارية على اللّغة العربيّة.
  - الظرف الذي ظهر فيه الدّرس المصطلحي العربي؛ حيث استوجب على كلِّ مَن رغب في العمل المصطلحيّ أن يبادِرَ أوّلاً بمحاولة جمع مادّة نظريّة تمكِّنه من تأطير عمله المصطلحي الذي يطالب أن يرقى إلى مرتبة البحث المصطلحي.
- إنّ البحوث اللّسانية والمصطلحية الأكاديمية تفتقِر إلى دراساتٍ تقابليّةٍ تغتنِم، في إطار التّهيئة اللّغويّة، مِن المقابلة بين سُنن التّوليد في اللغة العربية واللّغات الغربيّة المختلِفة.

- يغلب على الباحثين العرب الذين خاضوا في قضيّة المصطلح عامّةً والمصطلح اللّساني على الخصوص، ادّعاؤُهم أنّ الإطار الذي يشمل دراساتِهم هو اللّسانيات التّطبيقيّة. بيد إنّهم قليلاً ما يجنحون إلى اللّسانيات للاستبصار مِن نتائجها النظريّة.

- ومِن المؤكَّد كذلك أنّ النّزعة التّطبيقيّة لم تبرح الدّرس المصطلحي العربي، بل لا يزال بعضُ المصطلحيّين يفضِّلون تقديمَ الطّابع التطبيقي على أيِّ همٍّ تنظيريّ؛ ما يكاد يكون منزعاً شامِلاً في المصطلحيات، لكن بشرط أن تتحدّد التطبيقات، كأن يقال *التطبيقات المصطلحيّة الترجميّة*.

- إنّ مِن القضايا التي توحي بانطواء الدرس المصطلحي العربي على تناقضاتٍ خطيرة تهوين المسألة المصطلحيّة وغياب التّنسيق المصطلحي. ومن نتائج هذا التّهوين:

  - اكتفاء الباحثين بمناقشة نفس المشكِلات عوض أن يبسطوا منهجيات علمية ذات قيمة على المستوى الدولي من أجل احتواء التدفّق المصطلحي في مختلف العلوم.

  - افتقار المصطلح اللّساني العربي إلى منهجية مُوحّدة لكيفيّة التّعامل مع المصطلح الوافد ومقابلته بمكافِئ ناجِع على الأقلّ من حيث الفصاحة اللّغويّة.

  - تعدّد الجهات العربية المختصة بالتّوليد المصطلحي وتجاهل بعضها البعض.

  - تعدّد المرجعيّات اللغويّة للمصطلح ما بين المغرب والمشرق.

  - تنوّع الآليات التوليديّة ما بين تعريب الدَّخيل وتأصليه، وإحياء التّراث، والتّوليد الصوري (الاشتِقاق) والدلالي (المجاز)، والنحت.

- يرتبِط التباس المفاهيم اللّسانيّة باختلاف المصادر التي يستقي منها اللّسانيون مصطلحيّة علمهم.

- إنّ هذا الاختلاف يتضمَّن بدوره معضِلة أخرى هي تنوّع المصطلحيّة التي تُوظِّفها اللّسانيات وهي موزَّعة على ثلاثة أنماطٍ أساسيّة، وهي:

  - المصطلحات المولَّدة والموضوعة لتعيين موضوعات صيغت داخل نظريّة محدَّدة مِن المتوقَّع أن تختصّ بإجماع اللّسانيِّين المصطلِحين عليها، لكن لم تمتنِع عن الاختلاف.

  - ومصطلحات مؤلَّفة من كلمات اللّغة العادية، ما يؤدّي إلى الاشتراك اللّفظي وهو مصدر التباس المفاهيم.

  - ومصطلحات تعود في الأصل إلى المعجم التقليدي للنحو، تُستعمَل بمعانيها أحياناً، أو بمعانٍ معدَّلة أحياناً أخرى، وذلك لوصف لغة معيّنة ما دام لكلِّ لغةٍ نحوُها.

- ويتعلّق الأمر ـ فيما يخصّ النمط الثالث ـ بمصطلحاتٍ مُقترَضة من لغاتٍ ذات أصولٍ لاتينيّة استعمِلت لوصف قواعد نحويّة للغاتٍ أجنبيّة؛ ما يؤدّي حتماً إلى الاستعانة ـ في نقلها إلى العربيّة ـ بالكلمات الأصلية إذا تعذّرَت آلية الترجمة. لكن لما كان الاشتراك في أصول الكلمات يعني القرابة بين لغاتها، فهذا الاقتراض لا يستقيم مع وضع العربيّة.

- كثيرةٌ هي الحتميات التي أحوج ما تكون إلى ملاحظاتِ المصطلحيّين المطبّقين الذين يُشكّلون حلقةَ وصل بين اللّسانيين والمتعامِلين مع المفاهيم اللّسانيّة.
- لقد ظهر في ظروف الترجمة نوعٌ من المصطلحية ترمي إلى وضع ثبتٍ لمجموع المقابلات الموجودة فعلاً وتلك الممكِنة في ظلّ التوقّع ومتابعة الأعمال المعجميّة. وذلك مِن خلال ما يُشرِف عليه واضِعو المعاجِم مِن جمع المصطلحات المتوفِّرة والمتداوَلة، ومِن التّوليد المصطلحي بنوعيه الرئيسيّين، أي *التّوليد التّأهيلي والتّوليد التّرجمي*.
- تتطوّر تلك *النزعة الاقتراحيّة* إلى نوعٍ مِن صناعة المصطلح. وهو ما يمثّل البحثَ الذي يتجاوز مجرّد العمل المصطلحيّ. لكنّه يتميّز بكونه جاء في سياقات النَّقل الصّريح لأفكارٍ ولمفاهيم هي أحوج ما تكون إلى صناعة المصطلح.
- ولما كانت صناعة المصطلح تهتمّ بتوثيق المصطلحات وتيسير استعمالها، فإنّ الصّنيع الحكيم هو أن توضَع مثل تلك المصطلحات موضعَ البحث والتّحليل مِن قبل المصطلحيّين.
- لقد انصَبَّ المنحَى الذي أخَذت المصطلحياتُ تسلُكه منذ أواخِر التسعينيات من القرن العشرين على تأسيس النّقد المصطلحي، ليُطبَّق على ما يُمكِن مِن المعارف الإنسانيّة المرسَّخَة في الأعراف الثّقافيّة، بما فيها المعرِفة اللّسانيّة التي تتّخذ أشكالاً مِن الخطابات.
- نجم عن ذلك النقد المصطلحي وعيٌ مصطلحيٌّ غلب على فئة من اللّسانيّين. يهمّ عند وصف *الوعي المصطلحي*، النّظر في تشكُّله والتأمّل في كلّ ما يُسهِم في ذلك.
- وقد استشعر هذا الأمرَ جلُّ مَن تَعاطى مع المفاهيم اللّسانية ومصطلحاتها. ولكن لا ينبغي التسليمُ بأنّ الوعي بالمشكِلات المصطلحيّة وأهميّة ضبط المصطلح، قد تمّ دفعةً واحِد؛ بل تدرّج الوعيُ وتَراتَبَت مراحِله وتفاوَت من لسانيٍّ إلى آخر.
- ترتكِز القِراءاتُ النقديّة على المراجعة.
- إنّ مهمّة *قِراءة المنجزات المصطلحيّة* في مجال اللّسانيات قد تولاّها اللّسانيون أوّلاً؛ ما أفضى إلى قيام **الخِطاب اللّساني**. ثمّ تصدّى لها المصطلحيّون ثانياً، وهم يضطلِعون بمسائل اللّسانيات وبخطابها. ثالثاً: بإمكان كلّ مَن يأتي مِن خارِج الاختِصاص (اللّسانيات) أن يعالج مصطلحات هذا الأخير بما يسمح له المقام.
- أمّا *مهمّة التوقّع*، فهي مِن اختصاص المصطلحي بدون منازع. فإذا كان دور المراجعة قد أسنِد للساني فيما يخصّ المفاهيم ويوصى أن تؤخَذ معالجاتُه المصطلحيّة بالاعتبار، فإنّ همّ التوقّع هو حليف المصطلحي بما يتولاّه من منصِب المخطِّط الذي تُنفَّذ خططُه سياسيّاً وعمليّاً.
- من هنا، فإذا كان عمل المصطلحي استرشادياً تقويمياً بعدما يفرغ من التحليل أو حينما توضَع بين يديه جملة مِن معطياتٍ محلَّلة، فهو يقوم على وضع إجراءاتٍ خَليقة بإحقاق نوعٍ مِن توازنٍ بين مختلَف المقتضيات المفاهيميّة والعقبات التسمويّة.

- ليس مِن دقّة المنهج أن يُتناوَل المصطلح ـ وكذا المصطلح اللّساني ـ بالاقتصار على مكنوناته ومكوّناته الدّاخليّة لوحدها.

- إنّ علاقة الفرد المستعمِل بذلك المصطلح مُعتَبَرٌ أساسيٌّ. ويتأبّى القفز على الثّروة المصطلحيّة المرفَقة بتحليلات اللّسانيّين والتي تقِف مُسفِرةً عن امتلاء روح أصحابها بالوعي المصطلحي الذي نرى أنّه يرتبِط بثلاثة عوامل أساسيّة، هي: مُداوَمَة التّكوين والبَحث، وامتلاك حسٍّ بيداغوجيٍّ، وهاجس تحديد المفاهيم.

- ولذا يتعيّن على المقاربات المصطلحيّة أن تقوم بتنمية خبرتها بالنصوص عبر التطبيق الفعليّ دون أن يدفعها الأمرُ إلى التوقّف كثيرًا أمامَ نظريّات يُنتظَر أن تُستوحى من مجالات ما.

- إنّه لا يُكتفى في العمل المصطلحي بالاجتهاد الفردي والمزاجي. وإن كان مثل هذا الاجتهاد هو الموجود بالقوّة. ولكنه ما لم يتحوّل عملاً منظّماً مؤسّساتياً وما لم يُكرَّس بالفعل التطوّري، فلا يفوق العمل المشترك.

- إنّ حَدَث تفريع اللّسانيات إلى فروعٍ لم يسبق لها عهدٌ بها قد لا يُجدي نفعاً *إذا اكتفى أتباعُه بتغيير تسمياتٍ وتعديلها واحِدة تلو أخرى* إلى غاية نشوء الفرع المزعوم؛ ما قد يؤدّي إلى التضخّم المصطلحي بلا جدوى.

- أمّا التفريع الذي يقتضيه التطوّر الطّبيعي، فلا مجالَ لاستنكاره؛ بل يصبح حينئذٍ مؤشِّراً على وفرة الإنتاج على جميع الأصعِدة التسمويّة والمفهوميّة والنّظريّة والتّطبيقيّة.

- إنّ مفارقات اللّسانيات كثيرة ومفارقات *الخطاب اللّساني* أكثر. يهمّ منها ما له علاقة بالقضايا المصطلحيّة اللّسانيّة التي عرفت اختلالات، كمفارقة عدم تناهي الموضوع، ومفارقة الولاء المِدرسي. ذلك أنّ كلتيْهما يُمعِن في توسع مجال المصطلحات اللّسانيّة، ولمعرفة محجّة اللّسانيات مِن مسالِك الخطاب اللّساني.

- مِن بين المساعي الحميدة التي كتب للدّرس المصطلحي أن يرصدها لصالح *الخطاب اللّساني* والتي اكتفينا بها ـ وفي حدود هذا الدّرس ـ نذكر التّوليد المصطلحي والتّوحيد المصطلحي.

- إنّ التوقّع مِن شأنه أن ينطلق من الواقع ويراقِب التطوّر ويبيِّن الطريق الموصِل إلى ذلك.

- إنّ الخوض في التوليد المصطلحي من الجوانب الثلاثة الآتية (الأنواع والوسائل والآليات) من شأنه أن يقدِّم صورة مكبَّرة يمكن لأيِّ واحِدٍ تبسيطها كما يشاء لأنّها دقيقة وتشمل الظاهرة في العربيّة كما عند الغربيِّين الذين تفاوتت عندهم المقاييس أيضاً.

- إنّ التصرّف الذي كاد أن يُرشَّح إلى نوعٍ مِن ظاهِرة، يقوم على اعتبار التّوليد ضرباً من التطوّر اللّغوي، والحال إنّ التطوّر يقوم على حلول وحدة لغويّة أو ظاهِرة لغويّة محلَّ أخرى حلولاً طبيعيّاً وعفويّاً بحيث يتحقّق للوحدة وجودٌ في الاستعمال الآني، بينما تضمحلّ الوحدة السابِقة عليها آنياً، فتعدّ بذلك الوحدة اللاّحِقة بديلاً للوحدة السّابِقة؛ وهذا حادِثٌ في اللّغة الطبيعيّة. بينما يحدث التغيّر في اللّغة الواصِفة بصورة اصطناعيّة تخضع لقوانين التوقّع في حال التوليد.

- والنتيجة المعضِلة التي خلص إليها بحثنا تقول إنّ السّائِد في العالَم العربي على الخصوص، هو الخطاب اللّساني الذي أخذ يتشكّل على حساب اللّسانيات كعلمٍ. فبدلَ أن يكون لهذا الأخير روادٌ متخصِّصون صار له أنصارٌ بارِزون

لكنّهم قليلاً ما يعملون على تقدّم عجلته. بينما صار للأوّل (الخطاب اللّساني) أتباعٌ كُثُر لكن مِن غير وعيٍ منهم بأنّهم لا يشتغلون في صلب اللّسانيات بقدر ما يمارِسون ذلكم الخطاب بصورةٍ كثيفة في حدودها. ذلك وكما شهدنا أعلاه، فإنّ التّكوين ـ وأيّ تكوين لدى هؤلاء ـ لا يكفي للحصول على لقب *العالِم اللّساني* وعلى الرغم مِن المداومة المطلوبة في هذا المضمار والتي لا جدال فيها.

- وفي ظلّ هذا الخطاب اللّساني ظهرت مؤلّفاتٌ تُدعى الكتب المداخل وهي التي يسميها بعض نقّاد هذا الخطاب *(الكتابة اللسانية العربيّة التمهيدية أو التبسيطة)* في مقابل *الكتابة اللسانية العربية المتخصصة*؛ تلك الكتب (اللّسانيّة) التي ترمي إلى إدخال الجمهور غير المتخصِّص في عالم اللّسانيات سواء كان مثقّفاً أم غير مثقّف.
- ولكن عرفت هذه الكتب طفرة حتى أصبحت مُجرَّد خطابٍ لسانيٍّ يقوم على تخميناتٍ تنظيريّة مِن غير إبداع في مجال اللّسانيات وصدر معظمها على حساب التّطبيق الذي لاشكَّ أنّ مراسه صعُب على أصحاب تلك التخمينات. فبدل الاهتمام بالجانب الأخير نجد بعض الباحِثين يُعلِنون صراحةً عن إصدار كتبٍ تحتضِن البحثَ اللّساني *من باب إدخال اللّسانيات الحديثة إلى العالَم العربي بل إدخال القارئ العربي، من عامّة الناس وخاصّتهم، في عالَم تلك اللّسانيات المجهولة حسب رأيهم.*
- ويتمّ في ظلّ حركة التأليف هذه، تقديم المفاهيم اللّسانيّة على أنّها وليدة العلم الجديد، أي *اللّسانيات*؛ بحيث يسعى بعضهم فيها إلى إرفاق بحوثهم بالإحالات إلى كبار اللّسانيّين. بينما يكتفي آخرون بإيراد المعلومات اللّسانيّة ويُسنِدون المادّة إلى أنفسِهم غير مكترِثين بالأمانة العلميّة في كثيرٍ من الأحيان. والحال إنّ كثيراً من تلك الأعمال لا تقوى على الخروج عن إطار تصنيف المفاهيم اللّسانيّة وإعادة تصنيفها مرّة تلو أخرى وصفاً وتاريخاً وذلك باعتبار الخطاب اللّساني خطاباً تعريفيّاً وتصنيفيّاً.
- يكاد هذا النّوع من الأعمال التعميميّة التّعريفيّة يقترب من **المعالجات المصطلحيّة** بحيث تُعرَض فيها جملةٌ مِن تسمياتٍ لِسانيّة يتمّ التعليق عليها وتُحلَّل مفاهيم لسانيّة مقترِنةً بتسمياتٍ شتى يلزم على *صاحِب العرض* إجراء مقارناتٍ بينها سواء توصّل إلى حسم قضيّة الاختيار أم لم يتوصّل.
- إنّ تلك *الكتب المداخل* في أخذها بأسلوب تفسير المفاهيم اللّسانيّة تقوم على مادّة تعليميّة لا غير؛ وذلك معلومٌ أنّه ليس بالأمر الهيِّن إلى حدٍّ ما. كان يمكن أيضاً أن تنطوي على فوائد محمودة لو أطلِقت طاقاتها الكامنة وتقمّصت أدواراً تعليميّة أو أعقبتها كتب متخصِّصة في تعليميّة اللّسانيات كما تعليميّة اللّغة.

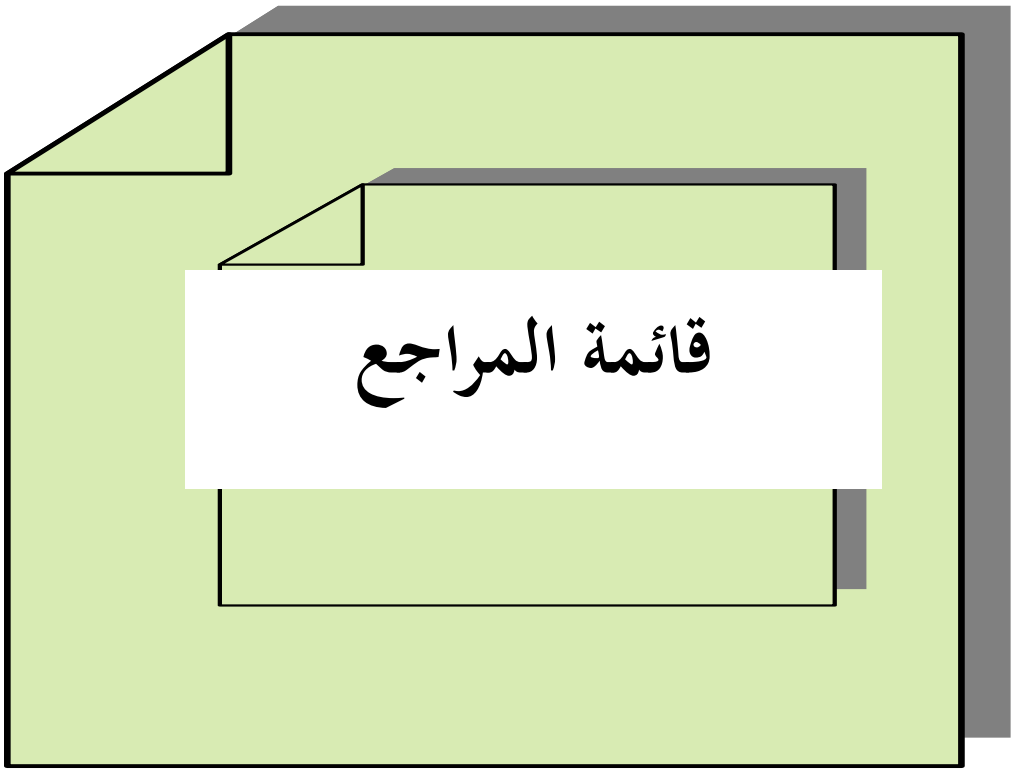
قائمة المراجع

## ✓ كتب بِالعربية:


1. **الإبراهيميّ** (خولة طالب)، مبادئ في اللّسانيّات، دار القصبة للنّشر، الجزائر، 2000.
2. **الأنصاري** (ابن هشام)، شرح شذور الذّهب، تحقيق الشّيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط.15، 1978.
3. **ابن الأنباري** (أبو البركات)، أسرار العربيّة، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957.
4. **ابن جني** (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، ج.2، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1952.
5. **ابن الحاجِب** (أبو عمرو جمال الدين الكردي)، الأمالي النّحويّة: أمالي القرآن الكريم، ج.4، تحقيق هادي حَسَن حَمّودي، عالَم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1985.
6. **ابن فارس** (أحمد)، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران، بيروت، 1963.
7. **أبو زيد** (أحمد)، مقدِّمة في الأصول الفكريّة للبلاغة وإعجاز القرآن، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط (المغرب)، 1989.
8. **أفيتش** (ميلكا)، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المشروع القومي للترجمة ـ المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1996.

**أنيس** (إبراهيم):

9. الأصوات اللّغويّة، ط.4، دار النّهضة بمصر، القاهرة، 1961.
10. دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهِرة، 1972.
11. مِن أسرار اللغة، ط.6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.
12. **أوكَان** (عمر)، اللّغة والخطاب، دار أفريقيا الشّرق، الدّار البيضاء ـ بيروت، 2001.
13. **أولمان** (ستيفان)، دورُ الكلِمة في اللُّغة، ترجمة وتقديم وتعليق عليه: كمال بشر، ط.12، دار غريب لِلطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهِرة، (د.ت).
14. **أونج** (والتر ج.)، الشفاهيّة والكِتابيّة، ترجمة حسَن البنا عزالدين ومراجعة محمّد عصفور، سلسلة عالم المعرفة (182)، المجلِس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير ـ شباط 1994.
15. **بارت** (رولان)، النقد والحقيقة، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربيّة للناشِرين المتّحدين، الدار البيضاء (المغرب)، 1985.
16. **الباهي** (حسان)، اللّغة والمنطق: بحث في المفارقات، ط.1، المركز الثّقافي العربي (الدّار البيضاء) ـ دار الأمان (الرّباط)، 2000.
17. **بحراوى** (حسن)، بنية الشّكل الرّوائيّ، ط.1، المركز الثّقافيّ العربيّ، بيروت، 1990.
18. **بكّار** (يوسف حسين)، التّرجمة الأدبيّة: إشكاليّات ومزالق، ط.1، المؤسّسة العربيّة للنّشر والتّوزيع (بيروت) ـ دار الفارس (عمّان)، 2001.
19. **بكوش** (فاطمة الهاشميّ)، نشأة الدرس اللّسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النّشاط اللسانيّ العربيّ، إيتراك للطباعة والنّشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

20. **بلعيد** (صالح)، اللُّغة العربيَّة العِلميَّة، دار هومة، الجزائر، 2002.
21. **بعلبكي** (رمزي)، الكِتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكِتابة وأصُولها عِند السّاميّين، دار العِلم للملايين، 1981.
22. **بن عيسى** (حنفي)؛ مُحاضراتٌ في عِلم النّفس اللُّغويّ، ط.2، الشّركة الوطنيّة لِلنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1980.
23. **بورديو** (بيير)، العُنف الرمزيّ، ترجمة نظير جَاهل، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء . بيروت، 1994.
24. **بياجي** (جان)، البنيويّة، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، ط.2، سلسلة زدني علمًا، منشورات عويدات، بيروت . باريس، 1980.
25. **بيرو** (جان)، اللِّسانيَّات، ترجمَة الحواس مَسعودي ومفتاح بن عرُوس، سِلسلة العِلم والمَعرِفة (حقل اللّغة)، دار الآفاق، الجزائر، 2001.
26. **تومبسون** (ميكل) و**إليس** (ريتشار) و**فيلدافسكي** (آرون)، نظريّة الثقافة، ترجمة علي سيّد الصَاوي، مراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس، سلسلة عالَم المعرِفة (223)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
27. **الجاحظ** (عمرو بن بحر)، الحيوان، ج.1، تحقيق عبد السّلام هارون، ط.3، منشورات محمّد الدّاية، بيروت، 1969.
28. **جاد** (عزت محمّد)، نظريّة المصطلح الأدبيّ، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهِرة، 2002.
29. **جعفري** (نسيمة ربيعة)، الخطأ اللّغويّ في المدرسة الأساسيّة الجزائريّة: مشكلاته وحلوله؛ دراسة نفسيّة لسانيّة تربويّة، ديوان المطبوعات الجزائريّة، الجزائر، 2003.
30. **الجيلالي** (حلام)، تقنيات التعريب في المعاجم العربية المعاصرة، سلسلة دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
31. **جهَامي** (جيرار)، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة: دراسة تحليليّة نقديّة، سلسلة المكتبة الفلسفيّة، ط.1، دار المشرق، بيروت، 1994.
32. **حامد** (عبد السّلام السّيد)، الشّكل والدّلالة: دراسة نحويّة للنّحو، دار غريب، القاهرة، 2002.
33. **الحاوي** (إيليا)، شرح ديوان أبي تمام، ط.1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1981.

**حجازي** (محمود فهمي):

34. الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، (د. ت).
35. البحث اللّغويّ، دار غريب، القاهرة، د. ت.
36. علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، مصر، 1970.
37. اللّغة العربيّة في العصر الحديث: قضايا ومشكِلات، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998.
38. مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهِرة، 1998 (ط. مزيدة ومنقحة).

**حسَّان** (تمَّام):

39. الأُصول: دِراسةٌ إبستيمولوجيَّة لِلفِكر اللُّغويِّ عِند العرب. النَّحو . فِقه اللُّغة . البلاغة، عالم الكُتب، القاهِرة، 2000.
40. اللّغة العربيّة: معناها ومبناها، ط.3، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

**حساني** (أحمد):

41. دِراساتٌ في اللّسانيّات التّطبيقيّة: حقل تعليميّة اللُّغات، ديوان المَطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2000.
42. مباحث في اللّسانيّات، ديوان المَطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1993.
43. **حسَن** (عباس)، اللّغة والنّحو بين القديم والحديث، ط.2، دار المعارف بمصر، القاهرة، (د. ت).
**الحمزاوي** (محمد رشاد):
44. أعمال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة: مناهج ترقية اللّغة تَنظيراً ومُصطلحاً ومُعجماً، دار الغرب الإسلامي، السلسلة الجامعيّة، بيروت، 1988.
45. المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي)، دار الغرب الإسلاميّ، سلسلة المصطلح العِلمي ونقل التكنولوجيَا الحديثة، بيروت، 1986.
46. **الحملاوي** (الشيخ أحمد)، شَذَا العُرف في فنِّ الصَّرف، دقّقه وعَلَّق عليه مصطفى أحمد عبد العليم، مكتبة المعارف للنّشر والتوزيع، الرياض، 2001.
47. **الحناش** (محمد)، البنيويّة في اللّسانيّات، الحلقة الأولى، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980.
48. **خالد** (أحمد)، تحديث النّحو العَربي: موضة أم ضرورة، الشّركة التونسيّة للنّشر، تونس، 2000.
49. **خرما** (نايف)، أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصِرة، سلسلة عالَم المعرِفة (09)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1978.
50. **الخفاجي** (شهاب الدين)،
51. شِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تقديم له وتصحيح نصوصه: محمد كشاش، ط.1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
52. مثلى الطَّريقة في ذمِّ الوثيقة، تحقيق وتقديم: عبد المجيد التركي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
53. **خَليفَة** (عبد الكريم)، اللُّغة العربيَّة والتَّعريب في العصر الحديث، ط.5، دار الفُرقان، اليَرْموك، 1997.
**خليل** (محمد حلمي):
54. دراساتٌ في اللّسانيَّات التَّطبيقيَّة، دار المعرفة الجامعيَّة، القاهِرة، 2000.
55. دراساتٌ في اللّغة والمعاجم، دار النهضة العربية، بيروت، 1998.
56. العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعيَّة، الإسكندريّة (مصر).
57. الكلِمة: دراسة لغويّة معجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1998.
58. مقدِّمة لدراسة التّراث المعجمي العربي، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1997.
59. المولد: دراسة في نموّ وتطوّر اللّغة العربيّة في العصر الحديث، الهيئة العامّة للكتاب، الاسكندريّة، 1979.
60. **الدَّاية** (فايز)، عِلم الدّلالة العربيّ: النَّظريَّة والتَّطبيق، دِراسة تاريخيَّة، تأصيليَّة نَقديَّة، ط.2، دار الفِكر المُعاصر، بيروت، دار الفِكر دِمشق، 1996.
61. **الدريج** (محمّد)، التدريس الهادِف: مساهمة في التأسيس العلمي لنموذج التدريس بالأهداف التربويّة، قصر الكتاب، البليدة (الجزائر)، 2000.
62. **الديداوي** (محمد)، التَّرجمة والتَّواصُل: دِراسة تَحْليليَّة عمَليَّة لإشكاليَّة الاصطلاح ودور المُتَرْجِم، ط.1، المَركز الثَّقافيُّ العربِيُّ، الدَّار البيْضاء – المَغرِب، 2000.

63. **ديكارت** (رينه)، مقالة الطريقة، ترجمة جميل صليبا وتقديم عمر مهيبل، سلسلة العلوم الإنسانيّة، موفم للنشر، الجزائر، 1991.

64. **الراجحي** (عبده)، النّحو العربي والدّرس الحديث: بحث في المَنهج، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1979.

65. **الرحالي** (محمّد)، تركيب اللّغة العربيّة: مقاربة نظريّة جديدة، ط.1، سِلسِلة المَعرِفة اللّسانيّة: أبحاث ونَماذج، دار توبقال، الدّار البيضاء، المغرب، 2003.

66. **روبنز** (ر. هـ.)، موجز تاريخ عِلم اللّغة (في الغَرب)، ترجمة أحمَد عَوَض، سلسلة عالَم المعرِفة (227)، المجلِس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، الكويت، نوفمبر 1997.

67. **روبول** (آن) و**موشلار** (جاك)، التّداوليّة اليوم: علم جديد في التّواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمّد الشيباني، المنظّمة العربيّة للتّرجمة، بيروت، 2003.

68. **زاهد** (زهير غازي)، العربيّة والأمن اللّغويّ، مؤسّسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.

69. **الزّجاجيّ** (أبو القاسم)، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، ط.3، دار النّفائس، بيروت، 1979.

70. **الزركان** (محمّد علي)، الجُهودُ اللُّغويَّةُ في المُصطلح العِلميِّ الحديث: دراسة، مَنشورات اتِّحاد الكتَّاب العرب، دمشق، 1998.

71. **زكريا** (ميشال)، الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعِد اللّغة العربيّة: النّظريّة اللّسانيّة، ط.2، المُؤسّسة الجامعيّة لِلدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، 1986.

72. **زكي** (حُسام الدِّين كريم)، أُصول تُراثيَّة في عِلم اللُّغة، ط.2، سلسلة المَكتبة اللُّغويَّة (1)، مَكتبة الأنجلوالمصريَّة، القاهِرة، 1985.

73. **زفنكي** (صَافيّة)، المَناهج المصطلحيّة: مشكِلاتها التّطبيقيّة ونهج معالجتها، منشورات الهيئة العامّة للكتاب، وزارة الثّقافة، دمشق، 2010.

74. **زهران** (البدراوي)، مقدمة في علم اللّغة، ط.5، دار المعارف، القاهرة، 1993.

75. **زيدان** (محمد فهمي)، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

76. **ساسي** (عمار)، اللّسان العربيّ وقضايا العصر، دار المعارف، بوفاريك، البليدة، الجزائر، (د. ت).

77. **السّامرائي** (إبراهيم)، في شِعاب العربيَّة، دار الفِكر المُعاصر (بيروت) ـ دار الفِكر (دِمشق)، 1990.

78. **سامسون** (جفري)، مَدارِس اللّسانيّات: التّسابُق والتّطوُّر، ترجمة محمّد زياد كبة، جامِعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1997.

79. **سبيلا** (محمد)، الحداثة وما بعد الحداثة، ط.2، دار توبقال للنشر، سلسلة المعرفة الفلسفيّة، الدار البيضاء، 2007.

80. **ستروس** (كلود ليفي)، الإناسة البنيانية، ترجمة حسن قبيسي، المركز الثقافي العربي، بيروت ـ الدار البيضاء، 1995.

81. **سلفرمان** (ج. هيو)، نصيّات: بين الهرمنيوطيقا والتفكيكيّة، ترجمة حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء ـ بيروت، 2002.

82. **سوسير** (فرديناند دي -)، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة بإِشراف صالح القرمادي، الدَّار العربيَّة لِلكتاب، تونس، 1985.

83. **سيبويه** (أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكِتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ج.1، ط.3، الهيئة المِصريّة العامّة للكِتاب، القاهِرة، 1977.

84. **السيد** (محمود أحمد)، اللّسانيات وتعليم اللّغة، سلسلة الدراسات والبحوث المعمّقة (9)، دار المعارف، سوسة، تونس، 1998.

85. **السيوطي** (جلال الدين)، المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوى، ج.1، دار الجيل ـ دار الفكر، بيروت، (د.ت).

86. **الشاطبي** (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى)، الموافقات، تحقيق الشيخ عبد الله دراز، ط.2، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

87. **شاهين** (عبد الصّبور)، في علم اللّغة العام، ط.4، مؤسّسة الرّسالة، سوريا، 1984.

88. **شبار** (سعيد)، المصطلَح: خيار لغوي.. وسِمَة حضاريّة، سلسلة كِتاب الأمّة (ع.78)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الدوحة (قطَر)، أكتوبر 2000.

89. **الشهري** (عبد الهادي بن ظافر)، استراتيجيات الخطاب: مقاربة لغوية تداولية، ط.1، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.

90. **صحراوي** (إبراهيم)، تحليل الخطاب الأدبي: دراسة تطبيقية (جهاد المحبين لجرجي زيدان نموذجا)، دار الآفاق، الجزائر، 1999.

91. **الطيب** (عيد محمد)، اللّغة العربيّة في مواجهة الحياة، مطبعة الأمانة، القاهِرة، 1981.

**عبادة** (محمد إبرهيم):

92. الجُملة العربيّة: دِراسة لُغويّة نحويّة، مَنشأة المَعارِف، الاسكندريّة، 1984.

93. النّحو التّعليمي في التّراث العربي، سلسلة كتب الأدب والنّقد، منشأة المعارف، الاسكندرية، (د. ت).

94. **عبد التواب** (رمضان)، دراساتٌ وتعليقاتٌ في اللّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994.

95. **عبد الجبار** (القاضي)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق طه حسين وإبراهيم مدكور، وزارة الثقافة والإرشاد، القاهرة، ج.7.

96. **عبد الجليل** (منقور)، علم الدلالة: أصوله ومباحثه في التراث العربي، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، سلسلة دراسات، دمشق، 2001.

97. **عبد الرحمن** (ممدوح)، العربية والفكر النّحوي: دراسة في تكامل العناصر وشمول النّظرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

98. **عبد الفتاح** (الزين)، قضايا لغويّة في ضوء الألسنيّة، الشركة العامة للكتاب، 1987.

99. **عبد الوارث** (مبروك سعيد)، في إصلاح الفِكر النّحوي، دار القلم، الكويت، 1985.

100. **غلفان** (مصطفى)، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة: حفريات النشأة والتكوين، شرِكة النشر والتوزيع المَدارِس، سلسلة المكتبة الأدبيّة، الدار البيضاء (المغرب)، 2006.

101. **علوي** (حافيظ الإسماعيلي)، حوار اللّغة: مع عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات زاوية، الرباط، 2007.
102. **علوي** (حافيظ الإسماعيلي) و**العناتي** (وليد أحمد)، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، الدار العربيّة للعلوم ناشِرون (بيروت) ـ دار الأمان (الرباط) ـ منشورات الاختلاف (الجزائر)، 2009.
103. **علوي** (حافيظ إسماعيلي) و**الملاخ** (امحمد)، قضايا إبستمولوجية في اللّسانيات، الدار العربيّة للعلوم ناشِرون (بيروت) ـ منشورات الاختلاف (الجزائر)، 2009.
104. **عقيل** (عقيل حسين)، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، (د.م)، 1999.
**عمر** (أحمد مختار):
105. صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
106. العربيّة الصّحيحة، ط.2، عالم الكُتُب، القاهرة، 1998.
107. علم الدّلالة، ط.5، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
108. محاضرات في علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، 1995.
109. **العمري** (محمد)، البلاغة العربيّة: أصولها وامتِداداتها، أفريقيا الشّرق، بيروت، 1999.
110. **العميري** (نادية)، تركيب الصفات في اللّغة العربيّة: دراسة مقارنة جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء (المغرب)، 2008.
111. **عون** (نسيم)، الألسنية: محاضرات في علم الدلالة، دار الفارابي، بيروت، 2005.
112. **عياشي** (منذر)،
113. الأسلوبيّة وتحليل الخطاب، ط.1، مركز الإنماء الحضاري، حلب ـ سوريا، 2002.
114. العلاماتيّة وعلم النص، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء ـ بيروت، 2004.
115. **غاليم** (محمّد)، التّوليد الدّلاليّ: في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنّشر، ط1، الدّار البيضاء، المغرب، 1987.
116. **الفارابي** (أبو نصر)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، (د.ت).
**الفاسي الفهري** (عبد القادر):
117. اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، دار توبقال للنّشر (الدار البيضاء) ـ منشورات عويدات (بيروت)، 1985.
118. اللّغة والبيئة، سِلسِلة كتاب الجيب (38)، منشورات الزمن، الرباط، 2003.
119. المقارنة والتخطيط في البحث اللّساني العربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء (المغرب)، 1998.
120. المعجم العربيّ: نماذج تحليليّة جديدة، ط.2، سِلسِلة المَعرِفة اللّسانيّة: أبحاث ونَماذج، دار توبقال للنّشر، الدّار البيضاء، المغرب، 1992.
**فان دايك** (تون أ.)،
121. علم النصّ: مدخل متداخِل الاختصاصات، ترجمة وتعليق سعيد حسن البحيري، دار القاهِرة للكتاب، القاهِرة، 2001.
122. النَّص والسِّيَّاق: استِقصاء البحث في الخِطاب الدّلاليِّ والتَّداوليّ، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقية الشرق، بيروت، 2000.

**123. فوك** (كاترين) و**لي قوفك** (بيار)، مبادئ في قضايا اللّسانيّات المعاصرة، ترجمة المنصف عاشور تحت إشراف ومراجعة رابح استمبولي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1984.

**124. فوكو** (ميشال)، حفريات المعرفَة، ترجمة سَالم يفوت، المركز الثقافي العربيّ، الدار البيضاء . بيروت، 2005.

**125. قاسم** (رياض)، البحث اللّغوي الحديث في العالَم العربي، ج.1، مؤسسة نوفل، بيروت، 1982.

**القاسمي** (علي):

**126.** علم اللّغة وصناعة المعجم، مطبوعات جامعة الرّياض، الرّياض، 1975.

**127.** علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2008.

**128.** مقدمة في علم المصطلح، ط.2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987.

**129. قدور** (أحمد محمد)، اللّسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر (بيروت ـ دمشق)، 2001.

**130. قريرة** (توفيق)، المُصطلح النَّحوي وتفكير النّحاة العَرَب، دار محمد علي للنشر، صفاقس (تونس)، 2003.

**131. كاتفورد** (جي. سي.)، نظرية لغوية للترجمة، ترجمة عبد الباقي الصافي، جامعة البصرة، البصرة، 1983.

**كالفي** (لويس جان):

**132.** السياسات اللّغويّة، ترجمة محمد يحياتن، الدار العربيّة للعلوم ناشرون (بيروت) ـ منشورات الاختلاف (الجزائر)، 2009.

**133.** علم الاجتماع اللّغوي، ترجمة محمد يحياتن، دار القصبة للنشر، سلسلة لسانيات، الجزائر، 2006.

**134. كانتينو** (جان)، دروس في علم أصوات العربيّة، ترجمه من الفرنسيّة إلى العربيّة صالح القرمادي، الجامعة التّونسيّة، 1966.

**135. الكشو** (صالح)، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس ـ ليبيا، 1985.

**136. ككنبوش** (كرستيان)، الذاكِرة واللّغة، ترجمة عبد الرزاق عبيد، سلسلة علم النفس (128)، دار الحكمة، الجزائر، 2002.

**137. كوش** (عمر)، أقلمة المفاهيم: تحوّلات المفهوم في ارتحاله، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت . الدار البيضاء، 2002.

**138. كيليطو** (عبد الفتّاح)، الأدب والغرابة، دار الطليعة، بيروت، 1985.

**139. لاينز** (جون)، اللّغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، الشؤون الثقافية العامة (آفاق عربيّة)، بغداد، 1987.

**140. مارتيني** (أندري)، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، بإشراف عبد الرحمان الحاج صالح وفهد عكام، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984- 1985.

**141. مانقونو** (دومينيك)، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، ترجمة محمّد يحياتن، سلسلة اللّغة الأخرى، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005.

**142. المبارك** (محمّد)، فِقه اللّغة وخصائصها: دِراسة تحليليّة مُقارِنة لِلكلِمة العربيّة وعَرض لمنهَج العربيّة الأصيل في التجديد والتوليد، دار الفِكر، بيروت، 2005.

**143. المتوكل** (أحمد)، دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986.

144. **محسب** (محي الدين)، نقل المصطلح اللّساني في مطلع القرن العشرين: قاموس النجاري نموذجاً، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، 2001.
145. **المزيني** (حمزة بن قبلان)، التحيّز اللّغوي وقضايا أخرى، مؤسسة اليمامة الصحفية (سلسلة كتاب الرياض)، الرياض، 2004.
**المسدّي** (عبد السّلام):
146. الأدب وخطاب النقد، دار الكتب الوطنيّة، بنغازي (ليبيا)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004.
147. الأسلوب والأسلوبية، ط.2، الدار العربية لكتاب، تونس، 1982.
148. التّفكيرُ اللّسانيُّ في الحضارة العربيّة، ط.2، الدّار العربيّة لِلكِتاب، تونس، 1986.
149. اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1986.
150. المصطلح النَّقدي، مُؤسَّسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، 1994.
151. **مصلوح** (سعد)، دراسات نقديّة في اللّسانيّات العربيّة المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، 1989.
152. **المعري** (شوقي)، قِراءات معاصِرة في تيسير النحو العربي، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، سلسلة دراسات، دمشق، 2006.
153. **مقران** (يوسف)، المصطلح اللّسانيّ المترجِم: مدخل نظريّ إلى المصطلحيات، دار ومؤسّسة رسلان، دمشق، 2007.
154. **الموسى** (نهاد)، نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، دار البشير، عمان، 1979.
155. **مولينيه** (جورج)، الأسلوبيّة، ترجمة بسام بركة، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1999.
156. **مومن** (أحمد)، اللّسانيّات: النّشأة والتّطوّر، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 2002، ص.259.
**مونان** (جورج):
157. اللّسانيّات والتّرجمة، ترجمة حسين بن زروق، ديوان المَطبوعات الجامِعيّة، الجزائر، 2000.
158. مفاتيح الألسنيّة، ترجمة الطّيب البكّوش، منشورات الجديد، تونس، 1981.
159. **النحاس** (مصطفى)، مِن قَضايَا اللُّغة، مَطبوعات جَامِعة الكُوَيْت، الكُوَيْت، 1995.
160. **نحلة** (محمد أحمد)، مَدخل إلى دراسة الجملة العربيّة، دار النهضة العربيّة، بيروت، 1988.
**نصَّار** (حسَين):
161. المعجم العربي نشأته وتطوره، القاهِرة، 1965.
162. نشأةُ الكِتابة الفنيّة في الأدب العربيّ، ط.2، مَكتبة النّهضة المصريّة، القاهِرة، 1966.
163. **نصري** (هاني يحيى)، مَنهج البحث العِلمي: دعوة للدخول إلى العلم مِن المنطِق ونظريّة المعرِفة، المؤسسّة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004.
164. **نيدا** (يوجين)، نَحْوَ عِلم التّرجمة، ترجمة ماجد النجار، سِلسلة الكُتب المُترجمة (32)، مطبوعات وِزارة الإعلام، بغداد، 1976.
165. **نيومارك** (بيتر)، اتجاهات في الترجمة، ترجمة محمود إسماعيل صيني، دار المريخ، الرياض، 1986.
166. **الواعر** (مازن)، دراسات لسانية تطبيقيّة، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1989.

**167. ياكوبسن** (رومان)، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، ط.1، المركز الثقافي العربي، بيروت . الدار البيضاء، 2002.

**168. اليَعبودي** (خالد)، المُصطلحيّة وواقِع العمَل المُصطلحي في العالَم العَربي، دار ما بعدَ الحَداثَة، فاس (المملكة المغربيّة)، 2004.

**يوسف** (أحمد):

**169.** الدّلالات المفتوحة: مقاربة سيميائيّة في فلسفة العلامة، منشورات الاختلاف (الجزائر) . المركز الثقافي العربي . الدار العربيّة للعلوم (بيروت)، 2005.

**170.** السيميائيات الواصِفة: المنطِق السيميائي وجبر العلامة، منشورات الاختلاف (الجزائر) . المركز الثقافي العربي . الدار العربيّة للعلوم (بيروت)، 2005.

**171. يوسف** (ألفة)، المساجلة بين فقه اللّغة واللّسانيات عند بعض اللّغويين العرب المعاصِرين، دار سحر للنشر، تونس، 1997.

## ✓ مقالات بِالعربيَّة:

**1. إبراهيم** (أزروال)، حضور التحليل النفسي في المتن البارطي: نموذج " لذة النص "، فكر ونقد، س.2 / ع.15، الرباط، يناير 1999، (ص.31 . 44).

**إبرير** (بشير):

**2.** الخِطاب اللِّسانيُّ بين التُّراث والحداثة، الرَّافد، ع.47، الإمارات العربيَّة المُتّحدة، 2002.

**3.** الخِطاب العِلمي وبعض خصوصياته: رؤيا تعليميّة، مجلّة المجمع الجزائري للُّغة العربيّة، ع.06، الجزائر، ديسمبر 2007، (201 . 246).

**4.** الذخيرة العربيّة مشروع عِلمي حضاري، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.4، الجزائر، ديسمبر 2006، (ص.35 . 50).

**5. أرخصيص** (عبد السلام)، إشكالات تأسيس علم المصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، اللِّسان العربي، ع.46، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1998، (ص.120 - 127).

**6. اهيدي** (محمد)، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات، اللِّسان العربي، ع.44، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص.179 - 181).

**7. أويلال** (حميد)، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الأحياء، اللِّسان العربي، ع.44، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص.192 - 193).

**8. برهون** (رشيد) و**الرهوني** (محمد)، ديداكتيك المصطلحية، اللِّسان العربي، ع.50، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 2001.

**9. بسندي** (خالد عبد الكريم)، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03 (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص.57 - 84).

10. **بلعرج** (بلقاسم)، ظاهرة تعليل الألفاظ، اللّسان العربي، ع.48، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 2000، (ص.31 ـ 39).

**بلعيد** (صالح):

11. في حوار مع الجزائر نيوز، حاورته دليلة حباني، يوم السبت 6 نوفمبر 2010، الموافق لـ 29 ذو القعدة 1431هـ.

12. المؤسّسات العلميّة العربيّة ووضع المصطلح العلميّ العربيّ، مجلّة اللّغة والأدب، ع5، معهد اللّغة العربيّة وآدابها: جامعة الجزائر، 1994.

13. مُشكِلة المُصطلح العِلمي في الوضع أم الاستِعمال، اللّسانيّات، ع.08، مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقيّة اللّغة العربيّة، الجزائِر، 2003، (ص.67 . 87).

14. **بن عثمان** (طالب)، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكالات النظرية والمنهجية، ضمن تأسيس القضية الاصطلاحية (تأليف مجموعة من الباحثين)، بيت الحكمة، تونس، 1989.

15. **بنكراد** (سعيد)، المُصطلح السميائي: الأساس المَعرِفي والبعد التّطبيقي، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 . 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي)، ج.1، سلسلة الندوات (12)، جامعة مولاي إسماعيل (مكناس) . جامعة سيدي محمّد بن عبد الله (ظهر المهراز) . معهد الدراسات المصطلحيّة (فاس)، (ص.157 . 169).

16. **بن مالك** (رشيد)، إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربيّة الرّاهِنة، المترجِم، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية . وهران، الجزائر، يناير . جوان 2001، (ص.123 ـ 130).

17. **بن مومن** (الحاج)، استنساخ مصطلحي داخِل لغات التخصّص: المعلوميات نموذجاً، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 . 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي) ج.1، ..، (ص.29 . 40).

18. **البوشيخي** (عز الدّين)، عن المصطلح والمفهوم وأشكال التّعالق بينهما، ضمن قضيّة التّعريف في الدّراسات المصطلحيّة الحديثة، أشغال يوم دراسي: تنظيم مجموعة البحث في المصطلح (شعبة اللّغة العربيّة وآدابها، وجدة) بتعاون مع معهد الدراسات المصطلحيّة (كليّة الآداب . ظهر المهراز، فاس)، في 25 أبريل 1995، إعداد عبد الحفيظ الهاشمي، ط.1، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة (24)، سلسلة ندوات ومناظرات (8)، جامعة محمد الأوّل، وجدة، المملكة المغربيّة، 1998، (ص.27 . 35).

19. **بيسيه** (برونو دو .)، الميدان، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورن)، ترجمة ريتا خاطر، المنظّمة العربيّة للتّرجمة ـ مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2009، (ص.269 ـ 288).

20. **جادامر** (هانس جيورج)، التأويل واللّغة والعلوم الإنسانيّة، ترجمة محمد شوقي الزين، فُصول، م.16/ع.04 (خصوصيّة الرواية العربيّة، ج.2)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ربيع 1998، (ص.339 ـ 343).

21. **الجيلالي** (حلام)، الأثيل والدخيل في معاجمنا العربيّة، اللّسان العربي، ع.48، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص.70 ـ 86).

22. **جيلالي** (طاهر)، المصطلحات اللّسانيّة والأداء البداغوجي، مجلّة اللّغة والاتصال، ع.2، مختبر اللّغة العربيّة والاتصال، جامعة وهران، الجزائر، أفريل 2006، (ص.19 . 28).

**الحاج صالح** (عبد الرحمان):

**23.** أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص.09 . 29).

**24.** الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللّغة العربيّة (بحث أُلقي في ندوة اتّحاد الجامعات العربيّة في الجزائر عام 1984)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.58 . 73).

**25.** تحديث أصول البحث في التراث اللّغوي العِلمي العربي، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.4، الجزائر، ديسمبر 2006، (ص.09 . 34).

**26.** الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما (أُلقي البحثُ في ندوة " الترجمة والمصطلح العربيّ " الذي نظّمه " بيت الحكمة بتونس عام 1988)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.371 . 380).

**27.** تكنولوجيا اللغة والتراث اللغوي الأصيل (محاضرة أُلقيت في 1984 في قاعة المؤتمرات لمجمع اللغة العربية الأردني، ونشرت في الموسم الثقافي الثاني لهذا المجمع)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.265 ـ 289).

**28.** الذّخيرة اللّغويّة العربيّة، اللّسان العربيّ، ع.27، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986.

**29.** الفوارِق القائمة بين فقه اللّغة وعلم اللّغة وعلم اللّسان قديمًا وحديثًا (عن منشور وُزِّع على طلبة الماجستير في جامِعة الجزائر في السبعينيات)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.22 . 41).

**30.** كيف يمكن أن نُحسِّن تعليم اللّغة العربيّة في المَدرسة ؟ ضمن تعليم اللّغات في الجزائر ووسائل ترقيّته (مؤتمر وطني نظَّمه المجمع الجزائري للّغة العربيّة بالتّعاون مع وزارة التّربيّة الوطنيّة ومركز البحث العلميّ والتقني لتطوير اللّغة العربيّة، بالمعهد العالي للتّسيير والتّخطيط، برج الكيفان (الجزائر)، في 2، 3، 4 نوفمبر 2009)، اليوم الثالث (الجلسة التّاسِعة).

**31.** اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحرير (بحث قدِّم لمؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة في عام 1990، ونُشِر في محاضِر هذا المجمع سنة 1992)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.64 ـ 83).

**32.** اللّغة العربيّة والبحث العِلمي المُعاصِر أمامَ تحديات العصر، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.2، الجزائر، ديسمبر 2005، (ص.09 . 27).

**33.** مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1): تحليل ونقد لأَهمِّ مَفاهيمه ونتائجه، اللّسانيّات، م.1، ع.1، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971.

**34.** مدخل إلى علم اللّسان الحديث (3) (بحث نُشِر في مجلّة اللّسانيات، ع.1، م.2، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، جامعة الجزائر، 1972)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.111 . 172).

**35.** مدخل إلى علم اللّسان الحديث (4): أثر اللّسانيات في النهوض بمستوى مدرِّسي اللّغة العربية (بحث نُشِر في مجلّة اللّسانيات، ع.4، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، جامعة الجزائر، 1973 . 1974)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في علوم اللّسان ..، (ص.173 . 243).

**36.** مَدخَل إلى عِلم اللّسان الحديث: الباب الثّاني في المَذاهب والنَّظرِيَّات اللّسانِيَّة الحديثة، اللّسانيّات ع.07، (مركز البحوث العلميّة والتّقنيّة لترقيّة اللّغة العربيّة)، الجزائِر، 1997، (ص.07 . 36).

**37.** مساهمة المجامِع اللّغويّة العربيّة في ترقيّة اللّغة العربيّة وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.8، الجزائر، ديسمبر 2008، (ص.(09 ـ 30).

**38.** مشروع الذخيرة اللغويّة العربيّة ـ بملخَّص وظائف الذخيرة وفوائدها وقرارات وتوصيات اللجنة التأسيسيّة لمشروع الذخيرة (نصّ المشروع الأول للذخيرة اللغويّة الذي قدّمه للمؤتمر الواحد والستين (1998) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص.395 ـ 422).

**39.** المعجم العربي والاستِعمال الحقيقي للّغة (بحث قدِّم لمؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهِرة لسنة 2003 ونُشِر أيضاً في الجزء الأوّل من مجلّة المجمع الجزائري للغة العربيّة)، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.2 ..، (ص.136 . 147).

**40.** المعجم العِلمي وشروط وضعه العِلميّة والتقنيّة، اللّسانيّات، ع.11، مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائِر، 2006، (ص.16 . 27).

**حجازي** (محمود فهمي):

**41.** بنوك المصطلحات العلميّة واللّغويّة، الّسان العربيّ، ع.35، 1991.

**42.** دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص.41 ـ 50).

**43.** **الحطاب** (أحمد)، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)، اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص.211 ـ 224).

**44.** **الحلي** (حازم سليمان)، تيسير النحو إلى عصر ابن مضاء القرطبي، اللّسان العربي، ع.41، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1996، (ص.50 ـ 67).

**45.** **حمادة** (محمد)، قراءة في المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك (جزء الرياضيات)، اللّسان العربي، ع.44، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص.182 ـ 186).

**الحمزاوي** (محمد رشاد):

**46.** في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، مجلة المعجميّة، جمعيّة المعجمية العربية، ع.08، تونس، 1992، (ص17 ـ 44).

**47.** منزلة المعجميّة العربيّة مِن تلاقي الثقافات، حوليات الجامعة التونسيّة، ع.51، ج.2 (الملتقى الدولي الثاني حول الثقافة العربيّة في ملتقى الثقافات: من 7 إلى 10 ديسمبر 2004)، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة (تونس)، 2006، (ص.21 . 34).

**48.** مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، اللّسان العربيّ، م.18، ج.1، الرّباط، 1980.

49. **خاطر** (ريتا)، ترجمة الثبت التّعريفي، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورن) ..، (ص.377 - 387).

50. **خطابي** (محمد)، المادة المصطلحية الحديثة في "المعجم المفصل في الأدب" لمحمد التونجي، اللّسان العربي، ع.46، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1998، (ص.73 - 118).

51. **خليل** (أسامة)، وشائج الرحمن بين لغة عدنان ولوغوس يونان، دراسات شَرقيّة، ع.03 . س.1، دار الألفباء، باريس، ربيع 1988، (ص.11 . 25).

52. **خليل** (حلمي)، المعرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي، مجلة المعجمية، العددان 5 و6 .

53. **خليل** (ياسين)، اللّغة العربيّة والوجود القومي، ضمن اللّغة العربيّة والوعي القوميّ، ندوة من تنظيم مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1986.

**دك الباب** (جعفر):

54. مدخل للسانيات العامة والعربيّة، الموقِف الأدبيّ، ع135 - 136، اتحاد كتّاب العرب، دمشق، 1982.

55. نظريّة عبد القاهر الجرجاني اللّغويّة (النّحويّة البلاغية) والبنويّة الوظيفيّة في النّقد الأدبيّ، حوليات جامعة الجزائر، ع.07، الجزائر، 1992 . 1993، (ص.189 . 207)، ص.195 . 196.

56. **ديبيكر** (لويك)، الرمز بين المدلول والتصور، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورن) ..، (ص.137 - 190).

57. **الديداوي** (محمد)، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، المترجِم، ع.14، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، وهران (الجزائر)، جويلية - ديسمبر 2007، (ص.151 . 174).

58. **ديكرو** (أوصوالد)، الوظيفيّة، ترجمة عبد الكريم كبداني برّاشد، المترجِم، ع.03، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، دار الغرب، وهران، أكتوبر . ديسمبر 2001، (ص.77 . 97).

59. **الرافعي** (مصطفى صادق)، صروف اللّغوي (نشر هذا المقال في مجلة المقتطف شهر يناير 1928)، ضمن وحي القلم، ج.3، سلسلة الأنيس، موفم للنشر، الجزائر، 1990، (ص.475 . 489).

60. **سيرتو** (ميشال دو -)، الاختلاف وحفريات الخطاب (النص: المركز والهوامش - مقاربة نقدية لآثار ميشال فوكو)، ترجمة وتقديم الزين محمد شوقي، كتابات معاصرة، ع.33، م.09، بيروت، مارس . أفريل 1998، (ص.79 - 88)، ص.79.

61. **شفيق** (أحمد)، حول توحيد المصطلحات العلمية، اللّسان العربي، ع.44، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص.09 - 32).

62. **صاري** (محمد العياشي)، المصطلح اللساني العربي الحديث من التأسيس إلى التدريس، مجلّة الخطاب الثّقافي، ع.03 (شجون الخطاب التعليمي)، جمعيّة اللّهجات والتراث الشعبي، جامعة الملك سعود، الرياض، خريف 2008، (ص.28 - 56).

63. **صفدي** (مطاع)، استراتيجية التسمية والانبناء للمجهول والانبناء للمغيوب، الفكر العربي المعاصر، ع.69 (العقل، العقلانية والثورة النقدية)، مركز الإنماء القومي، بيروت، كانون الأوّل 1983 / كانون الثاني 1984، (ص.04 . 21).

64. **طبي** (محمد)، إمكانية التعبير بدقة بالمصطلح المعرب: مؤسسة بروسيدان للحديد والصلب نموذجا، اللِّسان العربي، ع.41، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1996.

65. **عاشور** (المنصف)، المعاني النحوية في اللسانيات العربيّة، الموقِف الأدبيّ، ع135 ـ 136، اتحاد كتّاب العرب، دمشق، 1982.

66. **عبيد** (عبد اللَّطيف)، المَرصَد المُصطلحي: أداة لتطوير المصطلح العربي وإشاعته، مجلّة الجامِعة المغاربيّة، ع.07، الجامِعة المغاربيّة (اتّحاد المغرب العربي)، طرابلس (ليبيا)، 2009، (ص.237 ـ 253).

67. **العجم** (رفيق)، أبعاد في المصطلح الفلسفيّ العربيّ، الفكر العربي المعاصر، ع.48 . 49 (النقد والمصطلح النقديّ)، مركز الإنماء القومي، بيروت / باريس، شباط 1988، (ص.57 . 69).

68. **علوي** (حافيظ الإسماعيلي)، اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقِّي: اللسانيات التمهيدية نموذجا، فكر ونقد، ع.58، الرباط، أبريل 2004.

69. **علوي** (سالم)، إشكالية السّائد في الدّرس النّحويّ، حوليات جامعة الجزائر ، ع.11، ج.1، الجزائر، أفريل 1998، (ص.49 . 72).

70. **علي** (نبيل)، هَندسَة اللّغة وتكنولوجيا الترجمة (والمناقشات)، ضمنَ التَرجمة في الوطن العربيّ: نحو إنشاء مؤسّسة عربيّة للتّرجمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة: 1998)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، فبراير 2000، (ص.205 . 233).

**عمر** (أحمد مختار):

71. انتقاء التّرادف في أسماء الله الحسنى بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة الصّرفيّة، مجلّة كلّية دار العلوم، ع.20، ديسمبر 1996.

72. التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلّة كلّية دار العلوم، ع23، جوان 1998.

73. المصطلح الألسنيّ العربيّ وضبط المنهجيّة، مجلّة عالم الفكر، م.20، ع.3، الكويت، 1989.

74. المعجم العربيّ والخروج من الدّائرة المغلقة : آثارها السّلبيّة، ووسائل القضاء عليها، المرجع نفسه، ع23، جوان 1998.

75. **العماري** (عبد العزيز)، ترجمة المصطلح الأجنبي: مشاكل وحلول، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة ..، (ص.87 . 99).

76. **غلفان** (مصطفى)، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات؟، اللِّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط،

77. **فاخوري** (عادل)، الدلالة والتداول، الفكر العربي المعاصر، ع.48 . 49 (النقد والمصطلح النقديّ)، مركز الإنماء القومي، بيروت / باريس، شباط 1988، (ص.115 . 120).

**الفاسي الفهري** (عبد القادر):

78. عن أساسيات الخطاب العِلمي والخِطاب اللِّساني، ضِمنَ المَنهجيّة في الأدب والعلوم الإنسانيّة، دار توبقال للنشر، سِلسلة مَعالم، ط.2، الدار البيضاء، 1993، (ص.43 . 63).

**79.** عن التعريب المدعوم، ضمن حوار اللّغة: مع عبد القادر الفاسي الفهري (إعداد حافيظ الإسماعيلي العلوي)..، (ص.32 ـ 57).

**80.** عن واقِع اللّغة العربيّة، ضمن حوار اللّغة: مع عبد القادر الفاسي الفهري ..، (ص.161 ـ 174).

**81.** مُلاحظات حول الكِتابة اللِّسانيّة، تكامل المعرفة، ع.9، جمعيّة الفلسفة بالمغرب، الرباط، 1983.

**82.** **فراجي** (علي)، مصطلح العامل عند السكاكي: من خلال مفتاح العلوم، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص.145 . 191).

**83.** **فنان** (أمينة)، مِن قضايا توليد المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 . 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي)، ج.1، ..، (ص.67 . 90).

**84.** **قاسم** (رياض)، مستقبل العربيّة الفصحى في تطويرها: رؤية في المَنهج، ضمن اللّغة العربيّة: أسئلة التطوّر الذّاتي والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (46)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، أكتوبر 2005.

**القاسمي** (علي):

**85.** ألفاظ الحضارة: ماهيتها وأثر توحيدها في تنميّة اللّغة العربيّة، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.9، الجزائر، جوان 2009، (ص.59 ـ 85).

**86.** علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة والعناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، اللِّسان العربي، ع.30، مَكتَب تنسيق التّعريب، الرباط، 1988.

**87.** لماذا أهمل المصطلح التراثي ؟، مجلة المناظرة، ع.06، 1993، ص.34.

**88.** مشكلات التّعريب في الوطن العربيّ، الفيصل، ع32، الرّياض، جانفي 1980.

**89.** المعجم والقاموس: دراسة تطبيقيّة في علم المصطلح، ضمن قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانيّة (أعمال ندوة عُقدت بمكناس في 09 . 11 مارس 2000: إعداد عزّ الدين البوشيخي ومحمّد الوادي) ج.2 ..، (ص.219 . 237).

**90.** **قدور** (محمد)، اللِّسانيات والمصطلح، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، م.81 / ج.4،

**91.** **قرير** (توفيق)، ظاهِرة التكرير في العربيّة: رؤية عِرفانيّة، حوليات الجامعة التونسيّة، ع.49، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 2006، (ص.137 . 181).

**92.** **كابريه** (ماريا تيريزا)، حول تمثيل التصورات تمثيلاً ذهنياً: أُسس لمسعى إلى النمذجة، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورن)، ترجمة ريتا خاطر، المنظّمة العربيّة للتّرجمة ـ مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2009، (ص.43 ـ 75).

**93.** **الكردي** (محمّد)، التّرجمة وحركة المثاقفة في العالَم العربي، فُصول، ع.64، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، صيف 2004، (ص.306 . 319).

**94.** **كريستيفا** (جوليا)، اللّغة: نظريّة التّواصُل (اللّسانيات والتسمية)، ترجمة عزيز توما، كتابات معاصرة، م.8 / ع.31، بيروت، آذار ـ نيسان 1997، (ص.138 . 140).

**95.** **لوراه** (بيار)، " خِطاب " اللّغات المتخصِّصة، ترجمة يوسف مقران، الخِطاب، ع.03، مَنشورات مخبر تحليل الخِطاب، جامِعو مولود معمري ـ تيزي وزو، دار الأمل، تيزي وزو، ماي 2008، (ص.365 . 381).

**96. ماير** (إنغريد) و**ماكينتوش** (كريستن)، « تمدّد » المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحيّة، ضمن المعنى في علم المصطلحات (إشراف هنري بيجوان وفيليب تواورن) ..، (ص.289 ـ 320).

**97. محمد** (شوقي جلال)، تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ضمنَ التَرجمة في الوطن العربيّ: نحو إنشاء مؤسّسة عربيّة للتّرجمة (بحوث ومناقشات الندوة الفكريّة: 1998)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، فبراير 2000، (ص.69 ـ 112).

**98. مدكور** (إبراهيم)، لغة العِلم، اللّسان العربي، ع.27، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1986.

**99. المدلاوي** (محمد)، المصطلح الصوتي عند ابن جني: ما بين الانطباعيّة والصرامة الصوريّة، ضمن قضيّة التّعريف في الدّراسات المصطلحيّة الحديثة، أشغال يوم دراسي: تنظيم مجموعة البحث في المصطلح (شعبة اللّغة العربيّة وآدابها، وجدة) بتعاون مع معهد الدراسات المصطلحيّة (كليّة الآداب . ظهر المهراز، فاس)، في 25 أبريل 1995 ..، (ص.143 . 159).

**مرتاض** (عبد المالك):

**100.** إشكاليّة المصطلح في اللّسانيّات والسِّيمَائيّات: بحث في المفاهيم ومُساءَلة عن علَل الاضطراب، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.1، الجزائر، ماي 2005، (ص.27 . 46).

**101.** تأثير الثقافة المشرقيّة في المغرب العربيّ ودور المشارقة في نشر اللّغة العربيّة في الجزائر، ضمن كتاب العربيّ، ع.66 / ج.02 (حوار المشارقة والمغاربة)، وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر 2006، (ص.58 ـ 81).

**102.** موقِع اللّغة والثقافة العربيّة في مُواجهة الفرنكفونيّة، العربيّ، ع.515، الكويت، أكتوبر 2001، (ص.68 . 71).

**المسدّي** (عبد السلام):

**103.** اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، ضمن كتاب العربيّ، ع.66، ج.02 (حوار المشارقة والمغاربة)، وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر 2006، (ص.06 . 39).

**104.** المضامين اللّسانيّة في تراث ابن سينا، ضمن ندوة الفكر العربيّ والثقافة اليونانيّة: محاور الفلسفة والاجتماع والبلاغة الشعريّة، كليّة الآداب . جامعة محمّد الخامس، الرباط (المغرب)، نشر ملخّصٌ لها من إعداد أحمد المديني في الفكر العربي المعاصر، ع.04 . 05، مركز الإنماء القومي، بيروت، آب . أيلول 1980، (ص.147 . 164).

**المسعوديّ** (ليلى):

**105.** عن بعض الأسس المنهجية في إعداد المعاجم المتخصِّصة، اللِّسان العربي، ع.41، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1996، (ص.92 ـ 96).

**106.** المصطلح الطبّي وتقاطُع المَجالات، اللِّسان العربي، ع.43، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1997، (ص.34 ـ 39).

**107.** ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (مقاربة لسانية)، اللِّسان العربي، ع.46، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1998، (ص.164 ـ 177).

**108.** ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، اللّسان العربيّ، ع.35، مكتب تنسيق التّعريب، الرّباط، 1991.

**109. المصري** (عبد الفتاح)، العرب واللّسانيات، الموقِف الأدبيّ، ع.117، اتحاد كتّاب العرب، دمشق، يناير 1981، (ص.15 . 25).

**110. مصطفى** (محمد بدوي)، التَّعدُّديَّة اللِّسانيَّة والتَّطوُّر اللُّغويُّ لـ «صيغ المجهول» في العربيَّة المُعاصرة، المجلَّة العربيَّة لِلدِّراسات اللُّغويَّة، ع.16، معهد الخرطوم الدّولي اللُّغة العربيَّة، الخرطوم، نوفمبر 1999.

**مقران** (يوسف):

**111.** الدّرس المصطلحي الغربيّ ـ العَربي: بين الاحترافيّة والهِواية: مجال اللِّسانيات المترجَمة أنموذجاً، المترجِم، ع.19، مخبر تعليميّة التّرجمة وتعدّد الألسن، جامعة وهران ـ السانية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران (الجزائر)، يناير ـ جوان، 2009، (ص.09 ـ 52).

**112.** الدرس المصطلحي واللِّسانيات، الأكاديميّة للدِّراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، ع.04، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، السداسي الثاني 2010، (ص.18 ـ 33).

**113.** المصطلحيات (ج.2): تطوّر المصطلحيات الحديثة، الباحِث، ع.01، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانيّة، بوزريعة (الجزائر)، جوان 2009، (ص.29 ـ 42).

**114. الملائكة** (جميل)، المصطلح العلميّ ووحدة الفكر، ضمن اللّغة العربيّة والوعي القوميّ ( بحوث ومناقشات النّدوة الفكريّة التي نظّمها في 28 ـ 29 سبتمبر 1983 مركز دراسات الوحدة العربيّة )، دار نشر المركز، ط2، بيروت، 1986.

**115. المهيري** (عبد القادر)، الجملة في نظر النحاة، حوليات الجامعة التونسيّة، ع.03، كليّة الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، 1966.

**116. الموسوي** (محسن جاسم)، النظريّة والسنّة الغربيّة: مراجعة عربيّة، ضمن النظريّة والنّقد الثّقافي، المؤسّسة العربيّة للدّراسات والنّشر، بيروت، 2005، (ص.47 ـ 62).

**117. ميلة** (الطاهر)، اللّغة العربيّة وألفاظ الحضارة الحديثة: أهي مشكِلة لغويّة أم مشكِلة لغويّة اجتماعيّة ؟، ضمن اللّغة العربيّة ومشروع الأمّة الحضاري (المؤتمر الخامس للمجلس العالمي للّغة العربيّة، دمشق 29 و30 جوان 2008)، وزارة الثقافة والمجلس العالمي للّغة العربيّة، دمشق، 2009، (ص.71 ـ 83).

**118. النويري** (محمد)، المصطلح اللّساني النقدي، علامات في النّقد، م.2 / ج.8، النّادي الثّقافي، جدّة (المملكة العربيّة السّعوديّة)، جوان 1993.

**هليل** (محمّد حلمي):

**119.** اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها، اللِّسان العربيّ، ع.22، مكتب تنسيق التعريب، الرّباط، 1983، (ص.35 ـ 56).

**120.** المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة: دراسة تمهيديّة نحو وضع معجم صوتيّ ثنائيّ اللّغة ( إنجليزيّ ـ عربيّ )، مجلّة اللّسان العربيّ، ع21، 1982–1983، (ص.97 ـ 135).

**121.** المُصطلح اللِّساني وقاموس اللِّسانيّات، اللّسان العربيّ، ع.28، مكتب تنسيق التّعريب، الرّباط، 1987.

**122.** مقدِّمة (المترجم) ضمن مقدمة في المصطلحية: تأليف هريبرت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة محمد حلمي هليل، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2000.

**الواعر** (مازن):

**123.** صلة التراث اللّغوي العربي باللِّسانيات، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.11، الجزائر، جوان 2010، (ص.29 ـ 50).

**124.** النّظريّات النّحويّة والدّلاليّة في اللّسانيّات التّحويليّة والتّوليديّة: مُحاولة لِسبرِها وتَطبيقها على النّحو العربيّ (1)، اللّسانيّات، ع.06، مَعهد العُلوم اللّسانِيَّة والصَّوتِيَّة، الجزائر، 1982.

**125. اليعبودي** (خالد)، متى ندرس المصطلحية بالجامعات العربية بشكل منتظم ورسمي؟، اللّسان العربي، ع.50، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 2001.

**يَعقوبي** (مَحمود)، النّشأة الإسلاميّة لِمُصطلحات عِلم الكلام والفلسفة الإسلاميّة، مجلّة الحضارة الإسلاميّة، ع.3، المعهد الوطنيّ للتّعليم العالي للحضارة الإسلاميّة، وهران، نوفمبر 1997.

## ✓ المعاجم المُتخصِّصة والعامَّة بِالعربيَّة:

1. **الحاج صالح** (عبد الرّحمن) وآخرون، المَعجم المُوحَّد لِمُصطلحات اللّسانيَّات (إنجليزي . فرنسي . عربي)، المُنظَّمة العربيَّة لِلتَّربيَّة والثَّقافة والعُلوم، تونس، 1989.

2. **حجازي** (سمير)، معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة الحديثة: فرنسي ـ عربي وعربي ـ فرنسي، دار الراتب الجامعيّة، سلسلة المتقن، بيروت، (د.ت).

3. **الحمزاويّ** (محمّد رشاد)، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة: معجم عربيّ أعجميّ . أعجميّ عربيّ، الدّار التّونسيّة للنّشر، تونس، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، ط2، 1987.

4. **الخوليّ** (محمّد علي)، معجم علم اللّغة النّظريّ، مكتبة لبنات، بيروت، 1982.

5. **ديكرو** (أوزوالد) وسشايفر (جان ماري)، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، ط.2 (منقّحة)، المركز الثّقافيّ العربيّ، الدّار البيضاء . بيروت، 2007.

6. **عناني** (محمّد)، المصطلحات الأدبيّة الحديثة، الشركة المصريّة العالميّة للنّشر لونجمان، القاهِرة، (د.ت).

7. **الفاسي الفهري** (عبد القادر)، المصطلح اللّسانيّ: معجم إنجليزيّ ـ فرنسيّ ـ عربيّ (ج.1 مقدّمة)، اللّسان العربيّ، ع.23، 1983، (ص.139 ـ 147)، وع26 ( 1986 )، وع27 ( 1986 )، وع28 ( 1987 ).

8. **المسدّي** (عبد السّلام)، قاموس اللّسانيّات، عربي فرنسي. فرنسي عربي. مع مقدّمة في علم المصطلح، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984.

9. **المواصفة الدّوليّة إيزو** 1087 (1990)، مفردات علم المصطلح: المنظمة الدوليّة للتّقييس، نقلها إلى العربيّة عبد اللّطيف عبيد، المعهد القوميّ للمواصفات والملكيّة الصناعيّة، تونس، 1995.

## ✓ مذكِّرات وأطاريح جامعيَّة:

1. **سماعنه** (جواد حسني)، المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث: مشروع قراءة، نوقشت في 22 أكتوبر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حاز بموجبها صاحبُها درجة دكتوراه الدولة في اللغة العربية وآدابه، تخصص: علم المصطلحات.

2. **مقران** (يوسف)، من قضايا الترجمة في العالم العربيّ؛ تطبيق على مدوّنة من الترجمات اللّسانيّة (مبادئ اللّسانات العامّة، تأليف أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو): نحو تأسيس المصطلحيات، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة لقسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي ـ وزو، 29. 11. 2003.

3. **ميلة** (الطّاهر)، مصطلحات الرّياضيّات في التّعليم المتوسّط والثّانويّ بالجزائر، رسالة لِنيل درجة ماجستير، مُقدّمة لِمعهد اللُّغة والأدب العربي، جامعة الجزائر، 1985.

## ✓ كتب (بلغات أعجميّة)

**1.** **Alaoui** (Ahmed), Epistémologie de la linguistique arabe, Ed. OKAD, 1998.
**2.** **Antia** (B. E.), Terminology and Language Planning : an Alternative framework of practice and discourse, Ed. John Benjamins, Amsterdam/Philadelphia, 2000.
**3.** **Arcaini** (Enrico), Principes de linguistique appliquée : structure, fonction et transformation, Ed. Payot, Paris, 1972.
**4.** **Armengaud** (Françoise), La pragmatique, 2e éd. PUF, Coll. Que sais-je ?, Paris, 1990.
**5.** **Arrivé** (Michel) et al., La Grammaire d'aujourd'hui, Ed. Flammarion, Paris, 1986.
**Auroux** (Sylvain) :
**6.** La logique des idées, Ed. Bellarmin (Montréal) - Paris (Vrin),1993.
**7.** La révolution technologique de la grammatisation, Ed. Mardaga, Liège (Belgique), 1994.
**8.** La raison, le langage et les normes, Ed. PUF, Paris, 1998.
**9.** **Austin** (John Langshaw), Quand Dire, c'est faire (How do things with words), Introduction, commentaire & Trad. de l'Anglais par Gilles Lane ; Postface de François Récanati), Coll. Points : essais, Ed. Seuil, Paris, 1970.
**10.** **Baylan** (Christian) & **Fabre** (Paul), Initiation à la linguistique (Avec des travaux pratiques d'application et leurs corrigés), Coll. Fac. Linguistique, Ed. Nathan, Paris, 1990.
**11.** **Baylan** (Christian) & **Mignot** (Xavier), Sémantique du langage, Coll. Fac, Série « Linguistique », Ed. Nathan, Paris, 1995.
**12.** **Barthes** (Roland), Essais critiques, Ed. Seuil, Paris, 1964.
**13.** **Benveniste** (Emile), Problèmes de linguistique générale, T.2, Ed. Gallimard, Coll. Tel, Paris, 1974.
**14.** **Berman** (Antoine), Pour une critique des traductions : John Donne, Ed. Gallimard, Paris, 1995.
**15.** **Bessé** (Bruno de-), Cours de terminologie, Ed. ETI Université de Genève, Genève, 1992.
**16.** **Blin** (Raoul), Introduction à la linguistique formelle, Ed. Hermes-Lavoisier, Coll. TIC & Sciences cognitives, Paris, 2009.
**17.** **Bolton** (Sibylle), Evaluation de la compétence communicative en langue étrangère, Trad. de l'Allemand par Yves Bertrand, Coll. Langues et apprentissage des langues, CREDIF, ENS de Saint-Cloud, Ed. Hatier, Paris, Juin 1987.
**18.** **Bouacha** (Abdelmadjid Ali), Le discours universitaire : la rhétorique et ses pouvoirs, Peter Lang, Berne, 1984.
**19.** **Boudon** (Raymond), A quoi sert la notion de structure ?, Ed. Gallimard, Paris, 1968.
**Bourdieu** (Pierre) :
**20.** Pierre Bourdieu, Ce que parler veut dire : l'économie des échanges linguistiques, Ed. Fayard, Paris, 1982.
**21.** Questions de sociologie, Coll. Idéa, Ed. Cérès, Tunis, 1993.
**Bouton** (Charles-Pierre) :

**22.** L'acquisition d'une langue étrangère : Aspects théoriques et pratiques ; Conséquences pédagogiques essentielles, Coll. Initiation à la linguistique, Série B : Problèmes et méthodes, Ed. Klincksieck, Paris, 1974.
**23.** La linguistique appliquée, Coll. Que sais-je ?, 2e éd, PUF, Paris, 1984.
**24.** **Bowker** (Lynne) et **Pearson** (Jennifer), Working with Specialized Language, A Practical Guide to Using Corpora, Ed. Routledge, Londres/New York, 2002.
**25.** **Bronckart** (Jean-Paul), Activité langagière, textes et discours : pour un interactionnisme socio-discursif, Ed. Delachaux et Niestlé, Neuchâtel et paris, 1997.
**26.** **Cabré** (Maria Teresa), La terminologie : théorie, méthode et application, Trad. du catalan par Monique C. Cormier et John Humbley, P. U. Ottawa / Armand Colin, Paris, 1998.
**27.** **Calvet** (Louis-Jean) :
**28.** Linguistique et colonialisme : petit traité de glottophagie, Coll. Petite bibliothèque payot (352), 2e éd. Payot, Paris, 1979.
**29.** Pour et contre Saussure : vers une linguistique sociale, Ed. Payot, Paris, 1975.
**30.** Pour une écologie des langues du monde, Ed. Plon, Paris, 1999.
**31.** **Cardinet** (Jean), Evaluation scolaire et pratique, Coll. Pédagogie en développement, Ed. De Boeck, Bruxelles, 1988.
**32.** **Cassirer** (E.), Substance et fonction : Éléments pour une théorie du concept, Éditions de Minuit, Paris, 1977.
**33.** **Catford** (John C.), A Linguistic Theory of Translation : an Essay in Applied Linguistics, 2e éd. Oxford University Press, London, 1967.
**34.** **Chevalier** (Jean-Claude), Histoire de la grammaire française, Coll. Que sais-je ?, Ed. PUF, Paris, 1994.
**35.** **Chiss** (Jean-Louis) & **Puech** (Christian), Fondations de la linguistique : études d'histoire et d'épistémologie, Coll. Prisme, Ed. Universitaires, Paris, 1987.
**Chomsky** (Noam) :
**36.** La Linguistique cartésienne, Ed. Seuil (Trad. fr., 1ère éd. 1966 : Cartesian Linguistics, Ed. Harper & Row, New York), Paris, 1969
**37.** Structures syntaxiques, Structures syntaxiques, Trad. de l'ang. par Michel Brandeau, Coll. Essais, Ed. Seuil, Paris, 1979 [1969 & 1957].
**38.** Réflexions sur le langage, Ed. Flammarion, Paris, 1981.
**39.** **Clas** (André) et al., Guide de recherche en lexicographie et terminologie, Ed. Agence de coopération culturelle et technique, Coll. Projets lexiques spécialisé et dictionnaires monolingue, Paris, 1985.
**40.** **Corbeil** (Jean-Claude), L'aménagement linguistique du Québec, Ed. Guérin, Coll. Langue & société, Montréal, 1980.
**41.** **Cosnier** (Jacques), **Coulon** (Jacques), **Berrendonner** (Alain) & **Kerbrat-Orecchioni** (Catherine), Les Voies du langage : communication verbales, gestuelles & animales, Ed. Dunod, Paris, 1982.
**42.** **Courtes** (Joseph), Analyse sémiotique du discours : de l'énoncé à l'énonciation, Ed. Hachette, Paris, 1991.
**43.** **Culioli** (Antoine), Pour une linguistique de l'énonciation : opérations et représentations, T.1, Coll. L'homme dans la langue, Ed. Ophrys, Paris, 1990.
**44.** **Cuq** (Jean-Pierre) & **Gruca** (Isabelle), Cours de didactique du français langues étrangère et seconde, Ed. PUG, Grenoble, 2005.
**45.** **Delisle** (Jean), L'Analyse du discours comme méthode de traduction, Ed. Les Presses de l'Université, Coll. Cahiers de traductologie (n°2), Ottawa, 1980.

**Depecker** (Loïc) :
**46.** Entre signe et concept : éléments de terminologie générale, Ed. Presses Sorbonne Nouvelle, Paris, 2000.
**47.** L'invention de la langue : le choix des mots nouveaux, Ed. Larousse & Armand Colin, Paris, 2001.
**48.** **Descamps** (J. L.) et al., Sémantique et concordance, Ed. Klincksieck, Inalf, Coll. St Cloud, Paris, 1992.
**49.** **Dubuc** (Robert), Manuel pratique de terminologie, 2e éd Linguatech, Québec (Montréal) - Conseil international de la langue française, (Paris), 1985 [4e éd. Linguatech, 2002].
**Eco** (Umberto) :
**50.** La production des signes, Coll. Biblio essais, Ed. Librairie générale française, Paris, 1992.
**51.** Sémiotique & philosophie du langage, Trad. Meyriem Bouzaher, Ed. PUF, Paris, 1988.
**52.** **Einstein** (Albert), Comment je vois le monde, Ed. Flammarion, Paris, 1979.
**53.** **Farago** (France), Le langage, Ed. Armand Colin, Coll. Cursus, Paris, 1999.
**54.** **Fassi Fehri** (Abdelkader), Linguistique arabe : forme et interprétation, Ed. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Rabat, 1982.
**55.** **Felber** (Helmut), Terminology manual, Ed. Unesco and Infoterm, Paris, 1984 [Manuel de terminologie, Ed. Unesco, Paris, 1987].
**56.** **Forges** (Germaine) & **Braun** (Alain), Didactique des langues, traductologie & communication, Coll. Pédagogies en développement, Ed. De Boeck Université, Paris & Bruxelles, 1998.
**57.** **François-Denève** (Corinne), Roland Barthes: mythologies, Coll. Connaissance d'une œuvre, Ed. Bréal, Paris, 2002.
**58.** **Gadet** (Françoise), Saussure : Une science de la langue, Coll. Philosophies, Ed. PUF, Paris, 1987.
**59.** **Galisson** (Robert), Recherches de lexicologie descriptive : la banalisation lexicale (Contribution aux recherches sur les langues techniques), Coll. Nathan-Université, Ed. Nathan, 1978.
**60.** **Galisson** (Robert) & alii, D'autres voies pour la didactique des langues étrangères, Coll. Langues et apprentissage des langues, CREDIF, Ed. Hatier, Paris, 1982, (introduction).
**61.** **Gaudin** (François), Socioterminologie : Une approche sociolinguistique de la terminologie, Coll. Champs linguistiques, Ed. Duculot, Bruxelles, 2003.
**62.** **Gaudin** (François) & **Guespin** (Louis), Rapport final (Enquête sur l'impact de l'arrêté terminologique), domaine : Génie génétique, Ed. Université de Rouen, 1993.
**63.** **Ghazala** (Hassan), Translation as problems and solutions, ELGA Publication, Malta, 1995.
**64.** **Giacobbe** (Jorge), Acquisition d'une langue étrangère : Cognition et interaction (Etudes sur le développement du langage chez l'adulte), Coll. Sciences du langage, Ed. CNRS, Paris, 1992.
**65.** **Gile** (Daniel), Basic Concepts and Models for Interpreter and Translator Training, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995.
**66.** **Girard** (Denis), Linguistique appliquée et didactique des langues, Ed. Armand Colin, Paris, 1972.
**Gouadec** (Daniel) :

**67.** Terminologie : constitution des données, Ed. AFNOR, Coll. AFNOR Gestion, Paris, 1990.
**68.** Terminologie & Phraséologie pour Traduire : le CONCORDANCIER du TRADUCTEUR (TERMINOGUIDE n°3 & TRADUGUIDE n°3), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 1997.
**Granger** (Gilles-Gaston) :
**69.** Langages et épistémologie, Ed. Klincksieck, Paris 1979.
**70.** Pensée formelle et science de l'homme, 2e éd. Aubier, Paris, 1967.
**71.** **Guidère** (Mathieu), La traduction arabe : méthodes et applications, Ed. Ellipses, Coll. De la traduction à la traductique, Paris, 2005.
**Guilbert** (Louis) :
**72.** La créativité lexicale, Ed. Larousse, Paris, 1975.
**73.** La formation du vocabulaire de l'aviation, Ed. Larousse, Paris, 1965.
**74.** el **Hadi** (Widad Mustafa), Terminologie et accès à l'information, Ed. Lavoisier, Paris, 2006.
**75.** **Hagège** (Claude), L'Homme de paroles, Ed. Fayard, Paris, 1985.
**76.** **Harris** (Z. S.), Structures mathématiques du langage, Ed. Dunod, Paris, 1971.
**Hjelmslev** (Louis) :
**77.** Principes de grammaire générale, Ed. København, Bianco Lunos Bogtrykkeri, 1928.
**78.** Prolégomènes à une théorie du langage, Trad. du Danois par Una Canger avec la collaboration d'Annick Wewer, Coll. Arguments, 2e édition révisée (Ed. Minuit), Paris, 1971.
**79.** **Holzem** (Maryvonne), Terminologie et documentation : pour une meilleure circulation des savoirs, Ed. ADBS, Coll. Sciences de l'information, Paris, 1999.
**80.** **Ibrahimi** (Khaoula Taleb), Les algériens et leur(s) langue(s) : Elément pour une approche sociolinguistique de la société algérienne, 2ème éd. El Hikma, Alger, 1997.
**81.** **Jakobson** (Roman), Essais de linguistique générale : Les Fondations du langage, T.1-2, Trad. de l'Anglais par Nicolas Ruwet, Coll. Arguments, Ed. Minuit, Paris, 1963 [1973].
**82.** **Jeandillou** (Jean-François), L'analyse textuelle, Coll. CURSUS, Ed. Armand Colin & Masson, Paris, 1997.
**83.** **Lederer** (Marianne), La traduction aujourd'hui : le modèle interprétatif,, Ed. Hachette, 1994, Paris.
**84.** **Kerbrat-Oriocchioni** (Catherine), La connotation, Ed. Presses universitaires de Lyon, Lyon (France), 1977, p.13.
**Kleiber** (Georges) :
**85.** Anaphores et pronoms, Ed. Duculot, Louvain-la-Neuve, 1994.
**86.** Nominales – Essais de sémantique référentielle, Coll. Linguistique, Ed. Armand, Paris, 1994.
**Kocourek** (Rostislav) :
**87.** Essai de linguistique française et anglaise. Ed. Peeters (Louvain)- Sterling (Paris), 2001.
**88.** La langue française de la technique et de la science : vers une linguistique de la langue savante, présentation d'Alain Rey, 2e éd. Oscar Brandstetter Verlag GMBH & CO. KG, Wiesbaden, 1991 [1982].
**89.** **Ladmiral** (Jean-René), Traduire : théorèmes pour la traduction, Ed. Payot, Coll. Petite Bibliothèque, Paris, 1979 [Ed. Gallimard, Paris, 1994].

**90.** **Lavault** (Elisabeth), Fonctions de la traduction en didactique des langues, Ed. Didier érudition, Paris, 1985.
**91.** **Lazard** (G.), La quête des invariants interlangues : la linguistique est-elle une science ?, Ed. Champion, Paris, 2006.
**92.** **Lehmann** (Alise) & **Martin-Berthet** (Françoise), Introduction à la lexicologie : Sémantique et morphologie, Coll. Lettres Sup., Ed. Nathan, Paris, 2000.
**93.** **Lentin** (Laurence), Apprendre à penser, parler, lire & écrire, 2e éd. ESF, Paris, 1999.
**Lerat** (Pierre) :
**94.** Décrypter le langage juridique : vocabulaire du juriste débutant, Ed. Ellipses, Paris, 2007.
**95.** Les langues spécialisées, Ed. PUF, Coll. Linguistique nouvelle, Paris, 1995.
**96.** **L'Homme** (Marie-Claude), La terminologie : principes et techniques, Coll. Paramètres, Ed. Les presses de l'Université de Montréal, Québec, 2004.
**97.** **Littlewood** (William), Foreign and second language learning, Cambridge Language Teaching Library.
**Lyons** (John) :
**98.** Semantics, v.1, Ed. Cambridge University Press, New York and Sydney, 1989.
**99.** Sémantique linguistique, Trad. du J. Durand et D. Boulonnais, Coll. Langue et langage, Ed. Librairie Larousse, Paris, 1990.
**100.** **Maingueneau** (Dominique),
**101.** Aborder la linguistique, Coll. MEMO, Ed. Seuil, Paris, 1996.
**102.** Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998.
**103.** Éléments de Linguistique pour le texte Littéraire, Coll. Lettres SUP, 3e éd Dunod (revue & augmentée), Paris.
**104.** Genèses du discours, Coll. Philosophie & langage, 2e éd. Mardaga-Liège, Bruxelles, 1984.
**Malmberg** (Bertil) :
**105.** Analyse du langage au XX e siècle : Théories et méthodes, 1ere éd. PUF, Paris, 1983.
**106.** Histoire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1991.
**107.** Les nouvelles tendances de la linguistique, Trad. du Suédois par Jacques Gengoux, Coll. SUP, Sec. Le linguiste, 3e éd. PUF, Paris, 1972.
**108.** **Maniez** (Jacques), Les langues documentaires et classificatoires : conception, construction et utilisation dans les systèmes documentaires, Ed. Les éditions d'organisation, Coll. Systèmes d'information et de documentation, Paris, 1987.
**109.** **Martin** (Robert), Comprendre la linguistique, 2e éd. Quadrige/PUF, Paris, 2004.
**Martinet** (André) :
**110.** Eléments de linguistique générale, Coll. CURSUS, 4e éd. Armand Colin, Paris, 1996.
**111.** Sémantique générale, Ed. PUF, Paris, 1992.
**112.** Syntaxe générale, Coll. U, Armand Colin, Paris, 1985.
**113.** **Mattar** (Antoine G.), La traduction pratique : Français – Arabe ; Arabe – Français, 3e éd. Dar El-Machreq, Beyrouth, 1978.
**114.** **Mazière** (Francine), L'analyse du discours : histoire et pratiques, Ed. PUF, Coll. « Que sais-je ? » - n°3735, Paris, juin 2005.
**115.** **Milner** (Jean-Claude), Introduction à une science du langage, Ed. Seuil, Coll. Travaux, Paris, 1989.
**Molinié** (Georges) :
**116.** La stylistique, Ed. Quadrige / PUF, Paris, 2004.
**117.** Sémiostylistique : l'effet de l'art, Ed. PUF, Paris, 1998.

**Mounin** (George) :
**118.** Clefs pour la linguistique, 19e éd. Seghers, Paris, 1971.
**119.** Clefs pour la sémantique, Ed. Seghers, Paris, 1972.
**120.** Histoire de la linguistique : des origines au xx° siècle, 5 éme éd. Quadrige / PUF, Paris, 1996.
**121.** Les problèmes théoriques de la traduction, Ed. Gallimard, Paris, 1963.
**122.** Linguistique et traduction, Ed. Dessart & Mardaga, Bruxelles, 1976. Georges Mounin,
**123.** **Moutaouakil** (Ahmed), Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, Ed. Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, Coll. Thèses et Mémoires n°8, 1982.
**124.** **Niklas-Salminen** (Aïno), La lexicologie, Armand Colin / Masson, Paris, 1997.
**125.** **Palmer** (F. R.), Semantics, 2e ed. Cambridge, Australia – Great Britain, 1981.
**126.** **Pergnier** (M.), Les fondements sociolinguistiques de la traduction, Presses Universitaires de Lille, Lille (France), 1993.
**127.** **Peirce** (Charles Sanders), Ecrits sur le signe, Rassemblés, traduits et commentés par Gérard Deledalle, Ed. Seuil, Paris, 1978.
**128.** **Petiot** (Geneviève), Grammaire et linguistique, Ed. Armand Colin/SEDES, Paris, 2000.
**Piaget** (Jean) :
**129.** Epistémologie des sciences de l'homme, Ed. Gallimard, Paris, 1970.
**130.** Le structuralisme, Coll. Que sait-je ?, 10e éd. PUF & Delta, Paris, 1992.
**131.** Psychologie et épistémologie : Pour une théorie de la connaissance, Ed Denoël Gonthier, Paris, 1970.
**132.** **Picoche** (Jacqueline), Précis de lexicologie française, Ed. Nathan, Paris, 1977.
**Potier** (Bernard) :
**133.** Sémantique générale, Coll. Linguistique nouvelle, Ed. PUF, Paris, 1992.
**134.** Théorie et analyse en linguistique, 2e éd. Hachette, Paris, 1992.
**135.** **Pruvost** (Jean), Les Dictionnaires de langue française, Ed. PUF, Paris, 2002.
**Rastier** (François) :
**136.** Sémantique et recherches cognitives, Ed. PUF, Paris, 1991.
**137.** Sémantique interprétative, coll. Formes sémiotiques, Ed. PUF, Paris, 1987.
**138.** **Rastier** (François) & all., La linguistique de corpus (Dir Geoffrey williams), Ed. PU Rennes, Rennes, 2005.
**139.** **Rastier** (François), **Cavazza** (M.) et **Abeille** (A.), Sémantique pour l'analyse : de la linguistique à l'informatique, Ed. Masson, Paris, 1995.
**140.** **Redouane** (Joëlle), La traductologie: science et philosophie de la traduction, Ed. OPU, Alger, 1985.
**Rey** (Alain) :
**141.** Essays on terminology, Translated and edited by Juan-Carlos Sager, Ed. John Benjamins, Amsterdam, 1995.
**142.** La lexicologie, Ed. Klincksieck, Coll. Lectures (2), Paris, 1970.
**143.** La terminologie : Noms et notions, Coll. Que sais-je ?, 2e éd. PUF, Paris, 1992.
**Rey-Debove** (Josette) :
**144.** Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains, Ed. Mouton, La Hague, 1971.

**145.** Le métalangage : étude linguistique du discours sur le langage, Coll. L'ordre des mots, Ed. Dic. Le Robert, Paris, 1986 [Ed. Armand Colin, Coll. U-Série linguistique, Paris, 1997].
**146.** **Ricœur** (Paul), Sur la traduction, Ed. Bayard, Paris, 2004 .
**147.** **Rondeau** (Guy), Introduction à la terminologie, 2e éd, Gaëtan Morin, Chicoutimi (Québec), 1984.
**148.** **Roulet** (Eddy), Théories grammaticales : descriptions et enseignement des langues, Ed. Nathan, Paris, 1972.
**149.** **Sablayrolles** (J.-F.), La néologie en français contemporain : examen du concept et analyse de productions néologiques récentes, Ed. Honoré Champion, Coll. Lexica (n° 4), 2000.
**150.** **Sager** (Juan-Carlos), A practical course in terminology processing, Ed. John Benjamins, Amsterdam /Philadelphia, 1990.
**151.** **Sapir** (Edward), Le langage : introduction à l'étude de la parole, Trad. De l'Anglais par S. M. Guillemin, Ed. Petite bibliothèque Payot (n° 104), Paris, 1970.
**Saussure** (Ferdinand de-) :
**152.** Cours de linguistique générale, Ed. préparée par Tullio De Mauro, Postface et trad. du l'Italien (Notes de T. D. Mauro) par Louis-Jean Calvet, Payot, Paris, 1985.
**153.** Écrits de linguistique générale, Ed. Gallimard (édités par Simon Bouquet et Rudolf Engler), Paris, 2002.
**154.** **Sauvageot** (Aurélien), Analyse du français parlé, Paris, Ed. Hachette, Paris. 1972.
**155.** **Schaff** (Adam), Langage et connaissance, Coll. Points, Ed. Anthropos, Paris, 1969.
**156.** **Sourioux** (J.-L.), et **Lerat** (P.), Le langage du droit, Ed. PUF, Paris, 1975.
**157.** **Shannon** (Claude Elwood), A symbolic analysis of relay and switching circuits, Ed. MIT, Ph D, 1938.
**158.** **Thiele** (J.), La formation des mots en français moderne, Traduit et adapté de l'allemand par André Clas, Ed. Presses de l'Université de Montréal, 1987.
**159.** **Trimble** (L.), English Science and Technology: A Discourse Approach, Ed. Cambridge University Press, Cambridge, 1985.
**160.** **Victorri** (Bernard) et **Fuchs** (Catherine), La polysémie : construction dynamique du sens, Ed. Hermès, Paris, 1996.
**161.** **Weinreich** (Uriel), Langage en contact, New York, 1953, p.01.
**162.** **Whorf** (Benjamin Lee), Linguistique et anthropologie, Trad. de l'Anglais par Claude Carme, 2e éd. Denoël, 1969.
**163.** **Wildgen** (Wolfgang), De la grammaire au discours : une approche morphodynamique, Ed. Peter Lang, Coll. Sémiotique Européenne, Bern-Paris, 1999.

### ✓ مقالات (بلغات أعجميّة)

**1.** **Abeillé** (Anne) & **Blanche** (Philippe), Grammaires et analyseurs syntaxiques, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.51-76).
**Ait Taleb** (Saadia) :
**2.** Aménagement de la terminologie et développement : expérience du Maroc, Terminologies nouvelles, n° 6 (La terminologie et la pratique du développement : actes du séminaire du Rabat, préparé par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, décembre 1991.

**3.** Le poste de travail du terminologue arabe, Terminologies nouvelles n° 15a (Actes de la table ronde : Banques de terminologie, Québec, 18 et 19 janvier 1996, préparés par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin & décembre 1996, (p.57-65).
**4.** **Andler** (D.), Problème : une clé universelle ?, in Les Concepts nomades (I. Stengers et al.), Ed. Seuil, Paris, 1987, (p.119-159).
**Auger** (Pierre) :
**5.** La normalisation terminologique et le rôle du spécialiste, in Le rôle du spécialiste dans les travaux de terminologie (Actes du troisième colloque OLF-STQ, Office de la langue française, Québec, 1980).
**6.** La terminotique et les industries de la langue, Meta, vol. 34, n° 3 (Actes du colloque Terminologie et industries de la langue, 19-20 janvier 1989, Centre de terminologie et néologie, Paris), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1989, (450-456).
**7.** **Auroux** (Sylvain), Pour un dictionnaire historique de la terminologie linguistique, in Métalangage et terminologie linguistique (Actes du colloque international de Grenoble : Université Stendhal, Grenoble III, 14-16 mai 1998, Edités par Bernard Colombat & Marie Savelli), Ed. Peeters, Louvain (Belgique), 2001, (p.11-17).
**Baccouche** (Taïeb) & **Mejri** (Salah) :
**8.** Norme grammaticale et description linguistique : le cas de l'arabe, Langages, n° 167 (La tradition grammaticale: par Franck Neveu & Salah Mejri), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, Septembre 2007, (p.27-37).
**9.** Terminologie et traduction (cas de l'ornithologie et de la linguistique), Meta, vol. 45, n° 3, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 2000, (p.437-444).
**10.** **Baudet** (Jean-Claude), Éditologie et sociolinguistique, Cahiers de linguistique social, n° 18 (Terminologie & sociolinguistique), ), n° 18, Ed. URA-CNRS (1164), Rouen, 1991, (p.81-99).
**11.** **Baurigault** (Didier) & **Jacquemin** (Christian), Construction de ressources terminologiques, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.215-233).
**12.** **Baurigault** (Didier) & **Slozdian** (Monique), Pour une terminologie textuelle, Terminologies nouvelles (Terminologie & intelligence artificielle : actes du colloque de Nantes, 10-11 mai 1999) n° 19, Rint-AFCFB, Bruxelles, Décembre 1998- Juin 1999, (p.29-32).
**Béjoint** (Henri) :
**13.** À propos de la monosémie en terminologie, Meta, vol. 34, n° 3 (Actes du colloque Terminologie et industries de la langue, 19-20 janvier 1989, Centre de terminologie et néologie, Paris), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1989, (p.405-411).
**14.** La définition en terminographie, in Aspects du vocabulaire (Sous la dir. Pierre J. L., Arnaud et Philippe Thoiron), Ed. Presses Universitaires de Lyon, coll. Travaux du Centre de recherche en traduction et terminologie, Lyon (France), 1993, (p.19-26).
**Benveniste** (Émile) :
**15.** Formes nouvelles de la composition nominale, Bulletin de la société de linguistique de Paris, vol. LXI, fasc. 1, Ed. Peeters, Paris, 1966, (p.82-95).
**16.** L'appareil formel de l'énonciation, Langages, n°17 (L'énonciation), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1970, (p.12-18).

**17.** **Berman** (Antoine), La traduction et ses discours, Meta, vol. 34, n° 4, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, Décembre 1989, (p.472-479).
**Bessé** (Bruno de-) :
**18.** Le contexte terminographique, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.111-120).
**19.** Métalangages et apprentissage d'une langue étrangère, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.115-128).
**20.** **Blampain** (Daniel), Philippe Thoiron & Marc Van Campenhoudt, Mots, termes et contexts (Actes du colloque tenu les 8, 9, 10 septembre 2005 à l'Institut supérieur de traducteurs et interprètes (ISTI) de Bruxelles), Éditions des archives contemporaines & Agence universitaire de la francophonie, Coll. Actualité scientifique, Paris, 2006.
**21.** **Bloch** (Oscar), De quelques caractères du vocabulaire français, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris (Parue dans la Revue de cours et conferences, Année 1936-1937), Ed. Boinvin & C^ie^ (Ancienne Librairie Furne), Paris, 1936, (p.05-19.
**22.** **Blumenthal** (Peter), Quelques concepts clés da la tradition grammaticale allemande, Langages, n° 167 (La tradition grammaticale: par Franck Neveu & Salah Mejri), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, Septembre 2007, (p.38-52).
**23.** **Boissy** (Jacques), Pour une analyse linguistique des termes dans la phrase, Terminologies nouvelles n° 14, Rint-AFCFB, Bruxelles, décembre 1995, (p.43-46).
**24.** **Bommier-Pincemin** (Bénédicte), Sémantique interprétative et analyses automatiques de textes : que deviennent les sèmes ?, Sémiotiques, n° 17, décembre 1999, (p.71-120).
**Boulanger** (Jean-Claude) :
**25.** Evolution du concept de 'néologie' de la linguistique aux industries de la langue, in Terminologie diachronique (Dir C. de Schaetzen), Ed. CILF, Bruxelles. 1989, (p193-211).
**26.** Le syntagme terminologique : un projet de recherché, Terminogramme, n°41.
**27.** **Boulanger** (Jean-Claude) & **L'homme** (Marie-Claude), Les technolectes dans la pratique dictionnairique générale : quelques fragments d'une culture, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.23-40).
**28.** **Bouquet** (Simon), Ontologie et épistémologie de la linguistique dans les textes originaux de Ferdinand de Saussure (Communication au Colloque international ICHoLS (Potsdam 2008)), Texto 2008 [En ligne], URL : http://www.revue-texto.net/index.php? (Consultée le 10 mars 2008).
**29.** **Buzelin** (Hélène), La traductologie, l'ethnographie et la production des connaissances, Meta, vol. 49, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 2004, (p.729-746).
**Cabré** (M.T.) :
**30.** Sur la représentation mentale des concepts : base pour une tentative de modélisation, in Le sens en terminologie (Dir Henri Béjoint et Philippe Thoiron), Ed. Presses Universitaires de Lyon, coll. Travaux du Centre de recherche en traduction et terminologie, Lyon (France), 2000, (p.20-31).
**31.** Terminologie et linguistique : la théorie des portes, Terminologies Nouvelles, n° 21, Rifal, Bruxelles, Juin 2000.

**32.** Terminologie ou terminologies ? Spécialité linguistique ou domaine interdisciplinaire ?, Meta, vol. 36, n° 1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.55–63).
**33.** Theories of Terminology : Their description, prescription and explanation, Terminology, v. 9 n° 2, Ed. John Benjamins Publishing Company, Amsterdam/Philadelphia, 2003, (p.163-199).
**34.** **Candel** (Danielle), Le discours définitoire : variations discursive chez les scientifiques, in Parcours linguistique de discours spécialisés, (Colloque à Sorbonne les 23-24-25 sept 1992), textes réunis par Sophie Moirand et autres, Peter Lang, BU de Grenoble, 1993.
**Chomsky** (Noam) :
**35.** Théorie linguistique, In La pédagogie du français langue étrangère (Sélection & introduction de Abdelmadjid Ali Bouacha), Coll. F (Pratique pédagogique), Ed. Hachette, Paris, 1978, (p.49-57). [Le Français dans le monde, n° 88, Ed. Hachette/Larousse, Paris, 1972 ].
**36.** Trois modèles de description du langage, Langages, n°09 (Les modèles en linguistique), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1968, (p.51-76).
**37.** **Chuquet** (H.) & **Paillard** (M.), Approche linguistique des problèmes de traduction, Ed. Orphrys, Paris, 1989.
**38.** **Clas** (André), Méthodologie générale de la recherche terminologique, in Guide de recherche en lexicographie et terminologie, (Dir. André Clas et al.,), Ed. Agence de coopération culturelle et technique, Coll. Projets lexiques spécialisé et dictionnaires monolingue, Paris, 1985, (p.75-76).
**39.** **Cohen** (Marcel), Les résultats acquis de la grammaire comparée chamito-sémitique, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris (Année 1933), Ed. Boinvin & C^ie^ (Ancienne Librairie Furne), Paris, 1934, (p.17-31), p.17-18.
**40.** **Cole** (Wayne D.), Descriptive Terminology : Some Theoretical Implications, Meta, vol. 36, n° 1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.16-22).
**41.** **Conceição** (Manuel Célio), Concepts et dénominations : reformulations et description lexicographique d'apprentissage, ELA (Revue de didactologie des langues-cultures et de lexiculturologie), n°135, Ed. Klincksieck-Didier-érudition, Paris, juillet-septembre 2004, (p.371-380).
**42.** **Condamines** (Anne) & **Rebeyrolle** (Josette), Point de vue en langue spécialisée, Meta, vol. 42, n° 1, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1997, (p.174-184).
**43.** **Coppel** (Anne)**,** La norme, in Manuel de linguistique appliquée, T.4, (La norme linguistique), Coll. Education et pédagogie, Ed. Delagrave, Paris, 1975, (p.15-52).
**44.** **Cuq** (Jean-Pierre) & **Gruca** (Isabelle), Quelques concepts organisateurs en didactique des langues, in Cours de didactique du français langues étrangère et seconde, Ed. PUG, Grenoble, 2005, (p.77-88).
**45.** **Daille** (Béatrice), Repérage et extraction de terminologie pour une approche mixte statistique et linguistique, Traitement automatique des langues (TAL), n° 36, 1995.
**46.** **Dalbera** (Jean-Philippe), Le corpus entre données, analyse et théorie, Corpus, n°1 (Corpus et recherches linguistiques, préparé par Sylvie Mellet), Novembre 2002.

**47.** **Darbelnet** (Jean), Théorie et pratique de la traduction professionnelle : différences de point de vue et enrichissement mutuel, Meta, vol. 25, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 19980, (p.394-400).
**48.** **Dauzat** (Albert), Le génie de la langue française, Ed. Payot, Coll. Bibliothèque scientifique, Paris, 1943.
**49.** **Debyser** (Francis), La linguistique contrastive et les interférences, Langue française, n° 08 (Apprentissage du Français langue étrangère : sous la direction d'Emmanuèle Wagner), Ed. Larousse, Paris, Décembre 1970, (p.31-61).
**50.** **Delaveau** (Annie) & **Kerleroux** (Françoise), Terminologie linguistique : définition de quelques termes, Langue française, n° 06 (Apprentissage du français langue maternelle.), Ed. Larousse, Paris, 1970, (p.102-112).
**Delisle** (Jean) :
**51.** Les manuels de traduction : essai de classification, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.07, n°1 (Diachronie et synchronie, Dir Annick Chapdelaine), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1992, (p.17-47).
**52.** Utilité de la théorie en enseignement de la traduction, in Traduction : approches et théories, Coll. Sources & Cibles, École de Traducteurs et d'Interprètes, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Université Saint-Joseph, Beyrouth, 1999, (p.49-69).
**53.** **Deroy** (Louis), Néologie et néologisme : essai de typologie générale, Ed. Conseil international de la langue française, n° 1, 1971, (p.05-12).
**Depecker** (Loïc) :
**54.** Contribution de la terminologie à la linguistique, Langages, n°157 (La terminologie : nature et enjeux), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2005, (p.06-13).
**55.** Linguistique et terminologie : problématique ancienne, approches nouvelles, Bulletin de la société de linguistique de Paris, vol. 97, n° 1, Ed. Peeters, Paris, 2002, (p.123-152).
**56.** **Desirat** (Claude) & **Horde** (Tristan), Formation des discours pédagogiques, Langages, n°45 (Formation des discours pédagogiques), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1977, (p.03-08).
**57.** **Desmet** (Isabel), Terminologie, culture et société : éléments pour une théorie variationniste de la terminologie et des langues de spécialité, Les Cahiers du Rifal, n° 26 (Terminologie, culture et société) Rifal, Bruxelles, Décembre 2007, (p.03-13).
**58.** **Desmet** (Isabel) & **Boutayeb** (S.), Terme et mot: propositions pour la terminologie, La banque des mots, n° 05, (numéro spécial), Conseil international de la langue française, 1993, (p.05-32).
**59.** **Devilla** (Lorenzo), « Analyse de La linguistique textuelle – Introduction à l'analyse textuelle des discours », Alsic, Vol. 9/2006, [ En ligne ], mis en ligne le 20 décembre 2006. URL ://alsic.revues.org/index300.htlm. Consulté le 13 janvier 2010.
**60.** **Dijk** (T.A. Van-), Aspects d'une théorie générative du texte poétique, in Essais de sémiotique poétique, Ed. Larousse, Paris, 1972.
**61.** **Diri-Kidiri** (Marcel), Une approche culturelle de la terminologie, Terminologies nouvelles, n° 21 (Terminologie et diversité culturelle) Rifal, Bruxelles, Juin 2000, (p.27-31).
**62.** **Dubuc** (Robert), Formation des terminologues : théoriciens ou praticiens ?, La Banque des mots, Ed. PUF, n° 9, 1975, Paris, (p.13-22).
**Ducrot** (Oswald) :
**63.** Critères argumentatifs et analyse lexicale, Langages, n°142 (Les discours intérieurs au lexique), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2001, (p.22-40).

**64.** Logique et linguistique, Langages, n° 02 (Logique et linguistique), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1966, (p.03-30).
**65. Duval** (Alain), Terminologie et lexicographie dans une formation en langue : le point de vue de lexicographe, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.75-80), p.79-80.
**66. Engler** (Rudolf), Sous l'égide de l'histoire : les métamorphoses d'un terme et ses enjeux théoriques dans la constitution d'une science linguistique au XIX siècle, Langue française, vol.48 n°01 (Histoire de la linguistique française), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.100-112).
**67. Fassi Fehri** (Abdelkader), Trente cinq ans après, l'arabisation : faux problème ou débat faussé ?, Journal L'Opinion, 15 décembre 1995.
**68. Galisson** (Robert), Regards croisés sur l'usage des technologies pour l'éducation : La disciplinarité (partie 1), ELA, n° 134 (Usage des nouvelles technologies dans l'enseignement des langues étrangères : Colloque UNTELE de l'Université de Technologie de Compiègne, les 28-30 mars 2002), Ed. Klincksieck, Paris, Avril-juin 2004, (p.137-150).
**69. Gambier** (Yves), Travail et vocabulaire spécialisés : prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.08-15).
**Gaudin** (François) :
**70.** La politique linguistique par le trou de la serrure ou les aventures du mot-clé, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation, préparé par John Humbley) n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.53-55).
**71.** La socioterminologie, Langages, n°157 (La terminologie : nature et enjeux), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2005, (p.80-92).
**72.** Quelques mot sur la socioterminologie , Les Cahiers du Rifal, n° 26, Rifal, Bruxelles, Juin 2000.
**73. Gaultier** (Marie-Thérèse) & **Masselin** (J.), L'enseignement des langues de spécialité à des étudiants étrangers, Langue française, vol.17 (Les vocabulaires techniques et scientifiques), Ed. Larousse, Paris, 1973, (p.112-123).
**74. Gaussier** (E.), General Considerations on Bilingual Terminology Extraction, in Recent Advances in Computational Terminology (D. Baurigault, C. Jacquemin et M. C. L'Homme), Ed. John Benjamin, Amsterdam/Philadelphie, 2001, (p.167-183).
**75. Gauvin** (J.), Le discours de philosophie systématique : expériences de lecture et recherches de structure, Langages, n°21 (Philosophie du langage), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1971, (p.88-121).
**76. Gentilhomme** (Yves), Interférences de vocabulaire entre deux sciences, linguistique et mathématique, Langue française, vol.17 (Les vocabulaires techniques et scientifiques : Coordonné par Louis Guilbert & Jean Peytad), Ed. Larousse, Paris, 1973, (p.44-58).
**77. Gile** (Daniel), Évolution de la recherche empirique sur l'interprétation de conférence, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.08, n°1 (Orientations européennes en traductologie, Dir Yves Gambier), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1995, (p.201-228).
**Gilbert** (Pierre) :

**78.** Les archives du français contemporain, Langue française, n° 02 (Lexique, présentation Louis Guilbert), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p.56-72).
**79.** Remarques sur la diffusion des mots scientifiques et techniques dans le lexique commun, Langue française, vol.17 (Les vocabulaires techniques et scientifiques : Coordonné par Louis Guilbert & Jean Peytad), Ed. Larousse, Paris, 1973, (p.31-43).
**80.** **Girardin** (Chantal), Trader, aux frontières du néologisme, Terminologies nouvelles n° 14, Rint-ACCTCFB, Bruxelles, Décembre 1995, (p.31-34).
**81.** **Goffin** (Roger), Le mémoire de terminologie : une forme de rapprochement entre théorie et pratique de terminologie, Meta, vol. 23, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1978, (p.303-307).
**Gouadec** (Daniel) :
**82.** Terminologie et terminotique : outils, modèles et méthodes, Actes de la première université d'automne en terminologie, Rennes II, 21-26 septembre 1992, Ed. La Maison du dictionnaire, Paris, 1993.
**83.** Traduction, rédaction, (franc)isation, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.02, n°1 (Carrefours de la traduction, Dir Annie Brisset), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Juillet-décembre 1989, (p.51-58).
**84.** **Gouanvic** (Jean-Marc), Ethos, éthique et traduction : vers une communauté de destin dans les cultures, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.14, n°2 (Antoine Berman aujourd'hui Dir Alexis Nouss), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, 2001, (p.31-47).
**85.** **Grésillon**, Fonctions du langage et genèse du texte, in La naissance du texte (Dir. L. Hay), Ed. Corti, Paris, 1989, (p.177-192).
**86.** **Guédon** (Jean-Claude), Vers une nouvelle écologie mondiale des langues, Les Cahiers du Rifal, n° 24 (Actes de la vitrine-forum sur l'informatisation des langues, Montréal, 13 et 14 juin 2003) Rifal, Bruxelles, Décembre 2004, (p.50-54).
**87.** **Guidère** (Mathieu), De la traduction publicitaire à la communication multilingue, Meta, vol. 54, n° 3, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, Septembre 2009, (p.417-430), p.428.
**88.** **Guignard** (Jean-Baptiste), Sémiotique cognitive : aspects d'une (autre) théorie computationnelle, Texto !, janvier 2010, vol. XV, n°1.
**Guilbert** (Louis) :
**89.** La néologie scientifique et technique, La Banque des mots, n°1, Conseil international de la langue française, Paris, 1971, (p. 45-54).
**90.** La spécificité du terme scientifique et technique, Langue française, vol.17 (Les vocabulaires techniques et scientifiques : Coordonné par Louis Guilbert & Jean Peytad), Ed. Larousse, Paris, 1973, (p.05-17).
**91.** Théorie du néologisme, Cahiers de l'Association internationale des études françaises, n° 25, Paris, 1973, (p.09-29).
**92.** **Guyot** (Alain), « Stylèmes et corpus génériques : un essai de confrontation au service de la stylistique des genres », Corpus [En ligne], n°5 | décembre 2006, mis en ligne le 29 juin 2007, Consulté le 26 mars 2008. URL : http://corpus.revues.org/index472.html
**93.** **Haddab** (Mustapha), Types d'intellectuels en Algérie : problèmes de classification et de méthode, in Elites et questions identitaires, Coll. Réflexions, Ed. Casbah, Alger, 1997, (p.25-37).

**94.** el **Hadi (**Widad Mustafa**)**, Penser les nouvelles fonctionnalités du thesaurus, Terminologies Nouvelles (Terminologie et diversité culturelle), n° 21, Bruxelles, Juin 2000, (p.65-70).
**95. Hadj-Salah** (Abderrahmane), Linguistique et phonétique arabes (2), Al-lisαniyyαt, n° 09, Centre de recherche scientifique et technique pour le développement de la langue arabe, Alger, 2004, (p.07-38), (Glossaire : p.31-38).
**96. Hardane** (Jarjoura), La linguistique dans la formation des traducteurs arabes, Meta, vol. 50, n° 1 (Enseignement de la traduction dans le monde Dir Christian Balliu), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 2005, (p. 137-144).
**97. Hardy** (Alain), Théorie et méthode stylistiques de M. Riffaterre, Langue française, v. 03 n° 01 (La stylistique), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p.90-97), p.93.
**98. Harris** (Zellig S.), Analyse du discours (Trad. de l'angl. Par Françoise Dubois-Charlier), Langages, n°13 (L'analyse du discours), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1969, (p.08-45). Article paru dans Language, vol. 28, 1952. (p.01-30)
**99. Heger** (Klaus), L'analyse sémantique du signe linguistique, Langue française, n° 04 (La sémantique), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p.44-66).
**100. Hendrickk** (Bernadette), La terminologie technique en langue arabe, Études orientales, n° 3, ALPHABETA, Paris, Printemps 1988, (p.14-18).
**101. Herbulot** (Florence), La Théorie interprétative ou Théorie du sens : point de vue d'une praticienne, Meta, vol. 49, n° 2, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, Juin 2004, (p.307-315).
**102. Hermans** (Adrien), La définition des termes scientifiques, Meta, vol. 34, n° 3, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1989, (p.529-532).
**103. Hermans** (Andrien) & **Vansteelandt** (Andrée), Néologie traductive, Terminologies nouvelles, RINT, n° 20 (Nouveaux outils pour la néologie), Bruxelles, Décembre 1999, (p.37-43).
**104. Holzem** (Maryvonne), La thèse et son auteur : voie d'une nouvelle complémentarité terminologie-documentation, Terminologies nouvelles (Terminotique & documentation préparé par John Humbley), n° 18, Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin 1998, (p.28-35).
**105. Hottois** (G.), Technolangues et technophobie philosophique, in Penser l'informatique, informatiser la pensée (Collectif offert à André Robinet, Dir L. Couloubaritsis et G. Hottois), Ed. Éditions de l'Université de Bruxelles, 1987, (p.59-75).
**Humbley** (John) :
**106.** L'observation de la néologie terminologique : l'expérience du CTN, La banque des mots, n° 05 (numéro spécial), Conseil international de la langue française, 1993, (p.65-73).
**107.** Présentation, in Revue française de linguistique appliquée (Terminologie : orientations actuelles), Vol. 19, Ed. De Werelt, Amsterdam, février 2009, (p.05-08).
**108. Ibrahim** (Amr Helmy), Pour réduire la métalangue dans la terminologie linguistique : la redondance, in Métalangage et terminologie linguistique (Actes du colloque international de Grenoble : Université Stendhal, Grenoble III, 14-16 mai 1998, Edités par Bernard Colombat & Marie Savelli), Ed. Peeters, Louvain (Belgique), 2001, (p.209-223).
**109. ISO** 704, Principes et méthodes de la terminologie.
**110. Janssen** (Maarten) & **Campenhoudt** (Marc Van), Terminologie traductive et representation des connaissances : l'usage des relations hyperonymiques, Langages, n°157

(La terminologie : nature et enjeux), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2005, (p.63-79).
**111. Jongen** (René), L'appel des choses par leur nom, in Des termes et des choses : questions de terminologie, Centre de Terminologie de Bruxelles – Institut Marie Haps (Dir Caroline de Schaetzen), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.203-214).
**112. Klimkiewicz** (Aurelia), La traduction et la culture du passage, Meta, vol. 50, n° 4, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 2005.
**Kocourek** (Rostislav) :
**113.** Prerequisites for an applicable linguistic theory of terminology, in Actes du 5e Congrès de l'Association internationale de linguistique appliquée, Ed. Presses de l'Université Laval, Québec, 1981, (p.216–228).
**114.** Textes et termes, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.71-76).
**115. Kouloughli** (Djamel), Réflexions sur l'origine du terme " ǧ umla" dans la tradition grammaticale arabe, in Métalangage et terminologie linguistique (Actes du colloque international, Université Stendhal, Grenoble III : 14-16 mai 1998), Edités par Bernard Colombat et Marie Savelli (Ed. Peeters), Leuven (Belgique), 2001, p.(577-589).
**116. Kristeva** (Julia), Du sujet en linguistique, Langages, n°24 (Épistémologie de la linguistique), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1971, (p.107-126).
**117. Kukulska-Hulm** (Agnes), La méthodologie en terminologie et la rédaction technique, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.33-35).
**Kyheng** (Rossitza) :
**118.** Comment a été conceptualisé le terme de "parole" ? Édition génétique du feuillet 176 des manuscrits saussuriens, Texto [en ligne], janvier 2008, vol. XIII, n°1. Disponible sur:<http://www.revuetexto.net/Saussure/Sur_Saussure/Kyheng/Kyheng_f176.pdf> (Consultée le 10 mars 2008).
**119.** Hjelmslev et le concept de texte en linguistique, Texto [en ligne], septembre 2005, vol. X, n°3. Disponible sur : http://www.revuetexto.net/Inedits/Kyheng/Kyheng_Hjelmslev.html (Consultée le 04 avril 2006).
**120. Lafhaj** (Imen), Diachronie et temporalité en structuralisme saussurien, Les Anales de l'Université d'Alger, n° 17 - t.2, Alger, 2007, (p.87-109).
**121. Lafortune** (Louise), Une approche métacognitive-constructiviste en mathématiques, in Métacognition et compétences réflexives, coll. Théories & pratiques dans l'enseignement, Ed. Logiques, Montréal, Québec, 1998, (p.313-331).
**122. Lagane** (René), Problèmes de définition : le sujet, Langue française, vol.1-n°1 (La syntaxe), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p.58-62).
**123. Laporte** (Eric), Mots et niveau lexical, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.25-49).
**124. Larivière** (Louise), Vers un produit unifié en terminologie et en documentation : le thésaurus terminologique, Meta, vol. 34, n° 3 (Actes du colloque Terminologie et industries de la langue, 19-20 janvier 1989, Centre de terminologie et néologie, Paris),

Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1989, (p.457-467).
**125. Lavendhomme** (René), Terminologie mathématique, in Des termes et des choses : questions de terminologie, Centre de Terminologie de Bruxelles – Institut Marie Haps (Dir Caroline de Schaetzen), Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.165-174).
**126. Lechevrel** (Nadège), Structuralisme et complexités : de la sociolinguistique à l'écologie des langues. Petite histoire du concept d'écologie en linguistique, in Colloque international « pour une épistémologie de la sociolinguistique »: ARSER, Laboratoire Dipralang- EA 739, (Université Montpellier III), 10-12 décembre 2009, IUFM de Montpellier.
**127. Leduc-Adine** (Jean-Pierre), De la terminologie grammaticale : quelques problèmes théoriques et pratiques, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.06-24).
**128. Lofflere-Laurian** (Anne-Marie), Typologie des discours scientifiques : deux approches, in Etudes de linguistique appliquée, n° 51, Série « Didactique des langues : Quelles interfaces ? », CNRS, Ed. Didier érudition, Paris, 1983, (p.08-20).
**Lerat** (Pierre) :
**129.** Terminologie et sémantique descriptive, La Banque des mots, n° (numéro spécial), Conseil international de la langue française, Paris, 1988, (p. 11-38).
**130.** Vocabulaire juridique et schémas d'arguments juridiques, Meta, vol. 47, n° 2 (Traduction & terminologie juridiques : Dir Wallace Schwab), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 2002, (p.155-162).
**131. Lerot** (Jacques), La sémantique du discours : essai de clarification terminologique, in Des termes et des choses, Centre de Terminologie de Bruxelles – Institut Marie Haps, Ed. La Maison du Dictionnaire, Paris, 2000, (p.13-42).
**132. Lethuillier** (Jacques), La synonymie en langue de spécialité, Meta, vol. 34, n° 3 (Actes du colloque Terminologie et industries de la langue, 19-20 janvier 1989, Centre de terminologie et néologie, Paris), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1989, (p.443-449).
**L'Homme** (Marie-Claude) :
**133.** Capturing the Lexical Structure in special Subject Field with verbs and Verbal Derivatives: A Model for specialized Lexicography, International Journal of Lexicography, n° 16 – v. 4, 2003, (p.403-422).
**134.** Formation et recherche dans le domaine du traitement automatique des langues en contexte universitaire, Les Cahiers du Rifal, n° 24 (Actes de la vitrine-forum sur l'informatisation des langues, Montréal, 13 et 14 juin 2003) Rifal, Bruxelles, Décembre 2004, (p.56-60).
**135. L'Homme** (Marie-Claude) & **Meynard** (Isabelle), Le point d'accès aux combinaisons lexicales spécialisées : présentation de deux modèles informatiques, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.11, n°1 (Diachronie et synchronie, Dir Annick Chapdelaine), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1998, (p.199-227).
**136. Mackey** (William F.), Texte, contexte et culture, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.1, n°1 (Traduction et culture(s), Dir. Jean-Marc Gouanvic), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1988, (p.11-20).
**137. Macnamee** (Térence), La terminologie de la neurolinguistique : perspectives diachroniques, Meta, vol. 29, n° 1, Département de linguistique et de traduction,

Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1984, (p.91-98).
**138. Maillot** (Jean), Terminologie et traduction, Meta, vol. 16, n° 1-2, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1971, (p.75-81).
**139. Malmberg** (Bertil), Systèmes lexicaux et systèmes conceptuels, in Les langues de spécialité : analyse linguistique et recherche pédagogique (Actes de Stage de Saint-Cloud, 23-30 novembre 1967, Aidela), p.90.
**140. Manes Gallo** (M.c.), Pour une re/présentation des connaissances a posteriori, Langages, n°144 (Psycholinguistique et intelligence artificielle par J. Vivier), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2001, (p.78-98).
**141. Marcellesi** (Christiane), Le langage des techniciens de l'informatique : quelques aspects de leur vocabulaire écrit et oral, Langue française, vol.17-n°01 (Les vocabulaires techniques et scientifiques), Ed. Larousse, Paris, 1973, (p.59-71).
**142. Martinet** (André), Sciences du langage et sciences humaines (Le modèle linguistique est-il le modèle fondamental des sciences humaines ?), in Structuralisme et marxisme, Ed. Union générale d'édition, Paris, 1970, (87-100).
**143. Meillet** (Antoine), Structure générale des langues modernes de l'Europe, in Conférences de l'Institut de Linguistique de l'Université de Paris Précédant la conférence d'Edouard Pichon: Structure générale du français d'aujourd'hui (Année 1935), Ed. Boinvin & C$^{ie}$ (Ancienne Librairie Furne), Paris, 1935, (p.05-24).
**144. Mel'Čuk** (Igor A.), Théorie de langage, théorie de traduction, Meta, vol. 23, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1978, (p.271-302).
**145. Milner** (Jean-Claude), Ecoles de Cambridge et de Pennsylvanie : deux théories de la transformation, Langages, n° 29 (La La paraphrase), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1973, (p.98-117).
**146. Mitterand** (Henri), La nomenclature grammaticale (version 1975), Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.90-99).
**147. Merleau-Ponty** (Maurice), Sur la phénoménologie du langage, in Signes, Ed. Gallimard, Paris, (p.105-122).
**148. Messaoudi** (Leila), Opacité et transparence dans les technolectes bilingues (français-arabe), Meta, vol. 45, n° 3 (La traduction dans le monde arabe), Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Septembre 2000, (p. 424-436), p.433.
**149. Moeschler** (Jacques), Le temps dans la langue : de la grammaire à la pragmatique, Langues, n° 1, , Ed. John Libbey, sept. 1998.
**150. Mokrane** (Youcef), Un modèle d'analyse de la terminologie juridique : approche linguistique & textuelle, in Stratégie de la traduction : traduction du texte juridique (6$^{e}$ Séminaire international organisé par l'université d'Oran, Faculté des lettres, langues et des arts, Département d'Interprétariat, les 08 & 09 Mai 2006), publiée dans AL-MUTARĞIM, Revue de Laboratoire « Didactique de la traduction & Multilinguisme », Université d'Oran, Ed. Dar El Gharb.
**151. Morris** (Charles), Fondements de la théorie des signes, Langages, n°35 (Problèmes et méthodes de la sémiologie), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1974, (p.15-21).
**152. Neveu** (Franck), Les problèmes traductionnels des dictionnaires terminologiques en sciences humaines : le cas des dictionnaires de linguistique, in Réflexions autour de dictionnaires bilingues et multilingues, Deuxième séance du séminaire 18 décembre 2008, La Maison de la Recherche en Sciences Humaines – MRSH – de l'Université de Caen.
**153. Neveu** (Franck) & **Lauwers** (Peter), La notion de « tradition grammaticale » et son usage en linguistique française, Langages, n° 167 (La tradition grammaticale: par Franck

Neveu & Salah Mejri), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, Septembre 2007, (p.07-26).
**154. Newman** (Daniel L.), Modern phonetic terminology in arabic : translation and equivalence, Revue Campus, n°9, Cellule de communication de vice rectorat, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou (Algérie), Mars 2008, (p.52-60).
**155. Opitz** (Kurt), On Dictionaries for Special Registers: The Segmental Dictionary, In Lexicography: Principles and Practice (Dir R. R. K. Hartmann), Ed. Academic Press, Londres, 1983.
**156. Ouellon** (Conrad), La linguistique et l'informatique, des alliées, Meta, vol. 34, n° 3 (Actes du colloque Terminologie et industries de la langue, 19-20 janvier 1989, Centre de terminologie et néologie, Paris), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1989, (552-557).
**157. Paquin** (L.-C.), Du terme au concept, in Les industries de la langue : perspectives des années 1990 (Actes du colloque international : Office de la langue française/Société des traducteurs du Québec), Tome 1, Montréal, 1991, (p.313-333).
**158. Pavel** (Silvia), La phraséologie en langue de spécialité : méthodologie de consignation dans les vocabulaires terminologiques, Terminologies nouvelles n° 10, Rint-AFCFB, Bruxelles, 1993, (p.66-82).
**159. Pêcheux** (Michel), L'étrange miroir de l'analyse de discours, Langages, n° 62 (Analyse du discours politique), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, juin 1981, (p.05-08).
**160. Pêcheux** (Michel) & **Fuchs** (Catherine), Mises au point et perspectives à propos de l'analyse automatique du discours, Langages, n° 37, CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1975, (p.07-80).
**161. Pecman** (Mojca), « Les apports possibles de la phraséologie à la didactique des langues étrangères », Alsic, Vol. 8, n° 2 | 2005, [En ligne], mis en ligne le 15 décembre 2005. URL : http://alsic.revues.org/index334.html. Consulté le 25 mars 2007.
**162. Pepermans** (Raymond), Une base de données multimédia : le dictionnaire descriptif et visuel de Parcs Canada, Terminologies nouvelles n° 15b (Actes de la table ronde : Banques de terminologie, Québec, 18 et 19 janvier 1996, préparés par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin & décembre 1996, (p.121-124).
**163. Pérez** (Jean-Claude), De nouvelles voies vers l'intelligence artificielle, Ed. Masson, Paris, 1988.
**164. Perron** (Jean), Adepte-Nomino : un outil de veille terminologique, Terminologies nouvelles, n° 15, (Actes de la table ronde sur Les banques de terminologie, 18-19 janvier 1996 : Textes rassemblés par Louis-Jean Rousseau), Rint-AFCFB, Bruxelles, Juin-décembre 1996, (p.32-47).
**165. Perrot** (Jean-Jacques), Terminologie : un métier nouveau, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.115-117).
**166. Petiot** (Geneviève) & **Reboul-Tour** (Sandrine), Peut-on définir le mot ?, Le Français dans le monde, n°1-2, Ed. Hachette/Larousse, Paris, Juin 2009, (05-21).
**167. Peytard** (Jean), Écrire sous contrainte(s) terminologique(s) - et contre, Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.100-108).

**168. Phal** (André), La recherche au CRÉDIF : la part du lexique commun dans les vocabulaires scientifiques et techniques, Langue française, n° 02 (Lexique, présentation Louis Guilbert), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p. 73-81).
**169. Piaget** (Jean), Classification des disciplines et connexions interdisciplinaires, Revue internationale des Sciences sociales, vol.16, n°4, 1964.
**170. Pierozak** (Isabelle), Pour une approche syntaxique complexe : l'exemple d'objets dits « simples », La linguistique, v.41/f.1 (Les créoles), Société Internationale de Linguistique Fonctionnelle, Ed. PUF, Paris, 2005, (p.107-131).
**171. Portelance** (Christine), Fondements linguistiques de la terminologie, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.64-70).
**172. Portelance** (Liliane), Enseigner en vue de développer la compétence métacognitive : comment et pourquoi ?, in Métacognition et compétences réflexives, coll. Théories & pratiques dans l'enseignement, Ed. Logiques, Montréal, Québec, 1998, (p.47-65).
**173. Portier** (Bernard), Linguistique et intelligence artificielle, Langages, n° 87, CNL, Ed. Larousse, 1987.
**Potier** (Bernard) :
**174.** Activités mentales et structures linguistiques, AL-LISĀNIYYĀT, n° 11, Centre de recherche scientifique et technique pour le développement de la langue arabe, Alger, 2006, (p.15-38).
**175.** Questionnaire conceptuo-grammatical, Langages, n°18 (Lexicographie), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1970.
**176. Rahaingoson** (Henri), Lexicologie, lexicographie et terminologie, in Guide de recherche en lexicographie et terminologie, (Dir. André Clas et al.,), Ed. Agence de coopération culturelle et technique, Coll. Projets lexiques spécialisé et dictionnaires monolingue, Paris, 1985, (p.11-14).
**177. Rastier** (François), Le terme : entre ontologie et linguistique, in Actes des 1re journées Terminologie et Intelligence artificielle, Villetaneuse, avril 1995, La banque des mots, n°7 (numéro spécial), Conseil international de la langue française, Paris, 1995, (p.35-65).
**Rey** (Alain) :
**178.** Les fonctions de la terminologie : du social au théorique, in L'ère nouvelle de la terminologie (Actes du 6e colloque O.L.F.-S.T.Q. de terminologie Dir J.-C. Gaumond), Ed. OLF, Montréal, 1988, (p.87-108).
**179.** Typologie génétique des dictionnaires, Langages, n°19 (Lexicographie), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1970, (p.48-68).
**180. Rey-Debove** (Josette), Spécificité de la terminologie linguistique, in Métalangage et terminologie linguistique (Actes du colloque international de Grenoble : Université Stendhal, Grenoble III, 14-16 mai 1998, Edités par Bernard Colombat & Marie Savelli), Ed. Peeters, Louvain (Belgique), 2001, p.(03-09).
**181. Ringoot** (Roselyne), Discours journalistique : analiser le discourse de presse; au prisme de la ligne éditoriale, in Analyse de discourse (Dir. Roselyne Ringoot et Philippe Robert-Demontrond), Ed. Apogée, Coll. Méthodes de recherché en sciences humaines et sociales, Rennes (France), 2004, (p.87-115).
**182. Robert** (S.), Variation des representations linguistiques : des unites à l'énoncé, in Diversités de langues et representations cognitives (Préparé par Cathrine Fuchs & S. Robert), Ed. Ophyrs, Paris, 1997, (p.25-39).

**183.** **Rondeau** (Guy), Terminologie et documentation, Meta, vol. 25, n° 1, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 1980, (p.152-170).
**Rousseau** (Louis-Jean):
**184.** De nouvelles avenues pour la terminologie, Terminologies nouvelles (Terminologie & intelligence artificial : actes du colloque de Nantes, 10-11 mai 1999) n° 19, Rint-AFCFB, Bruxelles, Décembre 1998- Juin 1999, (p.03-05).
**185.** Terminologie et aménagement des langues, Langages, n°157 (La terminologie : nature et enjeux), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 2005, (p.93-102).
**186.** **Sabah** (Gérard), Sens et traitement automatique des langues, in Ingénierie des langues (Dir. Jean-Marie Pierrel), Ed. HERMES Science Publications, Paris, 2000, (p.77-108).
**187.** **Sager** (Juan-Carlos), Pour une approche fonctionnelle de la terminologie, in Le sens en terminologie (Sous la dir. de Henri Béjoint et Philippe Thoiron), Ed. Presses Universitaires de Lyon, coll. Travaux du Centre de recherche en traduction et terminologie, Lyon (France), 2000, (p.40-60).
**188.** **Sauvageot** (Aurélien), Du mot, in La structure du langage, Ed. Publications de l'Université de Provence, Coll. Langues & Langage n°2 (Cercle Linguistique d' Aix-en-Provence), Aix-en- Provence (France), 1992, (p.127-135).
**Schaetzen** (Caroline de-) :
**189.** L'enseignement de la terminotique : spécificités et contraintes, Terminologies nouvelles, n° 17 (Terminologie & formation Dir Marc Van Campenhoudt), Rint-AFCFB, Bruxelles, Décembre 1997, (p.14-26).
**190.** Psycholinguistique du mot et enseignement d'une terminologie en langue seconde, in La Tribune internationale des langues vivantes, n° 19, mai, 1996, (p.41-46).
**191.** **Sherry** (Simon), Éléments pour une analyse du discours sur la traduction au Québec, TTR : traduction, terminologie, rédaction, vol.1, n°1 (Traduction et culture(s), Dir Jean-Marc Gouanvic), Université de Québec, Ed. Les Presses de l'Université de Québec, Québec, Janvier-juin 1988, (p.63-81).
**192.** **Slodzian** (Monique), Pratiques de la terminologie : la terminologie traductionnelle, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.59-62).
**193.** **Sumpf** (Joseph), A propos de la philosophie du langage, Langages, n°21 (Philosophie du langage), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1971, (p.03-34).
**194.** **Taibi** (Nacira), Vers un système d'analyse morpho-syntaxique de la langue arabe tolérant les fautes, AL-LISĀNIYYĀT, n° 08, Centre de recherche scientifique et technique pour le développement de la langue arabe, Alger, 2003, (p.35-49).
**195.** **Tatcha** (Charles Soh), Doublage cinématographique et audiovisuel : équivalence de son, équivalence de sens, Meta, vol. 54, n° 3, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, Septembre 2009, (p.503-519).
**Temmerman** (Rita) :
**196.** Une théorie réaliste de la terminologie : Le sociocognitivisme, Terminologies nouvelles, n° 21, Rifal, Bruxelles, (p.58-64).

**197.** Terminology, Theory and Terminography in a Natural Language Processing Environment, Revue française de linguistique appliquée, vol. III-2, Ed. De Werelt, Amsterdam, 1998, (p.29-46).
**198.** **Thoiron** (Philippe) & **Béjoint** (Henri), La place des reformulations dans les textes scientifiques, Meta, vol.36, n°1 (La terminologie dans le monde : orientations et recherches), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, mars 1991, (p.101-110).
**199.** **Todorov** (Tzvetan), Problèmes de l'énonciation, Langages, n°17 (L'énonciation), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1970, (p.03-11).
**200.** **Tröger** (Gaëtan), Contribution à une épistémologie de la traduction : pour une explicitation des présupposés théoriques, Meta, vol. 49, n° 4, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 2004, (p.747-767).
**201.** **Utard** (Jean-Michel), L'analyse du discours : entre méthode et discipline, in Analyse de discours (Dir. Roselyne Ringoot et Philippe Robert-Demontrond), Ed. Apogée, Coll. Méthodes de recherché en sciences humaines et sociales, Rennes (France), 2004, (p.23-52).

**202.** **Vijnands** (Paul), Les besoins terminologiques des praticiens, in Terminologie et enseignement des langues (Actes du colloque international organisé par l'Association Européenne des linguistes et des Professeurs de Langues, les 13 janvier et 1er février 1991 à Cergy-Pontoise, au Conseil Général du Val-d'Oise), Ed. La TILV, coll. Paroles & Actes, Paris, 1991, (p.39-44).
**203.** **Wandruszka** (Mario), Nos langues : structures instrumentales, structures mentales, Meta, vol. 16, n° 1-2, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, 1971, (p.07-16).
**204.** **Wilhelm** (Jane Elisabeth), La traduction : principe de perfectibilité chez Mme de Staël, Meta, vol. 49, n° 3 (L'histoire de la traduction et la traduction de l'histoire, dir. Georges L. Bastin), Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, Septembre 2004, (p.692-705).
**205.** **Xatara** (Claudia-Maria), La traduction phraséologique, Meta, vol. 47, n° 3, Département de linguistique et de traduction, Université de Montréal, Ed. Les Presses de l'Université de Montréal, Québec, 2002, (p.441-444).

### ✓ معاجم (بلغات أعجميّة)

**1.** **Charaudeau** (Patrick), Dominique Maingueneau & al., Dictionnaire d'analyse du discours, Ed. Seuil, Paris, 2002.
**2.** **Courtés** (Joseph) & **Greimas** (Algirdas Julien), Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette Supérieur, Paris, 1993.
**3.** **Delaveau** (Annie) et **Kerleroux** (Françoise), Terminologie linguistique : définition de quelques termes, Langue française, n° 06 (Apprentissage du français langue maternelle.), Ed. Larousse, Paris, 1970, (p.102-112).
**4.** **Détrie** (Cathrine), **Siblot** (Paul) & **Verine** (B.), Termes et concepts pour l'analyse du discours, Ed. Honoré Champion, Paris, 2001.
**Dubois** (Jean) & alii :
**5.** Dictionnaire de linguistique, Librairie Larousse, Paris, 1973.
**6.** Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, Librairie Larousse-Bordas, Paris, 1999.
**7.** **Ducrot** (Oswald) & **Todorov** (Tzvetan), Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, Ed. Seuil, Paris, 1972.

**8.** **Encarta** // Mot-clé : embrayeurs, Section : terminologie, in Encarta ® 2006. © 1993-2005 Microsoft Corporation.
**9.** **Gardes-Tamine** (Joëlle) & **Hubert** (Marie-Claude), Dictionnaire de critique littéraire, Coll. CRITICA, ED. Cérés, Tunis, 1998.
**10.** **Gary-Prieur** (Marie-Noëlle), Les termes clés de la linguistique, Coll. MEMO (n° 123), Ed. Seuil, Paris, 1999.
**11.** **Grawitz** (Madeleine), Lexique des sciences sociales, 7e éd. Dalloz, Paris, 1999.
**12.** **Hachette**, Le dictionnaire du Français, Ed. ENAG, Alger, 1992, p.494.
**13.** **Lalande** (André), Vocabulaire technique et critique de la philosophie (texte revu par les membres et correspondants de la société française de la philosophie, T.1, 2e éd. Quadrige/17e éd. PUF, Paris, 1992.
**14.** **Marouzeau** (Jules), Lexique de la terminologie linguistique, Ed. Librairie orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1933.
**15.** **Mounin** (Georges) & alii, Dictionnaire de la linguistique, Ed. PUF, Paris, 1974 [Quadrige / PUF, 2004].
**16.** **Neveu** (Franck), Lexique des notions linguistiques, 2e éd. Armand Colin, Paris, 2000.

### ✓ مذكِّرات وأطاريح جامعيّة (بلغات أعجميّة)

**1.** **Aït Taleb** (Saadia), La terminologie arabe contemporaine : théorie & application dans la base des données LEXAR, Thèse de nouveau doctorat, sous la direction de Jacques Langhade pour l'université de Bordeaux III, 1988.
**2.** **Baurigault** (Didier), Lexter, un logiciel d'extraction de terminologie : application à l'acquisition des connaissances à partir de textes, Thèse de Doctorat, Mathématiques et informatique appliquées aux sciences de l'homme, École des Hautes Études en Sciences Sociales, Paris, 1994.
**3.** **Holzem (**Maryvonne), Apport des recherches en terminologie à la communication des sciences, Thèse de Doctorat en sciences du langage, Université de Rouen, 1997.

# فهرس

مقدّمة ..... 05

## مدخل

## تشخيص الوضعيّة في السّاحة العربيّة

**1. نزعة الإجمال وإطلاق المطلقات** ..... 17
1.1 تكرار الموضوعات وتكاثر الشّعارات ..... 17
2.1 ظاهرة التسطيح والتمييع ..... 21
**2 الإصرار على التوحيد المصطلحي** ..... 24
1.2 تهوين المسألة المصطلحيّة ..... 26
2.2 غياب التنسيق المصطلحي ..... 26
**3 نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقّع** ..... 27
1.3 استقراء واقِع المصطلح اللّساني ..... 27
2.3 تعقّب الأدوار ..... 31
**4 خيار اللّسانيات التطبيقيّة** ..... 31
1.4 بهدف ملء فراغ ..... 33
2.4 في سبيل النهضة بالمعجميات ..... 35

## الباب الأوّل

## المصطلحيات واللّسانيات: العروة الوثقى

### 1. أطروحة تعدّد أوجه العلاقة

**1.1 في العلاقة العمَليّة** ..... 38
1.1.1 أعمال النّزعة التّطبيقيّة ..... 40
2.1.1 صناعة المصطلح ..... 42
**2.1 المصطلحيات في خدمة اللّسانيات** ..... 44

1.2.1 تحليل المفهوم اللساني ..... 45
2.1.1 المقاربة المفهوميّة ..... 48
**3.1 اللّسانيات لفائدة المصطلحيات** ..... 49
1.3.1 عودة المصطلحيات إلى اللّسانيات ..... 50
2.3.1 تعليميّة المصطلحيات ..... 53
**2. تعدّد أبعاد المصطلح**
**1.2 ابستيمولجيّة الطابِع التعدّدي** ..... 60
1.1.2 مَنْهَجَة البحث المصطلحي ..... 60
2.1.2 ضغوط الاختزال والتّجريد ..... 61
**2.2 البعد اللّغوي (اللّساني)** ..... 65
1.2.2 المصطلح / الوحدة المصطلحيّة ..... 65
2.2.2 التسمية ..... 67
**3.2. البعد الاجتماعي (التداولي)** ..... 69
1.3.2 المجال وسياق الحال ..... 70
2.3.2 المستعمِلون الشركاء ..... 75
**4.2 البعد التواصلي (المعلوماتي)** ..... 77
1.4.2 التواصل ..... 77
2.4.2 الإيصال ..... 78
**5.2 البعد المعرفي (المَوجودي)** ..... 79
1.5.2 المفهوم / الوحدة المفهوميّة ..... 80
2.5.2 التعيين ..... 81

## الباب الثّاني
## التَّطبيق المُصطلحي اللِّساني

**1. بوّابة التَّطبيق المُصطلحي اللِّساني**
**1.1 غياب تجانس التطبيق المصطلحي** ..... 85
1.1.1 أسباب غياب التجانس ..... 85
1.1.1.1 تعذُّر نظريّة واضِحة المعالِم ..... 87

2.1.1.1 عجز الدّرس المصطلحي مَنَاهِجِيّاً ..... 91
3.1.1.1 قلّةَ اكتراث اللّسانيِّين بتشكيل مصطلحيّة خاصّة ..... 93
2.1.1 نتائج غياب التجانس ..... 94
1.2.1.1 علّة التضخّم المصطلحي ..... 94
2.2.1.1 آفة تضارب المفاهيم ..... 96
3.2.1.1 مِحنة تشتّت الجهود ..... 97
**2.1 مُقتضيات التَّطبيق المُصطلحيّ** ..... 98
1.2.1 حاجة الدّرس اللّساني إلى النَّقد ..... 98
2.2.1 رعاية الدّرس اللّساني العَربي المُترجِم ..... 103
3.2.1 تأسيس مَرجعيّة لسانيّة عربيّة ..... 107
**2. مَظاهِر التَّطبيق المُصطلحي اللّساني**
1.2 **تشكُّل الوعي المصطلحي** ..... 111
1.1.2 عوامل الوعي المصطلحي ..... 112
1.1.1.2 مُداوَمَة التَّكوين والبحث ..... 112
2.1.1.2 امتلاك حسٍّ بيداغوجي ..... 114
3.1.1.2 هاجس تحديد المفاهيم ..... 117
2.1.2 اتِّجاهات الوعي المصطلحي ..... 118
1.2.1.2 لا مُشاحة في الاصطلاح ..... 118
2.2.1.2 حلحلة المشكلات المصطلحيّة داخلياً ..... 121
3.2.1.2 تأطير العمل المصطلحي اللّساني نظرياً ..... 122
3.1.2 نتائج الوعي المصطلحي ..... 123
**2.2 التأمّل الذاتي المصطلحي** ..... 123
1.2.2 أسباب التأمّل الذاتي في الكتابة ..... 124
1.1.2.2 تأزّم وضع الكتابة اللّسانيّة ..... 124
2.1.2.2 نظرات انعكاسيّة مراجِعة ..... 125
2.2.2 نتائج التأمّل الذاتي المصطلحي ..... 128
1.2.2.2 التّصنيف المصطلحي للّسانيِّين ..... 128
2.2.2.2 تعميم المعرفة اللّسانيّة ..... 130

**3.2 مُعالجات مُصطلحيّة ضمنيّة** ..... 130
1.3.2 أهداف المُعالجات المُصطلحيّة ..... 131
1.1.3.2 بناء صرحٍ مصطلحيٍّ ..... 131
2.1.3.2 رفع اللّبس ..... 131
3.1.3.2 التمييز بين اللّغة الواصِفة واللّغة الموصوفة ..... 132
2.3.2 أشكال المُعالجات المُصطلحيّة ..... 136
1.2.3.2 إعادة الصياغة والتسمية ..... 136
2.2.3.2 إعادة التّعريف ..... 137
3.2.3.2 السياق الواصِف ..... 137

## الباب الثّالِث
## النَّقد المصطلحي في الخطاب اللِّساني

### 1. المُصطلحيات النَّقدية والخطاب اللِّساني

**1.1 أرضيّة المُصطلحيات النَّقدية** ..... 143
1.1.1 المصطلحيات ونظريّة المعرفة ..... 145
2.1.1 آليّة النَّقد في اللِّسانيات ..... 153
3.1.1 دور المصطلحي في اللِّسانيات ..... 156
1.3.1.1 تحليل المفاهيم اللِّسانيّة ..... 157
1.3.1.1 التدقيق في المصطلحات اللِّسانيّة ..... 159
**2.1 خصائص الخطاب اللِّساني** ..... 160
1.2.1 خطاب التعريف والتصنيف ..... 161
2.2.1 الخطاب اللِّساني ذو نزعة تعليميّة ..... 162
3.2.1 الخطاب اللِّساني نِظام تمثيل وتواصل ..... 163
4.2.1 تواتر المصطلح الارتِباطي ..... 164
5.2.1 الخطاب اللِّساني تأويلي إحالي ..... 166
**3.1 منهجيّة تحليل الخطاب اللِّساني** ..... 166
1.3.1 لسانيات المُتون ..... 168
2.3.1 المقاربة اللِّسانيّة النصيّة ..... 171

## 2. قراءة المنجزات المصطلحيّة

**1.2 هَمّ المراجعة** ..... 178

1.1.2 معاودة الأعمال اللّسانيّة ..... 179

2.1.2 نقد الترجمات اللّسانيّة ..... 186

3.1.2 نقد الأعمال المعجميّة المصطلحيّة ..... 188

**2.2 هَمّ التوقّع** ..... 192

1.2.2 وسائل التوقّع ..... 193

1.1.2.2 التهيئة اللّغويّة والمصطلحيّة ..... 193

2.1.2.2 توثيق المصطلحات ..... 198

2.2.2 أهداف التوقّع ..... 201

1.2.2.2 اقتِراح المقابلات المصطلحيّة ..... 201

2.2.2.2 تحيِين المعلومات الجذاذيّة ..... 202

**الباب الرابع**

**تحليل الخطاب اللّساني**

## 1. الخطاب اللّساني وتفريعاته المفهوميّة والمصطلحيّة

**1.1 تفريع اللّسانيات وأسبابه** ..... 206

1.1.1 صَوْرَنَة اللّغة وبَنْيَنَتها ..... 206

2.1.1 أزمة المفهوم اللّساني ..... 213

3.1.1 الحاجة التطبيقيّة ..... 215

**2.1 تداعيات التفريع المصطلحيّة** ..... 216

1.2.1 لسانيات بلا جدوى ..... 220

2.2.1 بدعة علوم اللّسان ..... 225

3.2.1 وهم العلم الربان ..... 227

## 2. الخطاب اللّساني ومفارقاته الابستيمولوجيّة

**1.2 مفارقة عدم تناهي الموضوع** ..... 234

1.1.2 بناء الموضوع ..... 236

1.1.1.2 النظريّة اللّغويّة ونموذج التحليل اللّساني ..... 236
2.1.1.2 المشاهدة وامتِداد المَوضوع ..... 240
2.1.2 نقل المفاهيم ..... 243
1.2.1.2 حالة الانتقال مِن الجملة إلى النصّ ..... 246
2.2.1.2 حالة الانتقال مِن المِعياريّة إلى الوصفيّة ..... 252
**2.2 مفارقة الولاء المَدرسي** ..... 253
1.2.2 عدم انسجام التراث اللّساني ..... 254
2.2.2 التيارات الرئيسة واتصالاتها الخارجيّة ..... 258
3.2.2 المشاهدة مِن زوايا متعدِّدة ومتغيِّرة ..... 260
1.3.2.2 مصطلح الكلمة وتفريعاته ..... 261
2.32.2 موازين المعنى والمبنى ..... 263

## الباب الخامِس

## الخطاب اللّساني العربي بين الواقِع والتوقّع

### 1. الخطاب اللّساني العربي في الواقِع

1.1 **ظاهِرة التّكرار والاجترار** ..... 267
1.1.1 أسباب التكرار والاجترار ..... 268
1.1.1.1 بحجّة تفاوت الزوايا ..... 268
2.1.1.1 التّعويض عن نقص الانسجام ..... 269
3.1.1.1 مِن باب الوعي المصطلحي ..... 270
4.1.1.1 التهافت على جمع الرصيد النّظري ..... 272
5.1.1.1 التّغافُل عن قِراءة الأعمال اللّسانيّة ..... 273
6.1.1.1 دعوات تجديد البحث اللّساني العربي ..... 273
2.1.1 مظاهر التكرار والاجترار ..... 276
1.2.1.1 منحى المسح الشامل ..... 276
2.2.1.1 الكتب المداخل ..... 277
3.2.1.1 طغيان النزعة الفقهيّة ..... 281
**2.1 ظاهرة التعدّديّة المصطلحيّة** ..... 281

1.2.1 أسباب التعدّديّة المصطلحيّة ..... 282
1.1.2.1 تعدّد المصادر ..... 282
2.1.2.1 الولوع بالترادف والإطناب ..... 284
3.1.2.1 غياب التنسيق ..... 285
3.2.1 نتائج التعدّديّة المصطلحيّة ..... 285
1.3.2.1 التقوقع في معالجة الإشكال المصطلحي ..... 286
2.3.2.1 التباس المفاهيم اللّسانيّة ..... 287

## 2. الخطاب اللّساني العربي ومساعي التوقّع

**1.2 التّوليد المصطلحي** ..... 290
1.1.2 أنواع التّوليد ووسائله وآلياته ..... 292
1.1.1.2 التّوليد الدّلالي ..... 296
2.1.1.2 التّوليد الصّوري ..... 299
3.1.1.2 التّوليد الدّلالي الصّوري ..... 300
2.1.2 مصادر التوليد المصطلحي ..... 302
1.2.1.2 الإعلام والانترنيت ..... 302
2.2.1.2 النشر العلمي والتدوين ..... 303
3.1.2 محفِّزات التوليد المصطلحي ..... 304
1.3.1.2 مأسَسَة التّوليد المصطلحي ..... 304
2.3.1.2 تعليل المولّد ..... 305
**2.2 التوحيد المُصطلحي** ..... 306
1.2.2 دواعي التوحيد المصطلحي ..... 307
1.1.2.2 أحاديّة التسمية والمفهوم ..... 307
2.1.2.2 هوس التّأصيل ..... 309
3.1.2.2 تعدّد المرجعيات ..... 312
1.2.2 صعوبات التوحيد المصطلحي ..... 314
1.2.2.2 مَفهمة الواقع الجديد ..... 314
2.2.2.2 قلّة الكليات المشتركة ..... 315
3.2.2.2 شبه تعذّر النّسخ الدلالي ..... 317

4.1.2.2 اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب ..... 319
2.2.2 شروط التوحيد المصطلحي ..... 319
1.2.2.2 التّوثيق المصطلحي ..... 319
2.2.2.2 التّنسيق المصطلحي ..... 320
3.2.2 أهداف التوحيد المصطلحي ..... 321
1.3.2.2 تيسير التواصل ..... 321
2.3.2.2 صون العلم ..... 323
3.3.2.2 تكريس التعليم ..... 323
خاتِمة ..... 325
قائمة المراجع ..... 331
فهرس ..... 374